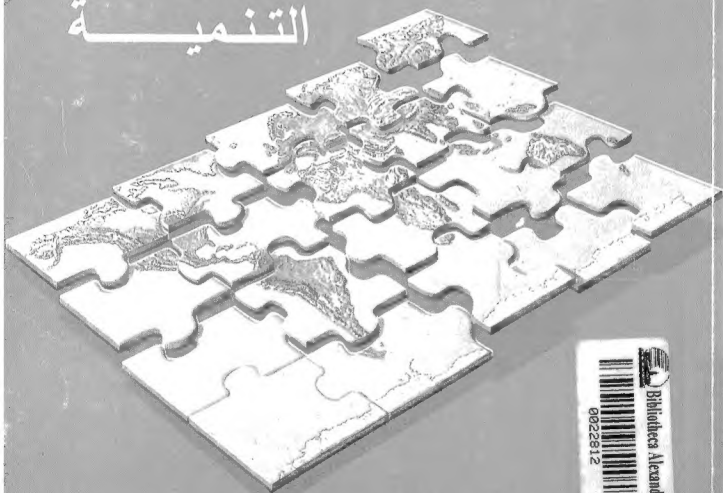
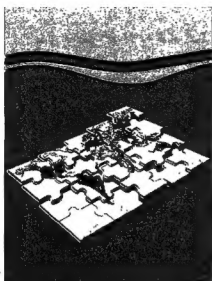


تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١

تحديات التنمية



مؤشرات التنمية الدولية



تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١ تحديات التنمية

حقوق التأليف © ١٩٩١ البنك الدولي للإشياء والتعمير.
البنك الدولي

World Bank 1818 H Street, N.W., Washington,
D.C. 20433, U.S.A.

الطبعة الأولى حزيران / يونيو ١٩٩١

جميع الحقوق محفوظة . لا يجوز استنساخ أى جزء من
هذا المطبوع وتخزينه فى نظام للاسترجاع ، أو نقله بأى
وسيلة ، إلكترونية ، ميكانيكية أو بالتصوير ، والتسجيل
أو غير ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من البنك
الدولى .

إن التسميات والتصنيفات والحدود والألوان المستخدمة
فى خرائط تقرير عن التنمية فى العالم ، لا تعنى ضمناً أى
حكم من قبل البنك الدولى والهيئات التابعة له على المركز
القانونى أو غيره لأى من الأقاليم ، أو تصديق أو قبول لأى
حدود .

لا يضمن البنك دقة البيانات المدرجة فى هذا المنشور
ولا يشمل أى مسؤولية من أى نوع عن نتائج استخدامها .

ISSN 0163-5085

أدرجت مكتبة الكونجرس (الولايات المتحدة
الأمريكية) للطبعة الانجليزية من هذا المطبوع المسلسل
على النحو التالى :

World development report, 1978-
[New York] Oxford University Press.
v. 27 cm, annual.

Published for The World Bank.

1. Underdeveloped areas-Periodicals. 2. Economic development-
Periodicals. 1. International Bank for Reconstruction and Development.
HC59.7.W659 330.9'172'4 78-67086



أعد الترجمة العربية : مركز الأهرام للترجمة والنشر
طبع بمطابع الأهرام التجارية - قلوب
مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء
القاهرة
جمهورية مصر العربية

تمهيد

يستخلص تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ ، وهو التقرير الرابع عشر في هذه السلسلة السنوية ، الدروس المستفادة من فترة تزيد على أربعين عاما من تجربة التنمية . ويسعى هذا التقرير ، إلى جانب تقرير العام الماضي عن الفقر وتقرير العام القادم عن البيئة ، لتقديم نظرة عامة شاملة لجدول أعمال التنمية .

لقد بدأ عقد التسعينات بتغييرات مثيرة . فقد استهلت بلدان كثيرة في شرق أوروبا وفي أماكن أخرى إصلاحات طموحة لنظمها الاقتصادية والسياسية . وجاءت هذه الإصلاحات انعكاساً للشواهد المترامية بشأن السياسات الاقتصادية والتغييرات الأساسية في البيئة السياسية . فالناس يسعون للإفلات من الفقر والقمع والظفر بالسيطرة على مصائرهم وإيجاد حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم ، ليس فقط في أوروبا الشرقية ، بل أيضا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط . وعلى أساس هذه الخلفية من عمليات الانتقال ، يربط تقرير هذا العام فيما بين المناقشات التاريخية التي استند إليها واضعو السياسات في قراراتهم الماضية ، ودروس التجربة ، والفكر المتطور حول أفضل سبل العمل .

ويتعلق واحد من أهم الدروس المستفادة ، بالتفاعل بين الدولة والسوق في دعم التنمية . وتبين التجربة أن النجاح في تعزيز النمو الاقتصادي والإفلات من الفقر يحدو أكثر احتمالا عندما تكمل الحكومة عمل الأسواق ، أما عندما يتصادمان فإن ذلك يفضي إلى فشل ذريع ، ويصفف التقرير نهجا مشجما للسوق يتيح فيه الحكومات للأسواق الفرصة لأن تؤدّي وظيفتها بصورة جيدة ، وتركز الحكومات فيه تدخلها على المجالات التي يثبت أن الأسواق غير ملائمة لها .

ويتناول التقرير أربعة جوانب للملاقة بين الحكومات والأسواق . الأول ، أن الاستثمار في البشر يتطلب دورا كفرا للقطاع العام . فالأسواق عموما لا تستطيع وحدها أن تكفل حصول الناس ، خاصة أشدهم فقرا ، على القدر الكافي من التعليم والرعاية الصحية والتفنية وخدمات تنظيم الأسرة . والثاني ، أن وجود مناخ مشجع أمر جوهري

لأزدهار المشروعات - مناخ يتضمن المنافسة وتوافر البنية الأساسية والمؤسسات الكافية . فالمنافسة تدعم الابتكار ونشر التكنولوجيا والاستخدام الكفء للموارد . والثالث ، أن التنمية الاقتصادية الناجحة تقتضي تكامل البلدان مع الاقتصاد العالمي . فالانفتاح على التدفقات الدولية من السلع والخدمات ورأس المال والعمل والتكنولوجيا والأفكار ، يسهل التنمية الاقتصادية . والرابع ، أن وجود أساس مستقر للاقتصاد الكلي أمر جوهري للتقدم المستديم . واستعادة ثقة القطاع الخاصة تعد حاليا تحديا أساسيا بالنسبة لبلدان كثيرة لها تاريخ طويل في عدم استقرار الاقتصاد الكلي .

ما هي آفاق التنمية السريعة في السنوات القادمة ؟ يوضح التقرير أن وجود مناخ دولي موات أمر حاسم للتنمية مستقبلا . ويزيد تأثير السياسات التي تتبناها البلدان الصناعية على التنمية ، مع اتجاه عدد متزايد من البلدان النامية صوب الخارج وتزايد اعتماد العالم على بعضه البعض أكثر فأكثر . لكن التقرير يؤكد أن مستقبل البلدان النامية بين أيديها هي في المحل الأول ، فالسياسات والمؤسسات المحلية يدها مفتاح التنمية الناجحة . ويخلص التقرير إلى أنه مع الإصلاحات القوية والمستمرة في الداخل ، يمكن زيادة وتيرة التنمية بصورة كبيرة - للخروج بملايين من البشر من إسمار الفقر في نهاية العقد .

ويتضمن تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ ، على غرار التقارير السابقة ، مؤشرات التنمية الدولية ، التي تقدم إحصاءات اجتماعية واقتصادية منتقاة عن ١٢٤ بلدا ، وهو دراسة أجرتها هيئة العاملين بالبنك ، والأحكام الواردة فيه لا تعكس بالضرورة آراء مجلس الإدارة أو الحكومات التي يمثلها أعضاؤه .

Barbar Cusack

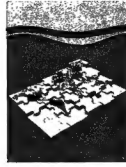
باربر ب . كونيل
رئيس البنك الدولي

٣١ أيار / مايو ١٩٩١

أعد هذا التقرير فريق يقوده فينود توماس ويضم سورجيت من - بهالا ، روي كويشهو ، شاهروخ فارخومت ، آن ي . هاريسون ، دانييل كلوفمان ، إليزابيث م . كلف ، كينيث ك . مايرز ، بيتر أ بترى ، و ن . روبرو زاغا ، وعارون في أعداده عن مكتب وقدم المشورة على نطاق واسع ، ت ن . مريفيغا سان ، ماركه روزنزويغ ، وفرانسميسكو ساغلتشي . وتلقى الفريق المساعدة من سوشنيت باتنيولدهياي ، فرناندو . ج . باتيسنا ، ماريان فاي ، جون إيشام ، كالي كوندري ، ستيفان كروجر ، و بان واغ . ولعب ستانلي فيشر دورا رئيسيا في المراحل الأولى من أعداد التقرير . وتم القيام بالعمل في ظل التوجيه العام لـ لورنس ه . سومرز .

وقدم كثيرون آخرون ، داخل البنك وخارجه ، تعليقات ومساهمات مفيدة (انظر المذكرة الجيولوجرافية) . وأعدت إدارة الاقتصاد الدولي البيانات والتحديثات المستقبلية المعروضة في الفصل الأول والملحق الإحصائي . كما انها مسؤولة عن مؤشرات التنمية الدولية . وضمت هيئة الماملين في إنتاج التقرير ، كاترين كلاين دال ، كوني أيزنه ، القريد ف . إيمهوف ، هيو نيس ، كالي روزن ، والتون روزنكست ، و بريان ج . مفيكهارت . وقدم جيفري ن . ليكل ، جريجوري جورج برلكاس ، وإبريك م . ساكس ، للخدمات الخاصة بالفرانك . وقدمت أيريس أندرسون وجين كينيديا المساعدة الخاصة بالمكتبة . ورأست فريق الماملين الممولين ، رودا بلد - تشارست ، ومنم لايتان آلي ، ترينادد من . انجلس ، ولوييتا ماثيسن . وكان كليف كروك هو المحرر الرئيسي .

وبحرب الفريق عن كل الاحترام والامتنان للمشورة والدعم القيمين اللذين قدمهما البروفيسور بيلا بلاسا (١٩٢٨ - ١٩٩١) . فقد قدم مساهمات قيمة في هذا الحد وفي العدد الماضي من تقرير عن التنمية في العالم ، ساعدت في فهم التنمية . ويذكر الفريق باعزاز ديفيد أ . ريلت (١٩٦٤ - ١٩٩١) الذي اسهم في هذا التقرير .



المحتويات

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات ١٠

نظرة عامة ١٣

١٤ الاقتصاد العالمي في مرحلة الانتقال

١٦ الطريق المفضية إلى التنمية

١٨ عناصر نهج الاعتماد على السوق

٢٢ إعادة النظر في دور الدولة

٢٤ أولويات تتطلب عملاً

١ الاقتصاد العالمي في مرحلة الانتقال ٢٦

النظرة البعيدة ٢٦

التأهب للتنمية ٢٩

التوقعات بالنسبة للتنمية العالمية ٣٦

السيناريوهات العالمية الكمية بالنسبة لعقد التسعينات ٤٤

٢ طرق التنمية ٤٩

٤٩ تطوير المناهج المفضية إلى التنمية

محددات نمو الدخل ٦١

٦٩ مكونات التنمية الشاملة

الطريق إلى الأمام ٦٩

٣ الاستثمار في البشر ٧٢

الرفاهية والنمو ٧٢

٨١ تحديات في التنمية البشرية

سياسة عامة ٨٦

٤ مناخ النشاط الاقتصادي ٩٣

٩٣ إطلاق الحرية لمنظمى المشروعات

٩٥ المشروع في مجال الزراعة

١٠٢ زيادة امكانيات المشتغلين بالصناعة

١٠٧ أدلة على انتاجية مشاريع الاستثمار

٥. التكامل مع الاقتصاد العالمي ١١٥

- قنوات نقل التكنولوجيا ١١٥
- تدفق الأيدي العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر ١٢١
- السياسة التجارية والنمو الاقتصادي ١٢٥
- شروط النجاح في إصلاح التجارة ١٣٢
- المناخ العالمي للتجارة ١٣٣

٦. الأساس الاقتصادي الكلي ١٣٩

- سياسات لدعم الاستقرار والنمو ١٤٠
- رواج وكساد ١٤٢
- من تحقيق الاستقرار إلى النمو ١٤٤
- فن الإصلاح ١٤٦
- الاستثمار والإخبار ١٥٠
- التطوُّف الاقتصادية العالمية ١٥٥

٧. إعادة التفكير في دور الدولة ١٦١

- الاقتصاد السيلسي للتنمية ١٦١
- العلاج : الديمقراطية والمؤسسات ١٦٦
- العدالة وإعادة للتوزيع ١٧١
- إصلاح القطاع العام ١٧٤

٨. أولويات للعمل ١٨٤

- مهام للعمل العالمي ١٨٦
- تدابير محددة ثبت نجاحها ١٨٨
- تحد عالمي ١٩٥

ملاحظة تقنية ١٩٦

مفكرة بيبليوغرافية ٢٠٦

مؤشرات للتنمية الدولية ٢٢٣

الإطارات

- ١- ١ المبتكرات التي غيرت العالم ٢٩
- ١- ٢ الأزمة الاقتصادية السوفياتية ٣٥
- ١- ٣ مناخ التنمية في عقد التسعينات ٣٧
- ١- ٤ ما مدى توافق التقارير عن التنمية في العالم السابقة في التكنن ٤٦
- ١- ٥ نماذج التنمية الاسكتلندية ٥٥
- ٢- ١ ما وراء المعجزة اليابانية ؟ ٥٩
- ٢- ٢ انتاجية لجمالي عناصر الانتاج في النمو الاقتصادي ٦٢
- ٢- ٤ السياسة وهل تحصل على معلوماتها ٦٤
- ٢- ٥ اسهام المعونة ٦٨
- ٢- ٦ للتنمية ومكوناتها غير الاقتصادية : التحريات ٧١
- ٢- ٣ للتغذية ومتوسط العمر المتوقع ٧٤
- ٢- ٣ تعليم المرأة : مفتاح للتنمية ٧٦
- ٣- ٣ شغف اليابان بالتعليم في عهد أسرة مينجي ٧٨
- ٤- ٣ السكان والزراعة والبيئة في أفريقيا جنوب الصحراء ٨١

- ٥ - ٣ الأليز في البلدان النامية ٨٤
- ٦ - ٣ دور المعونة الدولية في القطاعات الاجتماعية ٩٠
- ١ - ٤ نوع مختلف من الأعمال : غوريف خوش يستببت نوعاً جديداً من الأرز المتميز في المعهد الدولي لبحوث الأرز
- ٢ - ٤ الإرشاد والمبادرة الخاصة بالخدمات الزراعية في أفريقيا ١٠٠
- ٣ - ٤ مؤسست التسويق شبه الحكومية وأسعار المنتجين : إضعاف المنافسة وإنقاص حوافز المزارعين ١٠٣
- ٤ - ٤ منافع الإصلاح التنظيمي : الهند وأندونيسيا ١٠٤
- ٥ - ٤ الإصلاح الضريبي ١٠٧
- ٦ - ٤ الحوافز الخاطئة كثيراً ما تضر بمشاريع القطاع الخاص ١١٠
- ٧ - ٤ المشاركة تزيد من كفاءة المشروعات ونفوذ الفقراء ١١١
- ١ - ٥ الانطلاق في مجال التصدير : قصتان للتجاح ١١٧
- ٢ - ٥ الحماية في البلدان الصناعية : منظور تاريخي ١٢٦
- ٣ - ٥ السياسة التجارية والتنم : البرهان ١٢٨
- ٤ - ٥ هل ينبغي للول أن تتشكل لم ينبغي لها ألا تفعل ذلك ؟ ١٣٠
- ٥ - ٥ تحركات أسعار السلع ١٣٦
- ١ - ٦ ماذا يقول تقييم برامج التصحيح عن الأداء في مجال الدخل ١٤٥
- ٢ - ٦ سرعة الإصلاح ١٤٩
- ٣ - ٦ محدثات الاندثار العالي في اليابان ١٥٤
- ٤ - ٦ هروب رأس المال ١٥٦
- ٥ - ٦ اتفاق ١٩٩٠ بشأن ديون المكسيك ١٥٩
- ١ - ٧ مكافحة الفساد ١٦٦
- ٢ - ٧ تجارب شعبية ١٦٧
- ٣ - ٧ اسهام التجديدات المؤسسية في التنمية ١٦٩
- ٤ - ٧ تحديد الأولويات للتنمية المؤسسية : الكلام أسهل من العمل ١٧٠
- ٥ - ٧ سياسات التمويل : ماليزيا وبنزى لانتكا ١٧٣
- ٦ - ٧ الحرب والتنمية ١٧٦
- ٧ - ٧ من الاقتصاد المخطط مركزي إلى اقتصاد السوق ١٨١
- ١ - ٨ إلى جميع صانعي السياسات في كل مكان : سبعة دروس في الإصلاح ١٨٩

أشكال النص

- ١ متوسط دخل الفرد : بلدان متنافسة في ١٩٨٨ بالمقارنة بالولايات المتحدة ، ١٨٣٠ - ١٩٨٨ ١٤
- ٢ العمر المتوقع عند المولد : بلدان متنافسة في ١٩٨٥ بالمقارنة باليابان ، ١٩٠٠ - ١٩٨٥ ١٥
- ٣ نشوء السياسة والتعليم والنمو في النتائج المحلي الإجمالي ، متون اقتصاداً نامياً ، ٦٥ - ١٩٨٧ ١٨
- ٤ التفاعلات في استراتيجية للتنمية تعتمد على السوق ١٩
- ٥ معدلات المعائد على المشروعات التي يمولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية في ظل بيانات وظروف مختلفة ٢١
- ١ - ١ فترات تضاعف فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج ، بلدان متنافسة ٢٧
- ٢ - ١ الزيادات في العمر المتوقع ، بلدان وفترات متنافسة ٢٧
- ٣ - ١ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج في بلدان منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النامية والأحداث العالمية الكبيرة ، ١٨ - ١٩٨٨ ٣٢
- ٤ - ١ حصة المصارف في الناتج المحلي الإجمالي ، مجموعات قطرية متنافسة ، ١٩٠٠ - ١٩٨٦ ٣٢
- ٥ - ١ تكديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ٦٥ - ١٩٨٩ ٣٤

- ١-٢ التوزيع القطاعي لقوة العمل ، البلدان النامية منخفضة ومتوسطة الدخل ، ١٩٦٥ و ١٩٨٠ ٥٠
- ٢-٢ متوسط دخل الفرد ، بلدان متقدمة ، ١٩٦٠ و ١٩٨٨ ٥٦
- ٣-٢ النمو السنوي المقدر في الصادرات الحقيقية ، مجموعات متقدمة من البلدان ، ٦٥ - ١٩٨٩ ٥٧
- ٤-٢ متوسط النمو السنوي لدخل الفرد والانتاجية ، بلدان متقدمة ، ٦٠ - ١٩٨٧ ٦٥
- ٥-٢ مستوى تعليم الإناث وانخفاض وفيات الأطفال للرضع ، اقتصادات متقدمة ، ٦٠ - ١٩٨٧ ٧٠
- ٦-٢ الارتباط بين الحريات السياسية المدنية وتعليم المرأة ، اقتصادات متقدمة ، ٧٣ - ١٩٨٦ ٧١
- ١-٣ العمر المتوقع للذكور عند المولد ، بلدان متقدمة ، ١٨٥٥ - ١٩٨٥ ٧٣
- ٢-٣ العام الكليار بالقراءة والكتابة ، بلدان متقدمة ، ١٨٥٠ - ١٩٨٥ ٧٧
- ٣-٣ مستوى تعليم منظمي المشروعات في خمسة بلدان نامية ٧٩
- ٤-٣ التغيير السكاني حسب المناطق ، ١٨٥٥ - ٢٠٢٥ ٨٠
- ٥-٣ توزيع الوفيات حسب أجيالها ، نحو ١٩٨٥ ٨٣
- ١-٤ معدلات المائد على المشروعات التي يمولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية في ظل درجات مختلفة من علاوات سعر الصرف الأجنبي ، ٦٨ - ١٩٨٩ ١٠٩
- ٢-٤ معدلات المائد على المشروعات التي يمولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ، في ظل قيود متباينة من تقييد التجارة ، ٦٨ - ١٩٨٩ ١٠٩
- ٣-٤ حصة الاستثمار العام من إجمالي الاستثمار ومعدلات المائد على المشروعات الزراعية والصناعية التي يمولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ، ٧٠ - ١٩٨٩ ١١٢
- ١-٥ صافي التغيرات السنوية لرأس المال إلى الاقتصادات النامية ، ٧٠ - ١٩٨٨ ١٢٣
- ٢-٥ الانفتاح والنمو في الانتاجية : ارتباطات جزئية للبلدان النامية ، ٦٠ - ١٩٨٨ ١٢٩
- ٣-٥ حصة الصادرات التي تأثرت بالتدابير غير الجمركية ، ١٩٦٦ و ١٩٨٦ ١٣٤
- ٤-٥ التدابير غير الجمركية المستمرة المطبقة ضد البلدان الصناعية والتنمية ، ١٩٨٦ ١٣٤
- ١-٦ ميزان الحساب الجاري والميزان المالي في كوريا والمغرب ، سنوات متنوعة ١٤٠
- ٢-٦ معدلات التضخم والميزان المالي في سرى لانتا ونزانيا ، سنوات مختلفة ١٤١
- ٣-٦ نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص في شيلي وتركيا ، ٧٠ - ١٩٨٨ ١٤٤
- ٤-٦ أنماط مختلفة من الاستثمار العام والخاص في أربعة اقتصادات ، ٧٠ - ١٩٨٨ ١٥١
- ٥-٦ صافي نفقات الموارد وصافي التحويلات إلى الاقتصادات النامية ، ٨٠ - ١٩٨٩ ١٥٨
- ١-٧ الأمم المتحدة حسب نوع الحكم ، ١٨٥٠ - ١٩٨٧ ١٦٢
- ٢-٧ عدم المساواة في الدخل ونمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات أخرى ، ٦٥ - ١٩٨٩ ١٧٢
- ١-٨ التغيير السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النامية ، ٦٥ - ١٩٩٠ ١٨٧

جداول للنص

- ١ نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٥ - ٢٠٠٠ ١٦
- ١-١ الاتجاهات التاريخية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٨
- ٢-١ المخدرات والاستثمار العالميين ٣٩
- ٣-١ إجمالي نفقات الموارد الصافية طويلة الأجل إلى البلدان النامية ٨٠ - ١٩٨٥ ٤٠
- ٤-١ المناخ الاقتصادي الدولي في التسعينات : مقارنة المؤشرات الأخيرة والمقدرة مستقبلا ٤٥
- ٥-١ معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل ، ١٩٦٥ - ٢٠٠٠ ٤٨
- ١-٢ نمو لانتاجية الزراعة والقطاع غير الزراعي ، ١٩٨٨ ٥١
- ٢-٢ نمو الناتج المحلي الإجمالي والمخدرات وإجمالي إنتاجية عناصر الانتاج ٦٥
- ٢-٢ النسبة المئوية لحصة نمو الناتج التي يفسرها نمو مخلفات عناصر الانتاج ، عينة من الاقتصادات العالمية ، ٦٠ - ١٩٨٧ ٦٦

- ٢ - ٤ تفاعل السياسة مع التعليم والاستثمار ، ٦٥ - ١٩٨٧ ٦٧
- ٣ - ١ العبء الاقتصادي لمرض الكبار في بلدان ومنشآت منتقلة ٧٤
- ٣ - ٢ تأثير منة إضافية من التعليم بالمدراس على الأجور والإنتاج للزراعي ، بلدان ومنشآت منتقلة ٧٨
- ٣ - ٣ المصروفات الحكومية على التعليم والصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ٨٨
- ٣ - ٤ حصة الحكومة في إجمالي المصروفات على للتعليم وللصحة ٨٩
- ٤ - ١ التنمية المئوية لمعدلات للنمو السنوية في الأيرلندا وللتوظيف ولنتيجة العمل الحقيقية في الصناعة ، في اقتصادات وفترات منتقلة ١٠٦
- ٤ - ٢ السياسات الاقتصادية ومعدلات للمائد الاقتصادي المتوسط للمشاريع التي مولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ، ١٩٦٨ - ١٩٨٩ ١٠٨
- ٤ - ٣ معدلات المائد الاقتصادي المتوسط للمشروعات التي مولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية في ظل علاقات متغيرة ابتدائية ونهائية للتدفد الأجنبي ، ١٩٨٦ - ١٩٨٩ ١١٣
- ٥ - ١ الأداء النسبي للمؤسسات الأجنبية في الصناعة ، بلدان ومنشآت منتقلة ١٢٢
- ٥ - ٢ الاستثمار والنمو وصافي تدفقات رأس المال ، ٧٠ - ١٩٨٩ ١٢٤
- ٥ - ٣ الحواجز الجمركية وغير الجمركية في البلدان النامية ، ١٩٨٧ ١٢٧
- ٥ - ٤ التجارة فيما بين بلدان الاتحادات كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات ، ٦٠ - ١٩٨٧ ١٣٧
- ٦ - ١ الاستثمار والانخار ، ٦٥ - ١٩٨٩ ١٥٠
- ٦ - ٢ مؤشرات الديون الخارجية للاقتصادات النامية ، ٧٠ - ١٩٨٩ ١٥٧
- ٧ - ١ عمليات نقل المديرين غير المنتظمة : معدل الحدوث لكل بلد ، ٤٨ - ١٩٨٢ ١٦٢
- ٧ - ٢ نجاح الاقتصادات ذات النظم السياسية المختلفة في تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للتصحيح ١٦٨
- ٧ - ٣ نجاح الاقتصادات ذات النظم السياسية المختلفة في الحد من التضخم السريع ١٦٨
- ٧ - ٤ النسبة المئوية لحصة المصروفات الحكومية في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ، البلدان الصناعية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ١٧٤
- ٧ - ٥ النسبة المئوية لحصة مصروفات واستهلاك الحكومة في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ، البلدان الصناعية والنامية ، ١٩٧٢ - ١٩٨٦ ١٧٤
- ٧ - ٦ الاتفاق العام على القطاع العسكري مقابل للتصاومات الاجتماعية ، ١٩٨٦ ١٧٧
- ٨ - ١ التغيرات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتعلقة بالحالة الوسطى ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ١٩٥

جداول التنبؤ الإحصائي

- أ - ١ السكان (منتصف العام) ومتوسط النمو السنوي ٢٢٢
- أ - ٢ الناتج القومي الإجمالي والسكان ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ونمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٢٢٣
- أ - ٣ تركيب الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٣
- أ - ٤ الاستهلاك والاستثمار والانخار ٢٢٥
- أ - ٥ الاستثمار والانخار وميزان الحساب الجاري قبل التحويلات الرسمية ٢٢٦
- أ - ٦ الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو القطاعات ٢٢٧
- أ - ٧ هيكل الإنتاج ٢٢٧
- أ - ٨ الناتج المحلي الإجمالي حسب معدلات للنمو القطاعي ٢٢٨
- أ - ٩ نمو حجم الصادرات ٢٢٨
- أ - ١٠ التغير في أسعار الصادرات ومعدلات للتبادل التجاري ٢٣٠
- أ - ١١ نمو الدين طويل الأجل للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل ٢٣١
- أ - ١٢ تركيب الدين العام ٢٣٢



التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

ملاحظة بشأن انتقاء البيانات

تغطي البيانات المستخدمة في هذا التقرير عن التنمية في العالم مدى واسعاً من الفترات الزمنية وهي مأخوذة من أكثر من ١٠٠ بلد (صناعي ونام على حد سواء). وكان توافر البيانات هو المعيار الأساسي لاستخدامها، وتباينت المعايير الأخرى من فصل إلى فصل. وللإطلاع على التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية في نهاية النص الأساسي.

مجموعات البلدان

لأغراض عملية وتحليلية، فإن المعيار الرئيسي الذي يستخدمه البنك الدولي في تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وتم تصنيف كل اقتصاد باعتباره منخفض الدخل، أو متوسط الدخل (ينقسم فرعياً إلى اقتصاد الدخل المتوسط الأدنى واقتصاد الدخل المتوسط الأعلى) أو مرتفع الدخل. وبالإضافة إلى التصنيف حسب الدخل، تستند مجموعات تحليلية أخرى إلى المناطق والصادرات، ومستوى الدين الخارجية.

وفي هذا الإصدار من تقرير عن التنمية في العالم وملحقه الإحصائي، ومؤشرات التنمية الدولية، أدخلت تعديلات طفيفة على تصنيف البلدان، تمثلت فيما يلي: (أ) وضعت مجموعة الدول غير الأعضاء التي لا تقوم بالإبلاغ، تحت عنوان «الاقتصادات الأخرى» وتشمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألبانيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكوبا فغيب، (ب) حل محل «إجمالي الاقتصادات التي تقوم بالإبلاغ» عنوان «العالم» ويلاحظ

أن تعريف «مصدرو النفط» قد تغير (انظر التعريف في المجموعات التحليلية أدناه). ويستخدم هذا التقرير، مثل التقارير السابقة، أحدث تقديرات لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لتصنيف البلدان. ومن ثم فإن التركيب التطوري لكل مجموعة من مجموعات الدخل قد يتغير من تقرير لآخر. وإذا ما تحدد التصنيف لأي تقرير، فإن كل البيانات التاريخية الواردة فيه تستند إلى نفس المجموعات القطرية. والمجموعات القطرية المستخدمة في هذا التقرير محددة كالآتي:

• اقتصادات منخفضة الدخل: وهي التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٥٨٠ دولاراً في عام ١٩٨٩.

• اقتصادات متوسطة الدخل: وهي التي بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أكثر من ٥٨٠ دولاراً وأقل من ٦٠٠٠ دولار في ١٩٨٩. وهناك تقسيم إضافي، بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٩، ٢٣٣٥ دولاراً، للتمييز بين اقتصادات الدخل المتوسط الأدنى واقتصادات الدخل المتوسط الأعلى.

• اقتصادات مرتفعة الدخل: وهي التي بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ٦٠٠٠ دولار أو أكثر في ١٩٨٩.

وقد أُشير أحياناً إلى اقتصادات الدخل المنخفض والدخل المتوسط باعتبارها اقتصادات نامية، وقد استخدم هذا المصطلح للتبسيط، ولا يقصد به أن كل الاقتصادات في المجموعة تشهد تطوراً مماثلاً أو أن الاقتصادات الأخرى قد وصلت إلى مرحلة مفصلة أو نهائية في التنمية.

فالتصنيف حسب الدخل لا يمس حالة التنمية بالضرورة .
(ففى مؤشرات التنمية الدوالة ، أشير بالرمز + إلى الاقتصادات التى صنفها الأمم المتحدة على أنها مرتفعة الدخل ، وإلا اعتبرتها لمسلطها اقتصادات نامية) . ولا يعنى استخدام مصطلح « بلدان » للإشارة إلى الاقتصادات حكما ما من قبل البنك الدولى على المركز القانونى أو غيره لأى إقليم .

• الاقتصادات الأخرى : هى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألبانيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكوبا . وفى الجداول الرئيسية لمؤشرات التنمية الدوالة ، عرضت إجماليات فمجب بالنسبة لهذه المجموعة ، لكن الإطار أ - ٢ فى الملاحظات التقنية على مؤشرات التنمية الدوالة يتضمن مؤشرات أساسية وردت عن كل بلد من هذه البلدان .

• العالم : ويضم كل الاقتصادات بما فى ذلك الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، والتى لم تعرض بصورة منفصلة فى الجداول الرئيسية . وللإطلاع على أساليب التجميع المستخدمة للحفاظ على نفس المجموعة القطرية على مر الزمن ، أنظر الملاحظات التقنية على مؤشرات التنمية الدوالة .

مجموعات تحليلة

لأغراض تحليلية استخدمت تصنيفات متدلفة أخرى تستند أساسا إلى الصانرات أو إلى الدين الخارجية بالإضافة إلى المجموعات القطرية الجغرافية . والقوائم الواردة أدناه هى عن الاقتصادات الواقعة فى هذه المجموعات التى يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة . أما البلدان التى يقل سكانها عن المليون ، فقد أدرجت فى إجماليات المجموعات ، رغم أنها لم تعرض منفصلة .

• البلدان الصادرة للنفط هى البلدان التى تسئل صانراتها من النفط والغاز بما فى ذلك إعادة التصدير .
• فى المائة على الأقل من صادراتها من السلع والخدمات .
• وهى الإمارات العربية المتحدة ، أنغولا ، البحرين ، برونى ، ترينداد وتوباغو ، جبل طارق ، الجزائر ، جمهورية إيران الإسلامية ، جمهورية الكنفو الشعبية ، العراق ، عمان ، فنزويلا ، قطر ، ليبيا ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، ورغم أن الاتحاد السوفياتى وفى بالمعيار المقرر ، فقد استبعد من هذه المجموعة بسبب نقص البيانات .

• البلدان متوسطة الدخل المقلقة بالدين (مشار إليها اختصارا بتعبير المدينة بصورة باعطة فى مؤشرات التنمية الدوالة) هى عشرون بلدا يقدر أنها لاقت صعوبات شديدة فى خدمة الدين . وتعرف بأنها بلدان تكون فيها ثلاثة من التنبؤ الرئيسية الأربع فوق العسويات الحرجة : نسبة الدين إلى الناتج القومى الإجمالى (٥٠ فى المائة) ، نسبة للدين إلى الصادرات من السلع وجميع الخدمات (٢٧٥ فى المائة) ، نسبة خدمة الدين المستحقة إلى الصادرات (٣٠ فى المائة) ، نسبة القوائد المستحقة إلى الصادرات (٢٠ فى المائة) . والبلدان المشروى هى : الأرجنتين ، إكوادور ، أوروغواى ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، بولندا ، السنغال ، شلى ، فنزويلا ، الفلبين ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، جمهورية الكنفو الشعبية ، جمهورية مصر العربية ، المغرب ، لقميك ، نيكاراغوا ، هندوراس ، هنغاريا .

• أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وهى مجموعة فرعية من اقتصادات الدخل المرتفع ، وتضم أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى عدا البرتغال وتركيا واليونان التى أدرجت ضمن اقتصادات الدخل المتوسط .

المناطق الجغرافية (اقتصادات الدخل المنخفض والدخل المتوسط)

• أفريقيا جنوب الصحراء تشمل جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء باستثناء جنوب افريقيا .

• أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا : وتشمل البلدان الأوروبية متوسطة الدخل : البرتغال ، بلغاريا ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، واليونان ، وجميع اقتصادات شمال افريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان . وبالنسبة لبعض التحليلات فى تقرير عن التنمية فى العالم ، عولجت مجموعة أوروبا الشرقية (بولندا ، رومانيا ، هنغاريا ، ويوغوسلافيا) بصورة منفصلة .

• شرق آسيا وتشمل جميع الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل فى شرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادى . وشرق تايلند والصين بما فيها هذان البلدان .

• جنوب آسيا وقوامها باكستان ، بنغلاديش ، بوتان ، سرى لانكا ، ميانمار ، نيبال والهند .

• أمريكا اللاتينية والكاريبى وتشمل كل اقتصادات

أمريكا والكاريبي جنوبي الولايات المتحدة .

ملاحظات خاصة بالبيانات

• للبلدين هو ١٠٠٠ مليون .

• التريلين هو ١٠٠٠ بليون .

• الأطنان هي أطنان متريّة وتساوي ١٠٠٠ كيلو جرام أو ٢٢٠٤,٦ رطلاً .

• الدولارات هي دولارات الولايات المتحدة الحالية ما لم ينص على خلاف ذلك .

• معدلات النمو تستند إلى بيانات الأسعار الثابتة . وقد حسبّت - ما لم ينص على خلاف ذلك - باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، انظر الملاحظة التقنية لمؤشرات التنمية الدولية ، للإطلاع على تفاصيل هذه الطريقة .

• الرمز / في التاريخ مثل ١٩٨٨/١٩٨٩ ، معناه أن الفترة الزمنية قد نقل عن عامين وإن كانت تمتد عبر سنتين شامليتين وتشير إلى سنة محصولية ، أو سنة مسح ، أو سنة مالية .

• الرمز ٠٠ في الجداول معناه عدم توافر البيانات .

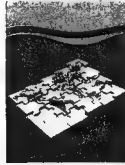
• الرمز - في الجداول معناه عدم الانطباق .

• العلامة صفر في الجداول تعني صفر أو كمية أقل من نصف الوحدة بيّنة وليست معروفة على نحو أدق .

التاريخ الفاصل لكل البيانات الواردة في مؤشرات التنمية الدولية هو ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٩١ .

قد تختلف البيانات التاريخية الواردة في هذا التقرير عن تلك الواردة في إصدارات سابقة بسبب استمرار استيفاء البيانات إلى آخر لحظة كلما توافرت بيانات أفضل أو بسبب التغيير إلى منه أسس جديدة بالنسبة لبيانات الأسعار الثابتة ، وبسبب التغيير في التكوين القطري لمجموعات الدخل والمجموعات التحليلية .

المصطلحات الاقتصادية والديمقراطية ورد تعريفها في الملاحظة التقنية المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية .



نظرة عامة

جميعاً أسئلة يشتد الإحاح عليها لأن أكثر من ٩٥ في المائة من الزيادة التي منظرأ على القرى العاملة في العالم خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة ستكون من نصيب العالم النامي .

إن العمليات التي تحرك للتنمية الاقتصادية هي عمليات غير مفهومة فهما تماماً بحال . ولكن هناك الشيء الكثير الذي يستطيع تعلمه من التجارب . والتاريخ يوضح فوق كل شيء أن السياسات والمؤسسات الاقتصادية هي عنصر حاسم ، وهو أمر مشجع لاتطوئه ضمناً على أن في وسع البلدان التي فشلت في تحقيق الازدهار أن تعمل بأفضل مما عملته . ولكنه أيضاً أمر يبعث على التحدي ، لأنه يقضى على الحكومات في كل مكان (وأيسر في البلدان النامية وحسب) وعلى الوكالات المتحدة الأطراف كذلك بأن تدخل في حساباتها العوامل التي تنهض بالتنمية وأن تقوم بتسخيرها .

وتمة قضية محورية في التنمية ، هي الموضوع الرئيسي في هذا التقرير ، ألا وهي التفاعل بين الحكومات والأسواق . فهذه القضية ليست قضية تدخل تقابليها قضية حرية النشاط الاقتصادي ، دعه يعمل - وهو تقسيم شائع بين تقيذين وإن يكن خاطئاً . فالأسواق التنافسية هي أفضل وسيلة عرفت حتى الآن لتنظيم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بكفاءة . والمنافسة المحلية وللخارجية نهيه الحوافز وتطلق العنان للقدرة على تنظيم المشروعات وللتقدم للتكنولوجيا . ولكن الأسواق لا تستطيع أن تعمل في فراغ - وهي تحتاج إلى إطار قانوني وتنظيمي ، الحكومات هي وحدها القادرة على توفيره . وأحياناً تبرهن الأسواق في مهام أخرى كثيرة على أنها عاجزة أو فاشلة تماماً . وهذا هو

إن التنمية هي أهم تحدٍ يجابه الجنس البشري . فرغم الفرص الهائلة التي تهبأت بفضل الثورات التكنولوجية في القرن العشرين ، فإن ما يقرب من بلون شخص - أي خمس عدد سكان العالم - يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ، وهو مستوى للمعيشة بلغته أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ ملتي عام خلت .

إن مهمة التنمية هي مهمة تبحث على الرهبة ، ولكن ليس ثمة سبب يدعو إلى القنوط . فخلال السنوات الأربعين الماضية حقق كثير من البلدان النامية تقدماً بخطوات باعثة على الدهشة . وحقق كثير منها مكاسب هائلة في الصحة والتعليم . وشهد بعضها ارتفاع متوسطات دخلها أكثر من خمسة أضعاف ، وهو معدل للتقدم غير معهود بالمقاييس التاريخية . ولأن عزّ التأكد من أي شيء آخر ، فنستذكر أن التنمية السريعة الدائمة ليست حلمًا مؤلوساً منه ، بل هي واقع يستطيع تحقيقه .

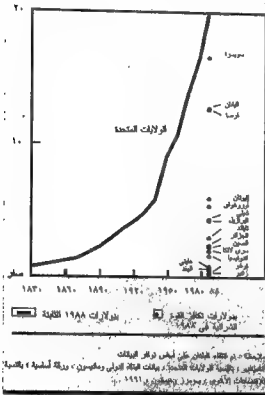
ومع ذلك كان أداء كثير من البلدان أداء هزئلاً ، وانخفضت مستويات المعيشة في بعضها انخفاضاً فعلياً في السنوات الثلاثين الماضية . وهذا هو السبب في أن الفقر ما برح يمثل مشكلة لها مثل هذه الجسامه ، وفي أن التقدم الاقتصادي الكبير لم يمس الملايين من الناس حتى الآن . والتعارض الحاد بين النجاح والفشل هو نقطة البدء في تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ . فتمّ كانت تجارب الأمم على هذا القدر من التباين ؟ وما الذي يضمن على البلدان النامية عمله إذا ما أريد للانتاجية وإرفاقها شعوبها أن يطردا مريماً في العقد المقبل ؟ وما الذي يستطيع المجتمع الدولي عمله لاستنهاض التنمية والتخفيف من حدة الفقر ؟ هذه

وهناك توافق في الآراء يظهر بصورة تدريجية بحدوث نهجها للتنمية « مشجعا للسوق » ويعتمد عليه . وفي التقرير وصف للعناصر المختلفة لهذه الاستراتيجية وكيف يتأثر تطبيقها في تشكيلها واسعة من الأطارات القطرية . وهو يذهب إلى أن أحد من هذا : فبين طرق التكامل التي تتناظر بين الأسواق والحكومات معا . فإذا تسمى الأسواق أن تعمل بصورة سليمة ، وسمح لها بذلك أمكن تحقيق مغن اقتصادي كبير . وإذا فُضلت الأسواق وتدخلت الحكومة بحدود وحكمة ردا على ذلك ، أمكن تحقيق مغن آخر . وأما إذا تم الجمع بين هذين ، فإن الدلائل توحي بأن أكثر سيكون أمغن من الجزء . وعندما عملت الأسواق والحكومات في تناغم جاءت النتائج باهرة ، ولكن معينا معارضاين كان للنتائج رفع الكارثة .

هيات التغييرات التكنولوجية التي حدثت في هذا القرن للبلدان أن تستخدم مواردها استخداما أوفر إنتاجية منه في أي وقت مضى . وتحسنت أوضاع المعيشة تحسنا فاق الإدراك ، لا في البلدان الصناعية وحسب ، بل كذلك في معظم البلدان النامية . ويبدو أن وتيرة هذا التحسن تتسارع مع مرور الوقت . فقد أعوز المملكة المتحدة ستون عاما لكي تضاهي دخل الفرد الحقيقي بها ، وكان ذلك ابتداء من عام ١٧٨٠ ، وهو إنجاز ساربه كثير من البلدان النامية خلال عشرين عاما بعد الحرب العالمية الثانية .

وضافت القوة بصورة مثيرة في الفصل الحقيقي بين البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية، ولا سيما في شرقي آسيا منذ الحرب العالمية الثانية. ولكن الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في مناطق أخرى استمرت. وكان عند الثمانينات عقدا نسبيا بالنسبة لمعظم البلدان. ورغم ذلك دخل القرن في الصين والهند. وفي أكثر البلدان ازدهارا بالسكان، وفي آسيا بأسرها. نما نموا كبيرا. وفي ربع القرن الأخير نما دخل الفرد نموا سريعا في بلدان مثل الأرجنتين وبيرو وجامايكا ونيجيريا وانخفض في أوغندا وزاير وزامبيا ونيكاراغوا. وفي عدد كبير من البلدان الفقيرة زالت الفجوة الحقيقية للقرن بدرجة كبيرة. وفي الولايات المتحدة في أوائل القرن التسلمع عشر

آلاف الدولارات



(الشكل ١) . إلا أن الفجوات بين الأغنياء والفقراء في وفورات الأطفال والعمر المتوقع ضالت بدرجة أسرع - وذلك راجع إلى انتشار التكنولوجيا الطبية ووسائل حماية الصحة البنيوية وإلى للتنوع الأفضل من التغذية والتعليم وإلى الحدود الطبيعية للانجاز في هذه المؤشرات (الشكل ٢) .

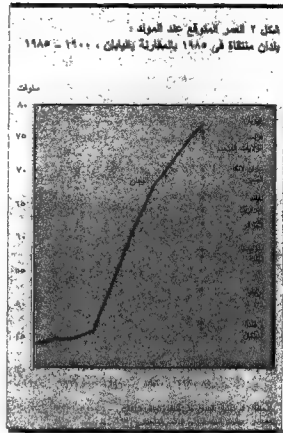
إن السؤال الحاسم بالنسبة للمستقبل هو : هل تسمح السياسات القومية والدولية باستغلال الامكانات التي ولدها التقدم التكنولوجي ؟ فالقائمة الدائمة تحتاج إلى استنباط السلام - والحرب وعقابها في الشرق الأوسط قد نشرت مسجلة من الفلك على تلك المنطقة . وما انفك الصراع الاثني والحروب الأهلية والمنازعات الدولية وكذلك الكوارث الطبيعية تدمر القاعدة الهشة للتنمية في كثير من أجزاء العالم . ويؤخذ من التغيرات المتخطلة أن الحروب منذ عام 1٩٥٠ كانت مسؤولة مسؤولة مباشرة عن وفاة ٢٠ مليوناً ،

الدولية التي تؤخذ بارتفاع ، وضعف المؤسسات المالية في الولايات المتحدة ، وتدهور بعض جوانب الوضع المالي في اليابان ، والمفاوضات المتطللة بلا حسم في جولة أوروغواي الخاصة بالمحادثات التجارية ، هذا كله له ضريبته . ولكن التكامل العالمي في تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والسملة له بدوره منافع هائلة ، إذ نهضت بالمنافسة والكفاءة ، وبيّحت للبلدان الفقيرة أسباب الوصول إلى المعارف الأساسية في الطب والعلوم والهندسة .

والنمية المستمرة تتوقف على الأوضاع العالمية . وبصفة خاصة على السياسات القطرية . ومن وقت قريب أفضحت بلدان في أوروبا الشرقية على برامج طموحة للإصلاح الاقتصادي . وتلمس الاتحاد السوفياتي طريقه في وجه متاعب التحول الاقتصادي والسياسي . وأقيم عدد من البلدان الثمانية على إجراء تحسينات سياسية شبيهة بما حدث قديما في أماكن أخرى . واكتسحت الديمقراطية شرق أوروبا وكذلك أجزاء من العالم الثامن .

وقد أعد موظفو البنك الدولي تقديرات مستقبلية عن الاقتصاد العالمي في عقد التسعينات . فلن لم تحدث صدمات معاكسة كبيرة ، وإن أثبتت سياسات جيدة على وجه عام ، فلن متوسط دخل الفرد الحقيقي في البلدان الصناعية قد ينمو بحوالي ٢,٥ في المائة في السنة (الجدول ١) . ومن الممكن تحقيق هذا مع وجود معدل للتضخم بنسبة ٤,٣ في المائة ، وبسر حقيقي للفائدة يقرب من ٣ في المائة . وإذا توسعت للتجارة العالمية بنسبة تزيد على ٥ في المائة في السنة . واستمرت إصلاحات السياسة الأخيرة وعززت ، فلن دخل الفرد الحقيقي في البلدان الثمانية قد ينمو بنحو ٣ في المائة في السنة . ومن شأن الأحوال الخارجية الأفضل أو الأسوأ أن ترفع من هذه النتائج أو تخفضها بنسبة مئوية ١٠,٥ نقطة مئوية . وهناك سيناريوهات أكثر تطرفا (مثل انخفاض معدلات النمو في البلدان الصناعية بدرجة كبيرة) وهي وإن تكن مقبولة إلا أنها غير محتملة في فترة تمتد إلى عقد من الزمان .

وتوحى الدراسات النظرية التي تعزز هذه التقديرات المستقبلية بأن من المحتمل ، في ظل إصلاحات أشد حزمًا وشموًا ، أن يتحسن نمو دخل الفرد في المدى الطويل في البلدان الثمانية بنسبة مئوية تتفاوت بين ١,٥ في المائة و ٢ نقطة مئوية في المتوسط ، وهو حوالي ضعفي التخمين الناتج عن أوضاع خارجية أفضل . فإذا عساهما تكون هذه الإصلاحات على وجه التفصيل ؟ هذا هو صلب موضوع التقرير . إلا أن التقديرات المستقبلية تنطوي كذلك على



ويتضمن هذا الرقم أكثر من ١٢ مليونا ماتوا في الحروب الأهلية في البلدان الثمانية . ولم يكن أهم سبب للمجاعة في البلدان الثمانية في السنين الأخيرة متمثلا في قصور الناتج الزراعي أو الفقر وإنما السبب الذي فلق ذلك بكثير هو الصراع العسكري .

والنمية السريعة تحتاج بدورها إلى توسع في التكامل الاقتصادي بالنسبة للجميع . فالحدود التي تفصل بين الأسواق القومية لسلع ورؤوس الأموال والسملة مستمرة في التآكل ، والتجارة العالمية توسعت بأكثر من ٦ في المائة في السنة منذ عام ١٩٥٠ ، وهو أسرع بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة من النمو في الناتج . ثم أن التكامل العالمي في التجارة والاستثمار وتدفقات عناصر الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات قد أخذ يربط الاقتصادات معاً . ولكن غدا لناظره قريب لنرى ما إذا كان هذا الاتجاه مستمر .

ولا ريب في أن التعرض المتزايد للمؤثرات الخارجية من شأنه أن تصبح البلدان الثمانية مستهدفة للمخاطر . فلوحة العجز المالي المرتفع في البلدان الصناعية ، وأسعار الفائدة

جدول ١ نمو تصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٦٥ - ٢٠٠٠
(متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير ، ما لم ترد ملاحظة بخلاف ذلك)

المجموع .	السكان في ١٩٨٩ (بالملايين)	١٩٧٣.٦٥	١٩٨٠.٧٣	١٩٨٩.٨٠	تقدير مستقبلي للتصنيفات (١)
البلدان الصناعية	٧٧٣	٣.٧	٢.٣	٢.٣	٢.٥١,٨
البلدان النامية	٤.٥٣	٣.٩	٢.٥	١.٦	٢.٩٢,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٠	٢.١	٠.٤	١.٢	٠.٥٠,٣
شرق آسيا	١٥٥٢	٥.٣	٤.٩	٦.٢	٥.٢٤,٢
جنوب آسيا	١١٣١	١.٢	١.٧	٣.٠	٢.٦٢,١
أوروبا والشرق الأوسط	٤٣٣	٥.٨	١.٩	٠.٤	١.٨١,٤
وشمال أفريقيا	٤٢١	٣.٨	٢.٥	٠.٤	٢.٠١,٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤.٥٣	٣.٠	٢.٤	٢.٩	٣.٢٢,٧
البلدان النامية مرجحة بالسكان (٢)					

(١) تم تقديرها مسبقاً على أساس التوزيع بين الأشخاص (بعد ألبان وريثب غزولي) الذين توقعوا في فصل الأول .
(٢) يستلزم حساب السكان تآزر مرجحاً عند الجمع ثم قسمة على الناتج المحلي الإجمالي حيز البلدان .
المصدر : بيانات البنك الدولي ، ١٩٩١ .

وإن بقيت هناك أسئلة كثيرة مازالت مثار جدل وتفتقر إلى رد .

وكان المظنون في وقت ما أن الشئ والثقافة والموارد الطبيعية ، هي مفاتيح التنمية الاقتصادية ، ولمنوعات طويلة كان الاستراتيجية التي تلقى تحييداً بدرجة كبيرة ، هي استراتيجية التصنيع السريع ، الذي يتوصل بالضررائب الصريحة والضمنية المفروضة على الزراعة لتمويل الاستثمار الصناعي . وكان معظم راسمي السياسة بعد فترة الكساد الكبير وإلى عقد الستينات يحدون سياسة الاحلال محل الواردات ، مقترنة بتعهد الصناعات الناشئة بالرعاية . وكان هذا الرأي يلقى في حينه تأييداً من وكالات المعونة ولتمويل الخارجية التي كانت تؤيد استراتيجية .

ولكن هذه الآراء لم تصمد لاختبار الزمن . فهناك اليوم أدلة أكثر وضوحاً مستمدة من كل من البلدان النامية والصناعية على أن من الأفضل عدم مطالبة الحكومات بإدارة التنمية بصورة مفصلة . أما الضرائب التمييزية المفروضة على الزراعة ، فقد تمخضت بصورة تكاد تكون دقيقة عن كونها ضرائب مفروضة على النمو .. وبرهنت التزاوة الاقتصادية وزراء حواجز تجارية علي أنها 'عزلة' مكلفة ، كما برهن إرجاء المناقشة والتدخل في الأسعار ، بقصد أو بغير قصد ، على أن ذلك يحقق نتائج عكسية .

ومع إدراك أهمية الانفتاح والمناخ ، تنامي الاعتقاد بأنهما لا يكفيان في حد ذاتهما . والاستثمار في البشر ، إن

تحذير : إذا تمكن اتجاه الإصلاحات الأخيرة ، فقد تكون النتيجة بكل سهولة أسوأ من ذلك بكثير .

الطرق المفضية إلى التنمية

إن التحدي الذي تمثلته التنمية ، هو عبارة عريضة ، أن تتضمن نوعية الحياة ، فروع الحياة الأفضل ، ولا سيما في بلدان العالم الفقيرة ، تتطلب بصورة عامة تحقيق دخل أعلى . ولكنها تنطوي على ما هو أكثر من ذلك بكثير ، فهي تشمل ، كفايات في حد ذاتها ، على نوع أفضل من التعليم ، ومستويات أعلى من الصحة والتغذية ، وفقر أقل ، وبيئة أوفر نظافة ، ومساواة أكبر في الفرص المتاحة ، وحرية فردية أكبر ، وحياء ثقافية أكثر ثراءً . وهذا التقرير يُعنى أساساً بالتنمية الاقتصادية ، وهي في حد ذاتها فكرة عريضة . وأى فكرة عن التقدم الاقتصادي بمعناه المحدد لا بد . في حدها الأدنى - من أن تنطوي إلى ما وراء النمو في معدل دخل الفرد وتصل إلى الأقل من الفقر وتحقيق مزيد من المساواة والتقدم في التعليم والصحة والتغذية ، وإلى حماية البيئة .

تعرض التفكير في التنمية لتقلبات متكررة خلال السنوات الأربعين الفائتة ، ولم يطرأ التقدم من الظلمة إلى النور على خط مستقيم ، بل العكس ، فقد كانت هناك حالات نجاح وحالات فشل ، وتراكم تدريجي في المعرفة وفي النظرة البصيرة . ويدور حول بعض الأمور فهم واضح نوعاً ما ،

أفضل من الفرصة المتاحة أمام نظام مثل بأسباب التشوه .
وهناك طائفة من الأدلة توحى بدورها بما يمكن اجتناؤه بالحد
من التدخلات في السوق . ومن ذلك مثلا أن الدرجات
المختلفة من الإصلاحات التي أجريت في عقد الثمانينات في
تركيا وجمهورية كوريا وشيلي والصين وغانا والمغرب
والمكسيك والهند جاءت في أعقابها وبصورة عامة تحسينات
في الأداء الاقتصادي .

هل ينسجم هذا للرأى حقيقة مع الانجازات المرموقة التي
أحرزتها اقتصادات شرقى آسيا ، أو مع الانجازات المسابقة
عليها في اليابان ؟ لماذا تأتى في هذه الاقتصادات أن اقترنت
حالات التدخل في السوق ، مثل حماية الصناعة الناشئة
وتقديم دعم ائتماني ، بالتحجج وليس بالمثل ؟ أولا : لأن هذه
الحكومات جعلت تدخلها منضبطا مع المنافسة الدولية
والمحلية . وكان معنى هذا أن تتم عمليات التدخل بكفاءة
وبراقتة ومرونة . فلذا أخفق أحدها ، استغنى عنه على
الأرجح . وعرضا عن أن تقاوم الحكومات المنافسة في
السوق ، حاولت أن تتوقفها ، ومتى ثبت خطؤها ، بادرت
بتدارك الضرر . وثانيا : لأن هذه الحكومات قد حرصت في
مجموعها على مراعاة ألا ينتهى الأمر بالتدخل إلى تشويه
الأسعار التنموية دون داع : ففي التجارة ، نجحت في تحديد
التحيز ضد الصادرات ، وهو عادة نتيجة ثانوية للحماية .
وثالثا : لأن تدخلها كان أكثر اعتدالا منه في معظم البلدان
النامية . وفي هذا الصدد ، فندت هذه الاقتصادات المحجج
الداعية إلى مذهب الاقتصاد المحكم التوجيه بنفس القدر من
الاقتناع الذى فندت به المحجج الداعية إلى مذهب دعه يعمل
(الحرية الاقتصادية) .

وفي نواح متعددة يكون التدخل الحكومى ضروريا
والتصية للتنمية . فما هي إذن الظروف التى يحتمل أن يكون
التدخل الحكومى فيها عنصرا مساعدا بدلا من أن يكون
عنصرا معوقا ؟ توحى النظرية الاقتصادية والتجربة العملية
بأن حالات التدخل يمكن أن تكون حالات مساعدة بشرط أن
تكون مشجعة للسوق . وهذا يعنى :

• أن تتدخل على مضض . دع الأسواق تؤدى
دورها ، اللهم إلا إذا تبين بوضوح أن من الأفضل التدخل .
ومن حيث المبدأ فإن الاجراءات المعينة المتعلقة ، بالسلع
العامه ، تتج بسهولة في هذا الاختبار لأن القطاع الخاص
لا يضطلع بها عادة وهى : الاتفاق على التعليم الأساسى ،
والبنية الأساسية ، والتخفيف من عبء الفقر ، والحد من نمو
السكان ، وحماية البيئة . وهناك إجراءات معينة أخرى

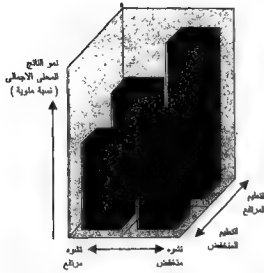
تم على وجه سليم ، يهوى للتنمية المقيمة أرسخ أساس . كما
أن الدور الاقتصادي السليم للحكومة هو أكبر من مجرد
الحلول محل الأسواق إذا ضلّت في أداء دورها جيدا .
والدولة في تمريرها لحقوق الملكية وحمايتها لها وفى توفيرها
للنظم القانونية والقضائية ، واللوائح الفعالة ، وفى تحسينها
لكفاءة الخدمة المدنية ، إنما تشكل لبّ التنمية . والحرية
السياسية والمدنية لا تتعارض مع النمو الاقتصادي على
خلاف الرأى الذى كان شائعا في وقت ما .

وكمسألة حماية يمكن تصنيفينمو . الناتج بوصفه النمو
الحادث في رؤوس الأموال والعمالة والتغييرات الطارئة
على انتاجية تلك المخضلات . وقد نمت الانتاجية نموا أبطأ
بكثير في البلدان النامية منه في البلدان الصناعية . ولوحظ
في البلدان التى يقرب عددها من سبعين والتي درست
لأغراض التقرير أن التغييرات في استخدام رأس المال قد
ساهمت مساهمة كبيرة في التغييرات التى طرأت على
الناتج . ولكن المفتاح في تبيان الفروق في نمو الناتج بين بلد
وإلى بلد إنما يتمثل في نمو الانتاجية .

والانتاجية النامية . هي الآلة للمحرك للتنمية . ولكن ،
ما هو محرك الانتاجية ؟ يتمثل الجواب في التقدم
التكنولوجى الذى يأتى بدوره بالتاريخ والثقافة والتعليم
والمؤسسات وسياسات الانفتاح في البلدان النامية
والصناعية . أما التكنولوجيا فهى تنتشر من خلال الاستثمار
في رأس المال المادى والبشرى ومن خلال التجارة . وهناك
أدلة قوية تربط بين الانتاجية والاستثمارات في رأس المال
البشرى ونوعية البيئة الاقتصادية . ولا سيما مدى ما فى
الأسواق من تشوه .

ويتمثل التقرير في عدد من مؤشرات التشوه في السوق ،
مثل علاوة السوق الموازية التى تمنح في تبادل العملة
الأجنبية والقيود المفروضة على التجارة . والاقتصادات التى
لديها نظم سعرية مشوّهة تشوها حاداً يفوق عددها عدد
الاقتصادات المشوّهة تشوها معتدلاً أو طفيفاً فقط . وكان
أداء معظم البلدان ذات الأسعار المشوّهة تشوها حاداً أداء
هزئلا ، سواء في نمو الناتج أو في الإنتاجية . ونقيض ذلك
تماما أن الاقتصادات لقليلة التى كانت نظمها السعرية غير
مشوّهة بصورة نسبية كان أدائها طيبا . وفى الوسط بين هذا
وذلك ، كانت النتائج أدعى إلى التموض : إذ نجح بعض
الاقتصادات ، أما غيرها فكان أدائها أقل جودة بكثير .
وبصورة عامة ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن
أمام النظام السعرى غير المشوّه نمبدا فرصة للتفويض والنمو

شكل ٣ تشوه السياسة ، والتضخم وألمو في
التلجج المحلي الإجمالي ، ستون الاقتصاد
ناميا ، ١٩٨٧ - ٩٥



ملاحظة : يمكن لشدة التضخم وجود حثارة على سعر الصرف الإجمالي تزيد على ٢٠ في
الفترة ١ ، والتضخم المنخفض يمكن حثارة نابع ٢٠ في الفترة ٢ أو أقل . ولديهم نفس متوسط
الضغوط التضخمية ، بالإضافة ما بعد المرحلة التضخمية ، يمكن في حين من ١٥ إلى ٢٦ سنة ،
ولديهم التراجع محاذ هذا على ٢٠ سنة ١ ، ولديهم التضخم بأكبر يبلغ ٢٠ سنة أقل .
والحدود الانخراط في وقت آخر الفترة ٢ - ٤ .

المصدر : مؤسسة تحليل الصلوات الدولية ، سنوات مختلفة : بيانات البنك الدولي .

الاقتصاد المحلي أوفر انتاجية ، وذلك بالتعجيل بالأخذ
بالتكنولوجيا الجديدة . ولتأخذ مثالا آخر . فالالاقتصاد الكلي
المنسق يساعد النظام السعري المحلي لأنه يحدد ضباب
التضخم . ولكن التكافؤ على صعيد الاقتصاد الجزئي تسهل
بذورها عملية إلقاء التضخم منخفضا : فمع وجود عدد أقل
من المشروعات غير القادرة على الاستثمار ، ستقل الحاجة
إلى الدعم الذي يضغط عجز القطاع العام . وهذه المجموعات
الأربع من الإجراءات خلفيةة بالاضطلال بها لحداريتها
الذاتية ، ولكن الأرجح أن تكون النتائج ، بسبب هذه
الارتكبات ، قوية بدرجة غير متناسبة إذا ما تم الاضطلال
بها مجتمعة (انظر الشكل ٤) .

الاستثمار في البشر

إن الملاك الاقتصادي من استثمارات التصالحين العام
والخاص في البشر هو في الأغلب الأعم عائد شديد

تتشكل في الاختيار عادة ، فمن الخطأ المألوف مثلا اضطلال
الدولة بالانتاج المادي املئة ويمكن استيرادها بسعر
أرخص ، أو حماية الانتاج المحلي لهذه السلعة التي لا يعود
انتاجها المحلي إلا بمنافع قليلة عارضة .

• أن تطبق أساليب المراجعة والتوازن - مسخر
التدخل دائما لفرض ضبط الأسواق الدولية والمحلية . فقد
قامت جمهورية كوريا بسحب دعمها لصناعات الكيماويات
الثقيلة بعدما تبين من أداء السوق أن السياسة فاشلة .

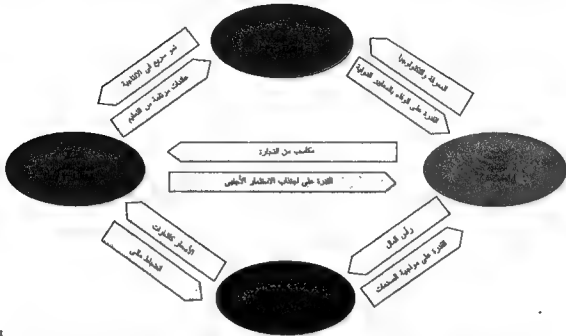
• أن تتدخل صراحة . لجعل التدخل بسيطاً شغفا
خاصة للقواعد عوضاً عن أن يكون خلصاً لحرية التقدير
الرسمي . ومثال ذلك أن تفضل للرسوم الجمركية على القيود
الكمية .

إن التكامل بين مناخ السياسة المتلومة وبين التدخلات التي
تشجع السوق هو من أكثر دروس الخبرة الإثباتية بقاء على
التشجيع . فالتحليل يوحى مثلاً بإمكان وجود تفاعل بين
الأشكال المختلفة للاستثمار (البشري والمادي وفي البنية
الأساسية) ، وبين نوعية السياسات (الشكل ٣) . ويؤخذ
من عينة قولها ستون اقتصاداً نامياً في الفترة
١٩٦٥ - ١٩٨٧ أن الاقصادات ذات السياسات المشوكة
والمستوى المنخفض من التضخم قد نمت بما متوسطه ٣,١
في المائة في السنة . أما الاقصادات التي كان لها
إما مستويات أعلى من التضخم أو تنوعت أقل في السياسة
فقد كان لأدائها أفضل ، ونمت بنسبة ٣,٨ في المائة في
السنة . ولكن البلدان التي كان لديها الأمان - أي المستوى
الأعلى من التضخم والتشوهات الأقل - فقد نمت بنسبة ٥,٥
في المائة في السنة . ويوحى أيضاً أن هناك تكاملاً بين زيادة
رأس المال المادي والسياسات الاقتصادية . وإذا كان هذا
البحث لا يوضح في حد ذاته مسببات ذلك ، فهو يوحى بأن
النتائج التي تترتب على الاتجاه إلى الأمام في عدة جهات
في وقت واحد يمكن أن تكون نتائج طيبة غير متوقعة .

عناصر نهج الاعتماد على السوق

يشتمل التقرير في العلاقة بين الحكومات والأسواق تحت
أربعة عناوين عريضة هي : التنمية البشرية ، والاقتصاد
المحلي ، والاقتصاد الدولي ، والسياسة الاقتصادية الكلية .
والمجالات الخاصة بهذه الأنشطة مجالات مترابطة .
والاقتصاد المحلي غير المشوه بصورة نسبية يكافئه الذين
يسخون في تكوين رأسامهم البشري بأكثر مما يكافئهم به
اقتصاد مشوه . وفي الوقت عينه ، فإن للتعليم يجعل

شكل ٤ : التفاعلات في استراتيجية للتنمية تعتمد على السوق



وهناك كثرة من الحكومات تستثمر في التنمية البشرية استثمارات قليلة جدا . ففي باكستان والبرازيل ، لم يكف للنمو السريع وحده تحسين المؤشرات الاجتماعية تحسينا يُذكر . أما في جامايكا والصين ، فقد تحسنت هذه المؤشرات حتى في فترات النمو البطيء . ويلاحظ بين البلدان المنخفضة الدخل أن لسرى لانكا وغينيا نفس نصيب الفرد من الدخل ، ولكن متوسط العمر المتوقع أطول في سرى لانكا بحوالى الثلثين . ويلاحظ في البلدان المتوسطة الدخل أن لأوروغواي والبرازيل نفس نصيب الفرد من الدخل ، ولكن وفيات الأطفال في أوروغواي أقل بنسبة الثلثين . ويؤخذ من بعض التقديرات أن لشنغهاي مدلا لوفيات الأطفال يقل عن المعدل في مدينة نيويورك ، كذا أن لها عمرا متوقفا أطول مما هو الحال فيها .

والى جانب زيادة الاستثمار البشرى من ناحية لكم ، فإن الواجب على الحكومات تحسينه من حيث النوع . وكثيرا ما يحدث أن تطرد استثمارات رؤوس الأموال إلى الأمام دون أن توفر ما يكفي من مصروفات متكررة تقتضيها ، فيترتب على ذلك استخدامها استخداما قاصرا مهدورا .

الارتفاع . فالأموال في البلدان النامية لا يستطاع الاعتماد عليها عامة في تزويد الناس - ولا سيما الأشد فقرا - بالقدر الكافي من التعليم (ولا سيما الابتدائي) ومن الرعاية الصحية والتغذية وخدمات تنظيم الأسرة .

وتنمو السكان نموا مريحا هو مبعث قلق حاسم في بعض البلدان مثل بنغلاديش وفي بعض أجزاء من العالم مثل الساحل . وبصورة نمطية ، فإن نمو السكان يتباطأ مع ازدياد الناس تعلما ودخلا وانتقالهم إلى المدن . ومع ذلك فإن الاستثمار في التعليم والصحة وتنظيم الأسرة في كثير من البلدان كان - بالإضافة إلى نمو الدخل - أمرا ضروريا لإنقاص الخصوبة وإطعام وتيرة نمو السكان . ويفضل البرامج الفعالة لتنظيم الأسرة ، تطلق الناس إلى التكاليف الفردية والاجتماعية للخصوبة المرتفعة ، وتشجع الأزواج على تخفيض حجم الأسرة . وساعد ذلك على مواجهة الطلب على موانع الحمل . وقد أدت هذه البرامج مهمتها أداء أفضل في البلدان التي أقمت كذلك على وضع سياسات لتحسين تعليم المرأة وزيادة الفرص المتاحة لديها للعمل في القطاع الحديث

المتعلق بتدريعات المصانع الانتاجية فى باكستان والهند ؛ وسيطرة الدولة على صناعات منتقاة فى جميع البلدان النامية تقريبا . ومتى أجريت اصلاحات تتناول التوائع القانونية لتدريك العقليات ، كما حدث فى أندونيسيا وغانا والهند ومؤخرا فى بلدان أخرى كثيرة ، كان لذلك مردوده .

والاقتصاد المأجلى الكفء يحتاج كذلك إلى سلع عامة من نوعية مماثلة فى الجودة المرتفعة . وتشتمل هذه السلع العلمية ، و بصورة أساسية جدا ، على إطار من القواعد التنظيمية يكفل المنافسة ، وعلى حقوق قانونية متعلقة بالملكية محددة بوضوح وتحميها ضمانات حية . كما يحتاج إلى استثمار فى البنية الأساسية كالرى والطرق الفرعية ، وهو ما يرهن على أنه يوفر عائدات مرتفعة . أما العائد من البحث والتطوير فى الزراعة مثلا ، فمن الممكن أن يكون شديد الانخفاض . نأمل مثلا للزرة فى بيرو والمطاط فى ماليزيا ، والقمح فى باكستان وشيلي ، والقطن فى البرازيل .

ويبين على السياسة المحلية أن تواجه منظمى المشاريع بالمعلومات التى تتطوى عليها الأسعار ، وعليها بعد ذلك أن تدعم للتجارب (من خلال الاستثمارات فى البنية الأساسية والمؤسسات) . وهناك دراسة مفصلة لمشروعات البنك الدولى الاستثمارية فى البلدان تؤكد أن حوافز السوق تفعل فعلها . فمعدل عائد مشروعات القطاعين العام والخاص التى نفذت فى ظل سياسات لا تشوه الأسعار إلا قليلا هو عائد أعلى دائما من العائد فى ظل سياسات تؤدى إلى تشوهات أكبر (الشكل ٥) . وإن إجراء تحسين كبير فى السياسة إنما يقترن بزيادة فى معدل عائد المشروعات تمثل ٥ - ١٠ نقاط مئوية ، أى زيادة متوسطها ٥٠ - ١٠٠ فى المائة . وإبناء المؤسسات والاستثمار فى البنية الأساسية آثار إيجابية عامة واضحة أيضا على عائد المشروعات . وهذا يؤكد للمرة الثانية أن السياسات والاستثمارات الجيدة (بما فى ذلك التمويل الخارجى) يكمل بعضها البعض الآخر .

التكامل مع الاقتصاد العالمى

عندما تتوسع التكتيفات الدولية السلع والخدمات ورووس الأموال والمعالجة والتكنولوجيا توسعا مربوفا ، تطرد سريعا خطى التقدم الاقتصادى بدورها . وكان للانفتاح على التجارة والاستثمار والأفكار الجديدة دور حاسم فى تشجيع المنتجين المحليين على تخفيض التكاليف وذلك بالأخذ بالتكنولوجيا الجديدة وتصنيع منتجات جديدة أفضل . أما المستوى

وكثيرا ما يكون توجيه المصروفات إلى الأهداف توجيهها هزيلا ، كما أنها تتطوى على قدر كبير من التسرب . وهناك حاجة إلى الحد من الدعم الكبير للتعليم المالى ، وإلى إنفاق أموال أكبر على التعليم الابتدائى وعائلته كجزء بدرجة نسبية . والحجة التى تساق تأييدا لإجراء تحول مماثل فى الإنفاق من نظم الرعاية الصحية العلاجية إلى النظم الأولية ، هى بنورها حجة قوية .

وهناك حاجة إلى مزيد من الحرص للامتنان إلى أن البرامج الحكومية إنما تصل إلى المنتمين المقصودين بها . ومن الأمثلة على المصروفات الاجتماعية التى صممت تصميميا جيدا وحددت أهدافها تحديدا جيدا برنامج زيادة عدد المنتمين بالمدراس الابتدائية فى بيرو ، وتوفير مرافق الصحة للرعاية فى ولاية كيرالا بالهند ، والجهود التى بذلت للحد من وفيات الأطفال فى ماليزيا ، والبرامج للصحية لإطالة العمر المتوقع فى شيلي والصين وكوستاريكا . وهناك فرص مجددة للمشاركة مع القطاع الخاص . فلتدرك القطاع الخاص يسمح بتقديم الخدمات بصورة أنجع ، كما هو حال التعليم فى زيمبابوى والتلابين وكينيا ، والرعاية الصحية فى رولندا وزامبيا .

توفير المناخ للمشروعات

فى كثير من الأحيان استهضمت المنافسة المحلية والخارجية روح الابتكار ونشر التكنولوجيا واستخدام الموارد استخداما ناجحا . فجمهورية كوريا وسنغافورة والولايات المتحدة واليابان ونجح الاقتصادات الأوروبية ، قد حققت كلها ميزة تنافسية عالمية من خلال قواعد المنافسة الصارمة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن نظم الترخيص الصناعى ، والتقيود المفروضة على الدخول والخروج لمجالات الأعمال ، والمودونات القانونية غير الملائمة المتعلقة بالائلاس والمعمالة ، وحقوق الملكية المقصورة ، والتقيود المفروضة على الأسعار . وكلها توهن من قوى المنافسة . قد عملت التغيير التكنولوجى ونمو الانتاجية .

ومن الأمثلة على هذه القيود فى أزمنة مختلفة سياسة الأرجنتين التى تحابى الشركات المقتلة على استثمار صناعى جديد ؛ والحوالز المفروضة على الدخول أو الخروج فى كثير من البلدان الأفريقية والصين والهند وشرق أوروبا ؛ والأسواق الوطنية المحمية لأجزاء من صناعة الكمبيوتر فى أوروبا ؛ والقوانين القانونية للمستعينة بالأسعار فى أندونيسيا والبرازيل وجمهورية مصر العربية ؛ وللترخيس

أمر ضروري - وهو ما يقتضى بذل جهود قوية من جانب البنك الدولي والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى وكذلك المصادر التكنولوجية - والحاجة تدعو إلى تغيير اتجاه الانخفاض فى الاقتراض الطوعى من القطاع الخاص إلى البلدان النامية إلى الاتجاه العكسى - وما برحت أزمة الديون تمثل عبئة أمام النمو - والتغلب عليها يحتاج إلى تنفيذ برامج شاملة للتصحيح والعودة إلى الجذارة الائتمانية المعتادة والتوسع فى عدد البلدان التى يشملها تخفيض الديون التجارية وخدمة الديون ؛ وإعادة الجدولة بشروط أكثر تيسيرا بالنسبة لأكثر البلدان الحديثة ؛ والتوسع فى الإعفاء من الديون وتعميق عنصر التيسير فى تدابير تخفيض الديون الأخرى من جانب المقرضين الثنائيين الرسميين ؛ وزيادة الاستثمار فى أسهم رؤوس الأموال وأشياءها .

إعادة النظر فى دور الدولة

إن منهج للتنمية الذى يبدو أنه أفلح بصورة يمكن للتحويل عليها إلى أقصى حد ، ولذى يبدو أنه يشر بأفضل النتائج ، يشر بإعادة تقييم الأنوار بالنسبة لكل من السوق والدولة . وبعبارة بسيطة ، فإن الحكومات يعوزها أن تعمل بصورة أقل فى تلك الميادين التى تعمل فيها السوق أو التى يستطاع حملها على أن تعمل فيها بصورة جيدة بدرجة مقبولة . ويساعد على ذلك فى بلدان كثيرة نقل ملكية كثير من المشروعات المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة . ويعوز الحكومات أن تدفع المنافسة المحلية والدولية تزدهر . وفى نفس الوقت يعوز الحكومات أن يكون لها دور أكبر فى المجالات التى لا يستطاع التحويل فيها على الأسواق وحدها . ويبنى هذا فى المحل الأول ، الاستثمار فى التعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة والتخفيف من وطأة الفقر ؛ وبناء نوعية أفضل من البنية الأساسية الاجتماعية والمادية والإدارية والتنظيمية والقانونية ؛ وتبعية الموارد لتمويل الانفاق الحكومى ؛ وتبعية أساس مستقر على صعيد الاقتصاد الكلى ، وبدون ذلك لا يتحقق إلا الشيء القليل .

وتدخل الحكومات لحماية البيئة هو تدخل لازم للتنمية . للقبالة للاستمرار . فالبلدان الصناعية وكذلك التنمية تواجه مشكلات خطيرة متعلقة بتدهور البيئة . فبالإضافة إلى تلوث الهواء والماء ، تتعرض التنمية المستمرة للتهديد من تضروب الغابات والتربة ودرن المياه فى القرى والمراعى . وتتطلب السياسات الملمية على تمسير للموارد تمسيراً ملماً ، وتوضيح حقوق الملكية وملكية الموارد بصورة أكبر ،

فيه تمتعت نتيجة تلك فى كثير من الأحيان فى أوجه عجز ضخمة ، وإسراف فى الاقتراض أو توسع نقدى ، ومشكلات فى القطاع المالى ، يجرى التضخم فى أثرها سريعاً ، وتقييم مزمّن للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وفقدان الصادرات لقدرتها التنافسية . كما أن من شأن الاسراف فى الاقتراض أن يخلق مشكلات الديون الداخلية والخارجية ، وأن يزلحم الاستثمار الخاص . وإن إعادة الثقة إلى القطاع الخاص تمثل اليوم ناحية أساسية من الجهود المبذولة لاستحداث النمو المتجدد وتوفير فرص التوظيف فى عدد من البلدان التى لها تاريخ طويل فى الاقتراض إلى الاستقرار الاقتصادى على الصعيد الكلى ، ومنها الأرجنتين وبوليفيا وغانا وكوت ديفوار .

وفى بعض الأحيان مُنبت الحكومات بعدم استقرار ضريبى ومالى راجع فى جزء منه إما إلى أحدث خارجية أو إلى صناعات دخلية مثل الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية . ولكن فى وسع الحكومات أن تختار الكيفية التى تتجارب بها مع مثل هذه الضغوط . فى بلدان مثل كوت ديفوار وكينيا والمكسيك ونيجيريا ، كان التجارب مع الانتماء الاقتصادى المؤقت متمثلاً فى زيادة الانفاق الحكومى زيادة لا يمكن الاستمرار فيها . وأفلحت بلدان مثل أندونيسيا وبوتسوانا وتايلند وجهورية كوريا وشيلي وكولومبيا وماليزيا وموريشيوس فى الاحتفاظ بسياساتها الاقتصادية على الصعيد الكلى مطردة فى نفس الاتجاه ، فأفاد ذلك بالتالى أدامها الاقتصادى الأوسع مجالاً .

وفى وسع أى حكومة أن تتبع سياسة مالية تتسم بالرؤية والحذر وذلك بأن تبحث بعناية فى تخصيص للمهام الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص ، وهو أمر مرغوب فيه على أى حال وفقاً للمحج التى يسوقها للتقرير . وفى وسع الحكومات ، بإعادة تقييمها لأولويات اتفاقها ، وإلجاء إصلاح ضريبى ، وإصلاح القطاع المالى ، ونقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة ، وبالتوسل بالرسوم لاسترداد تكلفة بعض الخدمات التى تقدمها الدولة ، أن تحقق أهداف التكفاءة على الصعيد الاقتصادى الجزلى والاستقرار على الصعيد الاقتصادى الكلى فى آن ولحد .

ثم إن البلدان إنتمية تتأثر بدورها بسياسات لبلدان لصناعية على الصعيد الاقتصادى الكلى ، ولا سيما حين تقلل هذه السياسات من المعروض من المخرجات العالمية بالنسبة للطلب عليها ، وحين ترفع من أسعار الفائدة الحقيقية . فوجود معروض كلف من رؤوس الأموال الخارجية (ما كان منها بشروط ميسرة أو غير ميسرة)

والضرائب ، ولحد من التلوث ، والاستثمار في إنتاج بديل . ويؤخذ من تجارب كثير من البلدان أن إصلاحات السوق يمكن أن تساعد في كثير من الحالات على حماية البيئة . ولكن الأمر يدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة تتعلق بالبيئة . وإن الانتهاء إلى أقل الأساليب تكلفة لمواجهة أمراض البيئة هو أمر له أولوية عالية .

4- فما الذي قد يحول دون إعادة تقييم وترتيب دور الدولة والسوق ؟ هل تسمح الهياكل السياسية والاجتماعية بتنفيذ تلك ؟ هل من الأرجح . وبدرجة تزيد أو تنقص - المعنى قدما في ذلك في ظل حكومات تقدم حسابا شعوريا وتؤود عن الحريات السياسية والمعنوية ؟ وما أكثر ما تساق الحجج القائلة إن نظام الحكم الديمقراطي يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أشد صعوبة . ففي جميع الأوقات ، تقريبا يتم الإصلاح على حساب مصالح مكتسبة معينة ، كما أن الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي إنما يعنى عادة إرتفاع مؤقتا في البطالة على الأقل . أما الزعم الذي يساق فهو أن الحكومات السلطوية هي وحدها القادرة على اتخاذ الاختيارات الصعبة .

هذا خطأ صراح . فالأدلة المستمدة من عشرات كبيرة من البلدان لا تنهت إلى حد إظهار أن الحريات الفردية في حد ذاتها هي التي تمتنع النمو الاقتصادي ولكنها لا تقدم أبدا ما يؤيد وجهة النظر القائلة إن هذه الحريات تسهل للنمو . ولا هي تؤيد لفكرة القائلة إن الحكومات السلطوية تشر - في المتوسط - بلبل أكبر في تحقيق النمو السريع . ولو امتدنا بصرانا وراء النمو إلى حيث توجد العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية لهاء الدرس المستمد من الخبرة أقل حمما حتى من ذلك : فالحرية السياسية والحريات المدنية - كحرية الصحافة وحرية تدفق المعلومات - هي حريات يبدو أنها تقرن بالتقدم في الصحة والتعليم في مجموعات كبيرة من البلدان .

وعمليات التفاعل بين النظم السياسية والسياسات الاقتصادية هي عمليات معقدة . ومن الواضح أن السياسات الاقتصادية لا يتم اختيارها في فراغ . فالحكومات جميعا - ما عدا أشد الحكومات قمعا - تحتاج إلى الاحتفاظ بقدر من التأييد الشعبي لإجراءاتها ، وهو تأييد كثيرا ما تم شراؤه بتشكيلة من تدخلات السياسة الممنعة (مثل التعريفات الجمركية المرتفعة ، وتقييم العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، والتراخيص الصناعية) وكذلك بالفاسد والاتفاق الحكومي المقسم بالتبذير . وما أنفك الاتفاق العسكري مرتفعا في بلدان كثيرة من صناعية وكذلك نامية وهو في

البلدان الأخيرة يزيد بكثير على المصروفات الحكومية . للمجتمعة التي تنفق على التعليم والصحة في كثير من البلدان مثل أنغولا أو أوغندا أو تشاد أو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو زائير أو العراق . وكانت الحكومات السلطوية عرضة للانزلاق في هذا الطريق كالحكومات الديمقراطية على الأقل . وفي نهاية هذا المطاف ، فإن أزمة اقتصادية وسياسية تجثم في كثير من الأحوال وتؤخر التنمية سنوات .

وهناك بلدان كثيرة عانت من حلقة مفرغة شديدة من التدخلات الضارة التي ترسخ مصالح خاصة وتؤدي إلى الحصول على منفعة (المسمى وراء الريع) و « الاستلاء » على الدولة . وفي بعض الأحيان تتدخل الحكومات في السوق لتتصدى لحكم استقرار سياسي وضغوط سياسية أخرى . ولكن النتيجة في كثير من الأحيان تتمثل في أن اجتماع للتشوهات المنتشرة مع ضراوة الدول في النهب يؤدي إلى كولرث انتمائية . ولابد لعكس هذه العملية من التزام سياسي بالتنمية والإصلاحات . وأن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي يتناولها هذا التقرير هو وسيلة من الوسائل لمواجهة الضغوط السياسية على التنمية .

ولابد للإصلاح من أن ينظر كذلك إلى المؤسسات . فإقامة نظم قانوني وقضائي سليم الأداء ، وضمان حقوق الملكية الآمنة هما عنصران جوهريان يكملان الإصلاحات الاقتصادية . وإصلاح القطاع العام أولوية في كثير من البلدان . وهذا يشمل إصلاح الخدمة المدنية وترشيد الاتفاقي الحكومي وإصلاح المشروعات المملوكة للدولة ونقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة . أما الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بذلك فغشمل تقديم الملع العامة بصورة أفضل ، ومراقبة البنوك وإصدار تشريع للتنمية المالية . ومن شأن تعزيز هذه المؤسسات أن يزيد من نوعية الإدارة الحكومية وقدرة الدولة على تطبيق سياسة للتنمية وأن يمكن المجتمع من إقرار أساليب المراجعة والتوازن .

كما أن التجربة توحى بأن توزيع الدخل والأصول المادية توزيعا عادلا نسبيا يوسع من قاعدة التأييد السياسي للتغييرات الصعبة . ولكن الحاجة تدعو إلى الحذر . فإعادة التوزيع عن طريق تشويه الأسعار (مثل الائتمان المدعم) قد تكون مدمرة ، كما أن المزاي على أي حال تنهت في كثير من الأحيان إلى من هم أقل حاجة . ومن شأن كثير من السياسات التي يوصى هذا التقرير بها أن تميل بتوزيع الدخل لصالح الفقراء . وبصورة عامة فإين تخفيض الحماية التجارية

بعض بالصادرات ويزيد من دخول الفقراء وذلك بتعضيد الأنشطة القائمة على استخدام العمل المكثيف وذلك مثلاً بزيادة الاتفاق على التنظيم والرعاية الصحية الوقائية ، وتحسين الأداء في أسواق العمل ، وتعزيز حركة العمل . ويستطيع بعض البلدان التلمية تحسين المساواة (بين الناس) بإصلاح نظم الضريبة التنزالية بصورة شديدة فيها . ومن الممكن أيضاً أن تكون لإصلاح الأراضي جدواه ، كما هو الحال في جمهورية كوريا والصين واليابان على الرغم من أن جدواه كانت موضوع تساؤل في كثير من البلدان . وقد يكون للدعم الموجه إلى الفقراء لاستهلاك المواد الغذائية الأساسية مطلوباً . ووجود شبك للآمان مصممة تصميمًا جيدًا ضروري في كل مكان لحماية من هم أكثر استهدافاً (للمخاطر) من تكاليف الإصلاح في الأجل القصير .

وفي كثير من الأحيان كانت السرعة في الأخذ بسياسة الإصلاح وتبليها عنصرًا حاسمًا . ومرة أخرى نقول إن من الفطورية للتنميم ، فالإصلاحات السريعة قد تساعد على تحديد مقاومة جماعات من أصحاب المصالح تعترض على التغيير ، أو أن الإصلاحات الأكثر تدريجاً قد تصح بفسحة يتم فيها التصدي لأجباب فقها . ولكن بلدانا مثل لثونيسيا وتركيا وجمهورية كوريا وغانا والمكسيك أظهرت - على ما يبدو - أن برمج مجموعة عمليات الإصلاح الشامل ولو باتخاذ بعض تغييرات جريئة في بداية البرنامج ، هي برامج من الأرجح أن تنجح . والإصلاحات الشاملة قد تنقي بعبء ثقل على القدرة الإدارية للحكومات . ويسوق البعض الحجة القائلة بأن التحرك بسرعة فائقة من شأنه أن يزيد من البطالة ، وينحرف بتوزيع الدخل ، ويشجع على انضاب الموارد الطبيعية بسرعة فائقة . ولكن التكلفة الاجتماعية للتعهد عن إجراء الإصلاح قد تكون تكلفة كبيرة جدًا ، كما لنبان للأرجنتين وبيرو وشرق أوروبا وكوت ديفوار جميعا في عقد الثمانينات . فالإصلاحات السريعة الشاملة ، مع اتخاذ تدابير للحد من الفقر وحماية البيئة حماية مباشرة ، هي التي ستكون السبيل الصحيح عادة للمضي إلى الأمام قما .

أولويات تتطلب عملا

إن التباطؤ الأخير الذي عرا كثيرا من البلدان للصناعة ، وإن تجدد الشكوك الاقتصادية قد نشرأ سحابة على التوقعات العالمية للتنمية . والمهمة هي مهمة جسيمة : فيالتنبية للكثير من أفقر بلدان العالم ، سيجتاح الأمر إلى عقود من النمو المريع حتى يمكن البطش بالفقر . ثم إن الأولويات والضغوط تتفاوت تفاوتًا واسعًا عبر البلدان في مراحل

التنمية المختلفة . ومع ذلك ، ففرصة التنمية السريعة هي اليوم أكبر منها في أي وقت في التاريخ . فالروابط الدولية إلى تتخذ هيئة تجارة وتدفقات في المعلومات والاستثمار والتكنولوجيا هي اليوم أقوى مما كانت عليه قبل أربعين عاما خلت . فالطلب والعلم والهندسة خلقت كلها خطوات واسعة وصارت منافعها متاحة على نطاق العالم كله . وبات راسمو السياسة على فهم بخيارات التنمية أفضل من ذي قبل .

واغتنام هذه الفرصة ، يتطلب عملا من قبل البلدان الصناعية والبلدان التلمية ووكالات المعونة والاقرض للخارجية . والمطلوب من البلدان الصناعية أن :

- تخفف من القيود المفروضة على التجارة . فينبغي عدم السماح لجولة أوروغواي الخاصة بالمحادثات التجارية أن تفضل . وينبغي للتخلص من الحواجز غير الجمركية المفروضة على التجارة . واستمفيد البلدان التلمية من منحها حق الوصول دون قيد إلى أسواق البلدان الصناعية - أي حصيلة إضافية من الصادرات تبلغ حوالي ٥٥ بليون دولار أو مثل ما تحصل عليه من معونة .

- أن تصلح السياسة الاقتصادية الكلية . فمن شأن أوجه العجز المالية المنخفضة والنظم المالية المستقرة ، والعملات المستقرة ، وأسعار الفائدة المنخفضة والمستقرة ، والنمو والتحليل غير التضخمي أن تحدث تحولا في المناخ بالنسبة للتنمية في باقي أنحاء العالم .

وفي ومع البلدان الصناعية والوكالات المتعددة الأطراف ، ومنها البنك الدولي تعزيز امكانيات التنمية بالتوسع في للمساعدة المالية الخارجية من حيث الكم والنوع . والمطلوب منها :

- أن تزيد الدعم المالي . فمن شأن المزيد من التمويل الخارجي ، ما كان منه بشروط ميسرة أو غير ميسرة ، أن يساعد جهود التنمية مساعدا كبيرة . فما برح عدد كبير من البلدان التلمية بصراع بما يحمله من أعباء ثقيلة من الدين الخارجي . والحاجة تدعو إلى تحقيق مزيد من التقفم في تخفيف عبء الدين عن البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض .

- أن تعزز إصلاح السياسة . ومن شأن التمويل الإضافي أن يكون فعالا بدرجة كبيرة جدا متى كان مؤيدا لمبادرات محلية سليمة . ويتضح من التجارب أن مما يعود بالنفع على المقرضين والمقرضين على حد سواء التأكيد من أن الاستثمارات والميلسات المشجعة للسوق تستبران جنباً إلى جنب .

أقل بدرجة كبيرة . وتحركا حاصما بعيدا عن ألوان الرقابة
للتقديرية .

● أن تجعل السياسة على صعيد الاقتصاد الكلى سياسة
صانبة . فالسياسة على صعيد الاقتصاد الكلى تحتاج إلى
التأكد من أن أوجه العجز المالية منخفضة ، وأن التضخم
خاضع للسيطرة . والحوافز السليمة للاختار والاستثمار
التي تستند إلى السوق هي حوافز ضرورية إذا ما أريد
للموارد المحلية أن تضطلع بدورها للجوهرى فى تمويل
التنمية .

إن للتحدى المائل أمام راسمى السياسة فى كل من هذه
المادين هو أن يستغلوا أوجه التكامل بين الدولة والسوق .
وفى وسعهم أن يحدثوا تحولا فى آفاق التنمية الاقتصادية
بمراجعة أن يكون تدخل الدولة أقل حيث يجوز ذلك (مثل
التدخل فى الانتاج) وأن يكون أكبر حيث يجب ذلك (مثل
التدخل فى حماية البيئة) وبالمعمل على تعزيز المؤسسات
والقدرات ، وبالاخذاء إلى أساليب غير مشوهة لتحقيق
للمساواة ، وبإيجاد أساليب مراجعة وتوازن فى الحكومات .

وللنجاح فى التنمية هو فعلا أكثر التحديات الحاحا
مما يولججه الجنس البشرى اليوم . صحيح أن فهمنا مازال
يفقر إلى الكمال ، ولكن الذى تعلمناه فى السنوات الأربعين
لماضية يكفى لتحديد الطريق . فالاستراتيجيات التى تقوم
الحكومات فيها بتضيق الأسواق التنافسية بدلا من الحلول
محلهما هى أفضل أمل مرجو لمواجهة تحدى التنمية .

● أن تشجع النمو القادر على الاستثمار . أن على
المجتمع العالمى ممولية كبرى فى القيام بعمل مشترك
لحماية البيئة فى الكرة الأرضية وفى دعم الرقابة على
تدهور البيئة فى البلدان النامية .

ولكن التوقعات الخاصة بالبلدان النامية هى أساسا فى
أيديها . والإصلاحات المحلية كفيلة بتأمين المنافع العائدة من
الأوضاع الخارجية الأفضل . والمطلوب من البلدان
النامية :

● أن تستثمر فى البشر . فعلى الحكومات أن تتفق
انفاقا أكبر وأكثر كفاءة على التعليم الابتدائى والرعلىة
الصحية الأساسية والثقافية وتنظيم الأسرة . وهذا يحتاج
إلى : إجراء تغييرات فى أولويات الانفاق ؛ وتحقيق كفاءة
أكبر فى المصروفات وتوجيهها إلى الأهداف بصورة
أفضل ، وفى بعض الحالات القيام بمزيد من تعبئة للموارد .

● أن تحسن المناخ أمام المشروعات . ويعوز
الحكومات أن تتدخل بدرجة أقل فى التسمير الصناعى
والزراعى ، وأن تلغى للنظم التى تفرض قيودا على الدخول
والخروج ، وأن تركز عوضا عن ذلك على ضمان وجود
بنية أساسية ومؤسسات كافية .

● أن تفتح اقتصاداتها أمام للتجارة والاستثمار
للدوليين . ويتضمن هذا قدرا أقل من لقيود غير الجمركية
المفروضة على التجارة والاستثمارات ، وتعريفات جمركية



الإقتصاد العالمى فى مرحلة انتقال

برامج جديدة . فإن فعل مزيد من البلدان نفس الشيء - وإن لقيت لإجرائاتها تعصيدا من حيث زيادة الانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين - صار التقدم السريع أمرا ممكنا بالفعل .

النظرة البعيدة

يوضح التاريخ الإقتصادى أن من الممكن للبلدان أن تنمو نموا سريعا كما بين فعل أن خطوات التغيير بالنسبة لكثير من البلدان قد تسارعت . وهو يوضح فى نفس الوقت أن كثيرا من البلدان قد نمت نموا شديدا البهجة ، إن كانت قد نمت على الإطلاق . وواضح أن مفتاح للتنمية هو فهم السبب الذى جعل للتجارب على مثل هذا النطاق من الاتساع .

وعلى مدى القرون انكمش الوقت اللازم لإجراء تغييرات جوهرية فى نوعية الحياة انكمشا مضطربا (الشكل ١-١) . وبداية من عام ١٧٨٠ ، احتلجت للمملكة المتحدة إلى ثمان وخمسين سنة لمضاعفة نصيب الفرد من ناتجها . واحتلجت الولايات المتحدة ابتداء من عام ١٨٢٩ إلى سبع وأربعين سنة . أما اليابان فقد أنتجت ذلك فى أربع وثلاثين سنة فقط ابتداء من العقد الثامن فى القرن التاسع عشر . وبعد الحرب العالمية الثانية ، ضاعف عدد كبير من البلدان معدل نصيب الفرد من الناتج بأسرع حتى من اليابان ؛ فالبرازيل مثلا حققت ذلك فى ثمانى عشرة سنة ، وأندونيسيا فى سبع عشرة سنة ، وجمهورية كوريا فى إحدى عشرة سنة ، والصين فى عشر سنوات . وهذا التغيير فى السرعة يدل على أن الثورة الصناعية قد اكتسبت زخما على مدى فترة طويلة ، فى حين أن الحلاق بها كان عملية سريعة أكثر فأكثر .

هناك تغيير جذرى يجرى فى الإقتصاد العالمى . فقد أقدم أكثر من دمتة من البلدان على إجراء إصلاحات إقتصادية كبيرة مؤخرا . ولكتسخت الديمقراطية أوروبا الشرقية ، وهى تحقق التحولات فى العالم لنامى . ولتجه الاتحاد الأوروبى صوب وحدة سياسية وإقتصادية أوثق . وإن كانت هذه الأحداث مدعاة للتفاؤل ، فإن غيرها ليس كذلك . إذ أن العرب فى الشرق الأوسط ، والصعوبات المتزايدة فى مرحلة الانتقال الإقتصادى فى الاتحاد السوفياتى ، وبطء للنمو العالمى كانت تعال نكمات .

وسيوضح هذا التقرير أن الذى يهم للتنمية الإقتصادية لأى بلد أكثر من أى اعتبار آخر هو منهجها للخاص إزاء السياسات والمؤسسات الإقتصادية . ولكن الأوضاع الإقتصادية العالمية لها أهميتها . ولئن كانت بقية هذا التقرير تدور إلى حد كبير حول ما تستطيع البلدان أنفسها الاضطلاع به لتحسين أدائها ، فإن هذا الفصل يتأمل الإطار العالمى الذى يمتدح فيه هذه الأعمال .

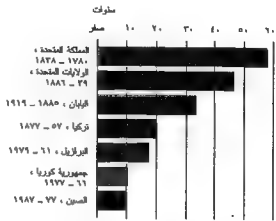
وسيكون الإقتصاد الدولى من بعض جوانبه غير موات للتنمية فى العقد المقبل . فأسعار الفائدة قد تبقى مرتفعة ، أما النمو فيحتمل أن يبقى بطيئا على نطاق العالم كله . وليست لأزمة الدين نهاية قريبة منظورة فى مرمى البصر . ولا هناك أى استئناف كبير لتفككت رؤوس الأموال من الشمال إلى الجنوب . كما أن الحاجة إلى حماية البيئة تطرح تحديا إضافيا . ومع ذلك ، فهناك أيضا لمآلات مواتية بالنسبة للتنمية . فهناك إصلاح حقيقى يجرى فى أوروبا الشرقية . كما أن أندونيسيا وغانا ولإميكوك وبلدانا أخرى تتجاهد فى سبيل استئمتة برلمها المبلقة المتعلقة بالإصلاح ؛ وأقمت بيرو وتنزانيا وفيت نام مثلا على

بصورة خاصة صوب التناوب في مؤشرات الصحة الأساسية . فقد تحققت انخفاضات كبيرة في وفيات الأطفال الرضع من جانب بلدان كثيرة - حتى البلدان ذات الدخل الشديد الانخفاض - والبلدان التي تُصنّف اليوم باعتبارها بلدانا نامية لديها مستويات للصحة الأساسية أفضل من مستويات البلدان الصناعية عندما كانت على مستوى مماثل للدخل . ويصدق هذا أيضا على الإلمام بالقراءة والكتابة ، وإن يكن ذلك بدرجة أقل . أما التناوب في دخل الفرد فقد كان مغيبا للرجاء بدرجة أكبر بكثير .

برغم التقدم المثير الذي حدث في بعض البلدان ، فإن الفوارق في دخل الفرد كانت هائلة عبر البلدان والمناطق . والجدول ١٠١ يوضح الخطوط الواسعة التي تحققت في زيادة الدخل في جميع أنحاء العالم . ولكنه يوضح كذلك الفوارق الكبيرة في الدخل ، والافتقار إلى تحقيق تقدم في أجزاء كثيرة من العالم .

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الانتاجية ومتوسط دخل الفرد سينتقلان عبر البلدان مع معنى الوقت بافتراض أن الابتكارات النامية حاليا تحصل على التكنولوجيا الجديدة التي

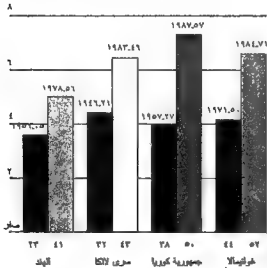
شكل ١ - ١ فترات تضاعف فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج ، بلدان متناقلة .



ملاحظة : والقيمة لجور لتغير الفترات ، فترات التضاعف لفترة في نهاية القرنين التاسع عشر والعاشر ، وفترة التضاعف لـ ١٩٨١ ، واليابان ، ماسون ، ١٩٨٩ ، ولألمانيا ، بيانات البنك الدولي .

شكل ١ - ٢ فترات في العصر المتوقع ، بلدان وفترات متناقلة

متوسط السنوات التي زلت في كل حد



ملاحظة : بين الأعداد المعروضة أسفل كل صورة ليس المتوقع عند الفرد في نهاية كل فترة . ملاحظة : والقيمة لجور لتغير الفترات ، فترات التضاعف لفترة في نهاية القرنين التاسع عشر والعاشر ، وفترة التضاعف لـ ١٩٨١ ، واليابان ، ماسون ، ١٩٨٩ ، ولألمانيا ، بيانات البنك الدولي .

أسرعت خطى التقدم لا بالنسبة للدخل والاستهلاك المادي وحده ، بل كذلك بالنسبة لجوانب أخرى من الرفاهية الاجتماعية . فقد اقترب كثير من البلدان النامية من الأعمار المتوقعة في العالم الصناعي في فترة قصيرة تبعث على الدهشة (الشكل ٢٠١) . وهي تغييرات تترافق فيها التقنية وظروف الاسكان الأفضل وفرص الحصول على الرعاية الطبية . وقد تسنى تحقيق الرعاية الطبية بدورها بفضل الزيادات التي طرأت على إنتاج المواد الغذائية وفوزيها ، والنمو في دخل الأسرة ، والتقدم الطبي ، والاستثمارات الهامة في مياه الشرب المأمونة وفي التخلص الصحي من النفايات ، وأحدث من ذلك ، في إعداد نظم للرعاية الصحية .

والذي ألهم نشاط هذا التقدم الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي أكثر من أي عامل وحيد آخر ، فالابتكارات أحدثت خطرات هائلة في الزراعة والصناعة والخدمات . وانخفضت المجاعات من أوروبا الغربية في أواسط القرن التاسع عشر ومن أوروبا الشرقية في عقد الثلاثينات من القرن الحالي ومن آسيا في عقد السبعينات . أما في أفريقيا ، فما زال التحدي ماثلا لاستكمال شأفة المجاعة . ومع مرور الوقت ، مالت البلدان إلى التناوب فيما يتعلق ببعض جوانب الأداء أكثر من بعضها الآخر . وكان هناك ميل شديد

جدول ١-١ الاتجاهات التاريخية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
(بدولارات ١٩٨٠ الدولية)

المنطقة أو المجموعة	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٥٠-١٣	١٩٨٩,٥٠	معدل النمو
أسيوط	٣٧٥	٥١٠	٤٨٧	١٢٥١	٢٨١٢	-	٣,٦	٠,١
أمريكا اللاتينية	(٤٠)	(٣٢)	(١٥)	(١٦)	(٢٨)		١,٢	١,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٠٠	(٤٩)	(٥٢)	(٤٠)	(٣١)		٠,٨	٠,٨
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠٠	٣٤٨	٠٠	٥٥٨	٥١٣		٢,٠	٠,٠
شرق أوروبا	٠٠	٠٠	(١١)	(٨)	(٥)		٢,٠	٠,٠
الاتحادات الفنية	٦٠٠	١٢٢٣	٢١٢٨	٤٦٥٨	٢٥٧٦		٢,٠	١,٤
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	(٦٤)	(٥٧)	(٦٥)	(١٣)	(٥٦)		٢,٧	٠,٠
	٩٣٥	٢٢٢٠	٣٢٩٨	٧٣٩٦	١٠١٠٤		٢,٣	١,١

ملحوظة : الهياكل المبرمجة في مخططات بسيطة للصوب الفرد من القاع العملي الاجمالي . الأثر القوي لقراره في توسيع في الحسوب الفرد من القاع العملي الاجمالي كخدمة ملونة من القاع المائي الاجمالي في المستشفيات كملون والصبغة في البدن الاقتصادي ، انصبي القديسات الأتقية الدائن غير العرفية كمثل فقط . ومعارضا مدونة في مصمم ثنائي لوزراء ، وليس في أوروبا وتشتر الأوسط ريشل أوروبا

استمر : والتجلى في ١٨٣٠ ، ١٩٦٥ ، مياحوس ، ورلة لسمية . لتند الهياكل البعارة ١٩٦٥، بالعقدية الأتقية والشرق الأوسط إلى سلسلة الدوائر وتقنية في البدن الاقتصادي ١٩٨٠ شتند بهيات ماسد في ١٩٩٥ إلى مدلات الدو المأهولة من كأند بهيات الدات الفردي . القيم المبرمجة في لتدات ١٩٨٠ بالدار الدوي مأهولة من مياحوس ، وألا لسمية ، وألا بهيات مأهولة من سومرو وعيسون ١٩٩١

١٩٩٥ ، رلة ممتد

أما اليوم فهو في المالة. وبورها نزلت أمريكا اللاتينية ولا سيما منذ عام ١٩٨٠. وهناك أيضا فوارق داخل المجموعات من البلدان. وهي فوارق أخذت في النمو فيما بين الاقتصادات الأقل تقدما في مجموعها، ولا سيما في شرق آسيا وجنوبها.

وللتقدم غير المعهود أو أمر مستطاع حتى حين يلوح أن البلدان مؤنثة بالفضل . فمن ثلاث وأربعين سنة وردت ملاحظة في تقرير حكومة ذلت نفوذ في بلد نام هام بأن العمال باتوا اليوم يمرضون عن الأعمال الشاقة المنتجة ويسعون إلى الأعمال السهلة التشبيه بالعمال للتجاري . وأن وأوضح التقرير أن انتاجية العمال قد انخفضت ، وأن الأجور كانت شديدة الارتفاع ، وأن المشروعات كانت تفتقر إلى الكفاءة وتقال دعما ضخما . والواقع أن هذا البلد بأسعاره قد أخرج نفسه من الأسواق الدولية وواجه خطر منافسة حادة من البلدان الحديثة العهد بالتنصيص وماه الصين والهند . فليس كان البلدان مكتظا بالسكان ويزداد اكتظاظا . قد انتهى ، وقد

أدخلتها البلدان الصناعية (أنظر الفصل الثاني) . وهكذا
 ودخل على أن هذا قد حدث في البلدان الصناعية . ومع
 فترات الانقطاع الناشئة عن الحروب ، انخفض الدين في
 متوسط دخل الفرد لديها انخفضا حثيثا خلال القرن
 الماضي . وقد بدأ هذا التقارب مع الثورة الصناعية . وفي
 القرن التاسع عشر بدأت اسبانيا وأوروبا الغربية وكندا
 والولايات المتحدة واليابان تأخذ بالتصنيع والنمو بمعدل
 متسارع . وتبعها بعض الأمم الأخرى في أوائل القرن
 العشرين . ولكن بحلول عام ١٩٤٥ عجز معظم (بلدان)
 العالم عن تحقيق تقدم كبير .

ومن فترة قريبة بدأت آسيا - وهي أكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان ، للحاق بذلك ويمتد مدتها في بعض الحالات . ولكن أفريقيا جنوب الصحراء شهدت متوسط دخل الفرد فيها وهو ينخفض بالتدريج الحقيقية منذ عام ١٩٧٢ . ففي عام ١٩٥٠ ، كان متوسط دخل الفرد في المنطقة ١١ في المائة من المتوسط في البلدان الصناعية ،

الحياة بأن تتحسن . وقد اطرقت الابتكارات العلمية والطبية إطرادا سريعاً بخطوات تبعث على اللهاث خلال السنوات المائتين الأخيرة (الاطار ١.١) .

وكثيراً ما احتاج استخدام التكنولوجيات الجديدة استخداماً ناجحاً إلى عملية تطوير وابتكار في المؤسسات الاقتصادية ، ولحلنا المؤسسات السياسية والاجتماعية أيضاً . وبفضل ومالئ النقل الجديدة ، توسعت الأسواق مما زاد في تقسيم العمل وأفضى ذلك ، حسب ملاحظة آدم سميث ، إلى مزيد من التخصص . وكان الاتجار في السلع والعملية يتم مقابل نقود عوضاً عن المقايضة ، وهلم جرا . وأكبر مهمة اليوم لأهم البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا وأمام كثير من البلدان النامية هي إيجاد مؤسسات السوق وتنظيمها .

الوزراء في تموز / يوليو ١٩٤٧ إلى أن هذه هي آخر فرصة متاحة لاكتشاف هل يستطيع باده أن يقف على قدميه أو أن يصبح عبثاً دائماً على بقية العالم . ذلك البذ هو اليابان . والموضوع المحوري في هذا التقرير هو : لماذا نجحت بلدان مثل اليابان نجاحاً على هذه الدرجة المدهشة في حين فشل سواها

التأهب للتنمية

إن مفتاح التنمية العالمية هو نشر التقدم للتكنولوجي وتميمه . فقد سمحت التكنولوجيات الجديدة باستخدام الموارد استخداماً أكثر إنتاجية ، فسمح ذلك للدول بأن يرتفع وتنوع

الاطار ١.١ المبتكرات التي غيرت العالم

خلال السنوات المائتين الماضية -أحدثت سلسلة من القفزات العلمية والتكنولوجية الكبيرة تغييراً مطرداً في سير التنمية .

الصحة والطب

في القرن التاسع عشر ، اضططعت التقنية المصنعة بالذور الرابيسي في إطالة العمر المتوقع للشعب وفي تخفيض معدلات وفيات الأطفال . وفي هذا القرن وقد التزم من ناحية العلوم الطبية . فحصل جابر الجعدي (١٧٩٠) مهد الطريق أمام التطعيم للكلبيولا والتفرييد والجمرة الخبيثة . وأثبت وبسبب وجود علاقة بين الجراثيم والمناخ (١٨٨٠) . وبعد ذلك بنصف قرن جاء اكتشاف المذنب البنسلي (١٩٢٩) واستخدماته الاكلينيكية (١٩٤١) واستحدثت المضادات الحيوية الأخرى . وكان من نتيجة ذلك أن تنخفض معدل الإصابة بالتهنن الرئوي في الولايات المتحدة مثلاً من ٧٦ في كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٣٩ إلى ٩ في عام ١٩٨٨ . وساهمت برامج التحصين للرسمه للنطاق في تخفيض معدلات وفيات الأطفال تخفيضاً هائلاً ، إذ قدر بأنها انخفضت في الاقتصادات المتقدمة الدخل من ١٢٤ في كل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٦٥ إلى ٧٣ في عام ١٩٨٥ .

إنتاج المواد الغذائية

أمكن بفضل الزيادات الوفيرة في إنتاج المواد الغذائية في القرن التاسع عشر ، التي حدثت في إثرها زيادات هائلة بدرجة أكبر في القرن العشرين ، تحقيق بعض التحسينات المدهشة في تغذية الشعوب . وقد تسنى قيام الثورة الخضراء في عتدي الستينات والمبشرين بسبب إدخال السلالات المهجنة الملائمة من القمح والذرة ، والسلالات القريبة من الأرز ، وكذلك الأسمدة الكيماوية ومبيدات الحشرات . وصناعت الهند متوسط الملة من القمح خلال بضع سنين بعد أن أخلقت هذه التحسينات في ١٩٦٦، ١٩٦٧ .

وفي الصين ، حيث هبت الإصلاحات الريفية مزيداً من المرونة في أساليب الزراعة ، أمكن بفضل السلالات الجديدة من الحبوب وتقنيات الزراعة إمالة ٢٢ من الملة من سكان العالم على ٧ في الملة من أراضيها الصالحة للزراعة .

النقل والطاقة والاتصالات

بدأت الثورة الصناعية في أوروبا بمفقرات زادت الملة بالآلات والموارد الجديدة للطاقة . فهد محرك سافري البخاري (١٦٩٨) ومحرك نيوكيمن المصن (١٧١٢) جامت المحركات الأكثر كفاءة لولط (١٧٧٠ و ١٧٩٦) فعملت البخار مستخدماً على نطاق واسع . ولما إنتاج الفحم ونقله نموا سريعاً ثم جامت التحسينات في تكرير النفط (في عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر) ونلا ذلك الأسلوب الفاس بالحفر للحصول على النفط . وكان محرك الاحتراق الداخلي (١٨٧٦) وتكنولوجيات توليد الكهرباء ونظها (١٨٨٦) جزءاً من هذا التطور نفسه . فتمكّن وجه الصناعات التنمية ، واستحدثت صناعات جديدة . وعلى طول الطريق طرأت تحولات لورية على النقل بالبلخرة والقطار الجديدة (في العقد الثالث من القرن التاسع عشر) والسيرة (١٨٨٥) والطائرة (١٩٠٣) . وبفضل الموانئ والطرق السريعة والشبكات الجديدة والمطارات ، وصلت التجارة إلى أقصى الأمان الثانية .

وغير البرق (١٨٤٤) والهاتف (١٨٧٦) والإذاعة (١٨٩٥) والتيليلوين (١٩٢٥) من الأسلوب الذي يتواصل به الناس . ومع الكمبيوتر الإلكتروني (١٩٢٤) والتولبع المستخدمة في الاتصالات (١٩٦٠) والألياف الضوئية لبعسرة (١٩٧٧) صارت المعلومات تنقل وتعمل اليوم بسرعة لا هلة وإن تكن بكلفة عالية .

التكامل العالمي

في تكامل السوق مع تكنولوجيات التصنيع الحديثة إلى زيادات سريعة في الانتاجية .

ومع أنه لا ريب في أن هذا التحول في اتجاه التكامل الدولي قد استحدث التنمية ، فقد عرض البلدان كذلك لسمات اقتصادية خارجية ، وبالتالي لتكسبات في بعض الأحيان . ومن الأمور المثيرة أن أسعار توليد الشحن الأقل قد تسببت - فيما يبدو - في انخفاض الأرباح والأجور ، وإن كانت الأجور انخفضت بدرجة أقل بحيث ارتفعت تكلفة العمالة من حيث القيمة الحقيقية . وجلبت إلى أوروبا حبوب رخيصة من الأرجنتين وإستراليا وأمريكا الشمالية وأوكرانيا . وقامت كثرة من البلدان بزيادة تعريفاتها الجمركية على السلع المصنوعة وكذلك على المواد الغذائية . وبحلول عام ١٩١٣ ، كان متوسط التعريف الجمركية على السلع المصنوعة ٢٠ في المائة في فرنسا و ١٨ في المائة في إيطاليا و ١٣ في المائة في ألمانيا . على أن أول تلمش عالمي ضخم في التجارة حدث في أثناء ذلك قد شدّ معه كثيرا من المصدرين المتطورين للمنتجات الأولية . ونمت الأرجنتين نموا سريعا حتى أن معدل دخل الفرد فيها كان بحلول عقد العشرينات يماثل ٨٠ في المائة من محله في بريطانيا .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ، كانت التجارة الخارجية تتحول من طفرة في الاقراض الأجنبي من أوروبا إلى البلدان الحديثة العهد بالاستيطان فيها ، في المناطق المعتدلة الجو في روسيا القيصرية . كما أن الفتوحات التكنولوجية في الكيمياء والمنتجات الكهربائية والمبارات - وهو ما يطلق عليه أحيانا اسم الثورة الصناعية الثانية - قد أضافت منتجات جديدة مطلوبة في أسواق الواردات . وبلغ الاقراض البريطاني الأجنبي في عام ١٩١٣ نصف الاقراض القومي و ٥ في المائة من الدخل القومي . وكلفت الحرب العالمية الأولى فترة أوروبا قرا كبيرا من قواها العاملة المنتجة ورؤوس أموالها المالية (للشكل ٣-١) . وكان الناتج الزراعي خارج أوروبا قد توسع توسعا كبيرا في أثناء الحرب . وبهذا فإن التماسك للزراعة الأوروبية للتنامي تدريجيا خضع الأمصار بعد عام ١٩٢٥ . وهو الأمر بعد الانهيار الاقتصادي في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩ . وكانت الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٥ من فترات عدم الاستقرار الكبير في أسعار الصرف والتعريفات الجمركية والاتفاقات التجارية والقواعد التنظيمية .

حطم الكساد الضخم والحرب العالمية الثانية اقتصاد

كانت التجارة عصبها حاصما في انتشار التكنولوجيا . وقد نمت البلدان عادة بوصفها جزءا من الاقتصاد العالمي أسرع من نموها وهي في عزلة ، وإن كانت الحماية قد استمكت النمو في بعض الحالات . وللمعروف تاريخيا أن حروب التجارة قد أضررت للتنمية العالمية .

ولم أوضح مثال على ذلك هو الكساد الضخم وعقبيله . وإذا كان انهيار النظام التجاري بعد الحرب العالمية الأولى لم يقدح زناد الكساد الضخم ، إلا أنه ساهم في زيادة عمقه وانتشاره ومحنه . كما أن الانهيار الذي عرّاه سوق الأوراق المالية في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩ تسبب في كساد الطلب والتجارة . وبعد الفضل في التوصل إلى اتفاق تجاري تعاوني في عام ١٩٢٩ ، قلّعت الولايات المتحدة بزيادة التعريفات الجمركية بموجب قانون سموت - هولي لعام ١٩٣٠ . وقام الشرك التجاري لأمريكا بالانتقام . وظهرت التجارة العالمية بنسبة للثلاثين - من ٣ بلاتين دولار في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩ إلى بلاتين دولار في تموز / يوليو ١٩٣٢ . وكان بعض الانكماش ناتجا عن الكساد ، ولكن الصاء تجاه التجارة تسبب في ضرر احتاج إلى عقود لإصلاحه .

جاءت في أثر التدهور الذي عرّاه المناخ للتجارة في عام ١٩٢٩ فترة طويلة من تكامل السوق في زمن السلم . وكانت بريطانيا قد دخلت القرن التاسع عشر ولنيتها نظام صير التطبيق لقوانين التعريفات والرسوم الجمركية التي تراكمت على مدى خمسمائة سنة . فلم يكن الانتقال إلى التجارة الحرة أمرا بسيما . وكانت الرسوم المرتفعة على واردات الشعوب (قوانين القمع) تضمن لأصحاب الأراضي زدهارا نسبيا ، في حين كان المستوطنون يدفعون أثمانا مرتفعة ، واخترقت الصناعة التحويلية التي تدرجه إلى التصدير . وفي عام ١٨٤٥ حدثت مجاعة شاملة إثر انهيار محصول البطاطس في أيرلندا ، فسخت هذه الكارثة للطريق أمام إلغاء قوانين القمع ، واتجهت بريطانيا إلى نظام تجاري أكثر تحررا . وسخت حوها بلدان أخرى . وخفت الأسواق الزراعية الأخذ في الاتسام من الضغوط الحمائية ، وأصبحت لفترة من ١٨٤٨ إلى ١٨٧٣ من فترات التجارة الأكثر تحررا في جميع أنحاء أوروبا .

ولذي عزز عملية التكامل الدولي هو التكامل داخل البلدان . فالابتكارات في النقل كانت حاسمة . وأدى التسارع

والتكامل الدولي فيما يقرب من عقود ثلاثة وبصورة غير مسبقة (الشكل ٤.١) ، نحا إلى التحول في عقد السبعينات . فأسعار الصرف الثابتة لم تعد تطلق ، وأوقفت الولايات المتحدة قابلية الدولار للتحول مؤقتا في عام ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٣ عيّنت حكومات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي العملات الأوروبية الرئيسية ، ولحدثت الصدمة الناشئة عن قرار رفع أسعار النفط الذي اتخذته أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) اضطراب في التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال . وتمرض النظام التجاري لضغط شديد . وبدأت عملية نحو الأخذ بالحماية ، لا تزال تهدد نظام التجارة الحرة الذي أقيم بعد عام ١٩٤٥ .

تلك هي الخلفية التي يتعين على حكومات البلدان النامية أن تختار بلزتها سياساتها التجارية . واليوم يعيش في البلدان النامية أكثر من ٤ بلايين نسمة أو ما يقرب من ٨٠ في المائة من عدد سكان العالم . أما حصصهم من الناتج العالمي فقل عن ٢٠ في المائة ، وحصصهم من التجارة العالمية هي ١٧ في المائة . ومازال أمام هذه الاقتصادات كمجموعة شروط طويل قبل أن تحقق متكاملة تكلاما تاما مع الاقتصاد العالمي .

التأثير العالمي للصدمات

ما يرح الاقتصاد العالمي متكامل بدرجة فائقة برغم إحياء مذهب الحماية منذ عقد السبعينات . وهذا يعرض البلدان لصدمات خارجية كما أوضح التاريخ ذلك . وصدمات عقد السبعينات وعقد الثمانينات كانت صدمات عنيفة . وتأثرت كافة الاقتصادات تقريبا ، بانهار نظام بريتون وودز ، ولارتفاعات الحادة في أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع ، ولارتفاع الشايق في أسعار النفط في ١٩٧٣، ١٩٧٤ وفي ١٩٧٩، ١٩٨٠ . وفي أعقاب صدمة أسعار النفط الثانية ، تبنت الولايات المتحدة مزيجا من السياسات التقيدية والمالية في أوائل عقد الثمانينات دفع بأسعار الفائدة إلى أعلى في جميع أنحاء العالم . أما بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط ، فقد تفاوتت حجم الصدمات في عقد السبعينات لأن كان قد قل في معظمها عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . على أن معدلات للبلدان التجاري وأسعار الفائدة تلمت آثارها في عقد الثمانينات . ففي أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية قدرت الآثار مجتمعة بما متوسطه أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - أي أكبر منه في أي من المناطق النامية الأخرى .

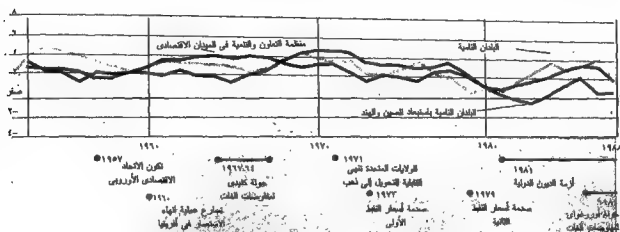
العالم ، وكان بمثابة صدمة أليمة للثة البلدان النامية ، ولاسيما في أمريكا اللاتينية ، في التجارة باعتبارها محركا للنمو . وأصبحت الحاجة إلى اتفاقيات دولية بشأن التجارة والعملات أعظم منها في أي وقت مضى . وابتدأ المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة والبلدان المشاركة الذي عقد في بريتون وودز في تموز / يوليو ١٩٤٤ لانشاء عالم لا تغلق فيه البلدان أبوابها إزاء عواقب تصرفاتها على الآخرين (روينسن ١٩٧٥) . ولدى المؤتمر إلى وضع قواعد وإقامة مؤسسات جديدة للعلاقات الدولية في النقد والصرف (في ظل صندوق النقد الدولي) ولتدفقات رؤوس الأموال في الأجل الطويل لأغراض التنمية (في ظل البنك الدولي) وللتجارة الدولية (وهو ما تمثل فيما بعد في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات)) . وحتى قبل أن تصبح هذه المؤسسات ناهضة تكامل نشاطها ، فإن مشروع مارشال قد عزز عمليات التصدير في أوروبا الغربية بعد الحرب ، وطاقت بمئات انتاجية من الولايات المتحدة بأوروبا واليابان للمساعدة في تنمية العلاقات التجارية ونشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا .

وقرر الاتحاد السوفياتي ألا ينضم إلى إطار بريتون وودز وأقام نظاما دوليا موازيا . وقامت بلدان أوروبا الشرقية بأنهم اقتصاداتها وتبنت التخطيط المركزي على النمط السوفياتي . وأقيم مجلس التضامن الاقتصادي لتنسيق أنشطتها الاقتصادية .

وقد أشرف مشروع مارشال على تكوين اتحاد المدفوعات الأوروبي الذي أقال القاعدة المؤسسية لحرية التجارة داخل أوروبا الغربية . أما اتفاقية الغات ، فقد استمحت الاتجاه صوب اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف أوسع نطاقا . وأدى تشكيل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في عام ١٩٥٧ وتشكيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والجلالات المتعاقبة للغات ، إلى دفع المصرة في نص الاتحاد . وزاد الاستثمار في أوروبا واليابان إلى مستويات قياسية مع سعى هذه البلدان للحاق بالولايات المتحدة تكنولوجيا . وكان للنمو الاقتصادي بين الحرب العالمية الثانية وأوائل عقد السبعينات أسرع منه في أي وقت مضى . وانضمت البلدان النامية ، التي كان أكثر منها دولا قامت حديثا ، إلى هذا النظام العالمي المتنامي ولكن بدرجات متفاوتة من الالتزام . ورحب شرقي آسيا بالتجارة في حلصلة ، أما أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوبي آسيا فكانت أكثر ترددا .

ويعد أن عضد الاطار الدولي ، التمو في التجارة

شكل ١ - ٣ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النامية والأحداث العالمية الكبيرة ، ١٩٨٨-١٩١٨



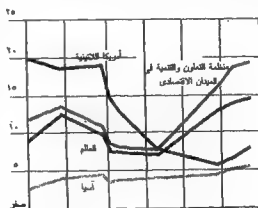
المصدر : منظمة للتأثيرات : بولارد ، ١٩٩٠ ، وبنية البيانات ، نشر المنظمة الدولية في نهاية نفس الترتيب .

الصناعية ميسلة نقدية ميسرة أسفرت عن أسعار فائدة حقيقية منخفضة ، بل سلبية في بعض البلدان أثناء عقد المبيعات . أما للتدفقات الكبيرة من رؤوس الأموال الدولية ، فقد نتجت عن إعادة تدوير فوائض مصدرى النفط . ولكن الاتجاه الصعدي توقف بهذه الحدود صدمة أسعار النفط الثانية في ١٩٧٩-١٩٨٠ . ويتابع ميسلة نقدية متشددة بصورة حادة في البلدان الصناعية الكبيرة . وبين أواخر عقد المبيعات وأوائل عقد الثمانينات ارتفع الدولار الحقيقي بسمرة الفائدة السائدة فيما بين المصارف في لندن (الليبور) من ١ في المائة إلى ٦ في المائة ، وتباطأ النمو والتجارة بصورة حادة ، وانخفضت أسعار النفط وغيره من السلع . وعلى مصدرى هذه الأصناف وأولئك الذين يعتمدون على تحويلات العمل المستخدمة من هذه المصارف من تكسبات . وكان هناك قفول من التعاون بين الدول الصناعية الكبيرة في صياغة السياسات .

وظهرت مشكلة الديون في عقد المبيعات كان من شأنها أن تنتقل إلى طول الملام وحرضه ، إذ قام عدد كبير من البلدان النامية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك والاستثمار في مشروعات مشكوك فيها وتمويل النفط المستورد (الذي كان مدعوماً إذ ذاك) . وزاد حجم الاقتراض المصرفي الدولي بما يقرب من ٨٠٠ في المائة خلال العقد ، ووصل إلى نحو ٨٠٠ بليون دولار . ولم يتم معظم المقرضين التجاريين للبلدان النامية إلا بالقليل للتحرى عن كيفية استخدام

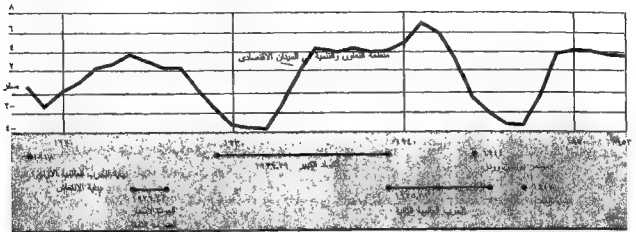
والن ساهمت السياسات في البلدان الصناعية في سرعة الانتماء من الكساد بعد صدمة أسعار النفط في ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، فقد أدت أيضاً إلى معدلات مرتفعة في التضخم في أواخر العقد . وقد تتبع كثير من البلدان

شكل ١ - ٤ حصة المصارف في الناتج المحلي ، مجموعات نظرية متناهية ، ١٩٨٠ - ١٩٨٩ (نسبة مئوية)



ملاحظة : يمكن النظر إلى حصة المصارف في الناتج المحلي بالاعتماد على مبررات من التكاليف . يولت كتلة للمصارف الدولية بالولايات المتحدة ، والمصارف بولايات الولايات المتحدة . المصدر : مقبول ، ١٩٨٩ .

نمو نصيب الفرد من الناتج (نسبة مئوية ؛ متوسط الحركة يبلغ خمس سنوات)



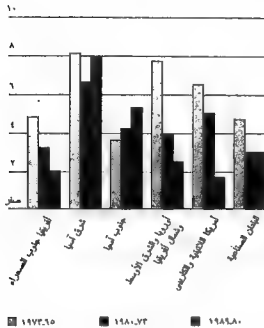
تدفق صاف إلى الخارج قدره ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . وفي البلدان المدينة دينا باهظا ، انخفض الاستثمار انخفاضاً حاداً ، وأصبحت هذا الانتعاش عندما تحسّن المناخ الدولي فيما بعد . وفي عقد الثمانينات تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا جنوب الصحراء وفي أمريكا اللاتينية ، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية (الشكل ٥.١) .

تسارع النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية في النصف الثاني من عقد الثمانينات . فقد أدى الانخفاض من التكاليف التكنولوجية وتخفيض الضرائب ، مقترنين بانخفاض سعر النفط في عام ١٩٨٦ والمدايا النقدية للتوسعية ومزيد من التعاون في السياسة إلى ازدياد النشاط . وأدى التضخم المنخفض والزيادات للعملة في الأجور وأرباح الأعمال المرتفعة إلى استعاثات الاستثمار من جذب القطاع الخاص ولاسيما في أوروبا واليابان . وكان لعدد من البلدان النامية في هذا الوقت روابط تجارية قوية في الصناعات التحويلية ومناخ اقتصادي كلي مستقر نسبياً . فاستطاعت أن تستغل الانتعاش في البلدان الصناعية وزادت من معدلات نموها . وأدى التكامل بدرجة أكبر في عقد الثمانينات إلى نمو التجارة والانتعاش المالية بأسرع من الناتج . ولكن العدد كان عدداً آخراً معرضاً للصدمة ، مما جعل مهمة التصحيح بالبنمية لمعظم البلدان النامية أثق بكثير . وحدثت تآرجحات واسعة في أسعار الصرف ، وكانت أسعار الفوائد الدولية

القروض ، واعتمدوا عوضاً عن ذلك على ضمانات المبادأة . ولعلّ انتاجية الاستثمار في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط قد انخفضت بمقدار الثلث بين عقد الستينات وعقد السبعينات . أما دينها الخارجى فقد تناسى من ٦٢ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٥٢٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠ .

وقد برزت أزمة الديون في وقت تسببت فيه صدمات الكساد العالمي وأسعار للفوائد الحقيقية المرتفعة ومعدلات التبادل التجاري في مطلع الثمانينات في مشكلات حادة تتعلق بخدمة الديون بالنسبة للأمم للمدينة دينا باهظا . ونمت مدفوعات الفوائد المستحقة على البلدان النامية بنسبة ٤٠ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . ووصلت إلى ٦٤ بليون دولار . وهو حوالي ٣.٢ في المائة من ناتجها القرمى الإجمالي بالمقارنة بأقل من واحد في المائة قبل ذلك بوضع سنين لا غير . وفي عام ١٩٨٢ أعلنت المكسيك من جانبها تأجيل سداد الديون . واضطر كثير من البلدان الأخرى إلى الدخول في اتفاقات لإعادة هيكلة الديون مع الدائنين الرسميين والبنوك التجارية . ويحاول عام ١٩٨٢ كانت البنوك التجارية قد وضعت فعلاً حداً لقروضها الاختيارية إلى معظم البلدان النامية . أما المجموع الكلى للتحويلات المالية الصافية إلى الأمم النامية (المنصرف من للقروض الطويلة الأجل ناقصاً جملة خدمة الديون) فقد انتقل من تدفق صاف إلى الداخل قدره ٣٦ بليون دولار في عام ١٩٨١ إلى

شكل ١ - تغيرات نمو الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٩ - ٦٥
(نسبة مئوية)



ملاحظة : تغيرات الناتج المحلي الإجمالي في معدلات سنوية بالقيم الحقيقية .
مصدر : بيانات البنك الدولي .

السبعينات وأوائل عقد الثمانينات . وعندئذ بدأت السياسة في التحول . وركزت الإدارة الاقتصادية الكلية على مكافحة التضخم (على الرغم من أن السياسات النقدية أصبحت أدعى إلى المرونة ، مع التخلف من الضغوط التضخمية في النصف الأخير من عقد الثمانينات) . ولكتبت السياسات الضريبية والخاصة بالتقنيات ، الحوافز من ناحية العرض ، وانخفضت الضرائب على كل من دخل الأسرة وأرباح الأعمال . وبدأ معظم البلدان يقلل من دور القطاع العام . واشتملت الإصلاحات الهيكلية الهامة على نقل ملكية المشروعات للمملوكة ملكية عامة إلى الملكية الخاصة وتحرير أسواق المنتجات والعمل والمال .

وخلال عقد الثمانينات وضعت المفارقة الصارخة بين تخلف الاقتصادات الموجهة بالأوامر وبين التقدم التكنولوجي السريع في الاقتصادات التي تتوجه إلى السوق في آسيا والغرب . وتدهور الأداء الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي

غربية الأطوار . وتراجع ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة من فائض قدره ٧ بلايين دولار في عام ١٩٨١ إلى عجز قدره ١٦٢ بليون دولار في ١٩٨٦ ، وانخفض شيئا فشيئا إلى نحو ١١٠ بلايين دولار في عام ١٩٨٩ . (واستوعبت الولايات المتحدة نحو ٢٣ في المائة من الصادرات السلعية من البلدان النامية في ١٩٨٩ . أكثر من التدفق إلى ألمانيا وفرنسا واليابان مجتمعة) . وفي سنوات قريبة قدر أن هذا العجز قد امتص ما متوسطه ٥.٤ في المائة من المدخرات العالمية . وفي هذه الأثناء أدت للديون المفرطة المتراكمة من فترات سابقة والانخفاض الحاد في التشفات المالية إلى البلدان النامية إلى انخفاض عجز الحساب الجاري الإجمالي لهذه البلدان من حوالي ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٩ .

النجاح في عالم متكامل

استطاع بعض الاقتصادات - ولاسيما اقتصادات شرق آسيا - أن يؤدي أداء جيدا بصورة مرموقة ، حتى في مواجهة الصناعات الخارجية السلبية للسنوات العشرين الأخيرة . ولكن معظم الاقتصادات كان يصارع ولا سيما خلال العقد الأخير . وفي كثير من الأحيان لم يكن هذا بسبب نقص الجهد . وقام كثير من البلدان النامية بتعديل سياساته الاقتصادية عندما تماثلت متاعب ديونه في أوائل عقد الثمانينات . وتلقت الحاجة إلى إجراء مثل هذا التصحيح في عام ١٩٨٢ مع الكساد العميق في البلدان الصناعية والانخفاض الشديد الإحتلال في الأسعار الحقيقية للسلع الأولية . وقام كثير من الحكومات بتخفيض أوجه العجز في موازناته ، وتحويل أسعار نسبية معينة (سعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري الداخلية بين الزراعة والصناعة) وأعاد هيكلته . كما قام عدد منها بإصلاح التعريفات الجمركية محل القيود التجارية الكموية وإصلاح هيكل التعريفات الجمركية . وانخفضت أوجه عجز ميزان المدفوعات انخفاضاً حاداً . إلا أن أوجه الخلل في الميزان المالي بقيت برغم تحقيق كثير من التقدم . وفي كثير من الأحيان خفضت أوجه العجز بالحد من الاستثمار العام عوضاً عن إحقر المصروفات الجارية أو إصلاح الضرائب وزيادة الإيرادات .

وطرح المناخ الاقتصادي الجديد تحديات لدخل البلدان الصناعية بدورها . فنزلت الجهود الهيكلية وتقيد أسعار الطاقة ، واختلال أسعار الصرف ، والحوافز للتجارية قد حالت دون التصحيح وأبطأت من الانتعاش في عقد

(الاطار ٢٠١) وفي الاقتصادات الأخرى في الكتلة الشرقية . وأقدم بعض البلدان ، ولا سيما بولندا والجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة على إصلاحات شديدة الجراحة . والأوضاع الاقتصادية في كل هذه الاقتصادات تقريبا هي أوضاع خطيرة ، وتشير التقديرات للمستقبل إلى أن حصة الانخفاض مازالت تلوح أمامها .

تطورات وقعت مؤخرا

وتوقف تقريبا التوسع الذي عرفه الاقتصاد العالمي في سبع سنين في عام ١٩٩٠ . فقد وضحت إشارات على بدء النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان الصناعية الكبيرة مع

التشدد في السياسات النقدية كرد على الانكماش في مستويات تقرب من حدود الطاقة وعلى ارتفاع التضخم . وازداد التباطؤ انتشارا وبروزا بوقوع أزمة الخليج في آب / أغسطس ١٩٩٠ . وكانت للشكوك المتزايدة آثار عكسية على ثقة المستهلك ودفق الأعمال التجارية ، مما أدى بدوره إلى نمو أقل وبصورة ملحوظة في الانطلاق على الاستهلاك . وفي الاستثمار في قطاع الأعمال في البلدان الصناعية . وترتبت على المطالب المالية لتوحيد ألمانيا وإعادة التعمير المتعلق بحرب الشرق الأوسط انخفاض صعودية على أسعار الفائدة القصيرة الأجل في ألمانيا واليابان على الرغم من التباطؤ الاقتصادي في عام ١٩٩٠

الاطار ٢٠١ الأزمة الاقتصادية السوفياتية

استخدم ميخائيل غورباتشيف ، بعد أن ردد سرعة تطوير عندما ارتقى إلى الزعامة في عام ١٩٨٥ ، ثلاث كلمات رديما مرارا في دعوته إلى الإصلاح هي : بيرسترويكا (إعادة البناء) وأوسكورييني (تصارع العدو) وغلانسوميت (الانفتاح) . فقد كان الاقتصاد يعاني من مخاض ، وكانت التدابير التصحيحية قد أرجحت طويلا جدا . وبرز أن الاتحاد السوفياتي ينتج من الأحياء ما هو أكثر من لتلج الولايات المتحدة ومن الصعب ما هو أكثر بكثير من إنتاجها ، ولكن نوعية هذه الأحياء هزيلة واستخدام الصلب مبذ .

هل كانت تلك أزمة في المدى القصير ؟ أم كانت أصعب جذورا ؟ وإحدى أنها لم تكن الأولى كما أعان الرئيس غورباتشيف مؤخرا : اليوم ، عندما نتحدث عن إعادة البناء الجذرية للأزمة الاقتصادية ، فمن الأهمية الحيوية أن نتذكر ما كان عليه الوضع الحقيقي في بلدنا رجوعا إلى أواخر عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانينات . فبحلول ذلك الوقت ، كانت معدلات النمو الاقتصادي قد هيئت إلى مستوى من الانخفاض يدل فعلا على ركود . فقد اقترن الهبوط الحاد في الإنتاج الصناعي باستنفاد الموارد الطبيعية في مناطق مزدهمة بالسكان ، وبالتقلص المتزايد للمصنع والمعدات . وكانت معدلات الوفيات ومعدلات وفيات الأطفال آخذة في ارتفاع .

وبين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ طبقت البيرسترويكا لإعادة تشغيل وتحديث الصناعة وزيادة الاهتمام برعاية الجودة . ولشملت التدابير المقترنة بذلك على تحسين إدارة العمل وجعل البيروقراطية موضوع مزيد من المساءلة . إلا أن الإصلاحات ، برغم بعض النجاح المبني ، لم تنصد المشكلات الأساسية للبلد .

أما أوسكورييني فقد برهن على أنه مراوغ . فقد ركز النتائج الحقيقية . وارتفع النمو المالي من ٢,٥ في المائة من الناتج

المحلي الإجمالي إلى ٨,٥ في المائة .

وأدى فشل البرنامج إلى استحداث مزيد من الجهود الجادة لإصلاح الاقتصاد في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . قدم اللواء نظام التفويض المادي . وسمح للأعمال بأن تعرفه في نطاق يتم للتفويض عليه بحرية . وتم لحكام ، الكوابع ، قيمة للموازنة . وشجعت المشروعات التطويرية ، ولغقت مشروعات القطاع الخاص المالية . وطبق نظام للتركيزية التجارة الخارجية ، وأدخل نظام للاحتفاظ بالعملة إلى جانب نظام لأسعار للصراف المتميزة وللمزايدات المحدودة للمعامل الأجنبية .

ولأن التدابير طبقت بصورة مجزأة ، فقد أُنشئت عكس التآثير الذي كان مقصودا بها . فتمت الواردات من منطقة العملات القليلة التحويل نموا شديدا ، في حين لم تتغير صادرات السلع المصنوعة إلا بالكاد . كما أن الزيادة في الاستقلال للأدنى للمشروعات قد أحاط بها نظام أوامر الدولة التي شملت معظم الناتج الصناعي . وشرع في التخلص من النظام التقليدي للتخطيط غير أن نظام الأسعار الرسمية المشوه والذي يفتقر إلى المرونة . ووكالة توزيع القليلة للثروة . بقا على حالهما إلى درجة كبيرة . وطول أواخر عقد الثمانينات انخفاض رصيد رأس المال والقوة العاملة . ويؤخذ من التقديرات الرسمية أن الناتج المحلي الصافي في عام ١٩٩٠ انخفض بنسبة ٤ في المائة ، وكان التضخم بمعنى بنسبة ١٢ في المائة . وإذا كان نظام التخطيط المركزي التقليدي قد انهار إلى حد كبير ، فلم يحل محله حتى الآن نظام تستطيع السوق في ظلها أن تؤدي وظائفها .

إن عملية التحول في الاقتصاد السوفياتي ستكون صعبة . وستحتاج إلى كثير من الإجراءات التي توفقت في هذا التقرير : تحقيق الاستقرار للاقتصاد على الصعيد الكلي ، وإصلاح الأسرار في إطار من المنافسة المحلية والدولية الأوسع ، وإصلاح حقوق الملكية والمؤسسات الحكومية .

وأوائل عام ١٩٩١ . وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الصناعية إلى حوالي ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ بالمقارنة بنسبة ٣,٣ في المائة في عام ١٩٨٩ ونسبة ٤,٥ في المائة في عام ١٩٨٨ .

وكانت كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في حالة كساد . كما تباطأ النمو في أماكن أخرى في أوروبا الغربية . وانخفضت أسعار الأسهم في اليابان بحوالي ٥٠ في المائة وتدهورت نوعية حوافض البنوك التجارية في كل من الولايات المتحدة واليابان . ولكن كان المحتمل أن يكون التباطؤ في الاقتصادات الصناعية قصير الممر وضملا ، فالمتوقع ألا يهيء الانتعاش إلا تدريجا . ويستظل المشكلات المالية للقطاع الخاص في عدة اقتصادات كبيرة تعوق النمو . أما الناتج في البلدان الصناعية فالمتوقع أن يوقم بأقل من ٢ في المائة في عام ١٩٩١ .

وفي البلدان النامية انخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤,٣ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٢,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ وإلى ٢,٧ في المائة فقط في عام ١٩٩٠ ، وهو أقل مستوى منذ عام ١٩٨٢ . أما الأسباب الرئيسية - بالإضافة إلى استمرار عدم الاستقرار على مسعد الاقتصاد الكلي وضعف السياسة المحلية - فهي انخفاض أسعار السلع غير النفطية وارتفاع أسعار الفوائد الدولية (غير الدولار) والنمو الأبطأ للتجارة العالمية .

وارتفعت أسعار النفط من أقل من ٢٠ دولارا للبرميل (درجة خام برنت) في شهر تموز / يولي إلى ٤٠,٣٥ دولارا بعد غزو العراق للكويت في آب / أغسطس ١٩٩٠ وما تلا ذلك من فرض حظر من الأمم المتحدة على صادرات النفط من العراق والكويت . وبعنتهاء الحرب وتحرير الكويت في أوائل ١٩٩١ كانت أسعار النفط قد انخفضت إلى نحو ٢٠ دولارا للبرميل . وإذا بقيت الأسعار في هذه الحدود ، فإن تأثير صدمة أسعار النفط في عام ١٩٩٠ على الاقتصادات الصناعية سيكون صغيرا وقصيرا الأجل . وبالنسبة للاقتصادات الصناعية في مجموعها ، فإن خسارة معدلات التبادل التجاري بسبب صدمة عام ١٩٩٠ تقدر بثلث الخسارة في صدمة ١٩٧٤-٧٣ وبمعدل الخسارة فقط في صدمة ١٩٨٠-٧٩ .

ومن المفارقة أن الانتاج بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية كانت نتائج حادة لأنها كانت قد شرعت في الدفع بالعملية الصعبة مقابل النفط . أما بالنسبة للبلدان النامية المستوردة

للنفط في مجموعها ، فالمتقدر أن أثر الزيادة في أسعار النفط في ميزان الحساب الجاري كان حوالي ٧ في المائة من صادراتها مجتمعة . ويضاف إلى هذا أنه كانت للأردن وتركيا وجمهورية مصر العربية علاقات اقتصادية واسعة مع العراق والكويت ، وكان على هذه البلدان وسواها - باكستان وبنغلاديش وسري لانكا والسودان والفلبين والمغرب والهند - أن تدفع أسعار فائدة أعلى على خدمة الديون ، وخسرت تعافلات للتجارة والخدمات كما خسرت تحويلات العمال . وانخفضت الإيرادات من السياحة انخفاضاً حاداً كذلك .

وتتضمن النتائج بحيرة حادة في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية (وبسبب الكساد الحاد في البرازيل) في أمريكا اللاتينية . كما تباطأ النمو في أفريقيا جنوب الصحراء . ولكن في البلدان المضمولة بالبرنامج الخاص للمساعدة في أفريقيا والتي كانت تنفذ إصلاحات ، نما الناتج نموأ أسرع من نمو السكان . أما في آسيا ، فبسبب الأداء المصح في الصين وفي بعض الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع في المنطقة ، فقد تسارع معدل النمو بأكثر من المتوسط بما مقداره ٣,٥ نقطة مئوية ، وذلك بالنسبة للبلدان النامية في مجموعها . والمتوقع أن ينتعش نمو الناتج في البلدان النامية شيئا ما في عام ١٩٩١ فوصل إلى حوالي ٣ في المائة . ومع ذلك ، فإن الأوضاع بحلول أوائل عام ١٩٩١ كانت لم تزل متدهورة في كثير من البلدان - ولا سيما البلدان التي تأثرت بحرب الخليج أشد التأثير .

التوقعات بالنسبة للتنمية العالمية

هناك عوامل كثيرة سيكون لها تأثير هام في المناخ العالمي للتنمية في السنوات المقبلة هي : نمو التجارة العالمية ، والسياسات التي تتبناها البلدان الصناعية ، وحالة أسواق رؤوس المال الدولية وطمج جراً . ودرجة الشك كبيرة في كل حالة (أنظر الأطار ٣١) . وحتى يتسنى الوصول إلى رأى بشأن توقعات النمو في البلدان النامية ، فلابد من إصدار أحكام (صريحة أو ضمنية) بشأن كل من هذه العوامل الخارجية . ومع عدم معرفة أي شيء آخر عن آفاق المستقبل ، فمن الواضح أنه لا بد على الدول من تعليق أهمية قصوى على المرونة الاقتصادية . والبلدان التي يحتمل أن تصيب نجلها هي البلدان التي تستطيع أن تتجلبوب بسهولة مع أي مدى للتكثيف .

الانطار ١ - ٣ مناخ التنمية في عقد التسعينات

النظرة المتشائمة

التجارة العالمية : تدهار ملحوظات الفاتح : تنحى السياسات التي تنبها البلدان الصناعية من جانب واحد إلى حروب تجارية ؛ وتدهار التجارة صوما ، ولكن بدرجة أقل لدخل الكتل الإقليمية .

تدفقات رؤوس الأموال : تدعى أسواق رؤوس الأموال الدولية الحذر المفرط ، وتفضل التحويلات إلى البلدان النامية في تدفقه الأمر .

التنمية العالمية : تفضل المؤسسات الرئيسية في الولايات المتحدة واليابان مما يؤدي إلى عداوات مخاطر مرتفعة واستثمار منخفض وطعم اقتصادي خطير وربما تضخم كبير ؛ وتظل أزمة الدين تعرق النمو في المناطق للتنمية .

سياسة البلدان الصناعية : تنكص البلدان الصناعية الكبيرة من التعاون ؛ وتلتهج سياسات هزيلة على صعيد الاقتصاد الكلي مما يضر عن عدم استقرار مالي ونمو منخفض .

الأمن : بعض الديار القويين العظميين إلى أزمت القيمة وصراعات لثمة لدخل البلدان وإمليتها ؛ ويؤدي سبق التصلح إلى تغيير وجهة الموارد الاقتصادية ؛ ويقوض الارهاب والمخدرات والتفكر الأمن الداخلي .

التكنولوجيا : تندو التكنولوجيا المطلوبة للمنتجات التنافسية مطبوعة وموفرة للمالة أكثر فائدا ، ويتم تقييد تدفقات التكنولوجيا بغض السياسات الجماعية والاسرائيليات الجديدة ؛ وتتنافس لمزايا التي تعود على البلدان النامية من رخص الصلابة والمواد الخام .

الطاقة : تظل أسعار النفط متقلبة بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الجاري في الشرق الأوسط الذي يظل المورد الرئيسي للنفط .

البيئة : يزداد الضرر الذي يلحق بالبيئة مع ما لذلك من تمكبات اقتصادية ، وتتناقص الموارد العالمية ، يزداد التوتر في كوارث البيئة المحلية .

النظرة المتفائلة

تحوز الفاتح تقدما حقيقيا ؛ تسير ثقافات الفاتح العالمية المتنامية من مزيد من التكامل المنعش في أوروبا وآسيا ونصف الكرة الغربي ؛ تتوسع التجارة العالمية لوسما مريما .

تدفقات رؤوس الأموال : تستلطف تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية ، ويؤدي المزيد من الثقة إلى تسهيلات الاستثمار الأجنبي المباشر .

تتلق المؤسسات الرئيسية في شرق طريقها ؛ وتقل الاسلحات المالية والتغيرات في التوقعات التكنولوجية من الاستثمار النشطة ؛ يتم الانتماء الاقتصادي بالمرحة ؛ وتقل مولدة براند والمبادرات التي خلفها من أنهاء الدين على البلدان النامية .

سياسة البلدان الصناعية : تؤدي سياسات البلدان الصناعية الكبرى على صعيد الاقتصاد الكلي إلى تحفيز الاستقرار في الأسواق المالية وإلى نمو قابل للاستمرار .

الأمن : تحذف نهاية الحرب الباردة من التوترات فيما بين الدولتين العظميين ؛ يتم وضع ترتيبات أمن دولية جديدة من خلال الأمم المتحدة المتحررة .

التكنولوجيا : تؤدي للتكنولوجيات الجديدة إلى تحسين الصلابة والتكنولوجيا (ولا سيما في الزراعة) ؛ تنضم الشركات الجديدة لتقوميل شبكات إنتاج عالمية لوسع ؛ وتقل أهمية الكمبيوتر من مزايا الأسواق الواسعة ؛ وليس وتطلق الاتصالات الأفضل على بلدان التي إنها رائد ما بشرى كالف أن تلحق بالانكلية .

الطاقة : تلتحق التكنولوجيات الجديدة في الشرق الأوسط مطبوعة بالحور البناء بين منطقتي الشرق والغرب ؛ وتتمتع فترة من الاستقرار غير المسبوقة في الشرق الأوسط الحقيقية .

البيئة : يبين أن الآثار التي تلحق بالبيئة هي أقل تكةلا ؛ وأقربا بصورة جديرة مما كان مزمعا ؛ وتفضل السياسات القومية والدولية الجديدة تكملة الجهود العالمية لحماية الموارد الطبيعية .

للتجارة العالمية

عندا من الاقتصادات النامية في المنطقة إلى صفوف الاقتصادات المرتفعة الدخل . وبنهاية عقد الثمانينات ، كانت الاقتصادات الأربعة حديثة التصنيع في شرق آسيا تمثل نصف صادرات السلع المصنوعة في البلدان النامية . وتمت القوة المالية للمنطقة بما يتكافأ مع ذلك . وعلى الصعيد الاقليمي ، تطورت علاقات اقتصادية أوثق داخل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وبدأت مجموعة جديدة للتعاون الاقتصادي الآسيوي - المحيط الهادئ - وهي شبيهة شبها ضحيفا بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - تعقد اجتماعات وزارية سنوية ، أما أعضاؤها فهم الولايات المتحدة واليابان وعشر أمم أخرى على حافة المحيط الهادئ .

التعاون في نصف الكرة الغربي . مع دخول اتفاقية حرية للتجارة بين الولايات المتحدة وكندا في حيز التنفيذ ، أعلنت الولايات المتحدة مشروعات لمبادرة الأمريكيتين لتحسين العلاقات التجارية في جميع أنحاء الأمريكيتين . وقد تدخل المكسيك والولايات المتحدة في مفاوضات سريعة الخطى ، بشأن إقامة منطقة تجارية حرة ؛ وأى اتفاق يُعقد ، إنما يكون أول اتفاق بالنسبة لبلدان لها مثل هذه الفوارق الكبيرة في الدخل .

إلى أى مدى تشير هذه التطورات جميعها إلى حدوث انهيار في النظام للتجاري المقترح لسنوات ما بعد الحرب ؟ كيف ستتأثر الأفاق الاقتصادية لكثير من البلدان منخفضة الدخل ؟ إن الجواب ليس واضحا . صحيح أن لبعض المبادرات التجارية الأخيرة أبعادا إقليمية قوية ، ولكن أيا منها لم ينطو حتى الآن على زيادة العواجز الخارجية . ولنتيجة في خاتمة المطاف رهن بما إذا كانت كفة الزيادة في التجارة الناشئة عن التكامل الاقليمي ترجع كفة التجارة التي تحول اتجاهها بفعل هذا التكامل . وإذا انهارت جولة أوروغواي ، كان القطر من انطواء المجموعات الاقليمية على دخل نفسها خطرا أكبر بكثير .

تدفقات رأس المال الدولي والتمويل الدولي

كانت رؤوس الأموال الدولية في عقد الثمانينات تتدفق أساسا فيما بين البلدان الصناعية . فأصبحت عدة بلدان كبيرة من بينها الولايات المتحدة مستوردة خالصة لرؤوس الأموال ، بمعنى أن استثمارها المحلي فاق مخزونها القومية (الجدول ٢٠١) . وكان المقرضون والمستثمرون الدوليون يتخطون البلدان النامية وذلك أساسا بسبب ديونها الخارجية

استمرت إلى عام ١٩٩١ جولة أوروغواي لمعادثات الغات التي بدأت عام ١٩٨٦ . وهذه المعادثات هي المعادثات الأولى التي تضم البلدان النامية بوصفها بلدانا مشاركة أساسية . وإذا نجحت جولة أوروغواي ، أدت إلى سبل أفضل للوصول إلى الأسواق من جانب البلدان الصناعية والتنمية ؛ وإلى تعرفت جمركية أقل في جميع أنحاء العالم ؛ وإلى تخفيضات كبيرة في الدعم الزراعي ؛ وإلى مزيد من الانضباط في استخدام الدعم الصناعي ؛ وإلى توسيع للترتيبات المتعددة الأطراف لتشمل الخدمات وقواعد الاستثمار المنطقتة بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية . والزراعة هي الأصعب بين هذه المجالات جميعا . وهناك خلافات كبيرة بين المواقف المتفاوضة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن حجم التخفيضات وسرعان بالنسبة لدعم الصادرات ، ودعم الأسعار المحلية ، والعواجز المفروضة على الواردات . وفيما عدا الزراعة ، حدث تقدم ولا سيما في مجالات المنسوجات والملابس والخدمات وتخفيض التعريفات الجمركية وقواعد الاستثمار المنطقتة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات . والنتائج الناجمة للمعادثات هي عنصر حاسم بالنسبة للنظام التجاري العالمي . وتحقيق قدر طيب من الاتفاق من شأنه أن يضمن التوصلات المتعلقة بالبلدان النامية تحسنا كبيرا .

التكامل الأوروبي . مع إقدام الاتحاد الأوروبي على دمج العواجز القومية أمام حرية حركة البضائع والخدمات والعمل ورؤوس الأموال ، سيغدو أكبر سوق واحدة في العالم . ويؤخذ من للجنة الاقتصادية لأوروبا . أن المجموع التكني للنتائج المحلي الاجمالي للمنطقة قد يقفز على مدى خمس سنين إلى سبع بنسبة ٤,٥ إلى ٧ في المائة نتيجة للتكامل وحده . كما أن مشروع ١٩٩٢ ينطوي على خطوات تهدف إلى الاتحاد التقني الذي قد يؤدي إلى وجود عملة واحدة لأوروبا . ومن شأن هذا ، بالإضافة إلى آثار توحيد السوق ، أن يزيد من للنمو الطويل الأجل في أوروبا الغربية بحوالي نقطة مئوية واحدة في السنة .

نهوض شرق آسيا . بين عام ١٩٦٥ و ١٩٨٨ زالت اقتصادات شرق آسيا من حصتها في الناتج المحلي الاجمالي العالمي من ٥ إلى ٢٠ في المائة ، ومن صادرات السلع المصنوعة في العالم من ١٠ إلى ٢٣ في المائة . وبرزت اليابان بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم ، في حين تضم

جدول ٢.١ المخدرات والاستثمار العالميين

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في العالم ، ما لم ترد ملاحظة أخرى)

لغة والمجموعة	١٩٧٣-٧٠	١٩٨٠-٧٤	١٩٨٥-٨١	١٩٨٨-٨٦	مستوى ١٩٨٨ (بلايين الدولارات)
إجمالي المخدرات للقومية					
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذو الدخل المرتفع (الولايات المتحدة)	١٦,٥	١٦,٢	١٤,٦	١٦,٣	٢٩٩٧
الاقتصادات المرتفعة الدخل الأخرى ^(أ)	(٥,٢)	(٤,٨)	(٤,٩)	(٣,٨)	(١٦٤)
الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل الإجمالي العالمي ^(ب)	٠,٨	١,٣	١,٢	١,٠	١٧٥
	٤,١	٦,١	٦,٣	٥,٠	٨٧٥
	٢١,٤	٢٣,٦	٢٢,١	٢٢,٣	٤٠٤٨
إجمالي الاستثمار المحلي					
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذو الدخل المرتفع (الولايات المتحدة)	١٦,٠	١٦,١	١٤,٥	١٦,٢	٢٩٨١
الاقتصادات المرتفعة الدخل الأخرى ^(أ)	(٥,٠)	(٤,٦)	(٥,٠)	(٤,٤)	(٧٤٠)
الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل الإجمالي العالمي ^(ب)	٠,٧	٠,٩	١,٠	٠,٨	١٥١
	٤,٦	٦,٠	٥,٦	٤,٥	٧٨١
	٢١,٢	٢٣,٠	٢١,١	٢١,٥	٣٩١٣

(أ) : مدرج بإمارة هولي ، إذا كان الدخل المرتفع نقشا أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .
(ب) : تغطي المخدرات والاشتر المعتبرين بسبب الاختلاف في الحسابات القومية العالمية .
المصدر : بيانات البنك الدولي .

وربما ارتفع الطلب على الائتمان والاستثمار الدوليين في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط كلما انتعشت الاقتصادات الصناعية من التباطؤ الذي عاها في ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وهذا ينطوي ضمنا على احتمال بقاء أسعار الفائدة الدولية مرتفعة في المدى المتوسط .

ويحتمل بالتالي أن يرتفع المعجز في الحساب الجارى في كثير من البلدان النامية بخطوات معقولة جدا - من ٥١ بليون دولار أو ١,٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٥ وحوالي ٩٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ ، أى بما متوسطه ١,٥-٢,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عقد التسعينات . وكما أدى تسديد الديون إلى تخفيض مدفوعات الفوائد على الديون القائمة ، أدت التدفقات الصافية الجديدة إلى ارتفاع مدفوعات القوائد . كما أن التدفقات إلى الخارج عن خدمات عناصر الإنتاج سرتفع لأن ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي إلى امتناع تدفق التحويلات . وبحلول أواخر عقد التسعينات ، سيتمكن البلدان النامية التي يهبطها الديون مع ذلك من أن تصغر من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج أكثر

المرتفعة وأوضاعها الاقتصادية والسياسية الأخذة في التدهور . ولتأه العقد تحول المجموع الكلي لتحويلات الموارد الصافية إلى هذه البلدان من الإيجاب إلى السلب . وانخفضت النسب بين الاستثمار والناتج في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في عقد الثمانينات ولم تنتعش .

موازين المخدرات - الاستثمار . أن نمط موازين المخدرات - الاستثمار عبر مجموعات عريضة من البلدان - لا يحتمل أن يتحول في المدى المتوسط عن الاتجاه العريض الذي دان له في وضع المئين الأخيرة . وأى انكماش في عجز الحساب الجارى للولايات المتحدة وارتفاع في إيرادات النفط بالتصميم للبلدان المصدرة للنفط يحتمل تعويضهما بالامتزادة من الواردات وتكاليف التعجير والاتفاق العسكرية في الخليج . وأى انخفاض في مخدرات القطاعين الخاص والعام في اليابان ، وأى انخفاض في فوائض الحساب الجارى في البلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع (بسبب زيادة أسعار الصرف ونمو التجارة العالمية نموأبطا) من شأنهما كذلك أن يساعد على الحد من الخلل في الموازين في عقد الثمانينات . أما فائض الحساب الجارى في ألمانيا فينخفض مع زيادة الطلب على الاستثمار بفعل التوحيد .

ما تستورده ، على الرغم من ضرورة تضيق الفجوة بدرجة كبيرة . أما النمط الحالي لتدفقات رؤوس الأموال الصافية - وهو شبيه بالنمط في عقد السبعينات من حيث الأهمية النسبية للتدفقات الرسمية والاستثمار المباشر والاقراض من القطاع الخاص - فقد يظل سائدا خلال جزء كبير من عقد التسعينات . إن ارتفاع أسعار الفائدة الدولية ، بالإضافة إلى النمو المتواضع فحصب في التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية في السنوات الحديثة للقادمة ، قد يبطيء النمو . ومع ذلك ، فإن التغيرات المستقبلية للخط الأساسي تتنبأ بتسارع معدلات نمو البلدان النامية عنها في الثمانينات بافتراض زيادة المدخرات المحلية وارتفاع كفاءة الاستثمار (الجدول ٣-١) .

الدين الخارجي . وصلت الاستراتيجية الدولية لمعالجة ما يزيد على ١,٢ تريليون دولار من الديون المستحقة على البلدان القائمة (وهذا الرقم يشمل ديون أوروبا الشرقية) إلى نقطة تحول في علمي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . فانتقل التركيز من إعادة جدولة الديون إلى تخفيض الديون وخدمتها . فبالوصول بإعادة شراء الديون ، وتخفيض أسعار الفائدة ، ومبادلات الديون بديون جديدة مضمونة يتم الحصول عليها مقابل خصم ، واهم جوا ، استطاعت اتفاقيات مبادرة برادى لتخفيض الديون التجارية وخدمة الديون أن تخفض فعلا من الديون في القبلين وكوستاريكا والمكسيك بما مقداره ٩,٥ بليون دولار . ويتم الآن تطبيق آليات جديدة أقرت في قمة

تورنتو الاقتصادية في حزيران / يونيو ١٩٨٨ لتخفيض الديون وإعادة جدولتها بالتنمية للديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل في تسعة عشر بلدا ، وهي تشمل ٥,٨ بليون دولار أو ١١ في المائة من الديون الرسمية الثنائية . ويرغم هذه الاستراتيجية الجديدة ، فمازالت أزمة الديون تلقى بظلالها على توقعات المستقبل للتنمية لعدد كبير من ستة وأربعين بلدا تهيئها للديون (أنظر الفصل الثامن) .

المعونة . يتمثل الشكل الرئيسي لتحويل الموارد إلى أفقر البلدان في المساعدات الائتمانية الرسمية التي تقدم بشروط ميسرة بدرجة عالية وهي تمثل نحو ٩٠ في المائة من جميع المنح والقروض الصافية المقدمة من مصادر رسمية . وفي عام ١٩٨٩ مثلت هذه المساعدات ما يقرب من ثلثي تدفقات الموارد الجديدة إلى البلدان المنخفضة الدخل وأربعة أخماس التدفقات إلى أفقر البلدان . وفي أفريقيا جنوب الصحراء ، كانت التدفقات للصافية للمساعدات الائتمانية الرسمية تمثل ٨ في المائة من النتائج القومية الإجمالي أو ٢٨ دولارا للفرد في عام ١٩٨٩ (مؤشرات التنمية الدولية ، الجدول ٢٠) .

وارتفع حجم المعونة المقدمة من الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الائتمانية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصورة ثنائية ومن خلال القنوات المتحدة الأطراف بما متوسطه السنوي نحو ٣ في المائة بالأسعار الحقيقية في عقد الثمانينات . وقد سابر هذا النمو الذي حدث في اقتصاداتها . وفي عام ١٩٨٩ تفاوتت نسبة

جدول ٣-١ إجمالي تدفقات الموارد الصافية طويلة الأجل إلى البلدان النامية ، ٨٠ - ١٩٨٥

للمكسرون	المتوسط (بليون دولارات)				الحصة (بنسبة مئوية)			
	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٩٥	١٩٩٥
التدفقات للصافية	٨٢,٨	٥١,٢	٦٣,٣	١٠,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المنح الرسمية	١٢,٥	١٤,٠	١٨,٦	٧,٥	٢٤,٣	٢٩,٤	٢٤,٣	٢٤,٣
القروض الرسمية	٢٠,١	١٩,٦	١٨,٠	٣,١	٢٤,٣	٢٤,٣	٢٤,٣	٢٠,١
(صافي)	١٢,٢	٦,٣	٦,١	١,٠	٩,٧	٩,٦	٩,٦	٩,٧
ثنائية	٧,٩	١٣,٣	١١,٩	٢,١	١٨,٨	١٨,٨	١٨,٨	٢٠,٤
معدلة الأطراف	٥,٠٢	١٧,٦	٢٦,٧	٤,٧	٤٢,٢	٤٢,٢	٤٢,٢	٤٥,٦
للتدفقات الخاصة	٤١,١	٨,١	٤,٣	١,٢	٤٩,٦	٤٩,٦	٤٩,٦	١١,٦
القروض الخاصة	٩,١	٩,٥	٢٢,٤	٣,٥	٣٥,٣	٣٥,٣	٣٥,٣	٣٤,٠
الاستثمار الأجنبي المباشر								

(أ) تقديرات مبدئية .

(ب) بقسمة تدفقات مبدئية على عدد الدول .

المصدر : البنك الدولي ، ١٩٩١ .

المعونة إلى الناتج القومي الإجمالي بين ٠,١٥ للولايات المتحدة و ٠,٣٢ لليابان و ٠,٧٨ لفرنسا و ٠,٩٤ للدانمرك وهولندا (مؤشرات التنمية الدولية ، والجدول ١٩) . ومع أن بعضا من حكومات لجنة للمساعدة الاقتصادية (هي إيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا والترويج) زاد من معونته بوصفها حصة من الناتج القومي الإجمالي ، فإن قيمة المعونة انخفضت باعتبارها حصة من الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لعدد من كبار المصاهمين (ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) . وكان من نتيجة ذلك أن بقيت النسبة بين معونة بلدان لجنة المساعدة الاقتصادية وبين الناتج القومي الإجمالي ثابتة عند ٠,٣٥ في المائة طوال عقد الثمانينات ، على أنه مع إطراد متيرة العقد ومع معاناة كثير من البلدان النامية من صعر اقتصادي ، بات الهدف يمثل في جمل المعونة فصالة بدرجة أكبر . وكان هناك وعي متنام بأن هناك حدودا لقدرة الحكومات على النهوض بالتقوى . وأدى هذا بالحكومات المانحة للمعونة وحكومات البلدان النامية على حد سواء إلى الاعتراف بدور القطاع الخاص والتأكيد على أهمية وضع سياسات محلية أفضل . وبتحريض البلدان المانحة للمعونة وبصورة متزايدة على مراعاة عنصر الفعالية عند وضع موازاناتها المتعلقة بالمعونة . ووجود حجم كاف من المعونة هو أمر جوهري .

الاستثمار الأجنبي المباشر . من المحتمل أن تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كاستجابة للإصلاحات في السياسة . ولكن الأرجح أن تبقى متركزة في البلدان المتوسطة الدخل المتكاملة عالميا والتي لديها بنية أساسية متطورة تطورا جيدا . وفي عام ١٩٨٩ كان حوالي ٧٠ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية أتيا من المملكة المتحدة (٢٠ في المائة) والولايات المتحدة (٣٢ في المائة) واليابان (١٨ في المائة) . وتلقى عشرون اقتصادا ناميا قط ، هي أسيا في أسيا وأمريكا اللاتينية ، ٩٠ في المائة من التدفقات الصافية بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠ . وسيؤدي إعادة تصدير أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من الناحية الاقتصادية إلى زيادة التنافس على الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر . ومع ذلك ، فإن الزيادات حتى ولو كانت متواضعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسمطع في حالة أصغر البلدان النامية الأخذة نفسها بالإصلاح ، أن تؤثر في التمر تأثيرا قابلا للتغلب .

المؤسسات المالية . انخفضت أسعار الفائدة المرتفعة

وأسماء الأسهم والعقارات المنخفضة والاستثمارات الرديئة ، الأوضاع المالية لبعض من أكبر البنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة واليابان وسيمت تطبيق نسبة للرسملة بأسعار السوق إلى الأصول ، مقدارها ٨ في المائة على جميع البنوك الدولية بحلول كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ ، كما اتفق على ذلك في اتفاق بازل . وإذا تكافح هذه المؤسسات في سبيل الحصول على رؤوس أموال ، فهي تحد من الاقتراض للجديد . وتبدو الولايات المتحدة واليابان عازمين على لحناء المشكلة بدعم التأمين على الودائع وإعادة هيكلة المؤسسات للشفلة . ولكن أسواق الائتمان ، التي تأثرت فعلا بمتطلبات تمويل أوروبا الشرقية والشرق الأوسط ، لا بد أن تتأثر . وسيظل الضغط السعودي على أسعار الفائدة باقيا في الأجل المتوسط .

سياسة منقطة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الصناعية في المناخ الخارجي للتنمية بأساليب شتى . ولعل أهمها أن الترهؤ بالتقوى وضع سياسات غير التضمين في الداخل يمكنها من تحسين آفاق المستقبل بالنسبة لصادرات البلدان النامية .

كما أن سياسات البلدان الصناعية على صعيد الاقتصاد الكلي تؤثر في الطلب على المدخرات العالمية وفي المعروض منها ، وتؤثر بالتالي في مستوى أسعار الفائدة العالمية . ونقيض ذلك أن التكامل المالي قد جعل مهمة صياغة السياسة الوطنية الاقتصادية على الصعيد الكلي مهمة المتناولة أو غير المتجانسة هي السبب الرئيسي للثقل في الأسواق المالية . ولمواجهة هذا حققت البلدان الصناعية السبعة (مجموعة السبعة بلدان) في السنين الأخيرة ندرا أكبر من التعاون في السياسة ، وإلى هذا يمكن أن يُعزى انقضاء في بعض من التصحيحات المحققة للتوازن فيما بين أسعار الصرف الرئيسية منذ عام ١٩٨٥ . ولكن تنسيق التغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة والتدخل في أسواق العملة قد لا يكونا كافيين دائما ، بل قد يكون لهما تأثير عكسي في بعض الأحيان . ومن المفيد تجميع المعلومات المتصلة بالجوانب الأخرى نطاقا للسياسة الاقتصادية على الصعيد الكلي ، ولا سيما المتعلقة بجوانب الخلل المقدّر مستقبليا في الموازن المالية .

عالم تكتفله الشكوك

إن النظم التجارية والمالية العالمية هي أوضاع الجوانب

المألوفة للمناخ الاقتصادي التي يتعين على البلدان النامية أن تنبئ بها . ولكن هناك قفزة طويلة من الشكوك الأخرى . ومن السهل في كل حالة تصور النتائج التي قد تُحدث عونا كبيرا إلى جهود التنمية . والنتائج الأخرى التي قد تشهدها .

الأمن . خفت حدة التوترات السياسية بين الشرق والغرب . ونهاية الحرب الباردة ينهي في حد ذاتها أن تحسن من التوقعات بالنسبة للنمو العالمي ، وهي أيضا فرصة لإجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العسكري للولايات المتحدة والصوفيات . وهناك معاهدات جديدة وتحالفات متغيرة ، تعد من القوات التقليدية في أوروبا على وجه السرعة . وبحلول عام ١٩٩٤ ، تبلغ أسلحة أعضاء حلف وارسو السابق من حيث عددها ما أساءه ثلث ما كانت عليه من مستويات في عام ١٩٨٨ . ولعل الوفورات من الموازنات العسكرية الغربية تنفع للحكومات بأن الوقت قد حان للوفاء بالتزاماتها السابقة بزيادة المعونة إلى البلدان النامية . ولكن من المؤكد أنه يتم ضغط المعونة من جانب الاتحاد السوفياتي إلى أصحائه في العالم النامي ضغطا شديدا . فالتصاحب الاقتصادية الحادة للاتحاد السوفياتي قد سببت فعلا اضطرابا حادا في تجارته مع البلدان النامية مثل الهند . ومن المستطاع تصور حدوث انهيار سياسي قد يؤدي إلى تدفق لفيضانات من اللاجئين على بلدان أوروبا الشرقية التي تواجه فعلا مشاكل جسيمة متعلقة بمرحلة الانتقال الاقتصادية .

يبلغ الإنفاق العسكري نحو ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان الصناعية وكذلك في البلدان النامية . ولكن الإنفاق العسكري هو حوالي نصف الإنفاق الكلي على الصحة والتعليم في البلدان الصناعية ، في حين أن نفس الشيء يصدق تقريبا في البلدان النامية على هذين العنصرين الجسيمين الأميين . ولا ريب في أن الإنفاق العسكري الكبير قد أرقق الموارد للتنمية ، والأرجح أنه أبطأ من النمو في العالم النامي . فمن ناحية ، ربما يقل الآن عدد الصراعات التي تترأى فيها مذاهب الحرب الباردة . ومن ناحية أخرى ، قد يشجع فض الاشتباك بين الدولتين العظميين بعض البلدان النامية على بناء قوة عسكرية أكبر واستخدامها . وربما أكد مزيد من الدول مطالبة الإقليمية ، وهذه لتجاهات قد تتفاقم بسبب التوترات الاثنية داخل البلدان كما قد تتفاقم بسبب الصراعات الجديدة على الموارد الإقليمية مثل المياه والنفط .

الاعتبارات السياسية . شهد عقد الثمانينات إصلاحات

وتحولات سياسية إلى أشكال من المشاركة في الحكم في نواح كثيرة من العالم . وفي المصنعات التي نشرت أخيرا صب الباحثون وصانعو السياسة أهمية كبرى على الحرية الشخصية وللمتحدة في الحكم لا باعتبارها قيما لها جدارتها الذاتية ، بل كذلك باعتبارها عنصر ترتبط بالتنمية . ولما كلفت راحة هذه الحجج ، فإن اعتبارات الانصاف والتنمية تلوح على درجة كبرى من الأهمية عندما ننظر البلدان للامتنعة للمعونات في جدوى المعونات وأولوياتها .

أوجه التقدم في مجال التكنولوجيا . نظرا لأن معظم الابتكارات تخرج من البلدان الصناعية ولأن البحوث تجنح إلى التركيز على المشكلات التي تستأثر بالاهتمام العلمي ، فإن أوجه التقدم للتقني قد تحابي المنتجين والمستهلكين في البلدان الصناعية بصورة منتظمة . وتشير الدراسات للصناعة إلى أن التكنولوجيا الجديدة ربما تكون قد قللت من مفارم المنافسة التي تعرضت لها السلع المصنوعة في البلاد الصناعية . وقد بدأ بعض المؤسسات في القطاعات الفرعية القائمة بصورة تقليدية على كثافة العمالة (مثل المنسوجات والملابس والأحذية) بإعادة فتح عملياتها في البلدان ذات الأجور العالية .

ولكن ضاقت الفوارق بين المنتجين الذين يدفعون أجورا منخفضة والمنتجين الذين يدفعون أجورا مرتفعة في بعض الصناعات ، فإن أوجه التقدم التي عرفتها الاتصالات والمواصلات قد نقلت هذه الميزة إلى سلاسل الإنتاج التي تضم عمليات في البلدان الصناعية والنامية . وعمليات التجميع وسواها من العمليات التي تقوم على كثافة العمالة يمكن أن تتخذ لها بكفاءة مواقع حيضا كانت تلك الأجور منخفضة . والأكاملات الجديدة في التسيير الآلي الذاتي (الأوتوماتيكي) وفي المصانع للمنتجة الأغراض ، وفي التصميم المعياري المتكرر للمنتجات ، تخفض من الحد الأدنى للحجم الاقتصادي لوحدة الإنتاج ، وهو ما من شأنه أن يسهل إقامة منشآت في أسواق صغيرة متخصصة .

والتكنولوجيا الجديدة تهيج إمكانية إيجاد منتجات وعمليات صناعية جديدة تماما ، بما في ذلك بعض المنتجات التي قد تحسن حياة الفقراء في العالم بصورة هائلة . ولقد كان للتوقعات السابقة في الطب وعلم الوراثة للزراعي مثل هذه الآثار على وجه التحديد ، وفي وسع التوقعات في التكنولوجيا الحيوية أن تجعل المزارعين في البلدان النامية أوفر إنتاجية بكثير في أقرب وقت . إلا أن التقدم في علوم المواد قد يعمل في الوقت عينه على الاستغناء

عن المواد الخام التي تنتجها البلدان النامية . ومن شأن المبتكرات أن تقلل من الطلب على البترول وعلف الماشية والمعادن وأن تحول احتياجات المخلفات إلى ناحية المواد المتوافرة على نحو شائع .

آفاق الطاقة . من المتوقع أن يزيد الطلب العالمي على الطاقة في عقد التسعينات بحوالي ٢ في المائة في السنة . وسيكون نمو الطلب أسرع ما يكون في البلدان النامية ، حيث يرفع انتشار الممران المستمر من الطلب على البترول لاستخدامه في المساكن ولتوليد الطاقة الكهربائية . أما الزيادات في الطلب على البترول في البلدان الصناعية فيستكون أساسا نتيجة لاستخدامه في السيارات وأشكال النقل الأخرى . وسيتم التوسع بصورة أكبر في استخدام الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة - وبخاصة في البلدان النامية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيث تدعو الاهتمامات بالبيئة إلى الإعراض عن الطاقة النووية .

ومستلزمات أسعار النفط في الأجل القصير باعتباريات الأمن وغيرها من الاعتبارات في منطقة الخليج ، وبقدرة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) على ممارسة نفوذها . أما لتنتاج النفط من مصادر خلاصة الأوبك في الأجل المتوسط فسيستمر بحلول أواسط عقد التسعينات . وسيظل الخليج المورد الرئيسي للنفط ؛ بل مترقب حصته من انتاج النفط في العالم من ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ . ويحتمل أن يكون ذلك ارتفاع معتدل في السعر الحقيقي للنفط في الأجل المتوسط . ومن الممكن أن ترتفع الأسعار المحلية ارتفاعا مريحا في بعض البلدان إذا ما أدت الاهتمامات بالبيئة إلى فرض ضرائب أعلى على الطاقة . والمجال بالنسبة لأسعار الطاقة المحلية مجال واسع جدا . وفي عام ١٩٨٩ كانت أسعار البنزين في الولايات المتحدة وعدد من البلدان النامية لا تمثل إلا جزءا من الأسعار في أوروبا الغربية .

إلحاق الضرر بالبيئة . إن إساءة استخدام الموارد على نطاق واسع تتفاوت بين الإسراف في استغلال مصائد الأسماك والأراضي والغابات وبين تلوث البيئة محليا وعالميا . وقد تبين من دراسات أجريت في ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة أن الضرر الذي يلحق بالبيئة من تلوث الجو والماء والضرر به يتفاوت مقداره بين ٠,٥ في المائة و ٢,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي سنويا . وهو

ما يجاوز التكلفة المقررة للحد من التلوث . ولعل الضرر (بما في ذلك الضرر الناجم عن تغيير المناخ) هو ضرر أكبر في العالم الثاني . وتقدر التكلفة السنوية لإزالة الغابات بنسبة ٦ - ٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أيوبيا و ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بوركينا فاسو . أما تقديرات تكاليف الحد من تلوث بصورة كبيرة فهي عموما أقل من ذلك بكثير - وتبلغ حوالي ١ - ٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في البلدان الصناعية بصورة نمطية .

لهم من الضروري أن يتمارض النمو في الأجل الطويل وصون البيئة الواحد منهما مع الآخر ، وإن كانت سياسات البيئة المحددة إعدادا جيدا قد تخفف من النمو الاقتصادي في الأجل القصير بالأسلوب التقليدي الذي يقاس به . ومع ذلك فإن لهذه السياسات واجهاتها . فمن شأنها زيادة الرفاهية الاقتصادية ، كما أنها أكثر جدوى بكثير من الاستراتيجيات التي تدّ سرحا للحد من النمو الاقتصادي . على أنه من غير المستطاع مراقبة بعض الأنشطة الضارة . وفي حالات أخرى ؛ تحول اعتبارات سياسية دون الأخذ بكل حقائق مباشرة ؛ ومن أمثلة ذلك حماية المحاصيل والغلاف الجوي .

والتجارب التي أجريت على المزج بين إيلاء البيئة اهتماما أكبر وبين النمو الاقتصادي المستمر هي تجارب محدودة وإن تكن مشجعة . فقد قامت البلدان الصناعية بالحد من طلبها على الطاقة عن كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٣ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧ . كما أن الضوابط قد نجحت في الحد من أنواع كثيرة من التلوث بتكلفة صغيرة فقط . هذا إن وجدت - من حيث التنمية بالأسلوب التقليدي الذي تقاس به . فقد تمّ مثلا تخفيض انبعاثات أكاسيد الكبريت عن كل دولار من الناتج القومي الإجمالي بأكثر من النصف في كل بلد صناعي تقريبا . ولكن مازال هناك الكثير الذي يتعين عمله . ففي الولايات المتحدة حيث (تهاج) الطاقة بأسعار منخفضة ، يزيد معدل استهلاك الفرد من ضمني المعدل في اليابان . ومحتاج الحد من الطلب على الطاقة إلى التحول إلى مخرجات لها فعالية من حيث الطاقة ، كما يحتاج إلى صون الطاقة من خلال الأسعار الأعلى . ولا جدال في أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لحماية البيئة ، ولكن المقاييس المضبوط لهذه المهمة تكتنفه الشكوك ، والأرجح أن يظل على هذا الوضع . فهذا إذن مختبر آخر في الموقف متوجهه البلدان النامية على مدى للسنين المقبلة .

السيناريوهات العالمية الكمية بالنسبة لعقد التسعينات

إن التقدريات المستقبلية بالنسبة للأجل الطويل حدودها الخطيرة . وهذا صحيح في هذا الوقت بالتحديد وبصورة خاصة مع ما في الاقتصاد العالمي من شكوك كثيرة . ومن هنا ، فإن التقدريات المستقبلية المنشورة في التقرير عن التنمية في العالم قد صارت أدعى إلى التحفظ في السنين الأخيرة (الأطار ٤-١) . والسيناريوهات المحوريان اللذان يوردان هنا يترأى فيهما بعض الشكوك المتعلقة بالخلفية الاقتصادية العالمية . سيناريو حالة خط الأساس يفترض وجود أوضاع خارجية مواتية بدرجة معتدلة ، ويفترض السيناريو النزولي وجود أوضاع غير مواتية بدرجة معتدلة (الجدول ٤-١) . (وتعتبر سيناريوهات الحالة التصوي ، الناجمة إما عن نمو مرتفع جدا أو منخفض جدا للاقتصاد العالمي خلال عقد من الزمان ، غير مرجحة وإن كانت جديرة بالتصديق) . ولا يراعى السيناريو النزولي وجود أحداث معاكسة كبيرة . كآزمة مالية أو ارتفاع شامق في أسعار الطاقة أو حرب تجارية . وتفترض حالة خط الأساس أنه سيتم إحراز تقدم معتدل في إصلاح السياسة المحلية في كثير من البلدان النامية . وقد جرى كذلك بحث الصور المتصورة لحالة خط الأساس المذكور بافتراض ثبات الوضع الخارجي ، مع دراسة الافتراضات المختلفة بشأن السياسة المحلية في البلدان النامية (الفصل الثامن) . وليس مما يبعث على الدهشة أن تسفر السياسات الفالقة الجودة عن معدلات لنمو أعلى بدرجة أكبر ، في حين يفرض الارتداد إلى العكس إلى نمو أبطأ بكثير مما هو الحال في خط الأساس .

وسيناريو خط الأساس يورد الافتراضات التالية . فمتوسط سعر النفط يسلك طريقا متراجعا في الصعود من حيث القيمة الحقيقية . والولايات المتحدة ستقوم بتخفيض عجزها المالي الهيكلي . وسيكون الركود في الولايات المتحدة وبعض البلدان الصناعية الأخرى خفيفا وقصيرا . وسيبقى النمو في أوروبا واليابان ، بعد تباطؤ معتدل في المدى القصير ، نموأ قويا نسبيا كلما أفضت إصلاحات السياسة إلى نمو أسرع في الانتاجية . وستظل أسعار للفائدة الحقيقية مرتفعة في الأجل المتوسط . وستحقق جودة أوروغواي نجاحا كبيرا في المجالات الرئيسية للمفاوضات ولكن دون مجال الزراعة . وسيحقق مشروع ١٩٩٢ أرباحا نمو كبيرة في الأجل الطويل بالنسبة لأوروبا . وستزداد

تدققت رؤوس الأموال الصافية على البلدان النامية بصورة تدريجية . وسيواصل معظم البلدان النامية تنفيذ إصلاحات السياسة .

أما افتراضات السيناريو النزولي فتختلف من حيث ما يلي . فستظل أسعار النفط مرتفعة نوعا ما . ويستتضي جولة أوروغواي متفائلة دون حسم ودون أن تسفر عن مزايا في توسيع التجارة في الأجل المتوسط . وستدفع المناصب المالية في الولايات المتحدة واليابان بعلاوة المخاطر إلى أعلى مما هي في خط الأساس . ومن شأن هذا ، بالإضافة إلى الإدراك الأكبر للمخاطر المالية والشكوك ، أن يخفض استثمار القطاع الخاص ويتمدد في نمو أبطأ في انتاجية مجموعة السبعة بلدان . وستتوقف تدققت رؤوس الأموال الصافية على البلدان النامية نموأ أبطأ ، مع قيام التدققت من القطاع الخاص بدور ليس بذي شأن . وستواصل غالبية البلدان النامية عمليات الإصلاح الاقتصادي ولكن بخطوة أبطأ مما هو الحال في خط الأساس .

ومن البديهي أن تكون النتائج المختلفة تمام الاختلاف أمرا ممكنا . فمصادقات الغات قد تنجح في جميع مجالات المفاوضات ، بما في ذلك الزراعة . وعندئذ يثنى للتجارة العالمية أن تتوسع بنسبة ٧ في المائة أو أكثر في السنة اعتبارا من أواسط عقد التسعينات . وهو أسرع مما حدث في السنين الأخيرة (وإن ظل أدنى من المتوسط السنوي في عقد التسينات وهو ٩ في المائة) . وإن الغاء قيود اتفاقيات الألياف المتحدة ، وتخفيض الدعم الزراعي في البلدان الصناعية إنما يضمن مكاسب كبيرة بالنسبة للبلدان النامية . أما البديل ، فهو أن الحافز على النمو الأسرع إنما يمكن أن يبعث من التوسع الأكبر في التجارة الإقليمية في نصف الكرة الغربي وأوروبا وحوض المحيط الهادئ . ولأن كثيرا من الشركات التي أنشأتها استثمارات أجنبية هي شركات قائمة على كثافة التجارة ، فإن التصاعد الأخير في هذه الاستثمارات من شأنه إحدث نمو أكبر في التجارة فيما بعد .

على أنه إذا ما أدى مشروع ١٩٩٢ إلى مزيد من العمالية في أوروبا ، واتخذت منطوق أخرى لإجراءات انتقامية ، فقد يترتب على ذلك انخفاض في نمو الناتج العالمي . أما الخصائر الناجمة عن حرب تجارية ، بالمقارنة بالتوقعات التي تفترض تحرير التجارة ، فيمكن أن تصل إلى ٣.٢ في المائة من الناتج العالمي . والتوقع الذي تفرضها البلدان الصناعية على الواردات تخفض الناتج القومي الإجمالي

من المحتمل أن يرتفع نمو متوسط دخل الفرد في البلدان ذات الدخل المتوسط التي تهبطها الديون إلى ٢٠ في المائة في السنة بالمقارنة بمتوسط نمبته ١٠,٥ في المائة في السنة في عدد الثمانينات . وتفترض التقديرات المستقبلية أن تستأنف في الأجل المتوسط التحويلات المالية الصافية الإيجابية إلى عدد من البلدان في المجموعة ، على الرغم من أنها ستظل إجمالاً تحويلات سلبية لفترة من الوقت . وربما ستعاطف بعض من الاقتصادات الكبيرة التي أفضمت على إصلاح واسع النطاق (البرازيل وفنزويلا والمكسيك) تحقيق معدل للنمو أسرع بدرجة كبيرة مما جاءه . التقديرات المستقبلية ، وذلك بحلول أواسط عقد التسعينات .

يشير ميفاريون خط الأساس إلى أن النمو في بعض المناطق النامية قد يكون باعثا على خيبة الرجاء في بعض السنين المقبلة . فلذا يرى في النتائج التي متوسطها ٤,٩ في المئة تخفى وراءها فروق كبيرة فيما بين المناطق (الجدول ٥.١) . وستلحق أسمار القفلة المرتفعة في البلدان النامية صيرنا جميع البلدان النامية ، كما سيحدث استمرار التحولات السلبية من النمو في البلدان التي تبهتها الديون . ولكن بعض البلدان التي كان أداءها جيدا في عقد الثمانينات تقوم اليوم بتطبيق إصلاحات كبيرة في السياسة ؛ وسيبقى مزيد من البلدان أن معدلات نمو دخل الفرد ترتفع بدرجة كبيرة في الأجل المتوسط . أما البلدان التي أخفقت في الأجل

لما الاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالصين
فالمفروض أن توصل النمو بمعدلات أعلى بكثير من
المتوسط الخاص بالبلدان النامية ، وإن يكن ذلك بخطوات
أبطأ مما كان عليه الحال في عقد الثمانينات . وينبغي بحلول
عام ٢٠٠٠ أن يكون بعض من الاقتصادات الحديثة العهد

(متوسط النسبة العنوية للتغير ، ما لم ترد ملاحظة بنصر ذلك)

[illegible]

- ۱) مکتب اهل بیت ائمه اطهار علیهم السلام بقایا آثار و مقتدرات اجداد اهل بیت علیهم السلام در کربلا، راجعه لیل ذی کربلا، مکتب علم و مکتب سر اسفند.
- ۲) مکتب علم و سر اسفند، اول حدیث ظهور بی فریاد اهل بیت علیهم السلام در کربلا.
- ۳) حدیث سلسله انواریه، حدیث ۲۵۰ ظهور، سر اسفند، انواریه، مکتب اهل بیت علیهم السلام در کربلا.
- ۴) انواریه، حدیث اول، مکتب علم، مکتب اهل بیت علیهم السلام در کربلا.
- ۵) مکتب علم و سر اسفند، اول حدیث ظهور بی فریاد اهل بیت علیهم السلام در کربلا.
- ۶) مکتب علم و سر اسفند، اول حدیث ظهور بی فریاد اهل بیت علیهم السلام در کربلا.

الاطار ١ - ٤ مامدى توفيق التقارير عن التنمية في العالم السابقة في التكهون بالنمو في عقد الثمانينات ؟

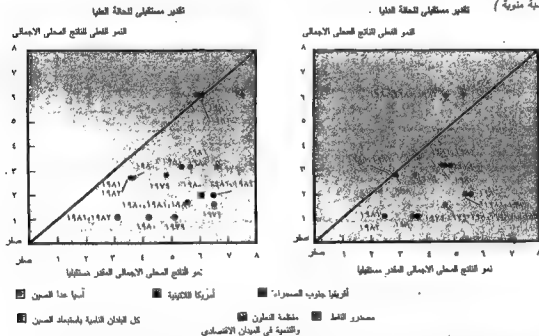
الصعراء أعمدة على نمو ما لأنها إنما تمكس أسلما للتكهن الاقتصادي الحاد الذي حدث هناك . والثاني هو أنه حتى بالنسبة للتقديرات المستقبلية في الحالة الأدنى ، فقد كانت شديدة التفاؤل بالنسبة لأمريكا اللاتينية والبلدان المصدرة للنفط ، ولكنها كانت متشائمة نوعا ما بالنسبة لآسيا .

نجم هذا الأخطاء ؟ قد نمت التجارة العالمية في عقد الثمانينات بنسبة ٤,٧ في المائة في السنة وليس بالنسبة الواردة في حالة للتصور الأعلى وهي ٥,٧ في المائة . أما أسرار الفاشلة الحقيقية ، التي كانت مرتفعة في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، فقد كان الموقع أن تهبذ سريعا (ولم تهبذ) ، كما كان من المتوقع أن تتدقق إلى داخل المناطق النامية متخاير خضمة من رؤوس الأموال (ولم تتدقق) . ولم تتناول التقديرات المستقبلية الانخفاض الحاد في أسعار النفط .

بصورة عامة كانت التقارير عن التنمية في العالم المتعلقة بمقد مضمي . هي والتكهنات من جانب بقية المجتمع الدولي - متفائلة تقارلا شديدا حول النمو في عقد الثمانينات . قد برهن سناريو حالة للتصور الأعلى الوارد في التقارير - مع السياسات الجيدة والعودة في كل مكان إلى الأداء القوي الذي كان في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٨ - على أنه غالي في تنازله إلى حد بعيد . أما سناريو حالة للتصور الأدنى فقد كان أقرب كثيرا إلى الصواب بالنسبة لكل من الاقتصادات الصناعية وللنامية .

وتكشف التقديرات المستقبلية المتعلقة بعدد التلميذات للدراسة في التقارير بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ عن وجود اتجاهين (فطر شكل الاطار ١ - ٤) ، الأول : أنه مع انتقال الاقتصاد العالمي إلى كساد صعب ، قد تم تعديل كل من التقديرات المستقبلية في الحالة الأعلى والحالة الأدنى بالنسبة لعقد الثمانينات في الاتجاه للتزولي . وللتلميذات التي أجريت بشأن أفريقيا جنوب

شكل الاطار ١ - ٤ التقديرات المستقبلية طويلة الأجل للبلد الدولي عن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لعقد الثمانينات بالمقارنة بالناتج . (نسبة مئوية)



ملاحظة : تشير الدوائر إلى طلبة تقرير عن التنمية في العالم التي نشرها تقرير التنمية المستقبلية . ولا تشارت النتائج التقديرات المستقبلية على وجه التحديد ، بل إن البيانات هي على أساس التقدير . وتوضح القائمة التالية نسبة التقديرات المستقبلية المتعلقة ، والفرقة بينه التقديرات المستقبلية ، الفتحاح على مزيد من المعلومات حول التقديرات المستقبلية والنتائج ، تشير الدائرة الفتحاح في نهاية القسم الرئيسي .

مصدر : وكالة البنك الدولي .

المتوسط بالنسبة للبلدان للتنمية .

على أن الوضع الاقتصادي في كثير من البلدان الفقيرة يمكن أن يبقى غير مستقر . فالموقع أن ينمو متوسط دخل

بالتصنيع الحالية قد انضمت إلى صفوف الاقتصادات الصناعية . وبفرض أن الصين والهند متبنيان سياسات محلية مواتية ، فالموقع لهما أن تنمو بوزعها بأسرع من

متوسط الدخل في أفريقيا سيكون أقل منه في عام ١٩٨٠ . على أن نوعية مشروعات الاستثمار فيما يقرب من ثلاثين بلدا تجري إصلاحات كبيرة ، أخذة في التحسن ، والدعم المالي الخارجي متوافر ، والنمو في الناتج والاستثمار كلاهما أعلى منه بالنسبة للمتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء . وفي ومع بعض هذه البلدان أن ينتفع أيضا انتفاعا غير مباشر من مشروع ١٩٩٢ (بسبب المستوى الأعلى المتوقع للطلب على السلع الأساسية في أوروبا) .

وتتوقف توقعات النمو في أوروبا الشرقية بدرجة حاسمة على المدى الذي توفر به الحكومات في تدبير أسباب الانتقال إلى اقتصاد السوق . وتبين التقديرات المستقبلية لخط الأساس أن خطورة النمو ستكون بطيئة في الأجل القصير إلى المتوسط ، ولكن النمو سيكون أسرع ودرجة كبيرة بعد أواسط عقد التسعينات . أما التوقعات بالنسبة لكوار منتجي النفط في شمال أفريقيا والشرق الأوسط فهي تتوقف لا على النجاح في إصلاحاتها الاقتصادية وحسب بل تتوقف كذلك على أسعار النفط . ويؤخذ من التقديرات المستقبلية لخط الأساس أن في ومع هذه البلدان أن تنمو بخطوة معتدلة من ٤.٠٣.٥ في المائة في السنة .

أما بالنسبة لميناريو الاتحاد النزولي فإن متوسط النمو بالنسبة للبلدان الصناعية يقل في عقد التسعينات بنسبة ٧.٧ نقطة مئوية . ومن المفترض أن ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية ارتفاعا حادا (الجدول ٤) . وبالنسبة لنمو الناتج في البلدان النامية فهو يقل بحوالي ١.١ نقطة مئوية في شرق آسيا ويقل بـ ٠.٧ نقطة في أمريكا اللاتينية ويقل بـ ٠.٥ نقطة في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء نيجيريا) . وسيكون الحال بالنسبة لمستوردي النفط أسوأ من هذه المتوسطات لأن أسعار النفط مرتفعة في الميناريو النزولي . أما بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة ، فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يشبه متوسطه في عقد الثمانينات .

إن ميناريوهات الحالة الأقصى ، وإن كانت مقبلة ، إلا أنها غير مرجحة . ولكن ميناريو الحالة الأدنى ، المستند إلى حدوث اضطراب كبير في النظامين التجاري والمالي وعدم استقرار كبير في أسعار النفط ، فقد يؤدي إلى انخفاض قدره ١.٧ نقطة مئوية من خط الأساس في المتوسط معدل نمو البلدان الصناعية وانخفاض قدره نقطتين مئويتين في معدل نمو البلدان النامية خلال التسعينات . والوضع

وقد افترض تقرير ١٩٨٢ (في حالة التصور الأدنى) أنه بحلول عام ١٩٩٠ متصبح جملة التمويل الخارجي للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في مجموعها ١٤٧ بليون دولار - مع استثمار أجنبي مباشر قيمته ١٩.٥ بليون دولار ومساعدة انمالية رسمية قيمتها ٤٥.٥ بليون دولار وانكلفت تجارية قيمتها ٧٤ بليون دولار . ووعرضا عن ذلك ، فإن التمويل للخارجي الصافي المتدر (مع اعتماد الصين) بلغ في عام ١٩٩٠ ، ٦٣ بليون دولار أي ٤٣ في المائة من المستوى المفترض . أما المساعدة الانمالية الرسمية فكانت نحو ٣.٥ في المائة فقط من الناتج القومي الإجمالي للبلدان منتظمة التماون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا ٠.٧ في المائة كما كان المستهدف قبل عقد مضى .

وهذه الافتراضات المتعلقة بتقلص رؤوس الأموال إلى البلدان النامية في عقد الثمانينات قد بُنيت على أساس تقديرات مستقبلية متفائلة للمخبرات العالمية في عام ١٩٩٠ . وكان المتوقع أن تحقق منظمة التماون والتنمية في الميدان الاقتصادي فائضا في الحساب الجاري في عام ١٩٩٠ قدره ٥٥ بليون دولار وكان المفروض أن يكون لدى مصدرى النفط لدى الدخل للمرفق فائضا كافي كبير طراز عقد الثمانينات . ووعرضا عن ذلك ، تمحضت منظمة التماون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمجز قدره ٩٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ في حين تمحضت للبلدان لقائمة المصدرى الكبرى للنفط لمجز في معظم عقد الثمانينات ولم تنقل في تحقيق فائض صغير إلا مؤخرا . وإن اعترفت للتقارير السابقة باحتمال حد أزمة الدين ، فهي لم تتوقع حدوث تحويل سالي ضخم للموارد من البلدان النامية بعد أواسط عقد الثمانينات .

ولعل الأمر الأهم هو أن كثيرا من الافتراضات المتعلقة بالسياسات المالية التي استند إليها في التقديرات المستقبلية الخاصة بالبلدان النامية هي الافتراضات لم تتحقق . مثال ذلك أن من أسباب الأداء الهزيل في أمريكا اللاتينية في أوائل عقد الثمانينات ضعف السياسة المالية . مما أغضى إلى أوجه عجز مالية كبيرة . وتبين ذلك أن السياسات المالية الأفضل في الاقتصادات الأمورية في عقد الثمانينات قد انتقلت بألفها الاقتصادي إلى ما يقرب إلى حد ما من حالة التصور الأعلى .

وللتقارير حريصة على أن تقرر أن توقعاتنا ينبغي ألا ننظر إليها باعتبارها دتريأت دقيقة بالنسبة للمستقبل . ومع ذلك فإن هذه التقديرات المستقبلية كثيرا ما تؤخذ باعتبارها دتريأت على قدره البتة الأولى على أن يرسم خريطة لمسارات النمو المتعلقة بالبلدان الأعضاء .

للتدريد في أفريقيا جنوب الصحراء بأقل من واحد في المائة في السنة في النصف الأول من عقد التسعينات ، ويكون بعد ذلك أسرع نوعا ما . وحتى عقد حلول عام ٢٠٠٠ ، فإن

جدول ٥.١ معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل . ١٩٦٥ - ٢٠٠٠
(النسبة المئوية للتغير السنوي ، ما لم ترد ملحوظة بخلاف ذلك)

المسألة أو المجموعة	الناتج المحلي الإجمالي ١٩٦٥ (مليون دولارات)	السكان ١٩٦٥ (ملايين)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	
			التغيرات سنوية للمعدلات		التغيرات سنوية للمعدلات	
			خط الأساس ١٩٦٥	خط الأساس ١٩٦٥	خط الأساس ١٩٦٥	خط الأساس ١٩٦٥
جميع الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل	٣٣.٢	٤.٠٥٣	٤.٧	٤.٩	٢.٥	٢.٦
المسألة						
أفريقيا جنوب الصحراء	١٧٦	٤٨٠	٣.٢	٣.٦	٠.٤	٠.٥
بنغلاديش	١٤٢	٣٦٧	٣.٢	٣.٦	٠.٤	٠.٥
آسيا						
شرق آسيا	٨٩٥	١٥٥٢	٧.٢	٦.٧	٥.٢	٥.٣
جنوب آسيا	٣٥١	١١٣٦	٤.٢	٤.٧	١.٨	٢.٦
أوروبا والشرق الأوسط	٨٢٨	٤٣٣	٤.٢	٣.٦	٢.٢	١.٨
وشمال أفريقيا	٩٦٤	٤٧١	٤.٣	٣.٨	١.٨	٢.٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي						
مجموعة الدخل						
الاقتصادات منخفضة الدخل	٩٩٦	٢٩٤٨	٥.١	٥.٥	٢.٩	٣.٥
الاقتصادات متوسطة الدخل	٣٣٠.٨	١١٠.٥	٤.٥	٣.٧	٢.٥	٢.٦

ملاحظة : بالنسبة للاقتصادات منخفضة ، تشير المسطحات الكثيرة في نهاية نفس الأسس .
مصدر : بولت ديك كوني .

مقدار الفرق الذي قد يحدثه الإصلاح ؟ هذا سؤال من الصعب جدا الرد عليه من حيث الكم بالمقارنة بالنوع . يتضح من التقديرات الممتدة إلى أعمال الانحسار البنك الدولي القطرية الواردة في الفصل الثامن أن الأحوال الدولية هامة وأن المؤسسات والسياسات المحلية هي عنصر أكثر شأنًا حتى في النمو في الأجل الطويل . وتوضح التقديرات الموضوعة بالتمهية إلى أربعين بلدا ، أن السياسات الأفضل يمكنها في المتوسط ، أن تزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي بمثل ما تفعل العوامل الخارجية الأفضل . فما هي السياسات والمؤسسات السليمة ؟ ان الرد على هذا السؤال من حيث النوع هو المهمة التي تضطلع بها بقية هذا التقرير .

البديل ، هو أن سيناريو « الحالة العليا » قد يقضي إلى ارتفاع قدره ١,١ نقطة مئوية في متوسط النمو في البلدان الصناعية عن خط الأساس وارتفاع قدره ١,٦ نقطة مئوية في متوسط نمو البلدان النامية .

الإصلاح المحلي أو الأحوال الخارجية : أيهما أكثر أهمية ؟

نفترض التقديرات المستقلة في الجدول ٥ - ١ أن المناخ الخارجي هو وحده الذي يتغير دون أن تبحث أثر التغييرات السياسية والمؤسسية في البلدان النامية . فكم



طرق التنمية

مريما ، وكانت بينها في أغلب الأحوال خصيصتان مشتركتان : فقد استثمرت في تعليم الرجال والنساء وفي رأس المال للمادى ؟ وحقت النتائج عالية من هذه الاستثمارات بإعطائها أدوارا قيادية للأسواق والمنافسة والتجارة ، ومن هنا أخذت اقتصادياتها الأفكار الجديدة والتقدم في مجال التكنولوجيا والضيوف الرامية إلى تحقيق الكفاءة .

كان تدخل الدولة في الاقتصاد عنصرا حاسما من حيث مداه وكفائته . ويؤخذ من أحد الدروس المستفادة أنه يحسن بالدولة التركيز على المجالات التي تتم فيها القطاع الخاص وتعضده (وذلك مثلا بتوفير المعلومات وللبنية الأساسية والصحة والبحوث والتعليم) عوضا عن المجالات التي تحل فيها محل القطاع الخاص (وذلك مثلا بإنتاج الأسمت والصلب أو بإدارة شركات الطيران والمقنائق) . وثمة درس ثان هو أن نوعية الحكم من الأهمية ما يعادل تماما عنصر الحكم فيه . فثمة عناصر كثيرة تؤدي دورا في الحكم هي عناصر اقتصادية واجتماعية سياسية وتاريخية . والتاريخ يدل على أن الحريات المدنية والسياسية - وهي أهداف في حد ذاتها - ليس من الضروري أن تعرق التنمية الاقتصادية . ولكي يتأتى تحقيق الأهداف المتعددة للتنمية ، فلا بد أن الحريات المدنية والسياسية تساعد في ذلك .

تطوير المناهج المفضية إلى التنمية

درج الاقتصاديون بصورة تقليدية على اعتبار أن الزيادات في دخل الفرد تنوب بصورة طيبة عن الخصائص الأخرى للتنمية . ولكن وجه الضعف في استخدام نمو الدخل باعتباره مؤشرا يكمن في أنه قد يخفي وراءه التغييرات

تعرف التنمية الاقتصادية في هذا التقرير بأنها زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك للمادى والتعليم والصحة وحماية البيئة . والمفهوم أن التنمية بمعناها الأوسع تشمل كذلك خصائص هامة أخرى مرتبطة بها ولاسيما المساواة الأكبر في الفرص والحريات السياسية والمدنية . والهدف الشامل للتنمية هو إذن زيادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الناس بغض النظر عن الجنس والعنصر والأديان والبلدان وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ لورال عقد الخمسينات عندما كانت غالبية المالم الناس قد خرجت من دائرة الاستعمار .

وقد مر التفكير في للتنمية خلال السنوات الأربعين الماضية بتغيير متلاحم ، وهو تغيير لم يكن تاما بحال ، ولا كان هناك اتفاق عام على ما يحتاج إليه بلد ما لكي ينمو . ولكن الثقة المبكرة في قدرة الدولة على توجيه التنمية قد أصبحت الطريق أمام مزيد من الاعتماد على الأسواق . ويجرى إحلال الاستثمارات التي تتوجه إلى الخارج محل الاستثمارات التي تتوجه إلى الداخل بصورة مطردة للزيادة . ولم تعد الضرائب التمييزية على الزراعة لتمويل الصناعة هي القاعدة السارية .

وفي السنين الأخيرة أجرى كثير من البلدان إصلاحات موجهة إلى السوق ، واقرنت هذه التغييرات باعتراف متزايد بأن التنمية إنما هي عملية متعددة الأبعاد تتكامل في دلخلها الإصلاحات المعبرية والاستثمار وبناء المؤسسات . والنجاح رهن بجعل أشياء كثيرة تصير في الطريق للمسلم . وفي فترة ما بعد الحرب حقق كثير من البلدان نموا

عمل في كثير من البلدان النامية . أما المرحلة التالية في هذا التطور القطاعي فهي تتمثل عادة في التحول صوب الخدمات .

كما كان الشأن في البلدان الصناعية ، فإن نمو السكان في البلدان التي تصنف اليوم بوصفها بلدانا نامية إنما نشط ابتداء بسبب الانخفاض السريع في معدلات الوفيات نتيجة لتوافر أوضاع أفضل للمعيشة . وإذا كان ارتفاع الدخل وانخفاض الوفيات يهيئان الحوافز اللازمة لتخفيض معدلات الخصوبة وإبطاء نمو السكان فإن هذه للمرحلة الانتقالية الديموغرافية لا تقع دائما بصورة نظامية . فعدد السكان في العالم التامى يتزايد بحوالي ٢ في المائة في السنة ، وهو أكثر من ضعفي معدل النمو في البلدان الصناعية . وقد انخفضت هذه النسبة نوعا ما في عقد الثمانينات صا كانت عليه في العقدين السابقين ، ولكن ذلك كان بفوارق اقليمية هامة : فحرف شرقي آسيا انخفاضنا حادا ، وعرفت أفريقيا جنوب الصحراء زيادة .

وبصورة عامة اقترن النمو الزراعي السريع بالتصنيع والنتائج والمكاسب الداعمة في الناتج والإنتاجية لجمالا . وعادة ما يكون النمو في الناتج والإنتاجية أقل حيثما يكون

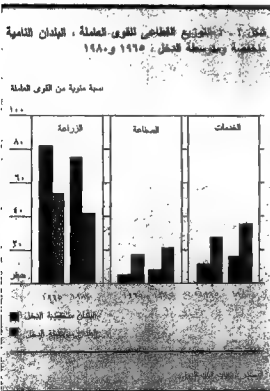
الحقيقية في حالة الرفاهية الاجتماعية بالنسبة لأقسام كبيرة من السكان الفقراء . والاحصاءات الخاصة بنمو الدخل لا تمكن التصنيفات في تلبية الحاجات الأساسية إلى الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمساواة في الفرص والحريات المدنية وحماية البيئة .

ولطالما اعترف واضعو السياسة في معظم البلدان النامية بأن للتنمية إنما تشمل ما هو أكثر من النمو السريع في الدخل . إلا أنهم كثيرا ما اختفوا حول الأولويات . ومن ذلك مثلا أن خطط الهند الاقتصادية افترضت أن نمو الدخل في حد ذاته سيعجز عن الوصول إلى كثير من الفقراء . فانصب قدر كبير من الاهتمام على التدابير المتعلقة بمعالجة الفقر مباشرة . ويؤخذ من الوثائق المتعلقة بسياسة ماليزيا أن التركيز في الاهتمام كان مغايرا : ومن حيث الأغراض العملية ، فإن للنمو الاقتصادي السريع للبلاد هو إذن شرط ضروري لنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة . وإن يتأتى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة إلا من خلال هذا النمو ، دون تعرض أي فئة معينة من المجتمع للماليزي لأي خسارة أو للاحساس بأى شعور بالحرمان (ماليزيا ١٩٧٣) .

ولكن نميت الثقافات المختلفة إلى العناصر المتباينة للتنمية بتعريفها الواسع قوما مختلفة ، فأغلبها يسعى إلى تحقيق تحسين في كل بعد من أبعادها . ويلاحظ أن كثرة من المؤشرات المستخدمة في قياس التقدم (وفيات الأطفال والاتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين في التعليم والأكل على نوافر الحريات السياسية وطم جرا) يتم ربطها بمتوسط دخل الفرد . ولكن الارتباط يقتصر إلى الكمال ، وكل هذه العوامل يعجزها أن يجري تقييمها بمعزل عن النمو الاقتصادي .

التحول الهيكلي

انطوت التنمية في معظم الحالات تقريبا على تحول في التركيب القطاعي للناتج . إذ أن حصة الزراعة من الناتج والعملية - وهي مرتفعة بصورة نمطية في المراحل المبكرة - تأخذ في الانخفاض ، أما حصة الصناعة التحويلية فتأخذ في الزيادة . فقد زادت حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض من ٢٧ في المائة في عام ١٩٦٥ إلى ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٨ في حين انخفضت حصة الزراعة من ٤٢ إلى ٣١ في المائة . وهناك تحولات مماثلة في الحصص القطاعية للعمالة (الشكل ٢ - ١) على الرغم من أن الزراعة ما انفكت تمثل أكبر رب



النمو الزراعي منخفضا - وبين ثمانية وستين بلدا ناميا توافرت لدى البنك الدولي بيانات يعول عليها فيها ، فضع منها أن ثلاثين بلدا عرفت معدلات للنمو الزراعي تزيد على ٣ في المائة في السنة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية . وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للثلاثين جميعا لا يقل عن ٧,٥ في المائة ، كما أن ثلثي البلدان التي نما فيها القطاع الزراعي نموًا سريعًا عرفت بدورها نموًا اقتصاديًا سريعًا (يجاوز ٥ في المائة) .

وعادة ما يكون النمو في الغلة الزراعية عنصرًا جوهريًا للنمو في الناتج الزراعي - ومن هنا فإن الغلة الأكثر ارتفاعًا تقتزن بدورها اقتراء إيجابيًا بالنمو في الناتج الشامل (الجدول ٢ - ١) . وللتقدم التكنولوجي هو عامل من العوامل التي رفعت لنتائج الأراضي والمعملة ، ومكنت القوة العاملة الزراعية الأصغر حجمًا من أن تلبي الطلب المحلي والخارجي على منتجات الزراعة . ورغبة من بعض البلدان في الامراع بعملية التنمية ، فقد فرضت على الزراعة ضمتًا أو صراحة ضرائب باعتبار ذلك سبيلًا إلى النهوض بالصناعة . وهو مالم يحقق نجاحًا على وجه عام . أما السياسات التي تتمشى مع رفع الانتاجية الزراعية فقد أثبتت - عوضًا عن ذلك - أنها أساس أرسخ للتصنيع (الفصل الرابع) .

تمكنت البلدان بفضل انخفاض التكاليف في الصناعات

المختلفة من تنويع هيكلها الانتاجية ، والأخذ بخطوط إنتاج جديدة والمنافسة في الأسواق العالمية بنجاح . وعادة ما تكون المراكز الحضرية الآخذة في النمو السريع جزءًا من هذا النمط . والملاحظ في البلدان الصناعية أن ما يقرب من ٨٠ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية . وخلال السنوات الثلاثين الأخيرة تضاعفت حصة المناطق الحضرية من السكان في البلدان النامية وأريت على ٤٠ في المائة . وقد أثرت الاستراتيجيات الحكومية في تحقيق هذا الانتقال إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة . وكثيرًا ما أدت الحماية للصناعة المفرطة ؛ والاحلال محل الواردات ؛ والتحول للمناطق الحضرية في التسيير والضرائب والدعم إلى تشجيع قيام نمط للإنتاج والتصدير يفتقر إلى الكفاءة . وفي كثير من البلدان زادت الضغوط على البنية الأساسية الحضرية دون مغم اقتصادي مقابل .

التغيرات في الفكر المتعلق بالتنمية

عندما ظفر كثير من البلدان النامية بالاستقلال ، انشغل زعمائوها بكل من التنمية للسياسة والاقتصادية . أما مفهم السيلسي فقد تمثل في الوحدة والهوية الوطنية . وأما مفهم الاقتصادي الأول ، فقد تمثل في إجراء تحول هيكلي سريع للاقتصادات الزراعية المختلفة لتصبح اقتصادات صناعية عصرية .

جدول ٢ - ١ نمو انتاجية الزراعة والقطاعات غير الزراعية ، ١٩٨٨ - ٦٠

نمو الغلة الزراعية		معدل النمو غير الزراعي	
أكثر من ٢,٥ في المائة	أكثر من ٤ في المائة	٢ - ٤ في المائة	أقل من ٢ في المائة
الصين الكسبرون جمهورية مصر العربية جمهورية كوريا	المكسيك باكستان بنما الجمهورية العربية السورية	بوروندي هنداريا كولومبيا كوستاريكا يوغوسلافيا	ليبيريا
١ - ٢,٥ في المائة	تركيا اندونيسيا تايلاند	بنغلاديش السلفور اليونان الهند مالي الأرجنتين بوليفيا النرويج نيجيريا	زامبيا ماليزيا موريتانيا المغرب مصر لاوس ترينيداد البرازيل السودان السنغال زيمبابوي
أقل من ١ في المائة	رواندا	جمهورية أفريقيا الوسطى غانا	الزانيا لونغوا زائير

ملحظة : تم حساب معدل النمو غير الزراعي كمعدل مرجح لمعدلات نمو الصناعة والخدمات ، وكانت الأوزان المرحجة هي حصة كل منها من الناتج المحلي الإجمالي . والمسابات من بيانات الحسابات القومية لكل البلدان التي توافرت عنها بيانات والتي كتبت للحصة الأربعة الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي فيها في السنوات تزيد على ١٠ في المائة . المصدر : بيانات البنك الدولي .

المحلى ويؤيد النقد الأجنبي بما يعد من التنمية قد استهدفت به وكالات المعونة والاقتراض الخارجية في الحكم على ما يحتاج إليه البلدان النامية من موارد إضافية لتمويل الواردات والاستثمار .

وانصرف للتأكيد فيما بعد على ما يستطيع رأس المال البشرى أن يساهم به في للتنمية . وكان دور رأس المال البشرى واضحا بصورة خاصة في تجارب اقتصادات شرقي آسيا . فهي قد استثمرت استثمارا ضخما في التعليم وتنمية المهارات . ولدت البحوث التي أجريت حول نتائج التعليم إلى توضيح الصلة بين رأس المال البشرى والتنمية (شولتز ١٩٦١ ، بيكر ١٩٦٤) . وهذه المؤلفات جميعا تخلص إلى أن تراكم رأس المال البشرى هو أقوى محرركات التنمية .

الحواجز للزراعة والصناعة . كثيرا ما كان النهوض بالصناعة يعنى إهمال الزراعة . أو ما هو أسوأ من ذلك . ولما افترضنا بلوح انهما يدران تحويل الموارد ، من خلال الضرائب الضمنية أو الصافرة من قطاع الزراعة إلى الصناعة . أما الافتراض الأول فهو أن المعرض من العمال الزراعيين المعاطلين أو المستخدمين استخدما ناقصا معرض وغير . وأما الافتراض الثاني فهو أن المزارعين لا يستطيعون للتغيرات التي تطرأ على الأسعار . وهذا وذلك يطويان على أن الضارة في الناتج الزراعي نتيجة للضرائب المفروضة على القطاع ستكون خسارة صغيرة . « ولو سحب هؤلاء العمال الفالغون من الزراعة وتم استيعابهم في مهن أخرى ، لما عاين الناتج الزراعي أى مماناة ، في حين أن الناتج الجديد بأسره سيكون إضافة صافية إلى دخل المجتمع . ان الحجة الاقتصادية الداعية إلى تصنيع البلدان المتخلفة المكتظة بالسكان إنما تقوم على هذه الظاهرة الصارخة ، وهي وجود بطالة ريفية مقمنة ، (مندلوم ١٩٤٥) . ولكن مع مرور الوقت اعترف على نطاق واسع بالآثار المدمرة للسياسات التي تميز ضد الزراعة .

التجارة الخارجية . لسنوات طويلة ، كانت الحكمة الشائعة أنه ليس للتجارة إلا دور صغير في التنمية ، وربما كل دورها ضار لها . ويوح أن النمو المتناقص في أحجام التجارة - الذي انخفض من ٣,٥ في المائة في السنة في ١٨٥٠ - ١٩١٣ إلى ٠,٥ في المائة في السنة في الفترة ١٩١٣ - ١٩٤٨ . وازدياد معدلات التبادل التجاري سواء بالنسبة للملح الأولية إنما يعنى أنه ليس في الوسم التمويل

أما النموذج المائد في ذلك الوقت فقد اعترف بوجود أربع قضايا رئيسية للتنمية ، وأوصى بالسياسات التي تتبع في التصدي لها :

• **رأس المال المادى .** كان من أهداف السياسة زيادة الادخار والاستثمار وبهذه الكيفية تتراكم رؤوس الأموال تراكما مديحا .

• **الزراعة .** كانت النظرة إلى قطاع الزراعة تعتبره مصدرا للموارد التي تسخر في الاستثمار الصناعي . وكان من نتيجة السياسات المتعلقة بحماية الصناعة أن تحولت معدلات التبادل التجاري إلى غير صالح للزراعة .

• **التجارة .** ارتأى واضعو السياسة أن الاحلال محل الواردات هو أمر لازم للتنمية . كما كانت هناك خشية من أن يؤدي التكامل مع الاقتصاد العالمي إلى الاطاحة باستقرار التنمية . وكان رد الفعل المعتاد هو الحماية من الواردات .

• **فشل السوق .** كان المفترض أنه لا يستطيع التمويل على الأسواق في المراحل المبكرة للتنمية وأن الدولة ستكون قادرة على توجيه عملية التنمية .

وقد أيدت مؤسسات التنمية الرئيسية (الأمم المتحدة ووكالاتها بما في ذلك البنك الدولي وعدد من وكالات المعونة الثنائية التي تشكل جزءا من المساعدة الائتمانية لما وراء البحار) هذه الآراء بدرجات متفاوتة من الحماسة . وبحلول أوائل عقد الثمانينات كان النموذج قد طرأ عليه تحول .

تكوين رأس المال . في بادئ الأمر اعتبر الافتقار إلى رأس المال المادى ، ولا سيما البنية الأساسية ، قيدا حرجا على التنمية (مندلوم ١٩٤٥ ، رونشتين - رولان ١٩٤٣ ، نوريسكة ١٩٥٢ ، لويس ١٩٥٤ ، ١٩٥٥) . وانصرف الاهتمام الرئيسي إلى تكوين رأس مال محلى . والقضية كما يعرضها ولحد من كبار اقتصادى التنمية هي أن المشكلة المحورية في نظرية للتنمية الاقتصادية إنما تتمثل في اندراك العملية التي يتألى بها لمجتمع درج في الماضي على ادخار ٤ أو ٥ في المائة من دخله أو أقل من ذلك أن يحول نفسه إلى اقتصاد يبلغ الادخار الطوعى فيه نحو ١٢ إلى ١٥ في المائة من الدخل القومى أو أكثر من ذلك (لويس ١٩٥٤) .

وهناك نموذج كبير الوزن أكد بدوره قيود النقد الأجنبي - أى صعوبة تمويل احتياجات الاستثمار عن طريق الصادرات (تشينبرى وديرو ١٩٦٢ ، فيل ١٩٨٢ ، باشا ١٩٨٤) . وهذا النموذج الذى يسمى بالنموذج ذى القموتين للاخيار

على التجارة باعتبارها مصدرا للنمو (بريبيشن ، ١٩٥٩ ، سنفر ١٩٤٩) . ومن شأن اتباع نهج يستند إلى الاحلال محل الوراثة أن يسمح للصناعة المالية بالنمو ، ويصون رؤوس الأموال الأجنبية للشريحة ، ويقلل من التبعة للخارج ، ويعزز الاستقلال السياسي . ورغم أن المشروعات المحلية تفشل إذا ما تعرضت للأسواق الدولية ، فإن العملية توفر لها سوقا محلية مضمونة تنمو فيها ، وتستطيع فيما بعد أن تقاوس . إن تكاليف هذه الحماية للصناعات الوليدة من حيث الموارد التي أسسها تخصيصها هي تكاليف كان من المتصور أنها تلفها ، وكان من المتوقع أنه متى نما الوليد وبلغ مرتبة الرشد ، فستبرز إلى الوجود فكرة التعليم من الممارسة الفعلية وتوجه الاقتصاد إلى النمو المريح .

وفي بلدان كثيرة لقي التحيز ضد الصنادير تعزيزا من الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية ، التي تستأثر بأولوية أولى في كثير من الأحيان . وقلة قليلة نوعا ما من الاقتصاديين هي التي اعترضت بالدور الذي يلعبه تحرير التجارة بالنسبة للتنمية في فترة مبكرة (انظر هابرار ١٩٥٩) ، ولكن مع الأدلة التي تجمعت من دراسة الحالات انشر هذا الاعتراف (بالاسما وزملو ١٩٧١ ، كروغر ١٩٧٨) .

دور الدولة . أثر نجاح التخطيط من جلب الدولة في تحقيق التصنيع السريع في الاتحاد السوفياتي (إذ هذا هو ما كان مقصورا) في راسي السياسة في عقد الخمسينات تأثيرا كبيرا . كما كان طابعه القلقل على المساواة المعلنة جاذبيه . ولم تتضح التكلفة البشرية المذهلة لهذه المرحلة الانتقالية إلا بعد ذلك بوقت طويل . يضاف إلى هذا أن راسي السياسة رأوا الاقترار الاقتصادي النظم عن الكساد الكبير الذي حل في عقد الثلاثينات دليلا على حالات الفضل الواسعة النطاق للسوق . أما الانتعاش الذي تلا ذلك ، فقد عزى إلى التدخل الحكومي (وهي وجهة نظر تقى تأييدا من الثورة الكينزية في الاقتصادات على الصعيد الكلي) . ويلاحظ أن قيام الحكومة بتخصيص الموارد الشحيحة وتوزيع السلع الاستهلاكية الأساسية حسب مقنات أثناء الحرب العالمية الثانية إنما يؤكد الجدوى الناجمة لتدخل الدولة .

ثم إن الأراضاع المحلية في داخل معظم البلدان التنموية قد شجعت على أن يكون للدولة دور راسي . فالأمية واسعة الانتشار ، ولذلك اعتقد كثير من راسي السياسة أنه من المتعين توجيه التنمية من قبل « الأفضل والأكسي » . وبدلت

الفكرة للقاتلة بأن الدولة ينبغي أن تحتل « قم التوجيه » للاقتصاد تقى تأييدا . ولم تثبت الدولة ، مع إعادة توزيع الأصول المالية للدخل ، وللتخفيف من عبء الفقر وتأثية الاحتياجات الأساسية ، أن أصبحت دافعة بصورة مباشرة في إنتاج سلع لأغراض الاستثمار والاستهلاك .

وحتى في عقد الخمسينات كان البعض يتعامل عما إذا كانت الدولة مؤهلة للقيام بهذا كله . فالأداء السليم لهذه المهام يفوق موارد الحكومات في جميع البلدان المتخلفة ... ونحن بلزاء موقف ظاهر للتناقض يتحصل في أن الحكومات تشتغل بمهام طموحة في حين أنها عاجزة عن النهوض حتى بالمهام الأولية والضرورية للحكومة (بوير ١٩٥٨) . وأن نهج النمو المتوازن ، يحتاج على وجه الدقة إلى قدر هائل من تلك القدرات التي ترمها عليها ورجحنا أن المبروض منها محدود جداً ، في البلدان المتخلفة (هيرشمان ١٩٥٨) . ولكن ذهب حتى المتشككون إلى تأييد اشتغال الحكومة بالانتاج . قد كان المتوقع من الدولة أن تسهل للنمو بيجاد حوافز وضغوط للتح على مزيد من العمل ، ثم تنف متأهة « للتعامل مع هذه الضغوط والتخفيف من حدتها في مجالات مختلفة » (هيرشمان ١٩٥٨) . وذهب آخرون إلى ما هو أبعد من ذلك : « يبدو أنه ما من أحد في البلدان المتقدمة يرى سبيلا للخروج من المتاعب التي تتزايد في البلدان المتخلفة خلاف السبيل الاشتراكي ، مهما كان الموقف المغاير الذي قد يتخذ المرء بلزاء المشكلات الاقتصادية في بلاده » (ميردال ١٩٥٦) .

نظريات النمو

يذهب التحليل الاقتصادي التقليدي في تصوره إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج سيصبح ثابتا كلما انخفض معدل الربح مع تناقص التخمينات الطارئة على الانتاجية . وقد أضلض المذهب التقليدي الجديد إلى ذلك أيضا فكرة تتحصل في انخفاض الناتج الحدي للمدخلات بحيث لا يتأني تحقيق النمو القابل للبقاء إلا من خلال تغيير تكنولوجي من الخارج (سولو ١٩٥٧) . ومن هنا ، فإذا تسمى للبلدان الوصول إلى نص التكنولوجيا ، فكان من المتوقع أن تتقارب معدلات النمو . عبر البلدان ، وفي السجل القريب للبلدان للصناعة ما يؤيد التقارب .

وعلى ذلك فقد تفاوتت معدلات النمو في البلدان النامية (الفصل ١) . ويبدو من الوهلة الأولى أن هذا يتعارض مع توقع حدوث اقتراب ، ولكن الواقع العملي هو أن التغيير

التكنولوجى لم يحدث بصورة متساوية ولا كان ينقل من الخارج إلى معظم البلدان النامية بسبب قيود الواردات وغيرها . يضاف إلى هذا أنه حتى ولو تمسنى لجميع الاقتصادات الحصول على نفس التكنولوجيا ، فإن معدلات النمو القومى قد تختلف إذا ما اختلف رأس المال البشرى والحوافز الدافعة لتبنى التكنولوجيا الجديدة عبر البلدان . إن نظريات النمو الجديدة - تلاحظ أن التغيير التكنولوجى ينمو من الداخل ، وأن التعليم والمعرفة ينتجان تأثيرات خارجية إضافية إيجابية أو عوائد متزايدة (رومر ١٩٨٦ ، لوكاس ١٩٨٨) .

وبناء على ذلك ، فإن إعطاء دفعة قوية لأى اقتصاد مقترح أمام التكنولوجيا الأجنبية كافي لإدراج مكاسب ضخمة . وهى فكرة خدمت بصورة علمية فى وقت مبكر . أما نموذج كمبرج فى عقد الأربعينات وعقد الخمسينات فقد افترض أن الناتج سينمو بالتناسب مع المتغيرات التى يمكن إعادة إنتاجها ، أو رأس المال . وافترض روزنشتين - رودان وجود دفعة قوية بفضلها يدفع الاقتصاد نفسه إلى التصنيع المستمر ذاتيا وإلى النمو السريع . وأما رستو (١٩٦٠) فقد تصور وجود انطلاقه من حالة التثبات إلى النمو فى متوسط دخل الفرد .

ومن هنا ، فإن السياسات الاستثمارية التى تشجع الأنشطة المولدة لتأثيرات خارجية إضافية (التصنيع فى التعليم) أو التى تؤدي إلى زيادة العائد للتصنيع فى البنية الأساسية المادية) هى سياسات محببة للنمو . ومن الأهمية كذلك وجود سياسات متكاملة تيسر لانتشار المعارف التى تسمح بحرية دخول وخروج الشركات . وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والتكنولوجيا .

الروابط فى التنمية

للتعليم والتكنولوجيا والانفتاح علاقة معقدة مع التنمية . وهى نهى للاقتصادات أن تتجولب لا مع إشارات الأسعار وحدها ، بل كذلك مع الأفكار الجديدة . وهذه الرابطة بين المعارف والنمو كانت لها أهميتها فى شرقى آسيا فى الأربعين سنة الأخيرة وفى اسكتلندا ، ولا سيما بين ١٨٦٠ و ١٩٥٠ (الأطار ٢ - ١) ، وقد اعترف بهذه للروابط فى المؤلفات التى ظهرت من وقت مبكر . فليس يكتفى أن تكون المعارف وأجهزة النمو ، بل لابد أيضا من نشرها وتطبيقها عمليا . أما درجة تقبل الناس للمعارف فتتوقف فى جزء منها على استجابتهم للأفكار الجديدة ، وفى جزء آخر

على مدى افلاح المؤسسات فى جعل الحصول على الأفكار الجديدة وتطبيقها أمرا مريحا ... والأفكار الجديدة يتم تقبلها على وجه أسرع فى المجتمعات التى اعتاد الناس فيها على الآراء المتباينة أو على التغيير ... أما البلد المنعزل المتجانس التكوين ، المعزى السلطوى فهو على النقيض من ذلك إذ لا يحتمل أن يستوعب الأفكار الجديدة على وجه السرعة متى صادفقه (لويس ، ١٩٥٥) .

إن الثورة الخضراء فى الزراعة التى تنطوى ، فى المحل الأول ، على تعميم النوعيات الجديدة ذات الفلة الوفيرة من القمح والأرز ، هى مثل على التفاعل بين التكنولوجيا الجديدة والتعليم . وقد استحدثت السلالات الجديدة علماء فى الفلبين والمكسيك بمساعدة من مؤسسة روكفلر . ولكى يضمن للاقتصادات المحلية الحصول على هذه التكنولوجيات ، فقد أعوزها أن تكون متقبلة لها . ولكى يضمن استيعاب وتطويع وتصميم والتكنولوجيا ، كان لابد من تعزيز البحوث المحلية والتكنولوجيات المحلية ، وهى مهام أنجزها البلدان فى جنوبى آسيا اجازا طليا وبصورة معقولة ، فضاغت من غلة المزارع هناك مرتين وثلاثا . صمبح أن للثروة وللقدرة على تحمل المخاطر أهميتها ، ولكن أشد العوامل حسما فى تبنى التكنولوجيا هو قدرة المزارعين على الاستفادة من المعلومات الجديدة .

والانفتاح يشجع على تدفق التكنولوجيات من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية ، والتعليم يشجع على تبنى التكنولوجيات وتطويرها وتصميمها . أما التوارق فى معدل الأخذ بالتكنولوجيا والنمو الاقتصادى فيما بين البلدان فهى إلى حد كبير نتيجة للتوارق فى التعليم . لقد اعتمد شيوع النمو الاقتصادى الحديث على للنطاق العالمى اعتمادا أساسيا على تعميم مجموعة من المعارف المتعلقة بتقنيات الإنتاج الجديدة ... كلما زاد ما لدى سكان أمة من معدلات الاتحاق بالدراسة ذات المحتوى الملائم ، سهلت مهمة لتقان المعلومات التكنولوجيا الجديدة التى تصبح متاحة ، (إيسرلين ١٩٨١) . ويساوى هذا فى أهميته الجوهرية حرية الأفراد والشركات فى استمارة التكنولوجيا الأجنبية والتعلم من الأفكار الأجنبية وشراء السلع الأجنبية . وكما زاد انفتاح الاقتصاد ، زاد عائد التعليم وعائد الاستثمار المادى .

وشمة رابطة هامة أخرى تربط الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى بنجاح السياسات على صعيد الاقتصاد الجزئى . وقد كانت البلدان المنخفضة للتضخم واللى لها

الإطار ٢ - ١ نماذج التنمية الإسكندنافية

نجمت أوسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والرويج في الجمع بين الملكية الخاصة ومنافسة السوق وبين الإجراءات الحكومية - ضمتا المساواة في توزيع الدخل ، وتوفيرا للتأمين ضد فقدان الدخل بسبب حالات العجز ، وإسديا للعدل في السوق . وإن كانت لهذه الأنظمة الحكومية أهمية محدودة قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد توسعت بعد ذلك توسعا مبرها ولحاج الأتلفق المرتفع لدولة الرفاهية إلى دخل مرتفع في الحقبة التالية للحرب .

الفترة المبكرة : من أواسط القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية

بدأت البلدان الإسكندنافية عمليات التصنيع في أواسط القرن التاسع عشر وأواخره . وكان ضمان حقوق الملكية والإصلاحات التجارية شرطين هامين لتحقيق النمو . وبصورة عامة لم تصد الحكومات إلى تقييد عمل السوق ، كما سمح للمؤسسات المالية وهيكل الملكية بأن تتطور بقدر قليل من تدخل الدولة .

وكان الأمام بالقرامة والتكثيف مرتفع جدا بالمثل عندما بدأ التصنيع في القرن الماضي . وتم إيلاء اهتمام كبير للتعليم الابتدائي والعلم ، بما في ذلك تعليم المرأة ، وكذلك لتعليم الفتي والتجاري في المدارس التجارية وكذلك في الجامعات . وركزت الحكومة اهتمامها على إقامة البنية الأساسية اللازمة للتنمية ، ومنها المطارات القنوية والأدوية والقتل .

الفترة المتأخرة : بعد الحرب العالمية الثانية

لكل أسباب التنام على إسكندنافيا بحق لأنها بلغت من الرفاهية الاجتماعية مرحلة متقدمة . ولكن كان لبعض خصائص دولة

الرفاهية تكاثيف ، كان يمكن نظفها بسياسات مختلفة . فولا ، تم تنظيم الأسواق المالية بلوائح متعددة بعد الحرب ، في محاولة لتخفيض تكلفة رأس المال . ومع ذلك ، فقد هذا من فرص الشركات الصغيرة ومنظمي المشاريع ، في الحصول على رأس المال ، كما تبطء نمو الراغبين في التكيف بزاد المبتكرات المالية في الخارج (وقد حررت الأسواق من هذه التوائف القانونية في عقد الثمانينات) .

ثانيا ، أصبحت السياسات التي تكفل انخفاض البطالة وزيادة نصوب البطالة في العمالة ، ضوابط السوق في المدى الطويل إزاء مطلبك اتحاد العمال بشأن الأجور . وأسفر هذا في كثير من الحالات عن ارتفاع تكلفة العمالة وانخفاض الأرباح والاستثمار . وأمل نقل الملكية العملة إلى القطاع الخاص بالنميمة لخفضات عامة محيلة - وهو الآن قيد البحث - بعد شذا من الانضباط إلى سوق العمالة .

ثالثا ، أن أسطر الضوابط الحدية المرتفعة بالنميمة لمعظم الفترة العملة في حجب على النمو . واستجابة من السويد لهذا الأمر ، فقد أقيمت على برنامج لإصلاح الضوابط لتخفيف من التضررات في الأقاليم بين العمل والفراغ وتتضمن أسواق العمالة المتوازنة ، السرية .

إن الرغبة الإسكندنافية بالرخسعة في تلذذ الصراع والسمي لتحقيق توافق في الآراء في الحياة السياسية والاقتصادية قد شكل التنمية هناك بأساليب هلمة والتكثيف . ولذا لسماع القول بما إذا كان السمي لتحقيق توافق في الآراء قد ساهم في النمو مساهمة كبيرة ، فهو قد صاغ التوافقية الإسكندنافية الخصاص بين التناقل الخاص والعلم .

معدل التناقل في التنمية

في الحقبة التالية للحرب تحسن الدخل والرفاهية الاجتماعية تحسنا كبيرا . ففي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، نما التناقل بمعدل متوازي يقرب من ٥ في المائة في المتوسط منذ عام ١٩٦٥ مع نوحصة التردد من التناقل بنسبة ٢,٥ في المائة . كما كان التناقل الاجتماعي أيضا ثابت الخطى . فالالتحاق بالمدارس الثانوية كاد يتضاعف منذ عام ١٩٦٥ ووصل إلى حوالي ٤٠ في المائة . أما وفيات الأطفال فيبدو أنها انخفضت لتتخلفا كبيرا من وفيات بقدر عددها ١٢٤ وفاة في كل ألف مولود في عام ١٩٦٥ إلى ٧٢ في عام ١٩٨٨ .

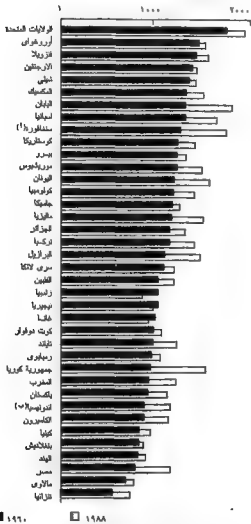
موازين خارجية يمكن تحملها واستمرارها ، ناجمة نجاحا كبيرا جدا في تحقيق النمو المستديم .

وأخيرا ، فلذا يلوح هو أن التنمية البشرية والتخفيف من عبء الفقر من ناحية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى إما يعزز كل منهما الآخر . وما برحت التنمية البشرية والتخفيف من عبء الفقر يمثلان أهدافا للتنمية في نظر راسمي السياسة وراسمي الخطط . إلا أن لمساليبهم تتوسع ، فتفاوتت بين التختلات الحكومية وبين التماسر للحلول المستندة للسوق . والعناصر الدخلة في الأمرين مطلوبة : ألا وهي سياسات تتوجه إلى السوق لتحزق النمو ، مع برامج لاجتماعية وضعت أهدافها بصورة جيدة .

نقاط مضيئة في التجارب الاقتصادية

في الامكان تعلم دروس كثيرة عن جدوى الاستراتيجيات المختلفة من واقع تجارب الاقتصادات كل على حدة . والتفترات الثنائية تنقي الأضواء على حكايات حديثة عن للتنمية في اقتصادات شرق آسيا حديثة للتصنيع والأرجنتين

شكل ٢ - ٢ متوسط دخل الفرد ، بلدان متقاه ، ١٩٦٠ و ١٩٨٨ (دولارات تقدر لفترة الشرائع في ١٩٨٥)



ملاحظة : استخدام مقياس القوة الشرائية بين البلدان فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد المنخفض والمرتفع . رقم أمتداد البلدان على أساس فترات البيانات ، وذلك لتقييم حالة متوازنة من حيث حجم السكان والقوة الاقتصادية . (أ) البيانات عن ١٩٦٠ و ١٩٨٨ . (ب) البيانات عن ١٩٦٢ و ١٩٨٨ . المصدر : سيمون وهشدين ، ١٩٩١ .

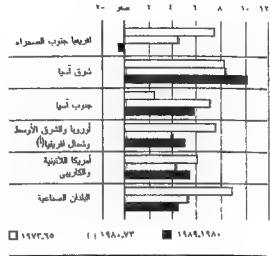
والملاحظ أنه ليست جميع البلدان حققت نفس النجاح . إذ تفاوت معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي تفاوتاً كبيراً من منطقة إلى أخرى . وتحسن الدخل بصورة حثيثة في شرقي آسيا ، كما تحسن الأداء في جنوبي آسيا ولكن بدرجة أبطأ وبغير انتظام . وتدهور نمو الدخل في مناطق أخرى . ومنذ عام ١٩٦٠ حدثت طفرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي في جمهورية كوريا وسنغافورة واليابان ، وحدث ركود في الأرجنتين وبيرو وجاميكا ، وانخفض في زامبيا وغانا ونيجيريا (الشكل ٢ - ٢) .

وارتفعت معدلات الادخار والاستثمار في بلدان كثيرة . فادخرت الهند بصورة حثيثة ما يزيد على ٢٠ في المائة من دخلها في حصة السحبات والثمانينات . وفي عام ١٩٨٨ ادخرت البرازيل ٢٨ في المائة من دخلها ، والصين ٣٧ في المائة وكوت ديفوار ٢٢ في المائة وكينيا ٢٢ في المائة . وكان متوسط الاستثمار باختيار حصة من الدخل يمثل ٢٦ في المائة بالنسبة للبلدان النامية في عام ١٩٨٨ . ولكن الفوارق بين البلدان كانت كبيرة مرة أخرى . فكانت حصص الاستثمار تقرب من ٤ في المائة في بوليفيا وزائير والسودان . وتقرب من ٣٠ في المائة في البرتغال وجمهورية كوريا وفنزويلا .

وكان نمو التجارة في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل نمواً قوياً على الإجمال فتوسعت الصادرات بما يقرب من ٥,٣ في المائة في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٩ . وكانت البرازيل وتركيا والصين وكوريا من بين البلدان صاحبة أقوى أداء . ولكن كثيراً من البلدان كان أدؤها هزئياً ، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء حيث هبطت الصادرات الحقيقية عمودياً في عقد الثمانينات (الشكل ٢ - ٣) . وزلزلت حصة الصادرات من الناتج في جميع البلدان النامية من حوالي ١٣ إلى ٢٣ في المائة في هذه الفترة - وهو اتجاه كانت الهيمنة فيه لشرقي آسيا حيث زادت الحصة من ٨ إلى ٣٠ في المائة .

كما تفاوت تدخل الحكومة في الاقتصاد تفاوتاً كبيراً . فقد قدرت حصة العمالة العامة في القطاع الرسمي غير الزراعي في عام ١٩٨٠ بأكثر من ٧٠ في المائة في بنن وتنزانيا وغانا والهند ، وأقل من ٢٥ في المائة في الأرجنتين وغانيمالا وكوريا (هيلر وريت ١٩٨٤) . وفي بعض البلدان كان متوسط الاستهلاك العام أكثر من ١٥ في المائة من الناتج ، وهو ما يعني ضمناً أن أجور المستخدمين العموميين ربما امتصت أكثر من ثلث الناتج غير الزراعي .

شكل ٢-٣: تنمو السنوى المائد فى الصادرات الحقيقية ،
مجموعات مختلفة من البلدان ، ١٩٨٠-٩٥
(نسبة مئوية)



(١) عدا إيران والعراق .
المصدر : بيانات البنك الدولي .

وموقعة باستثناء المشروعات الصغيرة نسبيا ... وكانت للتأجيل لئلا لا معدى عنها ذلك هي هيكل فوضوى للوافر وإطلاق العنان للتكاليف الجشع للحصول على الربح والمنافع بغير حق ، (مترينيفلسان ١٩٩٠) . ورافق هذا التدخل الحكومى الواسع استقرار على مسعيد الاقتصاد الكلى فى عقدى السنين والسينات ولكن النمو كان برغم ذلك بطيئا . وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٩ كان متوسط النمو فى دخل الفرد واحدا فى المائة فى السنة . وانخفض الفقر المدقع من حوالى ٥٥ فى المائة فى أوائل عقد السنين إلى ٤٥ فى المائة فقط فى أواسط عقد الثمانينات . ومنذ أول عقد السنين حرر بعض الصناعات من قيود اللوائح القانونية . أما سعر الصرف الذى كانت قيمته الحقيقية بالنسبة للدولار هي نفسها فى عام ١٩٥٥ وعام ١٩٨٠ ، فقد خفض من حيث القيمة الحقيقية . وساهمت هذه الإصلاحات الجزئية فى تمارع معدل نمو دخل الفرد إلى حوالى ٣ فى المائة فى عقد الثمانينات .

• **نيجيريا** . يؤخذ من احصاء بلوغ عن هذا البلد المصدر للنظ أن معدل النمو بالنسبة للفرد فيه الذى كان متوسطه ١.١ فى المائة فى السنة فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ قد انخفض بنسبة ٢.٨ فى المائة فى السنة بعد ارتفاع سعر النفط فى عام ١٩٧٣ ، وهو انخفاض يرجع إلى حد كبير إلى الاتفاق الحكومى . وبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨١ تضاعفت العملة العامة ثلاثة أضعاف من ٠.٥ إلى ١.٥ مليون . وارتفع الاتفاق الحكومى خمسة أضعاف بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وكان يمثل ما يقرب من ٨٠ فى المائة من جملة إيرادات النفط . وزاد الاستثمار العام من ٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٤ إلى ١٧ فى المائة فى عام ١٩٧٧ وكان يمثل أكثر من نصف جملة الاستثمار فى تلك السنة . وانتقلت الموازنة من فائض إلى عجز متوسطه ٢٤ فى المائة من الإيراد المحض فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٨ (بيفان وكويلير وغاننج - مسيصر قريبا) .

• **البرازيل** . يشهد بهذا البلد فى كثير من الأحيان باعتباره نموذجا على نجاح السياسات الجيدة للحل محل الواردات . فطوال ما يقرب من ثلاثة عقود (بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٧) بلغ متوسط معدل نموها نسبة محدشة هي ٦.٦ فى المائة فى السنة . إلا أن الذى تكشف عن سنوات المعجزة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٩ هو أن النمو السريع قد سبقه ورافقه اصلاح اقتصادى . فقبل عام ١٩٦٧ طبقت تدابير تقليدية لتحقيق الاستقرار (قيود متشددة على الائتمان

والبرازيل وسرى لانكا والصين وكوريا وملايزيا ونيجيريا والهند ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . كما يثار موضوع الفوارق الإقليمية فى الدخل داخل الاقتصادات .

• **الصين** . كان الاقتصاد الصينى من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٨ مركزى للتخطيط فى معظم النواحي ، فلتضحت عيوب مثل هذا النظام الإدارى الشديد للمركزية . فعلى الرغم من التقدم فى البنية الأساسية وفى تعبئة الموارد : فإنه يجعل المشروعات الانتاجية تابعة لهيئات ادارية ... (و) ينطوى على اسراف فى التخطيط القائم على إصدار الأوامر وهو شديد الجمود (هسو ١٩٨٢) . ومن هنا أجريت اصلاحات هيكلية فى عام ١٩٧٨ ، وكان أبرزها الإصلاحات الريفية التى أدخلت حوافز فى السعر والملكية للمزارعين . فزادت الأسعار للزراعية الحقيقية بنسبة ٥٠ فى المائة ، وارتفع معدل النمو للزراعى من ٢.٥ فى المائة فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٨ إلى ٧.٢ فى المائة فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ .

• **الهند** . تدخلت الحكومة بنشاط فى عملية الإنتاج ، ونظمت باللوائح ، وتطلق أى مشروع استثمارى وتكنولوجيا

وتضييق وأحكام الرقابة على الموازنة) بغية تخفيض التضخم. وفي عام ١٩٦٧ صدر قانون جديد للتعريف الجمركية خفض حماية السلع المصنوعة محليا من ٥٨ إلى ٣٠ في المائة. وفي عام ١٩٦٨ حل سعر صرف زلحف محل نظام تعدد أسعار الصرف. أسفرت هذه السياسات عن طفرة في حجم الصادرات أربعت على ١٠ في المائة في السنة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٨٠ وفي المعدل السنوي للنمو الذي كان ٩,٩ في المائة (ملايين وشركاء، تحت الطبع) .

● **الأرجنتين** . كان متوسط دخل الفرد في الأرجنتين عند منسلط هذا القرن مقاربا لدخل الفرد في استراليا وكندا . ولكن منذ عقد الأربعينات عانت البلاد من عدم استقرار مزمن في الاقتصاد على الصعيد الكلي ومن بطء النمو . وأدى التضخم والفسل المتكرر في تحقيق الاستقرار في المناخ المالي إلى تثبيت المدخرات والاستثمار المحليين . وفي غياب الاستقرار الاقتصادي على الصعيد الكلي ، ولجأت الأرجنتين بصعوبة في التكيف بإزاء الصدمات التي أصابت معدلات تبادلها التجاري ، وهي مشكلة ضاعف منها وجود مستويات عالية من الحماية . وهذا الفشل المستمر في الاقتصاد على الصعيد الكلي هو الذي يفسر إلى حد كبير الانخفاض الذي مرأ على معدل النمو في الأرجنتين حيث انخفض من نسبة متوسطها ٤ في المائة في السنة في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ إلى ٠,٨ في المائة في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧ .

● **ماليزيا وسري لانكا** . في عام ١٩٦٠ كان هذان البلدان متشابهين في متوسط دخل الفرد ومستويات التعليم ، ومعدلات ولغات الأطفال ، والتنوع الآسي ، والهياكل الاقتصادية . ومنذ ذلك الوقت اتجاها استراتيجيات مختلفة للتنمية . وحتى بعد الإصلاحات التي أجرتها سري لانكا في عام ١٩٧٨ ، فقد ظلت أقل انتعاشا من ماليزيا ، وأيضاً كانت الضرب الزراعي في ماليزيا أقل : إذ كان متوسط الضرائب على صادراتها المطل يقل عن ٣٠ في المائة بالمقارنة بأكثر من ٦٠ في المائة في سري لانكا . فخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٨ ، نمت ماليزيا بنسبة ٧ في المائة وسري لانكا بنسبة ٤,٤ في المائة . وكان متوسط نمو الانتاجية ١,٥ في المائة في ماليزيا وصغر في المائة في سري لانكا . وبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٨ انخفضت معدلات ولغات الأطفال من حوالي ٧٠ في الآف في كل من البلدين إلى حوالي ١٥ في ماليزيا وحوالي ٣٠ في سري لانكا . وجاء في التقديرات أن الفقراء من سكان ماليزيا

انخفضت نسبتهم من حوالي ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٣ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٨٧ ، وانخفضت في سري لانكا من ٣٧ إلى ٢٧ في المائة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٨١ .

● **جمهورية كوريا** . ليس ثمة ريب في أن هذا الاقتصاد نموذج للتنمية السريعة المشهورة . ولكن المحللين يختلفون حول الأسباب . فقد بلغت معدلات النمو ٩ في المائة في كوريا في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ . أما المؤشرات الاجتماعية فقد تحسنت بنورها تحسنا مريحا . وأثبتت كوريا على نهجها الخاص بالأحلال محل الواردات في عقد الستينات . كما شرع في حملة صادرات قوية في عقد السبعينات . وبعد ما عثت كوريا من متاعب اقتصادية في أولر عقد السبعينات انتهت نهجا متعرجا أكثر فأكثرت في عقد الثمانينات . وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ قدر النمو السنوي في إجمالي انتاجية عناصر الانتاج بنسبة ١,٧ في المائة في كوريا ، ويبدو توزيع الدخل مواتيا جدا بالمقارنة مع نظيره في الاقتصادات القارية الأخرى رغم أن هناك تقديرات بأنه تدهور .

● **اقتصادات شرق آسيا الأخرى** . حقق اقتصادا سنغافورة وهونغ كونغ نجاحا قاطرا على البقاء . وكذلك فعلت تايوان للصينية التي نمت بنسبة ٩,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ . وقد انفتح هذا الاقتصاد مبكرا ، مستهلا سياسات جديدة في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ وعكست استراتيجيات لحلال الواردات (و) أعلنت توجيه الاقتصاد نحو السوق العالمية (مايزر ١٩٩٠) . ويبدو توزيع الدخل مواتيا بالمقارنة بتوزيعه في الاقتصادات الأخرى ، وقد تحسن .

وكانت حكومة سنغافورة تفوق حكومة هونغ كونغ بكثير في أفضا بمخبط التدخل . وفي الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ كانت معدلات النمو في سنغافورة ٨,٨ في المائة وفي هونغ كونغ ٨,٦ في المائة ، في حين نمت الانتاجية بنسبة ١,٧ في المائة في سنغافورة و ٣,١ في المائة في هونغ كونغ .

إن جميع اقتصادات شرق آسيا هذا قد أصبحت الأداة بصورة جيدة جداً لفترات طويلة من الوقت . ولكن اختلفت في وجوه هامة شتى ، فهي تشترك جميعا في ملامح متعددة : مستويات للتعليم عالية وأخذت في الارتفاع ، وتوجه إلى الخارج . ولكن هذه الاقتصادات تثير أسئلة هامة حول الأدوار السليمة للدولة والسوق . وقد انتهت هونغ كونغ نهج السوق الحرة نسبيا . وكانت الاقتصادات الأخرى أكثر تحفظا

ضوابط قوى السوق . فتمتدت الحماية ثم التخلّص منها على الفور - وهو عمل صعب وغير مأثور لأقصى حد . وثانيها : أن الحكومات حرصت على تمريض أثر التحيز ضد الصناعات ، وهو عادة سمة من سمات حماية التجارة - وبعبارة أخرى ، بقيت نظمها التجارية متوجهة إلى الخارج بدرجة عالية . وثالثتها : أن التدخل في السوق في اقتصادات شرق آسيا كان بالمعنى العلم تدخلا أكثر اعتدالا منه في معظم الاقتصادات النامية الأخرى . وبين أن هذه الملامح المؤسسية وسواها هي التي تميزت بها اقتصادات شرقي آسيا بما فيها اليابان (انظر الأطار ٢ - ٢) وفي الفصل الخامس نوقشت للتخالفات في التجارة والصناعة بصورة أكبر .

● بلدان منظمة التعاون والتنمية اسم البلدان الاقتصادي . عرفت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في العقود الثلاثة الأخيرة نموا مكيثا يبلغ متوسطه ٣ في المائة في السنة ، مع تباين بين بلد وآخر يقل

نسبيا . واتبعت كوريا واليابان سياسة حماية الصناعات الوليدة ودعم الائتمان . فلم يحدث في هذه الحالات أن نجحت سياسات التدخل في حين أنها كثيرا ما أخفقت في أماكن أخرى ؟ يجادل بعض الاقتصاديين بقولهم أن للتدخل أجدى لأن السوق كانت لم تزل أكثر تحررا منها في اقتصادات أخرى . ويذهب البعض إلى مدى أبعد إلى حد المجادلة بأن التدخل أعاد الاقتصادات في شرقي آسيا إلى الورا ، وأنها لوأها لكان أدائها أفضل بكثير . ويقول غيرهم من الاقتصاديين إن السر في هذا هو أن التدخل يتم بكفاءة . ولكن هذا يفترض طرح السؤال التالي : ما هو الفرق بين التدخل الكفء والتدخل غير الكفء ؟

وبقي القضية موضوع جدل ، ولكن هناك ثلاث مسائل تستأثر اليوم بتأييد واسع . أولاها : أن للتدخل الحكومي في هذه الاقتصادات قد أضعف للمنافسة الدولية والكوابح والتوازنات المرتبطة بالسوق . فهدت الحكومات لم تحلش

الاطر ٢ - ٢ ما وراء المعجزة اليابانية

إن الاستثمارات الاستثنائية في البشر ، والأصول المادية ، والتكنولوجيا تعد صوما على الأسباب الرئيسية لنجاح اليابان ما نوقش في أسباب في موضع آخر من هذا التقرير . أما المنصر للمؤسسية والمتعلقة بالسياسة التي هيأت المناخ لهذه الاستثمارات الكبيرة ولاكتيبتها فهي ما زالت موضوع جدل .

البيروقراطيون ؟

يرى البعض أن المعجزة اليابانية هي من صنع البيروقراطيين في وزارة التجارة الدولية والصناعة الذين يوجهون القرارات التي تتخذها الشركات بشأن الإنتاج والاستثمار . ومذعنة الاختلافات على الأقل ، والبيروقراطيون اليابانيون يؤثرون في قرارات أصحاب الصناعات . وقد ساهم الوصول على رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية ، وقدموا دعما وفرضوا حواجز تجارية ومنحوا إعانات ضريبية لعدد معدة . وروضا خططوا للتصميم الإنتاج . وأجازوا إقامة الكارتيلات ، وكان موظفو وزارة التجارة الدولية والصناعة باعتبارهم مستشارين معنيين قدارين على إشاعة صلاهم وبقاع نصيحتهم ، ويقومون صلات وثيقة مع أصحاب الصناعات .

هجم التكتلات ؟

إن دور الحكومة في اقتصاد اليابان هو دور صغير بأي من المقاييس الثلاثة : حجم المصروفات الحكومية أو الضرائب ، أو الاضطرابات الاقتصادية الكلية التي تسببت فيها الحكومة ، أو القيود المفروضة على الأعمال ، أو دور المشروعات المملوكة للدولة في

الصناعة ، أو القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص . ويناف إلى هذا أن غالبية من شركات الصناعة التي بلغ حجمها في عدد المصنوعات نصف مليون ، هي شركات صغيرة أو متوسطة الحجم تمثل نصف القيمة المضافة في الصناعة (٦٠ في المائة في أواخر عقد السبعينات) .

المؤسسات ؟

إن ما درج عليه التقليد الياباني من آراء بشأن لتحقير وفهمك الصنيع قد أثر في حل المنازعات . وفي العلاقات بين العمال والمندوبين ، وبين الشركات الكبرى ومقاولي الباطن ، وبين الجهات الحكومية والمستثمرين والشركات المندوبين . ومثال ذلك أن قواعد المراقبة تجاه السلطة التي تشجع على حرية تدفق المعلومات بين العمال والمندوبين وعلى الأخذ بنهج تكريم توافيق في الآراء لحل المنازعات ، قد سمحت برفقة أفضل على الجودة في أماكن التصنيع الكبيرة .

الثلاثة جميعا

لعل كل تصوير يستلزم بوجه من جوانب الحقيقة . ولكن من الصبر استخلاص إدروس لبلدان أخرى من إيراد تصوير مؤسسي لتجارب اليابان - ما حدا ملاحظة أن البيروقراطيين لم يمارروا محاربة لتجاهات السوق ، وأنهم - عرضا عن ذلك - حاولوا ترفع هذه الاتجاهات وترجموها عندما أمطروا . لقد كانت السوق هي المنصر الذي يفرض الانضباط .

عن التباين فيما بين البلدان النامية (هاربيرغر ١٩٨٤) . وكانت اليابان هي الاقتصاد المتقدم الأسرع نمواً ، إذ زاد ناتجها بنسبة ٦,٥ في المائة في السنة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠ . ولهذه التجربة مظهران يبدوان للعين هما : أولاً ، تقدم تكنولوجي سريع يستند إلى توجه قوي إلى الخارج ، وثانياً ، ارتفاع في معدلات الاندفاع يستند إلى سياسات مالية معتدلة . وفي كثير من الحالات كانت موازنة الحكومة تنطوي على فائض ، وهو ما حفز الاندفاع والاستثمار وخلق الفرص لتخفيض الضرائب . وكان نمو ألمانيا بعد الحرب (بنسبة ٣,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠) متوجهاً إلى التصدير ، مع تضخم منخفض ومعدل صرف واقعي يضمن القدرة على المنافسة دولياً . وبصورة عامة ، فإن العمالة المنظمة أبدت سياسات الحكومة التي تتوجه إلى النمو . وأدت وفورات الحجم الكبير ، والتعلم من الممارسة ، وإعادة هيكلة الصناعة إلى تحقيق أوجه للتقدم السريع في الانتاجية . وفي بريطانيا كان النمو الاقتصادي في عتدي الستينات والبعينيات أبطأ خطى بسبب التضخم المرتفع ، والملاقات المالية المضطربة ، ومعدل الصرف المغمى بأعلى من قيمته الحقيقية ، والمشكلات المتواترة في ميزان المدفوعات ، والأرباح المنخفضة للشركات ، والاستثمار المتناهي القلة . وفي عقد الثمانينات تحسن النمو .

● **فوارق إقليمية في الدخل داخل البلدان** - تخفى البيانات المتعلقة بمتوسط الدخل بالنسبة للبلدان وأما أوجه التباين الإقليمية في الدخل ، وإسبانيا في البلدان الكبيرة ، فهناك أوجه تباين كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الاسمي ، أو الناتج من منطقة إلى أخرى لتضخم في عدد من البلدان الكبيرة منها أندونيسيا والبرازيل والصين ونيجيريا والهند (انظر المرفقات للاطلاع على الأمثلة) . ومن المنتظر أن تكون الفوارق في المصروفات وكذلك الفوارق بالقيمة الحقيقية . أي بعد إجراء التصحيح للاندفاع للفوارق الإقليمية في الأسعار - أقل (انظر لاند) . وفي دخل الصين قدر أن متوسط دخل الفرد الاسمي في المنطقة الشرقية (التي تضم ٢٩ في المائة من السكان) يزيد بنسبة ٤٣ في المائة على المعدل في المنطقة الجنوبية (وفيها ٢٧ في المائة من السكان) وذلك في عام ١٩٨٧ . وكان متوسط دخل الفرد في المنطقة الغربية من الهند (وفيها ١٤ في المائة من السكان) أعلى بنحو ٦٠ في المائة منه في المنطقة الشرقية (وفيها ٢٢ في المائة من السكان) وذلك في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وفي أندونيسيا قدر أن متوسط نصيب

الفرد من الناتج في موطرعة (وتضم ٢٠ في المائة من السكان) يزيد بنسبة ٣٦ في المائة عنه في جاوه (وتضم ٦٠ في المائة من السكان) وذلك في عام ١٩٨٨ . وحسب البيانات المتوافرة ، فإن هذا الفرق يخفى إذا تم استبعاد الدخل من النفط ، أو أجريت المقارنة بين المصروفات . أما لدخل نيجيريا ، فقد قدر أن متوسط دخل الفرد في المنطقة الشرقية (بما في ذلك دخل النفط) يصل بنسبة ٧٠ في المائة على متوسطه في المنطقة الشمالية وذلك في عام ١٩٨١ .

إلا أن أوجه التباين في الدخل الاسمي تنحيز إلى الاتجاه الصعودي لأن تكاليف المعيشة تكون أعلى بصورة نمطية في المناطق الأثني . ولكن البيانات المتعلقة بالموامعات في تكلفة المعيشة بيانات شحوحة . وحيث أمكن إجراء موامعات في حالة البرازيل ، تقلصت الفوارق فعلاً (بالقيمة الحقيقية) . وفي عام ١٩٨٠ كان متوسط نصيب الفرد من الدخل الاسمي في المنطقة الجنوبية الشرقية من البرازيل (التي تضم نحو ٤٠ في المائة من السكان) يزيد على ثلاثة أضعاف المتوسط في المنطقة الشمالية الشرقية (وفيها ٣٠ في المائة من السكان) . وحسب تقدير لعام ١٩٧٥ كان دخل المنطقة الجنوبية الشرقية عند احتسابه بالقيمة الحقيقية يساوي ضمني الدخل ، وليس ثلاثة أضعافه في المنطقة الشمالية الشرقية .

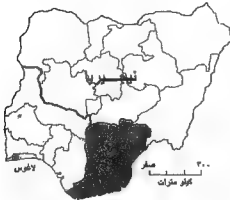
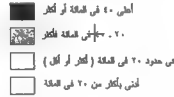
يبين الدليل المستمد من البلدان الصناعية ، وجود فوارق إقليمية أقل من حيث القيمة الاسمية . ففي حالة الولايات المتحدة كان متوسط دخل الفرد الاسمي في منطقة وسط الأطلسي (وتضم ١٥ في المائة من السكان) أعلى في عام ١٩٨٨ بنسبة ١٦ في المائة عن المعدل في المنطقة المطلة على جنوب الأطلسي (وتضم ١٧ في المائة من السكان) . والمعتد أن الفوارق قد ضاقت في العقود الثلاثة الأخيرة . إلا أن إجراء مقارنات واقية لتجاهات التباين الإقليمية في البلدان النامية يستلزم بالافتقار إلى بيانات ، فالبينات المتحلة لا تبين وجود أي انخفاض واضح في أوجه التباين الإقليمية .

وتجارب الاقتصادات المختلفة هذه ، وإن تكن تجارب موحية بدرجة كبيرة ، تحتاج إلى التحليل بمزيد من العناية إذا ما أريد لها أن توجد بأدلة منتظمة . ولابد من مقارنة عدد كبير من البلدان الواحد مع الآخر في إطار من الاقتصاد القياسي ضماناً للتجانس في المعالجة . وقد يستطاع عند ذاك استنتاج العوامل التي تحرك التنمية .

محددات نمو الدخل

قامت منظمة العمل الدولية في أوائل العقد السابع بعمل ريادي في مجال إجراء الدراسات المقارنة (ملكين و سيرز ١٩٨٤) يتمثل في الدراسات التجارية للبلد وسكنيوسكي وسكوت (١٩٧٠) والدراسات التي أجريت بإشراف المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (باغواتي ١٩٧٨ ، كروغر ١٩٧٨) . ومنذ ذلك الوقت تجمع مزيد من الدراسات مراعاة ، ومنها للعمل للحدث الذي انجز في البنك الدولي (حيث أجريت خمس دراسات كبيرة متعددة البلدان تناولت ما يقرب من مئتين بلدا) وفي وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وفي المعهد العالمي لبحوث اقتصادات للتنمية .

وثمة نتيجتان أساسيتان لنتجت إليهما هذه المجموعة من البحوث هما : أولا ، أن للتنمية المعمرة في بلدان كثيرة ، ولا سيما بلدان اسكتلندة بعد عام ١٨٧٠ واقتصادات شرقى



ملحظة : تتخذ القوائم الإحصائية للبلد للخرج من إنتاج البلد ، وهو عام في أوروبا ونيوجيا وبصفة خاصة .
المصادر : بيانات دخل أندونيسيا من بورت بورت ستاتس ، ١٩٨٩ ، وبيانات نيجيريا من البنك الدولي وبيانات البرازيل من آي بي إي ، ١٩٨٧ ، وبيانات الولايات المتحدة من وزارة التجارة الأمريكية ، مكتب تعداد ، ١٩٩٠ .

وتمه أسلوب آخر لتحليل عملية النمو يتمثل في تقدير ما تساهم به رؤوس الأموال والعمالة في النمو . ومن المستطاع بحث لتطابق التجارب عبر البلدان من خلال دراسة مقارنة لمجموعات كبيرة من البلدان وتحليلات الاقتصاد القياسي للبيانات المستخلصة منها . ومهمة نتيجة واحدة تنطبق على كل من البلدان للصناعية والزراعية ، وهي أن مقدار المساهمات المقدمة من عناصر الإنتاج إنما يعجز عن تعويل النمو الشامل . أما الباقي فيفسره ما يسمى « بالفائض في دالة الإنتاج المقطرة » ، أو إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج . فهو يتجهز على ناصية الكفاءة التي بها تستخدم المخلفات (الأطار ٢ - ٣) .

إن لكتابات التجريبية عن محددات النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية هي كتابات ضخمة الحجم (نديمون

آسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، يمكن تحليلها بدرجة كبيرة بالتعميل) والمؤسسات ذات التوعية الجيدة المرتبطة به (وبالميليات التي تميل على التوجه إلى الخارج والمناصفة . فالتوجه للخارج يعزز النمو والاكتاجية . أما سياسات الاحتلال محل الوردات فقد أسفرت بصورة علمية عن نتائج مخيبة للرجاء . فنادرا ما شبت الصناعات الوليدة المحمية عن الطوق ، في حين عرقل التحيز المعادي للتصدير والتأشيش عن الحماية نمو الصادرات . ويضاف إلى هذا أن هذه السياسات قد خفضت من المواقف الزراعية . وثانيا ، إن حالات الخلل الحادة والمتطاولة في الموازين الاقتصادية الكلية أضرت بالاستثمار والنمو . وأما استثمار القطاع الخاص فقد حبل دونه ، بسبب مزاحمة الاقتراض والديون من جانب القطاع العام له ، لأن المستثمرين غير ولتين من مستعمل الاقتصاد .

الأطار ٢ - ٣ إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي

فستضيف إلى التفتح أكثر مما كانت تحسبه ولذا لمعدلة تستند إلى حصة العمالة . ثم أن المساهمة الإضافية الناتجة من تحسين نوعية العمالة إنما تسبب في المتبقي .

إن التكيف مع نوعية العمالة بوسيل مهمة تعريف المتبقي بأنه التغير التقني - وهو تعريف فستلخص جدا . فلتقدير التقني يشمل من المبتكرات الجاهزة مثل جهاز جمع لقطن آليا ، وإطار السيارة الذي يعمل بضغط الهواء ، والحاصية التي تملك باليد ، والملصق الإلكتروني للشخصي والسرية ذات المرفاع الشوكي ، ونظام الشحن بالحواري .

ولكن التغير التقني يشمل كذلك طرقا شتى لخفض التكاليف الحقيقية . وهي تكاليف قد تخفض بفرض مزيد من الانضباط في القوة العاملة على يد مدير يطلب مزيدا من الاقناع . أو لأن لقوة العمالة باتت أوفر انتاجا بسبب الانخفاض من المدور المفروض في طلب الاقناع . وربما تسببت زيادة الإنتاجية في خط للتجميع بمجرد جعله مستقيما مثلا . أو في حال يستعمل مسد مختلف . كما أن الإنتاجية قد تزيد مثلا بتركيب جهاز لنقل المحركات للكترونيا (فلتصلي) . أو إغلاق خروج غير مزبحة ، أو شراء طائرات أطول صرا المركبات .

إن السبيل إلى الانزلاق من فهم المتبقي ومع بالكون هو بالدراسة التفصيلية لنمو إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج . نادجا ، وصناعة صناعة ، وقطاعا قطاعا . وليس من المستطاع حتى بالتراسة التي تجري عن كتب وغرب التعرف على كل مصدر من مصادر تخفيض التكلفة ، ولكن من المؤكد إمكان التعرف على أهمها . وهذا التعرف هو وحده الذي يكشف عن مصادر التماثل المتوفرة للنمو التي يتطوى عليها المتبقي .

حدث تقدم هام في الاقتصاد في الخمسين سنة الأخيرة يتمثل في التعرف على إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج وإفهاما ، وبه نفس التغييرات في التفتح عن كل وحدة من وحدات المخلفات كلها مجتمعة . وكان معظم تحليل الإنتاجية ينصب قبل ذلك على نمو إنتاجية العمالة ، وبدرجة أقل على نمو متوسط لإنتاجية رأس المال .

لاحظ الفروق التالية . في الجزء الأول من القرن العشرين نما التفتح الإجمالي لقواتل المتحدة بحوالي ٣ في المائة في السنة ، كما نما رأس مالها الإجمالي بحوالي ٣ في المائة ، في حين نمت مخلفات العمالة (مقبسة بعامل صناعة) بحوالي واحد في المائة فقط في السنة . وكان رأس المال في مزيج رأس المال - للعمل يعمل نمو الثالث وكانت العمالة تملك الثلثين . ومن هنا كانت المخلفات ترتفع بحوالي ١,٧ في المائة في السنة : الثلثان مزدوران في ١ في المائة زائد الثلث مزدور في ٣ في المائة . وبناء على ذلك فإن إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج ، أو المتبقي ، كان يمثل ١,٣ في المائة في نمو التفتح : ٣ في المائة (معدل نمو التفتح) ناقسا ١,٧ في المائة (معدل نمو المخلفات) .

إن الحسابات الأولى لإنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج بالنسبة للبلدان المختلفة انتهت إلى نتيجة . كانت مبعث حشة في وقتها . متماثلا أن حوالي نصف النمو في التفتح إنما يعزى إلى المتبقي الذي لم يأت أن أطلق عليه اسم التغير التقني . فما الذي يكرن للمتبقي ؟ لا ريب في أن المبتكرات التكنولوجية قد أسفرت عن بعض التحسينات في إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج . ولكن العنصر الإضافي الرئيسي هو في نوعية العمالة . فلذا كانت الانخفاضات إلى القوة العاملة أوفر إنتاجية من القوة الحالية ،

١٩٦٢ ، يورغنسن وغريلاينيز ١٩٦٧ ؛ صالديسن (١٩٨١) . وهناك مصطلحات مشابهة عن البلدان النامية ، ولكنها جاءت أقل احتقالا بالمقارنة بسبب مشكلات البيانات . أما البيانات المتعلقة بالمخلفات فهي غير متوافرة بصورة عامة . ولكن التقديرات المتعلقة بالرصيد البشري والراسمالي هي تقديرات حيوية بالنسبة لهذا النوع من التحليل .

وقد تم لأغراض هذا التقرير بناء مجموعة متجانسة من البيانات عن الناتج ورصيد رأس المال والقوة العاملة والأراضي القابلة للزراعة وسنوات تعليم السكان العاملين . أما بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، فقد استعين ببيانات الحسابات الوطنية مع وضع حدودها نصب العيون (الأطار ٢ - ٤) . وقد أحدث تقديرات عن رأس المال المادي للبشرى بالنسبة لثمانية وستين بلدا . وكانت المجموعة تضم بعض البلدان التي هي اليوم ذات دخل مرتفع (إسبانيا والبرتغال واليابان واليونان) ، لكن ليس في الناتج ما ينطوي على حساسية لضمها إلى هذه المجموعة . أما البلدان الأخرى فمنها سبعة وعشرون في أفريقيا ؛ وخمسة عشر في أمريكا اللاتينية ؛ وتسعة في شرقي آسيا ؛ وثمانية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؛ وأربعة في جنوبي آسيا .

المساهمة من جانب رأس المال والعمالة

بالنسبة للجنة المستخدمة من البلدان النامية ، كانت المرونة المقدرة للناتج إلى رأس المال في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ هي نمو ٠,٤ ٪ في مقابل كل زيادة في رأس المال قدرها واحد في المائة ؛ يزيد الناتج بحوالي ٠,٤ ٪ في المائة . ومع افتراض وجود منافسة كاملة في أسواق الناتج وعناصر الإنتاج ، فإن هذه المرونة إنما تعكس حصة رأس المال من الاقتصاد . وبالنسبة للبلدان الصناعية ، فإن هذه الحصة قد تم تقديرها فعلا بما يتفاوت بين ٠,٢٥ و ٠,٤ ٪ في المائة . وتبلغ المرونة المقدرة للناتج مقابل العمل نمو ٠,٤٥ ٪ في المائة . وهذه المرونة هي أقل نوعا ما من نظيرتها في البلدان الصناعية ؛ فالتقديرات بالنسبة للولايات المتحدة تحدد رقما يتفاوت بين ٠,٦ و ٠,٧٥ ٪ في المائة . ولعل جزءا كبيرا من هذا الفرق يعزى إلى الانخفاض الشديد في مستويات التعليم في البلدان النامية .

مساهمة التعليم

هناك دراسات كثيرة توثق للمائد المرتفع للاستثمار في التعليم . وفي الدراسات السابقة ، كان التعليم يعبر عنه

بصورة تقريبية بمعدلات الألامم بالقرعة والكتابة أو بنسب الالتحاق بالمدراس الابتدائية . وتشير البحوث التي أجريت لأجل هذا التقرير إلى أن زيادة متوسط مقدار التعليم الذي تناله القوة العاملة بسنة واحدة ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩ ٪ في المائة . وينطبق هذا على السنوات الثلاث الأولى من التعليم ؛ بمعنى أن التعليم لمدة ثلاث سنين بالمقارنة بلا شيء يرفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٧ ٪ في المائة . وبعد ذلك يقل العائد من إضافة سنة واحدة من التعليم إلى حوالي ٤ ٪ في المائة في السنة . أو ما جملته ١٢ ٪ في المائة في السنوات الثلاث التالية ، وهي نتائج تتفق مع الدراسات السابقة .

وقد اختصت معدلات النمو في كل مكان تقريبا بعد عام ١٩٧٣ (الجدول ٢ - ٢) . وقد تمت دراسة سببين محتملين لذلك هما : نمو المخلفات ، ولا سيما رأس المال ، بصورة أبدا ، والنمو الأبطأ في الكفاءة التي تستخدم بها المخلفات . ويبدو أن للنمو البطيء لرصيد رأس المال لا لوم عليه في ذلك . فقد نما في المتوسط بما يزيد قليلا عن ٧ ٪ في المائة في السنة قبل عام ١٩٧٣ وبعده . وحتى في أفريقيا ، كان معدل تكوين رأس المال في الفترتين يساوي ٦,٣ ٪ في المائة في السنة .

ويقلل من الشرح التقني ، يتضح أنه إذا بقي نمو المخلفات بصورة عريضة دون تغيير في الفترة الثانية ، وانخفض نمو الناتج ، فلا بد عندئذ من أن ينخفض النمو في إنتاجية استخدام المخلفات ، وهو رأي تصالده البيانات بصورة منهضة جدا (الجدول ٢ - ٣) . فأوجه التبليغ في نمو الانتاجية تتراءى فيها التفسيرات التي تطرأ على تخصيص الموارد والتكنولوجيات والميزة النسبية للتنمية . وأي نمو بدرجة أبطأ في إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج إنما يشير إلى تناقص التقدم التكنولوجي وإلى قلة التحسينات في كفاءة استخدام المخلفات ، أو إلى كليهما .

ومنذ عام ١٩٦٠ ، كان النمو في الانتاجية يمثل نسبة صغيرة نسبيا من نمو الناتج في معظم البلدان النامية . أما الاستثناء فهو شرقي آسيا حيث زادت الحصة على ٢٥ ٪ في المائة . وفيما يتعلق بالاقتصادات الصناعية ، فقد كان نمو الانتاجية أممية أكبر بكثير . ويؤخذ من دراسة حديثة عن الولايات المتحدة أن التقدم التكنولوجي وحده مسؤول عن أكثر من ٥٠ ٪ في المائة من نمو الناتج منذ عام ١٩٤٥ وأن نمو القوة العاملة مسؤول عن ٢٧ ٪ في المائة (بوسكن ولاو ١٩٩٠) . وهناك دراسة أخرى انتهت إلى هذه النتيجة :

الاطار ٢ . ٤ : السياسة وهل تحصل على معلوماتها من القياس أو هل هو الذي يحصل على معلوماته منها ؟

مردحيا ، كما أن تعدد أساليب الصرف التي تعرض من خلال نظام المقتلح أو سواء من الوسائل ، إنما تشوه مقاييس إنتاج المحل الاجمالي لأن الأساليب المستخدمة لا تمكن القيم الحقيقية ، أما أنشطة الأسواق الموزعة أو السرية فتؤدي إلى خلق حواجز القهر من الضرب ، وهذه الأنشطة لا تندرج بالكامل في إنتاج المحل الاجمالي ، فإلا تبرز صحة هذه الأنشطة في الإنتاج المحل الاجمالي المقوس مع مرور الوقت ، لأن معدلات النمو المقطرة المستندة إلى إنتاج المحل الاجمالي المقوس ستكون بعيدة عن الأرقام المقطرة .

وبالنسبة للتقديرات الخارجة عن الرقابة والاسرار في استخدام الموارد وتصور البيئة ، فهذه تثير مشكلة أخرى صيرة عند إجراء الحساب السليم ، فإذا لم يراعى هذا الاستخدام بصورة تامة في أساليب السوق ، فإن مقاييس إنتاج المحل الاجمالي التقديرية يبالغ في وصف قدرة الاقتصاد على لتحمل تدفق السلع والخدمات .

استنتاجات السياسة الهزيلة

هل لنا أن نستنتج من وجود صلة إيجابية ملحوظة بين السياسات والأداء أن الأداء يسبب السياسة ؟ إن لغايات الاقتصاد القياسي السببية كثيرا ما يستحيل تطبيقها بناء على البيانات المتاحة . تنبثق من المشكلات المحددة الخاصة بصير نتائج هذه الاستنتاجات أو الخروج عنها لاستنتاجات لاصح ، إن استنتاجات السياسة المستندة إلى تحليلات لمصرعات من بيانات الهزيلة هي نتائج يمكن أن تنصف بالتحيز إلى درجة خطيرة . والمسألة في حقيقة المطالب هي مسألة الحكم على ما إذا كان الارتباط الملحوظ بين السياسة والأداء هو ارتباط حقيقي أو أنه مجرد نتيجة لأن الأمرين تحركهما مجموعة واحدة من المتغيرات غير الملحوظة (أو الكتمنة) .

التنتاج الضمنية بالنسبة للتحليل

ينبغي ألا تسوق هذه الملاحظات الحذرة إلى الخلق من التحليل الكمي ، ولا هي تعني من مسؤولية استخلاص دروس السياسة من مثل هذا التحليل ، فليس لدينا دليل جاد للتحليل الكمي على كثره لاجتماعه في رسم السياسة . ولابد من إصدار أحكام . ولا بد للظروف الهزيلة المستندة من عمليات الترتيب التطبيقية لتاريخ الاقتصاد من أن تميز لامتزاجها متخفلا بتحليل الاقتصاد القياسي المعص . وتكرار في هذا التقرير نذكر على هذا الجهد . صحيح أن نتائجه ليست نهائية حاسمة ، ولكنها أمثلة صلبة تفهم دقيقة للآلية المتصلة .

أشد الطلب في تحليل السياسة على البيانات الاقتصادية منذ ميون كرنش للذي كلفته في إرفاد في حساب الدخل القومي في عقد العشرينات . ومع نماذج كيز الاقتصادية التالية ونماذج ليوثيف المصنجات - المخرجات ، كثافت البيانات والأدوات التطبيقية لتقديرات السياسة . ولكن هناك مشكلات خطيرة تتعلق بالبيانات والقياس ما زالت تحتاج التحليل الاقتصادي الكمي .

نوعية مشكوك فيها

في كثير من البلدان لا تستند التقديرات الخاصة بالانتاج لاراضي إلى تقديرات يصل عليها لسلسلة المحصول وظنه . أما التقديرات الخاصة بالانتاج الصناعي فتستند إلى تطبيق جزئية المشروعات مع تجاهل وحدث الانتاج الصغير النطاق في معظم الأحوال . وأما المقاييس مثل المخرجات القومية والاستثمار والابتكارات ، فهي تقدر بصورة غير مباشرة وتخرج باحتياط ما للقي بين مخاطر آخرين ، وبها في حد ذاتها عرضة للخطأ . وهناك مخاطر خطيرة في البيانات المتعلقة بالانعام بالقراءة والكتابة والاحتياك بالحدس وسرقات الفتر ومضبوطات تقنية . وأما التقديرات التي يصل عليها بشأن العمر المتوقع عند المولد . استنادا إلى تعدادات حديثة . والمقاييس الخاصة بالموارد والوقت لهذه لا تفرق إلا بالنسبة للآثار بانها وعن السنوات التالية لعام ١٩٨٠ (جدول الاطار ٢ . ٤) . وسجعة وطريقون بالذات هي التي لديها مشاكل تتعلق بالفرق من فترة واحدة . ومن هنا فإن معظم التقديرات المتاحة إنما تستند إلى افتراضات بشأن الوقت .

قائمة ضمنية للمقارنة

إن المقاييس الخاصة بإنتاج المحل الاجمالي تتطوى على مشكلات حادة فيما يتعلق بتغايب البيانات المقارنة عبر البلدان وعلى مر الزمن . ومن المطالب القروية ما يلي : كتغيرات في الأساليب المصطنعة للتغيرات في القروية ، والتغيرات في الأساليب التقنية ، واختلاف فترات الألفس ، ومضى نمطية للتدخل الاقتصادي . كما أن الاستخدام التقديري لأسعار الصرف الرسمية يوجد أروانا من التحيز في فترات أسعار الصرف المتغيرة . وبصورة عامة فإن تكاليف القوة كثرالية يمثل مقوما لقي التجميع ، ولكنه بمقارنة قيمة صلة معينة من السلع والخدمات في السوق المحلية معبرا عنها بالعملة الوطنية بقيمة نفس العملة الأجنبية .

وبما يتعلق بالانتاج الصناعي الكمي والفرار مسطرات المعيشة فإن قياسها لا يفي بالجدلية في كثير من الأحيان ، هذا إذا كنا يقاسون ، ونحدد أسعار مثل هذه الأحمال ، حتى وإن لمصبحت فرضا ، يقصر عن أن يكون

جدول الاطار ٢ - ٤ : قوائم بيانات يصل عليها نسبيا لمؤشرات لاجتماعية متعلقة في الاقتصادات للادمية (عدد البلدان أو المناطق)

المناطق : العدد الاجمالي للاقتصادات	العدد الذي تفرق عنه بيانات عن					العدد الذي تفرق عنه بيانات عن					العدد الذي تفرق عنه بيانات عن				
	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
افريقيا	٩٠	١٦	٤	١١	٣٦	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
افريقيا الشمالية	٢٧	٥	٢	١١	٢٦	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
آسيا والارافيسية	٤٠	٢٠	١	١	٢٢	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
الاجمالي	١٦٧	٦١	١٥	١٥	٨١	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	الاجمالي	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥

المصدر : الأمم المتحدة ١٩٦٠ م .

جدول ٢ - ٢ نمو الناتج المحلي الاجمالي والمفصلات وإجمالي انتاجية عناصر الانتاج
(نسبة مئوية)

[illegible]

لا بد من استيفاء هذه المتطلبات الأساسية والافتراضية التالية إلى: وحدة بنى عامة ويمكن التمسك بها أثناء الملاحظة التالية في نهاية الجزء الأخير.

(أ) حتى ١٩٨٥ بالذمة للاكتشافات الصناعية .

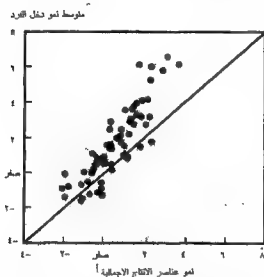
(ب) جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد إعادة توحيدها مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة .

المصدر: بيانات البنك الدولي، بوسطن والأز ١٩٩٠.

١٩٣١ - ١٩٣٨ نما إجمالى انتاجية عناصر الانتاج بنوره
(بنسبة ٢,١ في المائة في السنة في الفترة ١٩١٢ - ١٩١٨)

ثمة فرق كبير (بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة للنمو) هو - على ما يبدو - أن النمو في الأولى يرجع إلى حد كبير إلى تراكم المدخلات عوضاً عن النمو في كفاءة توزيعها ، (تشينزي مريغلسان ١٩٨٨) .

شكل ٢ - ٤ متوسط النمو السنوي لدخل الفرد والانتاجية ، بلدان متقدّمة ، ١٩٨٧-٦٠ .
(نسبة مئوية)



(أ) الباقي غير المفسر من نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد مراعاة نمو المحاصيل التقليدية
(الصل والى المال ، الأرض)
المصدر : هيئة البنك الدولي .

أن الدور الصغير الذي يضطلع به نمو الانتاجية - في المتوسط - في البلدان النامية هو دور ليس من المحتمل تحليله بالمعدلات المنخفضة للتغيير التكنولوجي. وفي شرقي آسيا زادت الانتاجية بنسبة ٢,٦ في المائة في السنة في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣، وهي نفس النسبة تقريباً في البلدان الصناعية. والذي يدل على أهمية نمو الانتاجية، برغم نصيبه الصغير، هو أن للفوارق فيه مسؤولة عن أكثر من نصف الثبات في معدلات النمو عبر البلدان. والسياسة الاقتصادية - على ما سيوضحها هذا التقرير - تطلع شوطاً بعيداً في سبيل تحليل هذه العلاقة.

والرأبابة بين نمو الانتاجية والنمو في إجمالي هي رابطة متينة وإيجابية (الشكل ٢-٤) ، وهذا صحيح عبر المناطق وفي الفترات المختلفة . ففي الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧ كان متوسط الانخفاض في معدلات النمو (حوالي ١,٥ في المائة) يتفق تماما مع الانخفاض في نمو إجمالي انتاجية عناصر الإنتاج (الجدول ٢-٢) . والبيانات التاريخية عن البلدان تؤكد بدوره هذه الصلة المتينة بين النمو الاقتصادي والنمو الانتاجية (أركولو وروسوفسكي ١٩٧٣) . وفي فترات النمو السريع مثل الفترتين ١٩١٢ - ١٩١٨ و

جدول ٢-٣ النسبة المئوية لحصة نمو الناتج التي يسيرها نمو مخلفات عناصر الإنتاج، عينة من الاقتصادات العالمية، ١٩٨٧-٦٠

النسبة المئوية للمخلفات	النسبة المئوية لعناصر الإنتاج	النسبة المئوية للناتج	النسبة المئوية للمخلفات
١٩٧٣-٦٠			
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٩	٢٢	١٧
شرق آسيا	٥٠	١٦	٢٥
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥١	١٠	٢٨
أمريكا اللاتينية	٥٥	٢٠	٢٥
جنوب آسيا	٨١	٢٠	صفر
الاجمالي	٥٩	١٨	٢٦
١٩٨٧-٧٣			
أفريقيا جنوب الصحراء	٩٢	٣٧	٢٧-
شرق آسيا	٦٢	١٧	٢٠
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦٨	١٦	١٤
أمريكا اللاتينية	٩٤	٥١	٤٨-
جنوب آسيا	٥٥	١٩	٢٤
الاجمالي	٧٦	٢٨	٦-
١٩٨٧-٦٠			
أفريقيا جنوب الصحراء	٧٣	٢٨	صفر
شرق آسيا	٥٧	١٦	٢٨
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥٨	١٤	٢٨
أمريكا اللاتينية	٦٧	٢٠	صفر
جنوب آسيا	٦٧	٢٠	١٤
الاجمالي	٦٥	٢٢	١٤
بلدان صناعية مختلفة، ١٩٨٥-٦٠			
فرنسا	٢٧	٥-	٧٨
إيطاليا	٣٣	١٠-	٨٧
ألمانيا	٣٦	٥	٥٩
الجمهورية الفيدرالية	٢٧	٥-	٧٨
الولايات المتحدة	٣٣	٢٧	٥١

ملاحظة: لا تتخلل على تصديقات وتصديقات الاقتصادات، قطر السلطنة كاتبة في نهاية القسم الأساسي.
(١) جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل إعادة التوحيد مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة.
المصدر: بقائمة للاقتصادات العالمية، بيانات البنك الدولي، بقائمة للاقتصادات الصناعية، بوسن ولاز ١٩٩٠.

وبنسبة ٣,٨ في المائة في السنة في الفترة ١٩٣١-١٩٣٨. وفي فترات النمو البطيء، ركزت الانتاجية أو انخفضت (وهي قد انخفضت بنسبة ٠,٢ في المائة في الفترة ١٩١٨-١٩٣١). وفي الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ نما الناتج بنسبة ٩,٧ في المائة والانتاجية بنسبة ٣,٤ في المائة. وفي الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧ نما الناتج بنسبة ٣,٧ في المائة والانتاجية بنسبة ٠,٨ في المائة.

مساهمة السياسة المحلية

في وسع السياسات أن تؤثر في كل من كمية المدخلات وانتاجيتها. ومن ذلك مثلاً أن سياسة الاحلال محل الواردات

قد تزيد الاستثمار ولكنها تنقل من الكفاءة والتقدم التكنولوجي، وبالتالي من الانتاجية. ويمكن المحاولة بأن التعريفات الجمركية على الواردات لا تؤثر على الكفاءة إلا مرة واحدة لا غير، وهي لا تؤثر في معدل التقدم التكنولوجي. ويكبد لذلك زعم أن التعريفات الجمركية تجعل مهمة الأخذ بتكنولوجيا جديدة مهمة أصعب، وتؤدي بالتالي إلى إبطاء نمو الانتاجية. فالنظرية إذن يكتنفها اللبس. والأدلة المستمدة من الدراسات القطرية توضح ما يؤثر في الانتاجية من جوانب السياسة، وهو ما نتوصل بمزيد من البحث في الفصلين الثالث والسابع. وتورد هنا ثلاث نتائج إجمالية موحية هي:

أولاً، سبقت الإشارة إلى مساهمة التعليم الإضافي في زيادة جملة الناتج والانتاجية. وإلى جانب هذا الأثر، فإن مستوى تعليم السكان (بالمقارنة بالتغيرات في نوع التعليم) هو أمر له أهميته على ما يبدو. فزيادة المستوى الأول للتعليم بثلاث سنين إنما تقرن بزيادة نسبته ٤,٤ في المائة في معدل النمو السنوي (أي زيادة في الناتج نسبته ١١ في المائة في فترة مهيمة وعشرين عاماً).

ثانياً، إن الانفتاح والمنافسة يقترنان بزيادة في الانتاجية، ويصدق هذا بالنسبة للتدابير الانفتاح المختلفة الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك التذبذبين الواردتين في هذا الفصل ألا وهما: تحركات الأسعار المحلية للسلع التي تدخل في التجارة العالمية تنتجها نحو الأسعار العالمية، والتغيرات في أنصبة التجارة. والاستعراض الوارد بمزيد من التفصيل في الفصلين الرابع والخامس إنما يؤكد هذه الروابط الإيجابية بين الانفتاح والمنافسة من ناحية وبين النمو من ناحية أخرى. وقد انتهت دراسات أخرى إلى نتائج مماثلة.

ثالثاً، إن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ينقص من عائد الاستثمار ومن نمو الناتج. وهو ما تشير إليه الدراسات النظرية (أنظر الفصلين الرابع والسابع). وهي نتيجة لا تلت إلا تأييداً هزيلاً من عصر بدلي استخدم في التقديرات فيما بين البلدان ألا وهو علاوة سعر الصرف الأجنبي. ولخيراً، تشير البيانات إلى أن للزيادة في حصة الاستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي تسفر عن انخفاض في نمو الانتاجية فيما بعد، وهو ما يتفق مع النتائج التي خلصت إليها دراسات أخرى (بارو، على وشك الصدور).

وتشير الدلائل إلى أن السياسات الجيدة - ولتتي يفترض أن تترامى في التدابير البديلة - والاستثمارات الجديدة ، ما كان منها استثمارا مادية أو بشرية ، يكمل بعضها البعض الآخر . كما أن السياسات الأفضل والتعليم الأوفر يساهمان في النمو ، ويبدو فوق هذا أنهما يتفاعلا . ومن هنا فإن السياسة الأفضل والتعليم الأوفر مجتمعين لهما تأثير في النمو أكبر من تأثير كل منهما على حدة (الجدول ٢ - ٤) . وقد تم الحصول على نتائج مماثلة بالنسبة للتغيرات في التعليم وبالنسبة للاستثمار .

تبدو هذه النتائج قوية نوعا ما بالنسبة لمجموعات البلدان وتدابير السياسة البديلة . أما المتغيرات التي يجري بحثها فقد لا تكون مصادر - مستقلة - للأداء الجيد ، وأما السببية فلم تثبت بصورة واضحة ، كما أن المتغيرات التي أغلقت في التحليل قد تؤثر في النتائج . ولكن الأدلة ما فتئت تشير إلى أن الجهود المتزامنة التي تبذل لتحسين السياسة وزيادة رأس المال البشري والمادي يمكن أن يكون لها عائد مرتفع ارتفاعا غير عادي .

آثار العناصر الخارجية

إن معدلات التبادل التجاري التي تواجه البلدان النامية ،

ونمو بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وأسعار الفائدة لادوية ، وتدفقات رؤوس الأموال إنما هي بعض من العناصر الخارجية التي قد تؤثر في التنمية . وقد نوقشت أهمية هذه العوامل بالنسبة للتوفقات الاجمالية خلال هذا التقرير (انظر الفصول ١ و ٥ و ٦ و ٨ وانظر أيضا ديل ولورنس ١٩٨٠) . ولكن هل يمكن أن تكون ممولة عن التمويل في الأداء فيما بين البلدان. فرادى ؟ تبين من دراسة للثلاثة وثلاثين بلدا نمائيا أنه لا يوجد ارتباط احصائي بين الفوارق في معدلات النمو وبين ضخامة الصدمات الخارجية (ميترأ وشركاؤه ١٩٩١) .

وتدفقات رؤوس الأموال هي عنصر خارجي آخر يؤثر في التنمية . وتمثل المعونة بشروط ميسرة مصدرا هاما من مصادر تمويل البلدان المنخفضة الدخل ، وحجمها هو الذي يحدث فرقا بالنسبة لهذه البلدان . وفي الوقت عينه ، فإن الكفاءة التي تستخدم بها المعونة والتحسينات في كمية ونوعية المعونة ، أمران مطلوبان . والكفاءة تتوقف بدورها على سياسات المقرضين والمقرضين على حد سواء (الاطرا ٢ - ٥) . ولئن كانت التقييمات الشاملة لفعالية المعونة غير حاسمة ، فإن الدراسات النظرية تصغر عن أربعة دروس هامة من شأنها تعزيز فعالية المعونة . أولها ،

جدول ٢ - ٤ : تفاعل السياسة مع التعليم والاستثمار ، ١٩٨٧ - ٩٥

المتغيرات المتعلقة			
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي
٥٢,٩	١٢,٧	١,٤٠	٥,٥
٤٩,٩٥	٥٢,٠	٠,٧٥	٢,٨
٢٨,١	٢٥,٧	صفر	٢,٨
١٦,٠	٤٦,٠	٠,٤٠	٢,١
٥٤,٣	٥٧,٠	١,٣٠	٥,٢
٤٨,٨	٥٥,١	٠,٤٠	٤,٠
٢٩,٧	٢٥,٠	٠,١٦-	٢,٥
٤٤,٧٥	٢٦,٢	٠,١٩-	٢,٤
٥٦,٥	٧٢,٦	٠,٩١	٥,٢
٤٦,٤	٥٢,٩	٠,٧٥	٢,٥
٤٤,٠	٥٢,٨	٠,٠٧	٤,٦
٤٦,٢٥	٢٦,٧	٠,٣٦-	٢,٦

ملاحظة : كل نتائج متوسطة عند مستوى ٥ في المائة مالم تكن مبنية بدرجة (*) ، وفي هذه الحالة لا تكون مبنية .
 (أ) يراعى للتأثير الفرع هنا في ثلاثة عشر المرفق التي تزيد على ٢٠ في المائة ، وكثيره المنخفض في ثلاثة عاشر ٣٠ في المائة أو أقل . انظر الملاحظة التفسيرية في نهاية النص الأساسي .
 (ب) التعليم مقوما بمعدل متوسط سنوات الدراسة ، بالمعادلة الدراسية لها بعد المرحلة الثانوية ، السكان من ١٥ - ٤٦ سنة . والتعليم العالي مرفق هنا باستثناء ما يزيد على ٢٠ سنة والتعليم لمنخفضة بامتياز ٢٠ سنة فأقل .
 (ج) زيادة تبلغ خمسة سنوات (فوق المتوسط أو دونه) .
 (د) معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (فوق المتوسط أو دونه) .
 المصدر : بقضية لملحة من المرفق ، نشر الشركة الدولية لتحويل العملة ، ملحق مخطط . بقضية لكافة المتغيرات الأخرى ، بيانات البنك الدولي .

الاطرار ٢ - • اسهام المعونة

مضى تكون المعونة غير فعالة ؟

في بعض الأحيان تتبع المعونة البلدان لإجراء تحسين الإدارة الاقتصادية الكلية وتبني الموارد المالية . قد تضمنت الوكالات الخارجية تقدم المعونة لتزاتها بينما تقوم البلاد بضرورة ومؤسسات وبنية محددة . ثم أن التوفر الفعّال للمساعدة الأجنبية لتفكك إلى بكتان - لأصحاب مسؤولية إلى حد كبير . قد مكنتها من إرجاء الإصلاح المالي ، وفي بعض الأحيان تستطيع المعونة تعزيز سياسات في المدايز (التبرير) ذوي المصالح المكتسبة القوية في وجود إطار سياسة مشروعة ، مما يجعل إصلاح السياسة أشد صرا .

وفي بعض الأوقات تستطيع المعونة أن تسهل حمل الأخبار المحلي والتفقت التجارة والاستثمار الأجنبي المبلشر ورؤوس الأموال التجارية باعتبارها المصادر الأساسية للاستثمار وتنمية التكنولوجيا . وهناك عدة بلدان سمعت المعونة الفعّالة بأن تعيق بالأمور الزراعية . وقلمت أومنا بمرجاء الاستثمارات المماسة في البنية الأساسية الريفية وتجاهلت الحاجة إلى بناء مؤسسات زراعية .

وفي بعض الأحيان تمنح المعونة أو تمنح لمساهلة لجدول الأحوال السياسي والاقتصادي التي تفقد الصلابة إليها . من طرق ومكسك حديد وموانيء ومرافق لتزويد الكهرباء . كما أنها تقوم بدعم الخبرة التقنية في تقيم لمشروعات ومبانيها وتنفيذها . وتساهم المعونة كذلك في تدريب المعلمين وفي بناء المؤسسات كما هو حالت مثلا في باكستان وإثانديا وكوريا وكولومبيا والمكسيك . يضاهي إلى هذا تقديم المعلومات حول أفضل الممارسات . كما تحت مع مصرف غرمن في بنغلاديش والصندوق الاجتماعي للطوارئ في بوليفيا ومشروع طوبيع (كويونات) المواد الغذائية في جاميكا . مما يساعد البلدان المتلقية للمعونة على تصميم الممارسات وفقا لظروفها وعلى تنفيذ الأعمال .

وتستطيع الوكالات التقنية المتقدمة والتي تنظر إلى التناقض فيما بينها أن تفقد تفكرها حيث غير ملامكة وأن تقدم مشروعات وتصاميم متضاربة . وهذه المشكلات المنعقدة بالمعونة التقنية إنما تنشأ في جز منها نتيجة لتعريف المصانع على نطاق واسع وهو ربط المعونة بشراء المعدات والتمنن والمشورة التقنية من مصادر الوكالة . هم يقل في حد كبير من صفاتي تحريكات الموارد . وفي باكستان مثلا ، كانت وكالة استخدام شركات التأمين لدى الوكالة المتقدمة في نقل المشاورات المعونة من المعونة (وهي تشمل مساعدة كبيرة من لاجملي تكاليف المشروعات) لمضى من ٥٠ إلى ١١٥ في المائة من تكلفة التبدل الأخرى .

إن التنازع في التصلب التي تعيقها وكالات تمويل بشأن السياسات من شأنها تعميل تكلفة إضافية على المعونة لتفكك إلى البلدان القائمة . وقد شكك كثير من البلدان المتلقية للمعونة ، التي أصبحت بالتخلص من الصلابة الصناعية من مجاهات التصديق . من أن الوكالات شجعت على هذه الأمور الجوهري في صفاتي السياسات والمجتمعات عندما كان الاحتمال محل التوريات وصعبر الواقع الاقتصادي السعيد أمرا شامدا . سمح في وضع الوكالات أن يشار في معظم الحالات إلى التسميح براء التفكير المتغير حول التنمية ، ولكن الذين والقون المعونة والممارسون إلى مزيد من الوقت للتصميم بسبب ضعف الهيكل الإداري لديهم .

مضى تكون المعونة فعالة ؟

إن المعونة تضمن من مصاديق الإصلاح الاقتصادي بمساهمته من مساعدة في التسميهر لمع الإصلاح إلى البقاء على التكلفة منخفضة . وقد أدى الاقتراض لاجراءات تصنيع هيكلية إلى إطلاق العنان للمصالحات ومساعد على استثمارها في كثير من البلدان التي التزمت بالإصلاح ومنها تركيا وإثانديا والمكسيك . وفي جمهورية كوريا ساهمت مشروعات البنية الأساسية والتعلم في عدد المصنوعات على الإطلاق الاقتصادي التي جاء في آخر الإصلاحات التي أدرجت في أوائل عدد للصفحات . وصلات الإغالة الاقتصادية هي سبب آخر لاطمن فيه لتقديم المعونة .

توفر المعونة من الموارد الخارجية للاستثمار والتمويل للمشروعات مالا يستطاع الانضغاط به برؤوس أموال تجارية بسبب فترام الدين المفرط من فترات سابقة أو بسبب الفترة الطويلة لتكوين المشروع . كما أن مخالقات المعونة تطلع البلدان الصناعية على الإصلاحات الجارية في البلدان القائمة ، وهي معرفة حسن من لأصحاب حصول البلدان القائمة على رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المبلشر وتساعدنا ، كما هو الشأن في حالات تايلند وكوريا وإثانديا ، على أن تصبح مفرحة تقيرون تجارية .

من شأن المساعدة المتقدمة للمشروعات أن تثن على التوسع في البنية الأساسية التي تفقد الصلابة إليها . من طرق ومكسك حديد وموانيء ومرافق لتزويد الكهرباء . كما أنها تقوم بدعم الخبرة التقنية في تقيم لمشروعات ومبانيها وتنفيذها . وتساهم المعونة كذلك في تدريب المعلمين وفي بناء المؤسسات كما هو حالت مثلا في باكستان وإثانديا وكوريا وكولومبيا والمكسيك . يضاهي إلى هذا تقديم المعلومات حول أفضل الممارسات . كما تحت مع مصرف غرمن في بنغلاديش والصندوق الاجتماعي للطوارئ في بوليفيا ومشروع طوبيع (كويونات) المواد الغذائية في جاميكا . مما يساعد البلدان المتلقية للمعونة على تصميم الممارسات وفقا لظروفها وعلى تنفيذ الأعمال .

والسياسات والمؤسسات المحلية ، والقدرة الاقتصادية تؤثر بدورها تأثيرا حوريا في نجاح المعونة المتقدمة للمشروعات . وأبلغ مثال على قاطعتها في مساهمة المشروعات هو مثال التوراة للضراء في جافري أوما في عدد السونيات التي كتبها للجناح بفصل صفات نقل التكنولوجيا والبحوث والبنية الأساسية المعونة من جانب المعونة ، وأيضا بفصل لجواب المؤسسات المحلية .

وفي وضع المعونة لتزليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأفضل مستوى . وقد باتت وكالات المعونة والتمويل الخارجية حساسة أكثر لكثير لأنش المشروعات على البنية على الأوضاع الاقتصادية . كما أن التفكير على السياسات قد أسفر بدوره عن برامج ناجحة لا تلال من الفقر مثلا في بوليفيا وكوت ديفوار وإثانديا . ويكمن الأهم في باكستان والفلسطين الديمقراطية في التعليم والمساهمة إلى مزيد من الإكثار من القوى البشرية استكمال للتجهود الرسمية إلى التخفيف من عبء الفقر .

متعارضة (الفصل الثالث) . والأدلة الواضحة في هذا التقرير وفي غيره من الدراسات تؤكد أهمية الاتفاق الاجتماعي للمعد أعداداً جيداً بالنسبة للتنمية . أما تحقيق كفاءة أكبر في تقديم الخدمات ونفذة أكبر في تحديد الأهداف ، فهما موضوعان معروبان يتوافق تكرارهما (من ودريز ١٩٩٠) .

والنتائج المتعلقة بأهمية تعليم المرأة واضحة تمام للوضوح . والوضع التعليمي للنساء للبالغات هو أكبر وأهم متغير يثقل للتغييرات التي تطرأ في وفيات الأطفال والاتحاق بالمدارس الثانوية (انظر للشكل ٢ - ٥) . وزيادة سنة إضافية في تعليم المرأة يصلحها انخفاض بنسبة ٢ نقطة مئوية في معدل وفيات الأطفال . بل إن الدراسات التي اعتمدت على مستوى الأميرة أوردت انخفاضات أكبر من ذلك بكثير هي ١٥.٥ نقاط مئوية .

كما سبق أن أوضحنا في بداية الأمر ، فإن للتنمية الشاملة تنطوي على ما هو أكبر من المتغيرات الاقتصادية : فهي تنطوي على خصائص غير اقتصادية تثرى نوعية الحياة . وبعض المتغيرات غير الاقتصادية لها ارتباط بالتنمية الاقتصادية على الرغم من أن تحديد خيوط السببية هو من الصعوبة بمكان عادة . ومن ذلك مثلاً أن بعضاً من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي درست فيما تقدم ترتبط بصورة إيجابية بمكونات غير اقتصادية في التنمية مثل الممرات المدنية والسياسية (الاطار ٢ - ٦) .

أما للمساواة فهي موضوع يستأثر بالاهتمام على حده بحكم جذريته الخاصة . والمساواة جانبان : توزيع الدخل وتواتر الفقر . وليس هناك رابطة واضحة في أي من الاتجاهين ، بين النمو والتغييرات في توزيع الدخل (انظر الفصل ٧) . ولكن النمو الاقتصادي يرتبط ارتباطاً قريباً بالحد من تواتر الفقر . وقد تبين من استعراض لعشرين بلداً نامياً أن النمو ارتبط بحدوث تحسن في الفقر المدقع في هذه البلدان جميعاً ألا ولحد منها (وكان لهذا البلد الممتلئ معدل نمو سلبي في دخل الفرد خلال فترة البحث) . وقد تبين لئلا ومينت (تحت الطبع) وجود هذه الآثار نفسها في دراساتها التطورية المفصلة . كما يبين تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ وجود علاقة قوية على أن النمو يقلل من الفقر المدقع .

الطريق إلى الأمام

لعل أوضح درس من دروس العمل في التنمية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة هو أن للبرمجيات ومسة التفكير

أن المعونة تخدم عادة أهدافاً متعددة . فمن الأمر يقتضي عناية المحل الأول لاعتبارات سياسية ، فإن الأمر يقتضي عناية خاصة لضمان أن تكون آثارها الاقتصادية مرضية ، وثانيها ، أن في وسع المساعدة الأجنبية أن تعزز السياسات المحلية الجيدة وكذلك الرديئة ، وفي نهاية المطاف فإن الجهود المبذولة لدعم السياسات الجيدة ، لها أهمية حاسمة . وثالثها ، أن قدرة البلد على استيعاب المعونة تتوقف على قدراته البشرية والمالية والإدارية ولابد من أن تكون لتعزيز هذه القدرات أولوية . ورابعها ، أن الاستقرار في حجم التمويل وشفافيته للشرط المفروضة على المعونة بمساعدات الذين يتلقونها على استخدامها استخداماً أفضل .

مكونات التنمية الشاملة

إن تلبية الاحتياجات الأساسية هي جزء هام من التنمية الاقتصادية أولته حكومات كثير من البلدان التامية منزلة الأولوية . وقد قال رئيس وزراء الهند وهو يقدم خطة السنوات الخمس الثالثة لبلاده في عام ١٩٦٠ : « قيل أن الدخل القومي على مدى العشرين الأولى والثانية ارتفع بنسبة ٤٢ في المائة وأن متوسط دخل الفرد ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة . وثمة استفسار مشروع هو : أين ذهب هذا ؟ ... في وسعي أن أرى أن الناس يجنون طعاماً أفضل وأفضل وأفضل ويبسوا بهوياً من القرميد ... ولكن بعضاً من الناس لم ينتفع إلا بالكاد » . (الهند ١٩٦٤) . إن تلبية الاحتياجات الأساسية يتطلب نمواً اقتصادياً كما يتطلب ملاحظة من البرامج الاجتماعية التي تحدد أهدافها تحديداً جيداً .

ويؤخذ من عدة دراسات استماتت بالبيانات الخاصة بالأسر أن في وسع الاتفاق الاجتماعي أن يحسن من رفاهية الأمر تحسيناً كبيراً ، إلا أن قلة من الدراسات هي وحدها التي درست آثار الاتفاق الاجتماعي بالاستماتة ببيانات كلية . ومن المفيد بصورة خاصة معرفة ما إذا كان الاتفاق الاجتماعي أو النمو الشامل في الدخل هو أحد السبل لتحسين الرفاهية الاجتماعية . وهناك عدة مؤشرات تستخدم على نحو نموذجي لقياس الرفاهية الاجتماعية : العمر المتوقع ، ووفيات الأطفال ، والاتحاق بالمدارس ، ولا يخلو أيها من الميوب .

وقد درست البيانات المتعلقة بالمصروفات العامة ، ونمو الدخل والوضع التعليمي للثلاث البالغات لمعرفة آثارها على وفيات الأطفال والاتحاق بالمدارس للثلاثية . وقد جاءت للنتائج المستمدة من هذه التحليلات عبر البلدان نتائج

شكل ٢ - مستوى تعليم الإناث وانخفاض
وفيات الأطفال للرضع ، اقتصادات
منتقاه ١٩٨٧-٩٠

متوسط الانخفاض السنوي في
وفيات الرضع (نقطة مئوية)



والتحدى الذى يواجه الحكومات هو أن تترجم الدروس
المبرزة المتفق عليها من تجارب التنمية إلى سياسات عملية .
ورغبة في المساعدة على النهوض بهذه المهمة ، فقد غُيّت
الفصول الأربعة التالية من هذا التقرير بدراسة المجالات
المختلفة للسياسة - وهى رأس المال البشرى والأسواق
المالية ، وللتجارة الخارجية ، والسياسة الاقتصادية الكلية -
دراسة مفصلة . والموال الذى يسهله التقرير في كل حالة
هو : ماذا فعلت الحكومات ، وما الذى لاح أنه هو الأفضل
أداء ؟

Y.

الاطار ٦-٢ للتنمية ومكوناتها غير الاقتصادية :

الحريات

ما هي الصلة ، إن وجدت ، بين التنمية الاقتصادية والحريات التي هي مكون من المكونات غير الاقتصادية في التنمية الشاملة ؟ وبمثل واحد من الاحتمالات أن الصلة العكسية والمناقضة للممة المقترحة قد تفصحان تصرفات من جانب الحكومة في القطاع الخاص من شأنها ، أولاً ذلك ، أن تعوق التنمية . للصلة العكسية والمناقضة الأخذ في الاعتبار السلوكيات ككلها ما ومقتان ملحة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ومن الممكن حقاً أن يبرز الفصل إلى حرية المسألة في الهند في منع المظاهرات ، لأنها أكرهت الحكومة على التصرف دون إبطاء . وإن كان من المستطاع القول أيضاً بأن الحريات بصورة عامة تزيد من صعوبة اتخاذ القرارات الحازمة وإن تكن ضرورية من جانب الحكومات . وكثيراً ما تناق وجهة النظر الأخيرة لتعطيل نجاح بلدان مثل جمهورية كوريا (بنظريتها المثلثي ، المطبق) على التقيض من بلدان مثل الهند (وبمثل الحريات فيها تسيير جدياً إلى جانب مع أرجح النصف في المسألة) .

وللتنازلة من دراسة هذا الموضوع ، فقد استمدت البيانات عن الحريات السياسية والمدنية من الحرية في العالم (غسلب ١٩٨٩) ، وهو استقصاء أجرى سنوياً منذ عام ١٩٧٣ باستثناء سنة واحدة . والبيانات هي مبنية حسب ثلاثين لمقياراً محدداً تتدرج تحت معيارين : الحقوق السياسية تتوزع بأنها : حقوق المشاركة المدنية في العملية السياسية ؛ والحريات المدنية أو : حقوق التعبير الحر وتنظيم المظاهرات وكذلك حقوق الحصول على درجة من الاستقلال الذاتي مثل توفير حرية الدين والتعليم والسر وحرها من الحريات الشخصية ، والمؤشر الذي أسفر عنه هذا الاستقصاء يربط ارتباطاً جديداً مؤثراً آخر وعنه هو ما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩١) . وهذه المقاييس مجسما هي مقاييس عام ، ولا يسعها تحيز أي استنتاجات ثابتة ، وإن كانت نتائجها تبين على الأعمام ، فهناك صلة قوية بين نمو الدخل ومصرفيات التنمية والإنخفاض في معدلات وفيات الأطفال ؛ وبين مستويات تعليم المرأة وتنشيطات التي تدخل على التعليم وبين انخفاض وفيات الأطفال ؛ وبين الحريات السياسية والمدنية والكمالات في تعليم الذكور والإناث وانخفاض وفيات الأطفال (جدول الاطار ٦-٢) .

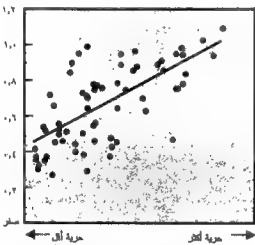
ولنتج تحصيل التراجع الذي يشهد على الرجوع للمضي لا تنحى إلى حد الأداة إلى أن الحريات تتسامح في نمو الدخل مساهمة إيجابية ، وإن كانت ثمنياً ضئيلاً أنها لا تنحى للحو . وقد تبين من بعض الدراسات أن العلاقة بين الحرية والموه في حالة غسلبنة (غريب وتولوك ١٩٨٩) . أما لميسوينا (١٩٩٠) فهناك وجود تأثير أوضح بالدرجة الكثرة ١٩٨٠-١٩٧٠ أن تبين أن الحريات السياسية والمدنية ترتبط ارتباطاً

إيجابياً ذا بال بمتوسط الدخل القرمي المعطى للرد ونمو هذا الدخل . وتقدر مكلي (١٩٨٨) بدوره وجود تأثير إيجابي .

وأخيراً ، فله بعد ضبط نمو الدخل والآثار الاقتصادية ، ففقد يارح هو أن الحريات تنصل إيجاباً قوياً وإيجابياً بالتدوير المنطقية بتبصيلات الرقابة الاجتماعية مثل تعليم المرأة والتعليم النشأ وتخلص وفيات الأطفال (شكل الاطار ٦-٢) . وإذا كانت هذه النتائج لا توضح خطوط السببية ، إلا أنها تشير إلى أن هذه المكونات الهامة للتنمية الشاملة تسيير جنباً إلى جنب .

شكل الاطار ٦-٢ الارتباط بين الحريات السياسية والمدنية وبين تعليم المرأة ، والتعليم متطابق ، ٧٣ - ١٩٨٩ .

لمية مستوى تعليم الإناث إلى الذكور



ملحظة : البيانات هي متوسطات فترات بأكسمة لمدة من ١٧ تقسماً ١ ثم اترار بيانات من ١٩٧٢ . ومتوسط التعليم محدداً بإعطاء متوسط سنوات الدراسة ، وإعطائه الدراسة فيما بعد المرحلة الثانوية . السكان في السن ١٥ - ٦٤ سنة . للانحلال على أسلوب الكثير ، انظر الملاحظة التالية في نهاية النص الرئيسي .

المصدر : للانحلال على بيانات عن الحريات السياسية المدنية ، انظر غسلب ١٩٨٧ ، والانحلال على التعليم ، انظر إريك دولي .

جدول الاطار ٦-٢ مصفوفة الارتباط لمقاييس للتنمية الشاملة ، ٧٣ - ١٩٨٧

المقاييس	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١ - للحو	١,٠٠							
٢ - انخفاض وفيات الأطفال الخرج (١)	١,٠٠	٠,٣٠	٠,١٢	٠,٢٣	٠,٣٦	٠,٤٢	٠,٢٧	٠,١٩
٣ - انتشار في التعليم		١,٠٠	٠,٢٧	٠,٤٤	٠,٢٩	٠,٦٧	٠,٧١	٠,٥٩
٤ - انتشار في تعليم المرأة			١,٠٠	٠,٩٢	٠,١٨	٠,٣٠	٠,٢٥	٠,٣٧
٥ - انتشار في القدرة في التعليم بين الإناث والذكور				١,٠٠	٠,٢٢	٠,٥٢	٠,٤٨	٠,٢٨
٦ - مستوى التعليم					١,٠٠	٠,٥٦	٠,٩٨	٠,٥٧
٧ - مستوى تعليم الإناث						١,٠٠	٠,٢٣	٠,٢٣
٨ - الحريات السياسية والمدنية							١,٠٠	٠,١٠

ملحظة : الأعداد هي متوسطات لفترات : البيانات من سنة من ١٩٨٠ تقسماً ١٠ في السنة ، فيما ذلك انشأ فيما بينها (١) . (١) انظر لخدمة ترجمة البيانات ، فإن هذه البيانات تعطي على ٧٣ - ١٩٨٩ . المصدر : بقسمة الحريات السياسية والمدنية ، غسلب ١٩٨٩ ، بيانات فيكون دولي .



الاستثمار في البشر

من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي معا . ولكن من ناحية أخرى فإن الاستثمار في التعليم لا يوفر أى ضمان لتحقيق نمو أسرع . فمتنما يدار الاقتصاد إدارة مبدلة ، فربما يضع الاستثمار في البشر هباء . فقد كانت الفلبين تبشر بتقدم كبير في الخمسينات ، وكان متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة مماثلين لما كان عليه الحال في كوريا . وهي اليوم تتمثل وراء الاقتصادات الأخرى في جنوب شرقي آسيا بسبب سياسات التشدد في الصناعات ، وسنوات من الحكم الاستبدادي ، مما يبدد القروض الأجنبية وقوض القدرة المحلية على تنظيم المشروعات .

الرفاهية والنمو

في ١٨٩٠ كتب ألفريد مارشال يقول إن « الصحة والقوة ، البدنية والعقلية والمعنوية .. هي أساس الثروة الصناعية . كما أن العكس صحيح ، لأن الأهمية الحقيقية للثروة المالية تكمن في حقيقة أنها عندما تستخدم بحكمة تؤدي إلى زيادة الصحة والقوة البدنية والعقلية والمعنوية للإنسان البشري » . وقد أثبتت الخبرة التاريخية للأمم صدق هذا القول .

الصحة

أدى تحسين للتقنية والسكن والتحكم في الأمراض المعدية إلى الارتفاع بنوعية الحياة في كل مكان . وعندما نجحت هذه التحسينات في الحد من المرض فإنها زادت من تيقظ الناس ومطامعهم على التحول وفتحهم على مواجهة الحياة

« إذا كنت تخطط لسنة ، فاغرس بذرة . وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فالزراع شجرة . وإذا كنت تخطط لمائة سنة فعلم الناس . فعندما تزرع بذرة مرة واحدة تحصل محصولا واحدا . وعندما تعلم الناس تحصل مائة محصول » .

كوان تشو ، ٥٥١ ، ٤٧٩ ق . م

خلال القرن الماضي ، تحقق تقدم كبير في توفير الرفاهية للبشر . وهو الغرض الأمسي للتنمية . وتحقيق هذا التقدم في العادة جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي . ولكن حتى في المناطق التي تأخر فيها النمو تضمنت نوعية الحياة . وقد لعبت الحكومات دورا قياديا في ذلك . فكان الإنفاق الحكومي على إنشاء المدارس وإعداد الكتب المدرسية ، وتوفير مياه الشرب النقية وتوفير الشروط الصحية ، وبرنامج للتغذية والتطعيم ، وخدمات تنظيم الأسرة ، عنصرا حاسما ولا ينفكا بالنسبة لتقراء العالم . ولكن مطالب المستقبل تحتاج إلى توجيه أفضل وإلى أساليب في أداء الخدمات جديدة وأكثر كفاءة ، وإلى دعم متناقص وأقل ، ومشاركة أكبر مع القطاع الخاص لتوفير بعض الخدمات .

وفي الفترات التي تسودها الشدة الاقتصادية ، كما كان الحال في الثلاثينات ، يلزم الأخذ بخيارات صعبة ، وإجراء موازنة بين المكاسب التي تتحقق في النمو الاقتصادي في الأجل القصير والمخاطر التي تتعرض لها للتنمية البشرية ونوعية الحياة في الأجل الطويل . ومن الدروس المستفادة من الماضي أن الاقتصادات التي التزمت بالتعليم والتدريب - مثل جمهورية كوريا واليابان حققت خطوات واسعة في كل

المتوقع للذكور في اليابان من نحو ٦٠ سنة في ١٩٥٠ إلى ٧٥ سنة في ١٩٨٥ وذلك تجلوز المتوسيات السائدة في البلدان للصناعة الأخرى ، وزاد في سرى لاثنا من ٤٥ سنة في ١٩٤٥ إلى ٦٤ سنة في ١٩٧١ . وهناك عوامل عديدة أسهمت في هذا التحسن . فالبيونسيوف مثلا يقدر (١٩٩١) أن أنواع التطعيم التي أصليت للأطفال في البلدان النامية خلال السنوات العشر الماضية أدت إلى وفاة ١,٦ مليون طفل من شلل الأطفال . وفي البلدان النامية ، زادت النسبة المئوية للأمس التي تحصل على مياه الشرب للتنقية (وهي حيوية في مكافحة الأمراض المعينة) من ٤٨ في المائة في المتوسط في ١٩٧٥ إلى ٥٧ في المائة في ١٩٨٥ . غير أن التحسن في متوسط العمر المتوقع لم يكن موزعا توريا متكافا : فبزال العمر المتوقع (في سن الخامسة عشرة) في أفتر البلدان أقل بعشرين سنة عنه في البلدان النامية الأخرى . ويموت في البلدان النامية في كل سنة ما يقرب من ٧٥ مليونا من الأطفال والأحداث . معظمهم بأسباب يمكن الوقاية منها . وبزال قرابة ١,٥ مليار نسمة يتقرون إلى الرعاية الصحية الأولية (برنامج الأمم المتحدة الاتملى ، ١٩٩١) .

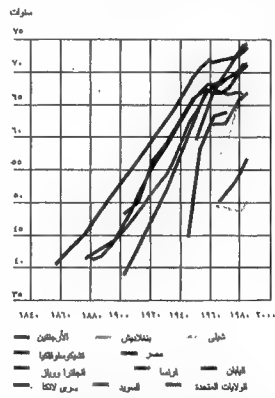
والصحة الأفضل أمر مرغوب كهدف في حد ذاته ، ولكنها تحقق أيضا منافع اقتصادية كبيرة - إذ تهرح موارد يمكن عتد أن تستخدم لتحقيق أغراض إنمائية أخرى . فالصحة الجيدة والتغذية الأفضل يزيدان من إنتاجية العمال ، ويقلان عدد أيام مرضهم ، ويطيلان من حياتهم العاملة للمتوقمة . وإذ أدت برامج مكافحة الملاريا في سرى لاثنا إلى إقناص نسبة تقضى المرض والوهن في الأربعينات والخمسينات ، فقد زادت التحول بنسبة ١٠ في المائة . وفي ميراليون أدت زيادة قدرها ١٠ في المائة فيما يحصل عليه الململ الزراعى من السعرات الحرارية ، والذي يستهلك ١٥٠٠ سعر يوميا ، إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٥ في المائة . وكانت النتائج مماثلة بين عمال إنشاء الطرق في كينيا الذين يحصلون على ٢٠٠٠ سعر حرارى يوميا .

وقد أوضحت البيانات المستمدة من مسح عن الأمس في تسعة بلدان أن الآثار الاقتصادية للمتوسط في سرى تصل إلى أرقام يمتد بها ، فالعمال البالغ المتوسط في سرى يتوقع أن يصاب بالمرض لمدة ٤,٥ يوم في الشهر ، وأن يتوقع عن العمل يوما واحدا نتيجة لذلك ، وفي غانا كان الرقمان للمناظران هما ٣,٦ و ١,٣ يوم (الجدول ١,٣) . وفي الولايات المتحدة يفقد العامل - الذى يبلغ عمره ما بين

والاستمتاع بها . وعندما ساعدت هذه التحسينات على إطالة الحياة فإنها جعلت من الاستثمار في المعرفة والمهارة أمرا أجدر بالاهتمام . بالإضافة إلى أن منافع الصحة الجيدة تمتد إلى المستقبل : فصحة الأم الجيدة تؤثر بصورة قوية على التطور البدنى والعقلى المبكر لأبنائها .

وفي الفترة بين ١٨٨٠ و ١٩٨٥ زاد متوسط العمر المتوقع عند المولد بين الذكور في البلدان الصناعية بمقدار خمسة وعشرين إلى ثلاثين سنة (الشكل ١,٣ والإطار ١,٣) ، وارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث بمعدل أسرع حتى من ذلك . وحدثت زيادات مماثلة في العمر المتوقع بسرعة أكبر وعند مستويات أدنى من الدخل في بعض البلدان النامية منذ الأربعينات . قد ارتفع متوسط العمر

شكل ١,٣ - العمر المتوقع للذكور عند المولد ، بلدان منتقلة ، ١٨٥٥ - ١٩٨٥ .



ملاحظة : تم اختيار البلدان على أساس توافر بيانات طويلة الأجل من عمر المتوقع لسكانها في بيانات تعداد ورجال صحة ، وليس على أساس الانخفاض . المصدر : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦ ، وبيانات معهد هيرلي .

الإطار ٣ - ١ : للتغذية ومتوسط العمر المتوقع

أنخفض معدل الوفيات المتوسط بالنسبة للسكان في الولايات المتحدة من ٤٠ في الألف في عام ١٧٠٠ إلى ٥ في الألف في عام ١٩٨٠. وفي نفس الفترة أنخفض معدل الوفيات في بريطانيا من ٢٨ إلى ٧ في الألف. وزاد متوسط العمر المتوقع في سن ١٠ سنوات للفكر الأمريكي الأبيض المرادوف من نحو ٥٠ سنة في ١٧٠٠ إلى ٥٧ سنة في ١٩٢٥، على حين بدأ الذكور البريطانيون من متوسط أثنى وهو ٣٩ سنة ووصلوا إلى ٥٤ سنة في ١٩٢٥. ومثلت أسلوب هذه التغيرات مختلفا بشأنها. فهناك رأى واسع الانتشار يجرؤوا إلى التمسك في التكنولوجيا الطبية والتوسع في خدمات المستشفيات. وهناك فكرة كثيرة بين النور الهام الذي اضطلمت به مكافحة الأمراض في إطفاء السر المنتوع. ويقول آخرون أن التحسن في التغذية هو العامل الأساسي. قبل أنشر في معدلات الوفيات في الريف قبل ١٩٢٠ يرجع قبل كل شيء إلى ارتفاع مستوى المعيشة بين مكان الريف.

وكد عززت الدراسات الحديثة حجة التكاثر بأهمية التغذية، إذ تبين أن طول التمسك البالغ في المتوسط بالنسبة للسكان الوطنيين في أمريكا الشمالية وأوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بمتوسط العمر المتوقع. وتبين أن الأمريكيين وصلوا إلى الأطوال الحديثة في منتصف القرن الثامن عشر، ووصلوا إلى مستويات للسر المنتوع لم يصل إليها عموم السكان في إنجلترا إلى حتى طرفة العتلاء البريطانيين إلا في الربع الأول من القرن العشرين. ومن الأساليب التي تقدم لهذا الاختلاف أن الأمريكيين كانوا يستهلكون في المتوسط معدلا أعلى من اللحوم، حتى في منتصف القرن الثامن عشر. وأثبتت الدراسات أن التحسن في الحالة الغذائية هو العامل حيا

وصل إلى أربعة أضعاف الانخفاض الملحوظ في معدلات الوفيات، مع ترك هذا الانخفاض بالكامل تقريبا على وفيات الأطفال الرضع. وتكشف البيانات المسفونة من ثمانية بلدان أوروبية في الفترة بين ١٨٨٠ و ١٩٧٠ من أن زيادة نسبة ٥ في المائة في الطول ارتبطت بانخفاض نسبة ٥ في المائة في معدلات الوفيات العام وانخفاض يزيد على ذلك ثلاثة أضعاف في وفيات الأطفال الرضع. وتفسر الزيادة في الطول انخفاض نسبة ٣٩ في المائة في معدل وفيات الأطفال على حين يفسر نمو دخل الفرد انخفاض نسبة ٢٧ في المائة، وحزيت ٣٣ في المائة الزيادة في عوامل غير قابلة للقياس. ووفق ذلك يبدو أن استخدام رقم قياسي لكافة الجسم بالإضافة إلى الطول عند البلوغ كمؤشر على المستوى الغذائي، يفسر الجانب الأكبر من الانخفاض في معدلات الوفيات في إنجلترا والسويد وفرنسا بين ١٧٧٥ و ١٨٧٥ ونحو نصف انخفاض الوفيات بين ١٨٧٥ و ١٩٧٥.

وقد لا يفرق التضام على سوء التغذية للزمن على الإنتاج الزراعي وحده. وقد وجدت المجموعات جينا إلى جنب مع الفوائد، ولم يكن ذلك نتيجة لقرارات طبيعية أو لعدم كفاية التكنولوجيا الزراعية بل نتيجة لقد حد حد القوة البشرية لدى قسم من السكان ونتيجة لفشل نظام توزيع الأغذية. وأثبتت التجربة الإنجليزية خلال الفترة ١٦٠٠ - ١٦٤٠ أنه يمكن أيضا تجنب الجوع بتحسين سياسات حكومية مناسبة بشأن أنواع الأغذية واستعمالها في أولئك المحيز الغذائي، مع الاستعانة بالتقدم في التكنولوجيا الزراعية.

الجدول ٣ - ١ : العيب الاقتصادي لمرض الكبار في بلدان ومنوال متفككة

إعداد واحدة	لأم المرضع (في كل شهر لأمي)	لأم للتغيب عن العمل (في كل شهر لأمي)	المال من الدخل المحتفل (كلية كلوية من كسب الأمي)
خا، ١٩٨٨ / ١٩٨٩	٣,٦	١,٣	١,٤
كوت ديفوار، ١٩٨٧	٢,٦	١,٣	١,٤
موريتانيا، ١٩٨٨	٢,١	١,٦	١,٥
أنغويلا، ١٩٧٨	١,٠	٠,٦	٢,٥
الفلبين (القيم بكون)، ١٩٧٨	٠,٩	٠,٦	٢,٥
بوليفيا (القيم)، ١٩٩٠	٠,٠	١,٢	١,٤
إندونيسيا، ١٩٨٥ / ١٩٨٦	٠,٤	٠,٩	٣,١
جامايكا، ١٩٨٩	١,٢	٠,٩	٢,١
الولايات المتحدة، ١٩٨٨ (+)	٠,٠	٠,٣	١,٥

ملاحظة: تم إظهار البلدان على أساس فواتير البيانات.

أ. حساب: حد الأرقام بالنسبة للبلدان قديمة القدي، ثم ضرب لحساب الإصابة بالمرض (أو التغيب عن العمل) في حد أيام الإصابة بالمرض (أو أيام العمل المتسببة بسبب المرض) خلال الشهر السابق على المسح.

ب. التكاليف من الدخل المحتفل هي الحد المحتفل أيام التغيب عن العمل كقيمة مئوية من أيام العمل العادية.

ج. بالنسبة للولايات المتحدة، أُلحقت البيانات من حد أيام تغيب نتيجة لمرض بين السكان الذين عثروا أصغرهم بين ١٨ و ٤٤ سنة.

المصادر: بالنسبة للولايات المتحدة، وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة ١٩٨٩. وبالنسبة للبلدان الأخرى معلومات منج من الأسر، أنظر ما يتعلق بالتصنيف الثالث في الجزء الخامس من المرض الكبار في الملاحظات التقنية في نهاية النص الأصلي.

١٨ و ٤٤ سنة ، فى المتوسط ، ربع يوم من أيام العمل فى الشهر .

ويتراوح الدخل المحتمل المقود نتيجة للمرض فى ثمانية من البلدان النامية بين ٢,١ و ٦,٥ فى المائة من الكسب السنوى فى المتوسط . وعلى ذلك يمكن أن يؤدى إقلال حالات المرض إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى . ومن الواضح أن تجنب المرض يحتاج إلى موارد ، ولكن هذه الأرقام تبين أنه يمكن أن يحقق منافع كبيرة حتى بالمعنى الاقتصادى الضيق ، بالإضافة إلى منافعه الانسانية . وهناك جوانب تزيد الأمر تعقيدا . فهذه التقديرات تفترض أن أخصام الأسرة الآخرين لم يحسوا عن ذلك النقص بزيادة عملهم . ومع ذلك فإن التقدير المحتمل للكسب ليس غير فئاس جزئى للناتج المقود . وتشمل التكاليف الكاملة قيمة الفاقد من العمل غير المموق (مثل رعاية الأطفال وإعداد الطعام) والمكسب المتناقص لأفراد الأسرة الآخرين ، وتكاليف العلاج ، وما إلى ذلك . وفى المجموع فإن المبرر الاقتصادى الصرف لبذل جهود فعالة لتحسين الصحة مبرر قوى .

كذلك فإن للصحة والتغذية آثار طويلة المدى على الإنتاجية والناتج ، لأنها يؤثران على قدرة الطفل على التعلم ودافعه إليه . والمرض وسوء التغذية فى الطفولة يمكن أن يبرقلا التطور الذهنى ، كما أن المرض والجوع المؤقت يمكن أن يضعفا قدرة الطفل على التركيز ويعداه عن المدرسة . وقد تبين بين أطفال نيبال أن الطول بالنسبة للعمر ، وهو من ومائل فئاس التاريخ المتعلق بالتغذية هو أهم العوامل بعد دخل الأسرة ، فى تفسير الدرجات الدراسية أو نسبة الالتحاق بالمدارس والتحصيل الدراسى . وفى الفلبين ، كان الوزن بالنسبة إلى الطول مؤشرا هاما على الأداء فى اختبارات الرياضيات بين تلاميذ المدارس المضرية . لم يعود هذا التأثير فيؤثر بدوره على إنتاجية الشخص البالغ . وتبين دراسات أجريت فى جنوب الهند والفلبين أن الآثار طويلة الأجل للتغذية على الأجور يمكن أن تكون كبيرة وإيجابية .

التعليم

عندما يؤدى التعليم إلى تحسن قدرة الناس على اكتساب المعلومات واستخدامها ، فإنه يعنى فهمهم لأنفسهم وللعالم ، ويرى عقولهم بتوسيع خبراتهم ويحسن للخيارات التى يتخذونها بوصفهم مستهلكين أو متبنين أو مواطنين . ويبرز التعليم قدرتهم على إشباع احتياجاتهم واحتياجات

أمرهم بزيادة إنتاجيتهم وقدرتهم على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة . والتعليم عندما يزيد من ثقة الناس بأنفسهم ويقدريهم على الإدعاء والتجديد ، يضاهف من القصر المتناقص أمامهم للإتجاز الشخصى والاجتماعى .

ولنتناول الأدلة القائمة على المنافع الناتجة عن تعليم المرأة (الإطار ٢,٣) . فللمرأة الأفضل تعليميا وللاكثر معرفة بقيمة الرعاية الصحية والمعدات الصحية تميل لأن تكون أقل تكلفا بعدم وجود برامج صحية لغذمة المجتمع المحلى ، وتميل إلى الاستفادة بها بتواتر أكبر عندما تكون متاحة . وتبين للدراسات فى الفلبين ونيجيريا أن تعليم الأم بالغ الأهمية فى تحديد وفيات الأطفال ، إلى درجة أنه يحوس عن عدم وجود مرافق طبية لدى المجتمع المحلى (بارديرا ، ١٩٩٠ ، كوندويل ١٩٧٩) . وتوصلت دراسات أخرى إلى أنه عندما تكون للمرأة ألسن تعليميا تكون الاحتمالات أكبر لأن يستخدم الزوجان وسائل منع العمل .

ومذ قرن ونصف قرن ، وصلت البلدان التى أصبحت اليوم دولا صناعية إلى مستويات من معرفة القراءة والكتابة أعلى من المستويات السائدة اليوم فى كثير من البلدان النامية فى أفريقيا وآسيا (الشكل ٢,٣) . ولكن معدلات معرفة القراءة والكتابة ارتفعت أيضا بسرعة فى بعض البلدان النامية . وهناك مثالان بارزان فى هذا الصدد هما شىلى التى بلغت مستوى من معرفة القراءة والكتابة فيها مماثلا لنظيره فى البلدان الصناعية رغم انخفاض مستوى الدخل ، وأندونيسيا حيث ارتفعت معرفة القراءة والكتابة بين الكبار من ١٧ فى المائة قسط فى ١٩٥٠ إلى ٦٧ فى المائة فى ١٩٨٠ . وقد أعطت الحكومات فى جميع البلدان أن التعليم الشامل للقراءة والكتابة أصبح هدفا أساسيا من أهدافها .

ويرجع الجانب الأكبر من المكاسب التى تحققت فى مجال تعليم القراءة والكتابة فى البلدان النامية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى الزيادة فى التعليم المدرسى الرئيسى . وحتى فى بلدان الدخل المنخفض ، تجاوزت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة النمو فى تعداد السكان ، وزادت معدلات الالتحاق الإجمالية (مع استبعاد الصين والهند) من ٣٨ فى المائة فى ١٩٦٠ إلى ٧٦ فى المائة فى ١٩٨٧ . ولكن التقدم لم يحدث فى كل البلدان بنفس المعدل . ومازال هناك أكثر من مليون من الكبار يسمون من الأمية فى العالم التامى (برنامج الأمم المتحدة الامملى ، ١٩٩١) . فهناك بعض البلدان فى أفريقيا وجنوب الصحراء مازالت معدلات الالتحاق فيها منخفضة للغاية . وفى أوروبا وبركينا فسو

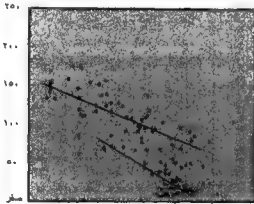
الإطار ٣ - ٢ تعليم المرأة : مفتاح للتنمية

ومعدل الخصوبة الإجمالية هما أعلى عند كل مستوى من مستويات التحاق الذكور . ويلاحظ أن البلدان التي ارتفعت على تحقيق لتعليم الابتدائي العام للأولاد في ١٩٦٥ ، ولكن معدلات التحاق البنات بالمدارس فيها مازال متدنياً ، كان لديها نحو ضعف معدل وفيات الأطفال للرضع ومعدل الخصوبة في ١٩٨٥ بالنسبة إلى البلدان التي لديها فجوة أضييق بين الجنسين . ويوضح هذا بقية أبحاثها دراسات أخرى : وهي أن عدم رافع مستوى تعليم المرأة يحد من مستوى الرجال يقلل من المنافع الاجتماعية الناتجة عن رفع مستوى تعليم الرجال . ولذا كانت كثرة زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ترتفع عندما يقرب البلد من الاستكمال الكامل ، فقد يكون من الأفضل من حيث المبدأ قبل الكثافة ، أن تترك الموارد الإضافية على البنات للترقي لم يصل معدلات التنمية إلى معدلات الذكور .

عندما تنجح المدارس أبوابها بشكل أوسع أمام البنات والنساء ، تتضاعف المنافع المكتسبة من التعليم . ويكفي أن تشير التناظر المتناظرة في الشكل ٣ - ٢ في الإطار والذي يبين معدلات التحاق الذكور بالمدارس الابتدائية في ١٩٦٥ مقارنة بمعدل وفيات الأطفال ومعدل الخصوبة في ١٩٨٥ . وتوضح التناظر المتناظرة العلاقة السلبية المترتبة بين التعليم وفيات الأطفال والخصوبة . وهي تشير إلى أن رفع مستوى التعليم في بادئ الأمر (وهو مثال هذا معدلات التحاق الذكور بالمدارس) يمكن أن يؤدي إلى تحسين صحة الأطفال وعمرهم المتوقع ويخلق حوافز لاتخاذ حجم الأسرة . ولكن في مجموعة البلدان التي توجد فيها فجوة كبيرة بين الجنسين (والتي يمثلها خط الكسالة الأعلى إلى كل جزء من الشكل) - حيث تكون نسبة التحاق البنات بالمدارس ثلاثة أرباع نسبة الذكور أو أقل - يلاحظ أن معدل وفيات الأجيال للرضع

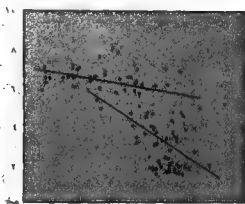
شكل الإطار ٣ - ٢ تأثير الفجوة بين الجنسين في التعليم على وفيات الأطفال والخصوبة ، ١٩٨٥

وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ من المواليد لعام ١٩٨٥



التحاق الذكور بالمدارس الابتدائية
١٩٦٥ (نسبة مئوية)
● بانان للفجوة بها كبيرة ● بانان للفجوة بها صغيرة

إجمالي الخصوبة ، ١٩٨٥ (جدد الأجيال)



التحاق الذكور بالمدارس الابتدائية
١٩٦٥ (نسبة مئوية)

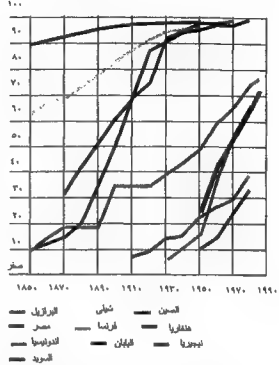
ملاحظة : يوضح الإطار أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية يرتبط على وفيات الرضع بعد ٢٠ عاماً . والظاهرة بين الجنسين في التعليم هي نسبة التحاق البنات إلى التحاق الذكور في مستوى التعليم الابتدائي . المصدر : كات وجيل ، على وفاته أصدرت

طوبيا . فمثلا انخفضت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٩٢ في المائة في ١٩٨٠ إلى ٦٦ في المائة في ١٩٨٧ في تنزانيا ، ومن ٩٤ إلى ٧٦ في المائة في زائير . بالإضافة إلى أنه مازالت هناك فروق واسعة

والصومال وغينيا ومالي والتيجر كان الأطفال الملتحقون بالمدارس في ١٩٨٧ لا يتجاوزون ٢٠ - ٤٠ في المائة . وركنت معدلات الالتحاق على حالها أو تناقصت خلال الثمانينيات في بلدان أخرى كانت قد حققت من قبل أداء

شكل ٣ - ٢ : إمام الكبار بالقراءة والكتابة ، بلدان منتقاة ، ١٩٨٥ - ١٩٨٥ .

النسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة



ملاحظة : تم اختيار البلدان على أساس ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لاحتفاء السكان والانتعاش في اليابان ، التي أدرجت بأعلى بيانات متوفرة عن ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، ولأن إمام الكبار بالقراءة والكتابة قد سبقت بأعلى معدلاته عبر البلدان داخلها عبر السنوات ، ينبغي استخدام هذه البيانات بحرص .

المصدر : تقرير ١٩٩١ ، بيانات البنك الدولي ، بيانات الأمم المتحدة .

دخل البلدان . وبين النساء ، فإن واحدة فقط من بين كل الفئتين تعرف القراءة والكتابة في آسيا ، وواحدة فقط من كل ثلاث في أفريقيا جنوب الصحراء . كما أن الفجوة بين مجموعات الأغلبية والأقلية وبين سكان الريف والحضر ما زالت واسعة .

وهنا أيضا فإن التقدم في مجال التعليم هدف يطلب أساسا لذاته . ولكن الألفة ثابتة على أن التعليم يميز النمو الاقتصادي ، وبالتالي يجعل الأهداف الأخرى للتنمية أقرب مثالا . فبصفة واحدة زيادة في التعليم يمكن أن تزيد الأجور أكثر من ١٠ في المائة بعد أخذ جميع العوامل الأخرى في الحسبان (الجدول ٣ - ٢) . وقد أدت سنة إضافية من التعليم إلى زيادة الإنتاج الزراعي بما يقرب من ٢ في المائة في

جمهورية كوريا و ٥ في المائة في ماليزيا . وفي المشروعات للمملكة المتحدة في المناطق الحضرية في بيرو ، يتضح أن للتعليم تأثيرا حاسما على الدخل أكبر من تأثير رأس المال المادي .

ويؤثر التعليم على الإنتاجية والنمو من خلال قنوات متعددة . فالتخصص الأمثل لتعليم يتوجب المعلومات الجديدة بسرعة أكبر ، ويستخدم المخبرات غير المألوفة له والممارسات الجديدة عليه بكفاءة أكبر . وعندما يتم إدخال إنتاج جديد أو عملية جديدة يكون هناك الكادر الذي ينبغي تعليمه عن كيفية تشغيله وكيفية تطبيقه على الظروف والبيئات الخاصة . وفي البيئة الدينامية وغير المؤكدة للتغيرات التكنولوجية ، يتمتع العاملون ذوو التعليم الأرقى بميزة كبيرة . وفي بيرو ، لو كانت أُنشئت للمزارعين سنة إضافية من التعليم ، لكانت إمكانية أخدمهم بأشكال التكنولوجيا الزراعية الحديثة بنسبة ٤٥ في المائة . وفي تايلاند كان احتمال استخدام المزارعين الذين حصلوا على أربع سنوات من التعليم أقرب للمخبرات الكيميائية الجديدة ، يزيد ثلاث مرات عنه بالنسبة إلى المزارعين الذين حصلوا على تعليم يتراوح بين سنة ولعدة وثلاث سنوات .

وكان الوقود الذي غذى التصنيع السريع في اليابان بعد عودة أسرة ميجي إلى الحكم هو نهما لاكتساب المهارات للتقنية ، الذي اعتمد بدوره على المستوى المرتفع من معرفة القراءة والكتابة ، والالتزام القوي بالتعليم ولا سيما إعداد المهندسين (الإطراف ٣ - ٣) . وكانت القاعدة القوية نسبيا من رأس المال البشري في كوريا في أوائل الستينيات من العوامل التي جعلت بتصنيعها . وقد بدأ هذا التراكم لرأس المال البشري خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٤٥ مع التدريب أثناء العمل على نطاق واسع ، والحصول على المساعدة الفنية من الخارج . وقد طبقت برامج تعليمية شاملة في أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات ، ركزت على التعليم الابتدائي العام ومحو الأمية بين الكبار . وكذلك اتسع نطاق التعليم العالي ، وكان طلبة كثيرون فرسلون في بعثات إلى الخارج للحصول على التدريب التقني والمتقدم (باك ، وويستفال ، ١٩٨٦) .

وعلى خلاف الاعتقاد الشائع ، يبدو أن التعليم يشجع على القدرة على تنظيم المشروعات بدرجة لا تقل عن العوامل الثقافية - رغم ما كان لهذه العوامل من أهمية خاصة في بعض الأحيان . وكانت القيود التكنولوجية على ملكية الأراضي من العوامل التي اضطرت اليهود في أوروبا في القرون

الجدول ٢ - ٣ تأثير سنة إضافية من التعليم بالمدراس على الأجور والانتاج الزراعي ، بلدان وسنوات مختلفة

البلد والسنة	نسبة الزيادة في الأجور		نسبة الزيادة في الإنتاج الزراعي	المصادر
	تكرار	ثلاث		
كوت ديفوار ، ١٩٨٧	١٢ ب	٢١ ث		فان دير غاغ ، وفنج فورييرخ ، ١٩٨٧
غانا ، ١٩٨٨ / ١٩٨٩	٦	٥		غوبوي ، ١٩٩٠
لبنان ، ١٩٨٦	١٣	١١		كلغ ١٩٨٩ جاكوبس ١٩٨٩
فرنسا ، ١٩٨٧	٨	١٢ ب	٣	
بيرو ، ١٩٨٦	١٦	٨ ث	٥	جومسون ولاو ١٩٨٢ ، بولقت ألتيك الدولي
ماليزيا ، ١٩٨٧	١٠	١٨		بهرمان ولاو ١٩٨٥ غريفن ١٩٨٧
نيكاراغوا (الحضر) ١٩٨٥	١٧	١٠	٣	هرنانديز اغليزير وريو ١٩٨٥ شولتز ، تمت الطبع ، جومسون ولاو ١٩٨٢
الولايات المتحدة ، ١٩٦٧	٧	٢٥ ث		مسيوت ١٩٧٩
اليمن السود	٦ ٥	٧ ١١		

ب : مستوى المدارس الإضافية

ث : مستوى المدارس المتوسطة

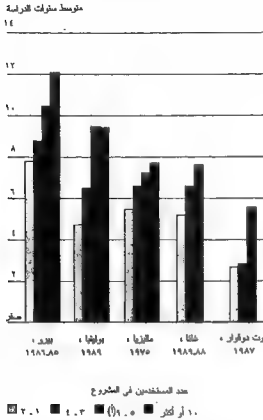
ملاحظة : كل هذه النتائج صغيرة مع مراعاة العوامل الأخرى مثل الخبرة الفنية وغيرها من المتغيرات الفردية . وفي معظم الحالات جرى تصحيح التأثيرات التقديرية لاستخدام
تحليل إحصائي نتج عن نماذج جلة من يتضمنون في معادلاتهم على الأجور فقط . والتأثيرات المتوقعة هنا وكوت ديفوار وكوريا هي من حالات مشتركة تجمع بين الرجال والنساء .

الإطار ٣ - ٣ شيفت اليابان والتعليم في عهد أسرة ميجي

مجموع الأجانب الذين توظفهم الحكومة والمؤسسات الخاصة .
والأمر الذي ليس معروفاً حتى لحال واسع ولكنه قد يكون أكثر أهمية بالنسبة لاستمرار النجاح الذي حققته اليابان ، هو أنها أضافت تغييرات غير مألوفة في نظام التعليم . ففي بداية عهد أسرة ميجي لم تكن معرفة القراءة والكتابة تتجاوز ١٥ في المائة ، ولكن بحلول عام ١٨٧٧ كان قد طبق نظام شامل وإلزامي للتعليم الأولي ، وأصبحت الأسس للتعليم الثانوي . وقد وضع نظام التعليم حتى أساس دراسة متقدمة على نمط للتعليم الفرنسي في مدارس المعلمين الابتدائي والثانوي ، ووضع النظام الجملي على نمط التعليم المطبق في الولايات المتحدة . وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من أقل من ٣٠ في المائة في ١٨٧٣ ، إلى أكثر من ٩٠ في المائة في ١٩٠٧ . وزاد عدد المدارس للتعليم متوسطة التحصيل خلال الفترة ١٨٨٥ - ١٩١٥ . وأصبحت اليابان واحدة من أكثر بلاد العالم تعليمياً وأكثرها وعياً بأهمية التعليم . وقد استلزم تحقيق ذلك التزاماً قوياً . وقد تفتت اليابان بصورة مستمرة حصص من أرباحها لمصلحة التعليم على التعليم أكثر من أي بلد أوروبي آخر .

اليابان سلمية أكثر الاقتصادات تقدماً اليوم هي التي تقلبت منذ أمد طويل بتعليم مكثف . ومن الأمثلة على ذلك التغييرات الأساسية التي سمحت بحدوث نمو لطور الميجي في اليابان في ١٨٨٦ . فقد كانت اليابان في ذلك الحين منزوعة عن التطورات التكنولوجية في العالم لمدة تزيد عن قرنين ، وكانت بلاداً زراعية يغلب عليه الطابع التقليدي . وفي منتصف القرن التاسع عشر تحسنت أوضاع شديدة من جانب التجار الأوروبيين والأمريكيين لتفتح موانئها وقضاير بوجه عام فترة الاقتصادية والصناعية للغرب . ونشبت ثورة جاءت إلى الحكم بحكومة جديدة من التكنوقراطيين . وبذلت الحكومة جهوداً أسطورية لاستيراد التكنولوجيا : فأرسلت البعثات إلى الخارج لبحث أوضاعها العلمية والتكنولوجية والإدارة ، واستوردت الآلات ، وابتعنت بكتب من المستشرقين الأجانب ، وأعلنت مصانع نموذجية في مجالات القطن والمنسوجات والورق وصناعة الأسمنت والآلات قطع المعادن وتشكيلها . وبذلت مراكب الأجانب الذين سلموا الآلات الجديدة المتوفرة بين يدي ١٨٧٠ و ١٩٢٥ نحو ٤٢ في المائة في المتوسط من مجموع النفقات السنوية لوزارة الشؤون الصناعية . وكان المهنيون والفنون يمثلون ٤٠ في المائة من

شكل ٣ - ٢ مستوى تعظيم منظمي المشروعات
في خمسة بلدان نامية



(أ) قائمة كرت دوفوار وطا ، الحسن هذه كافة كل المشروعات التي تضم * مستفيدين
أو أكثر .
المصدر : مستند من سوحات الأور ، أفرار الملاحظة الكلية في نهاية كلس قرايس .

الوسطى إلى الاشتغال بالتجارة ، كما أن المحرمات الثقافية كثيرا ما تتيح فرصا اقتصادية للأقليات الإثنية (يسيطر الصينيون المهاجرون من فئات الهكا في شمال الهند على صناعة دبغ الجلود التي تعتبرها الطبقة العليا من الهندوس صناعة نجس ، پاسو ، على وشك الصدور) . ولكن القدرة على تنظيم المشروعات على الأغلب مسألة تتعلق بالمهارات لا بالتراث الثقافي . ولذا ربما كانت القدرة على تنظيم المشروعات من أهم القنوتات التي يساعد بها التطعيم على زيادة الإنتاجية الاقتصادية .

وفي اقتصادات السوق يكون منظمو المشروعات هم حلقة الاتصال بين الابتكار والإنتاج . فهم يلحظون الفرص الاقتصادية الجديدة ، ويتقبلون المخاطرة ، ويفيرون أساليب الإنتاج والتوزيع . وقد وصفت القدرة على تنظيم المشروعات بأنها توليفة من قبول المخاطرة باعتدال ، والمسؤولية الفردية ، والتخطيط على المدى الطويل ، والقدرة التنظيمية . والتعليم يبرز هذه الصفات الأربع جميعا . وفي دراسة من منظمي المشروعات في شمال تايلند تبين أن ٤٠ في المئة منهم يحملون درجة جامعية . وفي ماليزيا ، حتى عندما يدخل الأصل الإثني وثروة الأسرة في الاعتبار ، تبين أن منظمي المشروعات في المؤسسات الأكبر أكثر تعليما من منظمي المشروعات في المؤسسات الصغيرة . وفي بوليفيا وبيرو وغانا وكوت ديفوار تبين أن منظمي المشروعات - الذين وضع لهم تعريف ضيق على أنهم الأشخاص الذين يملكون مشروعا غير زراعي يشتغل به عامل واحد على الأقل مقابل أجر - ليسوا أكثر تعليما من العاملين بأجر ، ولكن كما هو الحال في ماليزيا هناك ارتباط طردي بين حجم المؤسسة وسنوات تعليم منظم المشروع (الشكل ٣ - ٣) .

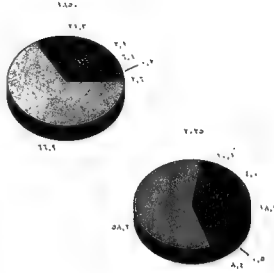
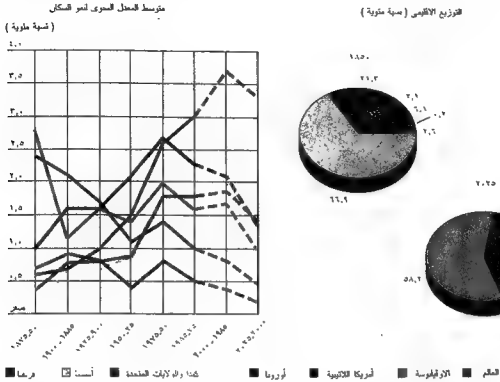
المكان

أشعل الانخفاض في معدلات الوفيات نحو ٣٠ في الألف في ١٩٤٥ إلى ما يقرب من ١٠ في الألف في ١٩٨٨ . وهو انخفاض تجاوزت أهميته ، أهمية النقص في معدلات الخصوبة خلال تلك الفترة - نما سكانيا مريحا في العالم النامي . فقد تضاعف سكان العالم منذ ١٩٥٠ ، وزادت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في أشد المناطق النامية فقرا من الثلثين في ١٩٥٠ إلى ثلاثة أخصاس في ١٩٨٥ . وزاد معدل نمو السكان المتوسط في المناطق النامية إلى أكثر من ٢ في المائه في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ (الشكل ٣ - ٤) . ونقص المعدل بعد ذلك في أمريكا

للاتينية ، واستقر على حله في آسيا في مجموعها ، ولكنه مستمر في الزيادة في إفريقيا خلال العقدين اللتامين بالرغم من المؤشرات الأولية على انخفاض الخصوبة في بنمواتنا وزمبابوي وكينيا .

وكان للنمو السريع للسكان ميبا في مخاوف جدية بشأن توقعات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والبيئة في البلدان النامية . ورغم أن النمو السكاني ليس خطرا يهدد كل بلد ، فإنه مسألة حاسمة بالنسبة لكثير من البلدان النامية ، إذ يلاحظ مثلا في بعض البلدان أن ارتفاع معدلات الخصوبة والفقر يشكلان معا حلقة مفرغة تهدد رفاهية السكان - أو حتى بقاؤهم على قيد الحياة - ولاسيما الأطفال . فمن

شكل ٣ - ٤ التغير السكاني حسب المنطقة ١٩٥٠ - ٢٠٢٥



ملاحظة: كل البيانات هي بيانات بعد ١٩٥٥ هي تقديرات مستقلة.
تصغير: مكتبى وحول ١٩٧٥ - ١٩٩٠ والآخر ١٩٩٠.

الإنتاج - ولكن إزالة الحواجز من طريق التجارة الدولية
يعنى أن تعداد السكان في بلد ما لم يعد عائقاً يحول دون
تحقيق وفورات الحجم الكبير - وتعد البلدان الصناعية
الصغيرة في آسيا مثالا على هذه الاستفادة من التجارة .
سنغافورة التي يبلغ عدد سكانها ٢,٧ مليون نسمة تقوم
سنويا بتصدير ما قيمته ٣٥ بليون دولار تقريبا من السلع
المصنوعة - أي نحو ضعف صادرات البرازيل التي يبلغ
سكانها ١٤٧ مليونا .

وتأثير للنمو السكاني على البيئة الطبيعية مصدر آخر
للانحلال بين التكاليف الفردية والاجتماعية (الإطار ٣ -
٤) . فالتضخم السكاني يمكن أن يزيد من الطلب على
المنتجات الزراعية مما يفضي بدوره إلى سوء استخدام
الأراضي الجيدة وغيرها من الموارد الطبيعية . وكان
المعدل السنوي لإزالة الغابات في الثمانينات ٠,٥ - ٢,٣ في

خلال سوء التغذية والأمراض ، يؤدي الفقر إلى المزيد من
وفيات الرضع والأطفال ، مما يدفع الأرواح بدورهم إلى
إنجاب المزيد من الأطفال لضمان بقاء بعضهم . وقد تبين
في الوقت ذاته أن ارتفاع معدلات المواليد يرتبط بارتفاع
معدلات وفيات الأطفال والأمهات .

ورغم أن معدلات الوفاة ما زالت تختلف اختلافا كبيرا بين
البلدان ، فإن الاختلافات في نمو السكان تنبع أساسا من
الاختلاف في معدلات الخصوبة . والخصوبة هي انعكاس
لقرارات يتخذها الأفراد ، مما يؤثر للتساؤل حول السبب
الذي قد يجعل هذه القرارات ضارة بصالح المجتمع ككل .
ولماذا يتعين أن تختلف التكاليف والمنافع الاجتماعية لإنتاج
الأبناء . عن تكاليفهم ومنافعهم الفردية ؟ كثيرا ما قيل أن
النمو السريع للسكان يشجع التنمية لأن العدد الكبير من
السكان يجعل في الواسع تحقيق وفورات الحجم الكبير في

الإطار ٣ - ٤ السكان والزراعة والبيئة في إفريقيا جنوب الصحراء

وزاد من تفاقم الضغط على الأرض لحاجات الأملالي لجمع حطب الوقود ورعي الماشية . ويمثل حطب الوقود نحو ٨٠ في المائة من الاحتياجات إلى الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء ، وقد أصبح نادرا للغاية . ومع ازدياد الوضع سوءا يضطر المزارعون إلى إحراق روث البهائم ، ومخلفات المحاصيل بدلا من استخدامها لأغصان الخشب . ولما كان عدد الماشية في إفريقيا ينمو بنحو ١٦٠ مليون رأس فقد بات الرعي لجائلا مشكلة حادة . وأصبح أكثر من ربع مساحة الأراضي في إفريقيا جنوب الصحراء ، والبالغة ٢٥٠ مليون هكتار ، في حالة تصحر محتل في شديد للغاية . وربما تكون الإمكانات الزراعية لتلك المناطق قد فقدت لسنوات طويلة قادمة .

وكذلك فإن الركود الاقتصادي والتدهور البيئي يؤثران في نمو السكان . فالتمسك بالمالية لوحدات الرعي والأطفال ، كنتيجة عن صغر الأغلبية وسوء التقنية ، يدفعان الرجال والنساء إلى إجابج المزيد من الأطفال ، وذلك جزئيا لضمان أن يبقى بعضهم على قيد الحياة ليستخدمهم في شيوخهم . والصورة منفعة في المنطقة ، إذ تبلغ ٦,٦ طفل للمرأة المتوسطة والمقارنة مع ٤ في البلدان النامية الأخرى . ويكسر هذه الحلقة المفرغة هناك معالجة ماسة إلى سياسات الحد من السكان ، وزيادة الإنتاجية الزراعية بدون تدمير البيئة ، وقياس سوء التقنية ولتقتر وتغير وفجأت الرعي والأطفال .

هناك ارتباط وثيق وتزويج متبادل بين قلمو السكاني السريع والركود الزراعي وتدهور البيئة . وكان المحقد حتى وقت قريب أن الحد من زيادة السكان ليس من الأمور التي لها الأولوية في إفريقيا جنوب الصحراء ، حيث كثافة السكان منخفضة والأراضي متوافرة . غير أن هناك فروقا كبيرة في الكثافة السكانية وتوافر الأراضي بين شتى بلدان المنطقة . فبالبلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، ويرتفع فيها قلمو السكاني مثل ليبيا وبوروندي وتوغو ورواندا وغانا وكينيا ونيجيريا ، تمر بأزمة اقتصادية وبيئية ، من مظاهرها ركود الزراعة وإزالة الغابات وتدهور الأراضي والتصحر . وتقلص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من ٠,٥ هكتار في ١٩٦٥ إلى ٠,٣ في ١٩٨٧ . وأصبح النظام التقليدي للزراعة المتقلبة يواجه صعوبات ، إذ غدت الأرض أقل ندرة ، وأخذت فترات إراحة الأرض تقلص بالتدريج . وفي رواندا وكينيا وليسوتو وليبيريا وموريتانيا ، لم تعد فترات إراحة الأرض كافية لاستعادة التربة خصوبتها ، ونتج عن ذلك انخفاض في غلة المحاصيل . ويضطر الأملالي إلى الهجرة إلى الأراضي المحلية ، في المناطق شبه القاحلة . وإلى الغابات الاستوائية لإنشاء مزارع جديدة . ومن ثم فإن الضغط السكاني لا يؤدي إلى تدهور التربة فحسب بل يؤدي أيضا إلى إزالة الغابات والتصحر ونقص الناتج الزراعي .

أن يكون التحرك في هذه الممائل أمرا له الأولوية لدى الحكومات في كل مكان .

وربما يؤدي النمو السكاني إلى تفاقم أشكال الفصل الموقية الأخرى بالإضافة إلى استنزاف الموارد والتكسب في المدن مثال ذلك . وفي هذا المجال أيضا ينبغي أن يصحب الحد من الزيادة السكانية تدابير أخرى مثل تحسين تخطيط المدن ، وللتتمية الزيفية ، وللتحكم في حركة الانتقال والمرور وما إلى ذلك . ويساعد التعليم العام على دفع الأملالي إلى الحد من عدد أبنائهم وتحسين نوعية الحياة لهم . وقد ثبت أنه من أكثر سياسات الحد من السكان كفاءة وقاعية .

تحديات في التنمية البشرية

يختلف جدول أعمال التنمية البشرية اختلافا كبيرا من بلد لآخر . فالوجه الانشغال الملحة في مصر أن تكون هي نفسها في تايلند أو تركيا . وإن كانت ثلاثتها من بلدان الدخل المتوسط الأدنى وتعداد السكان فيها متماثل تقريبا . ولكن على الرغم من التنوع ، فإن لمعظم البلدان الأهداف المشتركة التالية : إعطاء للنمو السكاني ، وتحسين الصحة والتعليم ، وبناء الطاقة التقنية ، والإقلال من الفقر .

المائة في البرازيل و ٠,٤ في المائة في بوليفيا ، على حين يعتقد أن إزالة الغابات على نطاق واسع في نيبال كانت سببا في تدهور التربة والفيضانات في بنغلاديش والهند . ورغم أن كثيرا من مناطق إفريقيا جنوب الصحراء مازالت بها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ويقوم بها سكان قليلو الكثافة نسبيا ، فإن الزيادة السريعة في السكان الذين ينتقلون إلى الغابات الاستوائية تطرح بالفعل مشكلات بيئية . ويقال إن معدل إزالة الغابات السنوي في كوت ديفوار يتراوح بين ١٦ و ١٦ في المائة ، وذلك فإن غاباتها يمكن أن تختفي في أقل من عشرين عاما .

ومن شأن السياسات الرامية إلى إعطاء تزايد السكان أن تساعد في تخفيف ما تتعرض له البيئة الطبيعية من مخاطر في الأجل الطويل نتيجة لارتفاع حرارة الأرض وغيرها من المشكلات الإيكولوجية . ولكن هذه المخاطر هي انعكاس لضغوط أخرى أيضا : مثل انتشار استخدام التكنولوجيا المعتمدة على كثافة الموارد الطبيعية ، ولتنظيم غير الفعال للموارد المملوكة على المشاع ، وأنظمة حيازة الأراضي التي لا تضمن حقوقا طويلة الأجل في استخدام الأرض ، والسياسات التي تشوه أسعار الموارد غير المتجددة . ويجب

إبطاء النمو السكاني

والخصوبة في أعلى مدلاتها في إفريقيا جنوب الصحراء . ومن الأسباب القاهرة لمحاولة إبطاء النمو السكاني في هذه المنطقة ، التكلفة المرتفعة بالفعل لتوفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي ، وهما خدمتان لا يتعين الاستمرار فيهما فحسب بل يتعين تحسينهما بصورة كبيرة أيضا . غير أن اتجاهات النمو السكاني في إفريقيا ليست مفهومة فهما مليما . وقد عزى انخفاض نسبة استخدام وسائل منع الحمل إلى الجهل : فعدد من معمن عن وسيلة لمنع الحمل من النساء الإفريقيات لا يتجاوز النصف بالمقارنة بنسبة ٨٥ - ٩٥ في المائة في المناطق الأخرى . ولكن الأدلة تبين أيضا أن المرأة الإفريقية ، في المتوسط ، ترغب في أسرة أكبر - وتراوح الأبناء فيها بين ستة وتسعة - مما ترغبه المرأة في المناطق الأخرى . ويستنتج من ذلك أنه حتى لو توافر المزيد من الخدمات الإعلامية وخدمات تنظيم الأسرة ، فإن ذلك قد لا يحدث فارقا كبيرا . غير أن عمليات المسح الحديثة تبين أن هناك نسبة متزايدة من النساء لا تريد المزيد من الأطفال . ففي السبعينات كان ١٦ في المائة فقط من نماء كينيا لا يرين إنجاب المزيد من الأطفال وفقا لما جاء في المسح التاملي للخصوبة ، أما في ١٩٨٩ فقد قدمت تلك الإجابة ٤٩ في المائة منهن وفقا لأحدث مسح السكان والصحة . ويظهر نفس الاتجاه في البلدان الأخرى . وربما يدل ذلك على أن المنطقة وصلت إلى نقطة التحول الديموغرافي . ولكن مازال الوقت مبكرا للتأكد من ذلك .

تحسين الصحة والتغذية

في هذا التقرير ، لقيت وفيات الأطفال الرضع ومتوسط العمر المتوقع عند المواليد حتى الآن الجانب الأكبر من الاهتمام باعتبارهما معيارين للرعاية الاجتماعية . ويرجع ذلك جزئيا إلى توافر البيانات عنهما . غير أن ذلك ينبغي أن يصرف الانتباه عن الحرمان المزمن ونقصي المرض بين الأطفال الأحياء والكبار . وهناك مهمتان عاجلتان : توفير التغذية لتحسين الحالة الصحية والبدنية للأطفال والكبار ، وتحسين مكافحة الأمراض وعلاجها .

يؤثر نقص التغذية وعدم توافر الحد الأدنى من المغذيات النذرة على أكثر من بليون إنسان ممن يعيشون في ظل الفقر في البلدان النامية ، وقد اقترن نقص المغذيات النذرة في الرضع والأطفال قبل سن البلوغ بتوقف النمو والتخلف العقلي وعدم القدرة على التحصيل ، وهو يحدث بين الكبار زيادة في توافر المرض وضعف الأداء في العمل . وقد جريت المناهج الوقائية والعلاجية لمواجهة هذه المشكلة .

تشجع وكالات المعونة ووكالات التمويل الخارجية على تنظيم الأسرة كوسيلة للحد من النمو الإجمالي للسكان . وقد لقي هذا النهج قبولا لدى بعض الحكومات ، بينما جاء رد فعل حكومات أخرى سلبيا من فكرة الحد من السكان كخضوع في حد ذاته ، وغضبت أن تنظر إلى برامج تنظيم الأسرة على أنها وسيلة لتمكين الزوجين (ولا سيما المرأة) من ممارسة الاختيار ، وتحسين صحة الأم والطفل ، وإتقان الفقر .

ويميل كل من تزايد الحواضر والنمو الاقتصادي في البلدان النامية إلى إنقاص النمو السكاني ، فهما يجملان رعاية عدد أكبر من الأطفال أكثر صعوبة أو أكثر تكلفة ، ويتجهان الآباء على إنفاق المزيد على تعليم كل طفل بدلا من الإنفاق على أسرة كبيرة العدد . ويوجه عام ، فإن معدلات الخصوبة منخفضة ومستويات التعليم والصحة عالية في البلدان مرتفعة الدخل . ومعدلات الخصوبة مرتفعة ومستويات التعليم والصحة منخفضة ، في البلدان منخفضة الدخل . ففي الهند يلاحظ أن أسر المزارعين في المناطق ذات النمو المرتفع ، والتي تعرضت لتأثير التكنولوجيا الجديدة التي جلبتها الثورة الخضراء ، أصبح عدد أولادها أقل وتوفر لهم تعليم أكثر مما توفره لهم أسر المزارعين في المناطق الأخرى .

لكن نمو الدخل ليس ضروريا للحد من السكان ، كما أنه لا يكفي لذلك . إن برامج تنظيم الأسرة قد تجدى . وقد أسهم تطبيق هذه البرامج إسهاما ملحوظا في إنقاص الخصوبة في بلدان الدخل المنخفض مثل اندونيسيا ومصر لاكتا . وقد نجحت تايلند في إنقاص معدل النمو السكاني من ٣,١ في المائة في الستينات إلى ١,٩ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، وانخفض معدل الخصوبة الإجمالي من ٦,٣ طفل في ١٩٦٥ إلى ٢,٥ طفل في ١٩٨٩ . كما قد يكون لتنظيم الأسرة ، آثار إضافية أيضا على فرص بقاء الطفل بتحسين صحة الأم أو زيادة الموارد المتاحة لكل طفل . وقد بينت الدراسات أن مضاعفة نصيب الفرد من المصروفات الحكومية على برامج تنظيم الأسرة في المناطق الحضرية تؤدي إلى إنقاص وفيات الأطفال بنسبة ٣ في المائة في كولومبيا ، وإن زيادة مقدارها ٢٠ في المائة في نسبة التفرق التي توجد بها عيادات تنظيم الأسرة تؤدي إلى إنقاص وفيات الأطفال بكثر من ٤ في المائة في الهند .

وكان استخدام وسائل منع الحمل في أثنى مسنويلته

العنف - وكانت هذه الأسباب تمثل ٦٠ في المائة في ١٩٨٧ .

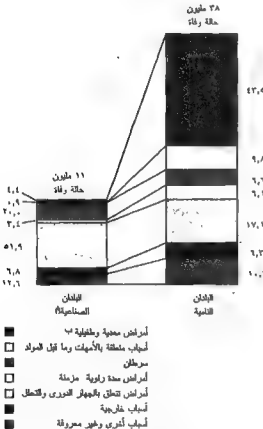
ما هي أفضل وسيلة لتحسين الرعاية الصحية في البلدان النامية ؟ وعلى الأخص كم ينبغي أن ينفق على أعمال الوقاية وكما ينفق على العلاج ؟ تقرر منظمة الصحة العالمية ومنظمة رعاية الطفولة (اليونيسيف) أن ما يقرب من ٤٣ في المائة من الـ ١٤,٦ مليون طفل الذين يموتون في كل سنة يمكن إتقانهم عن طريق التطعيم (بتكلفة تبلغ في المتوسط ١٣

وتتباين التقنية الأفضل تبعاً للظروف ولكن أحد الدروس المستفادة هو أن التوعية بشأن التغذية لها أهميتها . وكان التفافس عن توعية الجمهور أحد الأسباب الأساسية لفشل برامج تحسين التقنية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية . والدرس الثاني هو أن المبادرات المتعلقة بالتغذية يمكن أن تقوم بها كل الأنواع من مختلف المؤسسات - فيمكن مثلاً استخدام المدارس لتوصيل المغذيات الذرة إلى الأطفال وكذلك إلى المجتمع المحلي في عومه .

وتتباين أيضاً الوسائل الملائمة لمعالجة الممرض والوقاية منه من حالة إلى أخرى . وفي البلدان النامية كمجموعة تمثل الأمراض المعدية والطفلية ما يقرب من نصف أسباب الوفيات ، وتكاد تكون كل حالاتها بين الأطفال دون الخامسة من عمرهم . أما في البلدان للصناعة فلن أمراض الدورة الدموية والشيخوخة هي الأسباب الرئيسية للوفاة ، إذ يمثل أكثر من نصف مجموع الوفيات (الشكل ٣ - ٥) . ولكن عندما يظهر مرض جديد مثل الإيدز فإن هذه الأنماط يمكن أن تتغير تغيراً كبيراً (الإحراز ٣ - ٥) .

وفيما بين البلدان النامية ، تتباين الصورة الوبائية تبايناً واسعاً ، بسبب الاختلاف في مستوى الجهود الحكومية التي تبذل لمكافحة الأمراض المعدية ، واختلاف معدلات الخصوبة وكثير من العوامل الأخرى التي تتغير تبعاً لها أخطار شتى الأمراض . فعلى سبيل المثال فإن الصورة في البرازيل والصين وجمهورية كوريا تزداد اقتراباً من الصورة في البلدان الصناعية الأكثر ثراء . ففي البرازيل اقتصرت التحضر والتصنيع المربع خلال السبعينات بزيادة في عدد الوفيات المرتبطة بحوادث المرور والإصابات الصناعية ، وأصبحت أمراض القلب والأوعية الدموية هي السبب الأساسي المفضي إلى الوفاة وتمثل ثلث مجموع الوفيات في البلد بأسره ، ونسبة أعلى من ذلك في المناطق الحضرية . وفي الصين ، تمرض المصانع السكان للتلوث ببطء شديد . وفي بعض أنحاء البلاد أصبح التلوث للرصاص والنيكل يبلّغ من ٦٠ إلى ٨٠ ضعف الحدود القصوى المسموح بها ، وبلغ تركيز الزئبق في الهواء ١٢ ضعف الحد الأقصى ، وبلغ التلوث للتاجم عن الضوضاء درجة أدنى إلى فقد السمع بين العمال . وفي كوريا أدنى التلوث الصناعي والتلوث السريع أيضاً إلى تغيير أساليب الحياة وتحولات في صورة الأمراض الوبائية . وكثفت أسباب الوفاة الرئيسية في الثمانينات هي السرطان وأمراض القلب والذبحة الصدرية والإصابات الناتجة عن الحوادث وأعمال

شكل ٣ - ٥ . توزيع الوفيات حسب أسبابها ، نحو ١٩٨٥ (نسبة مئوية)



ملاحظة : البيانات لبرازيل من ١٩٨٥ في أقرب سنة ، حسب توفرها حسب بلدان .

(أ) بما في ذلك إيدز لدى قرويا والتهلك السرطاني .
(ب) تشمل الأمراض المعدية وطفلية في البلدان تنمية لمرض السل ١٣,٢ في
(ج) ، قبل ١٩٨٠ في بقية أمراض الجهاز الهضمي المعد ١٩,٥ في المعدة) وأمراض
لدى ٢,٤ في المعدة) .

المصدر : فريز ، على وشك النشر .

الإطار ٣ - ٥. الإيدز في البلدان النامية

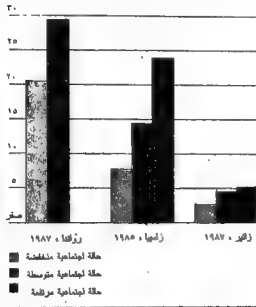
مرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) هو مرض مميت يصيب للشخص الباليغ بعد مرور من ثماني إلى عشر سنوات في المتوسط من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية . ومنذ عام ١٩٨٥ ارتفع عدد المصابين بهذا الفيروس في مختلف أنحاء العالم من ٢,٥ مليون إلى ما بين ١٠,٥ ملايين ، وفي أفريقيا من ١,٥ مليون إلى نحو ٥,٥ مليون . وبحلول عام ٢٠٠٠ تقدر منظمة الصحة العالمية أن من ٢٥ إلى ٣٠ مليون شخص بالغ في كل أنحاء العالم سيكونون قد أصيبوا بالفيروس . وقد ارتفعت حصة البلدان النامية من ٥٠ في المائة في ١٩٨٥ إلى ٦٦ في المائة حالياً ، ومن المتوقع أن تزيد إلى ٧٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ وإلى ٨٠ - ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ . ووصلت معدلات الإصابة بين الكبار في العديد من المدن الترابيس الأفريقية الكبيرة ، بل وفي بعض المناطق الريفية ، إلى ٢٥ في المائة ، والمتوقع أن تصل إلى هذا المستوى في المدن الأخرى خلال السنوات العشر القادمة . ولما كانت كل زيادة بنسبة ١٠ في المائة في معدلات الإصابة تؤدي إلى زيادة الوفيات سنوياً بما لا يقل عن ٥ في الألف ، فإن مستويات وفيات الكبار التي كانت ترقى في السابق وصلت إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف في تلك المناطق . أما في خارج أفريقيا فيبدو أن المستوى تنتشر بأكبر قدر من السرعة في آسيا .

وهذه التاسة الاستمائية تفرض حتماً يمكن أن يشل شعوب أفريقيا واقتصاداتها ، وأنظمها الصحية التي لا تكاد تفي بأصولها الحالية . إنها كارثة إنسانية واقتصادية ذات أبعاد مخجلة ، فالعدوى تصيب الكبار وهم في مقتل العمر ، بالإضافة إلى ذلك مجموع الأخطال الذين تلدهم أمهات مصابات ، وبحلول عام ١٩٩٢ يتوقع أن يصل مجموع عدد الأطفال المصابين في أفريقيا وحدها إلى مليون شخص ، وسوف يصبح حديدون غيرهم يتأسي . وعلى خلاف الملايا وغيرها من أصباب زيادة وفيات الكبار في بلدان النامية . فإن الإيدز لا يحجم عن إصابة الصغرة . ففي بعض مدن أفريقيا ولاحتل أن المعلمين الأرقى تعليمًا والأكثر إنتاجاً ، وصافون بالعدوى بأعداد كبيرة لا تتناسب مع حجمهم (شكل الإطار ٣ - ٥) ، ولذا فالأرجح أن يكون لهذا الوباء أثره الملموس ، ولذا في تكون كبيراً ، على نمو دخل الفرد والزراعة الاجتماعية لسنوات طويلة قائمة . ووفق ذلك فإن مرضى الإيدز الذين سولتهم المعط ويخلون المستشفيات سرف يظهرون أماكن محزون منها غيرهم ، من قد تكون حالهم قابلة للشفاء لو لا هذا الوضع . ويحتاج هؤلاء المرضى إلى إقامة طويلة في المستشفيات ولدى حافية الأمن ، ووقت غير قليل من الأشخاص والموظفين المدرسين . وفي بعض عواصم أفريقيا الوسطى أصبح أكثر من ٥٠ في المائة ممن يدخلون

المستشفيات الآن هم من مرضى الإيدز . وكذلك قدرت التكاليف المباشرة للعلاج بأرقام عالية تتراوح بين ٧٨ و ٩٣٢ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في زيمبابوي ٣٦ و ٢١٨ في المائة من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في تنزانيا ، ويتوقف ذلك على نوع العلاج المستخدم .

شكل الإطار ٣ - ٥. معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة والحالة الاجتماعية الاقتصادية في منطقت حضرية مثقاة ، أفريقيا جنوب الصحراء

(نسبة مئوية)



ملاحظة : التقلص على تحركات نسبة الإصابة الاجتماعية والحيات المستقلة ، فالتقسيم الطبقي في المدن الثلاث في المنطقة مثقاة في نهاية التسعينات . المصدر : برونو وأندري ١٩٩٧ ، مياي ونيشلي وديان ١٩٩٦ وديان ١٩٩٨ .

العائد بالنسبة للتكلفة (على أساس التكلفة السنوية لكل حياة تتمتع بالصحة يتم إنقاذها) . ومن النتائج المستخلصة منها أن برامج التحصين ضد الحصبة وبرامج إنقاص الوفيات السابقة على الولادة تكفي في مكان متقدم من حيث ارتفاع للعائد مقابل التكاليف . وهذه المقاييس فإن سنة إضافية من

دولارا للطفل) أو بواسطة للتدخلات قليلة التكلفة مثل معالجة الجفاف بمحاليل تؤخذ بالقم (بتكلفة تبلغ من ٢ إلى ٣ دولارات للطفل في السنة) . وقد أجرى البنك الدولي مؤخرًا دراسة (قام بها جيمسون وموزلي ، على وشك الصدور) وضع فيها بالترتيب مختلف السياسات تبعًا لحجم

على المنافسة إلى الانخفاض في نوعية الإعداد التقني للتلاميذ بالقياس إلى البلدان الصناعية الأخرى . وتبين من مسح أجرى في ١٩٨٦ على الكبار البالغين من العمر ٢١ - ٢٥ سنة أن ٢٠ في المائة منهم لم يصلوا إلى مستوى الصف الثامن من للتقراء ، وفي حين أن الاشتراطات اللازمة لكثير من الوظائف تتطلب مهارات الصف العاشر إلى الثاني عشر . ورغم أن ١ في المائة عجزوا عن أداء عمليات حسابية بسيطة ، فإن ٢٥ في المائة عجزوا عن الإجابة عن أسئلة تتطلب حل مسائل كمية بسيطة .

وقد عدا الأساليب ، ما هي القاعدة للتعليمية السليمة المناسبة للنمو الاقتصادي السريع ؟ في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأدنى ، حيث يرقم العمال بالفعل بنجميع الأجهزة الإلكترونية للمسواق الدولية ، يقتضي الأمر تغيير المهارات المطلوبة تغييرا سريعا مع تحول أنماط التجارة والتوظيف ، ومع تقدم التكنولوجيا . ومكون المهارات الإدارية والمهارات التقنية المتقدمة حامية في الاستفادة بالفرص الجديدة والتكنولوجيات الجديدة . ومكون هناك حاجات مختلفة للبلدان المصنعة حديثا وذات التوجه نحو التصدير - ولاسيما التجديد التكنولوجي المحلي للحفاظ على قدرتها على المنافسة . وموفر يتطلب ذلك الاستثمار في البحث والتطوير ، ولكنه سيتوقف أيضا على الوصول إلى مستويات أعلى في التعليم العام . وقد يكون هناك تعارض بين أهداف توفير قاعدة عرض في تعليم المشتغلين بالمعلم والتكنولوجيا ، والتخصص في مجالات معينة من الدراسة . وعلى الأخص ، حيثما يكون عدد العلماء والتقنيين قليلا ربما يكون التخصص سابقا لأوانه . كما أن للبحث العلمي أهميته في المدى الطويل ، ولكنه يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج في المصانع إذا أريد أن يكون له أثر ملموس ومباشر على الانتاجية .

ويظهر من التقديرات المتعلقة بالمعد الاجتماعي للاستثمار في التعليم أن أقوى مبرر للدعم الحكومي للتعليم هو أن هذا يلبى هدف توفير المساواة وكذلك هدف رفع الإنتاجية وذلك عند المستوى الابتدائي في البلدان ذات الدخل المنخفض . وإليس معنى هذه النتائج أن الاستثمارات في التعليم العالي ليست لها أهميتها ، فالأشخاص المتعلمون والحاصلون على تدريب جيد يمكن أن يوفرُوا القيادة اللازمة في الزراعة ، وفي القطاع الصناعي الناشئ ، وفي الحكومة . غير أن التكلفة العالية لهذه الاستثمارات قد تكون مرتفعة للغاية خاصة عندما تستنزف الموارد من التعليم الابتدائي وغيره من الخدمات الاجتماعية الأساسية والتي

الحياة المتمسة بالصحة لا تتكلف أكثر من خمسة دولارات . غير أن التوازن السليم بين الإنفاق على الرعاية الوقائية والإنفاق على الرعاية العلاجية لا يتوقف على التكلفة فقط ، بل يتوقف أيضا على النطاق الذي يمكن الوصول إليه . ويوجه علم ، يتم إعمال تحسين الصحة والوقاية من المرض لصالح العلاج باهظ التكاليف والذي لا يصل إلا إلى عدد قليل نسبيا ، وكثيرا ما يكون غير فعال كما في حالة كثير من أنواع السرطان . ومازالت برامج التحصين جنيرة بالأولوية في بلدان الدخل المنخفض . كما أن برامج تنظيم الأسرة ، والتوعية الغذائية واستكمال الأغذية بما ينقصها ، ورعاية الأمهات قبل الولادة تدابير ذات عائد مرتفع مقابل التكلفة . إلا أنه بعد الوفاء بهذه الاحتياجات ، يصبح القول بأن لبرامج الوقاية الأهمية على برامج العلاج أضعف من ذي قبل . فقد ثبت مثلا أن برامج علاج الدرن الرلوى لها عائدتها المرتفع مقابل التكلفة .

بناء القدرة التقنية

بناء وتعزيز القدرة التقنية - أي قدرة الناس على استخدام أشكال التكنولوجيا الجديدة والناظمة - ضروريان للنمو الاقتصادي . ومن التغيرات التكنولوجية الكبيرة التي طرأت على مواقع العمل في السنوات الأخيرة ، استخدام أجهزة الكمبيوتر ، حتى في الأعمال التي كان يعتقد عادة أنها تحتاج إلى مهارة أقل . ولهذا التغيير آثاره العميقة على الاحتياج إلى التعليم . فهو يتطلب التعليم في المقام الأول عن طريق الرموز بدلا من الملاحظة البصرية ، ويتطلب أساليب حل المشكلات في الحالات الدينامية . والتلبية هذه الحاجات لتستطيع الحكومة أن تقوم بدورين : توسيع وتحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي ، وإيجاد الحوافز لزيادة العرض والطلب على التدريب التقني المتخصص .

والموقع أن يتمكن الكثير من البلدان النامية من تحقيق التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ . ولكن ينبغي تحسين نوعية التعليم حتى يصبح لهذا التوسع في الالتحاق بالمدارس جدواه الحقيقية . قضية كبيرة من التلاميذ الذين يستكملون التعليم الابتدائي في البلدان ذات الدخل المنخفض يفشلون في الوصول إلى مستويات الإنجاز الوطنية أو الدولية في الرياضيات والعلوم والقراءة . كما أن للبلدان الصناعية يضمن عليها هي أيضا أن تعمل على تحسين وتحديث أنظمتها التعليمية باستمرار ، نظرا لأن التغييرات السريعة في التكنولوجيا تجعل الفشل في التعليم أكثر تكلفة . وقد عزى الانخفاض المفترض في قدرة الصناعة الأمريكية

لتعزيز دخل الممنون أو المرضى ، شبكات الأمان للأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم بدونها . وتولى برلمج التوظيف العام ، مثل البرامج المطبقة في بلدان جنوبى آسيا ، إقامة وصيانة البنية الأساسية التى يمكن أن يستفيد منها الفقراء ، فى نفس الوقت الذى تحمى فيه دخلهم أثناء نوبات البطالة .

ميساة عامة

أعلنت ملكة ترافكور ، التى أصبحت الآن ولاية كيرالا فى الهند ، فى عام ١٨١٧ ، أن الولاية سوف تتحمل كامل تكاليف تعليم شعبها حتى لا يقع أى تأخير فى انتشار التثوير بينهم ، وأنهم سوف يصبحون عن طريق نشر التعليم ، رعايا أفضل وموظفين مدينين أكفاً . وتوافق معظم الحكومات على أن السياسة العامة هى التى يجب أن تلعب الدور الرئيسى لا فى التعليم وحده بل فى الخدمات الاجتماعية عموماً . وليس المهم هو كم المصروفات العامة وحده ، بل نوعيتها أيضاً . فالحى أى مدى نهجت السياسات العامة فى هذه المجالات خلال العقود القوية الأخيرة ؟ .

لقد تم تقييد الارتباط بين نمو الدخل والإنفاق الحكومى وبين المؤشرات الاجتماعية من أجل هذا التقرير باستخدام بيانات من بلدان مختلفة وباستخدام مساميل زمنية . وكان هناك تسليم كامل بحدود نوعية البيانات وعمليات التحليل الإجمالى . ومع هذين التحفظين ، تبين أن نمو الدخل وليس الإنفاق الحكومى هو الذى يقصر التحسن فى بقاء الأطفال الرضع والالتحاق بالمدارس للتأوية فى البلدان الصناعية . وليس فى ذلك ما يدعو إلى الدهشة . فقد حققت هذه البلدان مستويات عالية بالفعل فى هذين المؤشرين بحلول عام ١٩٦٠ ، ولذا كانت التغييرات التى طرأت على الإنفاق الاجتماعى لديها منذ ذلك الحين موجهة إلى أهداف أخرى . إلا أن النتائج المتعلقة بالبلدان النامية كانت مختلفة . فوفقاً لأحد النماذج تؤدى زيادة الإنفاق الصحى بنسبة ١٠ فى المائة إلى انقاص وفيات الأطفال بنسبة ٨.٠ فى المائة ، كما تؤدى زيادة الدخل بنسبة ١٠ فى المائة إلى انقاص وفيات الأطفال بنسبة ١.١ فى المائة . وباستخدام نموذج مختلف لا يبقى غير تأثير الدخل باعتباره الأمر الهام من الناحية الإحصائية . فزيادة بنسبة ١٠ فى المائة فى دخل الفرد تقترن بانخفاض بنسبة ٥.٥ فى المائة فى وفيات الأطفال . ووجدت نتائج مختلفة بالمثل فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس للتأوية (أنظر ما يتعلق بالفصل الثالث فى الجزء الخاص

لاغى لها عن الدعم الحكومى . وعلى الحكومات أن تكون أكثر انتقائية فى اختيارها لذلك المستوى من التعليم أو التدريب الذى تفضل على تصنيه ، وفى تحديد التكاليف التى تتحملها (للمواد الأكاديمية مثلاً بدلاً من تكاليف إقامة الطالب) والفئات التى تقوم بدفعها .

الإقلال من الفقر

يعيش فى العالم التامى اليوم أكثر من بليون شخص فى فقر . وقد خلص تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ إلى أن هذا العدد يمكن أن يقل باتباع استراتيجية تشمل كلا من النمو الاقتصادى المعتمد على كثافة اليد العاملة ، والإنفاق الاجتماعى المتمسك بالكفاءة . والنمو الاقتصادى ضرورة لا بد منها للإقلال من الفقر ، ولكن التجربة أثبتت أنه لا يكفى . والمسرورات الاجتماعية على الرعاية الصحية والتعليم تزيد من الفرص المتاحة للفقراء . ولكنها أيضاً ليست كافية . وحتى فى البلدان التى حصلت فيها مؤشرات الرفاهية الاجتماعية الأساسية ، مازالت هناك شرائح من المجتمع لا تصل إليها الخدمات بدرجة كافية . فى البرازيل لا يصل أكثر من ١٠ فى المائة من الرضع المولودين فى المنطقة الشمالية الشرقية إلى عيد ميلادهم الأول ، وهو معدل وفيات الأطفال أعلى من مثله فى كثير من بلدان أفريقيا وآسيا . وفى برونز يزيد معدل وفيات الأطفال الرضع فى محافظات الإندونيسية خمسة أضعاف أو أكثر عن المعدل فى إياها . والمشكلات الصحية للإثبات حادة بشكل استثنائى فى باكستان وبنغلاديش وبنين ونيبال . ومتوسط العمر المتوقع عند المولد بين الفتيات فى هذه البلاد أقل من متوسطه بين الفتيان ، فى حين تعيش النساء فى البلدان الأخرى منخفضة للدخل حياة أطول من الرجال . والوضع فى هذه البلدان مختلف لأن الأمر تنفق فيها على الأبناء أكثر مما تنفق على البنات .

وهناك حاجة إلى شبكات للأمان لحماية أشد الفئات تعرضاً للمخاطر : للمطلوبين وللمعوقين وللمسنون واليتامى (فى كثير من الأحيان) ممن لا توافر لهم فرصة الوصول إلى البرامج لليلة المرتبطة بالتوظيف ، والفقراء الذين يعانون أكثر من غيرهم فى أوقات الشدة . ويؤدى ضمان الأمن الغذائى عن طريق دعم أسعار الأغذية ، أو مقننات الحصص الغذائية ، أو وضع برلمج لاستكمال الأغذية ، إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية ، بشرط أن تكون التدابير موجهة بعناية إلى مستفيحيها . وتوفر البرلمج الموجهة بعناية

بالتغذات العامة في الملاحظات التقنية في نهاية النص
(الأصلي) .

وفي البلدان التي ترتفع فيها وفيات الأطفال الرضع ،
تزداد زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة العامة
بمقدار دولار واحد إلى انقراض معدل وفيات الأطفال بنسبة
١٦ في الألف ، إذا استخدمت المصروفات الحكومية
بضعف كفايتها المالية . ويلاحظ أن متوسط نصيب الفرد
في الإنفاق على الأغراض الصحية في هذه البلدان منخفض
لغايتها بالتقليص إلى المتوسط في البلدان ذات الوفيات
المنخفضة (نحو دولار واحد للفرد بالمقارنة بما يقرب من
٢٠ دولار) . وعلى ذلك فإن زيادة كبيرة في التنمية البشرية
مستلزم إلى زيادة متواضعة في النفود . ولكن سيكون لها أثر
كبير على معدلات الوفيات .

وقد نجح الكثير من البرامج التي أجيد تصميمها
وتوجيهها . وليس من الضروري أن تكون مما يحدث
استنزافا شديدا للموارد العامة . ففي القطاع الصحي ، أدى
القضاء على سوء التغذية وتوفير المرافق الصحية بصورة
أكبر إلى انقراض معدلات الوفيات . ففي شيلي انخفضت
وفيات الأطفال الرضع من ١٢٠ في الألف في الستينات إلى
١٩ في الألف في ١٩٨٩ ، وانخفضت النسبة للموتية
للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من ٣٧ إلى ٧,٥ في
المائة . وقد أسهمت في هذا التقدم المطرد البرامج الغذائية
للأطفال والأمهات الحوامل وكذلك التمسح في البيئة
الأساسية للرعاية الصحية الأولية . وحققت الصين انخفاضاً
ملموساً في وفيات الأطفال من معدل يقدر بـ ٢٦٥ في الألف
في ١٩٥٠ إلى ٤٤ في الألف في ١٩٨١ (أحمد و وانغ
١٩٩١) ، وهو انخفاض يعزى إلى استراتيجية عريضة
تعتمد على التمويل الحكومي للوقاية من الأمراض ، اقتصرت
بالرعاية الأولية المتكاملة وقليلة التكلفة ، بالإضافة إلى نمو
الدخل . ولم يكن في الواسع تصدير انخفاض معدلات الوفيات
في ولاية كيرالا عنها في ولاية البنغال الغربية المكافئة لها
في الكثافة السكانية في الهند الفرق في دخل الفرد في كل
منها ، أو بتوزيع الدخل والأصول ، أو بمدى التصنيع أو
التحضر . ولكن يبدو أنها تعزى فعلاً إلى التوزيع الأوسع
والاستخدام الواسع للمرافق الصحية في المناطق الريفية
بكيرالا . وقد تبين من دراسة أخرى أن ٧٣ في المائة من
الانخفاض في وفيات الأطفال الرضع في كوستاريكا خلال
الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ يمكن أن يفسره التوافر الأكبر
لمرافق الرعاية الأولية (للبرامج الصحية في الريف وفي

المجتمعات المحلية وحملات التطعيم) والرعاية الثانوية
(مثل العيادات) بعد مراعاة الأثر المترتب على نمو
الدخل .

ويلاحظ في مجال التعليم نجاح برنامج في المكسيك لإعادة
تدريب المعلمين في المانيولات ، في رفع مهارات عشرات
الآلاف من العمال مما زاد إنتاجيتهم وخفف من حدة الفقر
بينهم . وفي الحملة التي قامت بها برونو للتوسع في التبول
بالتعليم الابتدائي منذ الخمسينات لعبت البرامج الحكومية
دوراً أساسياً في إنشاء المزيد من المدارس في المناطق
الريفية وزيادة توفير الكتب الدراسية . وكان من أثر ذلك أن
ضاعت الفجوة في فرصة الحصول على التعليم بين المعتمدين
في الريف والمضر .

وحيثما يكون هناك مبرر لزيادة الإنفاق العام يجب أن
تكون هذه النفقات أفضل توجيهها من أجل الوصول
لمستحقها . فالإنفاق الحكومي لا يكون دائماً متمسكاً بالكفاءة
أو الإنصاف . وكثير من البلدان تنفق من ميزانية تعليمها
حصة غير متناسبة على التعليم العالي ، الذي يستفيد منه الطلبة
من فئات الدخل الأعلى بدرجة أكبر . ففي أوروغواي
والجمهورية الدومينيكية وشيلي وكوستاريكا حصل خمس
السكان الأعلى دخلاً على أكثر من نصف الدعم الذي توفره
الحكومة للتعليم العالي ، بينما لم يحصل الخمس الأدنى دخلاً
إلا على أقل من المشر ، وفي بابواغينيا الجديدة وبنغلاديش
ونيبال ولبنان حصل لا ١٠ في المائة الأرقى تعليمًا على أكثر
من نصف ما تنفقه الحكومة على التعليم . وفي بنغلاديش
وهي أسوأ الحالات ، حصلت لا ١٠ في المائة العليا على ٧٢
في المائة من ميزانية التعليم .

وفي مجال الصحة ، فإن تركيز الاهتمام على
المستشفيات وغيرها من أنواع الرعاية العلاجية باهظة
التكاليف ، بدلاً من الرعاية الوقائية قليلة التكاليف ، يعنى
عدم حدوث تقدم كبير في مؤشرات الصحة الأساسية .
والإنفاق الحكومي على الرعاية في المستشفيات مرتفع في
البرازيل ، حيث كان يمثل ٧٨ في المائة من إجمالي
المصروفات على الصحة في ١٩٨٩ ، بالمقارنة بالإنفاق
على التحسين ورعاية الأمهات قبل الولادة ومكافحة
الأمراض المعدية . ومعدل وفيات الأطفال الرضع في
كوستاريكا أعلى منه في البلدان الأخرى في المنطقة
المماثلة أو الأقل في مستوى الدخل وذات الميزانيات الصحية
الأصغر . وقد عزى هذا أيضاً إلى تركيز اهتمامها على
الرعاية في المستشفيات التي تجتنب الموارد بعيداً عن

توفير الموارد

تعرضت البرامج الاجتماعية لضغوط مالية شديدة خلال العقد الماضي . والمتوسمات الإقليمية تخفى هذه الحقيقة ، فهي تكشف عن ارتفاع حصة التعليم والصحة من المصروفات ، أو على الأقل بقائها على حالها ، بالقياس إلى النتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (الجدول ٣ - ٣) . ولكن يلاحظ فيما يقرب من نصف عدد البلدان التي تتوافر بشأنها البيانات ، أن المصروفات الحكومية على التعليم والصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وفي البلدان القليلة التي تتوافر عن نفقاتها بيانات أقرب عهدا كان الانخفاض أكبر من ذلك بعد عام ١٩٨٥ ، مما يعنى في كثير من الحالات انخفاض مستوى توفير الخدمات - وإن لم يكن ذلك دائما : فقد انخفض الإنفاق على الصحة مثلا في شيلي خلال فترة التصحيح الاقتصادي الكلى الصعبة ، ولكن نصيب الفرد الحقيقي من الموارد المخصصة للرعاية الصحية الأساسية والتغذية للرد ، ارتفع .

وكثيرا ما يكون من المفيد حماية بعض البرامج الاجتماعية من الضغوط الاقتصادية قصيرة الأجل لصالح الاستثمارات طويلة الأجل في الرفاهية الاجتماعية . إلا أنه ليس من الضروري أن يقتصر دور الدولة على التمويل وتوفير الخدمات ، فهي تستطيع - بفرض معايير لتوفير الخدمة والإلزام بها ، وعن طريق الومال الأخرى للتأثير

مرافق الرعاية الأولية الريفية التي تملأ من نقص العاملين والافتقار إلى المستلزمات الضرورية ، والتي غالبا ما لا يتوافر الإشراف عليها .

وتثبت الأدلة أيضا أن كثيرا من البرامج كانت بلا فاعلية . فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، فطلت نسبة كبيرة من التلاميذ في التعليم الوظيفي للكبار ، ومعرفة مبادئ القراءة والكتابة والحساب . وغالبا ما يرمى ذلك إلى ضعف إعداد المعلمين والنقص في مواد التعليم . وقد تبين من دراسة أجريت في أندونيسيا أن المدرس المتوسط في المدارس الابتدائية لا يجيد أكثر من ٤٥ في المائة من المادة التي يقوم بتدريسها في العلوم ، وأن معلومات معظم الكتب المدرسية بالية . ومرافق الصحة العامة في بعض البلدان مستخدمة بأقل من طاقتها حتى في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الوفيات وتفشى الأمراض . وعزى الانخفاض في المترددين على العيادات الخارجية في غانا إلى العجز في الأدوية الأساسية وغيرها من الاحتياجات الطبية أو إلى تردى الروح المعنوية بين العاملين الناشئة عن نقص الأجور الحقيقية . وكثيرا ما تفقد الاستثمارات الرأسمالية في القطاعات الاجتماعية بخير فاعلية ، نتيجة لعدم توفير الإنفاق الجارى على المستلزمات التي لا غنى عنها . ويبدو في كثير من الأحيان أن الحكومات تحجز عن تحديد المعايير ومتابعة الجودة وتوجيه المشاريع إلى مستحقها تحديدا دقيقا .

الجدول ٣ - ٣ المصروفات الحكومية على التعليم والصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥

الإقليم أو المجموعة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	عدد البلدان التي تتكلم فيها المصروفات	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	عدد البلدان التي تتكلم فيها المصروفات
البلدان الصناعية	٦.٠	٥.٩	٥.٥	(١٢)	٣.٣	٣.٤	٤.٠	٨
غرب متوسط آسيا	٣.٩	٤.١	٤.٤	(١٣)	١.١	١.٤	١.٤	٥
جنوب آسيا	٢.٠	٢.٤	٣.١	(٤)	٠.٧	٠.٨	٠.٧	٢
شرق آسيا	٢.٨	٢.٩	٣.١	(٩)	٠.٩	١.٠	١.٠	٦
شمال أفريقيا	٦.٠	٥.٧	٦.٩	(٥)	١.٥	١.٤	١.٤	٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٤.٧	٤.٦	٥.٠	(١٢)	١.١	١.٢	١.٢	٦
لبنان كاتالان ومنطقة	٤.٧	٤.٦	٤.٤	(١٣)	١.٧	٢.٣	٢.٢	٥
كاريبي	٤.٩	٤.٨	٤.٧	(٧)	٠.٠	٠.٩	١.١	١
لوزيا لفردي	٤.٩	٤.٨	٤.٧	(١٠٦)	٠.٠	٠.٩	١.١	٦
المجموع	٤.٩	٤.٨	٤.٧	(١٠٦)	٠.٠	٠.٩	١.١	٦

ملحوظة : وسع عدد البلدان التي توافر عليها بيانات من السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ بين قرينين . وأقرضت الفترة بين البلدان أدلت البيانات من السنوات المرحلة في كل نهاية خط . ولم تدرج البلدان التي لا تظهر بيانات إلا عن المصروفات في ميزانية الحكومة المركزية . ولم تدرج تقرير من الإقليم المكون على الأراضي الاجتماعية قبل ١٩٧٥ إلا من عدد أقل بكثير من البلدان واما المرحل في الجدول . أ . عدد البلدان التي قدمت فيها المصروفات الحكومية على التعليم (أو الصحة) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ .
مصدر : بيانات حافز كلف الدولي ١ وبيانات اليونسكو .

الجدول ٣ - ٤ حصة الحكومة في إجمالي المصروفات على التعليم والصحة (نسبة مئوية)

البلد والسنة	التعليم	الصحة
البلدان منخفضة الدخل		
للزائير ، ١٩٧٥	٠٠	٥٧,٠
الهند ، ١٩٨٠	٤٥,٤	٢٠,٢
غانا ، ١٩٧٥	٠٠	٦٠,٢
سري لانكا ، ١٩٨٨	٧٣,١	٤٤,٥
السودان ، ١٩٨٠	٠٠	١٧,٢
سورينام ، ١٩٨٥	٠٠	٤٠,٥
السريسي	٠٠	٣٩,٩
البلدان متوسطة الدخل		
زيمبابوي ، ١٩٨٥	٦٩,٠	٥٠,٢
هندوراس ، ١٩٨٥	٠٠	٢١,٢
إثيوبيا ، ١٩٨٨	٠٠	١٣,٦
إكوادور ، ١٩٨٥	٠٠	٢٤,١
كولومبيا ، ١٩٨٥	٧٣,٠	٢٠,٣
بورو ، ١٩٨٥	٠٠	٢٧,٤
الأردن ، ١٩٨٥	٥٧,٥	٢٧,٠
أوغندا ، ١٩٨٥	٠٠	٧٦,٤
مالطة ، ١٩٨٨	٩٤,١	٦٠,٣
فنزويلا ، ١٩٨٠	٠٠	٤٤,٤
جمهورية كوريا ، ١٩٨٨	٠٠	٤,٧
اليونان ، ١٩٨٥	٨٨,٠	٤٤,٦
جمهورية إيران الإسلامية ، ١٩٨٥	٠٠	٤٣,٣
كندا	٠٠	٣٤,٥
المتوسط العالمي لسنة عشر بلد مراقبة الدخل ، منتصف الثمانينات	٨٨,٥	٥٨,٢

ملاحظة: تم استبعاد اليابان على أساس فترات البيانات. وبيانات نفس سنة ١٩٧٥ أو أكبر مدة فترات البيانات هنا.
١. قدرت أفراسي شطيرة.
المصدر: الأمم المتحدة ١٩٩٠ ب.

السكان أو أقل لي ما يقرب من ١٠٠ في المائة خلال ١٥ - ٢٠ سنة. وتوسع في كوريا من أقل من واحد من عشرة من السكان في ١٩٧٧ لي ٤٧ في المائة في ١٩٨٦. والكثير من البلدان النامية الأخرى تجرب الآن أشكالاً مختلفة من خطط التأمين الصحي الخاصة كوسيلة لتلبية الاحتياجات المقبلة للرعاية الصحية ولا سيما الرعاية العلاجية المكلفة. غير أن هناك مخاوف بشأن المساواة (نظراً لأن هذه الخطط تبدأ عادة في قطاع التوظيف الرسمي)، ومن أن ترتفع التكاليف بسرعة زائدة (لأنه ليست هناك حوافز تدفع المستفيدين ومن يقدمون الرعاية الصحية إلى توفير).
وفي مجال التعليم، قام العديد من البلدان بتشجيع مشاركة المجتمع المحلي ومساندة الآباء في المستوى الابتدائي. وقد بينت تجربة كورنيا في تشجيع التعليم الابتدائي في الخمسينيات، أنه ليس من الضروري أن يؤدي ذلك إلى خلق أشكال من عدم التكافؤ. فقد غطى الطلبة والآباء ٧١ في

في القطاع الخاص. أن توسع دورها حتى في ضوء تضيق اعتمادات الميزانية. وبالنسبة لبعض الخدمات التي توفرها الحكومة قد يكون من المفيد أن يدفع المستفيدون ألقاباً عنها. وهناك خدمات أخرى يمكن في الغالب أن يوفرها القطاع الخاص، وإن كان من واجب الحكومة أن تنشئ شبكات للأمان من أجل الفقراء. ومن شأن هذه التدابير أن تصون الاعتمادات الحكومية للشريحة، وأن تشجع للكفاءة في الوقت ذاته.

خطط تمويل بدولة. يوجد الآن بالفعل لدى معظم البلدان النامية نظام للرعاية الصحية الخاصة على أساس دفع رسم عن الخدمة. وعلى ذلك فمن الممكن إدخال عناصر استرداد التكاليف في الأنظمة الصحية العامة. وكانت حصة الحكومة في إجمالي النفقات في القطاعات الاجتماعية حصة كبيرة ولا سيما في التعليم، ولكن الأمر كانت تتحمل أيضاً جزءاً من التكاليف (الجدول ٣ - ٤). ففي جمهورية كوريا مثلاً كان الإنفاق على الصحة العامة كمتبة من النتائج المحلى الإجمالي أخذاً في الزيادة، ولكن دور الحكومة مازال ضئيلاً بالمقارنة بدور القطاع الخاص. وتركز الحكومة جهودها على الرعاية الوقائية لمكان الريف والفقراء. وقد زادت الرسوم التي يدفعها المستفيدون عندما استمت مظلة التأمين وزادت الفترات من لدعم الذى توفره للرعاية الصحية للمعاملين لديها. وقد حققت زيمبابوي منذ عام ١٩٨٠ تقدماً ملحوظاً في الرعاية الصحية، ولا سيما في المناطق الريفية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتوسيع قاعدة للتأمين. ومن حيث مصدر التمويل، كان القطاع الخاص يغطى ٣٥ في المائة من التكاليف في ١٩٨٨ (٥٠ في المائة في ١٩٨٥ وفقاً لبيانات الأمم المتحدة) ويشمل ذلك التكاليف التي تحصلها للتأمين الخاص والصناعة والمبالغ التي يدفعها المستفيدون. وكان من نتيجة تنوع مقدمى الخدمات ومصادر التمويل أن ازدادت قدرة الحكومة على مواصلة الخدمة على الرغم من الضغوط الاقتصادية (الإطار ٣ - ٦).

وهناك خيارات أخرى عديدة للتمويل بخلاف دفع رسوم عن الخدمة. ويمكن أن تلعب أنظمة التأمين الصحي دوراً مفيداً. ورغم أن التغطية التأمينية الواسعة ليست متاحة في الوقت الحالى في معظم البلدان النامية في الإمكان تطبيق تأمين صحي محدود. وتبين حالات البرازيل وكوريا والمكسيك أن المجال الذى يغطيه التأمين الصحي يمكن أن يتسع بالتدريج. فقد اتسع في البرازيل والمكسيك من ثلث

فرص العمل للنساء وتوفير خدمات دور الحضانه توجد حوافز للنساء اللقاه فى المدارس لفترة أطول . وقد حققت برامج تنظيم الأسرة أكبر نجاح لها فى البلدان التى شهدت تحسنا فى فرص التعليم والعمل للمرأة . والمياه النظيفة وتحسين وسائل التخلص من النفايات أهميتهما فى الحد من انتشار الأمراض المعدية . ولتنظيمات البيئة الرامية الى الحد من تلوث الهواء وللتخلص من المواد الكيماوية السامة أثر صحى مفيد فى المدى الطويل .

وأخيرا فإن للنمو الاقتصادى أثره الحاسم بغير شك ، فمعدل وفيات الأطفال الرضع فى البلدان التى حققت معدلات عالية من النمو بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ يقل بنسبة ١٥ فى المائة عن البلدان التى كان معدل النمو السنوى فيها أقل من ٥ فى المائة . كما أن السياسات الاجتماعية المتبعة تؤثر على إنتاجية الاستثمارات الاجتماعية . ويرتبط الأداء فى المشاريع الاستثمارية للبلد الدولى فى القطاعات الاجتماعية لا بمجرد تصميم المشروع و تربيته المؤسسة بل يرتبط أيضا بالإطار العام للسياسة الاقتصادية . فالسياسات التى تشجع الابتكار والاستثمار ، والتى تزيد من الطلب على العاملين ذوى التعليم الأفضل والتدريب الأفضل ، تهيئه الظروف الحاسمة للتنمية . وفى الهند كانت العائدات على الاستثمار فى التعليم أعلى فى المناطق التى تمكنت من استخدام سلاسل الحبوب الجديدة ذات اللغة المرملة التى ظهرت أثناء الثورة الخضراء ، كما ازدادت الاستثمارات فى التعليم فى تلك المناطق أيضا . وفى الولايات المتحدة تقوم المؤسسات ذات رأس المال المادى الأحدث ، ولا سيما فى صناعات التكنولوجيا المتقدمة ، بتعيين عمال أكثر تعلما ، كما تتفق مبالغ أكبر على التدريب أثناء العمل .

ويعد تدهور أوضاع الاقتصاد الكلى (ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة التى لا تشجع على الاستثمار) وسياسات سوق العمل التقييدية من العوامل المبطئة لروح تنظيم المشروعات (أنظر الفصل الرابع) . فلدن بلدان أوروبا الشرقية بوجه عام معوقات فى التعليم أرقى من البلدان ذات المستوى المعامل فى الدخل ، غير أن جهود أسواق العمل فى المنطقة ، وفوارق الأجور المقيدة ، أدت الى توزيع الأيدى العاملة توزيعا لا يتسم بالكفاءة والى إهدار الاستثمار فى المهارات . فالأنظمة المستقرة للتدريب والتعليم غير قادرة على الاستجابة للمطالب الجديدة . ففى هنغاريا لا تتيح نظم تدريب الشباب غير فرص محدودة للتدريب المهنى ، وهو تدريب على مهارات تقنية . ويبدو أن الأشخاص المدربين على الإذارة والتجارة ومهارات

الإبرماليات فى توفير ٤٠ فى المائة من الخدمات الصحية . وتغضى حكومتا زامبيا وزمبابوى أيضا جزءا لا يستهان به من مصاريف الإبرماليات المتعلقة بالخدمة الصحية . وكما هو الحال بالنسبة للملح والخدمات الأخرى ، فإن التنافس بين مقدمى الخدمة من الساعين الى الربح فى القطاعات الاجتماعية أمر له أهميته لضمان الكفاءة فى أداء الخدمة . وإذا قدم أى شكل من أشكال الدعم الحكومى للقطاع للبحث عن الربح (سواء فى صورة إعفاء ضريبى أو دعم للواردات) فالأفضل أن يرتبط ذلك بنوعية الخدمات المقدمة .

وقد تحققت الزيادات السابقة فى معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والمهارات التقنية لا عن طريق التعليم الرسمى وحده بل أيضا بوسائل أخرى متفعدة ، تمتد من مشاريع محو الأمية فى القرى الى الحملات على النطاق الوطنى ، ومن خدمات الإرشاد الزراعى الى التدريب أثناء العمل والمساعدة التقنية . وجميع هذه الأشكال صالحة للدعم من جانب المجتمع المحلى وتتوفاها من جانب القطاع الخاص . وهناك دروس مكتسبة فى هذا المجال لبناء القدرة التقنية فى المستقبل . فقد وضعت اليابان وألمانيا أنظمة ناجحة للتدريب توفرها المؤسسات باختيارها ، إدراكا منها للأهمية الخاصة للتدريب أثناء الخدمة عندما يكون محل التغيرات التقنية سريعا . وكذلك لعبت المؤسسات الخاصة فى العديد من البلدان النامية دورا نشطا ، ولكن الحوافز لتوفير التدريب أثناء الخدمة كانت تخدمها السياسات . ففى البرازيل يحق للمؤسسات التى تقوم بالتدريب الذى تحتاج إليه أثناء خدمة العاملين بها أن تخصص بعض التكاليف من الضرائب على المرتبات . وقد استخدم هذا البرنامج لإنشاء وتشغيل شبكة وطنية لتدريب الشباب منذ أواخر الخمسينات . ويقال أن هذا البرنامج أتاح للبرازيل تلبية احتياجات المؤسسات وامتياجات الأهداف الوطنية للتدريب أيضا . وفى نيجيريا فرضت ضريبة على المرتبات بنسبة ١ فى المائة فى ١٩٧١ من أجل التشجيع على المزيد من التدريب الذى يتم تحت إشراف جهات العمل . غير أن برامج التدريب تحت إشراف المؤسسات لم تتحقق إلا ببطء . وأصبح البرنامج للضريبة الآن آلية لتمويل إنشاء مراكز للتدريب المهنى .

دور مناهج السياسة . لا تتوقف التنمية للبشرية على السياسات التى تبناها وزارتا التعليم والصحة وحدهما ، بل ثمة أيضا أهمية كبيرة لسياسات للمساعدة الأخرى . فقوميع

الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة لا تتوافر منهم أعداد كافية .

ومن شأن زيادة الحراك في سوق العمل المحلية ، عن طريق زيادة معدل الملائد لأرقى الفنيين وللعلميين تعليما وتدريباً ، أن تميز الانتقال الفعال للتكنولوجيا والمهارات وتحذ من « استنزاف العقول » ، وما زالت الترانين التي كلفت نفيد حراك العمال في الصين والاتحاد السوفيتي قبل الإصلاح سارية حتى الآن . وهناك حاجة ملحة في البلدين إلى إحداث إصلاحات جذرية ذات توجه نحو السوق . وأرباب العمل في حاجة إلى درجة أكبر من التحكم في جداول المرتبات ، وسياسات للترقية ، وسلطات للتعيين والفصل . وإذا اتسع في الصين نطاق للنظام الجديد للتماقد مع العمال الذي أقر في عام ١٩٨٦ ليشمل العاملين الدائمين ، فإنه يمكن أن يغير علاقات العمل والإنتاجية . وقد أدت مبادلات العمال إلى نقل أكثر من ٦ ملايين إلى منشآت جديدة في الصين منذ ١٩٨٨ ، وسيؤدي ذلك إلى تحسين حراك القوى العاملة ويسر عن تخصيص أفضل للاستثمار

في المهارات . وعندما يوجد نظام للتأمينات الاجتماعية على النطاق القومي لا يربط العمال بمكان محدد للعمل فإن ذلك سيسجع على الحراك بدرجة أكبر .

الاستثمار في البشر

تتطلب التنمية توازناً دقيقاً بين دور كل من الحكومة والقطاع الخاص في نطاق عريض من السياسات . وفيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية هناك فرص واسعة ، غير مستغلة في معظمها ، للوصول إلى مشاركة أكثر نجاحاً بين من يقومون بها من القطاعين العام والخاص . ولكن الدولة هي المؤهلة في العادة للقيام بالدور القيادي في هذا المجال ، ربما أكثر من أي مجال آخر فيما عدا السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي . وينبغي للحكومات أن تعطى التزاماً واضحاً بشأن هذه المهمة وأن تضمنها بين أعلى أولوياتها . وقد أثبتت الأدلة أن تكثيف الاستثمار في البشر أمر منطقي ليس فقط من ناحية دوافعه الإنسانية بل أيضاً من حيث عائداته الاقتصادي للبحث .



مناخ النشاط الاقتصادي

المشروعات الى فرصة الوصول الى بنية أساسية سليمة ، وإلى خدمات مناسبة للبحث والإرشاد . فهذه العوامل تميز تكامل الأسواق وتساعد على انتشار التكنولوجيا الجديدة . وكذلك تحتاج دولائر الأعمال الى إطار قانوني وتعاقدى لتأمنها - إطار يحمى حقوق الملكية ، ويسهل المعاملات ، ويسمح لقوى السوق للتنافسية بتحديد الأسعار والأجور ، ويفتح الباب أمام المؤسسات للدخول الى مجالات النشاط والخروج منها .

ويستطيع القطاع العام أن يلعب دورا حاسما في تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للمزارع والمصانع عن طريق ممانعتها بالاستثمارات والمؤسسات . وعندما يحدث ذلك يكون معدل الملائد الاقتصادي للمشروعات أعلى ، إذ أن ثمة حلجة الى الاستثمارات والمؤسسات العامة لتعزيز المنافسة . ولتحقيق هذه الغاية هناك أيضا مجال لتوسيع فرصة القطاع الخاص في توفير السلع والخدمات التي يقوم القطاع العام عادة بتوفيرها ، مثل الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والائتمان الريفي ، والائتمان الصغير للتطابق والبحث والتطوير والإرشاد الزراعي ، ووجود مؤسسات حكومية جيدة وكذلك مؤسسات واستثمارات جيدة أمر حيوي . ولكن مفتاح للتنمية الريعية هو منظم المشروعات . فعلى الحكومات أن تخدم المشروعات كبيرة وصغيرة ، لا أن تحل محلها .

إطلاق الحرية لمنظمي المشروعات

تكشف إيرفين دوفي ، وهي ممرضة من غانا تحاولت الى سيرة أعمال ، عما يمكن أن تقهله فرصة الوصول إلى

يتطلب النمو المستديم شيئا أكثر من معدل مرتفع لتكوين رأس المال ، فهو يتطلب استعمال رأس المال ذلك بطريقة منتجة ، مما يستلزم بدوره توافر حوافز السوق الصحيحة . والمؤسسات الصحيحة والاستثمارات الممنادة الصحيحة . وهي المكونات الأساسية الثلاثة للإنتاجية .

وقبل كل شيء لا بد من توافر حوافز السوق السليمة . فوجود مؤشرات معرية صحيحة ، وخلق مناخ يسمح لدوائر الأعمال بأن تستجيب لها ، يمكن أن يزيد من معدل الملائد على الاستثمار بنسبة للتصنف - بل وأن يصل هذا الملائد إلى الضعف حينما تكون التشوهات كبيرة بشكل خالص (كما يبين من التحليل الإحصائي اللاحق في هذا الفصل) . وذلك الفارق في إنتاجية الاستثمار يمكن أن يكون بنسبة ١ الى ٢ نقطة مئوية في المعدل السنوي لنمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ويمكن أن يساعد في تحويل اقتصاد ركود إلى اقتصاد أخذ في التوسع بقوة .

لكن حوافز السوق لا تكفي بذاتها . فإذا أريد أن تستجيب المزارع والمصانع للمؤشرات السليمة فلا بد أن تتوافر لها فرصة الوصول الى المعلومات والأسواق ، والقدرة على التعامل بتكاليف مقبولة . وكثيرا ما لا تكون هذه الشروط متوافرة ، وذلك أحيانا بسبب للتدخل الحكومي غير الموجه توجيهيا سليما . ولكن التدخل غير المناسب ليس دائما هو المذنب ، فعدم وجود المؤسسات والاستثمارات العامة كثيرا ما يؤدي الى إدامة فشل السوق ، إذ أن هناك حاجة إلى تكامل أفضل بين أسواق السلع والمخلفات والعمل ورأس المال ، سواء من المزرعة الى المدينة أو من المدينة الى السوق الخارجية . كما أن المعلومات كثيرا ما تنقل نقلا رديئا حتى عندما يكون هناك تسعير سليم . ويحتاج منظمو

الموارد في اقتصاد يكتسب الطابع التنافسي بدرجة متزايدة من أجل إشغال روح تنظيم المشروعات . وقد سجلت شركتها لصيد الأسماك - شركة كالكتوس لقتيرليز ليمتد - في مدينة نسيما بغانا في عام ١٩٧٨ ، بعد أن كانت قد بدأت أعمالها بشكل غير رسمي قبل سنتين . وقد بدأت نشاطها بمركب صيد خشبية صغيرة ، وطاقم من الصيادين يتألف من ١٢ شخصا . وهي الآن تستخدم ٦٥ صيادا يعملون على ثلاثة قوارب . وكان رقم أعمالها في ١٩٨٩ أكثر من ١,٢ مليون دولار .

فماذا كان سبيل المديرة دوفر إلى النجاح ؟ اتصلت بها أثناء عملها كممرضة في مستشفى لكر العسكري جماعة من الصيادين الحرفيين من قرية كان والدما قد عمل واليا عليها . وكان هؤلاء الصيادون يسمون إلى الحصول على قرض لشراء زوارق صيد جديدة . كانوا من الأميين ولا يمكنهم ضمان القرض ولذا رفضت البنوك إقراضهم . وتمكنت السيدة دوفر من الحصول على قرض بالبنية عليهم . واستخدمت بنتها ضمانا له . وقام الصيادون بسداد قيمة القرض في سنة أشهر . وجعل ذلك المديرة دوفر تشرع في التفكير في تغيير عملها ، إذ كانت اللزوميات في الجيش والمؤسسات العامة لا تلاحق تكاليف المعيشة التي ترتفع بسرعة . وكانت تعمل ثلاثة أشهر في التعليم ، وتوجد في غانا مشروعات أعمال كثيرة ناجحة وشركات نقل بالمال تملكها نساء . وتساءلت السيدة دوفر عما يمنحها من دخول مجال صيد الأسماك وتسويقها لحسابها الخاص ؟ وبمكافأة نهاية الخدمة التي حصلت عليها من الجيش اشترت سيارة نقل ثم استخدمتها كضمان للحصول على قرض لشراء مركب صيد خشبية متعملة . ثم استخدمت ريثا للمركب له خبرة بمناخية تحركات الأسماك في المياه الضحلة وطاقم من الصيادين على استعداد لتضاد أساليب متصلة في عرض البحر .

ووجدت أنها قادرة على منافسة شركة صيد الأسماك المملوكة للدولة ، إذ تستطيع أن تباع بسعر أقل وتحصل مع ذلك على هامش ربح لا بأس به . واشترت بعد ذلك سفينة لصيد التونة بسعر معتدل وأصلحتها . مما أتاح لها فرصة الوصول إلى سوق التونة المعبأة التي تباع لتنتجها لاجدى الشركات الأمريكية . وتمكنت السيدة دوفر منذ تحرير سوق للتد الأجنبي في غانا في عام ١٩٨٧ ، من الاحتفاظ بحساب بالتد الأجنبي ، مما جعل من الأيسر عليها أن توفر المال اللازم لشراء وإصلاح مئيتين مستعملتين ، وإن كانت قد أرجأت تغيير المحرك في إحداها في الوقت الحاضر .

والبنوك في غانا تعطى الأولوية للاقتراض الحكومي إذ لم يكن يخصص للتطاع الخاص في ١٩٨٩ غير ١٠ في المائة من مجموع الائتمان . وبالرغم من هذه القيود على الائتمان ، فإن المديرة دوفر تساهم في بحث النشاط في اقتصاد غانا .

ويكشف بون شو عما تستطيع بداية متواضعة وعمل شاق وجرة متعبة من التعلم عن طريق الفشل أن يحقق في ظل سياسة وبيئة مؤسسية تتبجح للفرص . في ١٩٧٧ حصل شو وفريقه الصغير من المهنيين على ١٥ قما مريما في أحد أركان معمل قديم في قسم الإلكترونيات في إحدى الشركات الكبرى في جمهورية كوريا . وبدا من البحث أن يحاول معمل ضليل يتسم بالمسافة والصرامة في كوريا أن يتحدى الشركات العملاقة في الولايات المتحدة واليابان . ولكن شو كان يعرف أيضا أن كبار المديرين في شركته يريدون أن ينتجوا أفران الميكرويف . وسرعان ما جمع أحسن موديلات تلك الأفران في العالم ، وأخذ يختار أحسن الأجزاء في كل منها ليستضمه في نموذج الأسامي . وبعد عام واحد كان شو مستعدا لاختبار نموذج أساميه من إعداده . ضغط على مفتاح التشغيل ، ولكن بالأسامي الموجود في جوف الفرن انصهر . وعلى ذلك عاد شو يقضى أسابيع عديدة أخرى يعمل في كل منها ثمانين ساعة ليصل إلى تصميم جديد . وفي هذه المرة انصهر عمود التشغيل . وكان اليابانيون والأمريكيون يبيعون أكثر من ٤ ملايين من أفران الميكرويف في السنة ، ولم يصل شو إلى نموذج أساسي صالح .

ويحاول شهر يونيو ١٩٧٨ كان قد وصل إلى نموذج جديد لم ينصهر فيه شيء . ووافق مدير الشركة التي يعمل بها على إقامة خط إنتاج مؤقت . وسرعان ما كان الخط ينتج ثلاثة أفران في اليوم . وبعد أربع سنوات أصبح إنتاج أفران الميكرويف يزيد عن ٢٠٠ ألف وحدة في السنة . وفي أواخر الثمانينات زاد الإنتاج عن المليون وحدة . وبين من يشترون أفران الميكرويف في الولايات المتحدة حاليا ، تزيد احتمالات من يشترون فرنا صممه السيد شو وأنتجته في ذلك الخط للتجميع على ١ إلى ٥ . ويفسر حرص الشركة على رقابة الجودة ومعرفة القيمة بالسوق هذا النجاح للباهر . وكثيرا ما يسافر شو والمهندسون الآخرون إلى الخارج للتعرف على التصميمات وعلى التوزيع بصورة أفضل . وكما هو الحال في المؤسسات الأخرى في كوريا ، يعمل الجميع بجد واجتهاد : ١١ ساعة في اليوم ، ٢٧ يوما في الشهر ، مديرين وعمالا على السواء .

ومن هذه الأمثلة المتعارضة يمكن تبين شروط النجاح والفضل . ورغم أن هذه الحالات لا تدعو أن تكون أمثلة توضيحية (وهي في حلة إلى استكمال بالتحليل الذي يرد فيما بعد) فإنها موحية بالآثار : أن النجاح يتطلب مجموعة من الإشارات توفر لمنظمي المشروعات الحوافز التي تدعوهم للشرع في أعمال منتجة ومرجحة . ثم يجب أن يكون منظم المشروعات قادرين على الاستجابة لتلك الإشارات . ولتحقيق ذلك فهم يحتاجون إلى مهارات . وذلك ما يجعل للتعليم أهمية خاصة . ولكنهم يحتاجون أيضا إلى فرصة الحصول على المعلومات والوصول إلى الأسواق ، والمعرفة بالخيارات التكنولوجية المناسبة وأفضل الممارسات ، وفرصة الحصول على الائتمان والمستلزمات والمناخ لتوزيع منتجاتهم .

ولمست شركة موروجورو للأحذية هي المثال الوحيد . فأمتثلها كثيرة . إذ يمكن الطور على مؤسسات ، تنتقص القيمة ، في جميع قارات العالم ، فهي تمتد من أحواض بناء السفن في بولندا إلى مصانع السيارات في الصين . ويمكن الطور عليها في القطاع الملم وفي القطاع الخاص أيضا . وبالنسبة لشركة موروجورو للأحذية لم يكن الوصول إلى الأسواق المحتملة أو الحصول على التمويل الاستثماري مشكلة . ولكن الشروط الأخرى للنجاح لم تكن متوافرة . فقد حمرت القيود الشديدة المفروضة على التجارة ، ونظام لتسعير المشوه ومسر الصرف المقوم بأكثر من قيمته الحقيقية ، الحافز للتصدير وبالتالي الحرص على القدرة التنافسية . وكانت النتيجة حالة متطرفة ، ولكنها لمست غير مألوفة . وكما تبين من الاستعراض الوارد في الفصل الثالث فإن الأداة المعتمدة من بلدان مختلفة تتراءى فيها الدروس المستفادة من هذه الحالات الفردية . ولم يكن توافر مستويات كبيرة من الاستثمار كافيا في حد ذاته ليضمن نموا مرتفعا للنتج المحلي الإجمالي بصورة آتية ، إذ يجب أن يكون الاستثمار أيضا منتجا .

المشروع في مجال الزراعة

من الدروس الواضحة المكتسبة من خلال التجربة ، أن ارتفاع إنتاجية للزراعة من الأهمية بمكان للتصنيع والنمو . وأنه ممكن . فعندما تدور عجلة التصنيع تعتمد مؤسسات الصناعة التحويلية بدرجة كبيرة على طلب منتجاتها في للريف ، وعلى المنتجات الزراعية بوصفها مخلات للتجهيز ، وعلى الصادرات الزراعية لتوليد النقد الأجنبي .

قامت أسرة باتل في تنزانيا بإنشاء شركة أفروكونغ لصنع راينديرات الميراث . فاشترت الأسرة التكنولوجيا من مؤسسة هندية كانت تصنع للراينديرات منذ ٢٥ سنة وقامت بتطوير التكنولوجيا لتلائم احتياجات الهند . وبدأ الإنتاج في ١٩٧٩ بمساعدة ١٢ خبيراً أجنبياً . تم الاستغناء عنهم في ١٩٨٣ . واستمر إنتاج شركة أفروكونغ في الزيادة بانتظام منذ ذلك الحين ، عندما بدأت تنزانيا الإصلاح في مجال التجارة . وتتمتع هذه الشركة بالكفاءة وتستخدم تقنيات تعتمد على كثافة الأيدي العاملة ومعدات بسيطة ، ولكنها تتمتع بجودة الإنتاج بصورة حازمة . وقد استوعب مديروها وعملها المهرة تكنولوجيا هذا المنتج الهندسي المعتمد على كثافة الأيدي العاملة . وعصوا على تطويرها . وسعت الشركة إلى تسويق إنتاجها بنشاط وإقليم في الداخل والخارج . حتى في فترات التراجع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية غير المشجعة . وعلى الرغم من تحرير الاستيراد في الآونة الأخيرة فإنها مازالت تسيطر على السوق المحلية للراينديرات . ونوعت الشركة إنتاجها ليشمل المبردات الصناعية والمبادلات الحرارية . وتصدر الشركة ما يقرب من نصف إنتاجها .

وهكذا نرى أنه في ظل أوضاع وظروف مختلفة . تمكن حوافز وشو وباتل من إثبات قوة نزع تنظيم المشروعات : القدرة على اغتنام الفرص الجديدة التي كثيرا ما تتطوى على مفاطر وعلى تطويرها وإدخال أفكار جديدة عليها ، وتوسيع نطاقها . وهناك حالات أخرى لا تقع تحت حصر ليست أقل مدعاة للتشجيع .

فقد بدأت شركة موروجورو للأحذية ، وهي شركة شبه حكومية في تنزانيا ، عملها في ١٩٨٠ بتمويل من البنك الدولي . وكان من المقرر أن تكون من أكبر مصانع الأحذية في العالم ، وأن تصدر أكثر من ٨٠ في المائة من إنتاجها . ولكن تصميم المصنع وبنائه كانا سيئين ، وألمت به المشكلات منذ البداية . وكان يستخدم طاقته الإنتاجية بما يقل عن ٤ في المائة في المتوسط . ولم يصدر إلى الخارج زوجا واحدا من الأحذية . وكانت إدارة الشركة غير ملائمة ، وتصميم منتجاتها رديئا ، ومراقبة الجودة فيها منعمة . وهي تنتج قيمة مضافة ملبية بالأسعار العالمية . وكانت تكلف الاقتصاد في منتصف الثمانينات نصف مليون دولار في السنة حتى تستمر قائمة . دون حساب الفوائد والأصايط المستحقة على التكاليف للرسمالية التي بلغت ٤٠ مليون دولار .

وكثيرا ما أدى الاندفاع المباشر نحو التصنيع على حساب الزراعة إلى تفويض الحوافز الزراعية ، وذلك في المقام الأول بفرض ضرائب غير مباشرة ومباشرة على القطاع الزراعي . وكثيرا ما كان المبرر الخاطئ لذلك هو النظر إلى الزراعة على أنها على خلاف الصناعة ، لها قدرة محدودة على زيادة الإنتاجية وتحقيق تقدم تكنولوجي . وعندما افترن ذلك بالتشاور بشأن احتمالات تصدير المنتجات الزراعية ، كانت النتيجة هي إهمال توفير الحوافز والمؤسسات الملائمة في المجال الزراعي .

وكانت آثار السياسات غير الملائمة في مجالات سعر الصرف والتجارة والتصدير مدمرة للتجارة : إذ أنها تشوه إشارات السوق إلى درجة تجعل المزارعين لا يحصلون إلا على نسبة ضئيلة من قيمة (أو السعر العدي) للسلع التي يتجنبونها (بين ٢٥ و ٥٠ في المائة غالبا) على حين تصبح المستلزمات والبضائع التي يستهلكونها أكثر ندرة وأعلى تكلفة .

وكثيرا ما ترتب على السياسات المطبقة خارج نطاق الزراعة - مثل السياسات التي تؤثر في التجارة والصناعة - فرض ضريبة على المزارعين وعرقلة النمو الزراعي ، بدرجة لا تقل عن تأثير سياسات الأسعار والضرائب الخاصة بهذا القطاع . فالتقييد الذي تفرضه على الواردات والتمتع بالجمركية العالية التي تقرر لحماية الصناعة ، نقلت من فوائد المستلزمات الزراعية وترفع أسعارها ، كما ترفع أسعار البضائع المنتجة في المدن والبضائع المستوردة التي تستهلك في المناطق الريفية . ويوجد في العادة إلى جانب سياسات التجارة التقييدية ، سعر صرف مغالي في تقييمه مما يقلل من أسعار المنتجين للصادرات الزراعية . ويسهم الإفراط في الانفاق الحكومي (الذي يشتمل عادة على دعم للصناعة) في المغالاة في سعر العملة . مما يفرض ضريبة تضخم على الدخل الريفي ، ويصل على إبتعاد الموارد عن مجال الزراعة . والأسوأ من ذلك أن السياسات للزراعة المباشرة ، مثل أسعار المنتجين المنخفضة (لتوجيه الأغنية المدعومة إلى المستهلكين في المدن) كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم الحوافز المباشرة التي تنشأ ابتداء في القطاعات غير الزراعية .

ماذا يعني ذلك كله للمزارع المحاصر ؟ تكشف دراسة أجريت مؤخرا على ثمانية عشر بلدا ناميا ، مدى التحيز المناهض للزراعة وآثاره الضارة على الأداء الزراعي . وتبين أن أكبر الخسائر الزراعية - عند قياسها بالفرق بين

المعدل الممكن والمعدل الفعلي للنمو الزراعي - توجد في الحالات المتطرفة في تحيزها في الحينة وهي : غانا وزامبيا وكوت ديفوار . فقد فرضت السياسات الحكومية ضرائب ضمنية على المزارعين تصل نسبته إلى أكثر من ٥٠ في المائة ، مما تسبب في خفض أسعار محاصيلهم بكثير من النصف على امتداد خمسة وعشرين عاما . وهناك عشرة بلدان أخرى صنفت على أنها « ممثلة للدول التي تمارس التمييز » تفرض « ضريبة » ضمنية تتجاوز ٣٥ في المائة على الزراعة في المتوسط . وتكبدت هذه المجموعة أيضا خسائر جسيمة في القيمة المضافة الزراعية . وعلى النقيض من ذلك كانت الخسائر الزراعية ضئيلة أو معدومة في البلدان التي تمارس التمييز ضد الزراعة بصورة معتدلة أو لا تمارسه ضدها أصلا وهي : البرازيل والبرتغال وجمهورية كوريا وشيلي وماليزيا .

وهناك كتابات تطبقية عديدة تؤيد القول بأن المزارعين يستجيبون استجابة قوية للسياسات الحكومية : فعندما تكون احتمالات الربح من الزراعة طيبة فإنهم ينكبون ويطوعون للتكنولوجيا ويحسنون الممارسات الحالية ويزيدون الإنتاج . ولكن ينبغي عند تقدير استجابة المزارعين لظروف السياسات ، أن تؤخذ في الحسبان جميع العوامل التي تؤثر في أرباح الزراعة وليس الأسعار وحدها . كما ينبغي التمييز بين تأثير السياسات على كل محصول على حدة وتأثيرها على الناتج الزراعي الكلي .

فلاستجابة من ناحية العرض لتحسن الحوافز المدعومة لمحاصيل بعضها يمكن أن تكون كبيرة للغاية ، حتى في الأجل القصير . وفي حالة الألبان مثلا يمكن أن تكون استجابة المزارعين لتحسن الأسعار فورية تقريبا : فهي قد لا تتطلب أكثر من تغيير خليط الحليقة . وبالنسبة للمحاصيل السنوية يمكن أن تكون الاستجابة قوية بشكل خاص : فقد وصل إنتاج تنزانيا من القطن إلى الضعف خلال سنة واحدة عندما زادت أسعار المنتجين زيادة ملموسة في ١٩٨٦ / ١٩٨٧ . وكذلك يمكن أن تستجيب محاصيل التصدير الزراعية استجابة سريعة جدا للتغيير في الأسعار وفي سعر الصرف بصورة قوية في الأجل القصير ، شأنها شأن كل محصول على حدة . بل إن استجابة الصادرات الزراعية للحوافز قدرت في الواقع بأنها أعلى حتى من استجابة الصادرات في مجموعها .

وعندما كانت أحوال السياسات سيئة جدا ، مما يترك عوامل الإنتاج مستغلة بأقل من طاقتها بكثير ، فإن الاستجابة

من جانب العرض الزراعي الإجمالي لتحسين الأسماع يمكن أن تكون كبيرة في الأجل القصير . ففي غانا ، قبل تطبيق الإصلاحات في أوائل الثمانينات ، كانت أسعار الككاو التي تدفع للمزارعين منخفضة إلى حد دفعهم إلى ترك المحاصيل تنمو في الحقول ، وعندما تحسن التسعير حدثت زيادة كبيرة في الإنتاج عززت الناتج الزراعي في مجمله .

ولكن عندما لا يكون هناك فائض كبير في الملة الانتاجية فإن استجابة العرض الكلية للإصلاح ، وإن كانت إيجابية كثيرا ما تقتصر على الأجل القصير للغاية . على خلاف استجابة كل محصول على حدة . فإنتاج الإجمالي لا ينمو إلا إذا نقصت جوانب عدم الكفاءة أو خصص المزيد من الموارد للزراعة ، أو تغيرت التكنولوجيا . ولكن لا بد من مرور بعض الوقت حتى تحسن الممارسات القائمة وتطبق تقنيات جديدة ، ويتم التغلب على قيود الأيدي العاملة ورأس المال والأرض . فمرور الوقت يظهر العمال ، كما يستطيع المزارعون أن يصححوا مزيج المحاصيل ، وأن يستغنوا عوامل إنتاج إضافية ، وأن يهتموا الأساليب التقنية . وعلى امتداد خمس إلى عشر سنوات بعد زيادة تحدث لمرة واحدة في أسعار المنتجات الزراعية ، يمكن أن يزيد الإنتاج الزراعي الكلي بدرجة كبيرة - غالبا ما تكون نسبتهما المئوية مماثلة أو حتى أكبر من زيادة الأسماع نفسها .

وإذا طبقت مجموعة متكاملة من الإصلاحات في مصر والصرف ، وتسعير المنتجات الزراعية ، وميادات الإنفاق الحكومي ، فإنها يمكن أن تسفر عن استجابة كبيرة في الإنتاج في القطاع بكامله . وعند مقارنة أداء بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي طبقت الإصلاحات بالبلدان التي لم تطبقها ، بدأ فارق ضئيل في الظهور بين المجموعتين في أوائل الثمانينات عندما طبقت الإصلاحات لأول مرة . ومرار الوقت أخذت الفوارق بين المجموعتين تتزايد ، وبحلول أواخر الثمانينات كان معدل النمو الزراعي أعلى بنسبة تزيد عن ٢.٥ نقطة مئوية في المجموعة القائمة بالإصلاح - مما يؤكد استجابة للزراعة في أفريقيا للتغييرات في السياسة .

ولتعزيز استجابة المزارعين للحوافز المتغيرة والإبقاء عليها ، تكون هناك حاجة إلى مؤسسات واستثمارات تكميلية . فالمزارعون يحتاجون إلى معرفة الأساليب المحسنة لتقليل الفاقد لأدنى حد وتحسين استخدام الموارد المتاحة لهم . كما يحتاجون إلى معرفة التكنولوجيات الجديدة ، وأن يتمكنوا من الوصول إلى الأسواق ، وإلى

مرافق التخزين ، وإلى الائتمان والممتلكات . وذلك بالإضافة إلى أن الزراعة بطبيعتها نشاط محفوف بالمخاطر بسبب الطقس والأفات والأمراض ، وتقنيات الممتلكات من حيث توافرها وأسعارها . وتمتطيع الحكومات أن تساعد بتوفير خدمات البحث والإرشاد ، ووضع ترتيبات الحيازة المأمونة للأراضي ، وتوفير التعليم الأفضل ، وتهيئة البنية الأساسية المادية مثل الطرق والري .

وهذه العوامل التكميلية ليست مستقلة تماما عن السياسات الاقتصادية . فالتسعير المناسب يشجع على التغيير المؤسسي والاستثمار العام والخاص على السواء . وعندما يكون التسعير سليما ، وظروف المناخ مناسبة للزراعة ، يطلب المزارعون مزيدا من البنية الأساسية والإرشاد وخدمات الائتمان ، وتكثف مؤسسات البحوث جهودها لاستحداث وتطوير مملات زراعية تحقق فائدة أعلى للمزارعين ، ويتكاثرت التجار ويفرضون النقود من القطاع الخاص . وتتولى مجموعات المزارعين أنفسهم تلبية جانب من الطلب على هذه الخدمات كما تلبىها مشروعات خاصة أخرى ، ويلبي بعضها وانمو السياسات بالموافقة على برامج حكومية عندما تكون الاستجابة المتوقعة من جانب العرض مرتفعة بشكل خاص . ولكن عندما يضطلع القطاع العام بدور تكميلي أكبر ويتبنا بالطلب على الخدمات العامة فإن الاستجابة الفعلية من جانب العرض يمكن أن تكون أكبر حجما وأسرع تحققا .

وتكتشف تجربة الصين عن قوة التفاعل بين الحوافز السعرية والإطار المؤسسي المساند . فقد بذلت جهود كبيرة لتحسين صفات المحاصيل منذ الخمسينات ، وزاد عند محطات الإرشاد الزراعي من بضع مئات قليلة إلى أكثر من ١٧ ألفا في ١٩٧٩ . لكن الإنتاج لم يتسارع إلا بعد ١٩٧٩ عندما زادت الأسعار زيادة كبيرة ، وطبق نظام المسؤولية الأسرية ، فقد فتح هذا النظام لكسرة فرصة السيطرة على الأرض التي تملكها ، وسمح لها بالاحتفاظ بحقلها الصافي . وتسارع نمو الناتج من نحو ٣ في المائة سنويا خلال الفترة بين ١٩٦٥ و ١٩٨٠ إلى أكثر من ٦ في المائة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ .

الاستثمار في البحوث والإرشاد

تحقق البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي قذرا ملموسا من الخير العام ؛ ولذا فهناك تسليح منذ أمد طويل بدور الحكومة في تعزيزهما . فالبحوث التي تنتهي مثلا بإيجاد

شجع نقل التكنولوجيا على يد الشركات الخاصة عن طريق توفير حوافز ضريبية للبحث والتطوير . ونتيجة لذلك انتشرت تربية الدواجن الهجين ذات الكثافة في استخدام الملقية في القطين أسرع ما انتشرت في الهند .

وفي بعض المجالات التطبيقية ، توافر الحوافز للبحث الذي يقوم به القطاع الخاص عندما يكون في الوسم تجسيد النتائج في منتجات يمكن حماية ملكيتها أو الحصول على براءة اختراع لها . ولكن الحوافز الخاصة ضعيفة في البحوث البيولوجية والفيزيائية الأساسية ، كما أن النتائج في بحوث الأنواع والبحوث التطبيقية لا يمكن أن تكون لها براءات أو أن تحميها قوانين الملكية الفكرية .

ويقوم المزارعون الميالون للتجديد ، من الأغنياء والفقراء على السواء ، بتجربة أساليب تقنية جديدة . وغالبا ما يخصصون رقعة صغيرة من أرضهم لأجراء تجارب غير رسمية على التكنولوجيا الجديدة . ولكنهم نادرا ما يقومون ببحوث رسمية لأن المزرعة تكون عادة أصغر من أن تقتصر أكثر من جزء ضئيل من المنافع المحتملة من البحوث التي يقوم بها المزارعون بأنفسهم . وحتى المؤسسات الخاصة العاملة في مجال صناعة التزويد بالتكنولوجيا (مثل شركات إنتاج التقاوى) قد تكون أصغر من الحجم اللازم للحصول على حصة لها وزنها من المنافع الناتجة من البحوث التي قامت هي بإجرائها . وهي تعتمد بدلا من ذلك على الأصناف المحسنة التي تنتج عن بحوث القطاع العام ، سواء كان تمويلها من مصادر محلية أو دولية (الاطار ٤ - ١) .

ومازالت البحوث في التكنولوجيا الحيوية في بدايتها في البلدان النامية : وهي تهمش بتحصين درجة احتمال المحاصيل والحيوانات للظروف القاسية ومقاومتها للآفات . وزيادة كفاءة النباتات والماشية في استخدام المواد المغذية ، وإزالة الموائع البيولوجية الحالية التي تحول دون ارتفاع الغلة . ومن العناصر المهمة أيضا أنها قد تقلل من الحاجة إلى المواد الكيميائية الزراعية ، مما يفيد البيئة . ورغم أن نطاق الثورة الخضراء كان محدودا (إذ انصب اهتمامها على عدد قليل من المحاصيل التي تمتصها البري) فإن الثورة البيولوجية يمكن أن تصل إلى جميع سكان الريف . ومن ثم فإنها تبرز بالخير لجميع القارات .

بيد أنه من المحتمل ، نتيجة لاكتشافات التكنولوجيا الحيوية ، أن يستخلص عن بعض السلع التي تنتجها البلدان

نمط جديد للدورة المحصولية يمكن أن يستخدمها أي مزارع دون أن تنقص درجة توافرها للآخرين (وهي بذلك من الخيارات العامة أو غير التنافسية) : كما أنه يكون من الصعب والشكف للقطاع الخاص أن يستعيد المزارعين الذين لم يدفعوا جزءا من تكاليف هذه البحوث ويحول دون استخدامهم للمعلومات الجديدة . ولذا فمن الصبر على التأملين بالبحوث في القطاع الخاص أن يجنوا من المائدات القدر الذي يكفل أن يكون استثمارهم في هذا المجال مجزيا لهم . وعندما يتم استحداث التقنيات الجديدة واكتحتها ، يصبح المزارعون بحاجة إلى التعرف على أنواع التكنولوجيا ، وأن توضح لهم الطريقة الكفيلة بأن يحصلوا منها على الفائدة القصوى . وهذا هو دور خدمات الإرشاد . وقد أثبتت التجربة أن هذين الشكلين من أشكال الاستثمار للزراعي يمكن أن يحققا عائدًا غير قليل .

البحوث . هناك أهمية حاسمة للجمع بين البحوث الزراعية الدولية والمحلية لاستحداث ولتطوير التقنيات . والأصناف الجديدة المناسبة للمحاصيل والأنظمة المناخية الزراعية في العالم القامى . ويمكن أن يكون العائد من الاستثمار في البحث والتطوير في الزراعة مرتفعا للغاية . كثيرا ما يصل إلى ما بين ٣٠ و ٦٠ في المائة وفقا للدراسات المتعددة المتعلقة بمحاصيل معينة . ومن الأمثلة على ذلك البحوث المتعلقة بالذرة في بنين ، وبالمطاط في ماليزيا ، وبالقمح في باكستان وشيلي . ويستنتج من هذه المائدات العالية أن المبالغ المستثمرة في هذه الأنشطة مازالت أقل مما يجب على الرغم من الزيادة المحسوسة في الإنفاق وفي الجهود العلمية خلال السنوات الثلاثين الماضية .

وقد زاد البحث والتطوير الذي يقوم به القطاع الخاص في السنوات الأخيرة ، ولكنه نادرا ما يتجاوز ١٠ في المائة من الإنفاق القومى على البحوث الزراعية . وليس السبب في ذلك هو صعوبة اقتناس العائد فحسب . فكثيرا ما تضع الحكومات قيودا وتنظيمات على قيام القطاع الخاص بالبحث والتطوير . فباكستان مثلا لم تكن تسمح في الماضي لشركات القطاع الخاص بإجراء بحوث على استيلاء للنباتات . كما أن القيود الموضوعة على شراء الموروثات النباتية والحيوانية والمعدات والخبرة العلمية من الخارج كلكت من العوامل الأخرى التي عاقت الجهود الخاصة في بعض البلدان . إذ كانت الهند تحد من استيراد الأمهات من الدواجن لأغراض التربية التجارية ، لتشجيع تربية الأمهات محليا وإنتاج الأفراخ ، على حين كلكت القطين على التقيض من ذلك ،

وجود أنواع للتكنولوجيا الجديدة والأساليب المحسنة التي يعمل الإرشاد على ترويجها . وكثيرا ما أخضعت نظم الإرشاد في توفير التقنيات الجديدة أو نشرت تكنولوجيا لا تضع في اعتبارها للمناخ الزراعي للمحدد وقود الموارد التي تواجه شتى الأنظمة الزراعية والمناطق الزراعية . من ذلك مثلا استخدام الأسمدة والأساليب للتكنولوجيا المرتفعة التكاليف والموفرة للأيدي العاملة في المناطق التي تزخر بالأيدي العاملة وتطسى غلة منخفضة .

ومن المهم أيضا لنجاح الإرشاد أن يكون هناك التزام سياسي وإداري ، واعتمادات مالية كافية . وكثيرا ما تركت أزمات الميزانية المشتغلين بالإرشاد يعيشون على مرتباتهم وحدها ولكن دون اعتمادات للحصول على احتياجاتهم اليومية أو الوفرة الذي تحتاجه انتقالاتهم . كما أن هناك أهمية لنوعية البنية الأساسية الريفية وكذلك لمهارات وخبرة العاملين بالإرشاد ، الذين تكون معرفتهم في كثير من الأحيان بالممارسات المناسبة أقل من معرفة المزارعين .

وتؤدي مشاركة المزارعين ، وخاصة في إعداد البرامج وتوفير التقنية المرتدة ، إلى تحسين ملموس في فرص نجاح أي برنامج للإرشاد . والتفاعل مع المزارعين جزء لا يتجزأ من نهج « التدريب والزيارة » المطبق في الإرشاد . فهذا النهج يسعى إلى إيجاد توازن بين توصيل المعرفة (التركيز

التامية للتصدير بمنتجات جديدة من البلدان الصناعية ، وأن تظهر أنماط مختلفة تماما للانتاج الزراعي والتجارة الزراعية . ومع ذلك يجوز أن تكون المنافع التي يجنيها العالم التامى من بحوث التكنولوجيا الحيوية أكبر من التكاليف ، ولا سيما إذا كانت الاستجابة المحلية للظروف المتغيرة استجابة مرنة ، وإذا تم اقتسام التقنيات الجديدة التي تظهر في البلدان الصناعية مع البلدان النامية . وستكون هناك حاجة في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض ، مثل اقتصادات أفريقيا إلى تحسين التعليم العلمى المحلى و برامج التدريب الزراعى للمساعدة على نشر وتطوير التكنولوجيا الجديدة . إلا أن الأمر سيطلب بعض الوقت قبل أن تنهيا الأصناف الجديدة التي تناسب البلدان النامية : يتطلب مددا تصل إلى خمس سنوات بالنسبة لليطلس والأرز (الأطار ٤ - ١) ، وخمس إلى عشر سنوات بالنسبة للموز والمينوت والبن ، وعشر سنوات أو أكثر بالنسبة لجوز الهند ونخيل الزيت والقمح .

الإرشاد . يمكن أن يحقق النجاح لخدمات الإرشاد التي يوفرها القطاع العام . وقد تبين من استعراض لما يقرب من خمسين برنامجا للإرشاد يقوم بها القطاع العام في العالم التامى أن معظمها أحدث ثرا إيجابيا ملموسا . ولكن بعض البرامج العالمة أيضا فشلت . ويحتاج النجاح عادة إلى مجموعة مناسبة من السياسات الزراعية المكاملة . فضلا عن

الأطار ٤ - ١ نوع مختلف من الأعمال : غورديف خوش يستلقت نوعا جديدا من الأرز المتميز في المعهد الدولى لبحوث الأرز .

ويصلب صلب أوز ١٦ أن التقنيات الحالية يمكن أن تستخدم لإزادة إنتاج الأرز بنسبة بين ٢٠ و ٢٥ في المائة خلال العقد القادم .

ولكن لإنتاج الأرز الصلب العادي في القرن المقبل يعمل الآن بعض العلماء على إنتاج نوع جديد من الأرز ، قادر على إعطاء أوز أكثر كثيرا من مستلقت أصغر من الأرز . ويمكن هذا الأرز منتفلا في أشكال تماما عن الأصناف الحالية : فسلقه أقوى وأوراقه خضراء داكنة وجذوره أظلم ويملك بمسلة زراعية جيد عدد كبير من الأمراض والمخبرات . ويمكن المزارعين من الحصول على طلة أكبر عن طريق بذر في أوعية مبللة أولا من طريقة الفشل ، وهي الطريقة التي يعمل من زراعة الأرز الآن مثلا فيلا . ومن المتوقع أن ينتج ١٢ طلة من الشكل في كل محصول ، أي حقل أن المدة الأصغر للنجاح من الحصاد الحالية بوز ٤-٦ أطنان . وربما يكون للتكنولوجيا الجديدة في القطاع تطور هذا الشكل الجديد

الأرز في آسيا هي لتصدير الأساليب البحرية الحرارة لما يقرب من ٢,٧ بليون نسمة . وكان من الامارات الحاسمة لقوة المستهلك فيها زادت إنتاج الأرز في البرينات الفيس والشرق الهندية بسرعة أكبر من زيادة تعداد السكان في آسيا . وبذلك علم الفترة القليلة الماضية أن تحقيق الأرز إلى الفيس ، ولم تحدث أية انتجات المصنوعة التي تها بها الكثيرين . وقد تم استلقت الصلب الأول من الأرز عالي الطلة والصالح للتصدير الحارة والجمسي (أوز ٨) ، وقبح على نطاق واسع في عام ١٩٦٦ على يد المعهد الدولي لبحوث الأرز الذي يقدد مقره في الفيس . وكان هذا النوع الجديد نتيجة لجهود صلب تجريبي من الأرز المحلي وصلب من الأرز الأندونيسي ، وجاء الصلب الجديد بغير من ممرات إنتاج الأرز . ومنذ ذلك الحين يمكن التزامل في أصناف جديدة طلة (أوز ١٢) لجميع بكتلة محصول في الفيس . وقد أصبح هذا الصلب الآن أكثر الأصناف المفضلة بالتصدير في العالم . ويستند غورديف خوش ، رئيس مبنى التقنيات في المعهد الدولي لبحوث الأرز

وقد بدلت ذلك بتعيين بعض موظفي الإرشاد من خريجي مدارس الإرشاد الزراعي. وعندما فشل هذا التوجه قامت الشركة بتعيين مزارعين بدلا منهم على أساس أن يقوموا بإرشاد المزارعين الآخرين بمسح الوقت. وقد حقق البرنامج نجاحا في الوقت الحالي. وفي كوستاريكا، قامت إحدى الشركات الشقيقة متحدة الجنبات لإنتاج الأغذية بإفشاء خدمة الإرشاد الخاصة بها، ونجحت في نشر تقنيات أفضل لزراعة الأناناس. وتبين هذه الأمثلة أنه عندما تزال القيود التي تحد من مبادرة القطاع الخاص في التجارة والتسويق والإنتاج، وعندما يتسع نطاق الجانب التجاري للزراعة، يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بدور أكبر في خدمات الإرشاد.

الالتزام والتسويق

يستطيع القطاع الخاص أيضا أن يوفر الائتمان الزراعي. فبذلك التنمية في متناولها وبمشي (بأنك دل ديساروالو) هو مزيج بين اتحاد التئامى يسمى الى الريح ومنظمة غير حكومية تدعما للكتيبة. وهو رقم تقليديا بتوفير الائتمان الاستهلاكى للمر ذات الدخل المنخفض، وكذلك الائتمان الصناعى والزراعى على نطاق ضيق. ومنذ أواخر 1٩٩٩ كان البنك يقدم التئامات للمشروعات الصغيرة الفنية، متوسط كل منها ٥٠ دولارا، على أساس تجريبى لإنتاج الأغذية وصنع المنسوجات وتوافر الخدمات. ويعتمد سعر الفائدة على أساس تكلفة الأموال. ويؤمن المستفيدون من هذه الائتمانات في العادة من التئامات التى لا تتوافر لها الجارة الائتمانية. ولكن تلك التنمية

[illegible]

يتطلب على هذه العتبة بتقديم القروض لأعضاء مجموعة تتألف من أربعة أو خمسة من المقرضين يضمن كل منهم بصورة غير مشروطة التكميلات التي يوقعها الآخرون . وبذلك توفر المجموعة نوعاً من التقييم والإشراف الضمني . وبعد مرور سنة على تطبيق هذا النظام لم يكن هناك غير ٣,٥ في المائة من القروض غير منتجة .

وليس بالتكويّل ديساراللو هو المؤسسة الوحيدة التي تجمع بين تقديم الائتمان للقراء والاضطباط المالي . فالبانك الاتحادي في الهند كان قبل تأميمه في ١٩٦٩ رالدا في إقراض أصغر أصحاب الأعمال مثل من يبيعون الخضار على أرصفة الشوارع . ويعمل الآن بنك غرامين في بنغلاديش وبنك أنبي في الجمهورية الدومينيكية وبنك ب. ك. ك. وكويديس في أندونيسيا بنجاح وتصل خدماتها إلى المزارعين وغيرهم من أصحاب الأعمال الصغيرة مع الحفاظ على السلامة المالية في الوقت نفسه . ولكن مثل هذه المؤسسات نادرة .

والمؤسسات المصرفية الرسمية تطلب في العادة ضماناً في صورة معدات أو أرض أو حتى مالشئ . ولكن نظراً لأن الأسر الفقيرة لا يتوافر لديها عادة مثل هذه الأصول فإنها لا تستطيع بوجه عام أن تحصل على ائتمان رسمي . أما الائتمان غير الرسمي من مقرضين الأموال فيكون مرتفع التكلفة حتى أن سعر الفائدة الحقيقي كثيراً ما يتجاوز ٨٠ في المائة . وتكون القروض شحيحة أو غالية الثمن عندما يفتر المقرضون إلى المعلومات عن المقرضين ويواجهون صعوبات في الإلزام بالسداد . فجمع المعلومات عن المقرضين مهمة قد تكون باهظة التكاليف . وفي الريف الباكستاني يخصص مقرضو الأموال يوماً واحداً لكل طلب في المتوسط للحصول على المعلومات ، ويرفضون طلباً من كل طلبين .

ويمكن الحصول على التمويل غير الرسمي الفقراء المزارعين أيضاً من مجموعة من المصادر الأخرى : الأميرة أو الأصناف أو التجار أو روابط التسليف . وربطت الأموال الدوارة مألوفة في المناطق الريفية ، وهي من المصادر الهامة للائتمان في آسيا وإفريقيا حيث تساعد للعقوبات الاجتماعية القوية ، والتي تشمل الرض من جانب المجتمع المحلي ، في الإلزام بالسداد . وتوجد في شمال نيجيريا وفي أنحاء متعددة من الصين أسواق نشيطة للإقراض لا تشترط وجود ضمان وتتوقف المعلومات فيها وقوة الإلزام على صلة القرابة والعقوبات القروية . ولكن

نظراً لأن المقرضين يمارسون نشاطهم في منطقة جغرافية محدودة ، ولأن الطلب على الائتمان موسمي ، فإن هذه الترتيبات وأمثالها يمكن أن تعرض للفشل . وقد انهارت أسواق الائتمان المحلي في تايلند في فترة حدث فيها جفاف في المنطقة .

ومن الواضح أن هذه المؤسسات الخاصة للائتمان تعمل على نطاق جزئي وبصورة بدائية نسبياً . وقد يكون ذلك مبرراً للتدخل ، إذ يقال أن الحكومة تستطيع أن تواجه فشل السوق لأنها تملك السلطة اللازمة للاجبار على السداد . وقد يكون ذلك صحيحاً من حيث المبدأ ولكنه نادر ما يكون صحيحاً في التطبيق العملي . فغالباً ما تجد الحكومات أن من المستحيل سياسياً أن تجبر المقرضين على الالتزام بشروط القرض . وفي الهند يتنافس السياسيون في تقديم الوعود بأنهم إذا تم تنفيذهم فسيطلبون إلغاء تلك الديون . كما كانت هناك مشكلات أخرى عديدة ، فقد تبين أن الحكومات أقل مهارة في جمع المعلومات وتقييمها من مقرضين النقود الذين يعرفون المجتمع المحلي معرفة جيدة . وكثيراً ما فشل الائتمان العام الرخيص في المناطق الريفية في الوصول إلى المزارعين الفقراء . وكثيراً ما ولجأت برامج الإقراض الحكومي بصعوبة مالية في وقت مبكر من بدء تشغيلها . وهي تتفاهر في كثير من الحالات أو تصبح عبئاً يستنزف الميزانية الحكومية .

فما هو إذن دور السياسات العامة ؟ قبل كل شيء ، إن استقرار الاقتصاد الكلي ووجود إطار تنظيمي غير مشوه ، يعتبران شرطين أساسيين لتطوير القطاع المالي . وظهور قطاع مصرفي مستقل تتوافر له القدرة على الوفاء وعلى المنافسة ، ويتمتع بالحرية في إقرار أسعار للفائدة اعتماداً على السوق ، ولا يتأثر في الإقراض بصفوط لا موجب لها من جانب القطاع العام أو رجال السياسة ، يؤدي إلى تحسين وتعبئة موارد الائتمان وتخصيصه . وهو يستطيع غالباً أن يضمن لتخصيص تحويل الموارد من بعض المشروعات الضخمة غير المنتجة المملوكة للدولة إلى أنشطة أكثر كفاءة مملوكة للقطاع الخاص بما في ذلك المزارع .

ولكن حتى إذا وجد قطاع مالي سليم ، فإن ذلك لا يضمن دكماً توافر عرض كاف من الائتمان للمزارعين الصغار . ولزيادة العرض تستطيع الحكومات أن تعزز تطوير مؤسسات الائتمان وأسواقه . فتحتل قوانين العقود مثلاً يمكن أن يجعل من الأيسر لتجار أن يقدموا الائتمان ، وذلك بالسماح لهم بحسم المبالغ المطلوب سددها من قيمة

زيادة إمكانيات المشتغلين بالصناعة

تتمتع المؤسسات الصناعية في تعاملها مع البيئة الاقتصادية بميزات كثيرة لا تتمتع بها المزارع . فهي تميل لأن تكون أكبر حجما وأقل عددا وأقل تشتتا ، ولذا فإن تكاليف معاملاتها ليست كبيرة بنفس القدر . وهي أقل عرضا لمخاطر لا سيطرة لها عليها مثل ظروف الطقس . وهي في الغالب تملك المزيد من الأصول مما يجعل من الأيسر لها الحصول على الائتمان . وكل ذلك يعني أن المنشآت الصناعية في وضع أفضل من المزارع للإقدام على الاستثمار في مجال المعلومات والتكنولوجيا وجني منافعها . ومع ذلك فإن المصنع والمزارع لها جوانب كثيرة مشتركة فيما بينها . فالمصنع أيضا يحتاج إلى البنية الأساسية (الطرق والموانئ والمياه والكهرباء) . وقد تجذ المشروعات الصناعية الصغيرة صعوبة في الاقتراض وقبل كل شيء فإن المصانع معرضة بنفس القدر للمساومات التنظيمية المضارة .

في عام ١٩٧٨ تقرر إجراء تومع كبير في شركة سندي للأصمعة في الهند لإنتاج ٢٠٠ طن من سماد للنوشار واليوربا في اليوم . واشترطت التعليمات أن تشتري الشركة نسبة عالية من المعدات المصنوعة محليا للمنشآت الجديدة ومن بينها أجهزة توربينية للضغط لم يسبق من قبل أن تمت صنعها محليا . ولم تنجح تلك المعدات ، واضطرت الشركة إلى إعادة تصنيعها . وعند ذلك كانت أعضائها متعددة . ولم تتمكن شركات المرافق العامة التي لها وحدها ترخيص توزيع الكهرباء محليا من توفير الطاقة الكهربائية بصورة يمكن الاعتماد عليها . وعندما قللت مشاكل شبكة المسكك الحديدية من امدادات البترول للمصنع ، رفضت الحكومة أن تصرح باستيراد الوقود اللازم لمد احتياجه . ولدى التحول إلى أنواع أخرى من الوقود إلى زيادة تكاليف الإنتاج بأكثر من الضعف . وترب على ضغوط التقلبات أن أصبح عدد العاملين أكبر من حاجة المصنع بشكل مزمن . فمن بين ٨٠٠٠ عامل يعملون به لم يكن هناك غير ٤٤٠٠ يعملون في أعمال إنتاجية مباشرة . وفي لشهور الـ ١٨ الأولى لشغلت المنشآت الجديدة بنسبة ٣٣ في المائة من طاقتها خلال ثمانية أشهر وأغلقت لمدة عشرة أشهر . وكان معدل عائداتها سلبيا .

وعلى النقيض من ذلك فإن البيئة المحلية التنافسية سمحت لمصانع توماس غرويز في شيلي بأن تزدهر . فهو كان قد بدأ عملا على نطاق ضيق للغاية في أواخر السبعينات حيث

المحصول . كما أن تحسين أمان حيازة الأرضي يخلق نوعا من ضمانات للتعرض في بعض الأوضاع . ويؤدي الاتفاق العام على البنية الأساسية في الريف إلى تشجيع التنافس في أسواق الائتمان (وغيرها) . كما أن تحسن معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب بين الفقراء يجعلهم أكثر أهلية للحصول على الائتمان .

ويوضح هذا نقطة هامة : أن للتدخل للعمال في إحدى الأسواق كثيرا ما يساعد سوق أخرى على تحسين أدائها أيضا . وتعد السياسة المنفعة إزاء المخاطر في الزراعة مثلا آخر على ذلك . فلم يكن تأمين المحاصيل وبواسطة القطاع العام وبرنامج تثبيت الأسعار أثر كبير في إنقاص المخاطر أو الوصول إلى الفقراء ، كما ثبت أنها باهظة للتكاليف . وهناك طريقة أفضل تستطيع بها الحكومات أن تقلل من المخاطر التي يولجها المزارعون ، وهي أن تتيح الفرصة للأسواق لتؤدي عملها ، وأن تيسر ظهور البرامج الخاصة ، سواء منها المحلية والخارجية ، مثل تحسين فرصة التعامل في الأسواق الدولية الأجلة للضئاع أمام للتجار من القطاع الخاص وأصحاب المطاحن وروابط للمزارعين . ومن المهم أيضا لإنقاص المخاطر أن تستثمر الحكومة في البنية الأساسية . بما في ذلك المرافق العامة ومرافق التخزين وإلى . ففي الهند مثلا كثيرا ما أدى انقطاع التيار الكهربائي عن منشآت لاري إلى الإضرار بالانتاجية الزراعية . فلم يمكن جعل منتجي الكهرباء في القطاع العام أكثر كفاءة لأمكن إزالة أحد مصادر المخاطر بالنسبة للمزارعين .

والقدرة على الوصول إلى أسواق أوسع أمر لا غنى عنه إذا أريد أن يطبق المزارعون التكنولوجيا الجديدة ويزيدوا من إنتاجهم . وللحكومة دورها في هذا المجال أيضا . وكذلك فإن البنية الأساسية أثرا حساسا ، وكذلك وجود بيئة تنظيمية قائمة على سياسات تسمح للقطاع الخاص بأن يزدهر . ولكن كما هو الحال بالنسبة للائتمان وتأمين كثيرا ما فضلت المشاركة العامة في التسويق . ففي كثير من الأحيان كانت الاحتكارات الحكومية في مجال الزراعة تدفع للمزارعين أسعارا أقل مما ينبغي ، وبعد مرور فترات أطول مما ينبغي ، من أجل تمويل نفس عملياتها غير المقصية بالكفاءة ودعم المستهلكين المقيمين في المدن . وكثيرا ما كانت نتائج تلك ضارة بميزانية الحكومة ، ويدخل المزارعين ، وبالإنتاج الزراعي (الإطرا ٤ - ٣) .

من الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحتاجه كل اقتصاد .
وضع ذلك كثيرا ما أخفقت الحكومات في البلدان النامية في
وضع مثل هذه القواعد وإنفاذها ، وعمدت بدلا من ذلك إلى
تنظيم الجوانب الاقتصادية البحتة من سلوك المؤسسات ،
مما أضر بالمنافسة وأدى في كثير من الأحيان إلى خسائر
كبيرة في الإنتاج والخلق .

وكان من الأمثلة « المناهضة للفساد » و « المناهضة للنقابة » و « الرئيسية في ترميمه التنظيمات المحلية » : (أ) الحواجز التي تحول دون دخول المجال ، مثل الحصول على ترخيص للإنشاء والنص على حجم الملاقة ، و الترتيبات التي تقصر الحقوق على أطراف معينها ، وغير ذلك من سياسات احتجاز الأسرار التي تستخدم كثيرا لتعزير المؤسسات الحكومية أو لحماية أصحاب المصالح القوية ، (ب) الحواجز التي تحول دون ترك المجال مثل عدم وجود القوانين المناهضة أو ضعف تنفيذها ، (جـ) ضوابط الأسعار التي يفرض أنها لحماية المستهلكين ، (د) سياسات التوجيه أو القصر التي لا تغطي حق بيع وشراء مبلغ معين إلا لمؤسسات معينة وفقا لتوجيهات وأولويات مركزية ، (هـ) التخصيص الإداري

هناك مبرر قوي لوضع التنظيمات الصناعية . فالقواعد المتعلقة بالمعايير الصحية ، وحماية البيئة ، وسلامة العمل ، وكذلك القواعد الرامية الى حماية المستهلكين والمنتجين من الممارسات التمييزية أو الاحتكارية ، تعد جزءا

الإطار ٤ - ٣ مؤسسات التسويق شبه الحكومية وأسعار المنتجين :

هذه الحروب مجتمعة أن أصبحت المؤسسات الزراعية تذهب الحكومة عنها
يمتاز أموال القطاع العلم (جدول الإطراف ٤ - ٣) .

جدول الإطار ٤ - ٣ الخسائر الناتجة عن تسويق

5135

1991 年 6 月 1 日 星期日

للموارد الرئيسية مثل الائتمان بل للمستلزمات المعادية .

ويمكن أن يترتب على الحلولز التي تحول دون دخول المجال والخروج منه أضرار جسيمة . ففي الأرجنتين حيث كانت مبالغ الدعم الكبيرة تحابي المؤسسات ذات الوضع المستقر لم يكن ذلك مما يشجع الوافدين الجدد . ومن ثم ازداد التركيز الصناعي على حين فتحت المؤسسات الأصغر حجما حصتها في السوق . لما للحولاز التي تحول دون الخروج من المجال ، مثل العجز عن مقاضاة المؤسسات أو تصفيتها . وهذا هو الوضع المعناد بالنسبة للشركات شبه الحكومية في أفريقيا وأوروبا الشرقية والصين . فهي تشجع المؤسسات غير الربحية وغير المتصلة بالكفاءة ، كما أنها بدورها لا تشجع الوافدين الجدد . وهي أيضا تعزل تطبيق أنواع للتكنولوجيا الجديدة ، لأن خطوط الإنتاج غير المتمتعة بالكفاءة ، والمصانع المتقادمة يمكن أن تستمر في أداء العمل .

ولا تكون الشركات الكبيرة والأخذ في التوسع مستفيدة من الميسلات الحكومية دائما . فقد حالت القيود التنظيمية

دون ظهور الشركات الخاصة ذات الحجم الكبير والكفاءة العالية ، والتي كانت من الوسائل الهامة لنقل التكنولوجيا والتحديث الصناعي في بلدان مثل البرازيل وجمهورية كوريا ، وعملت إنشاء شركات مماثلة في بعض البلدان النامية الأخرى . وحيثما قامت الحكومة بتخصيص الطاقة الصناعية ، واحتفظت بقطاعات فرعية للمشروعات الحكومية ، وكانت هي التي تختار مواقع المصانع ، فثقلت المؤسسات الصناعية في التوسع ، وبالتالي في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وزيادة التخصص في الإنتاج (الإطر ٤ - ٤) . وفي باكستان ، فإن تحديد الترخيص للطاقة الإنتاجية ، يحول دون وصول المنتجين إلى حجم فعال للإنتاج . ففي صناعة غزل القطن نؤدى الشرايط إصدار الترخيص إلى إلقاء المصانع في حدود ١٥ ألف مغزل في المتوسط ، في حين أن أكثر المعايير كفاءة وكاد يصل إلى ضعف هذا الرقم .

وهناك تكاليف أخرى أصعب في تحديدها كما وإن كانت لا تقل ضررا ، وهي ازدياد تكاليف المعاملات بسبب متاهة

الإطر ٤ - ٤ : منافع الإصلاح التنظيمي : الهند وأندونيسيا

محطة ، وكانت هناك حدود أصغر للقدرة الإنتاجية ، ومرفق لحد المشاريع المسموح بها . وبإل بدء التشغيل كان على المؤسسات المحلية الموافق عليها نفسها أن تحصل على تراخيص للاستيراد والتصدير ، وعلى ترخيص التجارة الدولية ، وعلى حقوق بالنسبة للأرض ، وعلى ترخيص بالتشغيل العام ، وعلى تصريح بالتفزين واستخدام المرفق . وكان ذلك يستغرق سنتين في كثير من الحالات . وانخفضت الإنتاجية الكلية للمعامل بنسبة ٢٠٥ في المائة في منتصف الثمانينات .

وبإد فرت في الهند لإجاء الإصلاحات الجزئية التي اتخذت مؤخرا . فقد خفضت قيود التراخيص الصناعية ملا متصف للثمانينات ، وكذلك خفضت بعض ضوابط الاستيراد على بعض المواد الخام والسلع الوسيطة . وكان لهذه التغييرات على تراخيصها أثرا الإيجابي في أدت المنافسة في امتصاص أرباح المؤسسات الضمنية (كثرت المؤسسات العامة الكبرى أن أرباحها انخفضت بما يقرب من ٢٤,٣ في المائة في ١٩٨٢ - ١٩٨٧ . وبأثر من زيادة الدينامية بنسبة ٩ في المائة) ونشأت مؤسسات جديدة مستعدة أصغر حجما .

وفي أندونيسيا كان الإصلاح أكثر شمولاً : أصبح في وضع المستثمرين الأجانب أن يبيعوا الآن مؤسسات في المصالحات ذات الأولوية معلوم ٢٠ في المائة من رأس المال مغفرا مكافئ ، وكذلك خفضت الشروط المفروضة على الاستثمار المغفري بدرجة موصومة . وراحت لخدمات القطاع الخاص في ١٩٨٨ . وكان نميز لتلبية تجميع الإنتاج الكلية لإيجابا في السنوات الأخيرة بزيادة معدل الفائدة على الاستثمار على المتوسطين ١٣ في المائة في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ، وفي الآونة الأخيرة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

قللت استراتيجيات الهند التصنيع على الإحلال محل القرارات وعلى وجود نظام غير مكثف في درجة شموله وتقيده للأشواق الداخلية . وفي أحد طفر ضحايا فربما نتج ما يقرب من ٥٠ في المائة من الإنتاج الصناعي في الهند ، كانت النتائج الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي : (أ) وجود عدد محدود من المؤسسات الضمنية يصحط على السوق ، ولصحت للمنتجين الموقسون على أيديهم (ب) أن الحجم المتوسط للمصانع أصغر من الحجم الاقتصادي لإنتاج معظم منتجات (ج) أصبح لدى المؤسسات المصنعية أسواق أوسع ، وبكثلي تخفى منها ربما مرفقا : كانت الأرباح المصافية قبل الضريبة في القطاع الصناعي في الهند في المتوسط ٢٠,٨ في المائة من القيمة المضافة في ١٩٨٢ ، بالمقارنة مع ٢,٥ في المائة في جمهورية كوريا في ١٩٨١ ، (د) أن التجديد للتكنولوجيا بطيء . وانخفضت الإنتاجية الإجمالية للاستثمار في هذه المصانع بكثر من ١ في المائة في السنة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٨٠ .

ولم يكن من الغريب أن ضمنت فترة الهند على المنافسة في المجال الدولي . وانخفضت حصتها من الصادرات الصناعية في مجموع الصادرات الصناعية للبلدان النامية . ولم تزد حصة المنتجات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٧٨ . وهناك تقاع لأخرى : تنسب في تحديدها بصورة كبيرة : تكاليف المعاملات مرتفعة ، والموزد تحول عن ضارها الملم فنتيجة لتعدد الإدارى ، وأقصى المصنوع على أربع بلا إنتاج ، وصعب جذب البعث والتأثير في الإجراءات . وفي أندونيسيا أصبحت التنظيمات المتشددة أيضا بالقطاع الخاص . وفي عام ١٩٨٨ كان الاستثمار المنطلي والأجنبي مضمورا على مجالات

العمال ويزيد حجم رأس المال ، وربما يؤدي ذلك إلى البطالة أو البطالة الجزئية . كما أن التحول الذي لا موجب له نحو كثافة رأس المال يجعل الاقتصاد أقل إنتاجية .

وتختلف النتائج المعقدة من حالة إلى أخرى . فبعض بلدان أفريقيا وآسيا نادرا ما تعمل على إنفاذ القواعد التي تضعها بشأن العمل لأن ذلك يتطلب في كثير من الأحيان تكلفة عالية . وقد لا تنضرب إلى تطبيق تلك القواعد غير المؤسسات الأكثر ظهورا - التي تستخدم عددا كبيرا من العمال - إذ تجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إن من السهل والمفيد لها أن تتهرب من الامتثال لتلك القواعد .

وعلى العكس من ذلك فإن تنظيمات العمل في أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية (مثل أوروغواي ، وكولومبيا وشيلي حتى وقت قريب) يبدو أنها أثرت تأثيرا مباشرا على تخصيص الموارد والتوظيف ، لأن القطاع الحديث يتألف أساسا من مشروعات كبيرة ومظاهرة . ففي شيلي في أوائل الثمانينات ، كان انخفاض الطلب الكلي مقترنا بجوانب من جمود سوق العمل - مثل وضع حد أدنى للأجور - وعدم مرونة الأجور في القطاع الرسمي المحمي - مسؤولا عن ارتفاع معدل البطالة للصريحة الذي تجاوز ٢٠ في المائة .

ومعظم الاقتصادات تفرض حدا أدنى لإزايما للأجور . لكن هذا الحد انخفض خلال الثمانينات انخفاضا كبيرا بالأسعار الحقيقية في كثير من البلدان النامية . ومن غير المرجح أن تظل الترشوات والتفاوتات قائمة في هيكل الأجور إلا إذا كان للعمل في القطاع الرسمي المحمي سلطة ملموسة . ففي البرازيل استخدمت مقايضة الأجور للحفاظ على الأجور الحقيقية في القطاع للرسمي ، مما كان عائقا أمام التصحيح الهيكلي وتخصيص الموارد وأسهم في فلتوت الحول .

ويمكن أن تؤدي تنظيمات التوظيف ، مثل قوانين الأمن الوظيفي ، إلى تقويض الارتباط بين الأجر والأداء ، كما تدفع أصحاب الأعمال إلى استئجار عدد أقل من العاملين الدائمين . ففي السنغال حيث توجد قواعد متشددة للفصل ، تضمن التوظيف عمليا ، ليس من الغريب أن لا يجد كثير من العاملين دافعا قويا للعمل ، ويتجنب المؤسسات من زيادة العمالة . وفي الصين ، حققت تنظيمات التوظيف الأهداف الاجتماعية عن طريق الاحتفاظ بمستويات مرتفعة للتوظيف في المدن ، ولكن التكاليف الاقتصادية كانت عالية . ورغم بعض نتائج الإصلاح الكلي فزال العمال لا يسمح لهم بالانتقال بحرية ، ولأن يحثوا عن أعمال تكون مهازاتهم

النتظيمات . وفي حالة المؤسسات الكبيرة ، لا تتمثل العراقق الناجمة عن القواعد التقييدية وسياسات التجارة المحلية في استبعادها صراحة من فرصة الحصول على الموارد بقدر ما تتمثل في تبديد الجهد في المناورات المرتبطة بإصدار الترخيص وتحديد الحصص . وبذلك بالإضافة إلى أن الممارسات التجارية التقييدية تؤدي إلى تحقيق الشركات الكبيرة لمنافع من التغلب بالتنظيم ذاته بدلا من الابتكار والأخذ بتكنولوجيات جديدة وكفاءة الإنتاج التي ستكون لازمة لمواجهة صرامة الأسواق التنافسية - في الداخل والخارج .

وكثيرا ما توجد قيود داخلية وخارجية جنباً إلى جنب ، بما يضاعف الأثر الضار لكل منها على التقدم التكنولوجي والانتاجية الصناعية . غير أن عدم الاهتمام بإصلاح التنظيمات الداخلية في كثير من البلدان - والذي يتطلب غالبا إصلاح المؤسسات - كان مؤداه عدم موكبة إزالة القيود في الداخل للانفتاح في التجارة الخارجية . ونتيجة لذلك يمكن أن توجد السياسات التنظيمية المناهضة للمنافسة في اقتصادات مفتوحة أمام التجارة الأجنبية ، كما هو الحال في بعض بلدان أفريقيا . فقد تركت برمجتها لتحرير المعاملات الخارجية أنظمة قائمة لمنح التراخيص على نطاق واسع وتبعد التجارة الداخلية وقواعد تنظيمية متشددة ، مما يؤدي إلى عرقلة التنافس واضعاف الاستجابة للتحرير . وعلى الرغم من زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية في ملاوي فإن استجابة الاستثمار كانت محدودة : فمازالت الحولز للتنظيمية تحول دون الدخول إلى مجال صناعات أساسية مثل الغزل والنسيج .

تنظيمات سوق العمل

يكون الغرض من التنظيم الحكومي لأسواق العمل في العادة هو حماية الرفاهية الاجتماعية للرد وليس التأثير في نمط التنمية الصناعية . فجميع القيود بتشغيل الأحداث وساعات العمل وكفاءة السلامة والأمن أثناء العمل ، كلها تدخل ضمن هذا الهدف . ولكن لتحقيق نفس الغرض أيضا يقوم كثير من الحكومات بوضع أنظمة للأجور والأمن الوظيفي ، وهي سياسات رغم حسن نيتها كثيرا ما تحدث أثرا ضارا يؤدي إلى لتقصير للدخل وفرص للعمل .

فالقواعد المنظمة للحد الأدنى للأجور ، ومقايضة الأجور ، تزيد من تكاليف كثرءاء العمال ، مما يدفع المؤسسات إلى الأخذ بمزيج من المداخلات يتنص فيه عدد

الجدول ٤ - ١ النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوية في الإيرادات والتوظيف وإنتاجية العمل الحقيقية في الصناعة ، في اقتصادات وشرائط متنافسة .

الاقتصاد والفترة	المصلحة	التوظيف	الإنتاجية
البرازيل ، ٦٥ - ١٩٨٥	١,٧	٤,٦	٤,٧
كولومبيا ، ٦٦ - ١٩٨٤	٠,٨	٣,١	٢,١
اليابان ، ٥٠ - ١٩٧٠	٥,٤	٤,٦	٦,٩
جمهورية كوريا ، ٦٦ - ١٩٨٤	٨,١	٨,٧	٧,٣
البرتغال ، ٦٦ - ١٩٨٤	٠,٧	٢,١	٢,٩
تركيا ، ٦٦ - ١٩٨٤	٣,٠	٥,٠	٢,١
يوغوسلافيا ، ٦٥ - ١٩٨٥	١,٣	٤,٧	١,٩
تايلاند الصينية ، ٦٦ - ١٩٨٥	٦,٤	٦,٧	٧,٠

المصدر : كاتوز ١٩٨٩ .

فرض الضرائب والإنتاجية

تحتاج الحكومات إلى فرض ضرائب على الأسر وعلى الأعمال لتحويل التكاليف . ولكن للضرائب تكلفتها الاقتصادية . فالضرائب التي تفرض على السلع أو على الاتفاق (مثل ضريبة المبيعات) تقلل الحوافز على العمل ، والإعانات الضريبية أو الضرائب التي تختلف بين فئة وأخرى تعمل أيضا على تشويه الحافز للاستثمار وإنتاج سلع معينة . وإذا ارتفعت الضريبة على الناتج النهائي لمشروع ما ارتفعه كثيرا فلنأخذ من المائد الخاص بالمستثمر . وغالبا ما يقع اختيار المستثمر على مشروع آخر أو أن يقرر عدم القيام باستثمار أصلا .

ومن الصعب تقدير ما يفسده الاقتصاد في مجموعه من كفاءة نتيجة للمعدل العام للضرائب المحلية . ولكن من الواضح أن أسعار الضرائب التي تتفاوت تفاوتا كبيرا وتفرض على أسس تمميزية يمكن أن تحدث ضررا بالغا ، ولا يتوافر لدى الحكومات في كثير من البلدان القدرة الإدارية اللازمة لتطبيق أنظمتها الضريبية على قاعدة عريضة من دافعي الضرائب . وإذا تكون مضطرة إلى رفع أسعار الضرائب للحصول على إيراد بحجم معين . ويؤدي ذلك إلى زيادة المفارم (الحوافز السلبية) التي يواجهها من تجبى منهم الضريبة ، وتنتج فجوة التشوه بين الذي تفرض عليهم الضرائب وبين الذي لا تفرض عليهم . ففي سرى لاتكا مثلا واجهت المشروعات التي كانت في طور النمو وأخذت في التحول إلى شركات ذات مسؤولية محدودة ، زيادة كبيرة في التزاماتها الضريبية . ونتيجة لذلك تقلل المؤسسات

مطلوبة فيها بدرجة أكبر وتكر عليهم علاندا أعلى . وتصل العمالة الفاضلة في مؤسسات الدولة إلى معدلات عالية ، والمنشآت المتعطله لا تجرى تصفياتها لأن قوانين الإفلاس لا توضع موضع التنفيذ ، مما يزيد من تشوه تخصيص الأيدي العاملة . وفي النهاية ، يتباطأ للتوسع في فرص العمالة المنتجة ، بسبب تعظيقات التوظيف التي كان يقصد بها في البداية مساعدة العمال .

ولم يؤد استخدام تعظيقات العمل في جمهورية كوريا وغيرها من اقتصادات شرقي آسيا في أضيق حدود ممكنة إلى التحول دون النمو السريع في للتوظيف وفي الأجور الحقيقية . ومتوسط ساعات العمل في الصناعة الكورية ، شاملة ساعات العمل الإضافية التي كثيرا ما تكون إلزامية ، هي أعلى من مثيلاتها في العالم . ولكن منذ منتصف الثمانينات أصبح النمو في أجور العمال وتوظيفهم في الصناعة يزيد عن ٨ في المائة سنويا . وهو معدل أسرع منه في أى اقتصاد آخر (الجدول ٤ - ١) .

والسياسات التي تتبعها الحكومة تجاه العاملين في القطاع العام يمكن أن يكون لها أثر كبير على الاقتصاد ، وذلك جزئيا بسبب حجم القطاع العام وحده في كثير من البلدان النامية وجزئيا بسبب أهمية الخدمات التي يوفرها العاملون به . ففي غانا زادت الوظائف الحكومية بنسبة ١٥ في المائة سنويا بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ رغم أن حصة الفرد الحقيقية من الناتج القومي الإجمالي كانت أخذت في التناقص ، مما يقلل الموارد المتاحة للحفاظ على مستوى الأجور الحقيقية ولتمويل التكاليف المتكررة الأخرى . بل إن الحكومات حاولت أن تحمي الوظائف العامة في مواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية في كثير من بلدان أفريقيا وبعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية . وكانت النتيجة عدلة انخفاض حادا في الأجر الحقيقي للعاملين في القطاع العام . وأدى الانكماش المالي بالحكومات إلى الاستمالة بحد أقل من الموظفين ذوي المهارة العالية . وإلى التوفير في استخدام المخلات . ومن هنا وجد المشغلون بالارشاد الزراعي الذين لا يمكنهم وقودا لميارياتهم ، ومن هنا الممرات المزدهمة بالسماة للعاملين ومن لا عمل لهم غير تقديم الشاي ، وما إلى ذلك . وأدى انخفاض الأجور إلى انتشار ظاهرة التثريب عن العمل ، والزواوى الصغيرة ، والعمل في وظائف غير ، والانخفاض العام في الروح المعنوية والانضباط . وكل ذلك يقضى إلى إنقاص الانتاجية في القطاع الخاص أيضا ، لأن نوعية البيئة الأساسية الاجتماعية والمادية وغيرها من الخدمات العامة تزداد سوءا .

ويحدث زيادة جذرية في إنتاجية الاستثمار . تؤكد ذلك خبرة البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية باعتبارهما من الجهات المقرضة لدعم المشاريع الاستثمارية للتقاعين العام والخاص .

ويجرى تقييم مشاريع البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية بعد استكمالها باستخدام الوسائل المعيارية لقياس التكلفة والمالذ . وقد تم بحث حالة ١٢٠٠ مشروع - نفذت خلال السنوات العشرين الماضية - وأجريت بشأنها مقارنة بين المعائد الاقتصادي لكل منها ، وهو المقياس لمساهمة المشروع في الاقتصاد (أى لانتاجه) ، وبين أرقام قياسية مختلفة لتشوهات السوق . (للإطلاع على مناقشة لتكلفة حساب معدلات المعائد الاقتصادي والأساليب التحليلية المستخدمة في هذا الجزء . أنظر الفصل الرابع القسم الخاص بالملاحظة التقنية في آخر النص الأساسي) .

هذه المؤشرات للتشوه تنظر مثلا الى التجارة (الى أى حد بلغ ارتفاع التعريفات الجمركية وإلى أى مدى تستخدم المولجز غير الجمركية ؟) وقيمة العملة (ماهر مقدار للملاوة على سعر العملة الأجنبية في السوق الموازية ؟) وأسعار الفائدة (هل أسعارها الحقيقية سلبية أم ايجابية ؟)

الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهودهما للتوسع مما يحول دون ظهور مؤسسات كبيرة دينامية على الصعيد الوطني .

غير أن خبرة السنوات الأخيرة تبين أن في الوسع إتقان تشوهات الضرائب وأن الأهداف المحددة المتعلقة بالداخل والكفاءة الاقتصادية والمعدلة والفاعلية الإدارية يمكن تحقيقها . عن طريق توجه منهجي إزاء إصلاح التعريفات الجمركية والضرائب . ويمكن أن يستمر العمل بتخفيض التعريفات الجمركية لتحقيق زيادة في للكفاءة عندما يجرى في نفس الوقت توسيع قاعدة الضرائب المحلية تحقيقا للأرقام المستهدفة في الدخل . وبعد تحسين إدارة الضرائب والحد من الإعفاءات الضريبية لغير الفراء ، وببسيط الهيكل الضريبي من العناصر الأساسية في الإصلاحات الضريبية التي تزيد الكفاءة . وقد تمكنت بلدان نامية مثل لندونيسيا وتركيا وكوريا وكولومبيا وملاوى والمكسيك من تجديد وإصلاح أنظمتها الضريبية (الأطار ٤ - ٥) .

أدلة على إنتاجية مشاريع الاستثمار

إذا وجد مناخ يشجع نشاط المشروعات ويجهل للمؤشرات السعيرة ظاهرة واتخاذها أساسا للتحرك - فانه يمكن ان

الإطار ٤ • • الإصلاح الضريبي

توفر الضرائب الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام كما أنها تؤثر على للمخرجات ولخصيص الاستثمارات وهيكل الإنتاج . ويساعد مستوى لمحصل الإيرادات على تبيين ما إذا كان البلد المعنى تقدرا على تمويل لتكوين رأس مالي لتتقاطع العلم ، والحفاظ على البنية الأساسية وتوفير مستوى مناسب من الخدمات الصحية والتعليمية . ويرجع علم بشكل كل من الضرائب على الدخل ، والضرائب على التجارة الخارجية ، والضرائب على السلع والخدمات ورسم الإنتاج والضرائب على المبيعات لثلاث أهداف قريبا . ورغم أن الأمثل الضريبية تختلف من بلد إلى آخر فمن نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية هي في حدود ١٠ - ٢٠ في المائة ، أي ما يقرب من نصف مستواها في البلدان الصناعية ، في حين أن مستويات التفتت هي في حدود ٢٠ - ٣٠ في المائة . أي أنها أقرب في مستوياتها في البلدان الصناعية . وكثير من نظم الضريبة في البلدان النامية حسية في لمحصل الإيرادات وتؤدي إلى تشوهات كبيرة في الاقتصاد . فتمت إدارة الضرائب بغضى إلى انتشار التهرب الضريبي مما يزيد من صم للتكاليف في الدول .

والهدف من الإصلاح الضريبي هو زيادة الإيرادات وإتقان لتشوهات النامية من الضرائب . وقد وجهت الإصلاحات في الأونة الأخيرة لعضها إلى تغيير إيرادات كلية ، وتحقيق التكاليف الأقل ،

والبساطة والحد ، والتوافق بين النظام الضريبي والقدرة الإدارية . وكان من الأهداف الأساسية توسيع الوعاء الضريبي بحيث يمكن تسيط هيكل الضرائب وخفض أسعارها وتقلل تلك التشوهات الناجمة عنها كما يقل التهرب الضريبي . وبالنسبة للضرائب على السلع والخدمات فإن توسيع الوعاء يعني للحد من للضرائب على التجارة في الضرائب على الاستهلاك ، مثل ضريبة القيمة المضافة - مع لقرار السعر المركزي على حدود ١٠ - ٢٠ في المائة . وبالنسبة للضرائب الدخل يمكن أن يحقق ذلك بقتضى الأخطاء . وخفض الأسعار المحلية العليا إلى ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة . بالإضافة إلى أن ضرائب الإنتاج الانتقائية على الكميات وغير الضرورية يمكن أن تميز الإيرادات وتعمل في الوقت نفسه على زيادة الطابع القطاعي للنظام الضريبي - بدون خسارة بعد بها في الكفاءة .

فالإصلاح الضريبي الشامل يمكن أن ينجح . وفي جملة ما يلاوى والمكسيك أدى الإصلاح الضريبي إلى الحد من للجوء إلى الأخطاء الضريبية الانتقائية كما زاد أيضا الإيرادات من طريق توسيع الوعاء الضريبي بدلا من رفع أسعار للضرائب . وفي بلدان مثل لندونيسيا كان للضريبة القيمة المضافة فاعليتها في زيادة الإيرادات وتقليل التشوهات . وعندما حلت هذه الضريبة محل ضريبة المبيعات المتكررة لها أزلت عبء الأرواج للضريبي على السلع النهائية والضرائب غير المباشرة على المصنرات والاستثمار .

والمطالب المالية للقطاع العام (إلى أى مدى يصل حجم عجز الميزانية الحكومية ؟) . وفي حالة كل مقياس يتبين أن معدلات العائد الاقتصادي تبلغ أعلاها في الأسواق غير المتشوهة وأدناها في الأسواق المشوهة .

ونحصل المشاريع المنقذة في مناخ من السياسات غير المشوهة على معدلات للعائد الاقتصادي تكون في المتوسط أعلى من مثيلاتها في مناخ مشوه بنسبة ٥ نقاط مئوية على الأقل (الجدول ٤ - ٢) . ويمكن عرض هذه النتيجة بصورة أخرى باستثناءات قليلة ، بأن يقل أن السياسات غير المشوهة تجعل الاستثمار أكثر إنتاجية بمقدار مرة ونصف مرة على الأقل . وتأثير ذلك على النمو تأثير بالغ : فإذا كان هناك فارق يبلغ ٥ نقاط مئوية في معدلات العائد الاقتصادي ، وشمل جميع جوانب الاقتصاد ، فإنه يترجم إلى فارق في المعدل السنوي لحصة الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن نقطة واحدة مئوية في كل سنة .

وبعبارة عامة ، فإن هذه النتيجة تصدق على مختلف مقاييس التشوه وعبر جميع قطاعات الاقتصاد . والملاوة

على سعر الصرف الأجنبي في السوق الموازية تعكس التشوهات الناتجة لا عن سياسات أسعار الصرف وحدها ، بل أيضا عن السياسات الأخرى التي تؤثر في طلب القوى الاقتصادية على المعاملات في السوق الموازية ، مثل القيود على التجارة والضرائب والقواعد التنظيمية والحدود الموضوعية لتدفق رؤوس الأموال وعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى الكلى وهذا المؤشر وثيق الارتباط بمعدلات العائد الاقتصادي . فعندما يكون سعر الصرف الرسمي قريبا من معقولات التعامل - مما يجنب بالتقريب بعدم وجود علاوة تذكر على سعر الصرف في السوق الموازية - فإن معدل العائد الاقتصادي للمشاريع العامة يزيد عن ١٨ في المائة . وعندما تتجاوز الملاوة ٢٠٠ في المائة يكون معدل العائد الاقتصادي أقل من ٩ في المائة وبالنسبة للزراعة والصناعة والعناصر غير الداخلة في التجارة الدولية (النقل والاسكان والمرافق العامة والطاقة) يكون معدل العائد الاقتصادي المتوسط لمشاريع القطاعين العام والخاص مجتمعين أعلى بمقدار يتراوح بين ٥ و ١٢ نقطة مئوية في حالة ما إذا كانت الملاوة صغيرة عنها إذا كانت الملاوة

الجدول ٤ - ٢ : السياسات الاقتصادية ومعدلات للعائد الاقتصادي المتوسط للمشاريع التي مولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ، ١٩٦٨ - ١٩٨٩ (نسبة مئوية)

الرمز القياسي للشرط السياسات	جميع المشروعات	جميع المشروعات العامة	المشروعات العامة للزراعة	المشروعات العامة للصناعة	لا تدخل في التجارة الدولية	جميع مشروعات القطاع الخاص
القيود التجارية						
مزايا	١٣,٢	١٣,٦	١٢,١	ب غ ك	١٤,٦	٩,٥
معدل	١٥,٠	١٥,٤	١٥,٤	ب غ ك	١٦,٠	١٠,٧
منخفض	١٩,٠	١٩,٢	١٩,٢	ب غ ك	٢٤,٣	١٧,١
علاوة لسعر الصرف الأجنبي						
مزايا (٢٠٠ أو أكثر)	٨,٢	٧,٢	٣,٢	ب غ ك	١١,٥	ب غ ك
معدل (٢٠٠ - ٢٠)	١٤,٤	١٤,٩	١١,٩	١٢,٧	١٧,٢	١٠,٣
منخفض (أقل من ٢٠)	١٧,٧	١٨,٠	١٦,٦	١٦,٦	١٩,٣	١٥,٢
سعر الفائدة الحقيقي						
مساوي	١٥,٠	١٥,٤	١٢,٧	١٢,٧	١٧,٩	١١,٠
أعلى	١٧,٢	١٧,٥	١٧,٠	١٧,٨	١٧,٩	١٥,٦
السعر المبني (١)						
مزايا (٨ أو أكثر)	١٣,٤	١٣,٧	١١,٢	١٠,٣	١٦,٦	١٠,٧
معدل (٨ - ٤)	١٤,٨	١٥,١	١٢,٢	١٢,٠	١٧,٨	١٢,٢
منخفض (أقل من ٤)	١٧,٨	١٨,١	١٨,٦	١٤,٠	١٨,٢	١٤,٣

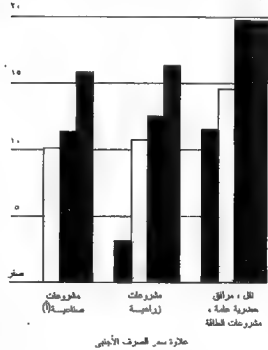
ملحوظة : ب غ ك ، بيانات غير كافية للاختلال (أقل من ١٠) .
١. نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
المصدر : بيانات البنك الدولي .

كبيرة . (الشكل ٤ - ١) ويبدو أن المشاريع الخاصة بقطاع العناصر غير الداخلة في التجارة الدولية معرضة لآثار المناخ الاقتصادي السيء شأن غيرها من المشاريع .

وقد تم قياس القيود التجارية باستخدالم رقم قياسي منوي للحوالز الجمركية وغير الجمركية في ٣٧ بلدا . وكان نمط النتائج متماثلا بوجه عام ، وينطبق على مشاريع القطاع الخاص كما ينطبق على مشاريع القطاع العام (الشكل ٤ - ٢) ومشاريع القطاع الخاص تضطرب أحوالها وبسرعة إذا أصبحت الأوضاع السياسية بالتشوه (الإطار ٤ - ٦) . ولذا استخدم عجز الميزانية أو أسعار الفائدة كمقياس للتشوه تكون الصورة مماثلة أيضا ، وإن كان تأثيرها الإجمالي على

شكل ٤ - ١ معدلات المائد على المشروعات التي يمولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية في ظل علاوات مختلفة لسعر الصرف الأجنبي ، ٦٨ - ١٩٨٩

معدل المائد الاقتصادي (نسبة مئوية)

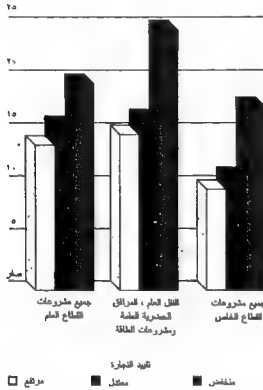


ملاحظة : حيث من أجل ١٢٠٠ مشروع عام وخلص .
(١) يهات غير كافية من مشروعات ذات في ظل علاوة سعر الصرف الأجنبي تزيد من ٢٠٠ في المائة .

المصدر : بيانات البنك الدولي .

شكل ٤ - ٢ معدلات المائد على المشروعات التي يمولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية في ظل درجات متباينة من تعقيد التجارة ، ٧٧ - ١٩٨٨

معدل المائد الاقتصادي (نسبة مئوية)



ملاحظة : بالقيمة المبروف تعقيد التجارة ، فكلر الملاحظة الفنية في نهاية قس فريسي .
حيث من أجل ٣٢٠ مشروع عام وخلص .
المصادر : بيانات البنك الدولي ، عالمي ، ورمسي ، رساكن ، رولا لسيدي .

معدلات المائد الاقتصادي ليس بنفس الحجم .

لكن النجاح يتطلب شيئا أكثر من وجود بيئة ملائمة : فشريكتا أفرو كولونغ ومرورجورو للأحذية في تنزانيا تبينان أن أداء المؤسسات يمكن أن يختلف اختلافا كبيرا حتى في ظل نفس السياسة ونفس الأوضاع القومية . ويكشف تحليل المشاريع الاستثمارية التي يمولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية عن اختلافات كبيرة في معدلات المائد الاقتصادي حتى داخل البلد الواحد تتراوح بين عائدات سلبية وعائدات ايجابية عالية - تجاوز ٥٠ في المائة . ولا يمكن أن يعزى إلى المناخ الاقتصادي غير جزء من هذا التفاوت .

الإطار ٤ - ٦ الحوافز الخاطئة كثيرا ما تضر بمشاريع القطاع الخاص

عما تكون الحوافز المرفوعة غير منطقية ، وعندما تكون الاستثمارات والمؤسسات المساعدة غالبية ، يفتقر على مشاريع القطاع الخاص التحقق الكافية المطلوبة . حدث في أولستر المبيعات أن استثمرت ملايين من الدولارات في شركة للقطاع الخاص لإنتاج للعموم في أحد البلدان قديمة . وقد صمم المشروع على أسس تجهيز ٤٠٠ ألف رأس من الماشية سنويا وتصدير ٨٠ في المائة من إنتاجه على هيئة لحوم مجمدة . لكن الطلب المتصوي لم يتحقق : إذ أن شعير العملة بالكثير من قيمها الحقيقية جعل سعر البيع في الخارج أعلى مما ينبغي . كما أن لضرائب على الصادرات وفقد الأسعار عند البيع بالجملة في السوق الداخلية أدبا في المزيد من إقفس الائحة . وفي نفس الوقت كانت المؤسسة تدفع بأسعار السوق للحاصل

على مسيراتها ، وهي أسعار لم تكن خاصة لفرقة . وحاولت المؤسسة أن تجذب قود أسرار الجملة بإنشاء محلات البيع بالجزلة تابعة لها ، ولكنها لم تتمكن من استخراج التراخيص اللازمة . وزلت الأمور سودا نتيجة لضيف الخدمات العامة : إذ صهرت شركة لكهرباء شبه الحكومية عن توفير الإمدادات اللازمة . وفسدت الشركة بخرام مواد لخطوطي ، ولكنها لم تتمكن من شراء كميات كافية من قود البترول لأن المبالغ التي خصصتها لها بالوسائل الإدارية من القود الأجنبي لم تكن تفي بالفرص . ولم يصل عدد رؤوس الماشية التي اشترها المشروع للمنصومة في أي وقت إلى ١٠ في المائة من طاقته . وصيرت المؤسسة أموالها بصورة مطردة حتى أغلقت أبوابها في أزال للماضيات .

الحظ ، والقدرة على التلتم من الاخطاء - ويكفي أن ننظر إلى ما حققه «شو» في كوريا .

أهمية بناء المؤسسات

كذلك تشير خبرة البنك الدولي بالمشاريع الاستثمارية إلى أهمية الجوانب المؤسسية - للترتيبات التعاقدية (بما في ذلك مثلا أنظمة حيازة الأراضي وقواعد دخول المجالات والفروج منها) وحقوق الملكية ، وقواعد السلوك والمعايير التنظيمية ، ومستوى المشاريع . وغالبا ما يكون تنفيذ المشروع الاستثماري في حد ذاته ، تدريبا على بناء المؤسسات . فكل مشروع أهدافه المؤسسية مثل توفير تقنيات أفضل للادارة ، ومستويات أرفع في التقنية ، وإجراءات محاسبية مناسبة .

ولكن الافتقار إلى المديرين الأكفاء ، وعدم توافر المهارات التقنية والإجراءات المحاسبية السليمة ، أمور شائعة تماما . فمن بين سمجعة مشروع البنك الدولي تم استعراضها في أولستر الثمانيات ، تبين أنه ليس بينها غير الثلث الذي رأى أنه حقق برجه عام هدفه المؤسسي الرامي إلى تقوية المنظمات والوكالات المرتبطة بالمشروع ، وكشف ما يقرب من الربع عن نتائج لا تنكر في هذا الصدد . وكان صنف الوكالات القائمة بالتنفيذ واضحا بصورة خلاصة في المشروعات الزراعية في أفريقيا ، ولا سيما في المشاريع للمعدة مثل برامج التنمية الريفية المتكاملة . وذلك يساعد في فهم السبب الذي جعل سجل الكثير من هذه المشروعات ضعيفا .

وتوضيح البيانات أن إنتاجية الاستثمار تكون أعلى بكثير

والبحوث الأساسية التي أجريت من أجل هذا التقرير تجعل في الوسع التوصل إلى نتائج أكثر دقة . ففي ظل ظروف غير مشوهة نسبيا ، عند قياسها بعدم وجود علاوة كبيرة على سعر العملة في السوق الموازية ، يكون احتمال أن يفضل المشروع تماما (أي يكون عائد الاقتصادي سلبيا) أقل من ١٠ في المائة ، وفي ظل ظروف أكثر تشوها يكون احتمال حدوث الفشل نحو ثلاثة أضعاف . وبالعكس فإن احتمال وجود مشروع نالجح جدا (أي يحقق عائدا اقتصاديا بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر) يكون أعلى بمرتين في ظل مناخ غير مشوه بالقياس إلى المشاريع المنفذة في ظل مناخ أكثر تشوها . ولكن حتى إذا كانت السياسات غير مشوهة لأن يكون من المؤكد نجاح المشروع بدرجة مرضية (أي بمعدل عائد اقتصادي ١٠ في المائة أو أكثر) فالاحتمال هو بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا . وذلك يؤثر التماثل عن السبب في وجود مشاريع كثيرة غير مرضية حتى في ظل سياسات غير مشوهة .

من أسباب ذلك أن المؤشرات التي تقاس بها نوعية للعناخ الاقتصادي مؤشرات جزئية في أفضل الأحوال . فالمؤشرات القياسية الأربعة التي استخدمت في البحث ، حتى إذا أخذت مجتمعة ، لا تحيط بنوعية المؤسسات الاقتصادية (مثل الإطار القانوني والتنظيمي) ونوعية الاستثمارات العامة التنميلية . وربما كان أكبر الأسباب المؤدية إلى التفاوت في معدل العائد الاقتصادي ، حتى بعد مراعاة مناخ الاستثمار ، هو ببساطة أن بعض المؤسسات ستكون دائما أنجح من المؤسسات الأخرى : فالتقياح يرجع إلى عوامل ترتبط بكل مؤسسة على حدة ، مثل المهارة ، والنفط ، والعميزة والاستعداد لتحمل المخاطرة ، وقدر من

التصاوغ الخاص في مواجهة هذه الميول في بعض الأحيان هو اللجوء إلى نهج مبتكر من عندنا. وقد كشفت هذه الأساليب عن فائدة مشاركة الأهالي المحليين - عن طريق المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المحلي - في تصميم المشاريع وتنفيذها. ولبيت نجاح مشاركة المجتمع المحلي في تحسين فاعلية المشاريع والتشجيع على بناء المؤسسات في كثير من الأوساط المختلفة. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك مشاريع إمدادات مياه الشرب في ملاوي (الإطار ٤ - ٧) .

الدور المساعد لاستثمارات القطاع العام في البنية الأساسية

تساعد الاستثمارات في البنية الأساسية على خفض التكاليف وتكامل الأرباح، ونشر المعلومات ونتيجة لذلك فهي تجعل منظمي المشروعات أكثر إنتاجية. ففي نيجيريا مثلا، كانت التكاليف التي تتحملها المشروعات الصناعية بسبب ضعف البنية الأساسية، مرتفعة للغاية. فكل مؤسسة من المؤسسات التي شملها المسح والتي يشتغل بها أكثر من ٥٠ عاملا، كان لديها مواد احتياطية خاص بها بالرغم من

عندما تتحقق الأهداف المؤسسية للمشروع. فقد كان المالد الاقتصادي المتوقع قبل التنفيذ لمشروع التصاوغ العام التي تم تقييمها ٢٢ في المائة في المتوسط. وعندما تحققت الأهداف المؤسسية بعد تنفيذ المشروع تبين أن المالد الاقتصادي المعاد تقديره يتجاوز ٢٠ في المائة - أي أنه كان قريبا من التوقعات. ويختلف ذلك اختلافا شديدا عن الحالة في المشاريع العامة التي لم تتحقق أهدافها المؤسسية، ففي هذه الحالات كان معدل المالد الاقتصادي المعاد تقييمه أقل من ١٠ في المائة في المتوسط.

وتؤثر صعوبة اجتذاب العاملين للمهنيين والاحتفاظ بهم على الأداء في المنظمات القائمة بالتنفيذ تأثيرا كبيرا. وتكون هذه الصعوبة دورها في الغالب نتيجة للسياسات للمالية والسياسات المالية. ويكون كثير من هذه السياسات خارجا عن إرادة المؤسسة، مثل عدم القدرة على استخدام العاملين الأكفاء بسبب صعوبات تواجهاها الميزانية الحكومية أو وجود قيود تشريعية على فصل العمال غير المنتجين. وهناك صعوبات أخرى تكون داخلية لدى المنظمات الحكومية نفسها - مثل ضعف هوافز الأجور أو عدم كفاية التمويل المخصص لتكاليف التشغيل والصيانة. وكان رد فعل

الإطار ٤ - ٧ المشاركة تزيد من كفاءة المشروعات وتزيد الفقراء

وجست تصميمه بدأت تشغيله. وخلال فترة حذر سنوات تحوات الإدارة لوظيفة لدى في فنيين من نهج التمثل الأتاري من أصل إلى أسهل إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على المزارعين المحليين في تصميم شبكات الري العملية وتشغيلها وصيانتها. وتبين أن تقنيات والانداعات أصبحت تعمل بشكل أسرع، وأن طلة الأرض زادت بنسبة ٢٠ في المائة، وأن مساحة المنطقة السروية زادت بنسبة ٢٥ في المائة بالقليل في مجموعة التخت أساسا المتأثرة لم يطبق فيها أسلوب المشاركة.

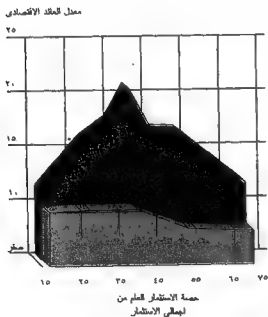
وكذلك يستفيد الإزدهار الزراعي، والبنية الأساسية الريانية، والتدوين الحضرى، والقطاعات الاجتماعية من مشاركة وربط المجتمع المحلي. ففي كوبا أدى الأثر الأثرى الإزدهار الإقليم على المشاركة من جانب الربط العملية للتدوين المتخللات بالزراعة، إلى مساعدة عدد المزارعين الذين وصل إليهم المشروع، ووسع نطاق الأخذ بالأساليب التقنية الجديدة. وفي إحدى المناطق الجبلية في نيبال، تمكنت الجمعيات المحلية من إدارة عملية إنشاء اثنين وستين قطرة مقلقة بكفاءة. ولكن لا تبنى جميع المشاريع وكانت مرتفعة من المشاركة الشعبية. فمشاريع البنية الأساسية الكثير من إنشاء الحدود، ولا تصادف من خيرة الإزدهار الربط المجتمع المحلي. ومع ذلك فإن المناقشة القائمة والتقييم لهذه المشروعات من جانب الجمعيات التي تترك بها نكرا مبدلرا يساعدان في تحديد الأثر الإيجابي للمصاحبة الاقتصادية للمصلحة.

في ١٩٩٨ بدأت مجموعة من فني نسبة في ملاوي في إنشاء شبكة جديدة لعماء الشرب. وتولى أبناء المجتمع المحلي تخطيط وإنشاء وتشغيل شبكة توصيل الماء إليهم ولزومهم طوم. زام لفشار الموظفين المبتدئين للمشروع من السكان المحليين. وكانت الجمعيات القاعدية للمجتمع المحلي هي الأساس في تشكيل لجان الماء، مع اعتماد محدود على الدعم الحكومي. ومازالت جميع الوسائل الرأسية التي تجلوز حدها ستة آلاف على نطاق البلد كله تعمل بكفاءة. وأصبح أكثر من مليون شخص من أبناء ملاوي يشربون مياه نقت نوعية جيدة، بعيد طها، وسيلة الوصول إليهم عن طريق شبكات للفقراء بأنفسهم ويمتلكونها ويمسؤولها بأنفسهم.

وتد تبن من تحاول لتلبية الريانية والحضرية على امتداد ثلاثين عاما أن لمة لرباننا وثقا بين أداء المشاريع ومفردى المشاركة. ولبيت من دراسة المتصلة الخمسة وعشرين مشروعوا زراعيها سولها إلتنه التولى، جرى تقييمها بعد اكتمال المشروع بفترة خمسة إلى عشر سنوات، أن المشاركة تغير محددا عاما في أداء المشاريع وكثافة استثمارها، ففي أحد مشاريع إلتنه التولى قلم المزارعين في مان لورازو في لورو بتشك ٢٧ مجموعة للمجتمع المحلي ونجحوا في تولى المسؤولية عن جميع جوانب مشروع الري كانت الحكومة الوطنية قد

(وليس في الناتج المحلي الإجمالي) مقابل معدل العائد الاقتصادي للمشاريع . فإذا افترضنا أن مناخ الاستثمار جيد - عندما يقاس بحجم المبالاة في تحديد سعر العملة - يكون معدل العائد الاقتصادي للمشاريع في القطاعات الداخلة في التجارة الدولية أعلى بكثير عندما لا تكون الاستثمارات العامة لا منخفضة للغاية أو مرتفعة للغاية بوصفها حصة من الاستثمار الكلي (الشكل ٤ - ٣) . وما يثير الاهتمام أنه إذا كان مناخ الاستثمار مينا يكون معدل العائد الاقتصادي من تلك المشاريع منخفضة للغاية بغض النظر عن حصة الاستثمار العام في الاستثمارات الكلية . ويمكن التعبير عن ذلك بشكل مختلف بالقول بأن النتائج تبين أن ثمة تفاعلا قويا بين للسياسات والاستثمارات العامة للتكميلية : ولا يكون أثر تعزيز هذا العنصر الأخير كبيرا إلا عندما تتبع سياسات ملائمة ، وأن الآثار الطيبة للسياسات المحسنة تكون أكبر كثيرا عندما يكون هناك برنامج متوازن للاستثمار العام .

شكل ٤ - ٣ حصة الاستثمار العام من إجمالي الاستثمار ومعدلات العائد على المشروعات الزراعية والصناعية التي مولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ، ١٩٨٩-٦٨ (سيرة ملوحة)



ملحظة : حوت من أبريل ٦٨ مشروعات ملوحة وخامسة السبعين : بدأت البنك الدولي .

كونها مرتبطة بشبكة الكهرباء العامة . وإجمالا أنفتحت كل مؤسسة في المتوسط ١٣٠ ألف دولار لتوفير إمداداتها الخاصة من الكهرباء . كما أن كل مؤسسة تستثمر بعض أموالها في إنشاء أبر خاصة بها بسبب عدم إمكان الاعتماد على إمدادات المياه العامة . وتستخدم المؤسسات سماعة يركبون الدراجات البخارية أو أجهزة اتصال لاسلكية لأن التليفونات وخدمات البريد لا تعمل بصورة منتظمة . وكانت تكاليف هذه المرافق الخاصة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ في المائة من قيمة جميع ممتلكات المصنع . ومن الواضح أن ذلك يقلل من إنتاجية المصانع ، غير أن الآثار ربما تكون أوسع نطاقا من ذلك . فضعف البنية الأساسية يمكن أن يغير طابع التنمية في البلد المعنى . ففي تايلاند مثلا ظلت المدن الإقليمية صغيرة ، وتعطل النمو الصناعي بسبب ضعف وسائل النقل وعدم توافر بنية أساسية للتكنولوجيا والمعلومات والخدمات لدوائر الأعمال .

والبنية الأساسية هي جزء من الخيار العام على الأقل . وليس من الميسر تقسيمها ، ولذا فمن الصعب استبعاد ما لا يشاركون في تكاليفها . وهي عادة تخضع لوفورات الحجم الكبير مما تنتج عنه احتكارات طبيعية . وعلى ذلك فمن المستبعد أن ينتج القطاع الخاص كفايته منها . وقيام القطاع العام بإنتاج وتوفير الكثير من خدمات البنية الأساسية أمر مطلوب للتنمية .

وتبين الأداة المتعلقة بمعدل العائد الاقتصادي من مشاريع البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ، أن للاستثمارات العامة أهميتها . فإنتاجية المشروعات في الزراعة والصناعة تزيد بدرجة كبيرة مع ازدياد حصة الاستثمارات العامة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي . حتى نقطة معينة . وفي المتوسط ، فإن معدل العائد الاقتصادي يزيد بأكثر من ٦ في المائة عندما تزيد حصة الاستثمار العام في الناتج المحلي الإجمالي من ٥ إلى ١٠ في المائة ، ولكن مع استمرار حصة الاستثمار العام في الارتفاع ، فإن معدل العائد الاقتصادي يتوقف تدريجيا عند نقطة معينة ثم يبدأ في التراجع .

ومن ثم فإذا كان من الصعب تحديد نقطة تحول خاصة بكل بلد في العلاقة بين الاستثمار العام ومعدل العائد الاقتصادي على أساس هذه الدلائل ، فإن البيانات تبين أنه من المهم التوصل إلى توازن ملائم . ويظهر ذلك أيضا عندما يجري تحليل الأهمية النسبية للاستثمارين العام والخاص ، بتحديد حصة الاستثمار العام في الاستثمار الكلي

الدولية أن الظروف الأفضل يمكن أن تحقق عائدا طيبا خلال الفترة التي يستكمل أثناءها إنشاء مشروع جديد .

ويتضمن الجدول ٤ - ٣ مقارنة لمعدلات العائد الاقتصادي على المشروعات وفقا لتصنيفين (أ) مناخ السياسات قبل البدء في المشروع ، (ب) المناخ عند انتهاء المشروع . وقد تبين أن المشاريع التي حددت في ظل مناخ مشوه ولكنها استتمت في ظل مناخ غير مشوه حققت في المتوسط عائدا للاستثمار الاقتصادي يبلغ نحو ١٨ في المائة . وهو نفس المعدل المرتفع للمشاريع التي بدأت واستتمت في ظل بيئة مشوهة . وبعبارة أخرى فإن الوقت لا يفوت أبدا لتصميم المناخ المشوه . وعلى العكس فإن المشاريع التي حددت وأعدت في ظل مناخ غير مشوه ولكنها استتمت في مناخ مشوه . أي الحالات التي أصبحت فيها الأسواق أكثر تشوها أثناء سير العمل في المشروع . فقد حققت عائدا أقل بكثير .

وقد استخدمت العلاوة على سعر صرف النقد الأجنبي في السوق الموازية كمقياس للتشوه في الجدول ٤ - ٣ . وتصنيف مناخ السياسات حتى بهذا المعنى لضيق يحتاج عادة إلى تعبيرات لا تقتصر على سعر الصرف بل تتناول جوانب أساسية أخرى . ويشكل أكثر تعصبا فإن السياسات الأفضل تحنى أيضا تشوهات أقل في المقاييس الثلاثة الأخرى المذكورة : وهي قيود التجارة وأسعار الفائدة ، واستقرار الاقتصاد الكلي . ويتناول الفصلان التاليان هذه الموضوعات ، فينظر الفصل الخامس بمزيد من التفصيل في

وعند إجراء تحليل أكثر تفصيلا تبعا للقطاعات الفرعية لمشاريع البنك الدولي ، يتبين أن الاستثمار في للتق منتج للغاية . ففي ظل مناخ اقتصادي جيد كان معدل للعائد الاقتصادي من مشاريع النقل العام أكثر من ٢٥ في المائة في المتوسط وذلك معدل يزيد كثيرا عن المعدلات المتوسطة من غيرها من المشاريع العامة أو الخاصة .

غير أن وجود مبرر قوى للاستثمار العام لا يؤدي بالضرورة إلى اعتماد مشاركة أكبر من القطاع الخاص . فالاحتكارات الخاصة جيدة التنظيم يمكن أن تكون من الجهات الفعالة في توفير البنية الأساسية . وتمتدنا أفريقيا في الأونة الأخيرة بأقلية على نجاح القطاع الخاص في توفير الخدمات : المؤسسات الخاصة القائمة بتشغيل الحافلات في غانا مثلا ، أو مقاولو القطاع الخاص لتوفير إمدادات مياه الشرب وجمع النفايات في توغو . وتتم مشاركة القطاع الخاص بالكفاءة في قطاع الكهرباء في ناياندا ، وكذلك في شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية في تركيا وتشيكوسلوفاكيا وبنغلاديش وهنغاريا . ولواقع أن مرافق الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية شهدت في الأونة الأخيرة زيادة كبيرة في النشاط الخاص . وأدى التقدم التكنولوجي إلى إنقاص حجم الاستثمارات التي تحقق للكفاءة في هذين القطاعين وغير بشكل جذري من خصائصها الاحتكارية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمواصلات السلكية واللاسلكية ، إذ يمكن الآن أن تقوم شركات متنافسة بخدمة نفس السكان .

تأثير السياسات

يمكن أن تحدث نوعية السياسات فارقا كبيرا في إنتاجية المشاريع الاستثمارية . ولكن بأية سرعة متغير إنتاجية الاستثمارات لهذا التحسن في السياسات ؟ حتى الإصلاحات الجذرية قد لا تنجح في رفع معدلات العائد الاقتصادي بين عشية وضحاها . ربما تتحقق بعض المنافع بسرعة ، فالحوافز المعبرية القوية مثلا يمكن أن تحدث أثرا سريعا على غلة المحاصيل السنوية وبالتالي على العائدات من شبكات الري القائمة بالفعل . ولكن قد يتطلب الأمر في مشاريع أخرى إعادة هيكلتها . أو البدء من جديد . مما يؤخر جنى بعض المنافع .

وعلى ذلك فإن تحسين الظروف الاقتصادية إجمالا يحتاج عادة إلى وقت . ولكن المنافع الملموسة لا بد أن تظهر خلال بضعة سنوات . وتبين مشاريع البنك الدولي والمؤسسة المالية

الجدول ٤ - ٣ معدلات العائد الاقتصادي المتوسط للمشروعات التي مولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية في ظل علويات متغيرة ابتدائية ونهائية للنقد الأجنبي ، ٨٦ - ١٩٨٩

(نسبة مئوية)

معدل العائد الاقتصادي في ظل علويات مختلفة عند انتهاء المشروع (ب)		العلوة قبل بدء المشروع (أ)	
أقل من ٣٠	أكثر من ٣٠	أقل من ٣٠	أكثر من ٣٠
١٧,٨	١١,٧	١٣,٢	١٧,٧

ملاحظة : أرقام في كل خلية هو متوسط العائد الاقتصادي لمشاريع القطاع العام والخاص .
 أ - الفترة المتوسطة للنقد الأجنبي خلال سنة هيم المشروع نقد دوري قبل سنة هيم من بداية تنفيذ المشروع .
 ب - متوسط ثلاث سنوات من علويات نقد الأجنبي في وقت انتهاء المشروع هيم .
 المصدر : ويكيت هيم هيم هيم

أهمية الانفتاح على الاقتصاد الدولي ، ويتناول الفصل السادس السياسات الاقتصادية الكلية والقطاع المالي .

ونلقى الآن الدعوة إلى الانفتاح على التجارة وإلى اتباع سياسات اقتصادية كلية تنسجم بالحدود والحكمة مزيدا من القول . ولكن تنمى في أثناء ذلك في بعض الأحيان الحاجة إلى التحرر الداخلي - أي لإصلاح برامج التنظيم والترخيص التي أسبلت صياغتها . وهذا التحرير الاقتصادي جدير بأن يلقى مزيدا من الاهتمام ، إذ أن الاقتصاد الداخلي للقادر على المنافسة أمر بالغ الأهمية . وكثيرا ما تكون إعادة هيكلة الإطار للتنظيمي ، التي تتطلب بناء المؤسسات وإصلاح قانوني ، أكثر صعوبة من الناحية التقنية ولتد حساسية من الناحية السياسية . ومع ذلك فهي عملية لا غنى عنها . فدخل المجالات والخروج منها يجب أن يكون سهلا للعمال ومنظمي المشروعات ورؤوس الأموال . وينبغي تعزيز المؤسسات التي تضمن حقوق الملكية المستقرة ، ووسائل الانتصاف القانونية ، بحيث يتمكن منظمو المشروعات من تدبر ما يتعرضون له من مخاطر ، وأن تتاح لهم فرصة الحصول على الائتمان ، وتخفيض تكاليف معاملاتهم . كما أن هناك أهمية قصوى للمؤسسات التي تشجع على اكتساب المهارات والوصول إلى التكنولوجيا .

وإن يكون نواظر المناخ الاقتصادي المشجع ، والمقنن بالتطوير المؤسسي والاستثمارات حائلا في جميع الأحوال

دون غفل السوق . ولكن كما هو الحال فيما يتعلق بالائتمان ذي الحجم الصغير وتأمين المحاصيل ، لا يمكن لأحد أن يتوقع أن تتلجج الحكومة حالات فشل السوق حيثما تقع . وتسليما من الحكومات بما لإمكانياتها من حدود ، ينبغي لها أن تشجع قبل القطاع الخاص بالنتاج أو توفير السلع والخدمات اللازمة ، وكذلك أن تشرك المنظمات غير الحكومية والمستفيدين المحليين من الخدمات والاستثمارات في تصميمها وتنفيذها .

ولهذا آثاره الضمنية أيضا على مجتمع المعونة عموما وعلى البنك الدولي خصوصا . فمن المفيد أولا أن تقتصر استثمارات القطاع العام ودعمه المؤسسي على المجالات التي تساعد على تنشيط المنافسة والقطاع الخاص ، لا أن تتزاحم معه . وينبغي ثانيا لوكالات المعونة الخارجية والإقراض أن تشجع على مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الخدمات العامة . ومن الأرجح ثلثا أن تستخدم المعونة على نحو أفضل في المشروعات التي تنفذ في ظل مناخ تنافسي موجه نحو السوق . وأخيرا ، فمن المتوقع أن تتحقق عائدات كبيرة من مساندة الوكالات الخارجية للتحسن في مناخ السياسات العامة . وربما كانت أقوى مبرر لمساندة الإصلاحات الهيكلية هو أنها تزيد من إنتاجية الاستثمارات العامة منها والخاصة .



التكامل مع الاقتصاد العالمي

شرق آسيا التكنولوجيا بنجاح عن طريق ارسال الطلاب للخارج ، واستغلال العلاقات مع رعاياها فيما وراء البحار ، وتشجيع للتبادل مع مراكز البحوث . وأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا ، وعزز نمو الصادرات في اقتصادات مثل البرازيل والمكسيك . ومع ذلك ، فإن المكاسب للتلمذة عن الاستثمار الأجنبي تتوقف بصورة حاسمة على المناخ الاقتصادي العام . فعلى سبيل المثال ، من المرجح أن يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع محمي ، خسارة صافية بدلا من أن يولد زيادة في الرفاهية .

وإذا تزايد التجارة المنافسة وتوسع فرص الحصول على التكنولوجيا ، فلها تواد منافع قد تتجاوز حتى المكاسب المتحققة من تحسين توزيع الموارد . ومع ذلك ، فقد قصرت كافة البلدان للصناعية والنامية تقريبا ، نور التجارة على دعم الصناعة ، وجمع الإيرادات . واسترجاع ما مضى ، نذير إن هذه الأهداف كان يمكن تحقيقها على نحو أفضل بطرق أخرى . فحيثما اقرنت التنمية السريعة بالحمية ، مثلما حدث في شرق آسيا ، تم الإبقاء على المنافسة في الأسواق الخارجية والدخالية . واستمرت هذه البلدان تقدم حوافز من أجل التغيير التكنولوجي باستخدام نجاح التصدير مقاييس للأداء . كما كان للتدخل التجاري معتدلا ومحدودا من الناحية الزمنية ، مما قلل لأننى حد التشوهات المكلفة التي تنجم عن الحمية .

قنوات لنقل التكنولوجيا

إن التكنولوجيا هي المعرفة التي تفضى إلى تحسين الآلات والمنتجات والعمليات . ونقل الإضافات لهذه

الانفتاح . للتغلق الحر للملح ورأس المال والناس والمعرفة - ينقل التكنولوجيا ويولد النمو الاقتصادي عبر الأمم . ومنذ مائتي عام خلت ، ساعد استيراد الآلات ومهرة العمال المهرة على نقل الثورة الصناعية من بريطانيا إلى أوروبا . وكان نجاح اليابان والولايات المتحدة كبيرا في اقتباس التكنولوجيا الراسخة واستغلال العلاقات مع البلدان الصناعية الأكثر تقدما ، لكي يصبحا لاعبين أساسيين في الأسواق العالمية . وفي الأربعين سنة الماضية ، نما شرق آسيا سريعا من خلال التوسع في التجارة .

والعلاقة بين الانفتاح والتغيير التكنولوجي هي علاقة مزدوجة . فأولا ، تؤدي المنافسة العالمية المتزايدة إلى زيادة الطلب على التكنولوجيا الجديدة . وثانيا ، فإن تزويد البلدان الأخذ بالتصنيع بالتكنولوجيا الجديدة تحدد إلى مدى كبير درجة تكاملها مع الاقتصاد العالمي . ذلك أن المنتجات والمعدات الجديدة يتم نقلها من خلال المخفلات والسلع الرأسمالية المستوردة ، التي تباع مباشرة من خلال اتفاقيات الترخيص ، ويتم نقلها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التصدير المبرمة مع المشترين الأجانب . ومع ذلك ، فإن نهجا مشجعا للسوق يقتضى أيضا عملا حكوميا لمساعدة المنتجين على التمكن من التكنولوجيا الجديدة . وينبغي للحكومات أن تكتل توافر القاعدة التعليمية ، التي تعد جوهرية لتطوير الطاقة التكنولوجية ، وتدعيم المنافسة ، وتنسيق الجهود من أجل مراقبة الجودة ، وحمية حقوق الملكية الفكرية .

ولا تزال تحديات رأس المال والعمال المهرة عبر الأمم توفر سبيلا هاما لنقل التكنولوجيا . وقد استوعبت بلدان

المعرفة ، التكلفة الحقيقية للإنتاج وتؤدى لاختلال منتجات جديدة . كما تشمل التكنولوجيا ، المعرفة المتضمنة فى الدراية الادارية . وقد أوضح الفصل الثانى أن النمو فى الانتاجية ، وهو أفضل أداة للتغيير التكنولوجى ، كان مصدر ما يصل الى ٣٠ فى المائة من نمو الناتج المحلى الاجمالى فى بلدان شرق آسيا .

والتكامل مع نظام التجارة العالمية يؤثر على التنوير التكنولوجى بطريقتين فهو ، أولاً ، يحسن عرض التكنولوجيا الجديدة . وهو ثانياً ، يرفع الطلب على التكنولوجيا الجديدة .

هناك جانب العرض

تتجسد للتكنولوجيا فى المخفلات والبيع الرأسمالية الممنوعة ، التى تباع مباشرة من خلال اتفاقيات الترخيص ، ويتم نقلها من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر ، أو تحركات العمال ، أو الاتصالات مع المشتريين الأجانب . ويكل هذه الطرق ، يزيد الانفتاح من عرض المنتجات والعمليات الجديدة .

التجارة . تتجسد التكنولوجيا فى أنواع كثيرة من المخفلات الممنوعة . من المعدات الرأسمالية والمصانع تسليم المفتاح لى المكونات للرافعة اللازمة لمعدات جميع السلع الالكترونية . ومن تفسيرات العلاقة الملحوظة بين ارتفاع حصص التجارة ونمو الناتج المحلى الاجمالى ، أن للتجارة المتزايدة تتبع للبلدان استيراد السلع الرأسمالية . وتبين المقارنة بين واردات الأرجنتين والبرازيل وجمهورية كوريا والمكسيك والهند من التكنولوجيا الأجنبية فى السفنات والسبوانات ، أن كوريا اعتمدت اعتماداً كثيفاً على واردات التكنولوجيا المتضمنة . وفى ١٩٨٥ ، زلت الهند سبل الحصول على السلع الرأسمالية والمكونات الممنوعة اللازمة لقطاع الالكترونيات ، وحررت المؤسسات من قيود الدخول والخروج . ومنذئذ ، انخفضت أسعار السلع الالكترونية تسليم المصنع بنسب تصل الى ٦٠ فى المائة بالنسبة لبعض المنتجات ، وزادت صادرات الالكترونيات .

والمصدر الثانى لنقل التكنولوجيا من خلال التجارة يحقق عن طريق التصدير (الاطراف ٥ - ١) . فالتعامل مع الأسواق الدولية يجعل المصدرين على علم بالمنتجات الجديدة ، والمشتريون الأجانب مصدر هام للمعلومات يمكن استغلاله للارتفاع بالتكنولوجيا . وفى مسح أجرى على

١١٣ مؤسسة للتصدير فى كوريا فى السبعينات ، ذكر ٢٠ فى المائة من المؤسسات أن العنصر الهام هو الاتصالات بالمشتريين والموردين الأجانب ، على حين اعتبر ٨ فى المائة قسب أن العنصر الهام هو اتفاقيات الترخيص والاتفاقيات التقنية . فقد حصلت المؤسسات من خلال الاتصالات مع المشتريين الأجانب ، على مستندات التصميم والمواصفات والمعلومات المتعلقة بتقنيات الانساج والمواصفات التقنية للمنتجات المنافسة ، وحصلت على تغذية مرئية عن تصميم المنتجات المصدرة وجودتها وأدائها التقنى . وكان اعتماد الصين للتكيف على شركات التجارة الخارجية فى التفاوض على إبرام ترتيبات تجارية بين المشروعات الصينية والأسواق العالمية ، من العوامل التى قللت من فرص حصول المصدرين على مساعدة تقنية مجانية . غير أن الاصلاحات الأخيرة زادت من مشاركة المشروعات الصناعية فى التجارة ولا بد أنها تيسر نقل التكنولوجيا .

شراء التكنولوجيا من خلال عملية الترخيص . أدى التقل من القوة الاحتكارية لموردى التكنولوجيا مقترنا بمشكلات ميزان المدفوعات ، بكثير من البلدان النامية للحد من تدفق التكنولوجيا غير المتضمنة وتقييد مدفوعات رسم الامتياز فى السفنات والسبوانات . وفى الهند ترتب على القيود المفروضة على حجم مدفوعات رسم الامتياز ومواعيد دفعها ، أن أصبح الموردون يفضلون نقل التكنولوجيا نظير مبلغ اجمالى يدفع مرة واحدة . الا أن هذا المطلوب للدفع جعل الموردون أقل مسؤولية عن ضمان نقل التكنولوجيا بنجاح ، لأنه لم يشجع على قيام علاقات طويلة الأجل بين المورد والمشتري . وسعت بلدان أخرى للحد من المدفوعات نظير واردات التكنولوجيا ، بقصر فرص الحصول عليها على عدة مؤسسات ، مما أحبط المنافسة بدوره . وعلى النقيض من ذلك ، دعت وزارة التجارة الدولية والصناعة فى اليابان ، للتنافس فيما بين المؤسسات عن طريق التأكد من أن للتكنولوجيات الأجنبية متاحة لعدد من المؤسسات المحلية .

ولتتح تفقالت التجارة وعملية الترخيص باستخدام للتكنولوجيات الأجنبية ، امكانية تقادى تكاليف تكرار للتكنولوجيات القائمة . وكثيراً ما ألت السياسات المقيدة لاستيراد للتكنولوجيا فى البرازيل والصين والهند الى قيام نشاط علمى مكثف يمكن الاسراع به من خلال الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات القائمة التى تم تطويرها فى الخارج .

الإطار ١٠٥ : الانطلاق في مجال التصدير : قصتان للنجاح

صناعات الأرز في فيت نام

في منتصف الثمانينات ، كتبت فيت نام مستوردا صافيا للأرز وطلبت معونة غذائية دولية عدة مرات خلال العقد لتقاضي المعاملة . ولكنها بحلول عام ١٩٨٩ كانت قد أصبحت أكبر ثالث مصدر للأرز بعد الولايات المتحدة وتايوان ، وتحوطت تجارة الأرز من الولايات الصافية لـ ٢٨٠ ألف طن في ١٩٨٨ إلى صادرات صافية لـ ١,٥ مليون طن في ١٩٨٩ ، مما يمثل ثالث إجمالي حصيلة للصادرات بقسلة قسمة .

ولم يكن قد حدث تغيير كبير في المبالغ بصر هذا الانعكاس في تجاه الأداة . ولكن طُلقت سلسلة من الإصلاحات المترابطة حوت فيت نام من مستوردة صافية إلى مصدر صافي للأرز . فخلال ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، تم لقاء نظام المزارع الجماعية وحاد إنتاج الأرز إلى نظام الزراعة المعلقة . وألقي تحديد الأسعار ، وأدى خفض حوافز كبير في قيمة العملة في ١٩٨٩ إلى دعم الحوافز المالية للصادرات . ولخبراً ، أُعيد تنظيم المؤسسات التجارية لتأمين امتلاك الدولة للصادرات ، مما أفضى المنافسة بين الشركات التجارية المشاركة للدولة في معضتها .

والدروس المستفادة من دراستي الحالة هاتين مختلفة تماماً . فالإصلاحات التقديرية (لقاء تحديد الأسعار ، ونقل ملكية المشروعات لملكية القطاع الخاص ، وإلغاء قيمة العملة) حوت فيت نام من مستوردة صافية للأرز إلى مصدر صافي له . وفي باقي ، وفرت فرص الحصول على المعلومات بشأن الأسواق الدولية ، والأداة التقنيّة ، ورأس المال ، النعمة الحيوية للأداة .

بين قصتان التفتان إلى الدخول الناجح إلى أسواق التصدير يتطلب توليفة من فرص الحصول على المعلومات ، وهيكلة الحوافز الملائمة ، وتوافر القدرة على تنظيم المشروعات محلياً .

صناعات الملابس في بليزوتوميسيا

زالت حصيلة لثقت الأجنبي لدى صناعة الملابس في بليزوتوميسيا بقل عن ٣ ملايين دولار في ١٩٧٥ إلى ما يزيد على ٦٥ مليوناً في ١٩٨٧ . وقد بدأت الصناعة في أوائل السبعينات كمصولة لزيادة المبيعات الموجهة للتصدير . فالتت بها دوافع الأصيل المحلي والمغفريون الذين كانوا يمولون رحلتهم عن طريق العودة ومعهم حلقب نسوة بالثياب وقد وفر هؤلاء المغفريون الذين كانت حركتهم في مجال الأصيل قوية بمصلة علمة ، رأس مال محدود لكنه رخيص ، وكسالات خارجية ، وقدر على التحرك دولياً . وبسر ما تكرر إنشاء العديد من هذه المشروعات المشتركة الأولى غزب أن فصحت ربحيتها .

وحدث كساد في عام ١٩٨١ ، دفع كثيرين من المغفريين المحليين إلى إعادة تقييم حلاتهم غير الرسمية مع المغفريين المحليين والأجانب نحو شركاء أجانب أعلى مهارة ، ثم اجتذبتهم إلى باقي بفضل سمعتها الجديدة كموقع مربع للتأجير . وبحلول عام ١٩٨٦ أصبح باقي شيرة قوية باعتبارها مورداً للإيرادات ، بدرجة كانت كافية لجعل كثيرين من المغفريين الألبان رابحين في شراء الألبان بتقاضي ثريبات أكثر ثباتاً . ومع ذلك ، يبدو أن التفت الأند حتماً ثورتين الهجرة للتجارة ، التي تنظم لوظيفة للتجارة ، قد ساهم في حدوث تباطؤ مؤقت في تحسين نوعية الصادرات من الملابس .

الطلب على التكنولوجيا

في بيئة أكثر تنافساً ، تستجيب المؤسسات للمنافسة الدولية ببذل جهود أكبر فأكبر لتقليل التكاليف لأدنى حد . وقد يؤدي هذا ببساطة إلى استخدام أفضل للتكنولوجيا القائمة ، أو ليزل الجهود للحصول على تكنولوجيا جديدة وتطويرها . ففي تركيا التي حررت التجارة وأصلحت قطاعها المالي خلال الثمانينات ، عجل القطاع الخاص باستيراد التكنولوجيا . المستضفة في الآلات المتاحة من خلال التراخيص أو الاتفاقيات التقنية . وكذلك شراء التصميمات والدراسة .

ونظراً لأن الحماية تشوه الأسعار التنسبية ، فقلها كثيراً ما أدت إلى اعتماد تقنيات مكلفة تنسب بكثافة رأس المال في اقتصادات تتميز بوفرة العمل . ففي كوت ديفوار ، تم تطوير قطاع الغزل والنسيج في الستينات في الملح الأول عن

طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي حفزته الإعفاءات من ضريبة الدخل ومن رسوم الاستيراد ، والدعم المتقدم في مجال الفائدة ، والأسعار المرتفعة ، وتقييد تراخيص الاستيراد . وأدى الائتمان المدعوم بتقليل التكاليف رأس المال ، إلى إقامة مصانع تنسب بكثافة رأس المال . كما ضخم اختيار المؤسسات للتكنولوجيا الرأفة ، التي اقتضت مستوى مرتفعاً من العمالة الأجنبية ، من فائز الأجر بها . وتم ترحيل تكاليف الإنتاج المرتفعة هذه إلى المستهلكين في سوق مشمولة بالحماية . وفي التقييد من ذلك ، تطورت صناعة الغزل والنسيج في اليابان باعتبارها قطاعاً يتسم بكثافة استخدام للعمالة ويستخدم آلات مستعملة مستوردة ثم تعديلها لتحل العمل محل رأس المال . وفي اليابان وكوريا ، لم تصيب تكنولوجيا إنتاج الغزل والنسيج تنسب بكثافة رأس المال إلا عندما تغيرت الأسعار التنسبية وأصبح العمل هو العنصر النادر .

المعلومات ، والمعايير والمقاييس ، والملكية الفكرية ، والبحث والتطوير .

المنافسة المحلية . تدعم المنافسة المحلية عملية ابتكار التكنولوجيا ونشرها خاصة اذا كانت السوق المحلية كبيرة . وقد أوضحت دراسة لولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر ، أنه مع توسع المجارى للمائة الصالحة للملاحة ، زاد النشاط في مجال براءات الاختراع . وعجلت فرص الوصول لأسواق أكبر وزيادة المنافسة الاقليمية ، من وتيرة الابتكار . وقد توصلت دراسة حديثة للصناعات الناجحة في ستة بلدان أوروبية ، وسنغافورة ، وكوريا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، الى ان المنافسة المحلية كانت مفتاحا للنجاح الشامل (برنيز ١٩٩٠) . ففي اليابان ، كان في كل قطاع من القطاعات التي أصبحت مصدرا رئيسيا في الأسواق العالمية عدة متنافسين محليين . كانت صناعة مكونات القطع والتشكيل وحدها تضم أكثر من ١٠٠ صانع . والمنافسة المحلية هامة حتى في الصناعات التي تحقق وفورات الحجم الكبير على نطاق واسع (مثل الصناعات الكيماوية في ألمانيا ، وصناعات السيارات والشاحنات في السويد ، والصناعات النولية في سويسرا) .

والتغيير التكنولوجي غالبا ما تحييل الحواجز التي تعترض المنافسة الداخلية . قيود الترخيص التي تحد من الدخول لمجال الاعمال ، وسمليات التسمير ، وقوانين الافلاس أو التي تنظم التوقف عن النشاط بالاضافة الى الحواجز الجمركية وغير الجمركية (أنظر الفصل الرابع) . ففي قطاع الأسمدة في الهند ، حيث قضت على المنافسة القيود الحكومية على الدخول للمجال وسياسات التسمير التي تعمل على ترحيل التكاليف الأعلى ، تمكنت المصانع الأقدم عهدا التي تستخدم عمليات متقدمة من البقاء رغم أنها تعمل بأقل من ٣٠ في المائة من طاقتها . وفي صناعة الحامبات الآلية في أوروبا ، عهد بالأسواق للتموية المحمية الى «مؤسسات تنود عن المصلحة القومية » لم تتخل أبدا عن أسواقها المحمية .

ومع ذلك ، فإن السياسات الحكومية التي تشجع قوى السوق ، لا تقتصر على مجرد ازالة الحواجز أمام المنافسة الداخلية . فقد تحتاج الحكومات الى استخدام قوانين محاربة الاحتكار لضمان ألا يتواطأ المنتجون والموزعون أو يستغلوا قوتهم الاحتكارية . وبصفة عامة ، فإن المنافسة الناتجة من الاستيراد تفرز رادعا قويا لأساليب التواطؤ ، لكنها قد لا تكون كافية اذا كانت لموزعي الواردات قوة احتكارية ،

كما ان هيكلا للتعريفات للجمركية المتصاعدة قد يؤثر على اختيار التكنولوجيا . ففي الثقلين مثلما هو الحال في بلدان أخرى ترتفع رسوم استيراد المنتج كلما زادت عمليات تجهيزه . وقد شجع هذا عمليات التجميع والتعبئة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على مواد ومعدات مستوردة . وتمثل رد فعل الحكومات عادة في اصدار تنظيمات تحدد المكون المحلي وتشرط احتواء المنتج النهائي على نسبة معينة من المكونات المنتجة محليا . وكثيرا ما تطبق القواعد التي تحدد المكون المحلي على مجموعة كبيرة من السلع دون اعتبار للميزة النسبية ، مما يقلل بدرجة أكبر من قدرة المنتجات التي يتم تجميعها على المنافسة .

والمنافسة في مجال الصادرات ، شأن المنافسة في الواردات ، تجبر المؤسسات أيضا على التعرف على أحدث التطورات التكنولوجية . فقد دخلت إحدى المؤسسات المنتجة لمكونات المركبات في البرازيل ، وهي شركة ميتال ليف ، السوق الدولية في ١٩٦٥ بهدف استخدام الطاقة الانتاجية الفائضة واستغلال للمواظ المالية والاقتصادية . وحركت قدرة قيادة المؤسسة على تنظيم المشروعات ودخولها للأسواق الدولية ، صافية دينامية للتغيير للتكنولوجي وتوسيع حصص التصدير ، التي يحركها الطلب الأجنبي على التزوية العالمية من المنتجات . كذلك فإن التصدير يقوى الحافز على تبني التكنولوجيا الجديدة عن طريق زيادة العائد من التجديد من خلال توسيع النورس المرفقة . ففي صناعة الكمبيوتر مثلا ، ينبغي للمؤسسات أن تجعل الأسواق العالمية هدفها منذ البداية حتى تكون استثماراتها مربحة .

سياسة الحكومة لزاء التكنولوجيا

من أوضح الدروس المستفادة من خبرة اليابان وفريق آسيا ، ان لوجود استراتيجية لاستيراد التكنولوجيا الراسخة من الخارج وتطويرها ، قيمة كبيرة فيالبلدان التي تعتمد على التكنولوجيا المستوردة بثلث بصفة عامة جهدا داخليا قويا لنشر التكنولوجيا وتطويرها . وبالإضافة للانفتاح ، تحدد التدابير الأساسية المطبقة في مجالات كثيرة أيضا القدرة على انتقاء التكنولوجيا المستوردة ونشرها وتطويرها . وهو ما يشار اليه أحيانا باعتباره القدرة التكنولوجية . ومن هذه المجالات التعليم (جرت مناقشته تفصيلا في الفصل الثالث) . وتشمل المجالات الأخرى المنافسة المحلية (نوقشت أيضا في الفصل الرابع) ، والاطار الاقتصادي الكلي (سيناقش تفصيلا في الفصل السادس) ، وخدمات

خدمات المعلومات. في مقدور الهيئات الحكومية والروابط الصناعية أن تقدم اسهاما قيما بتنسيق تبادل المعلومات بين مستوردي التكنولوجيا، مما يشجع بدوره تنمية المكونات والأجهزة. ومع ذلك، فقد كان نجاح الهيئات الحكومية متبايناً في مجال إيصال المعلومات لمصدرى السلع المصنوعة، فالمصدرون يحتاجون لمعلومات مفصلة عن مواصفات الانتاج وخيارات التوزيع. وإزايادة وهو أمر يفتقر القطاع العام عادة إلى الخبرة فيه. وإزايادة كفاءة خدمات المعلومات العامة، يمكن بيع هذه الخدمات مقابل ثمن، إذ أن هذا سيزلزم المورد بالبحث عن المعلومات التي تستحق الثمن الذي يدفع فيها. ويتضمن الأمر الحكم على هذه الخدمات في ضوء معايير الأداء. فعلى سبيل المثال يمكن تقييم الخدمات المصممة لدعم الصادرات من السلع المصنوعة من خلال التفتيرات في حصص التصدير. وفي اقتصادات شرق آسيا، لم تنجح وكالات ترويج التجارة الا بعد أن تراكمت خبرات طويلة لدى موردى القطاع الخاص، والروابط الخاصة، والوحدات الصغيرة من المسؤولين الحكوميين الذين كانوا يروجون للتجارة. وينبغي للحكومات أن تشجع المنافسة بين مقدمي المعلومات من القطاعين العام والخاص عن طريق إلغاء القيود على دخول موردى الخدمات الاستثمارية من القطاع الخاص والأجانب إلى ميدان النشاط.

المعايير والمقاييس. أن وجود نظام مركزى قوى لملم القياس والمعايير والمقاييس والاختبار ورقابة الجودة يساعد الاقتصاد على الارتقاء بالتكنولوجيا ونشرها. وفسى اقتصاديين متابعين مثل تركيا وجمهورية كوريا، أسهمت خدمات الاختبار ورقابة الجودة في نجاح التصدير وحلقت حوافز للاستثمار في تحسين النوعية. ومع ذلك، فإن الخبرة تشير إلى ثلاثة اعتبارات هامة. أولاً، أنه ما لم تكن هناك منافسة قوية على نحو لا يمكن معه بيع المنتجات الرديئة بسهولة، فإن يتم تقديم خدمات رقابة الجودة، ثانياً، ينبغي عدم قصر الدخول لهذا القطاع على الهيئات العامة. إن هذه الخدمات تقدمها بنجاح مؤسسات محلية وأجنبية في عدد من البلدان الآخذة بالتصنيع، ثالثاً، إن المعايير التي يتبعها اقتصاد ما ينبغي أن تتفق مع المواصفات الدولية، والا أصبحت المعايير الخاصة ببلدان معينة شكلاً من أشكال الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير التعاونية تساعد أيضاً على منع الاحتكار. وتستطيع البلدان الصناعية أن تلعب دوراً هاماً في نشر التكنولوجيا بتشجيع المعايير «المكتشفة»، التي تتيح للمؤسسات الربط بين المنتجات

أو كانت السلع من النوع الذى لا يدخل في التجارة الدولية. وفى الولايات المتحدة، تضمنت جميع قضايا مكافحة الاحتكارات الأخيرة ملماً لا تدخل التجارة الدولية مثل خدمات الشحن وطلب الأمان. ومع ذلك، فإن سياسات مكافحة الاحتكار التي لا تتسم بالقوة اللازمة. يمكن أن تصبح هزيمة، لتفص المصالح التي يقترض أنها وضعت لتنظيمها. مثلاً حدث في الهند. وقد يكفى في هذا الصدد قانون مبسط يحظر فقط تحديد الأسعار والممارسات التقييدية الأخرى الواضحة. أما السياسات التي تمنح لأبعد من ذلك. مثال التي تقيد عمليات الانتماء أو إنشاء المشروعات المشتركة. فقد تزيد المنافسة لكنها قد تضر الكفاءة إذا كانت وفورات الحجم الكبير أمراً هاماً.

الإطار الاقتصادي الكلى. يؤثر الإطار الاقتصادي الكلى على وتيرة نقل التكنولوجيا واختيارها من خلال تأثيره على أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، ومدى توافر النقد الأجنبى. وقد ارتبطت المعدلات التوقية المرتفعة للاختار وتكوين رأس المال في جمهورية كوريا واليابان بالانتشار السريع للتكنولوجيا، مما أدى لانخفاض تكلفة رأس المال وتساخ دورانه. وينت الدراسات وجود ارتباط قوى بين الاستثمار فى المعدات والتقنى الاقتصادى فى البلدان الصناعية. وقد أوضح الفصل الثامن أن سرعة تزايد رأس المال أسهمت بصنوب كبير فى نمو الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان النامية منذ 1960.

وعدم الاستقرار فى إطار الاقتصاد الكلى يؤدى بصفة عامة لفرض مقننات للنقد الأجنبى، الأمر الذى يفرض مثلاً لفرض قيود على مدفوعات حقوق الامتياز الخاصة بتراخيص التكنولوجيا. ومن المرجح أن تغدو القيود على النقد الأجنبى عائقاً كبيراً أمام تطوير التكنولوجيا، خاصة فى البلدان الأقل تنصنماً حيث يتم نقل جانب كبير من التكنولوجيا إما فى شكل واردات من السلع الرأسمالية أو التراخيص.

كما أن سعر الصرف المقوم بكثير من قيمته قد يشوه عملية اختيار التكنولوجيا، بتقليل تكلفة الآلات المستوردة وجعل نمط التنمية منحازاً تجاه النمو المتمس بكتافة رأس المال. وإذا كانت تكلفة رأس المال بالغة الارتفاع (مثلاً هو الحال فى الهند التي تفرض رسوما جمركية عالية على الواردات من السلع الرأسمالية) أو بالغة الانخفاض (مثلاً كان الحال فى نازيا وغانا واليابان خلال الخمسينات)، فستناقص سرعة نقل التكنولوجيا والمنافع الناتجة عن التكنولوجيا المستوردة فى ظل الظروف المحلية.

وذلك الوصل بين الماكينات بدون معدات خاصة أو الفصول على إذن . وقد استخدمت كوريا المعيار المكثفة للحسابات الشخصية لكي تشجع تصديرها .

الملكية الفكرية . معظم البلدان الأخذة بالتصنيع - خاصة الألة تصنيما - منهم ، في تطويع ونشر المنتجات والعمليات التي تطورت في البلدان الصناعية . ومن ثم ، فإن حماية براءات الاختراع المتزايدة ينظر إليها حتى الآن في البلدان الأخذة بالتصنيع على أنها تعيق الشركات الأجنبية أكثر مما تفيد الصناعة المحلية . إن حماية البراءات قد تدعم تطوير التكنولوجيا المجددة من قبل المؤسسات المحلية ونقل التكنولوجيا القائمة من البلدان الصناعية ، لكنها قد تزيد أيضا تكاليف استخدام التكنولوجيا الجديدة المشمولة بالبراءات . ومع ذلك ، فإن المكاسب الناتجة عن زيادة حماية الملكية الفكرية ربما تفوق هامة قريبا بالنسبة للاقتصادات المصنعة حديثا - التي توشك أن تصبح مصدرة للتكنولوجيا في عدة مجالات . ومن الناحية التاريخية ، فإن البلدان الصناعية كانت تعزز حماية ملكيتها الفكرية شيئا فشيئا مع تطورها . وحتى الاقتصادات الأخذة بالتصنيع قادرة على أن تغير مواقفها خلال فترة وجيزة . فقد أبدت البلدان النامية في ١٩٨٣ ، قرارا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ينص على توفير السلاسل الوراثية الجديدة مجانا لجميع البلدان . ولكن بحلول ١٩٨٥ ، كان عدد كبير من هذه البلدان يريد حماية السلاسل المصنوعية الجديدة التي استحدثها ، وانضم للولايات المتحدة في تحفظاتها على اقتراح منظمة الأغذية والزراعة للذي لم يحظ بالموافقة .

وعلى نحو سريع ، يفوق توفير الحماية الأفضل للملكية الفكرية قضية محورية لأسباب أخرى . فالطبيعة المتغيرة للتكنولوجيا تجعل استيعاب التطورات الجديدة بنقل المنتجات المستوردة أكثر صعوبة . مما يدفع مزيدا من الشركات للمضي وراء ترتيبات الترخيص . والبلدان الصناعية التي ترى أن التقليد غير المرغوب به في مبادئ التجارة هو خسارة ، تضغط من أجل توفير حماية أكبر للبراءات والعلامات التجارية في البلدان الأخذة بالتصنيع . وكان للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الفضل في تعزيز قوانين البراءات في كوريا وفي المكسيك بإثارة القضية في إطار المفاوضات التجارية الثنائية ، بما في ذلك التهديد باحتمال الانتقام التجاري .

ومع ذلك فإن الاتفاقيات متعددة الأطراف التي يتم التفاوض بشأنها من خلال الغات والمنظمة العالمية للملكية

الفكرية ، أفضل من الجهد الثنائي لبحث كل حالة على حدة . فهذا سيوفر نهجا عالميا أكثر شمولاً ويقال لأدنى حد من التهديد بالانتقام التجاري . وحماية الملكية الفكرية مسألة حاسمة لأقصى حد في المجالات التي تستفيد فيها البلدان الأخذة بالتصنيع من بحوث البلدان الصناعية ، مثل الوقاية من الأمراض الوبائية . وتقوم البحوث في البلدان الأخذة بالتصنيع عادة على إضافات للتصميمات والعمليات القائمة ، والتي يمكن حمايتها هي أيضا . كما يمكن تعزيز فرص الحصول على التراخيص بشأن المبتكرات الأجنبية بصورة نشطة . وفي مقدور الصناعات في البلدان النامية أن تسعى للحد من الأحكام المقيدة في اتفاقيات الترخيص الدولية التي تبرمها ، مثل تلك التي تعطر التصدير .

البحوث والتطوير . في الزراعة ، تراوح معدل المائد على البحوث المحصولية التي تشرف عليها جهة عامة بصورة نموذجية بين ٣٠ و ٦٠ في المائة (أنظر الفصل الرابع) . لكن عائد البحوث التي تشرف عليها سلطة عامة في صناعة ربما لم يكن بمثل هذا الارتفاع . وتشير الدراسات إلى أن نجاح اليابان في استحداث تكنولوجيات جديدة ينبع من زيادة الحوافز للصناعة في القطاع الخاص . بكثير مما ينبع من توسيع البرامج التي تدعمها الحكومة .

وكثيرا ما تنفق الحكومات في البلدان النامية حصة كبيرة من الموارد المتاحة لنقل التكنولوجيا على المؤسسات القومية للبحث والتطوير . لكن تأثير ذلك كان ضئيلا في حالات كثيرة ، مثلما حدث في ناييلند والهند . وكان يمكن الاستفادة من جانب كبير من البحث والتطوير على نحو أفضل في استيعاب ورصد تنمية التكنولوجيا في الخارج ، خاصة في البلدان منخفضة الدخل . ومع ذلك ، فالأرجح أن تسعى مراكز البحث والتطوير التي ترعاها الحكومات لتحقيق اهتمامات العاملين بها في مجال البحوث الأساسية . وقد جعلت جمهورية كوريا هذه المراكز أكثر خضوعا للمساءلة من قبل المستفيدين من خدماتها وذلك بأجبارها على زيادة نسبة الإيرادات التي تجيء من عقود تبرمها مع القطاع الخاص .

الحل للتكنولوجيا . هل الاتفاق هام بصورة متساوية على كافة مستويات التنمية ؟ في أفريقيا ، أدت الحماية القومية للصناعة والاعتماد على المشروعات الملمة إلى إضعاف المنافسة ، مما نتج عنه انخفاض معدلات نمو الانتاجية . وتستطيع البلدان من كافة مستويات الدخل أن تحقق الطلب على التكنولوجيا الجديدة بدعم المنافسة وبناء القاعدة التعليمية

انتقال العمال

تسهم الهجرة وانتقالات العاملين المهرة وعودة العمال من الخارج جميعها في نشر التكنولوجيا . فيحد الغاء القيود القانونية على هجرة العمال المهرة من المملكة المتحدة (١٨٢٥) وعلى تصدير الآلات (١٨٤٢) ، مساعد منظمو المشروعات والعمال البريطانيون في إنشاء السكك الحديدية وتطوير صناعة نحدن للفحم في أوروبا وفي أماكن أخرى . وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، تلقت أعداد كبيرة من الطلاب الأجانب تدريباً علمياً وهندسياً في الولايات المتحدة ثم عادوا لبلادهم ليستخدموا معارفهم وينشروها . وفي باكستان ، بدأت صناعة صغيرة لتصدير كرات القطن على يد مهاجر كشميري من الهند درس إدارة أعمال معدات الرياضة في ألمانيا .

وتوفر حركة العمل منافع أخرى إضافة إلى للتكنولوجيا المتمثلة في العمال المهاجرين . وهي وسيلة أخرى لتقليل التباين في الدخل على النطاق العالمي . وفي بلدان صناعية كثيرة مثل السويد والنرويج ، اقترن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة بارتفاع البطالة . وساعدت الهجرة للخارج على تخفيف الضغط السكاني في هذه البلدان : فقد هاجر ٢٥ في المائة من سكان السويد إلى الولايات المتحدة بين ١٨٦٥ و ١٩٢٥ . كما أن لارتفاع حركة العمل قد يحسن رفاهية المناطق التي تعاني من ندرة الأيدي العاملة . والأرجح أن تكون إمكانات خطط التكامل الإقليمي التي وفرتها هيئات مثل الاتحاد الكاريبي والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى في زيادة التجارة ، إمكانات محدودة . ومع ذلك ، ففي مقدور هذه الخطط أن تخفف من عبء البطالة أو نقص العمل الماهر في عدد من البلدان إذا هي أتاحت حركة أكبر للعمل .

ومن المرجح أن تؤدي سياسات الهجرة للدخول والخارج الأكثر تحرراً في الاقتصادات الصناعية والتأهيلية على حد سواء ، لتحقيق مكاسب علمية في رفاهية البشر . غير أن لها تكلفة تتمثل في خسارة العاملين المهرة الحاصلين على تدريب عال الذين يهاجرون للبلدان الصناعية - استنزاف العقول . ففي بنغلاديش ، كانت حصص المهنيين المهاجرين للخارج كبيرة إلى حد جعل من المعتقد أنها ساهمت في النقص الحادث في بعض النقط المهنية . وأما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٦ ، بقي في الولايات المتحدة بعد أن أموا تعليمهم ، ٦٣ في المائة من طلاب جمهورية كوريا ، و ٤٩ في المائة من طلاب الأردن و ٣٣ في المائة من طلاب اليونان .

اللازمة لاستيعاب التغييرات الجارية في السوق . وهناك حاجة حاسمة لتعليم ابتدائي وثانوي عريض القاعدة ، مقترنا ببرامج للتدريب أثناء العمل . ففي ١٩٨٦ ، كان ٢٠ في المائة فقط من التلاميذ في من الدراسة (١٣ في المائة بالنسبة للنساء) ، مقيدون في المدارس الثانوية في أفريقيا جنوب الصحراء . وعلى الرغم من التعليم الجامعي المدعوم بصورة كثيفة ، فإن أفريقيا تعاني أوجه نقص في المهارات اللازمة في مجالات العلم والهندسة والمراجعة المحاسبية والمنسوى الأعلى من المحاسبية والإدارة . كذلك تهمس حاجة البلدان منخفضة الدخل لتشجيع المشاركة مع المؤسسات التي اكتسبت خبرة في تطوير التكنولوجيا والتسويق . ويمكن ارجاع النجاح الذي أحرزته موريشيوس مؤخراً في تصدير الملابس إلى توليفة من السياسات المواتية ، ووجود قوة عاملة جيدة التعليم ، وتدفق الاستثمارات المباشرة إليها من هونغ كونغ .

إن الصراع في الآونة الأخيرة في التغيير التكنولوجي في مادين قديمة وجديدة مثل الإلكترونيات الدقيقة والمواصلات الملكية واللاسلكية والتكنولوجيا الحيوية ، يخلق عالماً تنافسياً يزداد تعقيداً أكثر فأكثر ، يصبح فيه تبنى التكنولوجيا وتطويرها أكثر أهمية . والسياسات الناجمة تشجع الاستخدام الكفء للتكنولوجيا المستقرة كما تشجع على سرعة نشرها من خلال المنافسة الداخلية والخارجية . وتشجيع الحكومات أن تحسن القدرة التكنولوجية على خير وجه بتوفير التعليم ودعم المنافسة المحلية والخارجية ، وتشجيع تطوير خدمات المعلومات ورقابة الجودة .

تدفق الأيدي العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر

تؤثر التدفقات التولية لرأس المال والعمل على النمو والرفاهية من ناحيتين . فأولاً ، يمكن للتدفقات الأجنبية أن تمول الاستثمار المحلي وتساعد الاقتصادات على التكيف مع الصدمات المؤقتة . (توثقت التدفقات الرسمية والتجارية في الصليان الرابع والسادس ، ويبحث هذا الفصل في المقام الأول إمكانات الاستثمار الأجنبي باعتبارها مصدراً جديداً لرأسمال إضافي ، في ضوء تساؤل عرض التدفقات التجارية) . وثانياً ، إن الاستثمار الأجنبي وهجرة للعاملين وسيلتان هامتان ممكنتان لنقل التكنولوجيا . لكن المكاسب المتحققة من الاستثمار الأجنبي تتوقف على مناخ الاستثمار . فزيادة الاستثمار الأجنبي في سوق محلية محمية قد تعوق التنمية ولا تميزها .

وقد تخفف عوامل أخرى من الخصائص الصافية الناجمة عن امتنازاف العقول . فالتحويلات الصافية للمهاجرين في ألمانيا وفرنسا وللكويت والمملكة العربية السعودية وبعض البلدان الأخرى مرتفعة عادة . إذ يرسل المهاجرون لأوطانهم من ١٠ إلى ٥٠ في المائة من كل دولار يكسبونه . وبالإضافة إلى ذلك ، قد يسهم العمال المهاجرون للخارج في نشر الأفكار والتكنولوجيات الجديدة ، سواء حينما يرجعون لديارهم أو بمجرد تيسير تبادل المعلومات . وخلاصة القول ، أن الخصائص الصافية من هجرة العمال المهرة للخارج ليست واضحة . وفي مقدور الحكومات أن تخفف من هذه التكاليف بآباء الدعم المقدم للذين يستطيعون تحمل تكاليف التعليم العالي ، أو لمن يرجع انتقالهم للخارج . كذلك قد ترغب الحكومات في فرض ضرائب على دخول العاملين المهرة المهاجرين للخارج ، خاصة إذا ظلوا رعايا لبلدانهم الأصلية .

التغيير التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر

بعد ١٩٤٥ ، كان الاستثمار الأجنبي المباشر طريقاً أساسياً لانتقال الدراية بين الولايات المتحدة وأوروبا . وتبين دراستنا الحالة اللتان أجريتا عن المكسيك وهونغ كونغ أن وجود المؤسسات الأجنبية زاد من نشر التكنولوجيات وحسن كفاءة المؤسسات المحلية . وفي البرازيل تنتج المؤسسات التي يشارك فيها الاستثمار الأجنبي ، حصة كبيرة من

صادرات السلع المصنوعة . وتشير الدلائل المتوافرة من فنزويلا وكوت ديفوار ، إلى أن المؤسسات الصناعية المملوكة لأجانب أكثر إنتاجية ، وأن المشروعات المشتركة تصدر حصة من نتائج الأجمالى أكبر مما تصدره المؤسسات المملوكة محلياً (للجدول ٥ - ١) . ويصدق هذا حتى بعد أن توضع في الاعتبار كثافة رأس المال وحجم المؤسسة . ويبدو أن ثمة ما يبرر القول بأن الحضور الأجنبي يمكن أن يزيد إنتاجية المؤسسات التي تبقى مملوكة ملكية محلية بكاملها ، غير أن الأدلة ليست حاسمة في هذا الصدد بالنسبة للبلدان الثلاثة المبينة في الجدول ٥ - ١ .

من المرجح أن تكون أهمية انتشار المهارات الإدارية والتسويقية مماثلة لأهمية نقل تكنولوجيا المنتجات والعمليات . ففى بالى باتونوميسيا ، وتايوان الصينية ، والد الاستثمار الأجنبي نتاج اضافية إيجابية بالفاء للتكاليف المتعلقة بالحصول على المعلومات اللازمة لدخول الأسواق العالمية . ونظراً لأن المؤسسات الأجنبية تتوفر لها بالفعل صلات تسويقية ، ودراية ، وخبرة في الانتاج ، فإن بعض الاقتصادات المضيفة شجعت المصندين العالميين على إنشاء وحدات إنتاجية في بلدانها . وتشمل الاقتصادات التي استقبلت صلات المؤسسات الأجنبية بالأسواق العالمية ، أيرلندا وسنغافورة ومالطة وموريشيوس .

ورغم الدور الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في نشر التكنولوجيا ، فإنه في ظل اقتصاد يتبع سياسات مشوهة

جدول ٥ - ١ الأداء النسبي للمؤسسات الأجنبية في الصناعة ، بلدان وسنوات متقاربة

البلد	نسبة المبيعات من قطاع السلع في المؤسسات الأجنبية بالنسبة لتسوية في المؤسسات المحلية (١)		مبيعات تلك التي فيها الأجانب مؤسسات تلك التي فيها الأجانب الأجنبية		مبيعات تلك التي فيها الأجانب مؤسسات تلك التي فيها الأجانب الأجنبية		مؤسسات محلية
	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	
كوت ديفوار	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
فنزويلا	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
المكسيك	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
فرنسا	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
ألمانيا	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
الولايات المتحدة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
أستراليا	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
البرازيل	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
هونغ كونغ	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
إيطاليا	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
اليابان	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
الهند	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
إندونيسيا	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
أيرلندا	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
مالطة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤
موريشيوس	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٤

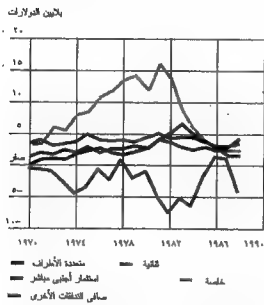
ملاحظة : تم تجميع كل المؤسسات باستخدام بيانات التوزيعات . تم تعريف المؤسسات الأجنبية باعتبارها كل المؤسسات التي يملكها الأجانب ، أو التي يملكها على الأقل من أصولها .
 أ - نسبة كفاءة المؤسسة الأجنبية إلى كفاءة المؤسسة المحلية (إنتاج المحلي)
 ب - بلدان المصادرات تأسس المصنوعات المستوردة مخرجة على المبيعات ، بالنسبة للشرب ، وبالنسبة للمعدات المستوردة .
 المصدر : بيانات البنك الدولي .

أربع وأربعين شركة تعدين دولية إلى أن معظم الشركات التي شملتها الدراسة كانت تفضل العمل في حدود قانون الاستثمار والضريبة الشركات محدد بوضوح ، على التفاوض بشأن عقد اتفاقات فردية بشأن الإعفاءات من الضرائب أو الدعم . وكانت أسعار الضرائب عالية بمقاييس البلدان النامية ، في البلدان الثلاثة التي اعتبرت أشد البلدان جاذبية للاستثمار في التعدين - بابوا غينيا الجديدة وبنومانا وشيلي .

التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو

أدى تناقص فرص البلدان النامية في الحصول على قروض من المصارف التجارية إلى زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر . ففي ١٩٨٨ ، تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر - كمصدر لرأس المال اللازم للبلدان النامية - كل أنواع التدفقات . (الشكل ١٠-٥ ، انظر أيضا الجدول ٣-١) .

شكل ١٠-٥ صافي التدفقات السنوية لرأس المال إلى الاقتصادات النامية ، ١٩٨٠-٧٠



ملاحظة : استنادا إلى خطة من خمسة وخمسين اقتصادا ناميا . تم استبعاد تاوان وسنغافورة والصين والاقتصادات غير القائمة على الكفاءة بخبرة السوق . التدفقات بأسمار ١٩٩٠ الفيزي . المصدر : بيانات البنك الدولي .

بصورة كبيرة من المرجح أن يحقق خيانتا صافية للبلد المضيف بدلا من أن يحقق له مكاسب في الرفاهية . ففي كوت ديفوار (كما ذكرنا من قبل في هذا الفصل) ، أدت الحماية الانتقالية والدعم المقدم لمؤسسات الغزل والنسيج متعددة القوميات إلى عدم كفاءة الإنتاج . وتوصلت دراسة أخرى إلى أن ما يزيد على ثلث مشروعات الاستثمار الأجنبي حققت عوائد مالية للبلد المضيف بسبب حماية الواردات . وكما هو مبين في الجدول ١٠-٥ ، فإن المؤسسات التي يملك الأجانب غالبية رأسمالها حققت نقدا أجنبيا أقل مما حققته المشروعات المشتركة أو المؤسسات المحلية . وفي البلدان الثلاثة جميعها ، كان قدر كبير من القطاع الصناعي محميا ، ومن ثم ركزت للمؤسسات الأجنبية والمحلية على حد سواء ، على السوق المحلية . وبالإضافة إلى ذلك ، فرضت كل من فنزويلا (بالنسبة للبترول والألومنيوم) والمغرب (بالنسبة للفوسفات) قيودا على الملكية الأجنبية في القطاعات التي تحقق إيرادات تصدير عالية . ومع ذلك ، ففي أعقاب الإصلاح التجاري الذي بدأ في المغرب في ١٩٨٤ ، زلزلت الانتاجية والصادرات في المؤسسات الأجنبية بصورة أسرع منها في نظيراتها المحلية (الجدول ١٠-٥) .

وتستطيع البلدان المضيئة أن تحقق أقصى مكاسب ممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تطبق قوانين للاستثمار يتم تنفيذها بصورة عادلة ، ومستوى حماية منخفض ، وأدنى حد من الاعتماد على الإعفاءات من ضريبة الدخل أو دعم الائتمان المقدمين للمؤسسات الأجنبية . كما أن الضرائب التي تقيد تصدير الأرباح للخارج تحبط الاستثمار المباشر . ولتقليل أماكن استغلال المؤسسات متعددة الجنسيات لمزاياها في مجال المعلومات وفرضها أسعارا أعلى ، تستطيع البلدان المضيئة أن تشجع المنافسة بين المؤسسات الأجنبية وأن تتفادى منح مزايا مقصورة لأي مستثمر أجنبي بمفرده . ففي تركيا مثلا آثار تحرير الاستثمار الأجنبي للمنافسة بين المشروعات المشتركة المحلية والحاصلين على الترخيص للارتفاع بقطاع صناعة السيارات الوطنية . ومن الأفضل أن ترواجه المؤسسات المحلية والأجنبية سياسات ضريبية متماثلة : وسعر الضريبة المتماثل المنخفض أفضل من جدول للضرائب يتضمن نوعا من التمييز لصالح المؤسسات متعددة الجنسيات أو بعضها .

والمرجح أن يفضل المستثمرون الأجانب نظاما واضحا للقواعد التنظيمية . فقد توصلت دراسة للبنك الدولي عن

بالنسبة للطعام الخالص في البرازيل ٤٠ في المائة في ١٩٨٥ ، ومع ذلك فإن إجمالي إيرادات الجمارك حصة من حجم الواردات بلغ ٦ في المائة فقط . وتضرر الإعفاءات (بما في ذلك إعفاءات مؤسسات القطاع العام) جزءا كبيرا من الفرق . وفي كثير من البلدان ، تمنح هذه الإعفاءات عادة على أساس كل حالة على حدة ، مما يتيح للمساهمين أداة قوية لتحقيق كسب غير مشروع .

وتعد التجارة الأكثر تضررا أكثر استنواها عندما تسيطر بضع مؤسسات فحصب على الأسواق المحلية . ففي باكستان حيث السوق المحلية أصغر من أن تتحمل كثيرين من صناع الدراجات ، استطاع الاستيراد أن يمسح المنافسة لتصميم نوعية المنتج وتقليل السعر . وتوضح الأدلة المتعلقة بهوامش الربح المعتمدة من بلدان متنوعة مثل شيلي وفنزويلا وكوت ديفوار وكولومبيا ، أن الواردات مصدر هام للمنافسة . ففي الأسواق التي يقتضى تحقيق الكفاءة فيها حجم إنتاج كبير ، تؤدي التجارة إلى دعم النتائج وتسمح بالتخصص في الإنتاج . وما كانت فنزويلا لتتحمل خمس عشرة مؤسسة لتجميع السيارات في ظل التجارة الحرة .

وفي مقدور التجارة أن تحقق مكاسب تتجاوز كثيرا المنافع قصيرة الأجل الناجمة عن تحسين إعادة تخصيص الموارد ، وذلك بالتأثير على طبيعة المخلفات وكذلك على عمليات الإنتاج (غروسمان وهليمان ، على وشك الصدور) ومن المرجح أن يؤدي توافر فرص الحصول على المخلفات ذات النوعية الأفضل إلى تحسين الانتاجية والتعجيل بنمو الناتج . ويحيط المصدرون والمستوردون علما بالمنتجات والعمليات الجديدة الناجمة عن التقدم الدولي في مجال التكنولوجيا . وتحض الأسواق الأكبر ، التي توفر علنا أكبر لجهود البحوث وتزيد المنافسة ، المنتجين على استحداث التكنولوجيا الجديدة أو تبنيها . ومع ذلك يقال أحيانا أن الأرباح الاحتكارية ضرورية لاثابة المنتجين على استثمارهم في البحوث وتطوير التكنولوجيا المستوردة للظروف المحلية . وإذا لم يستطع المستوردون المحليون الاستحواذ على المكاسب الناجمة عن الابتكار أو التطوير كاملة ، فإن استثمارهم في التكنولوجيا سيكون أقل مما يجب . ومع ذلك ، ففي الصناعة تقتضى الجهود الكثيرة للجولة لتطبيق المعرفة ونشرها خبرة تقنية داخل المؤسسة ومن ثم فقد تستحوذ عليها المؤسسة كاملة . فما الذي تشير إليه الخبرة للتاريخية بشأن العلاقة بين الأنظمة الصناعية

سياسات البلدان المضيفة . كذلك ، فإن سياسات البلدان الصناعية تحدد نطاق زيادة التنقلات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية . فنتيجة للتكامل الاقليمي أصبحت أوروبا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي ، مما سيحيط بالتنقلات إلى البلدان النامية . وبصفة عامة ، فإن زيادة الحماية في البلدان الصناعية تحول الاستثمار الأجنبي المباشر عن وجهاته الأخرى وتجعل البلدان النامية أقل جاذبية كمواقع للاستثمار الأجنبي المنجبه للتصدير .

السياسة التجارية والنمو الاقتصادي

عندما تقيم البلدان النامية نظما تجاريا مفتوحة ، فلها تجنب الاستثمار الأجنبي المباشر لسبب قو : هو أن المستثمرين الأجانب يرون في ذلك فرصا لانشاء مشاريع أعمال قادرة على المنافسة دوليا . لكن المكاسب الناجمة عن التجارة الحرة تتجاوز ذلك كثيرا . فالقيود التجارية تشوه تخصيص الاستثمار وتشجع الضغوط الملتوية من قبل المصالح الخاصة والحكومات . ويضع المستهلكون تكاليف السياسات التجارية التقييدية ، في حين تكسب القطاعات المنتمية بالحماية . ففي الولايات المتحدة ، نقدر إحدى الدراسات أن التكاليف التي تحملها المستهلكون نتيجة للقيود على استيراد سيارات الركوب اليابانية ، تراوحت بين ٩٣ ألفا و ٢٥٠ ألف دولار مقابل كل وظيفة تم إنتاجها نتيجة لهذه القيود .

وقد يفضي التباين في مستوى الحماية إلى تشوهات كبيرة ، حتى لو كان المستوى المتوسط للحماية منخفضا . ولا يكون الوضع مواتيا في الأسواق العالمية بالنسبة لمن يشتررون المخلفات من قطاعات تتمتع بالجمالية . مثل منجى السيارات الذين يشترط عليهم أن يشتروا الصلب المنتج محليا في باكستان أو البرازيل أو الهند . ويشكو منتج الكومبيوتر الشخصي في الولايات المتحدة من أن الرسوم على المكونات اللازمة لمنتجاتهم تقلل من قدرتهم على المنافسة الدولية . ولكن لو وفر واضعو السياسة الحماية للمنتجات النهائية بدلا من ذلك ، وبسحوا باستيراد المخلفات معفاة من الرسوم ، فسنذذ سيكون ما يسمى بالحماية الفعالة لهذه المنتجات أعلى عادة مما تبنيه مستويات التعريف الجمركية الرسمية .

وللتعريف الجمركية المرتفعة تفرى عادة بالتطبيق حسب للتفسير : فمنويات الحماية الرسمية مرتفعة في كثير من البلدان ، لكن حصول التعريف الجمركية منخفضة . قد بلغ مستوى التعريف الجمركية القانوني المرجح بالواردات

الحماية أقل منه في معظم البلدان النامية اليوم ، فمنذ بداية القرن التاسع عشر ، كان متوسط الرسوم الجمركية في البلدان الصناعية أقل من ٢٥ في المائة (الأطار ٥ - ٢) ، في حين كان متوسط الرسوم الجمركية في البلدان النامية أكثر من ٣٠ في المائة في ١٩٨٧ ، وذلك بعد عقد من

مع تطور البلدان الصناعية ، أصبح اعتمادها على

٧٠) تبين أن مستويات الحماية المتوسطية في البلدان الصناعية لم تلبح سلقاً المستوى الذي نجده حالياً في البلدان النامية. في عام ١٨٧٠، كان المستوى المتوسط لثبوتات الجرميكية على السلع المستوردة في جميع البلدان هو ٢٢ في المائة. وفيما في البلدان الصناعية المنخفضة من الثبوتات الجرميكية لا تتعدى عداً ما ساعدنا من ١١ إلى ٢٣ في المائة في الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩٠٨. وفي السويد، كانت المعاهدات الأخيرة تزم البلدان بحدود جرميكية منخفضة حتى عام ١٨٩٩. في أوروبا الغربية، واندر ما فرضت للثبوتات الجرميكية لأكثر من ١٠-١٥ في المائة حتى ١٩١١. وحتى بعد ١٩١١، لم ينجح المستوى الأممي للثبوتات ٢٠ في المائة في أي وقت. وعلى العكس من ذلك، ترمط المتوسط الجرميكية في البلدان النامية على السلع المستوردة من ٢٤ في المائة (الجدول ٣.٥)

- ومع ذلك ، فإن مقارنة مطويات الحملة في البلدان الصناعية خلال المائتي سنة الماضية بتلك السائدة في البلدان النامية اليوم (جدول الأطار

أربع السلع وأزيد أو أقل	1947	1950	1951	1952	1953	1954	1955
المساعدة للتجارية	23	21	21	21-10	..
ألمانيا
البرازيل	7	26	13	13	13	7-1	10
إيطاليا	7	20	27	27	18	11-8	..
البنغال	7	11	14	10	9	11-9	7
الهند	..	3	..	10	10	20-10	20
باكستان	..	9	23	17	14	9-7	..
الهند	16	16	9	7-1	10
الهند	7	18	20	23	20	10-17	..
فرنسا	7	23	..	0	..	مصر	00
الهند	9	18	24	17	18	20-10	..
الهند	7	11	..	7	1	8-3	7
الهند	7	14	28	27	20	0-4	10
الهند	7	16	27	19	17	14-11	24
كل السلع	..	17	14	18	16
الهند	7	9	13	14	17	14	..
الهند	8	4	19	13	20	8	..
الهند	7	13	20	28	10	11	20
الهند	7	11	27	21	22	7	..

[illegible]

جدول ٥ - ٣ الحواجز الجمركية وغير الجمركية في البلدان النامية ، ١٩٨٧

المنطقة	النوع المستعمرة				كل السلع
	حواجز غير جمركية	حواجز جمركية	حواجز غير جمركية	حواجز جمركية	
شرق آسيا	٢٢	٢٠	٢١	٢٢	٢٢
جنوب آسيا	٨١	٤٧	٤٧	٢٦	٤٨
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٦	٢١	٢١	٢٤	٢٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٠	٢٠	٢٠	٢٢	٢٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٤	٢٠	٢٠	٢٢	٢١
البحر المتوسط	٢٤	٢٧	٢٧	٢٢	٢٨

ملاحظة : البيانات هي متوسطات درجة التعريفات الجمركية .
المصدر : الأونكتاد ، ١٩٨٧ ، مستقلاً في مصدر من ٨٢ ودا كل من حد .
بالنسبة لجمهورية كوريا ، تعريفات البنك الدولي .

التجارية في حد ذاتها ، مستفحمة المعلومات الخاصة بالتعريفات الجمركية والمخصص والأسعار النسبية . وتوضح هذه الدراسات أيضا وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو .

ثانيا ، من الصعب تفسير الارتباط بين السياسات التجارية والنمو . فقد يكون الأداء التصديري المتميز وارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي راجعا إلى السياسات غير المعنية بالتجارة بصورة مباشرة . (السياسة الاقتصادية الكلية ، وتدابير تشجيع المنافسة المحلية ، وما إلى ذلك) . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه من الصعب تحديد اتجاه السببية بين سياسات التجارة والنمو .

التدخل والنمو

تؤيد الأدلة المتوافرة استنتاجين عريضين . أولهما ، أن هناك ارتباطا إحصائيا عاما يبين أنه عندما يقل التدخل تقل تشوهات الأسعار من ناحية وتزيد الانتاجية من ناحية أخرى . ثانيهما أن هناك تباينا كبيرا في خبرة البلدان المختلفة . ومن ثم نشأت النقاط حول الاتجاهات العامة في الشكل ٥ - ٢ . ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الانفتاح ليس أكثر من عامل واحد بين عوامل متعددة تفسر نمو الانتاجية ، وقد ورد في هذا التقرير ما يؤكد أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي ، وتوافر الخدمات الاجتماعية والمناخ المعزز للإنتاج . ومع ذلك ، فإنه من الصحيح أيضا أن بلدا مثل كوريا حقق معدلات مرتفعة لنمو الصادرات مع تطبيقه للحماية على أساس انتقائي . فلماذا يكون التدخل أكثر خطورة عادة ؟ ولماذا توجد استنتاجات ؟

الإصلاحات الواسعة (الارتكاد ، ١٩٨٧) . والحماية الجمركية في جنوب آسيا الآن أكبر مرتين من المستوى التاريخي للبلدان الصناعية .

نادرا ما استخدمت البلدان الصناعية تدابير غير جمركية خلال فترة التصنيع ، رغم أن هذا الموقف تغير أخيرا . مما تشهد عليه الزيادة في اتفاقات التصدير الطوعية للسيارات والصلب واتفاقيات الأهداف المتعددة المتعلق بالفزل والنسيج ، ومع ذلك فيالنسبة لمعينة من اثنين وثمانين بلدا ناميا ، تبين أن الحواجز غير الجمركية كانت مطبقة على ٢٨ في المائة من كل الواردات في ١٩٨٧ (للجدول ٥ - ٣) وتشير الأدلة إجمالا ، إلى أن البلدان الصناعية حققت نموها بتعريفات جمركية أقل نوعا ما ويحدد من الحواجز غير الجمركية أقل كثيرا . من تلك التي تستخدمها البلدان النامية اليوم .

توصلت الدراسات التي تقيس المكاسب قصيرة الأجل (الاستاتيكية) الناجمة عن التحول إلى التجارة الأكثر حرية ، إلى أن المكاسب تتباين مما يقل عن ولحد في المائة إلى ما يصل إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وتزيد المكاسب على ذلك إذا كانت الأسواق المحلية وسيطر عليها بضعة منتجين قلائل ، أو إذا كانت هناك وفورات الحجم الكبير في الإنتاج . غير أن هذه الدراسات لا تقيس التأثير إلا في نقطة معينة من الزمن ، وهي ليست مصممة لتحليل الروابط المحتملة بين السياسات التجارية والنمو طويل الأجل .

وقد توصل معظم للدراسات التي حلت العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح إلى أن هناك علاقة إيجابية بينهما (الأطار ٥ - ٣) كما يبين الشكل ٥ - ٢ . أن هناك ارتباطا إيجابيا بين نمو الانتاجية وسياسة التجارة ومسر الصرف ، باستخدام سبعة مقاييس مختلفة للانفتاح . وتشير الدلائل المتركة إلى أنه من المرجح أن تكون المكاسب طويلة الأجل الناجمة عن تزايد المنافسة والناتج الإضافية للتكنولوجيا ، أكبر كثيرا من المكاسب قصيرة الأجل .

ومع ذلك ، يجب أن تؤخذ هذه الاستنتاجات بشيء من الحذر لسببين . أولا ، أن معظم للدراسات يبحث العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم التجارة ، وليس السياسات ، ويرجع ذلك جزئيا لأن قياس « السياسة » مطرح أسئلة صعبة . وقد حققت بعض اقتصادات شرق آسيا ارتفاعا في حصة التجارة في الناتج القومي الإجمالي بالتدخل في سياسات التجارة . ومع ذلك ، فقد حاولت دراسات أحدث تحديد تأثير السياسات

الانطار ٣.٥ - السياسة التجارية والنمو : البرهان

وتأثير نسب التغطية للعولم غير الجمركية أقصى صعوبة . فظنرا لأن نسب التغطية تبين النسبة المئوية من الواردات التي تغطيها حواجز تجارية ، فإن حلولا أصلا لأقصى حد يستبعد كل الواردات ضمن فئة واحدة تقريبا موصفي بوزن قليل . وتوجد معظم الدراسات المستندة إلى هذه المقاييس المبشرة للسياسات ، أن هناك علاقة إيجابية بين التجارة والنمو (على سبيل المثال ، هينجر ، ١٩٨٦) .

وقد بينت الدراسات الاقتصادية الجزئية بصفة عامة وجود ارتباط إيجابي بين زيادة الصادرات ونمو الانتاجية . غير أن العلاقة بين الواردات ونمو الانتاجية تكون أحيانا إيجابية وأحيانا سلبية (للتطالغ على الفصل الثاني وردت خلاصته في المجلتين الأخيرتين ، انظر كلا من نوليميزو وباج ، ١٩٩٠ ، وتاثيرات ، ١٩٩١) . ولم تتمكن أبحاث التغطية من تمييز بين الأثر الإيجابي المتوقع للواردات على نمو الانتاجية في المدى الطويل ، وبين حقيقة أن الواردات تجذب في البدء نمو القطاعات منخفضة الانتاجية التي لا يكون لها ما فيها ميزة دولية .

وهناك صعوبة أخرى في فهم تأثير السياسات التجارية على النمو ، هي أن السياسة التجارية نفسها قد تكون ذاتة لتغيرات أخرى منها النمو . وقد كشفت الدراسات التي حاولت تحديد العلاقة السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو في الصادرات أو الواردات عن نتائج متضاربة (على سبيل المثال ، هسليو ، وباج ومارشال ١٩٨٥) .

وعقوبة الأداة المتوافرة حاليا نجد وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح - كنهما تم قياسه - والنمو . ومع ذلك ، فإن الصعوبات المتمثلة في صولة عزل تأثير السياسات التجارية في حد ذاتها وتحديد العلاقة السببية ، تشير إلى أن الجدل لم يوصل لحل كامل . ويتضمن الأمر تكريس مزيد من الجهد لجميع بؤلات تفحص عن المحصن والتعريفات الجمركية في البلدان النامية .

في هذا الفصل ، يقصد بالانفتاح ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع ، بل أيضا على الخدمات والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي ورأس المال . والهدف في السياسة التجارية يتم أن تكون الحوافز محدودة بين احراز وحدة من نقد الأجنبي من خلال إحلال الواردات وبين كسب وحدة من نقد الأجنبي من خلال الصادرات . ومفترقة الأسفار بين السلع المتداولة في الأسواق المحلية والدولية ، توافر أحد مقاييس الحياض ، فلذا كانت الأسواق المحلية ناقصة ، فإن المفترقة السريعة تتضمن أكثر سياسات التجارة ومسر الصرف التي تؤثر على الأسفار المحلية : للتعريفات الجمركية ، والمحصن ، واختلاف مسر الصرف بالقيمة للصادرات والواردات ، والدمج . لكن المعلومات بشأن الأسفار لتسمية لا تتوافر عادة ، ولذا فإن عوامل بدلة كثيرة أخرى تستخدم بدلا منها (انظر على سبيل المثال ، بارو ، على وشك الصدور) .

وتستند أبسط مقاييس اتجاه التجارة ، إلى التفتتات التجارية الفعلية ، مثل الواردات زائدا الصادرات كمعيار من التفتح المحلي الإجمالي (للتطالغ على نظرة عامة على التكتلات المتبعة بالانفتاح والنمو ، انظر أوراق المعلومات الأساسية بقلم دونالد وولفسون وجين .) وبين معظم هذه المقاييس وجود ارتباط إيجابي بين الانفتاح ونمو الناتج المحلي الإجمالي ، حتى بعد ضبط العوامل الأخرى ، وهي إسهو الخطر بدل غير كامل لتسمية التجارة في أحسن الأحوال . كما تؤثر على التجارة عوامل أخرى مثل حجم البلد أو تفتتات رأس المال الأجنبي إلى الداخل : فمثل سبيل المثال نمو المحصن التجارية لفيلان الكبيرة إلى أن تكون أسفر . وهناك تحسين لهذا النوع يشتمل في استخدام كمعيار التفتتات التجارية الفعلية من المتنبأ بها ، استنادا إلى متغيرات مثل حجم البلد (بالاسا ، ١٩٨٥ ، ميركوبن وتولنري ، ١٩٨٩) .

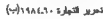
وإستخدام البيانات الأولية ، التي تتضمن للعولم الجمركية وغير الجمركية ، ليس ملاكاً لأنه يسبب تجميعها في رقم قياس شامل .

الجمركية وأسعار الصرف المشوكة . وبالإضافة إلى ذلك ، تصبح البلدان التي تقدم دعما للصادرات معرضة لخطر الرسوم الجمركية المتغيرة (التي ترفضها الولايات المتحدة أساسا) إذا كانت قد وقعت على اتفاقيات الفات الخاصة بالدعم .

وفي بلدان كثيرة ، تجاوزت تكاليف النقل في التفتت ، المكاسب التي كان يمكن أن تتحقق من تصحيح أوجه فشل السوق . وفي الأرجنتين وكوت ديفوار ، لم تستمر طويلا الجهود التي بذلت لتوزيع التمانينات التصدير لموازنة تشوهات التجارة ومسر الصرف . فالدمج يخلق مشكلات مالية ويخصص عامة لمجموعات أو قطاعات محظوظة . ففي كوستاريكا ، بلغ الدعم التقدم للصادرات غير التقليدية ٥ في المائة من إجمالي المصروفات الحكومية في ١٩٩٠ ،

من وجهة نظر عملية محضنة ، يعتبر التدخل الحكومي في التجارة محفوفا بالمخاطر لعدة أسباب . فالبلدان كثيرا ما تخطئ في تقدير مدى صعوبة تعويض التشوهات التي تسببها التجارة . ويصير نظام رد الرسوم (الدريوك) للمستوردين الذين يكرنون قد دفعوها على المنحلات هو التدبير الثاني الأفضل لمواجهة للتشوهات للنجمة عن الحماية . وإضمان أن تكون الحوافز المقدمة للإنتاج من أجل الأسواق المحلية وأسواق التصدير متناوبة ، حقا ، ينبغي تعويض المصدرين أيضا عن أي تعريفات جمركية مفروضة على منتجاتهم (مما يحول الحوافز نحو الإنتاج من أجل السوق المحلية) وعن المغالاة في تقييم مسر الصرف الذي ينشأ مع الحماية . وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت عن بلدان أمريكا اللاتينية أن دعم الصادرات لا يعوض غير جزء صغير من التحيز ضد الصادرات الناتج عن التعريفات

(نسبية ملوكة)



المصدر : انظر الملاحظة التقنية في نهاية النص الرئيسي .

المحلية فرصة للنمو أو إعادة الهيكلة . ويستعرض الاطار ٤ - ٥ الحجج الأساسية المؤيدة للتدخل والمعارضة له .

ما هي السمات المميزة للبلدان التي تتدخل في التجارة ومع ذلك استطاعت أن تنمو مريحا ؟ أولا ، حافظ الناجحون من مؤيدي التدخل على الحوافز للباحثة على التغيير التكنولوجي بالإبقاء على المنافسة الدولية والمحلية وفرض

وحصل ما يقل عن ٢٠ مؤسسة على ٨٠ في المائة من هذا الدعم . كما وقعت أخطأه أيضا في كوريا ، التي ربطت الائتمان والدعم بالأداء الناتج في مجال التصدير ، ضعولة إقامة صناعة ثقيلة من خلال تقديم دعم واسع في المبيعات لم تحقق غير نجاح جزئي في ألسن الأحوال . وكثيرا ما تستمر وتصبح دائمة ، السياسات المؤقتة التي توضع باعتبارها تدابير قصيرة الأجل تهدف لإغشاء الصناعات

الاطار ٤ - ٥ هل ينبغي للدولة أن تتدخل في التجارة أم ينبغي لها ألا تتدخل ذلك ؟

الحجج المؤيدة للتدخل

القمص الآتي الزعم السطحي المعوري بالآمنة في الولايات المتحدة ، تبين أن المنافع التي حصل عليها المستهلك من الابتكارات تالفت كثيرا تكاليف البحث . وهناك فذل ينكر كثيرا وينتق الواسع عن طريق العمل على نطاق الصناعة كلها . ومن ناحية البندا ، تضيق الحكومات أن تستخدم الدعم بدلا من العملية لتشجيع المنتجين المحليين على التعلم عن طريق العمل أو دخول الأسواق ذات التكاليف الابتكارية العالية . وفي التطبيق العملي ، كانت العملية بسيطة أكثر شيوعا لأنها عملية بدرجة أكبر من التحسين الثابتة والعالية .

● وهناك حجة طرحت مؤخرا لتؤيد التدخل التجاري دعم لاستخدام السياسة التجارية كأداة استراتيجية لتوفير ميزة للمؤسسات المحلية في الأسواق العالمية (هلمان وكرجومان ١٩٨١ ، برلندر وبينسر ١٩٨٥) . وعندما تتنافس الاحتكارات المتصلة في الأسواق العالمية ، قد ترغب الحكومات في دعم المؤسسات القومية لتعويض بعض أرباح تلك الاحتكارات لها . وبالمثل ، قد تحاول حكومة ما دعم دخول المؤسسات القومية للأسواق العالمية التي تتمتع بفرصات الحجم الكبير والتي لا تتاح للفرصة لفنوها إلا لعدد محدود من اللاعبين .

الحجج للمعارضة للتدخل

● أورد عدد من الدراسات (بالاسا وأندريون ١٩٧١ ، بها غواني ١٩٧٨) ولتائق تؤكد ارتفاع تكاليف التدخل في السياسة التجارية . وحتى في جمهورية كوريا ، ملئت بعض مشاريع أعمال الواردات بفشل كانت تكلفته باهظة . وقد أسهمت : الفضة الكبيرة لتطوير الصناعة الثقيلة في ٧٣ - ١٩٧٤ في لمحات نقصان مقبلي في سعر الصرف ، وقد اقترت على المنافسة ، وظهرت ثغرات في الأسواق المالية (كوكليز ، ١٩٩٠) . وحدث نمو لتأثير القوي الأجنبي في كوريا في ٨٠ في المائة في ١٩٨٠ ، وهذا ناتج في ٦ في المائة في ٨١ - ١٩٨٢ في أصطف خفض قيمة العملة وتسريع الأسطر وقود الانخفاض والاتصال الضعيف . وحشا كان التدخل نالهما ، تشير الدلائل إلى أن أداء البلدان يكون أفضل إذا أفضى التدخل إلى وجود حوافز محايدة . كذلك يعض الدلائل على وجود حد زمني للتدخل . لكن معظم البلدان لا تتوقف له القدرة الألفية للآزمة لجميع كل المستويات المطلوبة لضمان أن يؤدي التدخل إلى قيام حوافز محايدة : وتواصل الطلعات المصممة خطط الحفاظ من أجل أن تبقى العملية التي كانت تحمي بها الصناعة وهي واثقة على بعد أن تضيق

كان التدخل القوية الانطلاق أثر واسع في تسكين هلمين من قصص إنتاج في التنمية : اليابان وجمهورية كوريا . فقد استخدم كل منهما لضرائب والدعم والائتمان الموجه والقود على دخول المؤسسات ليمان العمل وخروجها منه والعملية الجمركية ، لتشجيع الصناعة المحلية . وفي بلدان أخرى غنية بالموارد منها كندا وماليزيا وبوسوفا ، دعم التدخل المعتدل تنوع قاعدة الصادرات وبماعد على قيام صناعات جديدة (لويس ، ١٩٨٨) . ففي كندا ، حيث التعريفات الجمركية المعتدلة (١٠ - ٢٠ في المائة) لصناعة حتى أوائل القرن العشرين . ومع ذلك ، لم تستخدم الحكومة المصمم أو قود الصرف كالحيلة دون اختيار الصناعات غير الاقتصادية . وفي عام ١٩٨٨ زالت السلع المصنوعة على ٥٠ في المائة من الصادرات الأجنبية . كما طبقت ماليزيا ضريبة جمركية متوازنة ، لكنها استخدمت ترفيقا على نقد الأجنبي والواردات في حدود ضيقة . وارتفعت السلع المصنوعة من ٦ في المائة من الصادرات في ١٩٦٥ إلى ٤٦ في المائة في ١٩٨٨ . وفي بوسوفا ، ففي شهدت لبعدا من أصلي معدلات نمو لتتبع العمل الأجنبي في العالم هي فترة ما بعد الحرب ، تجاوزت قيمة الصادرات من السلع المصنوعة قيمة الصادرات من السلع من منتصف الثمانينات . وعند الانقراض ، كانت منتجات الحجم تحقق كل إيرادات بوسوفا من التصدير تقريبا . وعلى الرغم من أن الإدارة المعارضة لتطاع التحدين كان لها أثر حاسم في النجاح ، فإن الاستخدام المعهود لتقود الواردات حزز لتطاهين .

● وبين الانخفاض طويل الأجل في معدلات التبادل التجاري السلع من غير الوارد ، مقترنا بطلب غير مرون بدرجة أكبر على بعض هذه المنتجات ، أن البلدان تطمح أن تزيد حصيلة الصادرات والتنوع عن طريق التحول إلى الصناعة التحولية . وفي السلسي ، كان التدخل ضروريا في بعض الأحيان لأن المنتجين كثيرا يتقرون للموارد والمهرة للآزمين للدول لمجال الإنتاج الصناعي (على مجال النقل ، البرازيل وغرغا ، وكوريا) .

● إن طلاقة واسعة من أرجه فشل السوق ، من الانقراض المستمرة إلى عدم كمال أسواق رأس المال ، قد تبرر اتباع سياسة تضعد على الصناعة . وتشير معدلات المكد المرتفعة على الابتكار في الزراعة والصناعة إلى أن قري لتطاع الخلس تستمر في ضلالت البحث وتطوير : أقل مما يجب . والأثلة المتوافرة أقل بالقمة للصناعة ، لكن دراسات كثيرة بشأن التنمية الصناعية وتطوير الضوابط الآلية وإجهزة

والصناعة ، المؤسسات في الحصول على تراخيص من عدة مصادر قومية مختلفة لتأمين دخول شركات جديدة للميدان - مما أدى إلى وجود طاقة انتاجية فائضة ومنافسة ضارية لا هواده فيها .

وكان من سمات التدخل التاجح أخذ نهج مرن صلي لأقصى حد . وكان من الأمور الجوهرية القدرة على إنهاء المعاملة الخاصة عندما يفضل التدخل . ففي ١٩٨٠ عكست كوريا سريعا اتجاه سياسات المبيعات القائمة على تقديم مساندة واسعة - من خلال الحماية والدعم - لتطوير الصناعة الثقيلة . وعلى النقيض من ذلك ، استمر كثير من البلدان الأخذة بالتصنيع في دعم مؤسسات القطاع العام المتعطرة ولم يشجع المؤسسات ذات الأداء الضعيف على الخروج من ميدان النشاط .

ثانيا ، كان التدخل معتدلا بمعنى أنه لم يؤد إلى تشوهات سعرية كبيرة . فقد استخدمت بوتسوانا وكندا وماليزيا ، تعريفات جمركية منخفضة نسبيا وتقلت التدابير غير السعرية مثل الحصص لتوزيع الانتاج . وتوضح تدابير الحماية الفعالة في كوريا أن الأسعار التنسبية لم تصبح أبدا مشوهة بصورة كبيرة لصالح الانتاج من أجل السوق المحلية (وستفال ، ١٩٩٠) . وتم جزئيا تقليل تشوهات الأسعار لأننى حد في بعض اقتصادات شرق آسيا ، بفضل اتجاه هذه البلدان نحو الأسواق العالمية . ووفر التزامها بالسوق العالمية كايما خارجيا للسياسات التدخلية - يرشد سياسة أسعار الصرف والحماية والدعم .

وفي التطبيق العملي ، لم ينجح غير عدد قليل من الاقتصادات في استخدام حماية الصناعة الوليدة لخلق صناعات قادرة على البقاء وعلى المنافسة دوليا . وفي غالب الأحوال ، تحمل تكلفة الفشل الحكومي ، القطاع الزراعي والمستهلكون الذين يدفعون أسعارا أعلى لمنتجات منخفضة النوعية . ولذا كان على الحكومة أن تتدخل فيجب أن تسترشد بالمبادئ الآتية : (أ) فرض المنافسة بدعم التوجه نحو الخارج والمنافسة المحلية ، (ب) التدخل عند مصدر التشوه (على سبيل المثال ، دعم التعليم وليس الحماية عندما تكون المشكلة هي الافتقار لرأس المال البشرى) ، (ج) التدخل فقط من خلال سياسات غير تمييزية ومحددة زمنيا لا تشجع السعي وراء الربح . ويذهب للاقتصادات التي تختار حماية التجارة أن تستخدم تعريفات جمركية منخفضة بدلا من الحواجز غير الجمركية مثل الحصص أو الرقابة على الأسعار .

اشترطت في الأداء مقابل الحصول على أي دعم إلتتملى ، أو حماية من الواردات ، أو فرض قيود على للدخول إلى صناعة ما في الاقتصاد المحلي . ففي كوريا واليابان ، تم ربط الدعم والحماية بصورة حازمة بالنجاح في مجال التصدير خلال مدة محددة . وكان يسمح للشركات التي لا تحقق أداء جيدا بأن تمنح إغلامها . وفي صناعة الألياف الصناعية في اليابان ، ساعدت وزارة للتجارة الدولية

بفترة طويلة . وتقدم أوروبا واليابان مثالين من البلدان الصناعية من صورية إلغاء حماية الزراعة .

● غالبا ما أفتحت المجهود المبذولة لتشجيع التنوع والخروج من دائرة السلع الأولية والدخول لسلال الصناعة إلى ظهور مستويات مراقبة من الحماية لقطاعات الصناعة التصديرية . وفي هذه السلية ، تفرض البلدان قاعدتها الزراعية (كرجير ، شيف ، وفاليس ، ١٩٩٠) وتقدم لقطاعات صناعية بحدود بقلها على حماية لا تتلى (على سبيل المثال ، الأرياطين ومصر والهند) .

● في تطبيق العملي ، لا تكبر السياسة التجارية بصفة عامة أداء مسؤوسية لتشجيع الصناعة المحلية . وعلى الرغم من أن السلية قد تشجع التعلم من طريق العمل - بتشجيع الانتاج - وتجنب مزيدا من العمل للقطاع المصنعي ، فإن الأسعار التنسبية تصبح مشوهة لصالح الانتاج من أجل الأسواق المحلية . وتعرض التحيز عند المصادرات ، يصبح لقطاعات تدابير إضافية أمرا ضروريا ، ويؤدى عادة لميلامة من التقلبات .

● ان المهمة الخاصة لتقديم دعم استراتيجي ، لمساعدة المؤسسات التفرعية في البلدان لكثافة على التنافس في الأسواق العالمية ، هي حجة ضمنية (بهاجراتي ، ١٩٨٩) . وإيما عنا حالات منزلة قليلة - مثل صناعة الطائرات في البرازيل - فإن الأمر الأكثر رجحانا هو أن يحوز المنتجون قوة احتكارية في الأسواق المحلية وليس الخارجية ، مما يجعل للصناعة أكثر تكلفة منها حتى في حالة المنافسة الكاملة . ولذا كان رد فعل البلدان الأخرى هو دعم مؤسساتها التفرعية ، فقد سبى حال الجميع - وقد بينت الدراسات التي أجريت على المكسيك المنخفضة من دعم دخول المؤسسات المحلية للأسواق العالمية ، أنها مكسب قليلة أو غير موجودة (غروسمان ١٩٨٩) . ووجدت دراسة من صناعة الطائرات البرازيلية أنه لم يحقق أي مكسب في البرازيلية من دعم المصادرات ، وأن ذلك يرجع جزئيا إلى أن البلدان الأخرى تدعم هي الأخرى للدخول لهذا المجال (برونين وفلام ١٩٨٩) . وتقدم دراسة التفاضل العالمي بين شركة أمريكية ضخمة لصناعة الطائرات وشركة أوروبية ضخمة نفس الصناعات أن الدعم الحكومي فرض تكاليف كبيرة خاصة بالرعاية على الولايات المتحدة وحقق مكسب طفيفا للبرازيلية في أوروبا (أن كان قد تمكنت لة مكسب) (برونين وكرغوسمان ١٩٨٧) .

شروط النجاح في اصلاح التجارة

الجوانب المتصلة بالاقتصاد الجزئي

تتلك الاصلاحات الناجحة عادة ، نطاق القيود الكمية ومعتوى التعريفات الجمركية ومدى تباينها . ويمكن التخلص من القيود الكمية على مراحل بعدة طرق . فممكن تكون حصص المنتجات هي المستخدمة ، يمكن زيادة سقف الحصص تدريجيا إلى أن تصبح الحصص زائدة عن الحاجة ، وهو أسلوب استخدمه الاتحاد الأوروبي واستراليا ونيوزيلندا . وعندما تكون تراخيص الاستيراد هي المستخدمة ، يمكن إلغاء نظام التراخيص على مراحل بتقليل عدد المنتجات الذي يطبق عليها ، وجعل التراخيص قابلة للتحويل للخير ، والتحول إلى « التوائم السلبية » التي تسمح باستيراد غير مقيد لكل المنتجات غير المدرجة بها .

والتعريفات الجمركية يمكن انقاصها إما باجراء تخفيضات بنسب متساوية في كل التعريفات الجمركية أو بتخفيض أعلى سعر لها إلى مستوى مستهدف ، يتم خفضه تدريجيا . والهيكل غير الموحد للتعريفات الجمركية يمكن أن يحقق من ناحية للمبدأ إيرادات أكبر ، مع زيادة التعريفات الجمركية على السلع ذات الطلب الأقل مرونة . غير أن تصميم نظام كهذا يتطلب مقادير هائلة من المعلومات ، وقد يؤثر أيضا بصورة معاكسة على توزيع الدخل . ومما له أهمية أيضا أن التعريفات الجمركية غير الموحدة عرضة للضغوط في الدعايلز ، مما يزيد الصعوبات الادارية ويثير الاحساس بعدم المساواة . وأفضل وسيلة عملية بعد نظام لا يفرض أي تعريفات جمركية أصلا ، هو وضع هيكل منخفض موحد للتعريفات الجمركية وبرنامج لرد الرسوم للمصدرين (الدرويك) .

وهناك أهمية خاصة للاصلاحات التي تهدف لاقامة اقتصاد محلي أكثر قدرة على المنافسة (وهو ما نوقش في الفصل الرابع) . والقيود المفروضة على الدخول للسوق أو الخروج منها ، أو تحديد الأسعار والانتاج ، أو التنظيمات التي تقال المنافسة في قطاع السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية قد تبطئ استجابة المرض المتوقعة للاصلاحات التجارية . ففي المكسيك ، جعلت العوائج الموضوعة على الدخول لميدان الأعمال ، من الصعب على المؤسسات أن تستجيب للحوافز الجديدة . وحتى وقت قريب ، كانت التنظيمات في قطاع النقل سببا في زيادة حادة في تكاليف نقل المنتجات إلى موانئ الولايات المتحدة أو إلى حدودها . كما تحول التنظيمات التي تحظر خروج الشركات المصدرة من السوق (مثل قوانين الافلاس ، والقيود المؤسسية أو

في السنوات الأخيرة ، شرع عدد متزايد من البلدان النامية في تنفيذ برامج لاصلاح السياسة التجارية . وحيثما نفذت هذه البرامج ، فقد نجحت بصورة عامة . أي اتضح أن كلا من التجارة والانتاج الشامل قد توسعا نتيجة لذلك . لكن في أحوال كثيرة ، كان تنفيذ البرامج جزئيا فمضب ، وكثيرا ما انهارت بأكملها . فإلى أي مدى تستطيع البلدان والمجتمع الدولي (وله هو أيضا مصلحة في هذه الاصلاحات) تحسين فرص النجاح في تحرير التجارة ؟

توصلت دراسة لمئة وثلاثين إصلاحا من إصلاحات التجارة في تسعة عشر بلدا ناميا بين ١٩٤٥ و ١٩٨٤ إلى أن خمسة عشر فمضب من هذه الاصلاحات استمرت بأكملها ، وأن تسعة منها استمرت بصورة جزئية ، وانهار اثنا عشر (باباجور ومايكلي وكوكس ، ١٩٩٠) . وتوصلت دراسة من اصلاحات التجارة اقترنت بقروض البنك الدولي في الثمانينات ، إلى أن بلدانا كثيرة صححت أسعار الصرف الخاصة بها وعوضت التحيزات ضد المصدرين ، وحوالت نظام الحصص إلى تعريفات جمركية . ومع ذلك ، فإن بضعة فقط من البلدان التي درست حالتها ، خفضت تعريفاتها الجمركية بصورة كبيرة . وتشير الأدلة إلى مزايا إلغاء القيود الكمية سريعا ، وخفض التعريفات الجمركية لمستويات منخفضة وموحدة ، مدها مثلا ١٥ - ٢٥ في المائة . وتؤيد الخبرة جدوى اجراء اصلاح كبير وشامل خلال خمس سنوات مثلا ، على أن تتم في السنة الأولى منه اجراءات أساسية وحسنة .

ورغم هذه الصعوبات في تنفيذ الاصلاح والاستمرار فيه بعد تطبيقه ، فقد قلل أداء البلدان التي أخذت بالتحرر أداء البلدان الأخرى . وتوصلت دراسة للبلدان النامية في الثمانينات إلى أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فإن البلدان التي أجرت اصلاحات تجارية ، شهدت زيادة سنوية أعلى في نمو الناتج المحلي الاجمالي (توماس وناش ، على وشك الصدور) . وكانت معدلات النمو للبلدان الآخذة بالاصلاح ، أعلى حتى عندما تؤخذ آثار أخرى في الحسبان ، بما في ذلك التمويل الخارجي والتغييرات في معدلات التبادل التجاري ، والتقلبات في سعر الصرف الحقيقي ، والنمو الأسرع في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

أن الإصلاح التجارى فى كل من للمغرب والمكسيك أدى إلى انخفاض إيرادات الضرائب التجارية ، فإن المكسيك خففت الخسارة من خلال تحقيق إيرادات أعلى من ضريبة القيمة المضافة التى قررتها قبل الإصلاح . ولكن المغرب تراجعت عن بعض من إصلاحاتها فى مجال التصفية الجمركية التى بدلتها فى ١٩٨٤ ، عندما أدت صعوبات التنفيذ المتعلقة بضريبة القيمة المضافة الجديدة وإنهيار أسعار الفوسفات العالمية ، إلى زيادة مشكلاتها المتعلقة بالإيرادات .

وتوصلت دراسة للبنك الدولى تناولت تسعة عشر بلدا أجرت إصلاحات تجارية إلى أن زيادة سعر الصرف الحقيقى ارتبطت عادة بتدهور محولة للإصلاح . ذلك أن السعى للقيام بإصلاحات تجارية عندما يكون سعر الصرف مقوما بأكثر من قيمته بصورة مغالى فيها ، يزيد مشكلات ميزان المدفوعات تدهورا ومن المرجح أن يفسد محاولة الإصلاح . ومع تخفيف القيود على الاستيراد ، فإن خفضا حقيقيا لسعر الصرف يزيد أسعار السلع الداخلة فى التجارة الدولية ، ويجعل الانتاج من أجل التصدير أكثر جاذبية ، ويرون بصورة مؤقتة تآكل المنافسة بالنسبة لمنتجات السلع المنافسة للواردات . (نوقش دور السياسة الاقتصادية الكلية فى التنمية تفصيلا فى الفصل السادس) .

الاعتبارات المتعلقة بالاقتصاد السياسى

قد تفشل حتى الإصلاحات الاقتصادية المصممة على أفضل وجه بسبب وجود مشكلات ليست اقتصادية محضة . فالمعرضون للخسارة من الإصلاح التجارى هم عادة أكثر تنظيما وأقوى سياسيا من المعرضين للكسب منه ، مثل المستهلكين بصفة عامة أو أصحاب المصالح الزراعية الريفية . كما يهدد الإصلاح مصالح مكتسبة داخل الحكومة ، من المشروعات المملوكة للدولة المعتمدة بالحماية إلى القائمين على تنظيم التجارة الذين يحصلون على ربح من الوضع القائم إلى السياسيين الذين يسمون لاستثمار ما يحظون به من مصادرة . وقد يساعد فى التغلب على هذه الصعوبات أن تدير وتيرة الإصلاح وتسلمه فى الاتجاه الصحيح . (يعود الفصل السابع لهذه القضايا فى حديثه عن فن الإصلاح) .

المناخ العالمى للتجارة

حماية البلدان الصناعية

يزداد احتمال مضى الإصلاح التجارى فى البلدان النامية

السياسية (دون لخال تحسينات فى هيكل الانتاج بمقتضى الإصلاحات التجارية . وتفسر القيود المفروضة على الخروج من السوق ، جزئيا فشل محاولات تحرير التجارة السبلية فى بولندا ويوغوسلافيا . وتؤكد هذه الحالات أحد الموضوعات الأساسية فى هذا التقرير : وهو أن نجاح جانب من جوانب الإصلاح يقتضى جهودا مكاملة فى جوانب أخرى .

السياق الاقتصادى الكلى

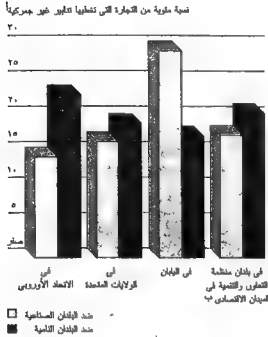
تتطبق هذه النقطة على السياسة الاقتصادية الكلية بنسب القوة ، إن لم يكن بقوة أكبر . إذ يؤدى العجز المالى الكبير والتمويل النقدي لذلك العجز إلى تدهور الميزان الخارجى ويولد التضخم ، وكثيرا ما يؤدى إلى خسائر فى الاحتياطيات . ومالم يسمح بتصحيح سعر الصرف الاسمى ، فإن نقص النقد الأجنبى كثيرا ما يضطر الحكومة إلى العودة إلى إصدار التراخيص وزيادة الحماية والقيود للتجارة .

وعلى الرغم من أن التعريفات الجمركية هى وسائل لجمع الإيرادات لها آثار مشوهة بدرجة أكبر من ضرائب المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة ، فإن أوجه الضعف الأذى فى بلدان كثيرة تجعلها تعتمد بصورة كثيفة على الضرائب التجارية كمصدر للإيرادات .

ويتوقف ما يحدثه التحرير من آثار على الإيرادات ، على مزيج السياسات المتبعة . وتحتاج الحكومات إلى تقييم تأثير الإصلاحات المحفول على الإيرادات . ويمكن الاضطلاع بالتحول من القيود الكمية إلى التعريفات الجمركية فى ظل أى وضع مالى تقريبا . ومع ذلك ، فإن الأمر يقتضى أن يقررن تخفيض التعريفات الجمركية بتدابير لتحويل نظم الحصص الباقية إلى تعريفات جمركية ، بالإضافة إلى تقليل الإعفاءات الجمركية . وقد يتطلب الأمر تعويض الانخفاض فى إيرادات الجماركه - ما لم يمكن تقليل المصروفات - بتدابير أخرى . وقد حسن خبراء الإصلاح ، إدارة الضرائب وتصميمها (فى باكستان وتايلند وغانا) ، وزادوا سعر وشعول الضرائب على المبيعات والضرائب غير المباشرة (فى الفلبين والمكسيك وملاوى وموريشيوس) ، وطبقوا ضريبة القيمة المضافة (فى تركيا وجامايكا والمغرب) ، أو زلوا سعر منتجات وخدمات القطاع العام .

ولتوفيت تدابير تعويض الإيرادات أهمية حاسمة . ورغم

شكل ٥ - ٤ : التدابير غير الجمركية المستمرة المطبقة ضد البلدان الصناعية والتنامية ، ١٩٨٦ .



(أ) مسجلة باستخدام أوزان نهاية ١٩٨٦ . تتضمن التدابير غير الجمركية المستمرة ، الحصص ، وفوائد التخصيص التجارية ، وإجراءات الألياف المتشددة ، وغيرها من التدابير المتبعة بدرجة عالية .
(ب) يشملها القوائم الخمسة بإسرائيل وبلجيكا والهند وكندا والنمسا وفينلندا .
المصدر : الإرد وبيش ، ١٩٩٠

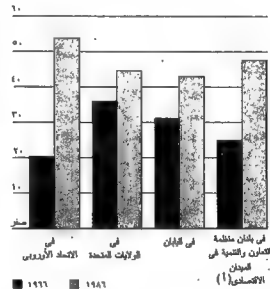
أساسية : الحصص ، وفوائد التصدير الطوعية ، واتفاقيات الألياف المتحدة وتدابير أخرى تقييدية متشددة (الشكل ٥ - ٤) . وهذا الرقم لا يتضمن قيودا أخرى مثل تقييد الأسعار أو نظم حماية الصحة والسلامة . ولو أدرجت هذه التدابير فربما وصلت حصة التجارة التي تشملها الحواجز غير الجمركية في البلدان الصناعية إلى ما يعادل ٢٨ في المائة من التجارة المشمولة بمختلف التدابير غير الجمركية في البلدان التنامية في ١٩٨٧ .

زاد الدعم المقدم للزراعة بنسبة ٨٠ في المائة في الولايات المتحدة ، و ٦٠ في المائة في كندا ، و ٢١ في المائة في اليابان بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، في حين زاد عدد قضايا التعويض ومكافحة الإغراق التي رفعتها استراليا والاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة على الضعف .

في طريقه قنما ، أن لم يكن النجاح في التجارة مدعاة للفرح . وخلال بضعة العقود الماضية ، جرى تخفيض التعريفات الجمركية في البلدان الصناعية إلى أقل من ٦ في المائة في المتوسط . لكن استخدام تدابير الحماية الأخرى مثل الحصص والدعم وفوائد الصادرات الطوعية والتدابير التعويضية وتدابير مكافحة الإغراق ، زاد على نحو يندرج بالخطر منذ السبعينات . وجاء تزايد الحماية نتيجة لتزايد المنافسة في الأسواق العالمية ، التي يرافقها عجز اللغات عن السيطرة على الحواجز غير الجمركية . وفيما بين ١٩٦٦ و ١٩٨٦ ، زادت نسبة الواردات الخاضعة لكل أنواع التدابير غير الجمركية بأكثر من ٢٠ في المائة بالنسبة للولايات المتحدة ، وبنحو ٤٠ في المائة بالنسبة لليابان ، و ١٦٠ في المائة بالنسبة للاتحاد الأوروبي (الشكل ٣ - ٥) . وبحلول عام ١٩٨٦ ، كان ٢١ في المائة من الواردات من البلدان التنامية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يغطيها ما يسمى حواجز غير جمركية

شكل ٣ - ٥ : حصة الصادرات التي تأثرت بجميع للتدابير غير الجمركية ١٩٨٦ ١٩٦٦

النسبة المئوية للتجارة التي تأثرت بالتدابير غير الجمركية



(أ) يشملها القوائم الخمسة بإسرائيل وبلجيكا والهند وكندا والنمسا وفينلندا .
المصدر : الإرد وبيش ، ١٩٩٠ ب ، روبرت ، ١٩٧٢ .

وهناك أدلة جديدة توضح أن التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإغراق والبالغ تستخدم كتهديد للواردات الأجنبية ، حتى حينما لا تطبق التعويضات ورسوم مكافحة الإغراق . ومنذ منتصف الثمانينات ، لم تعمل البلدان الصناعية شيئا لتخفيض الحماية المتراكمة . ويشكل الاستفهام المتزايد لهذه التدابير من قبل البلدان الصناعية خلال الثلاثين عاما الماضية ، م سابقة مزعجة للتدابير الانتقامية ، ولأخذ تدابير مطلقة من قبل البلدان النامية .

وقد قرر ليرد ويتسي (١٩٨٧) أن التكلفة (بدولارات ١٩٩٠) التي تحملتها الاقتصادات النامية من حيث الصادرات الصناعية ، بلغت ٥٥ مليار دولار في ١٩٨٠ . وهو ما يساوي تقريبا مجموع المساعدات الائتمانية الرسمية في تلك السنة . ويجب أن تقابل التدابير التي تتخذها البلدان النامية لإصلاح سياساتها التجارية بجهود مساوية لانقاص الحماية في العالم الصناعي . لكن ينبغي للاقتصادات النامية ألا تبطل جهود الإصلاح الخاصة بها لمجرد تزايد الحماية في الاقتصادات الصناعية . وقد استطاعت اقتصادات آسيا الأربعة المصنعة حديثا ، أن تزيد حصتها من إجمالي للتجارة العالمية وصادراتها من السلع المصنوعة أكثر من ثمانى مرات بين ١٩٦٥ و ١٩٨٩ ، رغم ارتفاع الحماية في البلدان الصناعية . ويظل مجال زيادة التجارة في السلع المصنوعة بالنسبة لبقية الاقتصادات الأخذة بالتصنيع محالا كبيرا : فقد كانت تمثل ٥ في المائة فقط من صادرات السلع المصنوعة في ١٩٨٨ فهل يمكن لمصدري المنتجات الأولية الاستمرار في الاستفادة من الفرص التجارية على الرغم من تدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية ؟

تكاليف أسعار السلع الأولية

تبين الأدلة الواردة في الاطار ٥-٥ حدوث انخفاض صافير نسبيا في أسعار السلع الأولية بالنسبة لأسعار السلع المصنوعة خلال مسيرة هذا القرن . ومع ذلك ، فإن انخفاض أسعار السلع الأولية منذ السبعينات والثلثين في هذه الأسواق يطرح مشكلات خطيرة بالنسبة للبلدان المنتجة منخفضة الدخل . والحل ليس سهلا . قو كانت البلدان تنتج حصة كبيرة من الصادرات العالمية (مثل البن والكاكاو) ، أو إذا أدت حجوم الصادرات المتزايدة من بعض مجموعات المصدريين إلى خفض الأسعار ، فقد ينشأ مبرر للدعوى للحد من الإنتاج من خلال ضرائب التصدير . ومع ذلك ، ففي التطبيق لم تلق محاولات تثبيت أسعار المنتج المحلية

والدولية نجحاً كبيراً . وفي حالات كثيرة ، تعتبر الضريبة الضمنية على الزراعة بالغة الارتفاع بسبب وجود توليفة من ضرائب المصارف والحماية على الصناعة التحويلية . ورغم أن صكوكا مالية جديدة صممت للتحوط من مخاطر سعر الصرف ، فإن استخدامها كان محدودا لأن بلدانا نامية كثيرة تشكل خطرا ائتمانيا غير مقبول من قبل التمويل التجارى .

ومع ذلك ، فقد لجأت البلدان النامية والصناعية على حد سواء لسياسات قد تؤدي إلى فروق كبيرة (أنظر أيضا الاطار ٥-٤) . وأدت السياسات غير الملائمة في بعض البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل خلال السبعينات ، إلى خسائر في الحصة من السوق ، وتزايد الاعتماد على صادرات قليلة من السلع الأولية . والبلدان الصناعية التي تفرض حماية أكبر على السلع التي تتضمن مرحلة أعلى من التجهيز ، تحبط تنمية طاقة التجهيز المحلية بالنسبة للبلدان الأخذة بالتصنيع .

الكتل التجارية الإقليمية

قد يكون توحيد أوروبا في ١٩٩٢ ، واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا في ١٩٨٩ ، واقتراح انضمام المكسيك اليه بداية لمهد جديد من الكتل التجارية الإقليمية . وعلى الرغم من أن هذه الكتل قد تكون خطوة نحو تجارة عالمية حرة . فيستل من المتعين معرفة ما إذا كانت ستؤدي إلى دعم هدف إقامة نظام للتجارة العالمية أكثر انفتاحا أو إلى عرقلة .

ومن ناحية المبدأ ، يحقق تكوين كتلة تجارية ما مكاسب صافية لأعضائها ، عندما تصبح السلع التي كانت تنتج محليا ، يتم استيرادها من الشركاء الأدنى تكلفة . وهناك مصادر محتملة أخرى للكسب تشمل وفورات الحجم الكبير والمنافسة المتزايدة من الأسواق الأخرى ، ووصفة خاصة في البلدان ذات الصناعات الرائدة الناشئة والطلب المحلي المنخفض . ومع ذلك ، فإن الكتلة التجارية قد تقضى على خسائر إذا استبدل أعضاؤها بالسلع الأقل سعرا للناجمة من خارج الكتلة ، سلعاً أكثر تكلفة ينتجها الأعضاء الآخرون . وحتى إذا أمكن تصميم كتلة تجارية ما لتحقيق مكاسب صافية لأعضائها ، فإن هذه المكاسب تفوقها المنافع المنخفضة من اصلاح تجارى من جانب واحد .

تبين الأدلة التاريخية (جدول ٥-٤) أن الكتل الإقليمية ، فيما عدا الاتحاد الأوروبي - لم تؤدي إلى اكتساب

الإطار ٥ - ٥ تحركات أسعار السلع

من لا يزال هناك فرصة ليد ما أن يستفيد من التجارة إذا كانت حصة كبيرة من صادراته من المنتجات الأولية ؟ في الخمسينات ، أفاد رولف بريش وهانز سينر إلى أن المكاسب التي تحصل عليها البلدان القائمة من التجارة منخفضة مع انخفاض سعر الصادرات من السلع الأولية بالنسبة للسلع المصنوعة . وكان هذا الفرض الذي وضعه بريش - سنفر مبررا للتصنيع الموجه لاحتلال الواردات . ولكن النتائج للسلبية لا تزداد .

فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٦ ، انخفضت معدلات تبادل السلع الأولية من غير القوقد بمتوسط قدره ٠,٦ في المائة سنويا (شكل الإطار ٥.٥ أ) ومع ذلك ، قلنا إذا لغزنا فترة مختلفة ، نجد أن الانخفاض أقل كثيرا . فيما بين ١٩٢٠ و ١٩٨٦ انخفضت معدلات التبادل بأقل من ٠,٢ في المائة سنويا . وبالإضافة إلى ذلك ، من المرجح أن هذه الأرقام تدل على الانخفاض لأنها تتجاهل أوجه التخصن في نوعية السلع المصنوعة .

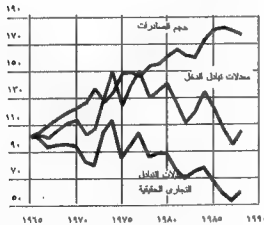
وقد زعمت بلدان نامية كثيرة صادراتها : فقد زادت حصة السلع المصنوعة في الصادرات من غير القوقد من البلدان النامية من ١٥ في المائة في ١٩٦٢ إلى ٦٦ في المائة في ١٩٨٧ (بالاسما ، ورقة مطبوعة

أساسية) . وبالإضافة إلى ذلك ، ربما يعتقد المصدرون للسلع الأولية مثل الزنك والكتكو من تحسن معدلات التبادل التجاري عندما انخفضت أسعار الواردات من الحبوب . وبالعكس ، ربما تكون معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية قد سجلت نسبة أقل كثيرا من انخفاض سعر السلع الأولية من غير القوقد .

كما أن الأسعار المتغيرة لا تدل على حجمها في الزيادات المعروضة في حجم التجارة . فطى الرغم من حدوث انخفاض كبير في الأسعار النسبية للسلع الأولية من غير القوقد منذ ١٩٧٢ قلت الإيرادات المتوقعة من السلع الأولية كقوة لدنيا بالقياس للإيرادات المتوقعة من السلع المصنوعة . وتضاعف تقريبا حجم المصادرات من البلدان القائمة خلال هذه الفترة ، مما عرض لانخفاض معدلات التبادل التجاري (شكل الإطار ٥.٥ ب) . ويصوب الاختلاف في السياسات المالية ، كان أداء بعض البلدان أنصف من أداء بلدان أخرى : فقد انخفضت واردات المصادرات من السلع الأولية من غير القوقد بنسبة ٥٠ في المائة في جنوب آسيا وزادت بنحو نفس النسبة في شرق آسيا .

شكل الإطار ٥ - ٥ اتجاهات في الصادرات ومعدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، ١٩٨٨ - ١٩٥٠

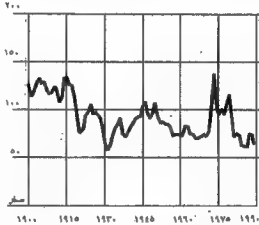
الرقم القياسي : ١٩٦٥ = ١٠٠



ملحظة : معدلات التبادل التجاري المبينة في عم ودخلت صادرات الدرجة المصنعة بالسلع الأولية كبسلة وبكم ورحدة الواردات الدرجة لكل منطقة . ومعدلات التبادل التجاري الحقيقية محدودة في الحجم القياسي للتصدير الذي يدل على معدل التبادل . وشهدت إيرادات إلى حصة من تحسن بدأ تنافس . المصدر : بيانات البنك الدولي .

شكل الإطار ٥ - ٥ أ السلع الأولية من غير القوقد مقابل السلع المصنوعة : الرقم القياسي للنسبة للسلع ، ١٩٥٠ - ١٩٩٠

الرقم القياسي : ١٩٧٤.٧٧ = ١٠٠



ملحظة : الرقم القياسي النسبي للسلع المصنوعة المقابلة للسلع المصنوعة هو الرقم القياسي لسعر هيسة بالقرارات المتخذة . المصدر : بيانات البنك الدولي ، بحري وبلغ ١٩٨٨ .

الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى) ، جعلت المنازعات بين المناطق من الصعب تحرير التجارة الداخلية . ومسمى المشتركين في كثير من الكتل ، مثل حلف

حصة كبيرة من إجمالي التجارة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . لماذا ؟ في عدد من الحالات (الاتحاد الكاريبي ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، والاتحاد

جدول ٥ - ٤ : التجارة فيما بين بلدان الاتحادات كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات ، ٦٠ - ١٩٨٧

١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٢	١٩٦٠	١٩٦٠
٨٠,٨	٥٢,٤	٥٢,٨	٥٢,٥	٤٨,٩	٢٤,٦
١٧,٧	٢٢,١	١٧,٨	١٢,١	١٤,٢	٢١,٧
٠,٩	٢,٠	٤,١	٢,١	٢,٤	١,٦
١١,٩	٢٦,٨	٢٤,٠	٢١,٦	٢٦,٨	٢,٥
٦,٢	٦,٢	٦,٤	٦,٧	٧,٢	٤,٥
١١,٢	١٠,٢	١٢,٥	١٢,٨	١٠,٢	٧,٧
٢,١	٤,٢	٢,٥	٤,٢	٢,٢	٠,٧
٧,٧	١١,١	٦,٩	٦,٧	٩,١	٢,٠
٥,٥	٤,١	٢,٩	٢,١	٢,١	١,٢
..	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	..
..	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	..
٥,٢	٨,٥	٥,٢	٠,٨	١,٠	..

١ - كان يضم ٦ أعضاء اسباني حتى ١٩٧٠ و ٩ أعضاء بعد ١٩٨٠ .

ب - حتى عام ١٩٨٠ ، وبلطة أمريكا الشمالية تقابل فرنسا .

ج - بعد عام ١٩٨٥ ، منطقة البلدان الانكساف .

المصدر : يناير ١٩٨٩ .

ويُفضل تحرير التجارة من جانب واحد والجهود متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية ، على تكوين الكتل التجارية ، ومع ذلك يمكن اتخاذ خطوات لتعظيم المكاسب الناتجة من مثل هذه الاتحادات . فلو ، ينبغي للأعضاء أن يلتزموا بالإصلاح متعدد الأطراف وبالقوات . فقد استمر الاتحاد الأوروبي مثلاً في المشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمعدل مماثل للبلدان الصناعية الأخرى (فيما عدا ما يتعلق بالزراعة) . ثانياً ، ينبغي تخفيض التعريفات الجمركية الخارجية التي تعددها للكتل الإقليمية أو قصرها على الحدود التي يطبقها العضو الأكثر انفتاحاً ؛ وينبغي في الوقت نفسه أن تركز الجهود الداخلية على تحرير التجارة وإنهاء الجهود المبذولة لتفصيل الانتاج . ثالثاً ، ينبغي للمشاركين أن يواصلوا التحرك نحو تجارة أكثر حرية من خلال الإصلاحات التي تتم من جانب واحد . وذلك أن تأجيل الإصلاحات حتى يتم الوصول للاتفاق مع الأعضاء الآخرين في الكتلة التجارية ، يزيد من تكاليف هذه الترتيبات كثيراً .

الطرق التجارية الموصلة للتمو

أدى الانفتاح على التجارة إلى تحسين تخصيص الموارد ، وزيادة المنافسة وتخصص الانتاج ، وتوفير مبدل واسع لنقل التكنولوجيا . والمفارقة هي أن منافسة أكبر وعالمًا أكثر تكاملاً قد أقصداً أيضاً إلى قيام نظام تجارى عالمي وصل الآن لمفرد طرق حاسم . فالعالم يواجه تحديين هامين في التسعينات . الأول هو ضرورة الحرص في إدارة الترتيبات التجارية الإقليمية على ضمان تقوية

دول الاندز ، لترشيد الانتاج عن طريق تخصيص أسواق معينة لمنتجين محددين بدلاً من السماح لعملية المنافسة بأن تحدد هي تخصيص الانتاج . ولم يكن هؤلاء لمنتجون المحددون هم الأعضاء بالضرورة ، ولم تكن التعريفات الجمركية منخفضة بالقدر الكافي بالنسبة لباقي العالم لكي تنبج الفرصة للمنافسة الخارجية . وبالتالي ، كانت المنافع المتوقعة من ترشيد الانتاج أو زيادة المنافسة محدودة . وكثيراً ما فرضت الكتلة التجارية للبلدان النامية تعريفات جمركية مرتفعة أو حصصاً ضد الدول غير الأعضاء ، مما زاد من احتمال زيادة الخسائر الخارجية من انشاء الكتلة على المكاسب المتحققة منها . بالإضافة إلى أنه فيما عدا الاتحاد الأوروبي كانت الفرص التجارية والتأثيرات المواتية للمنافسة ، محدودة بسبب صفر حجم الأسواق الإقليمية بالمقارنة بباقي العالم . وأخيراً ، فكثيراً ما كانت الكتلة التجارية الإقليمية تنتج منتجات متماثلة ، مما يحد من فرصة استفاد الاختلاف في المهارات أو الهبات الطبيعية .

هل تبشر الانفاطات التجارية المبرمة بين البلدان الصناعية والنامية بخير أكبر ؟ من ناحية المبدأ ، قد تحقق الأسواق الأكبر والاختلافات الأوسع مدى في هيكل الانتاج ، مكاسب أكبر للمشاركين فيها . لكن هذه الاستراتيجية قد تفوض أيضاً الغات ونظام التجارة متعدد الأطراف ، وبذلك تقلل حوافز الشراك في هذه الكتلة لاتجاه نحو تجارة عالمية حرة . وقد تنشئ بلدان أخرى كتلا تجارية خاصة بها ، كرد فعل لأقامة تلك الكتلة . ومثل هذا النظام من المرجح أن يقرى الاتجاهات الحمائية للرأفة ، وقد يقضى على جهود البلدان النامية لإصلاح التجارة .

(تدابير مكفحة الاغراق والدعم) . وفى هذا المجال تستطيع البلدان النامية أن تلعب دورا رئيسيا ؛ ولتحقيق صالحها الخاص ينبغي لها أن تضغط من أجل حرية التجارة وتواصل نظمها التجارية . فقد ازدهرت البلدان الصناعية الحالية من خلال التجارة . وينبغي ألا يُنخر جهد لضمان أن تتمكن البلدان النامية من اتباع نفس الطريق إلى التقدم .

الالتزامات متعددة الأطراف ، لا تجاهلها . والثانى ، وربما كان هو الأمر الأكثر إلحاحا ، ضرورة احياء جولة أوروغواى للمحادثات التجارية . ومهما كانت الصعوبات ، ينبغي لكل المشاركين أن يتوصلوا لاتفاق يكفل انفتاح التجارة ، وأن يوسعوا نطاق اتفاقيات اللغات وذلك لانقضاء العقود للكمية (على السيارات والصلب والغاز والنسيج) ، وأن يحذوا من استخدام ما يسمى التشريع التجارى العادل



الأساس الاقتصادي الكلي

ما تقتضيه الظروف عادة كما يقول هذا التقرير ويقتضى الأمر تقليل التناقضات المحتملة بين مختلف الإصلاحات إلى أدنى حد ، وينبغي استغلال أوجه التكمال بينها . (سيتم معالجة الجوانب الاقتصادية البحتة لتصميم البرنامج في مكان لاحق من هذا الفصل . وسيجري بحث بعض الصعوبات الاقتصادية التي يثيرها الإصلاح وكيف يمكن التغلب عليها في الفصل السابع) .

وفي كثير من البلدان النامية ، يتطلب للنمو طويل الأجل مستوى أعلى من الاستثمار . ويستجد البلدان التي تفتقر لفرص الحصول على الامدادات الكافية من المدفوعات الأجنبية أنه من الصعب تمويل هذا الاستثمار . وينبغي لها أن تعمل كل ما بوسعها لتشجيع المدفوعات المحلية . وفي هذا فإن اقتصادا كليا مستقرا يمكن أن يفيد كثيرا ، ومن المرجح أن يدعم الانحياز والاستثمار على حد سواء . وطندذ سيساعد اصلاح الاقتصاد الجزئي المقترح في مكان آخر من هذا التقرير في ضمان استخدام هذه الحجم الأكبر من الاستثمار بطريقة أكثر انتاجية .

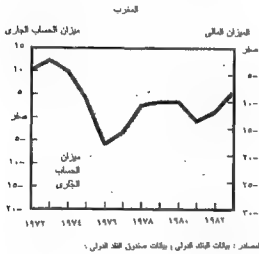
كذلك فإن السياسات الجيدة المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، ستجذب لاجتذاب للمدفوعات الأجنبية أكثر يسرا . ومع ذلك ستظل الديون الخارجية حفة أمام النمو في بلدان كثيرة . ذلك أن عبثا باعظا لخدمة الديون يسبق فيستولى على موارد كان يمكن بغير هذا استخدامها في الاستثمار المحلي ، كما أنه يثبط الاستثمار لأنه يجعل المؤسسات قلقة بشأن تخفيض سعر الصرف وزيادة مستويات الضرائب مستقبلا . ولذا فإن خفض الديون وخدمة الدين ، إلى جانب للتخفيضات الضرورية في السياسات ، يزيد من سلامة مسيرة الإصلاح

توضح تجربة الصميمات والثمانينات أن استقرار الاقتصاد الكلي ضروري للنمو القابل للاستدامة . فالسياسات المالية والتجديعية السليمة تخلق مناخا ملائما للاستثمار الخاص ، وبذا تدعم الانتاجية . وقد أوضحت الفصول السابقة أنه من المؤكد أن استقرار الاقتصاد الكلي لا يضمن بذاته إلى التنمية . لكن بدونها من المرجح ألا يكون هناك طائل من كل الجهود الأخرى .

وكثيرا ما تتعرض البلدان لصدمات خارجية أو داخلية لاقتصادها الكلي . والمرونة في تصحيح المشكلات المالية والتجديعية التي تسبب فيها هذه الصدمات بصورة مرعبة أمر حاسم إذا أردنا استمرار النمو . وقد يضمن عدم التصحيح إلى تضخم مرتفع ، وسعر صرف مغالى في تقييمه ، وأزمة في ميزان المدفوعات . ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض الاستثمار ويطه للنمو . ويتضح الفرق بمقارنة تجربة اقتصادات شرق آسيا في الصميمات والثمانينات بتجربة أمريكا اللاتينية في العقد الماضي . وبالنسبة لبلد يعاني من أوجه اختلال كبيرة في موازينه الداخلية والخارجية ، يكون خفض المعز المالي على نحو له مصداقيته أمرا ضروريا لخفض التضخم ، ويكون وجود سعر صرف ملائم أمرا مطلوبا لخفض عجز ميزان المدفوعات .

وقد تكون هذه الوصفات المتعلقة بالاقتصاد الكلي واضحة ومنسجمة ، لكن وضعها موضع التطبيق نلذا ما يكون كذلك . ذلك أن وثيرة سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتسايلها قضية صعبة بذاتها . وتقدو المهمة أكثر تطلبا للبراعة عندما يكون اصلاح الاقتصاد الكلي مجرد عنصر في برنامج أوسع للإصلاح الاقتصادي . وهو

شكل ٦ - ١ ميزان الحساب الجارى والميزان المالى فى كوريا
والمغرب ، سنوات متنوعة .
(نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى)



ايرادات الضرائب الحقيقية أيضا مع التضخم بسبب التأخير
فى التحصيل ، فإن العجز سيستم ، ويستتبع هذا فى خلق
التقود على نحو أسرع وفى تضخم أعلى . ومن ثم ، فإنه
بعد نقطة معينة ، قد يقل التضخم المرتفع عمليا تدريجية
التضخم . ويبدو أن هذا ما حدث فى زائير وغانا وملاوى
بين الفترتين ١٩٧٣ - ١٩٧٨ و ١٩٧٨ - ١٩٨٣ ، وفى
شيلي بين ١٩٦٣ - ١٩٧٣ و ١٩٧٣ - ١٩٧٨ .

وعندما يتم تمويل عجز الميزانية باقتراض محلى
مفرط ، فإن ذلك قد يؤدى لارتفاع أسعار الفائدة إلى درجة

و مصداقية البرنامج لدى المستثمرين من القطاع الخاص
ويسهم فى التصحيح المالى .

سياسات لدعم الاستقرار والنمو

أدت الصدمات المعاكسة للاقتصاد الكلى فى مطلع
الثمانينات إلى انخفاض حاد فى معدلات النمو ، ولم تتمكن
بلدان كثيرة من استعادة الانتماء منذ ذلك الحين إلا ببطء .
ونتيجة لذلك ، تم فى الآونة الأخيرة إيلاء اهتمام أكبر كثيرا
للعلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلى والنمو . والدروس
المستفادة هو أن النمو المتصل يتطلب سياسات قابلة
للاستدامة ، سياسات لا تحدث تضخما متسارعا أو عجزا فى
الحسابات الجارية لا يمكن تمويله . فاستقرار الاقتصاد
الكلى أمر ينبغى أن تكون له أولوية عليا .

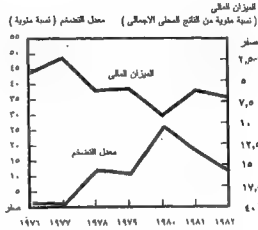
السياسة المالية والنقدية

إن السياسة المالية الحكيمه هى الأساس الذى يقوم عليه
الاقتصاد الكلى المستقر . فالضرائب والاتفاق العام يؤثران
على تخصيص الموارد ، والعجز المالى يؤثر على ميزان
المدفوعات (الشكل ٦ - ١) كما يؤثر على معدل التضخم
تبعاً للكيفية التى يتم بها تمويل العجز (للشكل ٦ - ٢) .
والسياسة النقدية فى البلدان النامية تتبع السياسة المالية لحد
كبير . وفى كثير من البلدان ، يحد عدم وجود أسواق
منظورة لرأس المال من الأدوات المتاحة للسياسة النقدية
لمراقبة الائتمان وتحديد سقف سعر الفائدة وتغيير الشروط
المتعلقة بحجم الاحتياطى . وقد تؤثر درجة الاستقلال التى
يتمتع بها البنك المركزى على إدارة السياسة النقدية : فإزال
خلق النقود فى حالات كثيرة هو المصدر المتبقى للتمويل ،
ومن ثم فإنه إذا اضطر البنك المركزى لتمويل عجز كبير
فقد يعجز عن تطبيق سياسة نقدية تقييدية تهدف للتحكم فى
للتضخم .

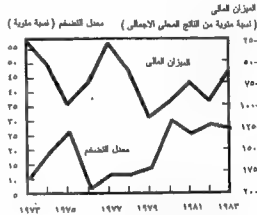
إن أسلوب تمويل العجز عامل حاسم . فعندما يتم تمويل
عجز ما بطبع نقود أكثر مما يريد الجمهور الاحتفاظ به ،
ترتفع الأسعار . وقد يؤدى التضخم لانقراض الثروات
الخاصة نظراً لأن قيمة الأصول المالية تتآكل . وهو
ما يسمى ضريبة التضخم . لكن من المرجح أن يكون هذا
التأثير قصير الأجل وأن يتناقص مع ازدياد التوقعات
التضخمية ، فكما طالت تجربة التضخم ، قلت رغبة القوى
الاقتصادية فى حيازة الأصول التى لا تدر فائدة والتى تنجس
منها « ضرائب » ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه إذا انخفضت

شكل ٦ - ٢ معدلات التضخم والميزان المالي
في سري لانكا وتايلاندا ، سنوات متنوعة

سري لانكا



تايلاندا



المصادر : بيانات البنك الدولي ؛ بيانات صندوق النقد الدولي .

التضخم والنمو

استطاعت بلدان تعاني من معدلات تضخم مختلفة أن تحقق نمواً لفترات طويلة . لكن من المرجح أن يقل التضخم المرتفع وغير المستقر . والتضخم المرتفع غير مستقر عادة - من النمو بخلق مناخ اقتصادي غير مستقر ، وبسبب في تشويه الأسعار للنسبية ، وبستهلاك الموارد . وبطلب التضخم تصحيح الأسعار على فترات متقاربة الأمر الذي يجعل المعلومات المضخمة في الأسعار النسبية غير واضحة . وينصرف جهود رجال الأعمال عن اتخاذ قرارات الإنتاج والاستثمار إلى الأمور المالية قصيرة الأجل . ومن المرجح أيضاً أن تكون التلوثات في أسعار أساسية مثل سعر الفائدة الحقيقية أو سعر الصرف الحقيقي ، سبباً في عرقلة النمو . فإن التضخم التصحيحي (الزيادة في الأسعار المطلوبة لأحداث تغيير في الأسعار النسبية يمثل تصحيحاً لصنمة حقيقية) يمكن إيجازه بكفاءة أكبر عندما يكون التضخم منخفضاً ويتوقع أن يظل على هذا الانخفاض .

كما أن التضخم قد يجعل توزيع الدخل أسوأ بالحاق للضرر بمجموعات الدخل المنخفض (التي تتجه للاحتفاظ بنسبة أكبر من ممتلكاتها في شكل أرصدة نقدية) بأكبر مما يضر بالمجموعات الأخرى . كما أن معدلات التضخم المرتفعة ، مثلما هو الحال في الأرجنتين والبرازيل وحتى وقت قريب في إسرائيل ، قد تؤدي إلى توسع غير منتج في النظام المالي . ويرتفع الطلب على خدمات الوساطة المالية مع محاولة الناس حماية القيمة الحقيقية للأصول التي يملكونها . وتتكاثر البنوك محاولة الاستيلاء على تلك الجزء من ضريبة التضخم الذي يقطن من الودائع التي لا تفل فوائده . ففي البرازيل تضاعف نصيب القطاع المالي من الناتج المحلي الإجمالي بين ١٩٧٥ و ١٩٨٧ ، وهو تذبذب للموارد ناتج عن الطلب على خدمات لم يكن لوجودها أن يسبب التضخم المرتفع .

سياسة سعر الصرف

أن وجود سعر صرف حقيقي تنافسي أمر ضروري لدعم توسيع الصادرات وتجنب حدوث صعوبات في ميزان المدفوعات قد تقضي على ظهور الدعوة إلى تقييد الواردات . وقد تعرضت البلدان التي سمحت لسعر الصرف الحقيقي بها أن يحدد مقوماً بأكبر من قيمته بصورة فلاحية ، لتباطؤ في توسيع قطاع التصدير بها كما تعرضت لهروب رأس المال . فتقويم سعر الصرف بأكبر من قيمته يضر النمو ، وقد أسهم

تسفر عن إبعاد القطاع الخاص . وهناك حدود للتراكم السريع في الديون الداخلية ، وعند نقطة ما أن يكون الجمهور راضياً في الاحتفاظ بمزيد من صكوك الديون أو يكون مستعداً لذلك بأسعار فائدة أعلى ، مما يزيد تكلفة خدمة الديون بدرجة أكبر ، مثلما حدث في الأرجنتين والبرازيل . وينتهي في نهاية المطاف خفض المعجز بالتنامي الاتفاق ، أو من خلال زيادة الضرائب . وبغير هذا لا يكون مفر من التمويل التضخمي المعجز .

في انهيار القطاع الزراعي وتدهور المركز الخارجى لكثير من البلدان الأفريقية .

ان توازن سعر الصرف الحقيقي لا يكون ثابتا في جميع الأوقات ، فمستواه يتوقف على معدلات التبادل التجارى ، وأسعار الفائدة الحقيقية فى الخارج ، والتوقعات بالنسبة للتدفقات الرأسمالية ، ومستوى الرسوم الجمركية على الواردات ، ونطاق ضوابط موق رأس المال وتكوين الاتفاق الحكومى . وبصفة عامة ، يقتضى تصحيح الاختلالات الخارجية تعديل سعر الصرف تجاه مستوى توازنه وذلك لاعادة توجيه الموارد نحو قطاع السلع الداخلة فى التجارة الدولية وتقليل الاتفاق . وفى المدى القصير ، قلن أى تخفيض اسمى يتم فى سعر الصرف يمثل فى معظمه أيضا تخفيضا حقيقيا فيه . وإذا أريد لهذا الخفض الحقيقي لسعر الصرف أن يستمر ، فلا بد أن تدعمه سياسات لمكافحة التضخم ، بما فى ذلك تقليل العجز المالى فى أحوال كثيرة . وتوضح الأدلة المتوافرة أن لتخفيض القيمة يتأكل فى الواقع بصورة سريعة عندما تكون السياسات المالية والتجارية متسببة أو تكون مقايمة الأسعار ممارسة شائعة .

وفى بعض الأحيان ، يستخدم سعر الصرف الثابت للحد من التضخم ، وحصل باعتباره ميثاقا اسميا للسياسات الداخلية ومبينا لالتزام السلطات بأن يبقى للتضخم منخفضا . وفى هذه الحالة ، تكون الأولوية لسياسة سعر الصرف ، وينبغى تعديل السياسات الأخرى لدمجها .

فهل يجدى هذا النهج ؟ ان الحجة المؤيدة له التى قدمت لبعض بلدان أمريكا اللاتينية ، هى أنه يعيد لالتزام الحكومة بخفض التضخم مصداقته . ولكن سعر الصرف الثابت ان يكون قابلا للاستدامة مالم يكن أساس الاقتصاد الكلى سليما (أى مالم يتم خفض العجز) ، مثلما تبين تجربة الأرجنتين واسرائيل والبرازيل . وقد احتفظت باكستان وتايلند والهند بسعر صرف ثابت لفترات طويلة من الزمان ، لكن يبدو أن هذا كان ناتجا ثانويا لتضخم منخفض وليس وسيلة للوصول اليه . وقد استمر التضخم منخفضا نسبيا حتى بعد أن تخلت هذه البلدان عن سعر الصرف الثابت .

الرواج وكساد

لا يعيش أى بلد فى توازن مستقر فى أى وقت . فالالاقتصادات تجرى تصحيحات على الدوام لمرحلة الصدمات الداخلية والخارجية . وقد شهد العقدان الماضيان اضطرابات غير مألوفة . فقد هزت الاقتصاد العالمى

صدمات لسعر النفط وأزمة اللبنيونية ، وكان للقلبات الحادة فى أسعار السلع تأثيرات ضخمة على كبار المنتجين . وكانت هذه الصدمات مؤاتية للبعض ، وغير مؤاتية للبعض الآخر . وتباينت ردود أفعال البلدان . ففى أعقاب تحولات مؤاتية فى معدلات التبادل التجارى فى كثير من البلدان ، اتبعت هذه البلدان سياسات غير قابلة للاستدامة ، ومولتها من المكاسب غير المتوقعة الناتجة عن صدمات إيجابية أو من الاقتراض الخارجى . وفى بلدان أخرى ، كان مصدر الرواج داخليا ، على سبيل المثال حدوث زيادة فى الانفاق الحكومى . واعتمد تأثير هذا الرواج فى الأجل القصير على كيفية تقسيم الاتفاق الإضافى بين السلع الداخلة فى التجارة الدولية وغير الداخلة فى التجارة الدولية ، فى حين اعتمد تأثيره متوسط الأجل على ما إذا كان قد تم توجيه الاتفاق الإضافى نحو الاستهلاك أو الاستثمار .

وتبين فترات الرواج والكساد أنه من المهم لتتبع سياسات لا تؤدى إلى حدوث اختلالات كبيرة فى الاقتصاد الكلى ، وإجراء عمليات التصحيح بصورة سريعة ، والتجاوب بصورة حذرة مع التغيرات فى معدلات التبادل التجارى . وهناك فارق هام بين صدمات معدلات التبادل التجارى التى تحدث تغييرا دائما فى الثروة ، والصدمات التى لا تحدث ذلك التغيير . فالمكاسب غير المتوقعة الناتجة عن تغييرات مؤقتة فى معدل التبادل التجارى ينبغي إخراجها . غير أنه من الصعب أن يحدد أحد مسبقا ما إذا كانت الصدمة ستصبح دائمة أو مؤقتة . ومن دواعي الحيلة أن تعامل كل الصدمات المؤاتية باعتبارها مؤقتة ، على الأقل حتى ينقشع للخطر وتهدأ الأمور .

الرواج الخارجى

لنت للتغيرات للمؤاتية فى معدلات التبادل التجارى إلى زيادة كبيرة فى الاتفاق الحكومى ، فى المكسيك ونيجيريا مثلا ، ودعمت الرواج المحلى الذى كان قائما بالفعل فى كوت ديفوار والمغرب . وقد سارعت المكسيك بالنمو بعد زيادة المصروفات الحكومية عقب اكتشافات النفط الكبيرة . وفى ١٩٧٧ وضحة سعر النفط الثانية . وتضاعف العجز المالى ، ووصل إلى ١٧,٢ فى المئة من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٢ ، وتركمت الدينون الخارجية سريعا ، مما هيا المسرح لنشوب أزمة الديون فى تلك السنة . وتمثل رد فعل نيجيريا إزاء مكاسب النفط غير المتوقعة فى زيادة الانفاق الحكومى بأكثر من الارتفاع فى الإيرادات ، وتم

الرواج الداخلي

ينجم الرواج الدخلي عادة من الافراط في الاتفاق الحكومي ، مثلما حدث في البرازيل في السبعينات ، أو من تصاعد الاتفاق الخاص باستجابة لتغيير في السياسات ، مثلما حدث في شيلي في ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وأدت سهولة الحصول على التمويل الخارجي إلى استمرار زيادة الاتفاق ، لكن الافراط في الاقتراض أثار فيما بعد أزمة في مولزين المدفوعات . وفيما بين صممتي سعر النفط ، زادت البرازيل استثمارها العام بصورة جوهرية ، وكان ذلك في المشروعات العامة في المقام الأول .

وشهدت بلدان مثل كولومبيا روجا دخلها أكثر اعتدالا لكنها لم تشهد أزمة مديونية لأنها اقترحت من الخارج بصورة أكثر اعتدالا أو بأسعار فائدة منخفضة . وأعقبت انتهاء رواج الين في كولومبيا في السبعينات زيادة كبيرة في الاستثمار العام ، خاصة في قطاع الطاقة ، زادت عجز الحساب الجاري إلى ١٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول ١٩٨٢ . وقد نقلت كولومبيا أزمة المديونية لأن ديونها كانت صغيرة ابتداء ، ولأن السلطات اقترحت بحذر ، ولأن الاستجابة لأوجه الخلل في الاقتصاد التكي كانت سريعة . ولقد درس المستفيد من هذه الأحداث هو أنه ينبغي للبلدان أن تحاول الإبقاء على انفاقها متسقا مع دخلها الدائم .

الكسباد

بصفة عامة انتهت الأوقات الطيبة بانعكاس مسار معدلات التبادل التجاري أو انقطاع التمويل الخارجي . وكانت التجربة صعبة في العديد من البلدان . ففي المكسيك انتهى الرواج على نحو مطايع في ١٩٨٢ ، مع انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة وهروب رأس المال على نطاق واسع . ورفض دائنو المكسيك تجديد ديونها قصيرة الأجل ، وأوقفت المكسيك مؤقتا دفع الفوائد . وشهدت الأعوام الأربعة التالية تضخما مرتفعا وانخفاضا في دخل الفرد بنسبة ١٠ في المائة . وقطعت تركيا قرضها في الحصول على التمويل الخارجي في ١٩٧٧ . وفي السنوات الثلاث التالية ، ركز الناتج المحلي الاجمالي ، وانخفض الاستثمار والاستهلاك ، وزادت البطالة مريرا ، ووصل التضخم إلى ١٠٠ في المائة . وفي الكساد الذي أصاب شيلي في ١٩٨٢ ، انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٤ في المائة (الشكل ٦ - ٣)

تمويل العجز المالي الناتج عن هذا بالاقتراض من الخارج وضريبة التضخم . وكان رد الفعل تجاه الارتفاع الثاني في سعر النفط معاكسا (عجز ضخ في الميزانية واستمرار تقييم العملة بأكثر من قيمتها) ، فيما خلا أن مزيج الاتفاق العام ازداد ميلا نحو الاستهلاك .

وبدأ رواج الاستثمار في كوت ديفوار بسلسلة من مشروعات السكر ، وأدت للزيادات في أسعار البن العالمية إلى مزيد من التوسع . وفيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ بلغت الزيادة في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي ١٠ نقاط مئوية . ولكن حتى عندما بدأت معدلات التبادل التجاري في الانخفاض ، استمر التوسع في الاستثمار ، وتم تمويله بالاقتراض المحلي والخارجي ، وتركمت الديون مريرا . وتعرض اقتصاد المغرب لصدمتين كبيرتين في ١٩٧٤ عندما زاد سعر للفوسفات العالمي خمس مرات وزاد الاتفاق العسكري مريرا بسبب النزاع في الصحراء الغربية . وفي الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، أدى برنامج مطوح للاستثمار تم تمويله عن طريق الاقتراض الخارجي إلى زيادة في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت ١١ نقطة مئوية . وزاد عجز الميزانية ثلاث مرات فوصل إلى ١١,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، ومع ذلك فقد خفف الانضباط النقدي من التأثير التضخمي لهذه السياسات .

إن الرواج السلعي يزيد الاتفاق ، ويرفع سعر المبلغ غير الدخلة في التجارة الدولية بالمقارنة بسعر السلع الدخلة في التجارة الدولية ، ويحول رأس المال والعمل إلى القطاع الأخذ في التوسع . ويرتفع سعر الصرف الحقيقي ، معتمرا قطاع السلع الدخلة في التجارة الدولية غير الرائجة في ظاهرة تعرف باسم المرض الهولندي . ، وعندما يكون الرواج مؤقتا ، قد يكون خفض قيمة العملة ضروريا . فاندونيسيا مثلا ، خفضت قيمة الروبية في نوفمبر ١٩٧٨ لمنع حدوث ارتفاع حقيقي في قيمة العملة . وحال هذا دون انهيار قطاع الزراعة ومساعد على زيادة نصيب اندونيسيا في الصادرات الزراعية العالمية . وعلى النقيض من ذلك ، فشلت نيجيريا في تمييز ارتفاع قيمة عملتها بين ١٩٧٤ و ١٩٨٤ ، وتم فرض علاوات كبيرة في سوق العملة الموازية ، وفرضت مقنات للنقد الأجنبي . وأشاع رواج سعر النفط إلى جانب سوء سياسات التسويق والتصدير ، الاضطراب في قطاع الزراعة ، محدثا انهيارا حادا في نتائج المحاصيل النقدية للتصدير ، وهجرة كثيفة للمدن .

عدم تخفيض الاستثمارات في البنية الأساسية والتعليم والصحة .

من تحقيق الاستقرار إلى النمو

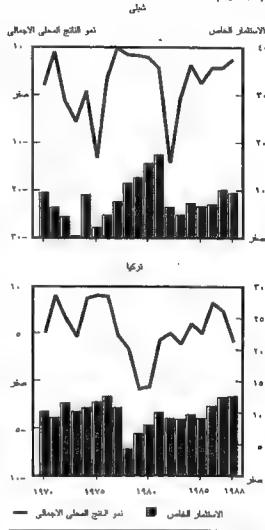
في الثمانينات ، شرعت بلدان كثيرة في تنفيذ برامج لتحقيق الاستقرار والاصلاح الهيكلي . ومبادرات تحقيق الاستقرار تعمل أساسا في الجانب المتعلق بالطلب لتقليل التضخم والعجز الخارجي (وإن كان لها أيضا آثار على الجانب المتعلق بالعرض) . وتحتوي السياسات الهيكلية بالجانب المتعلق بالعرض ، وهي تعالج كفاءة استخدام للموارد ، مركزة على الاصلاح في قطاعات معينة ، خاصة للتجارة والمالية والصناعة . وفي الامكان تأجيل الاصلاحات الهيكلية خلال تحقيق الاستقرار ، لكن نادرا ما يكون العكس صحيحا : فليس من المحتمل أن تتيج الاصلاحات الهيكلية مالم يسبقها تحقيق الاستقرار أو يصلحها . وبالمثل ، من غير المرجح أن يكون تحقيق الاستقرار قابلا للاستمرار بدون اجراء اصلاحات هيكلية .

التصحيح والاصلاح المالي

تعالج برامج التصحيح - التي يساندها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عادة - لاختلالات التوازن الداخلية والخارجية ، وتتناول الحوافز والمؤسسات بدرجات متباينة . وفي المدى القصير ، قد يخفض برنامج تحقيق الاستقرار من نمو الناتج ، ويستغرق المنافع وقتا أطول كثيرا في الظهور ، مثلما تفعل المكاسب المنحقة من الاصلاح الهيكلي . وقد توصلت دراسات عديدة إلى وجود ارتباط قوي بين برامج التصحيح والتحسن في ميزان المدفوعات ، لكن آثار ذلك على النمو أقل وضوحا . وقد توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي على للنمو بعد تنفيذ البرنامج مباشرة ؛ لكن دراسات عديدة أجراها البنك الدولي وجدت تقييرا ايجابيا على النمو بالنسبة للبلدان التي طبقت فيها البرامج لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (الاطار ١ - ٦)

وتتضمن برنامج التصحيح في الغالب الأعم ، تدابير لتقليل العجز المالي ، وقد خفض بعض البلدان عجزه الأولي (الذي يستند مخصصات القفازة) بما يصل إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ويتبين تكوين هذا للخفض من حالة إلى حالة . فعلى سبيل المثال ، خفضت جامايكا وغانا والمكسيك مصروفاتها الجارية والرأسمالية

شكل ٦ - ٣ نمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الخاص في شيلي وتركيا ، ١٩٨٨-٧٠ .
(نسبة مئوية)



المصدر : بيانات البنك الدولي ، بالبرلمان ريد سس ١٩٨٩ .

تبين هذه الحالات مدى للضخامة التي يمكن أن تكون عليها تكاليف السياسات غير القابلة للاستدامة . وهذا هو السبب في أنه من الأفضل كثيرا حيثما يكون ممكنا ، المبادرة بالعمل لاستباق الاختلالات الأخذة في الظهور في الاقتصاد الكلي بدلا من الانتظار والاكتفاء برد الفعل ازاءها ؛ فمنئذ سيكون الانتقال لممار قابل للاستدامة أقل ايلاما بكثير . ويمكن أن يكون لتصحيح المالي أكثر اعتدالا ، مما ييسر

الإطار ٦ - ١ ماذا يقول تقييم برامج التصحيح عن الأداء في مجال الدخل

ولم تربت عمليات تقييم أخرى المقارنة بين التغييرات في أداء البلدان التي كان لديها برامج وبين التغييرات في مجموعة المضبوط والمقارنة مع البلدان التي لم يكن لديها برامج. ووجدت هذه الدراسات أن هناك تحسنا في مؤشرين المنفوعات في البلدان التي كانت لديها برامج بالمقارنة بمجموعة المضبوط، لكن لم تكن هناك أدلة حاسمة على النمو. ووجدت دراسة أخرى أن هناك تحسنا متدنيا في الأداء الاقتصادي. ويجب هنا التنبؤ أنه مالم يشترك المصححون في نفس الظروف الأولية، فقد لا تمثل المجموعة التي تشترك في البرنامج أو تحصل على قرض حصة متوقعة للمجموعة الشاملة من البلدان.

وهناك نهج ثالث يتمثل في وضع مؤشرات مؤلفين التراجع، واسترشد بتاريخ البلد في المصادرة من اختلالات متتالية في الاقتصاد الكلي. وقد توصلت دراسات من هذا النوع إلى وجود ارتباط قوي بين البرنامج أو القرض، والتحسن في ميزان المنفوعات وأن هناك تأثيرا سلبيا على الاستثمارات، لكن التأثير على النمو كان ضئيلا. (وجد خان (١٩٩٠). أن هناك أثرا سلبيا على النمو على البرامج مباشرة. ووجدت دراسات للبنك الدولي أن هناك تأثيرا إيجابيا على النمو، لكن فقط بالنسبة للبلدان التي تلقت قروضا في وقت مبكر (البلدان التي منى على استهلاكها الإصلاح ثلاث سنوات أو أكثر).

منذ أوائل التسعينات، بدأت بلدان تنمية كثيرة برامج التصحيح الاقتصادي. وصالح هذه البرامج - التي ينصها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عادة - اختلالات التوازن الداخلية والخارجية، ودرجات متفاوتة منسقي الحوافز والمؤسسات.

قبل نجحت أن الأجيال من هذا السؤال ليست بسيطة. فالتغييرات في العوامل الخارجية قد تؤثر على الأداء خلال مسيرة برنامج التصحيح. وحتى هذه التغييرات، قد يكون من الصعب تحديد كوف كان موصح أداء الاقتصاد أو لم ينفذ البرنامج. ومجرد أن برنامجا ما يزيد صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي لا يعني بالضرورة أن إصلاحات السياسة قد طبقت.

وتضمن برامج التصحيح عادة تغيير لتحقيق الاستقرار وكتابه إصلاحات حكومية. وتحقيق الاستقرار قد يتأخر نمو الناتج في الأجل القصير. والمألوف أن يستغرق زيادة لكفاءة ونمو الناتج المتوازن من الإصلاحات الهيكلية وقتا طويلا.

وقد درست عمليات تقييم كثيرة، الأداء قبل تنفيذ برنامج ما صندوق النقد الدولي ويبدو أن دور أحد العوامل الخارجية في التحسين أو وضع تغيير لسياسات محتمل على المدى وقطع مغفلة. ووجدت هذه الدراسات أن هناك تحسنا في مؤشرين المنفوعات، ولكن الدلائل بشأن النمو والتصحيح لم تكن حاسمة.

الضعيف، كلها أمور تعني أن أسعارا أعلى للضريبة مطلوبة لزيادة الإيراد التكاليف نسبيا. ففي باكستان مثلا، يحظى القطاع الزراعي (خمس الناتج المحلي الإجمالي) كلفة من ضرائب الدخل المباشرة؛ وهناك إعفاءات كثيرة للصناعة أيضا.

وكان هناك تعقيد آخر بالنسبة لعملية الإصلاح في بلدان كثيرة يتمثل في عبء الدين العام. وعلى الرغم من أن الدين العام المحلية والأجنبية كثيرا ما تمت مزامنة في الوقت نفسه، فإن العمليات الكامنة وراء ذلك كانت مختلفة. فالدينون المحلية تزيد مع التحول من التمويل الخارجي إلى التمويل الداخلي؛ وما الدين العام الخارجي نظرا لتقديم ضمانات حكومية للمشروعات العامة، ومع إعادة جدولة ديون القطاع الخاص، واستهلاك الدين، ومدفوعات الفائدة. وزاد نقل هذه المعلومات الخارجية إلى عائق القطاع العام من ضعف المركز المالي. ففي تركيا، ساعد المجز المستمر والتحول إلى التمويل المحلي الأكثر تكلفة، على زيادة الدين العام من نحو ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٠-١٩٨١ إلى ٣٠ في المائة في ١٩٨٧-١٩٨٨. وهناك معضلة أخرى: عندما تكون

معا. وانقصت أندونيسيا وكوت ديفوار الاتفاق الرأسمالي أساسا، وانقصت المغرب الاتفاق الجاري أساسا. وفي كثير من البلدان كان الاستقرار الاقتصادي الكلي هدفا مروعا. ففي الأرجنتين والبرازيل كان عدم القدرة على تخفيض المجز المالي، سببا أساسيا لفشل محاولات كثيرة لتحقيق الاستقرار.

ويتضمن الإصلاح العالي عادة إجراء عمليات مفاضلة صعبة. فخفض الاتفاق الرأسمالي قد يثير مقاومة سياسية أقل مما يثيره خفض الاتفاق الجاري (أساسا الأجور والدعم). والفناء مشروعات الاستثمار غير الكفؤ أمر طيب، لكن خفض الاستثمار الانتاجي في البنية الأساسية والتعليم على سبيل المثال، من المرجح أن يضر بالنمو في الأجل الطويل. وينبغي مراجعة كل أنواع الاتفاق؛ فالاستغناء عن بعض البرامج، خاصة في مجال الاتفاق العسكري، يترتب عليه ضرر أقل مما يترتب على الاستغناء عن غيرها. وفي جانب الإيرادات، فإن للإصلاح الضريبي دورا رئيسية. فالإعفاءات والتصحيح غير الكفء للضرائب، والأوعية الضريبية للضريبة، والامتثال

كان النمو بطيئا بوجه خاص في البلدان التي كانت فيها المؤشرات ضعيفة ابتداء . ومن شأن الانخفاض في البيانات الجيدة ، وصعوبة التقدير لما كان سيحدث لو لم يتم الاضطلاع بالتصحيح ، أن يجعل معظم التقديرات لأثر التصحيح تقديرات غير حاسمة .

فن الإصلاح

يتباين نطاق الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة في العالم التامى تبليغا واسما . فبعض البلدان يحتاج على نحو عاجل إلى ترشيد الأسعار والحوافز ، ويحتاج البعض الآخر إلى نقل المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ، أو الاستثمار في التعليم والصحة والبنية الأساسية . وفي كل مكان يقتضى الأمر أن تؤسس هذه التدابير على استقرار الاقتصاد الكلى . وتبين الخبرة أن أكثر الطرق ضمانا إلى للتنمية هو تحسين السياسات في كل هذه المناحي . ولكن كيف يمكن التوفيق بين مثل هذه العناصر المتباينة ؟ وما هو التسلسل الذى ينبغي أن تتم به الإصلاحات ، وما مدى سرعة القيام بذلك ؟ ليست هناك قواعد صارمة ، لكن التاريخ يشير لوجود بعض المبادئ العامة .

يطلب الإصلاح مفاضلة بين السياسات . ما يسمى مسألة المفاضلة بين الوسائل . وعلى سبيل المثال ، فإن إصلاح القطاع المالى كثيرا ما يقتضى إعادة هيكلة المؤسسات المالية المعسرة ؛ وفي المدى القصير قد يزيد هذا من الانفاق العام ويهمل خفض عجز الميزانية لكثير صعوبة . ومن شأن الأخذ بأسعار فائدة حقيقية إيجابية ، أن يخفض عيب دعم الائتمان لكنه يزيد من تكلفة خدمة الديون المحلية . والتعريفات الجمركية الأدنى قد تقلل إيرادات الحكومة في البداية (مثلا حدث في المغرب والمكسيك) ، في حين أن التحول من القيود الكمية إلى التعريفات الجمركية سيؤدى إلى زيادة الإيرادات (مثلا حدث في أندونيسيا وبيرو) . وقد يمثل الأثر الصافى في عجز مالى أكبر . وتجعل هذه المفاضلات اعتماد برامج تبدو معقولة ككل ، أمرا أكثر صعوبة على الحكومات . ومع ذلك فمن الضروري ألا تكون البرامج معقولة فحسب ، بل وأن يكون ذلك ظاهرا أيضا .

وقد نجحت برامج إصلاح كثيرة في معالجة التناقضات والمفاضلات . لكن هناك أيضا إصلاحات فشلت . ففي تنزانيا في أعقاب ارتفاع أسعار الين في ١٩٧٧ ، تم إلغاء قيود الواردات والتخصيص باستخدام النقد الاجنبى دون اجراء تغييرات مكملة في أسعار الصرف وميادان

الديون الخارجية ديونا عامة ، فان خفض سعر العملة قد يتعارض مع التصحيح المالى . ففى تركيا أدى خفض حقيقى لتبعية العملة إلى تحسين مركز الحساب الجارى ، لكنه زاد مدفوعات الفائدة المحددة بالعملة المحلية ومن ثم زاد المعز المالى .

الأثار الاجتماعية للتصحيح

تتعب أسواق العمل دورا هاما في تحديد محصلة التصحيح . فمرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه للزولى متخفف من تأثير السياسات التي ترمى للحد من الاستعجاب المحلى على الانتاج والعمالة . وتبين الدلائل أن الأجور الحقيقية مرنة في الواقع . ففى بوليفيا وشيلي وغنا انخفضت الأجور الحقيقية بصورة كبيرة خلال عملية التصحيح . ومع ذلك ، فمنما تتحمل أسواق للعمل نصيبا غير متكافئه من عيب التصحيح ، فان هبوط الأجور الحقيقية قد يتسبب في انخفاض مفرط في الطلب الاجمالى ، مما قد يعرض بدوره انتعاش الناتج للخطر . ففى ماليزيا ، ساعد التغيير في سعر الصرف ، وسعر الفائدة وأسعار السلع في منتصف الستينات ، على التخفيف من تأثير التصحيح على الأجور الحقيقية والعمالة . ونتيجة لذلك ، كان الانتعاش الناتج عن ذلك أسرع .

وقد تركز الاهتمام مؤخرا على تأثير التصحيح على الفقراء في الأجل القصير . ويتضمن التثبيت المالى عادة ، خفضا في البرامج الحكومية وارتفاعا مؤقتا في البطالة . وتأثر الاستقطاعات المالية بطرق مختلفة على الفئات المختلفة . واحتياجات الفقراء الدالعين ليست هي احتياجات الفقراء الجدد (الذين فقدوا وظائفهم نتيجة للتصحيح) ؛ واحتياجات الأسر الحضرية ليست هي احتياجات الأسر الريفية . وقد تتضمن برامج خاصة ، مثلا حدث في بوليفيا وغنا ، تدابير لحماية الفئات الأكثر تعرضا للخطر . وذلك هدف جدير بالاهتمام في حد ذاته ، لكنه قد يساعد أيضا في الاحتفاظ بالمساندة السياسية للتصحيح .

والدلة المتوافرة عن البلدان التي اضطلعت ببرامج قوية لا تشير إلى وجود علاقة واضحة بين التصحيح وحدث تغييرات في العمالة أو في المؤشرات الاجتماعية . فظهور الأكثر اجتماعى للسياسات الجيدة قد يستغرق وقتا أطول من الفترة القصيرة نمبيا التي تناولها البحث في معظم الدراسات . وبين استعراض الاتجاهات المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية أن معظم البلدان حقق تقدما في الثمانينات ، وأن

استقرار الاقتصاد الكلى

إن التضخم المنخفض حيوى لئلا يفسد لأنه يجعل برنامج الإصلاح أكثر مصداقية، وأما أيضا لأنه بدوره سيتم تقويض عناصر البرنامج الأخرى بصورة مباشرة. فعلى مبدل المثال، أسهم عدم استقرار الاقتصاد الكلى، فى فشل كثير من الإصلاحات التجارية. فإصلاح النظام التجارى يقتضى عادة تخفيضاً حقيقياً فى قيمة العملة استجابة لتأثير التخفيضات فى الحواجز الجمركية وغير الجمركية. غير أن اتباع سياسة مالية توسعية، يسهم فى ارتفاع قيمة العملة، مما يضيف ضغوطاً تدعو للرجوع عن الإصلاحات. فالمؤسسات للتوسعية النقدية والمالية، هى أكبر خطر مفرد يهدد الإصلاح التجارى.

كما أن استقرار الاقتصاد الكلى يجعل نجاح إصلاح القطاع المالى أمراً أكثر احتمالاً وذلك بدعم تطور أسواق رأس المال مما يشجع الاستثمار الخاص. ويمثل هدف الإصلاح المالى فى زيادة المدخرات واستخدامها بكفاءة أكبر. وهو يتضمن فى حالات كثيرة، إلغاء سقف أسعار الفائدة للوصول لأسعار فائدة حقيقية إيجابية، وإلغاء التنظيمات التى تؤثر على حجم الائتمان المصرفى وأسلوب تخصيصه. ويقتضى قيام علاقات وثيقة مع الأسواق المالية العالمية أن تكون أسعار الفائدة المحلية مرتفعة بالنسبة للأسعار الدولية بما يكفى لجعل المستثمرين يبقون على الأصول المالية التى يملكونها داخل البلد. ولكن ينجح ذلك، ينبغى تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى وتوفير الإشراف المصرفى القوى. وبغير هذا، فإن توقع التضخم، أو خفض قيمة سعر الصرف، أو الاقتراض الحكومى، قد يدفع أسعار الفائدة الحقيقية للارتفاع المفرط، مما يزيد من العجز المالى ويسهم فى زيادة عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى. وقد تشعب أسعار الفائدة العالمية بصورة مبالغ فيها وعدم كفاية إشراف النظام المصرفى (خلاصة فى ظل وجود نظام للتأمين على الودائع) فى التخلف عن السداد وحمم الاستقرار فى أسواق الائتمان. فى الأرجنتين وأوروغواى وتركيا وشيلي والفلبين، أدى التحرير السريع لسعر الصرف فى ظل عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى وعدم كفاية الإشراف المصرفى، إلى نشوب أزمات مالية أضرت باقتصاداتها ضرراً بليغاً.

التوقيت

هناك اعتبارات سياسية تدخل فى توقيت إجراء

الاقتصاد الكلى. وخلال شهور قليلة، تحول ميزان المدفوعات إلى ميزان مئلى بصورة حادة وفقدت البلاد الجانب الأكبر من احتياطياتها من النقد الأجنبى. فقلتت الإصلاحات، وأصبح القطاع الخارجى أشد أخذاً بالتقييد عن ذى قبل. وتبنت زامبيا فى ١٩٨٥ برنامجاً طموحاً لتخفيض المصروفات العامة، وإجراء مزايدات للنقد الأجنبى، وخفض الدعم المقدم للمستهلكين فى الحضر، وذلك وسط معارضة سياسية لدخيلة كبيرة فى الحكومة. ولكن بعد عام واحد انخفض سعر النقاس، وهو سلعة للتصدير الرئيسية، بصورة حادة وتدهور المركز المالى والتدنى للبلاد. وألقى الدعم المقدم للمستهلك بشأن بعض المواد الغذائية الضرورية بين عشية وضحاها فى حين لم يكن هناك مخزون متوافر من بعضها الآخر، وأعطيت ذلك قلائل فى الحضر، وعكست الحكومة اتجاه الإصلاحات، مدفوعة فى ذلك باعتبارها القوى على التلييد السياسى للحضر.

المصداقية

إذا كان للإصلاح أن ينجح، فلابد للاستثمار أن يتجاوب. وللتوقعات أمر حاسم. فقد يختار القطاع للخاص أن ينتظر ويتربص، تاركا الحكومة تثبت التزامها بالسياسات الجديدة. لكن هذا قد يكون دائرة مفرغة، لأنه إذا استغفرت إعادة الثقة والاستثمار وقتاً أطول من اللازم، فقد يفشل البرنامج لهذا السبب وحده. أما إذا كانت للإصلاحات مصداقيتها، فإن تحويلات إضافية للموارد من الخارج ستزيد الثقة وتحقق انتعاشاً للاستثمار أكبر حتى مما كان يتوقعه البرنامج.

ويمكن تحسين المصداقية بتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى أولاً. وقد يقلل هذا من حجم مشكلة تناقض الوسائل. وحتى عندئذ، قد يظل القطاع الخاص - وله الحق - متشككاً بشأن المبادرات الجديدة الجريئة من جانب الحكومة، وذلك فى البلدان التى لها سجل من البرامج التى أجهضت. وكلما طال تاريخ التضخم المرتفع والمعالجات غير الناجمة زادت المهمة صعبة. وهذا ما تشهد عليه تجربة الأرجنتين والبرازيل بالمقارنة بشيلي والمكسيك. وكثيراً ما لا يكون للحكومة من خيار سوى استعادة حسن سمعتها ثم التمسك بها بغيرة وحماص. ومن المهم فى هذا الصدد، عدم الإفراط فى الوعود. وقد يكون من الضرورى أيضاً أن تتجاوز السياسة حد الاعتدال: (مثلاً فعلت بولندا فى تخفيض قيمة العملة فى كانون الثانى / يناير ١٩٩٠)، وذلك لإثبات أن الإصلاحات جادة حقاً هذه المرة.

وفضل تحرير التجارة في الاقتصادات التي توجد بها أسواق مشوهة لتعاصر الانتاج وعدم استقرار في الاقتصاد الكلي وسياسات غير مواتية لسعر الصرف (الأرجنتين والبرازيل ومصر لانكا في الستينات ؛ وأوروغواي والبرتغال وبيرو وتركيا والفلبين في السبعينات) ؛ وأدى إلغاء التنظيمات المحلية أو نقل الملكية العامة للقطاع الخاص إلى خلق احتكارات في غياب الإصلاحات التجارية التي تكبح قوة السوق المحلية (بولندا وتوغو في الثمانينات) ؛ وفشل إصلاح للقطاع المالي بسبب ارتفاع التضخم (الأرجنتين في السبعينات ، وإسرائيل في مطلع الثمانينات ، وتركيا في مطلع الثمانينات) . وفي كل هذه الحالات ، كانت الاحتمالات أكبر لتجاذع البرامج الأوسع نطاقا التي تهدف لمعالجة الأدواء المترابطة .

التسلسل

لتحقيق هذه المنافع ، يبدو ضروريا تنفيذ الإصلاحات متزامنة في نفس الوقت . وهذا أمر مستصوب بصفة عامة . وعلى سبيل المثال ، فإن تحرير الاستيراد يجعل المنتجين المحليين أكثر كفاءة . لكن الرقابة وأوجه الجمود الأخرى في الأسواق المالية أو في غيرها ، قد تعزل إعادة تخصيص الموارد . وفي هذه الحالة ينبغي أن تتم عملية إلغاء التنظيمات بنفس وتيرة الإصلاح التجاري تقريبا ، حتى يؤدي البرنامج إلى زيادة الناتج وليس زيادة البطالة والمضاربة المالية . وبالمثل ، قد يتسبب تطبيق الإصلاحات المحلية بدون وجود سياسة لتحرير الاستيراد ، حتى في اساءة تخصيص قدر أكبر من الموارد التي توجه للقطاعات التي تتمتع بحماية عالية .

ونظرا لأن تطبيق الإصلاحات متزامنة قد لا يكون أمرا عمليا ، فإن هذا يعني ضمنا الحاجة إلى التسلسل . والتسلسل الفعال يقتضى عادة اتخاذ خطوة أولية قوية ضد التشوهات الأكثر تكلفة ، مع الحرص على نقادى انتقال الموارد جيدة ونحليها . ويوحى هذا بالترتيب التالي للإصلاح . يأتي في البداية تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي ، وهو ما يجب أن يسبق الإصلاح الهيكلي أو يصحبه . وتحقيق الاستقرار ، تكمل أنواع كثيرة من الإصلاحات الهيكلية (إحلال التعريفية الجمركية محل للقيود الكمية على سبيل المثال) . وبعد ذلك يأتي تحرير أسواق المنتجات ، بما في ذلك الإصلاح الخاص بإلغاء التنظيمات المعيقة . ومن الأفضل عدم تأجيل الإصلاحات الداخلية حتى يتم الإصلاح التجاري . وفي

الإصلاحات ، والحكومات الجديدة تكون في موقف قوى للمبادرة بالإصلاح : فهي أقل التزاما بالدفاع عن الوضع القائم ، وقد لا يكون انصارها وخصوصها قد نظموا صفوفهم بعد بصورة جيدة . كما أن الأزمت الاقتصادية تدعم الظروف الداعية للإصلاح بتقويتها للتحالفات التي تشجع الإصلاح وتساعد على إخضاع المصالح الخاصة للمصلحة العامة . (متناقض هذه القضايا بتفصيل أكبر في الفصل السابع) . وبذلك فإن الأزمت الاقتصادية والسياسية تتيح فرصا ملائمة لإجراء تغيير جذري . ففي أندونيسيا دبر دعاة الإصلاح خططهم للتحرير (متكاملة حتى وضع تقديرات للحماية الفعالة) قبل نشوب أزمة ١٩٨٣ . وعندما حانت الفرصة لتنفيذها ، كانوا قد أعدوا للأمر عدته مسبقا .

السرعة

هل ينبغي أن يكون الإصلاح تدريجيا أم ؟ علاجيا بالصدمة ؟ ؟ يوضح الإطار ٦ ٢ بعض الميادى في هذا الصدد . فالتدريج يكون له في بعض الأحيان ما يبرره ، عندما يولجح الإصلاح شيكا اقتصادية كبيرة بصفة خاصة . ويستغرق بعض الإصلاحات بطبيعته وقتا أطول من غيره : فإصلاحات الأسعار يمكن إجراؤها بسرعة ، لكن تطوير مؤسسات جديدة (مثل قوانين للتعاقد) يستغرق وقتا . وقد نجح كثير من الإصلاحات التي أخذت بأسلوب للتدرج .

لكن ربما يكون بعض من الإصلاحات للتدرجية (على سبيل المثال في تايلند وجمهورية كوريا وإلياهان) نهجت لأنها جرت في اقتصادات قرية ومستقرة نسبيا . وبصفة عامة ، فإن المبرر التحليلي للسرعة مبرر قوى . وكثيرا ما يبدو الخطأ باختيار جانب السرعة أفضل لأن الإجراءات السريعة تحقق منافع الإصلاح أسرع . كما يكون للسرعة مبررها أن لم يكن من المحتمل أن تستمر الفرصة لسياسية للإصلاح . وقد لا تكون للتدرجية مسألة عملية بالنسبة للاقتصادات التي تمر بأزمة حادة أو الحكومات ذات المصداقية المحدودة .

النطاق

تتمثل حزم الإصلاح الشاملة ، عوامل التكامل التي تم التركيز عليها في هذا التقرير ومن ثم تعد بتحقيق أقصى المنافع . فمخاطر الإصلاح الجزئي جذ واضحة . وقد تسبب تحقيق الاستقرار في الركود بسبب الافتقار للسياسات اللازمة لدعم الاستثمار (يوليفيا والفلبين في الثمانينات) ؛

الإطار ٦ - ٢ سرعة الإصلاح

مميزات التدرج

● التدرج في تنفيذ الإصلاحات المقصود هنا يعني أن الإصلاح يتم على فترة تزيد على عشرين . وقد استخدمت كندا وروسيا وإفريقيا وجمهورية كوريا والمغرب وموزمبيق نهجا تدريجيا . كذلك كان تحرير التجارة من خلال منظمة قتات صلبة مطردة لكنها تدريجية .

● في اقتصاد تكون الأسعار أو الأجور فيه جامدة أو يهاهي من تشوهات هيكالية أخرى تحول دون إجراء التصحيح الأمثل ، قد يكون العلاج بالصدمة أكثر مصلحية . فلذا جرى تغيير السياسة بصورة ملحوظة ، فقد تلحق مصانع توافر لها امكافآت إبقاء ، وقد يتم تسريح مستخدمين لديهم مهارات متخصصة . وفي مناخ مشوه كهذا ، فإن التغيير التدريجي للسياسة قد يقلل تكاليف الايجابية للتصحيح بانزيعها على مدى زمني أطول . ولذا كتبت هناك صوب في السوق تحول بين تفرق الاقتصادية الفعالة وبين لفهال وإجراء التصحيح الأكثر ملاءمة ، فإن التدرج في إصلاح السياسات قد يكون له نفس التأثير بأن يسمح لتقوى الاقتصادية أن توزع تكاليف التصحيح على مدى زمني أوسع .

● ان التدرج يتيح الأخذ بسط وسط في التصحيح . ونظرا لأن الإصلاحات تحدث في ظل ظروف اقتصادية مشوهة ، يكون هناك شك كبير بشأن مصداقية أي إصلاح محدد . والإصلاحات الهيكلية ، مهما كان طموحها ، أن تقضي على كل أنواع القفل في السوق والتشوهات . وأن تقاضات غير متوافقة بين الإصلاحات وأي أرجه مبالغة لقفل الأسواق قد تقضي إلى نتائج مخيبة للآمال .

● ان التدرج يتيح الفرصة للتنظيم الفعوق موباسا ، لا يولفر لولنسي السياسة الوقت ليمتدوا للكتازين والفلسرين المستعدين واحيلوا الصارضة . ويلزحوا وانضموا السياسة سلاح للصمر المستعدين باصلحهم شيوا إيريدونه من الإصلاح ، ويستطيعون لهذلة الفاسدين من خلال إجراء تحريكات مؤهلة لاستخدام خلال فترة الانتقال .

● قد يكون التدرج هو النهج المفضل للإصلاح عندما تكون هناك حواجز إدريية كبيرة أو عندما يكون من المتعين بناء مؤسسات جديدة . فلذا كانت أسواق رأس المال مثلا غير مطورة جدا فإن الانكشاف نقل الملكية لقطاع الخاص قد يهبط إلى بعض سعر الأصول وإلى تخصيص للوارد دين المستوى الأمثل .

مميزات العلاج بالصدمة

● يعني العلاج بالصدمة أن تنفذ الإصلاحات في فترة مركزة تستمر أقل من عامين . وقد طبقت بولندا ورومانيا وغانا والمكسيك إصلاحات إنزلة تشوهات صدمة خلال فترة قصيرة . وقد لفتت أنظاره نظم الإصلاحات ، وحزرت المكسيك للتجارة بربما .

● إذا كان الإصلاح مزيج الرغابية ، فإن السياسة المالية هي تنفيذ لبرامج بأسرع ما يمكن . وربما تزيد تكاليف التصحيح على نحو غير متاسب إذا طالت المدة التي يستغرقها تنفيذ إصلاح ما . وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك مرور حينذاك لقطاع الفاسين على بعض زمن صلبة للتصحيح ، فله لا يستتبع من هذا أن إصلاح السياسة نفسه ينبغي تنفيذه تدريجيا . والواقع أن تكلفة إعادة تخصيص للعمل ورأس المال قد تكون أقل في أحوال كثيرة عندما تقبل عملية إعادة التخصيص عبر الزمن ، إذ يولفر للسماح لفرقت كلالا لاكتساب مهارات جديدة ، ويمكن السماح لرأس المال بأن يتكلم ويمكن إعادة ترتيب المصنوع أو تعديلها .

● لا يؤثر التدرج بشأن تكاليف التصحيح على سرعة الإصلاح الا عندما تحول أرجه عدم التكاملة بين القطاع الخاص وبين لجراء التصحيح بملعيل الأمثل من التكلفة الإجمالية . تان أرجه عدم التكاملة ذه قد تسد في التجهزين . فعندما تنظر الإصلاحات للسدادية أو تعمل أسواق رأس المال بصورة سيئة ، قد يكون التصحيح أميا من للالزم من منظور لجهتاسا - مما يخلق مبررا لإجراء إصلاح أكثر جذرية وأيس التكن .

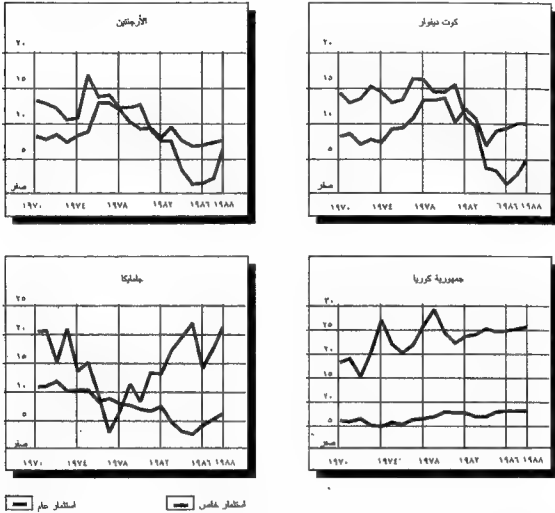
● ان العمل السريع قد يحسن فكرة الإصلاح على الاستثمار سلباسا ، إذا حال دون تنظيم جهزم مشترك تشنه مجموعات إصلاح الفاسة حد للتغيرات التي تنلق مع الصالح العام . ولكن التغييرات الجذرية ضرورية بصفة خاصة إذا كانت الحكومة تنظر إلى المصداقية . وفي البلدان التي تهيأت فيها السياسات وقلت فيها برامج الإصلاح لم الفدرات ، من المرجح أن تتجارب قوى القطاع الخاص مع الإعلان عن صفقة إصلاح لأخرى بفترة همة . فبالصا إن كانت تدريجية . أما الإصلاح الفصم فقد يساعد على إعادة تشكيل الترواضات بشأن اللالزم الحكومة ومن ثم يسهم في نهله .

● يحدث التصحيح عادة في مناخ من الأزمة . وحسنا تمل الحكومات بأن تستعدر ولأولها الفرصة للإصلاح ، والتي يعمل أن تكون قصيرة الأجل ، والتي تقسمها لها ظروف الأزمة تسير إلى برامج الإصلاح بفعلي سرعة وحسمة .

ومن الأمانة توجيه النقد إلى هذا التسلسل بوصفه صورة للكمال . فالاعتبارات السياسية ، والعديد من العوامل الأخرى ، اقتصادية وغير اقتصادية ، تتدخل في التخطيط الذي تضعه حكومة تبني الإصلاح . لكن بالمقاييس العامة ، فإن هذا النهج يتفاد كثيرا من العقبات التي أبعدت

مجال تحرير القطاع الخارجي ، من الأفضل أن يسبق تحرير الحساب التجاري تحرير الحساب الرأسمالي ، لأن أسواق الأصول تصبح نفسها أسرع من أسواق السلع ، ولذا فإن إلغاء التنظيمات المقيدة للتدفقات الرأسمالية قبل الألوان قد يؤدي إلى المضاربة وعدم الاستقرار المالي .

شكل ٦ - ٤. أنماط مختلفة من الاستثمار العام والخاص في أربعة بلدان ، ١٩٨٨.٧٠
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر : بيانات البنك الدولي .

الاختلافات في الاستثمار أيضا . والمفروض أن الأمر كذلك لأن التباين في الناتج يثير قلق المستثمرين ، ويزيد احتمال تأجيلهم لمشروعاتهم . وللتضخم يزيد من مخاطر المشروعات طويلة الأجل ويشوه المعلومات المتوافرة عن الأسعار التنموية ، ومن ثم فقد يثبط الاستثمار الخاص أيضا . واستقرار الاقتصاد الكلي يزيد من الثقة ومن ثم يدعم الاستثمار الخاص .

السياسات على نطاق واسع - الأمر الذي يزيد من تباين الناتج ومسر الصرف الحقيقي - يحبطان الاستثمار الخاص . ويقدّر ما يتكامل الاستثمار العام والخاص ، يسهم انقاص الاستثمار العام أيضا في انخفاض الاستثمار الخاص .

الظروف المالية - من الناحية الاحصائية ، تضرر الاختلافات في ظروف الاقتصاد الكلي عبر البلدان ،

ومن ناحية المبدأ ، ليس من الواضح تأثير خفض الحقيقي لقيمة العملة على الاستثمار فهو قد يقله عن طريق زيادة تكلفة المخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية المستوردة ، وعن طريق تقليل كمية الائتمان بالقيم الحقيقية ، مع ارتفاع الأسعار في أعقاب خفض قيمة العملة . لكنه قد يشجع الاستثمار أيضا عن طريق تحسين الربحية في قطاع السلع الداخلة في التجارة الدولية ، ولحماها عن طريق زيادة عرض النقد الأجنبي ، والذي يمكن استخدامه في دفع ثمن اللواردات الإضافية من السلع الرأسمالية .

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن خفض الحقيقي في قيمة العملة قد يؤدي في التطبيق العملي إلى انقاص الاستثمار في المدى القصير ، خاصة إذا ترتب عليه انقاص الناتج . وفي هذه الحالة لا بد أن ينخفض الاستثمار مالم يقع كل عبء عملية التكيف مع التغيرات في الأسعار النسبية على المستهلك الخاص والعامل) . أما في المدى المتوسط ، وإذا كان من المتوقع أن يدوم لخفض الحقيقي لقيمة العملة ، فمن المرجح أن يزيد الاستثمار ، وذلك جزئيا كنتيجة للتصنيع المستمر في ربحية الصادرات . وقد هبط الاستثمار في اندونيسيا وشيلي في الأجل القصير استجابة لعمليات خفض حقيقي كبير في العملة ، لكنه استرد عافيته في الأجل المتوسط مع التوسع في قطاع السلع الداخلة في التجارة الدولية . واستغرق تحقيق الائتمانش خمس سنوات في شيلي وثلاث سنوات في اندونيسيا . وربما تستمر الآثار السلبية لخفض قيمة العملة لأجل أطول في البلدان منخفضة الدخل ، لأن استجابة العرض تكون أكثر بطئا .

وتشير الدلائل إلى أن نسب الاستثمار أقل في البلدان التي تتحمل عبئا باهظا من الديون . فمن المرجح أن يرتبط كبر حجم الدين بفرض مقننات للائتمان الخارجي أو علاوات لمواجهة المخاطر العالية ، مما يقلل الاستثمار الخاص . كما أن أعباء تراكم الدين من فترات سابقة ، تعمل كضريبة ضمنية ، وهي تحبط الاستثمار لأنها تعني أن توليفة ما من زيادة الضرائب ، وخفض قيمة العملة ، وانقاص الطلب المحلي ستكون لازمة في نهاية المطاف لاجراء التحصيل الخارجي المطلوب .

الاستثمار العام والخاص . قامت بلدان كثيرة بعملية تصحيح مالي ، جزئيا عن طريق خفض الاستثمار العام أو تأجيل المصروفات الرأسمالية . وقد يؤدي اجراء استقطاعات في برامج الرعاية الصحية والتعليم والبنية

وميسلات الاقتصاد الكلي تؤثر أيضا على الاستثمار عن طريق التأثير على كمية الائتمان المتاحة لاستخدام القطاع الخاص . وتؤيد الدلائل المتوافرة الفرض القائل بأن لتدفعات الائتمان تأثيرا إيجابيا على الاستثمار الخاص ولها دلالتها الإحصائية المعنوية . ونظرا لأن متوفى سعر الفائدة أداة هامة للسياسة النقدية لكثير من البلدان النامية ، فإن كمية الائتمان وإيس سعره تصبح هي المتغير الأهم بالنسبة للقرارات المتعلقة بالاستثمار . وتؤدي السياسة النقدية الأكثر تشددا أو التيسير في تكوين الائتمان الذي يحايي القطاع العام ، إلى انقاص الاستثمار الخاص . وعندما تكون القروض المصرفية مصدرا أساسيا للتمويل - وهو الحال عادة - فإن خفض الاقتراض الحكومي يحرر موارد يستخدمها الاستثمار الخاص .

وبصفة عامة ، فإن البلدان التي تتوافر فيها تدفقات حقيقية إيجابية من الائتمان إلى القطاع الخاص ، مثل أندونيسيا وتايلند وكوريا وكولومبيا ، توافرت لها أيضا مستويات مستقرة من الاستثمار . وقد اتجه الاستثمار للخفض في البلدان التي كان تنفق الائتمان للقطاع الخاص فيها سلبيا . وحتى بدون فرض مقننات للائتمان على نطاق واسع ، لا تتاح لكافة المؤسسات فرصة الاقتراض بقدر ما تريد . ويصدق هذا بصفة خاصة في حالة عدم وجود ضمانات معينة كافية ونظام كفاءة لتسوية المنازعات ، وعندما يرتبط تخصيص الائتمان بسبعة المؤسسة وليس بمعدل عائد المشروع . ففي مصر ، حيث يعتبر توافر الائتمان عاملا هاما في قرارات الاستثمار ، يبدو أن الاقتراض الحكومي زلحم المؤسسات الأقل شهرة ، لكنه لم يلزم تلك التي تحظى بسعة راسخة .

كذلك تشير الدلائل المتوافرة من بلدان مختلفة إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية العالية تقلل الاستثمار الخاص . فقرارات الاستثمار تتوقف على معدل للمعاد الداخلي للاستثمار (الكفاءة الحدية لرأس المال) وتكلفة رأس المال . وتتوقف تكلفة رأس المال جزئيا على عناصر التمويل المؤلفة من السندات وأسهم رأس المال والاقتراض من المصارف . ونظرا لأن الاقتراض المصرفي يمثل مصدرا رئيسيا للتمويل فإن الزيادة في تكلفته بالنسبة للكفاءة الحدية لرأس المال مستقلل الاستثمار . ومن المرجح أن يكون تأثير سعر الفائدة هذا ، أكثر قوة في البلدان التي تتوافر بها أسواق مالية متطورة ، والتي تستخدم لتحكم في المعروض النقدي عمليات السوق المفتوحة وليس سوق الائتمان .

الزمن . ويتوقف معدل اخذارهم على الدخل الجارى ، والدخل المتوقع مدى الحياة ، والمكان المتوقع على المدخرات . وأنماط الادخار تتغير على مدى حياة الفرد ، وتبلغ الذروة خلال السنوات الأولى لكسب الشخص لميشه . وكلما زاد الجزء من الدخل الذى يحصل عليه العمال فى ذروة مكاسبهم ، ارتفع معدل الادخار التامل . كما يؤثر العوامل الديمجرافية على الادخار : فكما انخفض معدل الاعالة (نسبة السكان دون الخامسة عشرة وفوق الخامسة والسنتين من عمرهم) ، ارتفع معدل الادخار . كما تميل معدلات الادخار لأن تكون أعلى فى الاقتصادات الأسرع نموا ، لأن الفجوة كبيرة بين الدخل مدى الحياة للعمال المنتجين ودخل العمال المتقاعدين ، ولأن معدل الادخار الاجمالى يزداد اقترابا من معدل اخذار العمال المنتجين . والنمو الأسرع هو افضل طريق لزيادة المدخرات . ويبدو أن هذه العوامل تفسر المعدل المرتفع للادخار فى اليابان (الإطرا ٦ - ٣) .

وفى كثير من البلدان التامية ، تشكل الزراعة مصدر جانب هام من الدخل العائلى . والزراعة . والدخل المستمد منها - موضوع عدم يقين كبير ، وقد يمتد هذا للأشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالزراعة بصورة وثيقة . وفى الوقت نفسه ، فإن العيوب الموجودة فى الأسواق المالية قد تحول بين الأسر وبين اقتراض مقابل دخل يتحقق مستقبلا . وكل هذا يجعل معدل الادخار أكثر تجاوبا مع التغيرات فى التوقعات بشأن الدخل مستقبلا ، وكلما زاد عدم اليقين بشأن المستقبل ، زاد الطلب على المدخرات باعتبارها « رصيدا احتياطيا » .

وتبين الدلائل وجود ارتباط قوى بين معدلات النمو ومعدلات الادخار . ونفسر التغيرات فى معدل النمو ، معظم التغيرات فى معدل الادخار فى جمهورية كوريا مثلا . فعندما أخذ الاقتصاد يتوسع سريعا ، زادت مدخرات كوريا التومية من أقل من ١٠ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى منتصف الستينات الى ٣٢,٨ فى المائة فى ١٩٨٦ . كما يرتبط التباين فى معدلات نمو الدخل بالتباين فى المدخرات . لقد شهدت أنتونسيا وميانمار معدلات نمو حقيقية متباينة وأحيانا سلبية خلال الستينات ، ومعدلات ادخار منخفضة ومتباينة أيضا . ولكن مع استقرار معدلات النمو الحقيقى فى السنوات الأخيرة ، شهدت البلدان زيادة سريعة فى معدلات الادخار .

دور القطاع المالى . نظرا لأن قلة من البلدان التامية

الأساسية إلى تباطؤ الاستثمار الخاص والنمو فى الأجل المتوسط . لكن الاستثمار العام قد يقل تكوين رأس المال الخاص إذا استخدم الموارد النادرة أو إذا تناقص إنتاجه مباشرة مع مبلغ القطاع الخاص . وهذان التأثيران التكاملى والتنافسى . للاستثمار العام ليسا متعارضين - فى المدى القصير ، قد يؤدي تمويل البنية الأساسية العامة إلى زيادة أسيان الفائدة أو تقليل الانكمان بالتعبئة للقطاع الخاص ، ومن ثم يزام الاستثمار الخاص ، ولكنه يزيد الانتاجية والاستثمار الخاص فى الأجل المتوسط . والدلائل ليست حاسمة بشأن تأثيره الصافى ، وذلك أساسا لعدم نوافر البيانات . ومع ذلك ، فإن بعض البحوث الحديثة تشير إلى أن الاستثمار العام والخاص متكاملان . وتشير أعمال أخرى عبر البلدان إلى أن الاستثمارات فى البنية الأساسية (كمقابل للاستثمارات فى المشروعات المملوكة للدولة أو المعدات العسكرية مثلا) من المرجح جدا أن تدعم الاستثمار الخاص .

ولذلك أمر معقول . وتبين دراسات عن بلدان فرداى أن تكاليف تشغيل المؤسسات ترتفع والاستثمار ينخفض عندما تكون البنية الأساسية ضعيفة . ويبدو أن الاستثمار الحكومى فى البنية الأساسية قد دعم الاستثمار للخاص فى مصر مثلا . ويبدو فى كوريا أن الاستثمار العام له تأثير ايجابى على الاستثمار الخاص فى كل من الأجلين القصير والطويل . وبمستخلص من هذه النتائج أن المصروفات الرأسمالية على البنية الأساسية ينبغي أن تستمر خلال فترات التصحيح المالى ، والأرجح أنها تكمل الاستثمار الخاص وتزيد أكثر من الأنواع الأخرى من الاستثمار العام .

التكوين النوعى للاستثمار الخاص . يتألف الاستثمار الخاص من المعدات والهيكل على حد سواء . ولابد أن توجد درجة ما من التكمال بين المصشرين ، ولكنهما فى الوضع الحدى يرجح أن يقدم اساهمات مختلفة فى النمو . ويبدو أن أرباط الاستثمار فى المعدات (الآلات أساسا) ينمو الانتاجية أشد من أرباط العوامل الأخرى بها . ومن شأن ممارسة التمييز ضد السلع الرأسمالية (من خلال التمرينات الجمركية أو الضرائب المرتفعة) أن يزيد سعرها ويقال نصيبها فى اجمالى الاستثمار فى المعدات . وهذا أمر هام لأن المعدات الجديدة من المرجح أن تتضمن تكنولوجيا جديدة وتحقق وفورات خارجية هامة .

محددات الادخار

ان الأفراد يذخرون ليجعلوا استهلاكهم سلسا على مر

الإطار ٦ - ٣ محدثات الاندماج العالمي في اليابان

كونفوشيوس، والدرجة العالية لاجتذاب المغفلين، وضبط تأثير القوامي الاجتماعي، وانتشار التصاريح فيها بين الأجول (ب) حرام ديموجرافية واجتماعية اقتصادية، مثل التركيب العمري للسكان، وارتفاع الدخل وارتفاع مشاركة المسنين في قوة العمل (ج) حرام مؤسسية، مثل نظام المكافآت للمعلمين، وعدم توافر الائتمان الاجتماعي (د) السياسات الحكومية بما في ذلك الإعانات الضريبية مقابل الاندماج (حتى وقت قريب) والتمسوى المنخفض لمنع التمييز الاجتماعي (هـ) حرام للتصديعية مثل معدلات النمو السريع، وأسعار الأرض والسكن العالية والمتزايدة.

ويشير استعراض التكاليف التي تدور حول الاندماج في اليابان إلى أن نسبة المسنين المنخفضة، ومعدل النمو في البلاد، ونظام المكافآت قد يكون كل منها معزولا عن ٣ - ٧ نقطة مئوية من الفجوة بين معدل الاندماج في اليابان والبلدان الأخرى. وبالنظر إلى أهمية العوامل الأخرى التي ربما كانت قد أسهمت في التفسير في ارتفاع معدل الاندماج (مثل التقدير والإعانات الضريبية مقابل الاندماج، ونظام التأمين الاجتماعي غير المتطور، والأسرة الممتدة، وعدم توافر الائتمان الاجتماعي) - ولا يغير البديل الديموجرافي اليابان معقلا له في البلدان الأخرى، فمن المرجح أن ينخفض معدل الاندماج العالمي فيها.

الاندماج العالمي في اليابان أسهل منه في معظم البلدان الأخرى، وقد بلغ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٦، ٣٣ في المائة من دخل الأسرة، وكان في الولايات المتحدة ١٤,٢ في المائة أو في المملكة المتحدة ١٠,١ في المائة، وفي السويد ٧,٨ في المائة.

ويمكن تفسير بعض هذه الفروق بباين المفاهيم. فالإجراءات المستخدمة في حساب معدلات الاندماج في الولايات المتحدة واليابان تختلف من ثلاث نواح رئيسية. أولا، أن الاملاك يتم تقديره بالتكلفة التاريخية في اليابان وبكلفة الاملاك في الولايات المتحدة. ثانيا، تستخدم في اليابان التحويلات الرأسمالية من كل من المخفوقات والمكافآت للتصرف فيه، بينما تدرج فهما في الولايات المتحدة. ثالثا، تستخدم في اليابان القاعدة التي تنصها الأسر لتوافر الأصول الأجنبي من الدخل الشخصي، بينما تدرج فيه في الولايات المتحدة. لذا سمحت هذه العوامل بنقص الاندماج العالمي في اليابان بنسبة ٣ - ٤ نقطة مئوية. وهناك فروق أخرى تؤثر على المقارنة بين البلدان المتعلقة بتماثل في معاملة السلع المسمرة الاستهلاكية، والمعاملات في القطاع الخاص والتأمين على الحياة، ومختلف التأمين الاجتماعي. وبعد كل هذه التبعات، يظل الاندماج الياباني مرتعا.

وقد قدمت لذلك تصاريح مختلفة: (أ) العوامل الثقافية، مثل وفرة

التفسير لثرا يتركز في العوامل الديموجرافية والثقافية التي تؤثر على الاندماج الخاص. ومن ثم، ففي ظل غياب التناقضات الرأسمالية الآتية من الخارج، مستتطلب زيادة المخفوقات اللازمة لتمويل استثمار أكبر، وجود اندماج أكبر - أي عجز عالم أصغر.

الاندماج العام. يتوقف تأثير زيادة الاندماج العام على الاندماج الخاص على الكيفية التي تتحقق بها هذه الزيادة. هل هي تخفيض المصروفات أم زيادة الضرائب. وقد توصلت دراسة للبنك الدولي لمينة من البلدان القائمة إلى أن أقل من نصف الزيادة في الاندماج العام التي تحققت عن طريق انقاص الاستهلاك الحكومي سيمثلها انخفاض الاندماج الخاص، وفي حالة زيادة الضرائب، تتم معالجة قدر أكبر قليلا من الاندماج العام. وللتغيرات الدافعة في الضرائب والاتفاق تأثيرا أقل على الاندماج الخاص من تأثير التناقص للمؤقتة، لأن معظم الأسر من المرجح أن تعدل ادخارها وليس استهلاكها عندما تعتقد أن للتناقص مؤقتة. ويبدو أن تقليل المعز الحكومي هو أفضل طريق لزيادة المخفوقات القومية.

لديها فرص الحصول بسهولة على المخفوقات الخارجية، فانه يتعين تمويل الجزء الأعظم من أي زيادة في الاستثمار معاليا. وفي مقدور القطاع المالي أن يلعب دورا هاما عن طريق زيادة كفاءة عملية تحويل المخفوقات إلى استثمار. وتشير الدلائل إلى أن التوجهات في هذا القطاع التي تنضى إلى أسعار فائدة حقيقية ملبية ترتبط بالنمو المنخفض. فأسعار الفائدة الحقيقية السلبية قد تخفض المخفوقات الإجمالية، ونقل المخفوقات المتاحة للاستثمار، وتشوه تخصيصها بين البديل الاستثمارية. وعادة ما يؤدي الإصلاح المالي عندما يدار بطريقة جيدة إلى أسعار فائدة حقيقية إيجابية بصورة معتدلة. والتأثير للصافي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية غامض من ناحية للمبدأ. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي لها تأثير إيجابي على الاندماج، وإن يكن تأثيرا قليلا. كما أن سعر الفائدة الحقيقي الإيجابي قد يزيد حصة المخفوقات التي يتم توجيهها من خلال النظام المالي. ويمرر أن يعمل ذلك النظام بكفاءة معقولة، يصبح هذا أمرا مستصوبا أيضا.

ولا تستطيع السياسات الحكومية أن تحدث في الأجل

الظروف الاقتصادية العالمية

عالميا قويا يمكن أن يشجع على الأخذ بالإصلاحات الاقتصادية، ومن شأن ذلك أن يحسن الكفاءة المحلية ويكفل استفادة البلاد بصورة كاملة من التوسع المستمر في الأسواق العالمية. ورغم أن نوعية الإدارة الاقتصادية هي الأمر الأكثر أهمية، فإن الظروف الاقتصادية العالمية هامة في تشكيل التوقعات بالتمتع للبلدان النامية.

الموارد الخارجية والتمويل

تمكن الموارد الخارجية للبلدان النامية من زيادة معدل نموها بتمويل استثمارات إضافية أو بتيسير عملية التصحيح لمعالجة الصدمات الخارجية. ومن ناحية المبدأ، يمكن للتمويل الأجنبي أن يساعد اقتصادا ما على الخروج من شركه التمول البطيء، ويمكنه من «الانطلاق» رغم القيود الهيكلية أو السياسية على زيادة المخصصات المحلية. ويمكن المعونة الميسرة للبلدان من التخفيف من عبء الفقر وزيادة النمو طويل الأجل. وتشارك البلدان الصناعية في المسؤولية عن ضمان استخدام تدفقات رأس المال لمساعدة التنمية وليس عرقلتها. ولكي تكون التدفقات الميسرة فعالة، ينبغي لوكالات المعونة والتمويل الأجنبية أن تتسق برامجها وأن تصمم مشروعاتها في ضوء التقدير الدقيق للاحتياجات والقدرات الادارية للبلدان التي تساعد. وينبغي لهذه الوكالات أيضا إنهاء السياسات التي من قبل ربط المعونة بشروط خاصة.

وتوضح أزمة الديون تكاليف اساءة استخدام تدفقات رأس المال. وتتوقف العوائد الناتجة عن التدفقات الأجنبية للدخل والقدرة على مداد القروض الأجنبية على كفاءة تلك الاستثمارات، والتي تتبين بدورها حسب سياسات البلدان. فقد تم توجيه الاستثمار لمشروعات القطاع العام ذات للمعدلات المنخفضة للعائد في كثير من البلدان خلال السبعينات. وقد استخدم بعض البلدان النامية التمويل الخارجي للاعتماد على استثمارات من المستهلك لا يمكن استدامتها في مواجهة نقص في إيرادات التصدير أو التحول في معدلات التبادل التجاري، خاصة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات: وفي حالات أخرى، كان الافتراض للخارجي، إلى جانب سوء إدارة الاقتصاد الكلي، من العوامل التي ساعدت على هروب رأس المال (الإطار ٦ - ٤).

وقد تستخدم حصة كبيرة من رأس المال الأجنبي في تمويل الاستهلاك بدلا من الاستثمار، مما يقلل من تأثير

أظهر الكساد العالمي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ولزيادة في أسعار الفائدة الدولية كم يمكن أن يكون كبيرا تأثير التطورات في الاقتصاد الكلي للبلدان الصناعية على البلدان النامية. ويبدو أن مصدرى السلع المصنوعة في العالم الثامى هم الأئد حاسبية للتعلقات في النمو في البلدان الصناعية - أكثر من البلدان التي تصدر في الأسس مثلها أولية. كما استفادت بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التي تربطها بالولايات المتحدة علاقات وثيقة، من توسعها في الطلب على الواردات في ١٩٨٣-١٩٨٤ بأكثر مما استفادت دول أفريقية كثيرة، كانت لها علاقات أقوى بالأسواق الأوروبية.

وقد زادت أهمية الأسواق المالية في نقل آثار سياسات البلدان الصناعية نتيجة لتكامل الأسواق العالمية وتكس البيون الخارجية على البلدان النامية. وبعد ١٩٧٩ - ١٩٨٠، عانى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية التي لديها نسبة عالية من الديون المبرمة بسعر فائدة معوم، من زيادة حادة في مدفوعات خدمة الدين، عندما أصبحت أسعار الفائدة أكثر تقبلا. وإزدادت مشكلات ميزان المدفوعات الناتجة عن ذلك تقاطعا بتأثير الكساد العالمي ونقص المتاح من التمويل الخارجى.

فما مدى أهمية العوامل الخارجية للبلدان النامية ؟ تشير نماذج المحاكاة التي وضعها البنك الدولي إلى أنه مع تساوى كل الأمور الأخرى، فإن زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نمو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يمكن أن تزيد نمو البلدان النامية في المدى الطويل بنسبة ٠,٧ في المائة. وبالعكس، فإن زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في سعر الفائدة المساءد فيما بين المصارف في لندن (الليبور) قد تقلل النمو بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية. كما يقدر أن زيادة قدرها واحد في المائة في نمو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تؤدي لزيادة قدرها ٠,٢ في المائة في صادرات البلدان النامية. غير أن هذه التأثيرات تتباين عبر البلدان، حسب أنماطها التجارية وهيكل دينونها الخارجية.

وينبغي إبراز دور العناصر الخارجية. وفي المدى القصير، فإن الصدمات الخارجية غير المواتية، أو أسعار الفائدة الأعلى، أو انخفاض معدلات التبادل التجاري، أو عدم كفاية التدفقات الخارجية قد تمرق تنفيذ أى برنامج لتصحيح جيد التصميم. وعلى المدى الطويل، فإن اقتصادا

الإطار ٦ - ٤ هروب رأس المال

الأول عرض من أعراض سوء إدارة الاقتصاد الكلى - ويقفاه عدم الاستقرار السياسى فى حالات كثيرة - ولا يفتقر المستثمرون بين الأصول المالية المحلية ، ووسائل التحوط من التضخم (السلع الاستهلاكية المصدرة أو الأرض) والأصول الأجنبية ، فلهم ينفذون قراراتهم على أساس حجم التضخم المحلى وأسعار الفائدة المحلية ، والمستثمرون يتوقعون انخفاض قيمة العملة ، فلهم يتوقعون أرصدهم الخارج كتنبيه خسارة رأس المال . وبالمثل فإن معدلات التضخم المرتفعة والسياسات المالية التقييدية التى تقى على أسعار الفائدة بقللة الانخفاض بكثير مما يجب ، فتجذب التكوين على الاستثمار فى الخارج أو للتخزين .

ونظراً لأن هروب رأس المال يتم بصورة عامة خلال الفترات التى تندر فيها التقلبات الرأسمالية الأجنبية للتدخل ، فله فرض تكليف باهظة على الاقتصاد - وهو يُعتبره مرحباً بسوء إدارة الاقتصاد الكلى ، فله يزيد أيضاً عدم الاستقرار التالى - سواء من ناحية المالية (لأن تقلبات رأس المال التقييد قد تميل لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية) أو من ناحية السياسية (لأنه يقلل وتشروعية السياسة الجهد المبذولة لخدمة الدين الخارجى) كذلك يحد هروب رأس المال بقلل المحلى بتحويل المدخرات إلى خارج البلاد . وهو يقلل الوعاء الخارجى ، مما يقلل دخل الحكومة ويحول مزيداً من العبء إلى كامل المواطنين منفضى التدخل . وهو يسهم فى مشكلة الدين بزيادة تكلفة الاقتراض (التى ترتفع بزيادة التبعيل المقترض) ، مما يزيد الدورى المتبعة لسداد الدين . ويقضى إرجاع رأس المال الخارج إعادة الثقة إلى الاقتصاد والحكومة من خلال استئناف للتو يهوى ميلاد قدرة على الاستثمار . وبسوء الحظ ، فإن قد الحكومة لمصادقتها أسهل من استعطاها .

هروب رأس المال مفهوم مزاوغ - من الناحية الإحصائية ، يصعب تمييزه عن تقلبات رأس المال الطبيعية الناتجة عن التقلبات التجارية والتكامل المالى المالى المتزايد - ويصعب بعض المؤشرين بأنه رأس المال الذى يتركه بلد كارد قبل تنسورات من وجود خطر غير طبيعى فى التدخل . كما تم تعريف هروب رأس المال بأنه تلك الجزء من التقد الأجنى ، الذى لا يفل دخلاً استثمارياً مسجلاً فى مصاصات ميزان المدفوعات ، وعلى نحو بديل ، يمكن تعريفه بأنه كافة تقلبات رأس المال الخارج ، إذ أن كل تقلب للخارج يصيب فى خسائر للتضخم المحلى . وإذا ما عرفنا هروب رأس المال على هذا النحو ، فمكن قبله باعتباره رصيد الأصول الخارجية التى يمتلكها التكوين فى البلاد أو باعتبارها صفلى تقلبات رأس المال صبورة الأجل للخارج من القطاع الخاص غير المصرى (الأموال الكلية) . ويدخل هذا التضخم صادة فى ميزان المدفوعات تحت بند السهو والقطا ، وبافتراض أن جزءاً كبيراً من هروب رأس المال يتصل فى معاملات غير قانونية لا تظهر إلا فى هذا البلد . وعندما ينشأ هروب رأس المال شكل بعض قيمة فوائد المصارف والمصارف فى قيمة فوائد الفوائد ، أن صبه بيزو ميزان المدفوعات . ولا يد أى من هذه التغيرات مريحاً بصورة كاملة ، ويظهر جميعها مكلات فى التالى . وهى توفر فى أحسن الأحوال مدى للتغيرات لصعب .

وقد تبين حجم هروب رأس المال بصورة واضحة ، فقد بنحو ١٦ - ١٧ مليار دولار للأرجنتين ، و ٤٠ مليار دولار للصين ، و ٢٧ مليار دولار للزويلا ، والصين للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ . وفى بعض السنوات كان هروب رأس المال فى الأرجنتين والزويلا يعادل نصف المدخرات فى حين البلدان . وكان هروب رأس المال فى البرازيل صغيراً نسبياً ، لكن ينو أنه زاد فى أواخر الثمانينات . ومع ذلك ، فإن هروب رأس المال - محدداً أو مقدراً - هو فى المحل

توصلت دراسات كثيرة إلى أن تقلبات رأس المال الأجنبية للدخل - خاصة قبل أواخر المبيعات وأوائل الثمانينات - ارتبطت إيجابياً بزيادة نصيب الاستثمار الداخلى فى الناتج المحلى الإجمالى .

وعلى الرغم من تكلفة استخدام التقلبات الأجنبية لتأويل عملية التصحيح اللازمة لمواجهة الصدمات الدائمة . فإن الحصول على رأس المال كان على الرغم من ذلك أمر لا غنى عنه فى بعض البلدان للتجاف فى مواجهة الصدمات قصيرة الأجل . فقد حصلت كل من كوريا (فى أعقاب أزمةها الاقتصادية فى ١٩٨٠) ، وتركيا (خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٢) ، ولبنان (فى منتصف الثمانينات) على

التقلبات إلى الداخل على الاستثمار فى الأجل الطويل . وعلى الرغم من أن نسبة من التقلبات إلى الدخل متزجم دائما إلى زيادات فى الاستثمار ، حتى بدون وجود تشوهات محلية ، فإن دراسة أخيرة توصلت إلى أن الحصص من التحويلات الخارجية التى استخدمت فى الاستثمار كانت مرتفعة بصورة مفرطة فى بعض البلدان ، لذا كان الاتفاق الإضافى على الاستثمار من كل دولار إضافى من القروض الأجنبية فى الثمانينات والصينيات ٨٨ سنتاً فى بوليفيا و ٩٩ سنتاً فى كولومبيا . أما فى جمهورية كوريا ، التى زلت المدخرات المحلية من ٦ فى المائة فى مطلع الثمانينات إلى ٣٠ فى المائة بحلول منتصف الثمانينات ، فقد وجهت المدخرات الأجنبية إلى الاستثمار أساساً . ومع ذلك ، فقد

ميراث الديون

انتهت فترة التدفقات الوفيرة من الموارد المالية للبلدان النامية نهايةً مفاجئة في ١٩٨٢، مما أطلق العنان للأزمة الديون. ومع نشوب الأزمة، ذهبت التدفقات الخاصة المتزايدة في المحل الأول للوفاء باحتياجات خدمة الدين في البلدان للمدينة، ولم يكن يتاح من رأس المال الإضافي للاستثمار والنمو المعتمد غير قدر قليل. ومع استمرار الأزمة طوال الثمانينات، بدأ عدد كبير من البلدان المدينة يعاني انعكاساً في اتجاه للتدفقات المالية (الجدول ٦ - ٢)، واستثماراً وتمازياً أيضاً، وتضخماً أعلى. ومما أسهم في هذه الأزمة، تجمع عقد من أخطاء السياسة (عجز مالي كبير، ومغالاة في تقييم العملة، وتخصيص ضد الصادرات)، والصدمات الخارجية (لزيادة السريعة في أسعار الفائدة العالمية، وانخفاض أسعار السلع، والركود العالمي) وميليات الاقتراض التوسعية بصورة مغالى فيها في ١٩٧٩ - ١٩٨١.

أصبحت التحولات الصافية للبلدان النامية سلبية في النصف الثاني من الثمانينات (الشكل ٦ - ٥). ووصلت المتأخرات من أصل الدين والفوائد (وهي شكل للتنمويل الضمني) نحو ٦,٩ في المئة من ديون البلدان النامية في ١٩٨٩. وانخفض عجز الحساب الجاري من ٣ في المئة من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨٠ إلى ما يقل عن واحد في المئة في ١٩٨٧ - ١٩٨٩ عندما بدأت البلدان النامية

تدفقات رأسمالية أثناء قيامها بعملية التصحيح. ونظراً لأنها ولجعت جميعها لمشاكلها الاقتصادية قبل أزمة الديون في ١٩٨٢، فقد توافرت لها ميزة ضخمة هي استمرار الحصول على تدفقات رأس المال وشروط مواتية للاقتراض خلال فترة التصحيح.

ولتيسير التصحيح استجابة للصدمات، أنشأ البنك الدولي قروض للتصحيح في ١٩٨٠، وكان القصد من هذه القروض التي شكلت نحو ٢٥ في المائة من إجمالي الاقتراض الذي قام به البنك بحلول نهاية الثمانينات، هو تقديم دعم لميزان المدفوعات من أجل تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل في التجارة والأسواق المحلية وأسواق العمل والأسواق المالية وإدارة القطاع العام. ولا تلتحت القروض للفرصة للمصرفيات أن تكون أعلى مما كانت متصحيح عليه بدونها، فقد كان القصد منها هو تخفيف وقع تكاليف التصحيح قصيرة الأجل على الناتج والعمالة والاستهلاك. وتبين الأدلة أن هذا الاقتراض كان ناجحاً على نحو معقول في تلحة الفرصة للبلدان لتصحيح مركز موازين مدفوعاتها، وأن غالبية المشتركين فيه التزموا بالإصلاحات الأساسية المتفق عليها. ورغم أن الأدلة غير حاسمة، فقد كان من الأرجح أن يتردى تأثير إيجابي على النمو لدى أولئك من تلقوا هذه القروض (أنظر الإطار ٦ - ١). لكن حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لم تنعش بالنسبة لبلدان كثيرة.

الجدول ٦ - ٢ مؤشرات الديون الخارجية للاقتصادات النامية، ١٩٧٠ - ١٩٨٩
(متوسط التنمية المتوقعة خلال الفترة)

البلدان النامية			مؤشرات التنمية			مؤشرات التنمية		
١٩٧٥,٧٠	١٩٨٢,٧٦	١٩٨٩,٨٣	١٩٧٥,٧٠	١٩٨٢,٧٦	١٩٨٩,٨٣	١٩٧٥,٧٠	١٩٨٢,٧٦	١٩٨٩,٨٣
١٠,٢	١٤,٨	٢٨,٥	٢,٩	٤,٣	٩,٨	١,١	١,٢	٠,٧
٢٠,٥	٢٨,٥	٦٠,٧	٢,٩	٥,٣	١١,٨	٢,٧	٢,٤	١,٠
١٨,٦	٣٤,٦	٥٤,٩	٥,١	١١,٠	١٥,٤	١,٩	١,٩	٢,٧-
٢٠,١	٤٤,١	٨٠,٣	١٤,١	١٧,٩	٤١,٦	٠,٣-	٢,٧	٥,٤-
١٦,٣	٢٨,٢	٤٢,٠	١٢,١	٢٨,٥	٣٠,٣	٣,٣	٠,٨	٢,٥-
١٨,٦	٥٥,١	١٠٩,٥	٢,٨	١٣,٠	١٧,١	١,٨	٦,٨	١,٧-
٢٠,٧	٤٥,٨	٧٩,٢	٤,٢	١٤,١	٢٠,٥	١,٢	١,٨	٣,٤-

ملاحظة: المتغيرات هي المتوسطات السنوية مصححة من الفترة، ومعدلات الاقتصاد مرجحة باستخدام النسبة في الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨١.

(أ) كسبة في الناتج القومي الإجمالي.

(ب) كسبة في مجموع حصة المصارف.

المصدر: بيانات البنك الدولي.

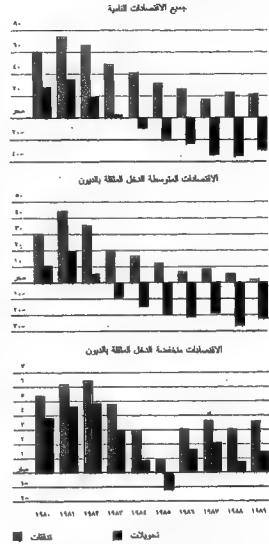
وكانت أندونيسيا وتايلاند والصين وكوريا ومليزيا تمثل نحو ربع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية . ومن المرجح أن يعتمد أى توسع في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأخرى على استقرارها السياسى واستقرار اقتصادها الكلى ، وعلى القواعد التى تتبعها بشأن الضرائب وتحويلات الأرباح .

ومعظم ديون البلدان منخفضة الدخل مستحق لدائنين رسميين ، ثلثين ومتعدى الأطراف ؛ كما أن جزءاً كبيراً من مجموع الثمائنات التصدير الخاصة مضمونة من جهات رسمية . وفى نهاية ١٩٨٩ كان دين البلدان منخفضة الدخل المقتلة بديون باهظة مساوياً لمجموع ناتجها القومى الإجمالى . وقد بدأ الدائنون الرسميون عمليات الاعفاء من الديون وإعادة جدولتها ، وقدموا تدفقات جديدة بشروط ميسرة للغاية . وبغير هذا كان يتعين على هذه البلدان أن تكرر ما يزيد على نصف حصيلة صادراتها لخدمة الديون ، والواقع أن المبلغ الذى تم مدهاء يقل عن نصف المبلغ المعاد جدولته . وقد تركّزت صليات تخفيف أعباء الديون على الديون الرسمية . وأعاد الدائنون الرسميون جدولة ديونهم بموجب ترتيبات نادى باريس ، وقدموا شروطاً ميسرة بدرجة عالية . ماسمى بشروط تورنتو . ويعتقضى هذه الشروط ، فإن الدائنين الثنائيين الرسميين الذين كانوا قد قتموا قروضاً غير ميسرة يستطيعون الاختيار بين لفاء ثلث المبلغ المجمع ، أو اعتماد السداد على أجل أطول كالمتمتع فى الديون الميسرة (فترة استحقاق منتتها خمسة وعشرون عاماً وفترة سماح منتها أربعة عشر عاماً) ، أو خفض سعر الفائدة . والأرجح أن يطالب المدينون المعنويون بمزيد من خفض الديون وخدمة الديون انا كانوا يريدون تحقيق استثمار ونمو أعلى .

وبالنسبة للديون التجارية ، عرض الدائنون الرسميون بمقتضى مبادرة برىدى ، الموافقة على خفض الدين وخدمة الدين بالنسبة للبلدان التى تتبنى برامج للتصحيح وتتخذ تدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والسماح بإعادة رأس المال لوطنه . ويتم التخفيضات من خلال إعادة شراء الديون - أى مبالغة الدين لتقديم مقابل من القيمة الاسمية بسعر فائدة منخفض أو مقابل سندات بها نسبة خصم ومضمونة جزئياً .

واستخدمت عدة بلدان ، بدءاً بشيلي فى ١٩٨٥ ، عمليات مقايضة الديون بأسهم رأس المال لتخفيض ديونها للخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر . وعندما يتم تمويل

شكل ٦ . ٥ . صافى تدفقات الموارد وصافى التحويلات إلى الاقتصادات النامية ، ١٩٨٩-٨٠ (بالدين الدولارات)



ملاحظة : البيانات وكاتبها لجميع الاقتصادات التى يقع فيها البلد كدائى من المديونات وتغير إلى حين دخول الأجل ، باستثناء ديون صندوق النقد الدولى . مصدر : البنك الدولى ١٩٩٠ ، ٢ .

تصدر قدراً من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج أكبر مما كانت تنفق . وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة عن المستوى الذى كان عليه فى مطلع الثمانينات ، وتحقق ذلك جزئياً نتيجة لعمليات مقايضة الديون . وتركز معظم التوسع فى الاستثمار الأجنبي المباشر فى شرق آسيا ،

ويحلول عام ١٩٩٠، كانت قد طبقت اتفاقات جديدة بشأن الدينون استنادا لمبادرة بريدي في الفلبين وكوستاريكا والمكسيك، وكانت المفاوضات تدور بشأنها في أوروغواي وفنزويلا والمغرب. وبالإضافة إلى التأثير الاقتصادي المباشر لهذه الاتفاقات. فقد أثرت بصورة موقية على التوقعات. فعقب إعلان المكسيك عن إبرام اتفاق في بوليه ١٩٨٩، انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية بصورة كبيرة وزادت تخففات رأس المال للدخل (الاطار ٥-٦). كما أفضت مبادرة بريدي لارتفاع كبير في أسعار الدينون في السوق الثنائية. فقد استقرت بعد إعلان المبادرة في آذار/مارس ١٩٨٩ ثم بدأت في الارتفاع في البلدان الأربعة التي لديها خطط لتطبيق مبادرة بريدي. واستمر السعر في الانخفاض بالنسبة للبلدان الأخرى التي استمر فيها تراكم المتأخرات مثل الأرجنتين والبرازيل. وعندما تكون السياسات الأخرى مناسبة، فقد يوفر تخفيف عبء الدينون للشرارة اللازمة للتنميش الاقتصادي ويسمن الحوافز التي تحث على الإصلاح. وتبين تجربة بيرو في الآونة الأخيرة بوضوح أن التوقف عن خدمة الدين لا يحل مشكلة تحقيق الاستقرار، وتوضح تجربة الأرجنتين والبرازيل أن خفض

صالية إعادة الشراء يبيع أسهم في المشروعات المملوكة ملكية عامة، لا يترتب على ذلك أي تأثير مالي، إذ أن الحكومة تملك الأصول بالفعل. ولكن عندما تتضمن العملية مقايضة دين عام مقابل أصول خاصة، فإن الحكومة تحتاج إلى جمع الأموال اللازمة لشراء الأصول الخاصة. وهناك أهمية للتكيفية التي يتم بها ذلك. فقد أوقفت الأرجنتين والبرازيل والمكسيك برامجهما الرسمية للمقايضة في ١٩٨٩، وذلك جزئيا بسبب مخاوفها من تأثيرها للتضخم، ويكون هذا التضخم قويا بصفة خاصة إذا كان للبنك المركزي يطبع النقود لمسح الدينون. ويرتبط بعض برامج المقايضة الجديدة بجهود نقل الملكية العامة للتطاع الخاص؛ على سبيل المثال ما تم بالنسبة لشركة التليفونات وشركة الخطوط الجوية العامة في الأرجنتين. ويقتصر برنامج المقايضة الجديد في المكسيك على المشروعات المملوكة للدولة، والبنية الأساسية، ومشروعات التنمية الأخرى. كما أدخلت أنواع أخرى من مقايضة الدينون: مقايضة الدينون بالتجارة في بيرو وبورصاتها، وتخفيف الدينون مقابل المحافظة على البيئة أو مقابل اتخاذ تدابير صديقة ممتدة في بلدان أخرى.

الإطار ٥-٦ اتفاق ١٩٩٠ بشأن ديون المكسيك

التكافؤ، ولكنها تدور بسر فائدة ثابت. ولغائر نحو ١٣ في المائة من الفلتين خيار اقتراض أموال جديدة، ولغائر ٤٠ في المائة سدادات القسم (بنسبة ٦٥ في المائة من القيمة الاسمية)، ولغائر ٤٧ في المائة سدادات التكافؤ بسر فائدة ٦,٢٥ في المائة. ودفع قيمة السدادات بنسب واحد في نهاية عام ٢٠١٩، وأصلها مضمون بسدادات الخزنة الأمريكية ذات القسم (الكريونل) القصيرة (التي لا تدور فائدة)، ومفوضات للفرقة مضمونة لمدة شمانية عشر شهرا. وتم سحب أموال اقتضات من لمطاولات البلاد والقروض من صندوق النقد الدولي وبنك الدولي واليابان. وأصبحت الفرقة المشاركة مزملة للتخلف في بولنج لمقايضة أسهم رأس المال بالتدوير، وهو برنامج مرتبط بنقل ملكية المشروعات العامة للتطاع الخاص.

ومن المتوقع أن يخفض اتفاق إعادة هيكلة الدينون، صافي تحويلات المكسيك الخارج بنحو ٤ مليارات دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤. ويأتي نحو نصف الخفض من إعادة جولة استهلاك الدينون. وتتضمن هذه التخفيضات المركز المالي للمكسيك وسكونها تأثير إيجابي على النمو. كما أن الاتفاق غير التوقعات إذ أفضى للتخلف بشأن سدادات سعر الصرف والعمران التي تطبق مستقبلا. وعقب إعلان الاتفاق في تموز/يونيه ١٩٨٩، انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية بصورة كبيرة وانخفضت تكلفت رأس المال في الداخل.

منذ أزمة الدينون في ١٩٨٢، تطلعت المكسيك حول صفقات لإعادة الجدولة والمصرف على أموال جديدة في ١٩٨٣-١٩٨٤ وفي ١٩٨٩-١٩٨٧. ولقارغم من المفاوضات المتعددة لم تخرج الاتفاقات في لغيف قبضه التاجر في الأجل المتوسط. وفي ١٩٨٥ طبقت المكسيك إصلاحات عامة في التجارة الخارجية والتطاع المالي، ونقلت للتطاع الخاص ملكية مملوكة كثيرة كانت مملوكة للدولة، وأعاد النظر في التوقعات الممتدة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من هذه الجهود استمرت الدينون الخارجية بحجم الألق بالصدف، لا كلفت المبالغ الكبيرة للمدولة الخارج تأثير ذلك بشأن مستقبل سدادات سعر الصرف والتعريب. والمبادرة دين هروب رأس المال، كان على المكسيك أن تدفع أسعار فائدة حقيقية مرتفعة جدا على ديونها الصعبة. مما زاد عجزها المالي وعرض للخطر الإصلاحات المالية الكبيرة التي كانت قد انضطحت بها في السنوات الأخيرة. وبدأ أن تخفيف عبء الدينون في الأجل المتوسط هو العنصر المنفذ للزام لنجاح جهود الإصلاح.

وفي آذار/مارس ١٩٩٠، توصلت المكسيك إلى اتفاق مع الفلتين لتحويلين لإعادة هيكلة الدينون، أصبح مستخدما للفرقة أن تغادر أحد الحلول من فلتة من الفلتات شملت اقتراض أموال جديدة وتسهيول لغرض الدينون وخطة الدين: أحدهما إعادة الدين المستحق بسدادات بها نسبة خمس والثاني إعادة الدين المستحق بسدادات بدون خمس (بسر

العجز المالي سيظل هو المسألة الحاسمة . وقد أدى فشل الأرجنتين والبرازيل في الوصول إلى تسويات بشأن الديون ، إلى تعميق الشك في احتمال نجاح جهودهما لتحقيق الاستقرار . وتبين تجربة شيلي وفنزويلا والمكسيك كيف يمكن أن تدعم إعادة التفاوض بشأن الديون السياسات المحلية عن طريق زيادة الثقة الشاملة وتشجيع عودة رأس المال المغترب لأوطانه .

وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق ، مازالت أزمة الديون تهدد التنمية . ومن العوامل التي يمكن أن تساهم على استمرار التقدم وزيادته : تنفيذ برامج تصحيح قوية لها مصداقيتها في البلدان المقتلة بديون باهظة ؛ وتوسيع نطاق البلدان التي يشملها خفض الديون التجارية وأعباء خدمة الديون ؛ وإثابة شروط أكثر تيسيرا عند إعادة الجذولة بالنسبة لأكثر البلدان المدينة فقرا ؛ وخفض رصيد الديون

المستحقة للوكالات الثنائية . ومن المرجح ألا ينمو الاقتراض الخاص ، إلا بصورة متواضعة مع إعادة بناء البنوك التجارية لرأس مالها . ومع ذلك ، فإن تمويلها خاصا إضافيا يمكن أن يأخذ شكل إعادة الأصول لأوطانها من خلال أدوات مثل التمويل المرتبط بمشروعات أو بالتجارة ، وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ، والمشروعات المشتركة وإصدار سكوك الديون وأسهم رأس المال في الخارج . ومن المرجح أن تكون زيادة التدفقات الرسمية أسرع نوعا ما من نمو دخل البلدان الصناعية ، مع بقاء المؤسسات متمددة الأطراف كحلقة ربط بين أسواق رأس المال الدولية وكثير من البلدان للنامية . ومن المرجح أن يتوقف ما إذا كانت التحويلات الصافية مستمرة في شكل إقراض جديد أو خفض للديون ، على ما إذا كانت البلدان مستتبى سياسات للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى وتحسين جدارتها الائتمانية .



اعادة التفكير فى دور الدولة

« إن الأمر المهم للحكومة هو ألا تفعل الأشياء التى يقوم بها الأفراد فعلا ، بأن تفعلها بطريقة أفضل قليلا أو أسوأ قليلا ، بل أن تفعل تلك الأشياء التى لا تنجز إطلاقا فى الوقت الحاضر » .

- جون ماينارد كينز
« نهاية مبدأ دعم يعمل »

يدعو جدول الأعمال المتعلق بالاصلاح الذى تبدى فى سياق هذا التقرير ، الحكومات الى التدخل بدرجة أقل فى بعض المجالات الممينة ، وبدرجة أكبر فى غيرها - أى أن تدع الدولة الأسواق تعمل حيثما تستطيع ، وأن تتدخل فورا وبفاعلية حيثما لا تستطيع الأسواق ذلك . وفى بلدان كثيرة ، يقتضى هذا توجيه أقوى ناحية السوق ، ودورا للقطاع العام أكثر تركيزا وفعالية . ويبين التاريخ أن هذا هو أضمن طريق نحو نمو أسرع فى الانتاجية وارتفاع فى الدخل ، ونحو التنمية الاقتصادية المستدامة .

وقد أمد الكثير من الحكومات فى البلدان الصناعية والتنمية ، احتكاما لما قلتمت به من أنشطة فى العهد القريب ، بهذا رأى . الا أنه لا يمكن تنفيذ السياسة الاقتصادية فى المختبرات ، إذ يتعين أن توضع موضع التطبيق فى عالم الواقع . ويواجه القائلون بالاصلاح تشكيلة متنوعة من القيود السياسية المفروضة على أعمالهم . وفى بلدان نامية كثيرة ، كانت التكلفة السياسية الفعلية أو المحتملة ، هى إحدى العقبات الماثلة فى وجه الاصلاح . ويفسر عدم الاستقرار السياسى وغيره من الاعتبارات السياسية الى حد كبير ، لماذا عمد الكثير من البلدان النامية فى المقام الأول الى انتهاج السياسات التى وضعها رغم أن ذلك لم يكن فى

صالحه اقتصاديا . كما أن هذه الاعتبارات السياسية تبرز الصعوبات التى تواجهها بلدان كثيرة عند تغيير هذا المسار على نحو مريح . ولذلك ، فانه من المهم أن نتساءل عما اذا كان من الممكن أم لا تمهنة دعم عريض بشكل كاف لأنواع الاصلاحات التى أوصى بها . وغالبا ما يزعم ، على سبيل المثال ، أن الديمقراطية والتكثيف الهيكلى لا يمتزجان بشكل جيد ، فهل هذا صحيح ؟

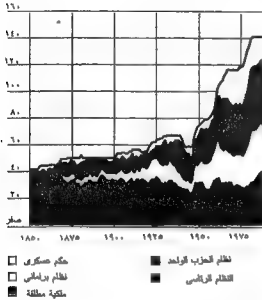
وللحكومات أهداف أخرى إضافة الى النمو الاقتصادى الأسرع . إذ أن خلق الوظائف يعتبر هدفا ذا صلة . ويستند معظم الناس أنه من الصواب تغيير توزيع الدخل لمساعدة الفقراء أو تحسين المساواة . فكيف يمكن تحقيق هذا على أفضل وجه ؟ وهل تفيد سياسات من هذا القبيل هدف النمو الاقتصادى الأسرع ، أم أنها تعمل كتقيد اضافى ؟ وفى المجال الاقتصادى الأضيق ، كيف يمكن تحسين أداء القطاع العام ؟ إن هذه الأسئلة أيضا تشكل جميعها جانبا من عملية اعادة النظر من جديد فى دور الحكومة فى التنمية .

الاقتصاد السياسى للتنمية

يعتبر عدم الاستقرار السياسى حقيقة من حقائق الحياة فى بلدان كثيرة . ولقد شهدت السنوات الأربعين الماضية العشرات من الحروب العنصرية ، والثقلية ، والطلاقية ، وحروب رجال الصناعات . ووقعت انقلابات فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية (فيما عدا كوستاريكا والمكسيك ويضع دول فى جزر الكاريبي) ؛ وفى كثير من بلدان شمال افريقيا وبلدان الشرق الأوسط (جمهورية ايران الاسلامية ، تركيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية

شكل ٧ - ١ الدول - الأمم حسب نوع الحكم ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧

(عدد)



المصدر : كيان ١٩٧٩ ، ١٩٩٠ .

التحديث الاقتصادي يخلق مصادر جديدة للثروة . ويمكن أن يزرع هذا الائتلاف الذي كان النظام الاجتماعي التقليدي قد أقيم عليه . ويؤثر انتقال من هذا النوع على بلدان نامية كثيرة في الوقت الحاضر . ولقد أثر توافق الآراء الاجتماعي الهش ، والمصالح الخلسة الراسخة والقدرة الإدارية للضعيفة ، على اختبارها لمبادئها الاقتصادية ، وفي النتائج المتحققة .

العربية السورية ، العراق ، لبنان ، مصر) ؛ وفي كثير من أجزاء آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء . ومنذ عام ١٩٤٨ ، تقع محاولة انقلابية واحدة على الأقل في بلد نام كل خمس سنوات (الجدول ٧ - ١) .

وهناك فيما يتعلق بالاستقرار السياسي ما هو أكثر من مجرد تجنب الانقلابات . فقد يحل بلاء الحركات الانفصالية ، والتنافسات الإقليمية ، والاحتكاكات الانتخابية ، وغيرها من الصراعات الاجتماعية العنيفة في بعض الأوقات ، بالسلطات التنفيذية الأكثر أمثا . وتستطيع الحكومات القمعية أن تشجع جوا شبيها بالاستقرار حتى ولو كانت تنفكر إلى المساندة الشعبية تماما ، وذلك مثلما أظهرت أوروبا الشرقية إلى عهد قريب . وفي عام ١٩٨٧ ، كان نصف حكومات العالم تقريبا حكومات غير ديمقراطية (الشكل ٧ - ١) ، في حين يقع حوالي ثلاثة أخماس البلدان غير الصناعية في تلك الفئة .

ويساعد توافق الآراء الاجتماعي الحكومات في إقامة سلطة شرعية تمارس بها الحكم . وبدون هذه السلطة ، قد تصبح أغلبية الوظائف الأساسية من قبيل فرض الضرائب وتخصيص الائتاق العام ، مثيرة للمشكلات . وعندما بدأت اليابان عملية التحديث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان متوسط دخل الفرد هو الأقل فيما بين البلدان التي تصنف في الوقت الحاضر على أنها بلدان صناعية . بيد أن اليابان كانت قد حققت بالفعل تقدما سياسيا كبيرا ، وكان هذا بلا ريب رسودا عظيما لها . لم تكن الحكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية ، ولكنه كان مفهوما أن السكان أضغوا عليها الشرعية ، وكان لديها إدارة قوية ، وقاعدة ضريبية عريضة ، وقد ساعدها كل هذا على الانضطلاع بمصالحاتها الرئيسية بعد إعادة حكم الميجي في عام ١٨٦٨ .

وكما اكتشفت البلدان الصناعية أثناء مسار تاريخها ، فإن

جدول ٧-١ عمليات نقل المديرين غير المنتظمة : محل الحوادث لكل بلد ، ١٩٤٨-١٩٨٧

مجموعة الدول	١٩٥٢، ١٩٥٤	١٩٥٤، ١٩٥٦	١٩٦٤، ١٩٦٥	١٩٦٥، ١٩٦٦	١٩٦٦، ١٩٦٧
الدول المتنامية	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)
الدول المتوسطة	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)
الدول المتقدمة	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)	١٠٠ (٢١)

ملاحظة : هذا الجدول الذي جرى ترتيبها مجموعتين فرقتين . وقد أدرج كل من الثلاثات القائمة وغير القائمة المديرين على حد سواء . والثلاثات القائمة غير القائمة المديرين هي بمثابة تغيرات في منصب المدير التنفيذي أو المالي بين قائد وأخر ، خارج الإجراءات القانونية العادية أو الرسمية المصنفة بالنقل السليمة . وتعتبر الثلاثات المديرين غير المنتظمة وغير القائمة بمثابة مغفلات لثلاثة لأجزاء ثلاث غير منتظمة من هذا الجدول . وقد رتب الجدول حسب متوسط لمعدل الفرد من النقل في عام ١٩٨٨ .

المصدر : تيلور وجونس ، ١٩٨٢ ، قاعدة البيانات بكافة من الاتحاد المشترك فيما بين الهيئات البحثية والإحصائية . وأخذت تصنيفات مجموعات النقل من الجدول التالي .

فى بوليفيا فى عام ١٩٥٢ فى أعقاب عشرات السنين من المحاولات التى قامت بها الحكومات لفرض الضرائب على المائلات التى تمتلك هذه المناجم . وأفضى عجز كثير من الحكومات عن إدارة النظام المصرفى والإشراف عليه إلى تأميم المصارف أو التدخل مباشرة فى تخصيص الائتمانات . وجاءت التدخلات فى الزراعة فى أعقاب نمط مماثل . فقد فرضت على الزراعة فى أفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال ، ضرائب مرتفعة من خلال تقييم العملات بأكثر من قيمتها ، وقلم مجالس للتسويق الحكومية بدفع أسعار منخفضة فى المشتريات ، وللضرائب على الصادرات .

ومن تشلغ فى بلدان نامية كثيرة ، أن نجد التعريفات الجمركية ، والحوافز الضريبية أو القواعد للتنظيمية الخاصة التى تستهدف حماية جماعات ذات مصلحة خاصة . وفى بعض الحالات ، وضعت الدول ، النهاية ، سياسات و برامج من أجل نقل الموارد إلى جماعات المصالح المحددة بصورة ضيقة ، ولجأت إلى ممارسة التفسير عندما تارت أشكوك حول شرعية مثل هذه السياسات . وتساعد قوة المصالح المضرة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا فى تفسير أسباب إنحياز استراتيجيات التصنيع التى تنتهجها بلدان كثيرة فى هاتين المنطقتين بقوة ضد الزراعة .

وقد قامت حكومات كثيرة ، بدور رب العمل كملجأ أخير ، وذلك جزئيا نتيجة لشموها بالقلق إزاء الآثار الاجتماعية والسياسية الضمنية المترتبة على البطالة . وإلى عهد قريب كان خريجو الجامعات يحصلون على وظيفة مضمونة فى الحكومة فى العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء . وفى غامبيا ، تضاعف عدد موظفى الإدارة المدنية بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٤ . وتقدر حكومتا الأرجنتين ومصرى لانكا المركزيتان أن خمس الموظفين فى كلا البلدين فاقين عن الحاجة ، أما حكومة البرازيل فنصل بالرقم إلى نصف عدد العاملين .

وقد استخدمت المشاريع المملوكة للدولة لحلق فرص العمالة (وأن كان ذلك نادرا ما يتم لصالح الأشخاص الأشد فقرا) ، أو زيادة الدخول فى مناطق معينة ، أو تلبية مطالب الجماعات القوية مثل العسكريين . وقد أنشأت حكومة سرى لانكا فى السبعينات ومطلع الثمانينات عدة مصانع للفزل والنسيج ، ومصنع تكرير السكر فى المناطق المتخلفة التى ترتفع فيها البطالة الريفية . وفى الأرجنتين ، كانت الصناعات التى أدارتها الحكومة العسكرية فى أعوام السبعينات تحظى بحماية كبيرة .

وتعمل الحكومات ، بدرجة كبيرة وفى كل مكان إلى تفصيل سياساتها الاقتصادية على نحو يوازن بين المصالح المتضاربة . والاعتبارات السياسية وليس الاقتصادية هى التى تقصر إمادا تتدخل حكومات الكثير من البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى دعم الصناعات أو الأقاليم المعتلة . وحتى فى المجتمعات ذات المؤسسات الآمنة ، يوضع كيف يمكن عرقلة الإصلاحات الاقتصادية التى تشدد الحاجة إليها ، من جراء اتبعات السياسة الحماية فيما بين بلدان منظمة للتعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى الثمانينات والمشكلات التى تواجهها الجولة الحالية من مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) ، والوزارة البطولية التى عالج بها بعض البلدان الصناعية الأخطالات الاقتصادية الكالية فى السبعينات والثمانينات .

الأوضاع والتدخلات

وفى بلدان نامية كثيرة ، يعرض عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى نوافق الآراء الاجتماعى للجهاد والتوتر . والواقع أن مثل هذه الصعوبات ليست جديدة . إذ أن هذه البلدان ظلت لسنوات عديدة تميل إلى إخضاع السياسات الاقتصادية لمهمة توفير المساندة للحكومة من جانب الجماعات ذات النفوذ . وقد ضاعفت أدوات السياسات الفجة التى تتبعها حكومات كثيرة نتيجة لهذه الأولويات المعوجة والمقترنة بقدرتها الإدارية الضعيفة فى أغلب الأحيان ، من المشكلات ، وزادت قدرتها على إحداث الضرر . وعلى نحو نموذجى ، اتجهت الحكومات إلى إضفاء الطابع المركزى على الموارد الاقتصادية وصنع القرار . وقد تدعم هذا الاتجاه بالاعتقاد الذى ساد فى أعوام الخمسينات ، والستينات ، والسبعينات ، فيما بين الكثيرين من صانعى القرار وخبراء الاقتصاد الإثمائى وأحيانا فى وكالات المعونة والتمويل الأجنبية ، بأن البلدان النامية لا تستطيع الاعتماد على الأسواق والقطاع الخاص وحدها من أجل تطوير صناعاتها .

وفى أعوام الخمسينات والستينات ، جرى تأميم المرافق العامة وشركات النفط ، والمزارع ، والصناعات التحويلية المنوعة ، فى كثير من البلدان النامية ، بما فيها ، البرازيل ، تونس ، الجزائر ، مصرى لانكا ، شيلي ، ومصر . وفى ذلك الوقت اعتبرت الحكومات نفسها من الناحية الإدارية أضعف من أن تفرض ضرائب وتنظم المشاريع الخاصة وهى على مبعده منها . وقد جاء تأميم شركات التعدين الكبيرة الخاصة

كذلك جعلت التدخلات التدريجية من الصعب إقامة مؤسسات عامة حيوية . فعلى سبيل المثال ، كانت الرقابة المباشرة على النظام المالي تعنى أنه ليست هناك محاولة لبناء القدرة على الرقابة المصرفية ، وجعلت التهربات الجمركية وضريبة التضخم المرتفعة توسيع القواعد الضريبية ، أمرا أقل أهمية . كذلك قلل التوسع فى المصارف الحكومية الزراعية ، الذى استهدف توفير الائتمان بشكل أوسع للمزارعين ، من أهمية تطوير السجلات وتوضيح حقوق الملكية . أى معالجة الأسباب الكامنة وراء التكلفة المرتفعة للائتمان الريفى . ومن ناحية أخرى ، عجزت المصارف الزراعية فى بلدان نامية كثيرة عن تقديم خدماتها ، وبذلك بقي المزارعون على سوء حالتهم مثلما كانوا من قبل .

فشل السوق وفشل الحكومة

كما أوضحت الفصول السابقة من هذا التقرير ، لا يعتبر التدخل من قبل القطاع العام أمرا غير مستصوب فى حد ذاته . فعلى العكس من ذلك ، هناك كثير من أنواع التدخل تعتبر ضرورية إذا ما أريد للاقتصادات أن تستغل طاقاتها الكاملة . وتضمن قائمة مختصر من التدخلات التى لا غنى عنها الحفاظ على القانون والنظام ، وتوفير السلع العامة ، والاستثمار فى رأس المال البشرى وتشديد البنية الأساسية المادية وإصلاحها وحماية البيئة . وفى جميع هذه المجالات (ويمكن القول فى كثير غيرها) ، « تفشل » الأسواق ، وينبغى للحكومة أن تتدخل . ولكن الحالات التى لا حصر لها من التدخل للشلل توحى بأن هناك حاجة إلى التزام الحذر . ذلك أن الأسواق تفشل ، ولكن الحكومات تفشل كذلك أيضا . ولا يكفى لتبرير التدخل إدراك أن السوق قد عجزت ؛ إذ أنه من الضروري أيضا أن تتوافر الثقة فى أن الحكومة تستطيع أن تفعل ما هو أفضل .

إن الحكومات معرضة لأن تفشل ، على الأقل من الناحية الاقتصادية ، وذلك لمجموعة متنوعة من الأسباب . وكما سبق أن لاحظنا ، قد لا تكون الأهداف الاقتصادية فى أعلى أولوياتها . وقد تنفع توليفة من الأهداف والقيود السياسية والإدارة الضعيفة الحكومات إلى التدخل بطرق قد تكون ضارة اقتصاديا . كذلك يصعب التنبؤ بنتائج التدخلات الاقتصادية . فعلى سبيل المثال ، صدرت بلدان كثيرة فى أمريكا اللاتينية فى الخمسينيات ، إلى حماية صناعاتها (من بين جملة أمور) من أجل تقليل اعتمادها على الواردات .

وقد قامت برامج الائتلاف العام بتمويل المرافق العامة المنخفضة الأسعار - المياه ، والكهرباء ، والاتصالات السكنية والملكية ، والسكك الحديدية ، أو انتقل لدخل المدن - كما منادت الدعم الغذائى غير الموجه لثقت بعينها . ومما يذكر أن غالبية السلع الغذائية الأساسية فى مصر والمكسيك كانت مدعومة إلى عهد قريب ، مثلما كان الحال بالنسبة لدقيق القمح فى البرازيل . ويغد هذا الدعم عادة سكان الحضر التشويطين سياسيا وذلك على حساب المناطق الزراعية حيث يعيش غالبية الفقراء . والمضاريع الاستثمارية العامة غير الاقتصادية يحركها باعث سياسى فى أغلب الأحيان : فعلى سبيل المثال ، كان القصد من مشروع ضخ لتوليد الطاقة الكهربائية فى زائير ، هو تحسين سيطرة الحكومة على إقليم يسوده المصحيان . وفى بعض الحالات ، يعد الصناد فى اتفاق المصروفات (أنظر ما يلى) مشكلة ، ويتضمن فى بعض الحالات ، امدادات أجنبية .

التكاليف

وبحلول الثمانينات ، جعلت الصعوبات المستمرة فى تمويل العجز الخارجى والعجز فى القطاع العام ، من السهل تبين تكلفة هذه التدخلات . وعندما تنافس عرض التمويل الخارجى بعد عام ١٩٨٢ ، تجاوزت طلبات المعاملة الخاصة قدرة الاقتصاد على أدائها .

وأصبح دعم الشراء على حساب الكفاءة الاقتصادية ، فى نهاية الأمر بمثابة عامل إغراق ذاتى . وتمثل رد فعل الحكومات إزاء تصاعد قوائم أجور الإدارة المدنية ، فى جعل الأجور الاسمية تتخلف عن ملحقه للتضخم . وقد وُجد هذا الاجراء الاستياء لدى المواطنين المومنين وأفضى إلى تدهور المعنويات وسوء الخدمات . وقد تسببت حالتهم ، مقترنة بالتدخلات التقديرية ، فى تفاقم الصناد . وعلى اثر ذلك ، أفضى للصناد فى بعض البلدان إلى إقاط الحكومات . وقد اجتنب التوظيف فى الحكومة للهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية ، مما فاقم من مشكلة البطالة الحضرية . ذلك أن المرافق العامة ذات الأسعار المنخفضة والمعملة الزائدة تعنى خدمات سيئة - الانقطاع المزمع للطاقة الكهربائية ، والتلفونات المعطلة ، والوسائل الرديئة للنقل العام . وتسبب هذا فى مزيد من عدم الرضا . وصعوما ، أدى هذا النهج القائم على التدخل بصورة مرتفعة إلى إبطاء النمو ، الذى قوض الاستقرار السياسى مجددا ، فى بلدان كثيرة .

وفي وقت لاحق ، بات واضحا أنها زالت من اعتمادها على الواردات ، وذلك لأن القطاع الصناعي الحضري الجديد الذي يتطور في ظل الحماية قد اعتمد بشدة على المدخلات والآلات المستوردة .

وليس الشركات الخاصة هي الأفضل دائما في اتخاذ القرارات أو التنبؤ بنتائجها . ولكن لاختبارات الأداء تكون عادة أوضح للشركات الخاصة ، مما يمكنها من اتخاذ إجراء تصحيحي أسرع . وعلاوة على ذلك ، يكون من الأصعب على الشركات الخاصة أن تحول تكلفة أخطائها إلى عائق دافعي للضرائب بدون مساعدة الحكومة .

وهناك صعوبة أخرى هي أن تدخل الحكومة يخلق مصالح مكتسبة مما يجعل من الصعب تغيير السياسات . وليست هناك حاجة إلى عكس اتجاه جميع التدخلات : إذ أن الاستثمارات في مجال البنية الأساسية ، على سبيل المثال ، تولد موارد تغطي تكلفتها ولكن حماية الصناعات التحويلية في المراحل الأولى من التصنيع لا يمكن أن تنجح ، إن نجحت أصلا ، مادامت مؤقتة . بيد أنه عندما تمنح هذه الحماية ، يكون من الصعب جدا إلغاؤها .

إن الحماية تخلق ربما : إذ أن بعضا من ملاك قوة العمل ، أو رأس المال ، أو الأرض يحصلون على عائد أعلى مما كان يمكن أن يحققوه في غياب التدخل . ويحتجب هذا الوضع موارد جديدة إلى الصناعة المحمية ، إلى أن يخفى هذا الربح ، عندما يصل لمستواه الحدى . ولا يؤدي إلغاء الحماية فقط إلى عقاب الملاك الذين سبق لهم الحصول على الربح باعتباره كسبا غير متوقع ، بل يؤدي أيضا إلى عقاب أولئك الذين جاؤوا في وقت لاحق للتمساك بالمعادن الثمينة . وقد يفرض إلغاء التبريدات في هذه الحالة الخسارة على المؤسسات التي حققت أرباحا أقل . وهكذا ، فإنه حتى عندما لا تكون المصالح الصناعية هي التي خلقت الحماية ، فإن الحماية تخلق مصالح صناعية . وعندئذ تصبح هذه المصالح عقبة كرودا في طريق التحرر .

الفساد

التدخل المفرط يولد فسادا في أغلب الأحيان . ومرة أخرى ، فإن المشكلة لا تقتصر بأية صورة على الحكومات أو على البلدان النامية . وفي بعض البلدان ، تنامت هذه المشكلة بأبعاد مفرزة ومعمرة .

ويضعف الفساد من قدرة الحكومة على تنفيذ مهامها

بكفاءة . والرشوة ، ومحاباة الأقارب ، وشراء النعم ، يمكن أن تصيب الإدارة بالشلل ، وتضعف العدالة في توفير الخدمات الحكومية . وهكذا تقوض أيضا الترابط الاجتماعي . وقد جرى تحديد الفساد باعتباره مشكلة خطيرة في الصين القديمة والهند ، وفي الإمبراطورية العثمانية في القرن الرابع عشر ، وفي إنجلترا في مطلع سنوات القرن التاسع عشر . وتحدث كل عامين فضيحة ما لتفكرنا بأن الفساد لا يزال موجودا في أوروبا ، واليابان ، والولايات المتحدة . وقد أسهم الفساد أيضا في تحديد مصير حكومات كثيرة : فقد كان هو المبرر الرئيسي للثقل العسكري الذي أطاح بالحكومة المدنية في غانا في عام ١٩٨١ ، والانتقال النيجيري في عام ١٩٨٣ ، وكان موضوعا هاما في الحملة الرئاسية في المكسيك عام ١٩٨٢ ، وسببا رئيسيا لنسقوط نظام الحكم في اللينين في ١٩٨٦ ، كما أنه يمثل مشكلة تعتبرها السلطات ذات خطورة بالغة في الاتحاد السوفياتي .

ويكشف الفساد عن نفسه بطرق متنوعة . والطريقة الشائعة هي رشوة مسؤولي الجمارك ، الذين يسمحون بعد ذلك بالواردات غير المشروعة ، أو الواردات المشروعة ولكن بدروس نقل عن الرسوم القانونية ، أو بالأسراع في إجراءات التخليص . وكان هذا يمثل مشكلة خطيرة في بلدان عديدة : في الولايات المتحدة عند منعطف القرن ، وفي سنغافورة في الستينات وفي اندونيسيا في السبعينات ، وفي الكامبيرون في الثمانينات . وقد أفضى لتفاسد الشرطة في عمليات الابتزاز وغيرها من الجرائم في هونغ كونج إلى إنشاء مكتب لمكافحة الفساد في السبعينات . وفي أواخر السبعينات ، كُتب تحقيق أجري في ولاية ماساتشوستس عن أن ٧٦ في المائة من عينة من المباني العامة يوجد بها على الأقل عيب ميكانيكي ، لم يكن لهحدث بدون تواطؤ المقيمين . وقد تبين أن ثلثي الأسماء المدرجة في قائمة رواتب الإدارة المدنية في زائير عام ١٩٧٨ كانت خيالية ولا وجود لها . وتقلل هذه الأشكال من الفساد ، وغيرها من الأشكال الخبيثة - التفتيت عن العمل ، والقيام بوظائفين في وقت واحد ، أو إتهام الزلاء - من كفاءة الإدارة العامة .

ونادر ما يمكن التقليل من الفساد ما لم يتم التصدي لأسبابه الكامنة الأكبر . ويزدهر الفساد في الحالات التي يتم فيها قمع المنافسة ، وتكون فيها القوانين واللوائح الداخلية والخارجية مفرطة وتقديرية ، ويحصل الموظفون المدنيون على أجور منخفضة أو تكون لدى الهيئة التي يعملون بها أهداف غير واضحة أو متضاربة . ففي الكامبيرون ، يتطلب

سياسات الدورات الانتخابية قصيرة الأجل . وكان ينظر إلى الديمقراطية كما لو كانت ذات نزوع داخلي تجاه السياسات الشعبوية (الإطّار ٧ - ٢) . ويزعّم أن نظم الحكم المستبدّة المادّلة (التي يتزعمها الطغاة القاضفة) مطلوبة لاقتحام الإصلاحات غير الشعبية وترويض الإدارة المنردة أو غير الفعّالة في غير هذا . وحققت الاقتصادات التي اتسمت بدرجات متباينة من الاستبداد تقدما في فترات مختلفة في الماضي ، مثلا في إسبانيا والبرازيل وشوئي ومعظم اقتصادات شرق آسيا . ومع ذلك ، ففي الوقت نفسه عجزت بعض الديمقراطيات ، القديمة منها مثل الهند أو الحديثة مثل اللّتين ، حتى الآن عن تحقيق تقدم سريع .

يبدّ أنه في غضون الثمانينيات ، نشأ اتجاه قوي إلى التحرر من الوهم المادّ بالنسبة للنظم الاستبدادية . وقد أصبح مفهوما الآن بشكل أفضل أن النظم من هذا القبيل لا يحتمل أن ترسخ لمصالح الجهات المناصرة المحبوبة . والواقع أن بضعة من النظم الاستبدادية تعتبر مستندرة اقتصاديا . وتعتبر بعض اقتصادات شرق آسيا المصنعة

الحصول على جميع التراخيص والتصاريع اللازمة للبدء في عمل تجاري جديد فترة زمنية مدتها عامان حتى بالنسبة لرجل الأعمال الذي يحتفظ باتصالات طيبة مع المسؤولين ؛ ويتطلب القانون اتخاذ أربع وعشرين خطوة مختلفة ، تشمل عشرين مكتباً منفصلاً . ويتم الاضطرار بصورة دورية بمحادثات لمناقشة الفساد ، تحقق نجاحا في بعض الأوقات (الإطّار ٧ - ١) . ولكن الأميالي الجذرية تبقى عادة على الرغم من ذلك : إذ تقوم الوكالات الضعيفة بمكافحة قوى السوق بضموابط وفيدو يعتبرها المجتمع مفرطة وتقديرية أو غير منطقية .

العلاج : الديمقراطية والمؤسسات ؟

ما فتى الاستبداد يعتبر في أغلب الأحيان عاملا ماعدا مفيدا ، مع الأمس ، لوضع سياسات فعّالة في مواجهة عدم الاستقرار السياسي . وكان الرأي المادّ في الخمسينيات وحتى السبعينيات ، هو أن السياسات الاقتصادية تتطلب فترة زمنية قبل أن تؤتي ثمارها ، وأن ذلك لم يكن متسقا مع

الإطّار ٧ - ١ مكافحة الفساد

وكان هذا المكتب قد تحرر من الفساد تماما عندما فركه بالآ في حل ١٩٨٠ لكي يصبح لقا لوزير المالية ، وبعد ذلك بوقت قصير ، قلّصا المحكمة العليا .

الحلول

استند نجاح بالآ إلى ست خطوات تجدد . أولها تحسين الأكراف والبرلمانية من قبل مجموعة من الخبراء الخارجيين ذوي المهارات العالية كونت فريقا واحدا مع عدد من كبار المسؤولين الأمهار . وثانيها ، تطبيق نظم فورية لرمد الأداء على أساس معايير موضوعية من قبل عدد للثديرات الحزبية ، والحد من المصالح . وثالثها ، توقيع عقوبة على نحو ١٠٠ من القضاة القاضفة رغبة المستوى ، بإسليم أو احادة تنظيمهم . ورابعها تبسيط قوانين الحزب ليجعلها أكثر كفاءة وتقليل حرية التفكير المتمثلة لمسؤول الحزب . وخامسها تشديد النظم القرابية . أصبحت مدفوعات الحزب التي تتم من طريق المصارف وليس موظفي الحزب ، وأصبح يتم إرسال البهين ، وأصبحت القرابات تستند إلى دافعي الحزب . وسادسها ، تحسين ممارسات الموظفين . فقد أصبح تحسين يتم لأصحاب وظائف الأعلى ، يحظر قانون لمعارضة معالجة الأقارب ، تحسين الأقارب حتى البهين ، وأصبحت القرابات تستند إلى الأداء . إلا أن هذه التدابير لم تحسّر طويلا . في باد ظه فيه الفساد متشديا . ففي أحوال الثمانينات ، أصبحت معالجة الأقارب مشكلة مرة أخرى ، وانخفضت كديرات الحزب وتحسينها بدرجة كبيرة .

كان الإطّار على ملك المسؤولين عن الحزب في مكتب الإزادات الداخلية للقبين في مطلع السبعينات يعتبر أمرا مريحا جدا لدرجة أن الخلاف وصعوبات القتل في المكتب كان يتم بهما . فقد كتبت ، أكبر تشكيلة متحركة وفعّالة من السورلات ترمز إلى البذخ ، توجد في سلطة الاكتتار الخاصة بمكتب الإزادات الداخلية في مالابا . وقد استندت سياسة المصنوع الجديد التي أمثلها في حل ١٩٨٢ ، فرديناند ماركوس رئيس الجمهورية آنذاك ، للتخفيف من عبء الفقر ومعارضة الفساد ، وقد استمر أوراها في حل ١٩٧٥ عندما لم فصل ٢٠٠٠ مسؤول حكومي من وظائفه لشكبه في أن مراكبه غير سور . وفي عملية التطوير تلك استبدل بموظف مكتب الإزادات الداخلية القاضي المزين بالآ .

المشكلات

وبعد مضي بضعة شهور ، حدد الفريق بالآ عددا من المشكلات الحزبية ، كان من أهمها الممارسات التي تتيح للمسؤولين طلب مدفوعات لمطلحة مسألة حزبية ، أو تقديم سجل أو قيام بمصارف مفسدة عالية . وأقول رشوى لتفويض للثديرات الحزبية أو الاستماع عن أزعاج دافعي الحزب من لا استند عليهم التزامات حزبية ؛ واختلاس الأموال ، وطبع بالظلال وطرايع حزبية بصورة غير مشروعة ، وإفخوخ بقول الأموال لتفوية ، ومعالجة الأقارب والتأثير في القرارات المتمثلة بالمواطنين ، من قبل النقل والقبين ، وتصليل نظم البرلمانية الداخلية . (إذ يقوم المسؤولون المكلفون بالتحقيق مع الآخرين بقول الرشوى بصورة روتينية من فوائده الذين يجري التحقيق معهم) .

الاطار ٢.٧ تجارب شعبية

تعتبر التجارب الديمقراطية في أمريكا اللاتينية - اللاتين في شيلي (١٩٧١-١٩٧٣) ، وبيرو في الأربعين (١٩٤٦-١٩٤٩) ، وغربا في بيرو (١٩٨٥-١٩٨٨) - نماذج بالغة الأهمية للتفاعل بين السياسات السياسية والاقتصادية . فقد ركزت السياسات الشعبية على أهداف النمو والأهداف التوزيعية التصورية الأولى ، ولم يزل بأخطار التضخم والميزان المربط ، وتجاهلت اللجوء لفناريجة وردود الفعل للتركت والأثر تجاه سياساتها المتتالية للسوق بصورة حدوائية . ومع ذلك فإن معالجة المسائل المتعلقة بالقرى والوزع الدخل ، والتي تعتبرها النظم التشريعية مصدر الصراع الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي ، لا يمكن أن تتم من خلال سياسات اقتصادية غير قابلة للاستمرار .

وفي فترة شعبية نموذجية ، تبدأ الألفة الجديدة في إجراء تحول بارز في السياسات ، ويعدم الأفراد في المصلحة الانتخابية وتوافر الاحتياطي الأجنبي في يد الأثر ، نوا في الإنتاج أكثر لفرقاطا ، تصبى في كثير من الحالات زيادة في الأجور الحقيقية . ويتم الأبناء على التضخم متفلسا عن طريق تحديد الأسعار . إلا أنه سرعان ما تظهر الاختلافات نتيجة التوسع القوي في الطلب المحلي ، لأنه يجب تناقص الاحتياطي الأجنبي ، لا يمكن تلافى هذه الاختلافات بزيادة الفرديت وتبقى للندرة ، والتضخم المتسارع ، وتبقى الاحتياطي إلى هروب رأس المال وسحب نقد من الدول في الاقتصاد . ويتأخر جهاز الميزانية

مع زيادة الدعم ، وتلتخص الضربك من حيث قيمتها الحقيقية . وفي هذا الموقف غير القابل للاستمرار ، تنحصر الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة وتخفيض الدعم . وعندئذ يمارح التضخم ، وتخفيض الأجور الحقيقية .

وتبين تجربة شيلي في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٠ بوضوح هذا التسلسل لأحداث . فقد ضاقت الحكومة من الانقلاق العام لتحقيق نمو مربع وتحسين أحوال المعيشة للجماعات ذات الدخل المنخفض ، وبكت زيادة لجور القطاع العام ، مما زاد الميزان المالي . وجرى تكثيف الإصلاح الزراعي ، وتأميم قطاعات التعدين والمصارف ولينا أجزاء من القطاع الصناعي . وقد أشتت ذلك للفرقة من سياسات تحديد الأسعار والطلب التوسعي ، والتضخم المكثف ، ولأخبرت السوق الموازية . وكان الاحتياطي الأجنبي متقلبا جدا بدرجة جعلت من المستحيل تلبية الطفرة في الطلب عن طريق زيادة الفرديت . وبطول عام ١٩٧٢ ، أرغست الحكومة ، على تخفيض قيمة الأستوكود وتوسيع أسطر قطاع العام . بيد أنها عجزت عن السيطرة على الأجور . وفي الفترة ما بين علس ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ، زاد التضخم من ٣٥ في المائة إلى نحو ٦٠٠ في المائة سنويا ، وقطر العمل المالي من ٢,٧ في المائة إلى ٢٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . لقد صار نحو الناتج المحلي الإجمالي ٩ في المائة في عام ١٩٧١ ، إلا أنه عاد سالبا في علس ١٩٧٢ و ١٩٧٣ عندما انخفض الناتج بنسبة ٥,٦ في المائة .

بطريقة ديمقراطية . وما فتئت بوليفيا عاجزة عن تحسين قدرة حكومتها الإدارية وذلك برغم مضي نحو عشر سنوات على تطبيق الديمقراطية . وكانت معدلات معرفة القراءة والكتابة في الصين في عام ١٩٥٠ مماثلة لمعدلاتها في الهند ، إلا أنه بعد مضي أربعة عقود ، أصبحت هذه المعدلات في الصين ضعف ما كانت عليه . ومع ذلك ، فإن الهند تعتبر واحدة من أقدم الديمقراطيات في العالم اللنامي وأكثرها تطورا .

ولا تعتبر الحكومات الديمقراطية بالضرورة أكثر براعة في إدارة الإصلاح . لا تبدو الحكومات الديمقراطية الانتقالية عرضة على وجه الخصوص للأخطار ، ربما لأن قاعدتها السياسية لا تزال مائعة . (الجدولان ٧ - ٢ و ٧ - ٣) . ولدى الحكومات الديمقراطية سجل أفضل مما لدى الحكومات الاستبدادية في البلدان التي لم تستقطب سياسيا ؛ ويبدو أن للنكس صحيح في المجتمعات المستقطبة . وصعوما ، نوحى للشواهد أن الفرق بين الاستبداد والديمقراطية في حد ذاته يعجز عن تقديم تفسير مناسب لما إذا كانت البلدان متشرد في الإصلاح أم لا ،

حديثا بمثابة حالات استثنائية وليست قاعدة . فقد انبثت الدكتاتوريات أنها دمرة بالنسبة للتنمية في كثير من الاقتصادات ، في أوروبا الشرقية ، والأرجنتين ، وأوغندا ، وبيرو ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وزلاير ، وميلانار ، ونيكاراغوا ، وهليتي ، وذلك على سبيل المثال فقط .

وعلى العكس من ذلك ، تستطيع الديمقراطيات ، أن تجعل من الإصلاح شيئا ممكنا بدرجة أكبر بطرق عديدة . إذ أن الزواجر والضوابط السياسية والصحافة الحرة والمناقشة العلنية للكلية وفرادد السياسة الحكومية يمكن أن تجعل لجمهور أمراض مصلحة في عملية الإصلاح . والحاجة إلى تحقيق نتائج طيبة بغية إعادة الانتخاب ، قد تيسر التغيير الاقتصادي بدلا من أن تمرقه إذ أنها تزيد من بواحت الحكومات إلى الأداء بصورة جيدة ، وتحد من ملوكها النهاب .

ولا تتبع التجربة استخلاص استنتاجات راسخة ومريمة . إن بيرو تولجه أزمة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخها ، وهي غالبا نتيجة للسياسات التي كانت قد تنفذت في أواخر الثمانينات من جانب حكومة منتخبة

المؤسسات والتمتع

وهناك نهج آخر لمعالجة مشكلات عدم الاستقرار السياسي ، ووفقاً للآراء الاجتماعية الهن ، والسلطة الضعيفة ، وهو بناء مؤسسات أكثر فاعلية . ويمثل هذا مفهوماً عريضاً للغاية . إذ أنه يضم الهياكل العامة التي تضطلع الدولة عن طريقها بمسؤولياتها الأساسية : الحفاظ على القانون والنظام ، والاستثمار في البنية الأساسية الجهرية ، وجباية الضرائب من أجل تمويل الأنشطة من هذا القبيل ، وهكذا دواليك . إلا أن الفكرة تتجاوز ذلك . إذ أنها تمتد لتشمل الاتفاقيات التي تحكم الطريقة التي يتعامل بها الناس كل منهم مع الآخر : حقوق الملكية ، العقود ، وقواعد السلوك . ولعل دراسة كيفية تأثير مؤسسات المجتمع على الأداء الاقتصادي هي الموضوع الأكثر حيوية في المؤلفات الاقتصادية في العقدين الأخيرين . وبالرغم من أن فهم هذه القضايا لا يزال غير مكتمل ، إلا أنه من الواضح أن المهمة الأولية للتنمية المؤسسية هي تحسين كفاءة تخصيص والتوزيع ، وتخفيض تكلفة المعاملات التجارية . تكلفة تعامل الناس مع بعضهم البعض (الإطار ٧ : ٣) .

وتؤثر قيم الناس وعقائدهم على المؤسسات ، وتؤثر هذه بدورها على الاقتصاد . ويتوافر لتحليل الدور الذي تلعبه عوامل من قبيل الثقافة والدين ، والقانون والمؤسسات في عملية التنمية ، أساس فكري في أعمال هياك ، هيجل ، ماركس ، فير . ويؤكد أن المؤسسات السياسية المركزية التي تسيطرها بيروقراطية قوية قد خفقت روح تنظيم المشروعات ونمو الابتكار في الصين القديمة . ورغم أن هذا البلد ، كان متقدماً من الناحية التكنولوجية عما يسمى الغرب حالياً . وعلى مستوى المنظمات ، توضح البحوث القريبة العهد أن الأداء المتفوق للصناعات اليابانية إنما نجم (ضمن عوامل أخرى) عن قواعد السلوك تجاه السلطة التي تشجع على تدفق المعلومات بين العمال والمديرين ، ومن شأن ذلك تخفيض تكاليف المعاملات الداخلية للشركة ومساعدتها على التكيف مع الأسواق التي تتطلب منتجات مرتفعة التوعية لها دورات حياتها قصيرة . وقد وجدت دراسة أخرى أنه عندما كان العمال في الولايات المتحدة يحصلون على نصيب من أرباح الشركة كان لذلك على ما يبدو تأثير موات على إنتاجيتهم .

وفي أغلب الأحيان ، تستطيع مؤسسات الحكومة أن تؤثر على الأداء الاقتصادي بطريقة مباشرة بدرجة أكبر . فقد أفضى للمعز المالي إلى درجة مرتفعة من التضخم في

جدول ٢.٧ نجاح الاقتصادات ذات النظم السياسية المختلفة في تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للتصحيح (نسبة مئوية)

النسبة المئوية لسنودات التصحيح	النظم الديمقراطية المستقرة	النظم الاستبدادية المستقرة	النظم الديمقراطية الانتقالية
لدى تنفيذها فيها المعز المالي التي خاضعت فيها الممرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تعلق فيها التوسع الاقتصادي	٤٩	٥٠	٢٥
	٢٨	٤٩	٢٩
	٦١	٦٢	٤٣

ملاحظة : استناداً إلى وقائع الأسابيع ١٧ بعد من كسبت إلى الشفافية . المصدر : جاكوب وكرمان ، ١٩٩٠ .

جدول ٣.٧ نجاح الاقتصادات ذات النظم السياسية المختلفة في الحد من التضخم السريع

النسبة المئوية لحد من التضخم	النظم الديمقراطية	النظم الاستبدادية
نسبة الممرات تركع التضخم التي كتبت بالقيمة في قيود غير المتوقعة في قيود المتوقعة في قيود المتوقعة	٧٥	٦٢
نسبة الممرات تركع التضخم التي كتبت بالقيمة في قيود المتوقعة في قيود المتوقعة	٢٩	٦٧
نسبة الممرات تركع التضخم التي كتبت بالقيمة في قيود المتوقعة في قيود المتوقعة	٦٦	١٨

ملاحظة : استناداً إلى ١١٤ دولة خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٩٤ ممرات من قبل خمسة بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية . المصدر : روبر ، ١٩٩٨ .

وهل تقوم بتنفيذه بفعالية ، أو أنها سوف تنجو من الآثار السياسية الناجمة عنه .

ولكن كما أوضحنا في الفصل الثاني ، هناك أدلة موحية تربط إيجابياً بين سمات النظم الديمقراطية والحوالين الشاملة للتنمية والرفاهية . وهناك نتيجة أخرى تبرز من المؤلفات التجريبية بشأن العلاقة بين الآراء الاقتصادية والنظم السياسية . وهي أنه تبين أن البلدان تدعم القواعد الخاصة بالنظم السياسية المفتوحة ، بتطوير الموارد البشرية ، وخصوصاً بالاستثمار في التعليم . ويوضح بعض الدراسات أنه عند مستوى معين من الدخل ، تكون التحسينات في المؤشرات الاجتماعية مرتبطة بالحرية والتحرر . وتوضح دراسات أخرى أن عدم الاستقرار السياسي لا يقل فقط مع الزيادات في الدخل ، بل أيضاً مع تحسين التعليم . وذلك بالرغم من أنه من اللازم إجراء بحوث أخرى لتأكيد هذه النتيجة .

الاطار ٣.٧ إسهام التجديدات المؤسسية في التنمية

وايس مكرمنا قصب .

ويكف السورك أيضا مع لحيات السوق ، ويؤثر في كلفة المصطلات التجارية والمالية ، إلا أن السرعة والتجارة تتشارك في أصل لغوي واحد في مختلف اللغات ، وبكده بسبب الشئ الذي كان يصنف به التجار في الأزمنة الأولى ، ولا يمكن أن تصبح المصطلات منتظمة إلا بعد إنشاء الأسواق ، كما أن المنافسة تزيد أو تصبح لدى التجار حافزا لتأسيس سمة لهم والمحافظة عليها . ويميز التجار في الخصائص السوق الصناعية أكثر أهمية ليس فقط لأن للبرامات تولع بكفاءة ، بل أيضا لأن السمة الطيبة تنقل كلفة المصطلات .

والواقع أن قواعد السوق التي لم تكف بعد مع لحيات الاقتصاد الحديث تزيد بدرجة كبيرة من تكاليف المصطلات . ويميز الاختلاس خطيرا في مدن الوانء وبانء لمدة كبيرة ، وبكده لأن ولاء عمال الشين والتفريق لأمرهم ، أو حقائقهم أو فقههم أكثر سعة ولاهم للبيئة التي نوظفهم . إذ أن عدم الاختلاس والالتزام بالأمانة يجرم أسرهم من مصدر دخل إضافي . والأسر التي تلتزم بالعرف في سلوكها تظهر خاتمة .

على مر القرون كانت المصطلات التي تستخدم السوق واسطة فيها قوة رابسة في التنمية المؤسسية ، والتي كانت بدورها قوة رابسة في التنمية الاقتصادية . وعندما توسعت الأسواق ، أصبحت للمشاركين في السوق تلقائيا حقوق محددة مصفاة بضرورة واضحة ، وقواعد السوق متطورة بنية تضمن كفاءة تفاعلاتهم معا .

وقد زاد غلب الاحتاد . وهو قد خرج إلى حيز الوجود في التصور الوسطي في إيطاليا . نطق القبول وأسهل في توسيع التجارة الدولية . ومن طريق التحديد الأفضل الحقن الفائقين بالنسبة لأصول شركة ما ، أتاح نظام للشركات ذات المسؤولية المالية وهو تجديد استحدث في أواخر القرن الثامن عشر في إنجلترا . للمؤسسات أن تقل المخاطر وتجذب الموارد للقيام بأنشطة كل لا يمكن أن نشأ بغير ذلك . ومنذ التسعينات ، أقيمت عقود الإيجار للمشاريع أن تقل من السفطان المرتبطة باستثمارات ضخمة في السفطان ، ففي بنغلاديش ، توسل مصرف فرامين إلى طرق مذكورة للتراخيص للجماعات منفصلة لتقل مع الإبقاء على التناقص عند السداد عند الحد الأدنى . وقد تحقق ذلك من طريق وضع عقود تحمل من المجمع المحلي ، مسؤولا عن السداد ،

المعجى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وتحديث تركيا في الجزء الأول من هذا القرن ، وإصلاحات قانون الشركات في البرازيل في مطلع التسعينات ، وإنشاء أسواق للأوراق المالية في شرق آسيا ، وتحقيق التكامل الاقتصادي في أوروبا الغربية بعد عام ١٩٤٥ ، وقد اعتمدت كل هذه الخطوات على الإجراءات التي اتخذتها الدولة ، وصاغت إطار للمشروع بطرق زادت من أمن تنظيم المشروعات ، ويميز تدفق الموارد والانس . وفي غالبية البلدان النامية ، لا يزال تدعيم المؤسسات أو نشأتها يمثل مهمة صعبة ولكنها ضرورية (الإطار ٤ - ٧) .

ويتطلب دعم للتنمية المؤسسية ، وجود دولة لديها هيكل إدارية متطورة وكالات تستجيب لاحتياجات الأسواق . بيد أن الضعف السياسي للبلدان النامية غالبا مايبقى في كفاءة بيروقراطياتها . ولا تضمن البيروقراطية الكفاءة في حد ذاتها للتنمية الناجحة ، ولا تنفع بديلا لقوى السوق . وكما بينا من قبل ، فلها يمكن حتى أن تؤخر التنمية . ومع ذلك ، فإن بيروقراطية كفوءة تمكن الحكومات من الحكم . وقد كانت عاملا رئيسيا في بقاء الحضارات القديمة مثل مصر (٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد) والصين . حيث قامت بيروقراطية جيدة الهيكل منذ ٢٠٠ سنة قبل الميلاد على

أمريكا اللاتينية ، ولكنه لم يفعل ذلك في جنوب آسيا حيث المصارف المركزية أكثر استقلالا . وكانت برامج الائتمان المقدم للصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر نجحا في سرى لانكا . حيث جرى تنفيذها عن طريق إدارة مدنية كفوءة ولها دوافعها ومستقلة نسبيا عن التدخل السياسي . منها في بنغلاديش . والسبب نفسه ، حصنت برامج التنمية الريفية الانتاجية في بعض أجزاء جنوب آسيا ، إلا أنها فشلت ذلك بقدر أقل في أفريقيا وأمريكا اللاتينية . وكانت للمشاريع المملوكة للدولة تنصم بالكفاءة في منغافورة وتايوان الصينية ، حيث خضعت للمنافسة ، وكان وصولها إلى الميزانية مقبلا . ولم يكن الوضع كذلك في الأرجنتين ، وبوليفيا ، ونيجيريا .

وفي حالات كثيرة ، عمدت الدولة إلى حفز النمو عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات : إلغاء الترتيبات القطاعية ومعايرة العملة ، والضرائب ، والموازنين ، والمفتيس ، والتعريفات الجمركية الداخلية في فرنسا الثورية في تسعينات القرن الثامن عشر ؛ وقرائين البرامات في القرن التاسع عشر في أوروبا والولايات المتحدة . وتحقيق تكامل القوانين الجمركية والتجارية والمعدنية في كل من ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر ؛ وتحديث اليابان في عهد

الإطار ٤.٧: تحديد الأولويات للتنمية المؤسسية : الكلام أسهل من العمل

● وفي شمالى أندونيسيا ، والبرازيل ، وسرى لانكا ، ومصر ، والهند ، حل منذ وقت طويل الأوان لتحسين السجل المعنى المعقولات وحقوق ملكية الأرض ، ومن شأن ذلك تحسين كفاءة أسواق الائتمان الزراعية ، وخفض للتكاليف البالغة الارتفاع صوما للتكثف الزوى .

● وفي بلدان كثيرة ، يعتبر الائتمانات المصرفي الأفضل شرطاً هاماً من أجل التحرير المالي للنجاح .

يبدو أن تحديد الاحياجات المؤسسية ليس بالأمر السهل . فاولاً ، قد تكون المؤسسات الضرورية في المجتمعات الصناعية لا لزوم لها في البلدان النامية . إذ أن أسواق الأوراق المالية وأسواق أدون الخرافة ، ومكاتب تقييم الائتمان ، ومكاتب إيلت سجلات حقوق ملكية الأرض ، ومكاتب المقياس والمعايير ، يعتبر اشتراطها باعظ التكاليف ، ومن الصعب تقرير ما إذا كان إشتراطها يسبق لاحتياجات السوق . وثانياً ، أن بعض المؤسسات تكون غير مجدية في ظل وجود مشكلات على نطاق النظم كله . فمثل سجل المالك ، من شأن الإدارة المدنية التي تدفع أجوراً منخفضة أن تحول معظم المؤسسات العامة عتبة أمام الأسواق وأيس حوا لها . كما أن الانفاق مبرره التضييق بجمع المؤسسات من المداخلات الجارية ، ويقال من كاثانيا . وثالثاً ، ليست هناك مؤشرات بسيطة على الاحياجات والأولويات المؤسسية . يبدو أن هناك مجالاً لاستحداث مؤشرات كمية لكفاءة المؤسسات العامة ، فمثل سجل المالك ، ما هي الفترة اللازمة لتسجيل مشروع تجاري ، والموصول على جواز سفر ، والتخليص الجمركي ، والموصول على رخصة لسيارة ، أو تحديد ضريبة ؟

تختلف أولويات التنمية المؤسسية بطبيعة الحال حسب ظروف البلد ومضمراته ، وسياساته الاقتصادية ، ودرجة تطوره . وتشمل الأولوية بالقدرة لمطام بلدان أوروبا الشرقية في إنشاء المؤسسات اللازمة لأن يعمل اقتصاد السوق بكفاءة : حقوق الملكية ، وتوطين الشركات والافلاص ، والمحكمة التجارية ، وقوانين المصرف ، وأسواق الأوراق المالية . أما الأولوية بالقدرة لبلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية منخفضة الدخل ، فتشمل في تحسين إدارة القطاع العام ، وهو هدف يتطلب في أغلب الأحيان خفضاً مزمناً في حجم الحكومة وتوزيع طاقها .

وقد تكون الأولويات في أماكن أخرى أقل تحدياً . والبلدان المدنية لها منجزاتها وامتيازاتها الخاصة بها :

● على غروب آسيا وبعض أجزاء أمريكا اللاتينية ، كان لبرامج

التدريب والتزيارات تأثير قوي على الانتاجية الزراعية .

● وفي سرجن لانكا ، لمحت التغيير قريب العهد في إجراءات المحكمة المدنية تصماً كبيراً في طرائق إرسال قرائن الافلاص ، وخفض تكاليف الرقابة المالية ، وذلك بعد عدة سنوات من شكاري المجتمع المصرفي .

● وفي البرازيل ، جرى استنباط آليات لتسكين تكلف المصروفات فيما بين الجامعات ومعاهد البحث والصناعة ، مما جعل لبحوث أكثر استجابة لاحتياجات الصناعة .

● وفي ماليزيا ، من المتوقع أن يزيد نظام حكومي لتقييم المسجلات أنشده مؤخرًا إلى خفض تكاليف تمويل الشركات الخاصة بدرجة كبيرة .

الاداري للحكومات وعجزها عن أن تنهض بكفاءة بالمهام الائتمالية الحيوية ، مثل توفير الخدمات الاجتماعية أو حماية البيئة . وكرد على ذلك ، نمت المنظمات غير الحكومية ، بسرعة في السنوات الأخيرة ، من حيث العدد وحجم الموارد التي تملكها على حد سواء . فقد حولت المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٨٧ ، نحو ٥,٥ بليون دولار من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية - أي بزيادة قدرها نحو بليون دولار عما حولته المؤسسة الائتمالية الدولية .

ويقوم معظم المنظمات غير الحكومية بجمع غالبية موارده بنفسه (نحو ٦٠ في المائة) . أما الجزء المتبقى من الموارد (٢,٢ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٧) فقد جاء من وكالات المعونة الرسمية التي تحول الأموال عن طريق المنظمات غير الحكومية وذلك لأن المنظمات من هذا القبيل ذات فعالية أكبر في العمل في مستويات القواعد الشعبية . وفي تحقيق المشاركة الشعبية وفي العمل في

الأهل ، وظلت تعمل حتى ما لا يقل عن مائة سنة مضت . وكانت المبادئ الأساسية للبيروقراطية مفهومه جيداً من قبل الصينيين القدمين . وكان يتم تعيين موظفي الإدارة المدنية والحكام عن طريق إجراء امتحانات يتنافسون فيها . وكانت هناك نظم للترقيات وخطط تحدد المستقبل المهني والأمن الوظيفي . وكان العمل في خدمة الدولة ميزة مضمونة على ذوي المواهب للظاهرة . وكان بناء بيروقراطيات كثرة بمثابة خطوة هامة في عملية إقامة الدولة في أوروبا . إلا أنها مازالت ذات أولوية في كثير من البلدان النامية .

المنظمات غير الحكومية

أصبحت المنظمات غير الحكومية قوة هامة في عملية التنمية خففت إلى حد ما من تكاليف للضعف المؤسسي في البلدان النامية والذي يتضمن في أغلب الأحيان أوجه القصور

المناطق النائية ، وقامت المنظمات غير الحكومية بدور هام أيضا في توعية الحكومات ووكالات المعونة والتنمية المالية بالفوارى الاجتماعية والبيئية للتنمية . وبالإضافة إلى ذلك ، اتخذت زمام المبادرة ، في كثير من البلدان بشأن بعض القضايا الاتمانية مثال الجدل من قبل تنظيم الأسرة . وبالرغم من أن حكومات بلدان نامية كثيرة ترواحها الشكوك حول الدور الذي عينت المنظمات غير الحكومية نفسها فيه باعتبارها قوة دافعة للتغيير ، إلا أن الحكومات في بلدان مثل الأردن ، أوغندا ، بوليفيا ، توغو ، الفلبين ، مصر ، المكسيك ، موالهند ، تتمسك الطرق من أجل تشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بمزيد من الأعمال .

وتتباين درجة شمول المنظمات غير الحكومية وفعاليتها . ففي بنغلاديش ، تصل المنظمات غير الحكومية المتخصصة المعنية بالصحة وتنظيم الأسرة فقط إلى سمن قرى هذا البلد التي يبلغ عددها ٨٠٠٠٠ قرية . وتحتاج الطاقة الإدارية للكثير من المنظمات غير الحكومية الصغيرة إلى التطوير ، كما تصبح ذات فعالية . ولا تعرف منظمات أخرى ، إلا القليل عن تكاليف جمع الأموال . وبالإضافة إلى ذلك ، لا تستطيع حتى لكثير المنظمات غير الحكومية كفاءة ملء كل الثغرات التي يتركها القطاعان التجاري والعام . وإلى جانب تزايد عدد المنظمات غير الحكومية وحجم الموارد التي تعملها ، فإن أهميتها تكمن في قدرتها على إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الجماهيرية بكفاءة أكبر في عملية التنمية ومعالجة الفقر .

العدالة وإعادة التوزيع

عنيت الحكومات دائما بتحقيق العدالة . وتبلغ تحويلات الدخل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مع استبعاد مدفوعات الفائدة ، ولكن بإدراج مدفوعات الأمن الاجتماعي) نحو ٤٠ في المائة من الاتفاق الحكومي ، وتبلغ ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في النمسا ، فرنسا ، ألمانيا ؛ هولندا ، والسويد . وقد ييسر التوزيع الأفضل للدخل ، الإدارة الاقتصادية . وقد أشار علماء السياسة إلى أن آليات إعادة توزيع الدخل بإقتسام أرباح النمو بطريقة تتسم بمساواة أكبر ، قد ساعدت بعض حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على نزع فتيل معارضة الإصلاحات ذات للتوجه نحو السوق ، وهذأت شكوى ضحايا التغيير لتفسير الأجل .

ويظهر تحليل لجري لآتين وثلاثين بلدا (٢٥ منها نامية ، وسبعة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) أنه كلما ارتفعت مخاطر صدمات معدل التبادل التجاري التي تواجهها دولة ما في الأسواق الدولية ، ارتفع احتمال زيادة الدواجز التجارية . كذلك أظهر التحليل أنه كلما كانت برامجها للتأمين الاجتماعي أكبر حجما ، قل احتمال أن تنتهج الدولة السياسة الحمائية (بيتس ، بروك ، وتيفنتالر ١٩٩١) . ويشير بحث آخر قريب العهد إلى أن المفاوضات بشأن الأجور التي تجرى من خلال آليات غير موقية (مفاوضات بين النقابات ، ورجال الصناعة ، والحكومات والتي تأخذ العدالة في اعتبارها) قد تعسر البطالة المنخفضة نسبيا في بلدان الشمال (جاكمان ، بيساريز ، وسافوري ١٩٩٠) . وقد أشار بعض علماء الاقتصاد أيضا إلى أن توزيعات الدخل التي تتسم بمساواة نسبية في آسيا ، قد أثبتت للبلدان هناك أن تكثيف مع الصدمات الخارجية في أعمال السبعينيات بدرجة أسرع من نظرتها في أمريكا اللاتينية .

وبالرغم من هذا الفيل ، لا يزال تحقيق درجة أكبر من المساواة في الدخل يعتبر من قبل البعض أمرا ضارا بالنمو . ويرجع هؤلاء أن زيادة رصيد رأس المال تتطلب معدلات مرتفعة من الادخار ، ويستلزم ذلك بدوره توزيع الدخل بطريقة تميل لنحية الأغنياء (جوي الاخار المرتفع) . وكان الإصلاح الضريبي في جمهورية كوريا عام ١٩٧٣ قد استبعد عموما للدخل الرأسمالي (للفوائد ، الأرباح ، والأرباح الرأسمالية وغيرها من عائدات الأصول) من الوعاء الضريبي . وكانت الحكمة التقليدية المسائدة فيما بين البلدان الصناعية وأرضا واضعي السياسات في البلدان النامية هي أنه ينبغي عمل الاتشاء على أساس مهمة تلو الأخرى ، أولا : النمو الاقتصادي ، وثانيا ، العدالة الاجتماعية ، وثالثا ، الحرية المدنية والسياسية .

والواقع أنه ليس هناك دليل على أن الادخار يرتبط ارتباطا ايجابيا بالتفاوت في الدخل أو أن التفاوت في الدخل يفضي إلى نمو أكثر ارتفاعا . ولو كان هناك شيء ما من هذا القبيل ، فله يبدو أن التفاوت يرتبط بالنمو الأبطأ (الشكل ٢-٢) . إن فكرة المفاضلة بين النمو والعدالة ، والتي ساعدت على تدعيم السياسات المناهضة للنمو في الاقتصادات الاشتراكية والسياسات المناهضة للعدالة في البلدان المحافظة ، قد فقدت مصداقيتها من قبل اقتصادات كثيرة تتلوق في أدائها دائما على البلدان الأخرى بالنسبة

الانطار ٥٧ سياسات الشمول : ماليزيا وسرى لاتكا

بدايات معاملة

كثفت كل من ماليزيا وسرى لاتكا مستعمرين بريطانيين على عسلي ١٩١٣ و ١٩١٨ ، على التوالي . وكان لدى الهاندين مزارع واسعة جيدة التطور تزرع بها محصولين الأشجار وتجهز لنمو التصدير في المنتجات - مطاط وزيت نخيل في ماليزيا ، ومطاط وندي في سري لاتكا . وكان كلاهما لديه بروتوكولات منطوية ، ومؤسسات سياسية ديكتاتورية متقدمة . وكان كلاهما يشتمل مكافأة تطعيمهم جيد نسبيا ، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمطعمين الإبتدائية ٩٠ في المائة . وكان لدى الهاندين كلاهما أيضا مشكلات نشأت عن وجود جماعات قلبية متنافزة فيما بينها بدرجة عالية . وكثفت القلبية محرومة اقتصاديا ، وإن كانت مهيمنة سياسيا . وفي ماليزيا بهل القومسيوتريون (وهم سكان الملايو الأصليون وأبناء البلاد الآخرين) ٥٥ في المائة من السكان ، ويمثل الصينيون ٣٥ في المائة ، والهنود ١٠ في المائة . وفي سري لاتكا يمثل الهنود ٧٢ في المائة من السكان وتكامل ١٨ في المائة والمجموعات الأخرى ١٠ في المائة . وقد كتبت أقيان سياسات تمييزية على وجه الخصوص من أجل تحسين مسير جامعات الأهلية (تقريبا في ماليزيا ، وبحسب الأمر الواقع في سري لاتكا) .

وقد استخدم البلدان المشاريع العامة لنقل في قطاع المزارع ، بل أيضا في مجالات أخرى من قبيل شركات الموانئ ، والأسمدة ، والصناعات ، والصناعة التحويلية . وسادت الترانزات زراع الأرض عن طريق توفير الأسمدة المدعومة ، والائتمان ، والرفق . وأصلها الأفضلية في الحصول على القروض العامة والسحب العامة للجماعة الأهلية ذات الأهلية . وركزت على توفير الخدمات التعليمية والصحية للجميع ، إلا أن التمتع العملي كان متنازلا لصالح الأهلية .

نتائج مختلفة

في مطلع الستينات ، كان متوسط دخل الفرد في ماليزيا (٣٢٠ دولارا أمريكيا) ، ضعف متوسط دخل الفرد في سري لاتكا . وبعد ثلاثة عقود ، أصبح متوسط دخل الفرد في ماليزيا يبلغ خمس مرات متوسطه في سري لاتكا . كذلك انحلت ماليزيا الصراع فيما بين الجماعات الأهلية دون

وخرج عنف جليل . وحتى العكس من ذلك ، ومنذ عام ١٩٨٣ ، أزعجت الصراعات الأهلية والإقليمية في سري لاتكا أرواح عشرات الألاف . وتقدر تكلفة القلبية الأساسية التي أسفها الضمار والدخل المتناقص نتيجة للاضطراب الذي حلق بالأنشطة الاقتصادية ، بما يقرب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي . وإضافة إلى نمو ماليزيا الأكثر ترقيا ، استطاعت تخفيض نفق للفقر من ٥٠ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١٠ في المائة في الوقت الحاضر ، كما أنها قللت حجم الفجوة بين الجماعات الأهلية وفي دليل كل منها .

أسباب الاختلاف

صحت سياسات ماليزيا ، على عكس سري لاتكا (حتى عام ١٩٧٧ عندما تم تحرير الاقتصاد) إلى تمسح المطعم الضمان للتمويل سياسيا - مثل قراة الاستثمار الأجني وقراة الترخيص الصناعي - عندما تحرت معدلات النمو . ولم الأياه على الفتح السياسات التجارية عند مستويات جبركية مستقلة (ولكه برغم أنه بالقضية لحالات عامة مختلفة تم الأياه على العملية كقضية المركزية) . ولم تكن المشاريع الخاصة تحتاج إلى تصاريح لترسيخ لطلق الإنتاج أو الاستثمار . كذلك لم تكن رفعا الرقابة على التمدد ، والتفرد التجارية لكمية التمدد ، أو التهديد بالتطعيم دون تعويض . أما مشاريع الأليات التي كان يمارس تمييز ضدها في الأسواق المتعددة فلم تحرم من فرص العمل في الخارج . إذ كانت تشجع استثماراتها في شراء السلع والخدمات بالخارج (مثل التعليم) التي كانت تحرم منها في الداخل .

وقد أسس الانطار التتطوي المتعدد لسري لاتكا قبل عام ١٩٧٧ فرصا كبيرة لحرية التصرف والتنشيط . إذ انتهت أوجه قرابة الاقتصادية إلى أن تصبح بمثابة رقابة على الأفراد . ولكه برغم التقيد الديمقراطية في سري لاتكا ، قدم تقييد الشرح بسبب الرقابة على التمدد الأجني ، كما أشطى طمغ سياسي مزاح في القالب على عمليات الأصول البسيطة (من قبيل الحصول على إبان للاستثمار ، أو الاستيراد أو توسيع لطلق الإنتاج) . وكان التصور هو أن بشطاعة المتكبرة أن تؤثر - بل هي تؤثر أصلا - في توزيع الأصول فيما بين الجماعات الأهلية .

كلذك تنضى للتحويلات الأولية عن طريق التكتلات المشوهة للأسواق بشكل دكم تقريبا إلى تدهور توزيع الدخل بدلا من أن تحسنه . ويذهب دعم الأسمدة في إكوادور ، وباكستان والبرازيل وبنغلاديش ومصر ، والهند بصفة أساسية إما لأصحاب مصانع الأسمدة أو للمزارعين مسوري الحال . وقد خفض الدعم الضخم المقدم للقمح في السبعينات بالبرازيل الطلب على البقول التي زرعها صغار المزارعين ، وتدهور إنتاج البقول - وياع المزارعون أرضهم وجعلوا إلى المدن حيث زادوا الطلب على القمح المدوم . وقد عمد المزارعون التجاريون الأغنياء إلى

فعلي سبيل المثال ، تضمنت تكلفة دعم الأغبية في البرازيل في أواخر السبعينات ، ومنذ عهد قريب في مصر ، ومع ارتفاع أسعار الأغبية على السميد الدولي . وقد تعين زيادة الدعم المقدم لحماية الصناعات المتدهورة بصورة مستمرة من أجل تحقيق الأثر ذاته ، وذلك لأن التخلط على الأفضلية يتطلب تعويض الدنيامية التي تظهر في أي جزء آخر من الاقتصاد . ففي أوروبا على سبيل المثال ، أصبح الإبقاء على النحول الزراعية متناسبة مع غيرها من النحول باهظ التكلفة بشكل متزايد وذلك بسبب النمو الأسرع في قطاعات أخرى .

شراء أراضي المهاجرين بأسعار متدنية .

اصلاح القطاع العام

في القرن الرابع عشر تقريبا ، لكتت اخذى الدراسات أن :
 • النشاط التجاري من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه ،
 وممنر لايادات الضرائب ... ويحول دون دخول
 المتنافسين ويملي أسعار للمواد والمنتجات مما قد يؤدي إلى
 الانهيار المالي للكثير من الأعمال التجارية . وعندما تكون
 هجمات الحاكم على الممتلكات واسعة وعمامة ، وتؤثر على
 جميع أسباب الحياة ، يصبح التراخي في النشاط التجاري
 شاملا أيضا ، (ابن خلدون ، ١٩٨١) . وكان أهم ارث
 من تراث الثمانيات الرابع هو إعادة اكتشاف هذه الحقائق
 القديمة . وهناك حكومات كثيرة تعيد النظر الآن في
 اشراكها في الاقتصاد ، وتستعرض أولويات لنفاها ،
 وتضطلع بأنشطة تجارية أقل . وكما نتج عملية إعادة
 التنظيم هذه ميقتضى الأمر تحسين القدرة الإدارية للدولة -
 وسينعني على الحكومات أن تتغلب على المعارضة من جانب
 المصالح المكتسبة التي خلقتها عقود من التدخل المفرط .

ترشيد للمصروفات العامة

تمثل المصروفات الحكومية ما يزيد قليلا عن ٢٠ في المائة
 من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان منخفضة الدخل ،
 وما يقرب من ٣٠ في المائة من البلدان متوسطة الدخل .
 وهذه النسب تقل كثيرا عما هو عليه الحال في البلدان
 الصناعية اليوم ، ولكنها أكثر ارتفاعا عما كان عليه الحال
 في البلدان الصناعية في مرحلة منازرة من التنمية
 (الجدولين ٤.٧ و ٥.٧) . وتشير الأدلة إلى أن الكثير من
 برامج الانفاق العام للبلدان النامية يوفر عائد منخفضا جدا .

الاستثمار العام . تتوقف نوعية الاستثمار العام بدرجة
 كبيرة على نوعية المناخ الاقتصادي (انظر الفصل ٤) .
 ولكن بعض البلدان النامية تواجه صعوبات اقتصادية لأن
 المشاريع نفسها ، التي غالبا ما يجرى تمويلها بدعم من
 الوكالات الخارجية لم تكن تتمس بالعمكة . ولتكتف بذكر
 بضعة أمثلة فحسب من بين نماذج لا حصر لها : مشروع
 لصهر الفضة يحقق خسائر في بوليفيا ، ومصنع للأحذية
 متفاس التهمة في تنزانيا ، ونظام للرى بمحطات منخفضة
 من العائد في سرى لانكا . ويمكن أن تكون التكلفة كبيرة .
 ففي زائير تكلف مشروع الطاقة الكهرومائية وخط النقل
 الذي سبق ذكره في هذا الفصل نحو ٣ بلايين دولار بأسعار

جول ٤.٧ : النسبة المئوية لحصة المصروفات الحكومية
 في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ،
 البلدان الصناعية ، ١٩٨٠-١٩٨٥

البلد	ألمانيا	فرنسا	سويسرا	النرويج	الدانمارك
١٩٨٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٩٨١	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٩٨٢	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٩٨٣	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٩٨٤	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١٩٨٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

(أ) ناتج قومي إجمالي .
 (ب) ناتج محلي إجمالي .
 المصدر : البنك الدولي ، مرفقات مغلقة .

جول ٥.٧ : النسبة المئوية لحصة مصروفات واستهلاك
 الحكومة في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي
 الإجمالي ، البلدان الصناعية والتنمية ، ١٩٧٢ و ١٩٨٦

المجموعة الاقتصادية	١٩٧٢	١٩٨٦	١٩٧٢	١٩٨٦
مجموعة الدول	١٩	٢٢	١٢	١٣
الدول المتقدمة الأولى	١٥	٢٧	١١	١٤
الدول المتقدمة الأولى	٢٥	٢٧	١٢	١٤
الدول المتنامية	٢٨	٤٠	١٤	١٩

(أ) ناتج قومي إجمالي .
 (ب) ناتج محلي إجمالي .
 المصدر : البنك الدولي ، مرفقات مغلقة .

عام ١٩٩٠ . أي ثلث ديون البلاد الخارجية . ولم يتم تشغيل
 المشروع أبدا بكثير من ٣٠ في المائة من طاقته وهو الآن
 في منتصف مرحلة الترميم الشامل بالرغم من أنه لم يبدأ
 تشغيله إلا في عام ١٩٨٢ . ويمثل هذا المشروع حالة
 متطرفة ، ولكن المشاريع غير المنتجة وإن كان على نطاق
 أقل آثارا للمجب شائعة تملأ .

الأجور والإدارة المدنية . تشكل فواتير الأجور جانباً
 كبيرا من المصروفات الحكومية في معظم البلدان . وكانت
 فلتورة الأجور ، قبل تنفيذ برامج الإصلاح ، تمتلك أكثر
 من ٦٠ في المائة من الإيرادات الجارية في جمهورية أفريقيا
 الوسطى - وأكثر من ٤٠ في المائة في غامبيا . ويعني
 الاتجاه إلى الإفراط في عدد الموظفين ومنح أجور منخفضة
 والذي ساد في العقود القليلة الماضية في بلدان نامية كثيرة ،
 أن جانباً كبيراً من هذا الانفاق يعتبر ضالماً . وتتضاعف
 مشكلة للحفاظ الضئيل نتيجة لسوء تحديد هياكل الانفاق
 المهني ، ونتيجة للتحسين ذي الطابع السياسي ، والتميزات
 في المناصب الكبيرة لنفس المصب . وقد انهارت الهياكل

المؤسسية والنظم التي اقيمت أصلا لتزويد الإدارة المدنية بالمعاملين وتشغيلها في بعض البلدان . ففى أوغندا كشف لصحاء للإدارة المدنية ليس فقط عدم وجود عدد كبير من العاملين ، وإنما أيضا عدم وجود مدارس بكلهم .

ونتيجة لذلك أصبح لإصلاح الإدارة المدنية فى أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وإفريقيا أولوية عليا لدى الكثير من الحكومات . وتتألف برامج إصلاح الإدارة المدنية بصفة عامة من ثلاث مكونات . الأول هو بذل محاولة لتخفيض الاتفاق من أجل التقليل من حجم الإدارات المدنية إلى أعداد من المستخدمين يمكن إدارتها بطريقة أفضل . والثانى إعادة هيكلة الأجور وترتيب الدرجات وكذلك من أجل زيادة الحوافز ، وتخفيض السلم فى وظائفين فى وقت واحد والفساد ، وتوفير إطار أفضل للأرتقاء الوظيفى . والثالث هو إعادة البناء المؤسسى من أجل خلق الهياكل الرقابية وإجراءات التشغيل المطلوبة لتنظيم إدارة مدنية حديثة وكفؤة .

وقد تحركت معظم برامج إصلاح الإدارة المدنية على جميع الجبهات فى وقت واحد . وأدت البرامج الإفريقية الأكثر نجاحا إلى تخفيض أعداد الموظفين العموميين (غامبيا وغانا وغينيا) . إلا أن نجاحها كان مقصورا على تحسين هياكل الأجور وإصلاح الهياكل المؤسسية . ولم تؤد برامج الإصلاح الجارية فى أى بلد إفريقى إلى إعادة بناء هياكل الإدارة المدنية فيها بصورة كاملة . ولا يزال يتعين على البرنامج الثانى ، الذى وضع موضع التنفيذ منذ عام ١٩٨٥ - وربما يكون هو الأبعد مدى - أن ينشئ نظاما فعالا من أجل الحد من التعيين .

ولا يبدو أن أى برنامج من البرامج التى يجرى تنفيذها فى الوقت الحاضر يشتمل على اختبار جاد لوظائف الحكومة لتقرير ما يمكن تحويله منها إلى القطاع الخاص ، أو تفويضه إلى المجتمع المحلى ، أو المأذأة كلية . وفى ضوء الحاجة إلى قطاعات عامة أصغر وأكثر كفاءة ، وقطاع خاص أكثر دينامية ، فإن محاولات إصلاح الإدارة المدنية مستقبلا سوف تستفيد قطعاً من معالجة قضايا أوسع نطاقا .

أوجه الدعم والتحويلات . تشكل مصروفات الدعم والتحويلات حوالى ٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجملى فى المتوسط لمينة ضخمة من البلدان . ومن الصعب تصميم الأحكام بشأنها لأنها من أكثر فئات الاتفاق تبليغا . وعلاوة على ذلك ، فإن نظم الإبلاغ ضعيفة فى معظم البلدان ، ومن

السهل أن تكون تكلفة الدعم والتحويلات ضعف ما هو مدون فى السجلات . وينشأ الدعم فى أغلب الأحيان نتيجة للتدخلات الحكومية فى الأسعار ، وقد ينطبق على كل أنواع السلع والخدمات : التمتع فى الاتحاد السوفيتى ومصر ، والسكر فى سرى لانكا والأسمدة فى إكوادور وبنغلاديش والهند ، وهكذا دواليك . أما التحويلات فإنها تتم عادة للمشاريع المملوكة للدولة . وتصبح ضرورية إما لأن هذه المشاريع لا تعمل بكفاءة ، أو لأن ضوابط الأسعار وغيرها من القيود ، تجبرها على العمل بخسارة . بيد أن هذه التحويلات تعتبر غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع المتعلقة بالاستثمار الرأسمالى . ونتيجة لذلك ، تدهورت مستويات الخدمة بصورة مثيرة فى بعض البلدان . فقد عانت شبكة خطوط التليفونات والسكك الحديدية فى الأرجنتين ، وخدمة الأوتوبوس فى مصر ، على سبيل المثال ، من ضالة الاستثمار .

الاتفاق العسكرية . ينفق العالم ١٠٠٠ بليون دولار على التصليح كل عام . وفى أولفر الثمانينات ، بلغت النفقات العسكرية الاجمالية ٨٦٠ بليون دولار سنويا فى البلدان مرتفعة الدخل و ١٧٠ بليون دولار سنويا فى البلدان النامية . ومن مبلغ لا ١٧٠ بليون دولار هذا ، أنفق ٣٨ بليون دولار على الواردات من الأسلحة ، ومعظمها من البلدان الصناعية .

ولو أمكن خفض المصروفات العسكرية على الصعيد الدولى ، فسيصبح العالم بلا ريب مكانا أفضل . ولكن هل هذا أمر واقعى ؟ إن البشرية ليست غريبة على الحروب والصراعات . وإن كان اثنان القرن العشرين أقل ميلا للحروب والصراعات (الإطوار ٧ - ٦) . والحرب الأخيرة فى منطقة الخليج ، وما أعقبها من صراعات فى تلك المنطقة ، واستمرار العنف فى أفغانستان ، وأنغولا ، وأمريكا الوسطى ، والهند الصينية ، والحروب الأهلية فى إثيوبيا ، وموزامبيق ، والصومال ، والسودان ، والفلبين البطيئة جدا لنزع سلاح الدولتين العظميين ، توضح جميعها مدى صعوبة التقدم تجاه السلم الدائم .

وليس مستغربا أن يكون الاتفاق العسكرى أكثر ارتفاعا فى البلدان النامية التى تولجه التهديدات الخارجية أو للدخالية . والاتفاق العسكرى يزيد على ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجملى فى بلدان كثيرة . ويعد الصراع العرقى الذى تفجر فى عام ١٩٨٣ ، زادت المصروفات العسكرية فى سرى لانكا من أقل من واحد فى المائة من

وفي البلدان مرتفعة الدخل ، ماضى الاتفاق العسكري يتزايد بنسب معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي . وفي البلدان النامية ، أخذت المصروفات العسكرية تنخفض - من ٦ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر السبعينات إلى نحو ٥ في المائة في النصف الثاني من الثمانينات . وكان هذا أسلما نتيجة للتخفيض الكبير في

جنول ٦.٧ الاتفاق العام على القطاع العسكري مقابل القطاعات الاجتماعية ، ١٩٨٦
(النسبة المئوية للناتج القومي الإجمالي)

الاتفاق العسكري في الشرق الأوسط (ولا سيما في سوريا ومصر) ، وفي أمريكا اللاتينية (بعد الأزمة المالية في الثمانينات) . ولكن نسبة الخمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال تمثل مبلغا ضخما ؛ ففي بلدان كثيرة ، ستكون أكثر من كافية لمضاعفة الاتفاق للحكومي على البنية الأساسية أو على الصحة والتعليم .

وتحتاج الحكومات إلى اتخاذ كل خطوة ممكنة لخفض المصروفات العسكرية . وتعتبر كوستاريكا نموذجا بارزا لحكومة قررت خفض إنفاقها العسكري وتركيز جهودها على توفير الصحة والتعليم . وهو نهج أدى إلى تحسين العدالة وحقق درجة من الاستقرار السياسي غير مألوفة في العالم النامي . بيد أن التزيرة الفقيرة في كوستاريكا والموارد الطبيعية النادرة كانت تضي أن هذا البلد لديه أعداء قليلون ؛ وقد لا يكون من السهل تكرار تجربته .

ويتعين على بلدان كثيرة أن تصدى لتهديدات داخلية وخارجية أكبر من تلك التي تواجه كوستاريكا ؛ ومع ذلك ، من الصعب أن تهرز هذه التهديدات المبالغ التي تصرف اليوم على القوة العسكرية . ويحق لوكالات المعونة والتمويل أن تتعامل عما إذا كان من الحكمة مساعدة الحكومات التي تكون أولويتها الأولى ليس لحدث تنمية بل زيادة قوتها العسكرية .

تحويل ملكية المشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص وإصلاحها

في الثمانينات والتسعينات وحتى الآن ، كان تحويل المشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص هدفا حكوميا هاما في كل من بلدان منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا ، وفي البلدان النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وتركيا وتوغو وشلبي وجمهورية كوريا وغانا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا ، على حد سواء . وفي معظم هذه البلدان كان تحويل الملكية إلى القطاع الخاص يعني أكثر من مجرد تحويل الأصول إلى القطاع الخاص . لقد كان جزءا من ممارسة أوسع تستهدف تثبيت الاقتصاد وتحديده على جهات عديدة - القوتين ، الأمصار ، للتجارة ، القطاع المالي . وقد عمدت الحكومات يوصى وإدراك إلى إعادة تحديد الدور الاقتصادي للدولة . وكجزء من هذا التحول ، أنقصت الحكومات امتيازات المشاريع المملوكة للدولة في الحصول على أموال الميزانية أو النظام الائتماني ، والحماية الجمركية أو غير الجمركية

لمنتجاتها ، والحماية التي تنظمها القوانين من مناهي القطاع الخاص . وأظهرت عزمًا جديدا على عدم السعي وراء أهداف توزيعية ضيقة على حساب الكفاءة .

وتبني بلدان كثيرة رأيا يقول أنه مالم يكن تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص جزءا من برنامج عريض للإصلاح من هذا القبيل ، فإنه سيكون بمثابة بادرة جوفاء . لذا أنه يقتصر على مجرد تحويل الرقابة على الإيرادات من القطاع العام إلى الخاص . وكانت هناك أشكال مختلفة من هذا النهج العام . ففي الصين ، اقترن إلغاء القواعد التنظيمية بإعلان ترتيبات مؤسسية جديدة تنتج للحكومة الاحتفاظ بالملكية في حين تقوم بتحسين كفاءة المشاريع . وفي الأرجنتين ، ولوفا المكسيك - وإن كان على نطاق أقل - استخدم تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص بمشاركة أجنبية كبيرة ، لتخفيض الدين الخارجي وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية ، من قبل الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية . وفي الأرجنتين والبرازيل ، يتوقع أن تسهم الإيرادات المتحصلة من تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص بدرجة كبيرة في موازنة العجز المالي .

مشكلات التنفيذ . أثبت تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص أنه تجربة صعبة على أية حال . إذ أن الأسواق الضعيفة لرأس المال المحلي ، والظروف الاقتصادية المعاكسة ، ومقاومة النقابات العمالية والموظفين المدنيين ، قد أفضت إلى إبطاء هذه العملية فعلا في كل مكان . وباستثناء الاقتصادات المتقدمة نمبيا من قبيل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ، يفتقر معظم البلدان النامية إلى البنية الأساسية لتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص - المحامون ، والمحاسبون ، ورجال المصارف التجارية والمقاولون . وتعتبر الحاجة إلى بناء هذه البنية الأساسية ملحة على نحو خاص في أوروبا الشرقية ، حيث يصعب العثور حتى على أفراد مؤهلين للعمل كمديرين للشركات . ولا بد من إنشاء إدارات متخصصة لمعالجة نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، ثم يجري تزويدها بالموظفين وتمويلها على نحو كاف ؛ وهو تحد في حد ذاته أثناء أوقات الأزمات المالية .

وتعقد المسائل القانونية أيضا عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص . ففي المكسيك ، كان يتعين إقرار تعديلات دستورية في عام 1983 قبل أن يبدأ تنفيذ عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص . وفي تركيا ، تم إلغاء عمليات البيع عندما قضت المحاكم بأنها عمليات غير

ونقيا ، مستغرق عملية بيع المشاريع بعض الوقت . ذلك ان الـ ٩٠٠٠ مشروع المملوكة للدولة التي يعين نقل ملكيتها للقطاع الخاص في ألمانيا الشرقية تماثل ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ مؤسسة في اقتصاد من اقتصادات السوق . وحتى على الرغم من أن عمليات بيع مشروعات الدولة بواسطة وكالة نقل الملكية العامة للقطاع الخاص في ألمانيا بلغت ٣٠٠ عملية شهريا (مقابل ٢٥ عملية شهريا خلال السنوات العشر لبرنامج نقل الملكية العامة للقطاع الخاص في بريطانيا) ، فستستغرق عشرة سنوات لاتمام هذه العملية . إذ أن الشكوك حول قيمة هذه الشركات كانت في البدء منخفضة بدرجة جعلت من المتعين تسوية أسعار الشراء فيما بعد عن طريق التحكم . ورغم أن قيمة الأصول والمشروعات أكثر وضوحا الآن ، فإن الأحكام الخاصة بمعالجة حالات الطوارئ المتعلقة بالأسعار يتم ادراجها في معظم عقود البيع وذلك لاتخاذ الالتزامات التي يتعهد بها المشترون .

كذلك تسهم الظروف الاقتصادية الإجمالية ، والاعبارات السياسية ، والتولوي التقنية للعملية أيضا في تعقيد عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص . ففي شيلي ، أعيد تأميم بعض الشركات التي جرى نقل ملكيتها الى القطاع الخاص في غضون الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ، وذلك خلال مصنع سنول ، لاتخاذها من الافلاس الذي أعقب الأزمة الاقتصادية الشديدة . وفي منتصف الثمانينات في نيبال ، تم عكس اتجاه عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص وذلك بسبب المعارضة في تحويل المشروع الى مجموعة ائتمانية تمثل الأقلية . وفي بنغلاديش ، أدى عدم تسوية المسائل المتعلقة بتسوير الأسهم ، وتركز الديون الممنوحة من فترات سابقة على الشركات المتقولة ملكيتها الى القطاع الخاص الى اعلان الاستثمار في الصيانة والطاقة الجديدة . وعوضا عن ذلك ، ركزت الشركات اهتمامها في توليد تدفق نقدي فوري . وقد تبخر قدر كبير من مكاسب الكفاءة التي كانت متوقعة من عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص . وفي الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة وهنغاريا ، استقال أول رؤساء للوكالات المعوولة من نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص خلال عام واحد ، وفي الأرجنتين أدى ما زعم عن وجود فساد في بعض عمليات نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص الى تعديل في الوزارة . وحتى في الأماكن التي صانف فيها نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص عددا أقل من التكتسات ، كتلت المنجزات المتحققة متواضعة عادة . ففي المكسيك مثلا ، تم نقل ملكية ثلثي المشاريع المملوكة للدولة الى القطاع الخاص . الا أن هذه

قانونية . وفي الاقتصادات الاشتراكية ، لا بد من إصدار القوانين التي تحدد حقوق الملكية ، ولضمان الشرعية على الملكية الخاصة ، ووضع المبادئ التوجيهية للمواد المتعلقة بإنشاء الشركات ، ودمجها ، وحماية مصالح الأقلية من حاملي الأسهم ، وكل هذه الإجراءات لا بد من اتخاذها اذا ما أريد اقرار مشروعية شراء القطاع الخاص لشركة ما . وبالمثل ، لا بد أيضا من اقرار شرعية البائع . إذ أنه على العكس من الاعتقاد الشائع ، لا تملك الحكومات في البلدان الاشتراكية حقوق ملكية واضحة للشركات . ففي بعض الحالات ، تم تأميم الأصول بعد وقت قصير من الحرب العالمية الثانية ، الا أن التعويض المتعده به ، والذي كان من شأنه اضعاف المشروعية على عمليات التأميم ، لم يتم الوفاء به أبدا . وقد وضعت تشيكوسلوفاكيا وللجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة قوانين جديدة تمنح للملاك السابقين حقوق أولوية في التعويض أو اعادة ممتلكاتهم الأصلية اليهم . وجعلت الشكوك المثاره حول ما اذا كانت هناك حقوق ملكية سابقة بشأن أصول الشركة لم لا ، الكثيرين من المستثمرين المحتملين يلتزمون بالحدز ازاء نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص .

وكانت المحاولات السابقة لتحقيق اللامركزية في اقتصادات البلدان الاشتراكية قد أعطت العمال في مشاريع كثيرة حقوقا كانت تهمس تقليديا حاملي الأسهم في البلدان الغربية . إذ تتمتع مجالس العمال في بولندا بحق اتخاذ قرار بشأن دمج الشركات وحل المشاريع ، وبيع الأصول ، وتعيين كبار المديرين التنفيذيين ؛ وفي يوغوسلافيا ، تم نقين حقوق العمال بشكل أشمل حتى . وإضافة الى ذلك ، تعتبر الأصول التي تمتلكها الدولة ولحد من أوجه للتراث الإيجابي القليل لسنوات الحكم الشيوعي ، ويصر الناس على التوزيع العادل لهذه الثروة كتعويض جزئي عن المعاناة في الماضي . ونتيجة لذلك ، فإن هناك مقاومة قوية ضد نقل هذه الثروة الى أيدي التسمية الشيوعية القديمة . الطبقة الادارية ، المرتبطة ببعضها عن طريق روابط حزبية ، والتي تدير الاقتصاد . ومع ذلك فإن هذه المجموعة هي من أغنى المجموعات التي لديها أفضل المعلومات عن القيمة الحقيقية للمشاريع ، والاتصالات التجارية التي تتيح تشغيل الشركات . وهذا مخوف من أن يؤدي بيع الأصول في سوق مفتوحة الى عودة هذه المصمبات الى سيطرتها السابقة .

وتوضيح تجربة الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة ، أنه حتى في ظل ظروف مناسبة ماليًا وقانونيًا

التمبيعات كانت تمثل ما يقل عن ٢٠ في المائة من اجمالي اصول المشاريع المملوكة للدولة .

ومع تلك فهي ثورة . لقد كان التغيير القريب العهد في التفكير الحكومي بشأن نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص تغييرا استثنائيا بالرغم من هذه الصعوبات . اذ أن قدرا كبيرا مما تحقق ، لم يكن أمر متصورا منذ عشر سنوات مضت . ففي الأرجنتين ، صدرت الحكومة الى نقل ملكية محطات تليفزيون الى القطاع الخاص ، ومنحت عقود بيع لشركة تليفونات وشركة الخطوط الجوية الوطنية ، وبعض مكونات شركة النفط الوطنية ، والشركة الرئيسية للموزعة للكهرباء . ويتوقع إجراء المزيد من عمليات نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص في المستقبل القريب . وفي شيلي ، عكست عمليات نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص اتجاه عمليات التأميم الطارئة التي تمت في السنوات السابقة ؛ وقد يتم نقل ملكية القطاعات التي تخضع لهيمنة الحكومة تقليديا ، مثل الصلب والنفط ، والاتصالات الملكية واللاسلكية ، الى القطاع الخاص في المستقبل القريب .

وفي كوت ديفوار ، يدخل القطاع الخاص ، الذي يشترك بالفعل في الامداد بالمياه ، أيضا في مشروع توليد الطاقة الكهربائية ؛ وفي توغو بيعت شركات الغزل والنسيج الى مستثمرين اجانب . ومن المتوقع أن تحدث عمليات أخرى لنقل الملكية العامة الى القطاع الخاص في البرازيل وبيرو ونيكاريا ومصرى لانكا . وتجرى على قدم وساق عمليات تصفية المشاريع المملوكة للدولة غير القابلة للبقاء في كثير من البلدان الافريقية .

وقد استكملت تقريبا المرحلة الأولى من صياغة وتنفيذ القوانين الأساسية الجديدة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ويوغوسلافيا . ويبدو أن بولندا وتشيكوسلوفاكيا ملزمان باتخاذ خطى أسرع تجاه نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص وإلى إنشاء قاعدة أعرض من المساهمين . أما هنغاريا ، فقد اختارت أن تمضي بشكل أبطأ ؛ اذ بدأت في إنشاء شركات مساهمة تودع أسهمها لدى شركة قابضة حكومية وذلك الى أن يجري تقييم المشاريع وبيعها عن طريق عروض عامة . وتتوقع هنغاريا أن تنقل الى القطاع الخاص ملكية نحو مائتي شركة بهذه الطريقة في غضون عام ١٩٩١ .

وفي بولندا ، تعمل معظم المتاجر ومحطات الغاز ، والشاحنات بالفعل لحساب أصحابها ، كما أن جزءا كبيرا من

الاسكان أصبح الآن خاصا . وعلى نحو نموذجي ، جرى تأجير الأصول وليس شرائها مباشرة . وقد بدأت بالفعل المزايدات على الأصول للصغيرة في تشيكوسلوفاكيا وذلك بالتنسيق من قبل السلطات المركزية . أما بالنسبة للشركات الأكبر فانه يجري تخطيط برامج للتوزيع ، الحد ، للأسهم للاسراع بنقل الملكية العامة الى القطاع الخاص . وتقضى الخطة البولندية بتحويل عدة مئات من الشركات الكبيرة الى شركات مساهمة بحيث تكون معظم الأسهم مخصصة للعامل وصناديق المعاشات ، والمصارف وغير ذلك من الوسماء الماليين (الذين يعملون كصناديق استثمارية للمساكن عموما) ، أما الأسهم المتبقية فستباع للمستثمرين الخاصين . وقد توضع ترتيبات مماثلة في تشيكوسلوفاكيا .

دروس . يستلزم نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص عملية ضرورية ومنصوية بدرجة كبيرة مع أنها صعبة ومستقلة للوقت . ويجب ألا يضطلع بها باعتبارها هدفا في حد ذاته ، ولكن كوسيلة لهدف : استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة . ويعتبر القضاء على تشوهات الأسعار من قبيل تحديد الأسعار بأسرع ما يمكن أمرا جوهريا لتحقيق هذا الغرض . وما لم تكن الأسعار مؤشرات حقيقية للتكاليف والطلب الاستهلاكي ، فإن الربحية الحقيقية لمشروع ، لا يمكن تحديدها ، كما أن أصولها لا يمكن تقييمها تقييما سليما . ان بيع المشروع بسعر غير ملائم قد يكون مستعجلا ، وفي الوقت نفسه سيميجز المديرين عن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار والانتاج . وترك نظام الاسعار يعمل كما يجب ، لا بد وأن يضي لزالة التشوهات من قبيل تحديد الأسعار ، وأسعار التحويل المشوهة فيما بين المشروعات ، والقروض المدعومة ، وفرص الوصول ، التفضيلية الى الميزانية والى نظام الائتمان . وهو يعنى أيضا جعل السياسة الاقتصادية الكلية سياسة سليمة ، ويتضمن تجنب سعر الصرف المقوم بأكثر من قيمته .

وربما يكون من الصعب نقل ملكية جميع المشاريع المملوكة للدولة الى القطاع الخاص في المستقبل القريب . حتى لو أرادت الحكومات ذلك . وفي الوقت نفسه ، لا تستطيع الجهود الرلمية الى زيادة الانتاجية ، الانتظار . ولا تحتاج الحكومات الى أن تتردد في تصفية المشاريع غير المربحة ببيعها ، على أن تدار بقية المشاريع المملوكة للدولة بطريقة أكثر كفاءة . ويتطلب الأمر تخفيض أو إلغاء القيود على الميزانية الضعيفة ، والتدخل في الادارة والتعيين ، والقيود المفروضة على المناضاة (سواء في أسواق المنتجات أو

نصف القوة العاملة بأجر . ولابد من أن يحصل حساب الجماعات التي يمكن أن تنتظم لمنافسة الإصلاح ؛ أما المستفيدون فهم في أغلب الأحيان مشغولون وغير منظمين ، مما يجعل من الصعب على الحكومات الاعتماد على مساندتهم .

ولو استجاب النتائج لبرنامج إصلاحى بصورة أسرع ، سوف يزداد للتأييد للبرنامج ويصبح من الممكن توطيد التغييرات . فقد دعم النمو السريع فى الصادرات الإصلاحات فى لئونوميا وتركيا وكوريا . ويمكن للنمو للقوى للصادرات أن يساعد أيضا فى الحيلولة دون حدوث انقلابات فى الميمنة تنصيب فيها مشكلات ميزان المدفوعات وتضلل لحيطة على التمدد الأجنبي . والأرجح هو الإبقاء على الإصلاحات التي تحسن المناخ الاستثماري وذلك لأن المستثمرين الجدد سيذهبون صف القوى المؤيدة ، ومن شأن زيادة للتأجيل والاستثمار أن تؤدي إلى توسيع الوعاء

أسواق عوامل الإنتاج) . وهناك مشاريع حكومية كثرة موجودة فى اقتصادات كثيرة : على سبيل المثال فى إثيوبيا ، إيطاليا ، والبرازيل وسنغافورة ، وفرنسا ، وكوريا ، وماليزيا . وتبين هذه المشاريع أنه بالإمكان تسيير المشاريع المملوكة للدولة كمؤسسات تجارية كثرة تستجيب للمستهلكين . وفى بلدان نامية كثيرة ، يعتبر تحسين أداء المشاريع المملوكة للدولة أمرا ملحا بنفس درجة نقل ملكية المشاريع العامة الى القطاع الخاص .

تحدى الإصلاح

إن التحدى الذى تواجهه الحكومات هو تنفيذ الإصلاحات فى مواجهة معارضة سياسية حادة فى بعض الأحيان . فقد تضرر الإصلاحات الهيكلية مصالح قوية . أما عملية تبسيط وتنظيم الإدارة العذبة فأنها تهدد عمال الحضر بالبطالة ، ولا سيما فى إفريقيا ، حيث يوظف القطاع العام فى أغلب الأحيان نحو

الانحياز ٧.٧ من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى الاقتصاد السوق

المنظمة . إلى مرحلة ثانية (فى ظل كلا المرحلتين ، يتم نقل ملكية بعض الأصول فى مجال الزراعة وتجارة التجزئة وللسكن إلى القطاع الخاص فى وقت مبكر) . والأساس المنطقي لذلك هو أن الملكية الخاصة تتطلب مؤسسات مالية ، وتجارة وخبرة لا تتوفر بعد فى الاقتصادات الانتقالية . وبدون هذه البنية الأساسية ، يمكن أن يفسد القفل السريع لملكية العامة إلى القطاع الخاص إلى تشاير الفساد ، وحوادث فوضى اقتصادية وميومية . وتوجد لذلك كل حذرة لاختلالات أخرى بشأن الترتيب المناسب لمعالجة لتتوالت العملية .

وليس هناك تشميل واحد للإصلاح ينسب كل الاقتصادات الانتقالية . إذ أن تاريخ الإصلاح يتألف من إن خفاري ، على سبيل بلدان أخرى ، كان لديها عتاد من الخبرة بالقرارات الاقتصادية المتعلقة بالعام المركزية . واقتراح لظهور الاقتصادية الكلية من عدم الاستقرار العام (الاتحاد السوفياتي) إلى الاستقرار النسبي (تشيكوسلوفاكيا) . وكان نشاط القطاع الخاص أملي نميا فى البلدان التي تبين عليها الأزمة مثل الصين وفيت نام إلا أنه لم يكن له شأن يذكر فى تحول الاقتصاد .

والتشميل المنضبط (شكل الآثار ٧.٧) يتضمن خطوات مبكرة من أجل تطوير الاقتصاد الكلي ، وقام قواعده تحديد الأسعار للقطاعات المحمية والتفارية من أجل توفير إشارات واضحة ودقيقة للتشغيل الاقتصادي ومن أجل تقييم القيود الخارجية . ونصحب هذه الخطوات وتحمي جهود مكثفة من أجل ترقية الشرائح ، وتحسين صنع القرار الاقتصادي ، وإصلاح الهيكلية التجارية وبناء مهارات إدارية وطاق مالي قوى . ويأتي نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص كإجراء تاليه .

ويطلب تحويل اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق إصلاحات متعددة لم يسبق لها نظير . وأولئك هناك تجربة للتشراذ بها فى صلاوات الانتقال بهذا الحجم المحلي . ولتشية غالبة الإبدان التي هي فى مرحلة انتقال ، نظاما موميا جديدا فى الوقت نفسه . والمفلات ضئيل نسبيا حول ضرورة القيام بصلاوات الانتقال ، إلا أن هناك جدلا كثيرا حول نظرية الإصلاحات ونوقها ومداها ، ونشملها .

وهنا تشقا ثلاث مجموعات من الصلاوات . الأولى تنطلق بالآثار الاقتصادية لتشمل الصلاوات ، قبل يمكن لزوع واحد من الإصلاح أن يحقق أهدافه إلى حين تهيئ التشرؤات الاقتصادية الأخرى على ما هي عليه ؟ وهناك سؤال آخر ذو طابع سياسي : هل التوجع الملموسة للمساعدة فى إخراج الإصلاحات المقررة عن مسارها قرب نهاية التشميل ؟ ولغيرها ، هل هناك إمكانية تقنية ؟ فالتقم الجديدة للتقنية والمعمدية المالية تتطلب خبرات تقنية كثر وفترات إعداد وتدريب أطول مما تتطلبه الإصلاحات التي تشمل لقاء الترقية على الأسفل فقط .

وهناك مدرسة لمقتربات للإصلاح تضع التشوير فى الملكية فى مقدمة التشميل قبل أن جبا إلى جنب مع التغييرات التي تملج الاستقرار الاقتصادي الكلي والأسواق . والأساس المنطقي لهذا أساس موملي إلى حد ما . إلا أنه فى أركان عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، يظل خطر بقاء الاقتصاد تحت سيطرة الدولة مائلا ، وبالأزيد الضبط لإجراء إصلاحات كمجموعة موجهة للسوق . ولكن هناك مدرسة أخرى فى التشكيل تبدأ بإصلاحات الاقتصاد الكلي وبناء السوق : إذ أنها تترك نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص . على الأقل للشاريع الحكومية

الإطار ٧ - ٧ (تابع)

الواقع تدرج الفترة الزمنية التي تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ، مختلفة ، في ضوء التقدم المعجز حتى الآن في الاقتصادات الانتقالية .

وسوف تشمل الإصلاحات على وجه التحديد عمليات تصحيح مؤلمة . إذ يتفكك للتخلف والبطالة مع إزالة ضوابط الأسعار ، والتخلف عن المسار الاقتصادية القسرية لبعض الأنشطة . وقد تصاعد المعارضة السياسية مع هذه التطورات ومع زيادة عدم تكافؤ الدخل والذي يحدث بعد التغيير الجذري في هيكل الحوافز . بيد أنه يمكن أن يحد ذلك حالا تقدم في الصادرات وتوافر السلع الاستهلاكية . وفي ضوء توافر أدوات طبيعية كبيرة من الموارد البشرية في أوروبا الشرقية ، فإن أفاق النمو يمكن أن تكون واعدة .

ويتم تخفيض الحمولة ، وفتح الاقتصاد للمنافسة الأجنبية على أساس برنامج زمني ثابت سبق الإعلان عنه أولاً في السلع ، ثم في الأسواق الزراعية . ويظهر بناء المؤسسات موضوعاً رئيسياً منذ البداية وعلى كافة المستويات ؛ ويتطلب تنظيم التناقضات القانونية ، وهيكلة الملكية ، وأدوار الهيئات الرئيسية في الاقتصاد اصلاحاً وإعادة هيكلة .

وإن يكون نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص على نطاق واسع في مقدمة هذا التمدد ، إلا أنه من أجل التصدي لمخطر الإبطاء فيه ، تصدر القوانين التشريعية مبكرة (توزيع الأسهم) تضمن الملكية الخاصة في إطار فترة زمنية معقولة . ويمكن هذا البرنامج سريعاً حيث يتحرك كل نوع من الإصلاح بالمعدل الأقصى المتسق مع تطوير القدرات المؤسسية . وفي

شكل الإطار ٧ = ٧ مراحل الإصلاح



ملاحظة : الشرائط المختلفة تدور في حل كليب .

الضريبي ، وزيادة الإيرادات الضريبية ، وتخفيض العجز في الميزانية . كل هذا يبرر الإصلاحات التي تكون جزئية بقدر يكفي لأن تستدّر استجابة سريعة على الجانب المتعلق بالعرض . أما البرامج المنهجية فمن غير المحتمل أن تكسب أنصاراً يؤمنون بقضية الإصلاح . وقد استوعب كثيرون من دعاة الإصلاح في أوروبا الشرقية هذه الدروس في حاشية قلوبهم (الإطّار ٧ - ٧) .

وعلى الرغم من الصعوبات السياسية ، أبدت حكومات كثيرة براعة كبيرة في تنفيذ إصلاحات كانت مثارا للجدل . فعلى سبيل المثال ، حاولت حكومات بوليفيا ، غانا ، كوريا والمكسيك ، جاهدة إقناع الرأي العام بأن للتفاوض عن العمل تكلفته ، وإيضاح التفكير الكامن وراء هذه الإصلاحات . ويوسع الدبلوماسية الدولية أن توفر المصداقية لهذه القضية . إذ ساعد الاتفاق مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أسبانيا وإسرائيل والبرتغال واليونان على اعتماد إصلاحات تجارية في السنوات ؛ كما ساعد الانضمام إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) المكسيك في عام ١٩٨٦ . وقد تفلّوحت بعض الحكومات بشأن للتوصل إلى اتفاقات اجتماعية لتوزيع عبء التصحيح بالتساوي بين العمال ورجال الأعمال ، مثلما حدث في المكسيك في الثمانينات وإسرائيل في عام ١٩٨٦ . ولأحدث نجاح تحرير للتجارة تغييراً تدريجياً في توجيه رابطة أصحاب المصانع من سياسة الإحلال محل الواردات إلى تعزيز الصادرات ، في شيلي في مطلع الثمانينات ، وسرى لانكا في منتصف الثمانينات . وعموماً ، نادراً ما فقدت الحكومات التي كانت قد تعهدت بمعالجة مشكلات مجتمعتها ، السلطة بسبب عزمها على هذا .

وبطبيعة الحال هناك حدود للتقاطع . وفي أغلب الأحيان ، يبدو أن الإصلاحات لا يمكن أن تنشأ إلا نتيجة لأزمة اقتصادية أو سياسية كاملة . وتتراوح الأمثلة من اليابان في ظل الميجي إلى الأرجنتين وبولندا وبيرو وغانا المعاصرة . وفي بعض الأحيان ، يبرق للمؤيدون

الأساسيون للحكومة عملية الإصلاح ، حتى لو كانت بلادهم تواجه انهياراً اقتصادياً . وفي مثل هذه الحالات ، يواجه المقرضون الخارجيون ووكالات المعونة حقيقة مزعجة لأقصى حد : هي أنه برغم حاجة البلد للموارد الخارجية ، فإن مساندة من هذا القبيل قد تحدث من الضرر أكثر مما تحلّه من النفع وذلك بنساعدها إدارة مناهضة للإصلاح على البقاء في السلطة .

وفي البلدان التي لا تصيها القوى السياسية بالشلل ، وحيث يمكن للإصلاح أن يفضي قوماً ، تكون مهمة وكالات المعونة الخارجية والتمويل هي تعزيز الإصلاح . وتستطيع أن تفعل ذلك عن طريق تقادى تقديم الدعم للأنشطة غير الانتاجية أو إلى المشاريع الجديدة التي تستغنى في ظل ظروف شديدة الندرة . وفي بلدان كثيرة ، ينهض للوكالات الخارجية أن تساعد في تعزيز المؤسسات العامة التي دونها يرجح أن تكون المساعدة الائتمانية غير فعالة . ويفرض الإصلاح في بعض الأحيان تكاليف باهظة على أقل الفئات قدرة على تحملها : للفقراء . ويوسع شبكات الأمان المصممة جيداً (من قبيل الأموال المخصصة للتصحيح لمواجهة الطوارئ) والمنفذة في بوليفيا وغانا في الثمانينات) ، أن تساعد أشد السكان ضعفاً ، وأن توسع وهي تقبل ذلك نطاق أنصار التنمية .

وسوف يظل الإصلاح مهمة جسيمة ، تتطلب شجاعة سياسية ورؤية اقتصادية . ويعتبر المزج بين كل العناصر المختلفة التي جرى وصفها هنا ، وفي الفصول الأخرى ، في حد ذاته ، أمراً صعباً بصورة هائلة ، وذلك لأن عملية مزج هذه العناصر بطريقة مناسبة سوف تتباين من بلد إلى آخر ، حسب الظروف . وحتى عندما يكون الإصلاح مصمماً تصميماً جيداً ، من المؤكد أن الحكومات ستواجه تكسبات غير متوقعة ، ويخرج بعضها عن نطاق سيطرتها كلية . إن التنمية في حقيقة الأمر تعد - إلا أنه كما يعلمنا التاريخ - تحد يمكن مواجهته .



أولويات للعمل

الخاصة الحصينة ، وعدم كفاية الموارد المالية . ومع ذلك ، فإن الخبرة طُفقت تحول إصلاح السياسات إلى فن الممكن . وقد نجحت الإصلاحات الشاملة المعتمدة على السوق في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متباينة .

وسيمتد تقدم التنمية في التسعينات على العمل المتناثر من جانب المجتمع العالمي بما في ذلك البلدان الصناعية والتنمية ووكالات التمويل الخارجية . ومهمتها المشتركة هي إيجاد مناخ اقتصادي عالمي يشجع على تبادل السلع والمعرفة ورؤوس الأموال . وهناك مسؤولية خاصة للبلدان الصناعية ووكالات التمويل تتمثل فيما يلي :

- الدفاع عن النظام الحر للتجارة الدولية الذي أنشئ بعد عام ١٩٤٥ وتوسيعه .
- تيسير تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود .
- الأخذ بسياسات اقتصادية داخلية تعزز الانخراط على المستوى العالمي ونمو مطرد غير تضخمى .
- تشجيع نقل التكنولوجيا .
- حماية البيئة وترشيد وصون استخدام الطاقة .

وعندما تنهض البلدان الصناعية بهذه المسؤوليات ، فإنها تحقق مصلحتها الخاصة بصورة مباشرة . وترضى في نفس الوقت الأساس لتحقيق تقدم أسرع في العالم النامى .

ومع أهمية هذه الأعمال التى تقوم بها البلدان الصناعية ، فإن مستقبل البلدان النامية في يدها هي في المقام الأول . وحتى إذا لم تقم البلدان الصناعية بالدور المتوقع منها ، فإن البلدان النامية تستطيع أن تحقق الكثير من أجل التقدم إلى الأمام بخطى أسرع . وإنها لتخطى خطأ جسيماً إذا جعلت من مواطن الضعف في السياسة الاقتصادية في البلدان

شهدت السنوات الأربعون الماضية حالات كثيرة من التذم من الاقتصادى السريع بصورة مرموقة في البلدان النامية - كان من السرعة بحيث أصبح بعض تلك البلدان على أبواب « التخرج » والانضمام إلى صفوف البلدان الصناعية مرتفعة الدخل . لكن معظم البلدان النامية حقق التقدم بمعدلات أقل . ومع ذلك ، فإن هذه البلدان حققت ، بالمقارنة بالبلدان الصناعية في مرحلة مماثلة من التنمية ، تقدماً طيباً ، وتحسنت مستويات المعيشة فيها بدرجة كبيرة . إلا أنه من المؤسف أن التنمية في بعض البلدان ، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء ، تتحرك ببطء شديد بدرجة لا يمكن أن تحدث تغييراً يترك في حياة الناس . ولم يعد تحسين الأداء الاقتصادى في هذه البلدان أمراً مرغوباً فيه للغاية فحسب ، بل مسألة حياة أو موت بالمعنى الحرفى للكلمة .

وقد علمتنا هذه السلسلة الواسعة من التجارب ، للكثير مما يجرى في التنمية وما لا يجرى فيها ، وإن لم تكن قد علمتنا كل شيء . فقد تبين أن التنمية عملية هشة ومعتمدة الأبعاد . وهي تعتمد على تفاعلات مركبة بين المؤسسات والسياسات والمناخ الاقتصادى العالمى . وبيت أنه هناك طرق مختصرة . ولم تؤدِّ لا عمليات تحديث الصناعة تحت الضغط ، ولا التدفقات الهائلة من الموارد الخارجية ، إلى تحقيق المكاسب التى كانت متوقعة منذ جيل مضى . ولكن أمكن إحراز تقدم مطرد - بل نادر - عن طريق العمل لتعزيز الأسواق التنافسية ، والمبادرة الخاصة ، والاستثمار في رأس المال المادى والبشرى .

ولا شك في أن على الكثير من البلدان أن يتغلب على عقبات جسيمة - مثل الأحوال الطبيعية غير المواتية ، وموءم البنية الأساسية ، وضعف القدرة الادارية ، والمصالح

الصناعية سببا للتأخر في إنجاز الإصلاحات الاقتصادية الجهرية . وتقوم الاستراتيجية الصحيحة للبلدان النامية ، سواء مساعدتها في ذلك الظروف الخارجية أم لم تساعد ، على ما يلي :

● الاستثمار في البشر ، بما في ذلك التعليم والصحة والحد من نمو السكان .

● المساعدة على حسن سير العمل في الأسواق المحلية عن طريق تشجيع المنافسة ، والاستثمار في البنية الأساسية .

● تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي .

● تجنب العجز المالي المفرط والتضخم المرتفع .

وهذه العناصر لاستراتيجية التنمية تتفاعل فيما بينها (أنظر الشكل ٤ في النظرة العامة) . ويتسم الاستثمار في البشر ، الانتاجية بقوة أكبر في الاقتصاد الذي تكون أسواقه المحلية غير مشبعة ؛ وفي الوقت ذاته فإن الأسواق المحلية الكفوة تزيد البلد من التعليم ، وبالتالي تجعل التوسع في الاستثمارات فيه أكثر يسرا . والاقتصاد الكلي المستقر يجعل من مواجهة الصعوبات الخارجية التي تنجم من وقت لآخر من الارتباطات بالاقتصاد العالمي ، أكثر يسرا ؛ وعلى العكس من ذلك فإن الارتباطات العالمية تتيح فرصة الحصول على رؤوس الأموال الخارجية التي تجعل المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي المحلي في مواجهة الصدمات الداخلية ، أكثر يسرا .

وربما كان التفاعل الأكثر شأرا هو التفاعل بين الأسواق المحلية الكفوة والاقتصاد العالمي . فالأسواق الكفوة تجتذب الاستثمارات الأجنبية ، وهذه تعزز الانتاجية . وفي الوقت نفسه فإن الارتباطات التجارية بالعالم الخارجي تتيح للبلدان استغلال ميزاته النسبية الدولية ؛ مما يساعد الاقتصاد المحلي على استخدام موارده بكفاءة أكبر .

وفي كثير من الحالات ستكون هناك أوجه لتعارض بين السياسات وكذلك أوجه للتكامل بينها . ولا يمكن السماح للاستثمار في التعليم بأن يؤدي إلى توسع الإنفاق العام على نحو يهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي . وهناك تعارض مماثل في بعض البلدان بين تحرير التجارة والسياسة الاقتصادية الكلية الحذرة ؛ إذ أن خفض للتعريفات الجمركية قد يقلل الإيرادات الحكومية ويزيد من عجز الموازنة ما لم توضع تعبئة المزيد من الموارد .

ويقتضى تنفيذ استراتيجية للتنمية معتمدة على السوق ، مع التقلب على مثل هذه التناقضات ، إعادة النظر في دور

الدولة في كثير من البلدان ، ولا تتوافر لدى كثير من الحكومات القدرة الإدارية على القيام بذلك مهما كانت رغبته فيه . ومع ذلك فإن للتدخل الحذر يكون أمرا جوهريا في بعض الأحيان لإحداث التنمية . وإذا كان على الحكومات أن تبذل أكثر مما تبذله الآن في مجالات معينة (وفي مقدمتها توفير تعليم وبنية أساسية أفضل) فإن عليها أن تقلل تدخلها في مجالات أخرى (ولاسيما الإدارة التفصيلية للتجارة والصناعة) . وإذا تركنا العبء الإدارية جانبها . فإن هذا التعديل في الأولويات سيكون ممتصوبا على أية حال . ويمكن الحصول على الموارد اللازمة لزيادة الإنفاق العام في المجالات الضرورية بإقتصاف الإنفاق الذي يذهب بلا عائد .

والإنفاق العسكري موضع اهتمام خاص من جانب كافة البلدان ، الفنية والفقرية على السواء . فهل يمكن أن يستمر ما حدث مؤخرا من انخفاض في الإنفاق على الدفاع في البلدان النامية ؟ إن الفراغ الحالي في ترتيبات الأمن ، وأصداء النزاع في منطقة الخليج تجعل الأجوبة غير مؤكدة . فما أيسر أن تتحول ديناميكيات العلاقات الإقليمية إما نحو سباق جديد للتسلح أو نحو ضبط النفس المتبادل . وهناك عامل هام يزيد هذه المسألة تعقيدا وهو أن منتجي الأسلحة سيزيدون بإقدام وأصرار أكبر لعقد صفقات مع البلدان النامية ، بعد أن أصبحت بلدان منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والكتلة الشرقية أقل ربحا . ويسن بالبلدان النامية ووكالات التمويل والمعونة الخارجية أن تحول الحوافز إلى الاتجاه الآخر ، بعدم تشجيع إنتاج الأسلحة وتشجيع عدم انتشارها .

وتحتل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للتنمية . تخفيف حدة الفقر ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والحريات السياسية والمدنية ، والمشاركة الشعبية ، واللامركزية . بالمزيد والمزيد من الاهتمام من قبل مجتمع التنمية . وقد صدر في الآونة الأخيرة مطبوعان يتناولان الآثار الضمنية لأخذ باستراتيجية عقلانية تنتم بالمسؤولية الاجتماعية لكل من البلدان الصناعية والتنمية على السواء (برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ١٩٩٠ ؛ والبيك الدولي في ١٩٩٠ ب) . قبلنسية للمجتمع العالمي ، هناك تحديثات جديدة تنتظره : أن يستفيد بالتنتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات وأمثالها ، وأن يقيس الأداء ، مثل التقلوت بين الإنفاق على التعليم والصحة والإنفاق على السلاح . وبالمثل ، هناك حاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للإسراع بالتنمية بين أشد الطبقات والمجموعات حرمانا . وهذا أيضا في كثير من البلدان الصناعية وفي العالم النامي على السواء .

إن التنمية هي في الواقع تحدّ هائل . وإيمنت هناك مهمة تواجه الجنس البشرى تفوقها أهمية . غير أننا نعلمنا ما يكفي لتبرير إظهار بعض الثقة بشأن المستقبل . والاستراتيجية التي يحدد هذا التقرير خطوطها العامة تعتمد على هذه الخبرة . والتدابير المقترحة لا تعد مشورة بلغت حد الكمال ، وإنما هي برنامج قابل للتطبيق كما ثبت في بلدان عديدة .

مهام للعمل العالمي

أكد هذا التقرير أن توافر ظروف دولية مواتية يمكن أن يجعل التنمية الاقتصادية السريعة أمراً أقرب إلى الإمكان . وتقدم البلدان الصناعية ، التي تضم شمس سكان العالم نصيب ، أربعة أخصاس الناتج العالمي ، وأكثر من أربعة أخصاس التجارة العالمية ، وجميع الصادرات من رؤوس الأموال والتكنولوجيا تقريباً . ويزداد تأثيرها على التنمية عندما يزداد عدد البلدان النامية التي تتجه نحو الخارج . وسوف تلتزم آفاق النمو الاقتصادي والتنمية السريعة على النطاق العالمي بالأداء في البلدان الصناعية إلى حد كبير .

التجارة العالمية

يواجه نظام التجارة العالمي الآن أكبر امتحان له خلال الأربعمين عاماً الأخيرة . فهناك حاجة إلى إحياء المحادثات التجارية العالمية ، وإنقاص للزعة الحمائية التي تزايدت في السنوات الأخيرة . إن القيود الكمية والدعم المقدم للصناعات المعتمدة على كثافة الأيدي العاملة يلحقان الضرر بالتنمية بصورة خاصة : فقد بينت الدراسات أن الزيادة في حصة الصادرات الناتجة عن إنهاء هذه القيود تزيد من قيمة الرقم المتوسط لتكتفات المعونة السنوية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . إن تحرير التجارة من قبل بلدان هذه المنظمة يمكن أن يضاعف تقريباً صادرات البلدان النامية من الملابس والفزل والنسيج . كما أن خفضاً نسبته ٥٠ في المائة في الحماية الزراعية في هذه المنظمة يمكن أن يزيد إيرادات التصدير في البلدان النامية بنسبة ٤٠.٢ في المائة . وسيكسب مصدرو السلع إذا تم إزالة الانحراف في الهيكل الحماية للبلدان الصناعية والموجه ضد السلع المجهزة . وسيكون للإصلاحات للمنظمة في مجال السياسة التجارية تأثير إيجابي كبير على النمو والعملية في البلدان النامية . كما أن من شأن ذلك أن يمدد توجيه جانب من الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية عندما يقد المستثمرون الأسواق المحلية المحمية في البلدان الصناعية .

وقد يقضى المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات المتعلقة بالتجارة العالمية - مقترنة بتنامي الارتباطات الإقليمية بين الاقتصادات العالمية - إلى ترتيبات تجارية إقليمية جديدة تتركز حول أوروبا والولايات المتحدة ، واليابان . وإذا نشب نزاع بين هذه التكتلات ، فستحيق بالاقتصاد العالمي خسارة فاحشة . وفي الوقت نفسه قد يكون تحرير التجارة على النطاق الإقليمي ليس من تحريرها على النطاق العالمي ، كما أن الاتفاقات الإقليمية قد توجد قوة دفع جديدة لتحرير التجارة على النطاق العالمي . وحتى تكون الاتفاقات الإقليمية بناءة ، يجب أن تكون متفقة مع قواعد الفات . ويجب أيضاً أن تصمم بحيث تخلق فرصاً جديدة للتجارة (عن طريق خفض الحواجز الداخلية والخارجية) بدون تمويل للتجارة بعيداً عن الشركات خارج المنطقة (عن طريق إيجاد فوارق كبيرة بين العولجز الداخلية والخارجية) .

تدفقات رأس المال والتمويل

بالرغم من الملاحظات المشجعة ، مازالت مشكلة المديونية الخارجية تلقي ظلها على التوقعات بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون . وكلفت مبادرة برادى لانقاص الديون وخدمة الديون للتجارة نقطة انطلاق ، ولكنها لم تلمر نتائجها حتى الآن إلا في حفة ضئيلة من بلدان الدخل المتوسط ذات الاحتمالات الاقتصادية القوية نسبياً . وكان تخفيف عبء الديون متواضعاً - حيث كان في المتوسط أقل من سعر الفصم في السوق على للديون في الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات . وكانت خطة تورنتو لانقاص الديون الرسمية الثنائية لنجازها مهماً آخر . ولكن حتى إذا امتدت شروط تورنتو لتشمل جميع الديون الرسمية للبلدان منخفضة الدخل والمثقلة بالديون (فيما عدا نيجيريا) . فإن تكلفة خدمة الديون المجدولة ستزيد على مدى تكلفة خدمة الديون الفعلية المدفوعة في عام ١٩٩٠ . وعلى ذلك ، فإن هذه المبادرات ومبادرات جديدة أخرى لانقاص الديون بحاجة إلى تعزيز واستكمال في العقد الجديد . بالإضافة إلى ضرورة التصدي للديون غير الرسمية لبلدان الدخل المنخفض .

وقد أدت الاتفاقات التي أبرمت حتى الآن إلى زيادة تعرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للمخاطر بالقياس إلى ديون البنوك التجارية . ونظراً لتأثير أزمة المديونية على قروض القطاع الخاص للعالم النامي ، فالأرجح أن تمهم المنح والقروض الثنائية ومتعددة الأطراف بأكثر من

الصناعات الناجمة عن السياسات . إذ يمكن للسياسات التي تتبعها البلدان الصناعية لزيادة المدخرات الخاصة والعامة أن توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستفادة بالفرص الاستثمارية الجديدة على النطاق العالمي . كما هو الحال مثلا في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي ومن أجل إعادة بناء اقتصادات الشرق الأوسط . ومن شأن السياسات التي تعزز النمو المطرد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تساعد على تحسين آفاق الصادرات والنمو في البلدان النامية . وكما يظهر في الشكل ١-٨ فإن معدلات النمو في البلدان الصناعية والبلدان النامية يتبع أحدهما الآخر على نحو يكاد يكون متطابقا . وفي الوقت ذاته ، يمكن للتوسع التقني المنضبط والتنظيم العريض الصارم لأسواق رأس المال أن يحدا بدورها من تقلب أسعار السلع وأسعار الصرف وأسعار الفائدة . وكلها أمور هامة لتدفق التجارة ورؤوس الأموال الدولية ، وبالتالي للآفاق المتلحة للبلدان النامية .

التكنولوجيا

الأرجح أن يرتفع ثمن التكنولوجيا المستوردة بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، نظرا لأن البلدان الصناعية تسعى للحصول على عائد أكبر من الابتكار في مباديها هامة مثل تكنولوجيا المعلومات ، والتكنولوجيا الحيوية ، وتكنولوجيا المواد الجديدة . ونظرا للتشدد في تطبيق أحكام برامج الاختراع للصناعة ، فسيزداد استخدام اتفاقات الترخيص . ومع ذلك ، يمكن أن يتحقق انتشار أسرع للتكنولوجيا عن طريق القيام بعمل دولي . ومن الخطوات الحاسمة في هذا المجال : الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن حقوق الملكية الفكرية عن طريق لغات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ؛ والاتفاقات الدولية التي تكفل للبلدان النامية فرصة الحصول على ترخيص للاستفادة بالابتكارات الأجنبية ؛ وتحديد الشروط التي تضع قيودا على الترخيص والتي تحظر الصادرات أو قيودها . ويمكن أن يؤدي تشجيع المؤسسات في البلدان الصناعية على تشكيل تحالفات مع المنتجين في البلدان النامية ، وإلى توفير فرصة أفضل للحصول على أنواع للتكنولوجيا المعتمدة ودعم للمنتجات والمواد الخام الجديدة القابلة للتطوير على النطاق العالمي .

البيئة العالمية

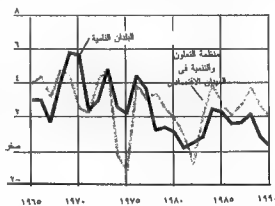
تحتاج رعاية البيئة العالمية ونظارتها إلى قيادة جمورية في كل من البلدان الصناعية والنامية . فالمشكلات غير

نصف مجموع تنقلات الموارد إلى البلدان النامية في التسمينات . ومن ثم فإن توافر حجم كاف من هذه التنقلات يعد أمرا حاسما . ويمكن تحسين نوعية هذه التنقلات عن طريق زيادة التنسيق بين وكالات المعونة والتمويل ؛ وتوفير دعم أكثر فاعلية لتدابير البائنة المنتجة نحو السوق (توفير دعم أكبر لإصلاحات أقل عددا ولكنها أكثر طموحا) ؛ وزيادة الاهتمام بتأثير مبادرات القطاع الخاص ؛ وتوجيه عناية أكبر لمبادرات البيئة ؛ والسمات التي تؤمن ؛ والتنقلات المنشئة للديون من مخاطر تقلبات أسعار السلع وأسعار الفائدة . وعندما توجه الأموال لتمويل الواردات (سواء في صورة دخلات أو دعم عام لميزان المدفوعات) يجب أن يكون هناك قدر أكبر من المرونة والقبالية للتفاوض . وربط أموال المعونة بالاستيراد من بلدان معينة يقل كثيرا من قيمتها ؛ وربطها بمشتريين معينين يحرقل عمل قوى السوق المحلية .

السياسات الاقتصادية

تستفيد البلدان الصناعية والنامية على السواء من توافر عرض كبير من المدخرات العالمية ، ومن النمو الاقتصادي المطرد لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومن قيام أسواق مالية ممتدة ، ومن وجود أسعار للسلع ، وأسعار للصرف وأسعار للفائدة بمنأى عن

شكل ١-٨ التغير السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النامية ، ١٩٩٠ - ١٩٩٠ (نسبة مئوية)



المصدر : بولت هوفك هولندي .

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، دور هام في بناء توافق الآراء الدولي . وستكون البيئة هي الموضوع الرئيسي في تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ .

تدابير محددة ثبت نجاحها

كثير من المشكلات التي تواجهها البلدان في التسعينات سبق حلها في مكان ما بشكل ما خلال السنوات الأربعين الماضية . ويمكن للخبرة أن تشير إلى الحلول التي ينتظر أن تنجح في المستقبل . والاستراتيجية الموصى بها في هذه الصفحات استراتيجية عملية ، تعتمد على كل من التجربة والمبادئ الاقتصادية . وقد تلاقى الإصلاحات صعوبات في التصميم والتنفيذ (المظار ١.٨) . لكنها أفادت في سياقات قطرية مختلفة . ولإثبات أن الدروس يمكن أن تتحول بالفعل إلى برنامج ناجح ، فإن التقرير يختتم ببرنامج من الإصلاحات المعتمدة على السوق التي تبين نجاحها ، والفرص المتاحة لجعل الإصلاح ناجحا أيضا في المستقبل .

الاستثمار في البشر

قليلة هي السياسات التي تعزز التنمية بنفس القوة التي يحرزها بها الاستثمار الكفء في الموارد البشرية . ويقدر أن ٨٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في البلدان النامية . وهي نمية آخذة في الارتفاع . وتتضمن القضايا العاسمة في كثير من هذه البلدان ، توسيع التعليم الابتدائي ، وتخفيف عبء الفقر ، والحد من النمو السكاني من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية وتنظيم الأسرة . وهناك فرص لتحسين التعليم الابتدائي في بنغلاديش ، وللاقلال من الفقر في بوليفيا من خلال العمل المحلي ، ومحاربة الفقر بالسياسات السكانية في منطقة السهول السودانية وفي أماكن أخرى .

نشر التعليم الابتدائي وتحسينه . موارد بنغلاديش قبيلة
فيما عدا شعبها - وذلك لشبه كثيرا بما كان عليه حال البليان منذ مائة سنة . ومع ذلك فإن أكثر من ثلثي البالغين في بنغلاديش أميون ، نتيجة لانخفاض نسبة المتخلفين بالمدارس تاريخيا . ولا يتجاوز الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الوقت الحاضر ٥٩ في المائة (٩٩ في المائة للإناث) ، ونوعية التعليم منخفضة . والغالب أن يكون المعلمون غير حاصلين على تأهيل كاف ، وليس عليهم إشراف مناسب ؛ وهم لا يقضون غير ساعات قليلة نسبيا مع تلاميذهم ، ولا يتوافر لديهم ما يكفي من المواد التعليمية . ولا يستكمل

مبسوقة . وتطوى على قدر كبير من عدم اليقين ، وعلى مخاطر حدوث كوارث في المستقبل ، وتترتب عليها آثار توزيعية ضخمة سواء داخل البلدان أو فيما بينها . ولابد من التوصل إلى توافق دولي في الآراء والحفاظ عليه حول قضايا يحتمل الخلاف بشأنها لأقصى حد ، من بينها حماية طبقة الأوزون ولحتمالات ارتفاع حرارة الأرض . فهل يقتضي الأمر أن تتحمل جميع البلدان عبء حماية البيئة على قدم المساواة ؟ أم يمكن أن تتحمل البلدان للنامية نصيبا أقل من التكاليف الحالية لأن أسهامها أقل في الرصيد المتراكم من المواد المسببة للتلوث ؟ كما أن للتوترات الدولية يمكن أن تشدد بسبب النتائج النرجية الإضافية الناجمة عن مشكلات البيئة ، كما في حالة الأنهار المشتركة بين عدد من البلدان (نهر النيل مثلا لا غنى عنه لأثيوبيا والسودان ومصر) .

والأولية الرئيسية على النطاق العالمي هي توفير حوافز وقواعد تنظيمية وضمانات تؤدي إلى تخصيص سليم للموارد من أجل صون البيئة وترشيد استخدام الطاقة . ويعتبر تندور حالة الأنهار في أوروبا الشرقية ، وإزالة الغابات في أفريقيا ، مثالين واضحين على المخاطر التي تنشأ عن اتباع سياسات سيئة بشأن البيئة أو عدم وجود سياسات على الإطلاق . وغالبا ما تكون الخطوة الأولى في إلغاء الدعم عن أنواع النشاط التي تضر بالبيئة ، بما في ذلك استيطان الغابات ذات التربة الضعيفة ، والإفراط في استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة في الزراعة . ومن شأن القضاء على مثل هذه التشوهات أن يحسن الكفاءة الاقتصادية (حتى إذا قيست بالأساليب التقليدية) في حين يصون البيئة . فإذا ما فرضت ضرائب على التلوث ووضعت تنظيمات للحد منه ، أمكن جعل الاهتمام بالبيئة وترشيد الطاقة جزءا لا يتجزأ من اتخاذ القرارات العامة والخاصة . ومن المهم أيضا تحديد حقوق واضحة للملكية ؛ إذ أن للمالك مصلحة في صون المورد . ويمكن في بعض الحالات أن تحتفظ الدولة بحقوق الملكية مع فرض رسوم لاستخدام الموارد البيئية ، كما في حالة المحميات الاستخراجية في الأمازون .

ولأخذ المجتمع العالمي يدرك أن التنمية الاقتصادية وصيانة البيئة لا يتمازمان بالضرورة ؛ فهناك طائفة واسعة من الأعمال البيئية لها عائد مرتفع . وهي تدور الأخذ بسياسات أقوى من تلك المطبقة حاليا . وسيكون للمبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز الإفراض من أجل حماية الملكية المشاع العالمية - مثل التسهيلات الجدد لحماية البيئة العالمية التابع للبنك الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاطار ١٨ إلى جميع صانعي السياسات في كل مكان : سبعة دروس في الإصلاح

في هذا الصدد كثير من الإصلاحات البيئية : تحرير التسويق الزراعي ، وتقليل من القيود الكمية إلى الأعضاء على التربة المجرية ، وتحسين المشروعات الحكومية المفردة إلى القطاع الخاص ، وتحسين إدارة الضرائب .

● يجب الاهتمام بمطالب مختلف الفصائل الاجتماعية . غالباً ما تكون التكاليف الاجتماعية للتحرير وعدم التحرك أكبر من تكاليف التصحيح ، ولكن لابد من تخفيف أثر التصحيح على أشد الفئات تضرراً . الخنافس كالفئدة المصلحة يمكن أن يضر بالفئات الضعيفة اجتماعياً . والإصلاحات التي تسمح للأشخاص الزراعية بالارتفاع تساعد فقراء المزارعين ولكنها كثيراً ما تضر بالمدنيين في القرى والقرى في المدن . ولذا تكون هناك حاجة إلى برامج غلصة لمساعدة الفقراء أثناء فترة الإصلاح . كما أن التكاليف للفئات القوية سياسياً يكون في أغلب خبرتها حتى يضمن التغيير . وكثيراً ما تكون هناك حاجة لإيجاد برامج لتوضيح وإضاحة تدريب الموظفين المنتخبين الذين يتم الابتغاء عليهم عندما يتخلص حجم القطاع العام .

● السموات الجزئية تفشل غالباً . ثبت أن السموات الجزئية لا تجدي . نعماً لم يصحب التحرير الخارجي إزقة القيود الداخلية كانت استجابة الاستثمار والإنتاج بطيئة ، وعندما لم يصحب إزالة القيود الداخلية إصلاح تجاري أفضى الاستثمار إلى القطاعات الضعيفة . وعندما لم يصحب إلتفات للضرورة المبررة توسع أرباح الضرائب المصلحة وحذ من الأخطار والاصطفاء الضريبية غير العادل المالي ، مما بعد تحرير التجارة . وعلى تلك من الأعداء لتفاد إجراءات متكاملة في وقت واحد .

● الالتزام بالواقعية له عائد . على صانعي السياسة والوكالات الخارجية أن تدارم بالواقعية في إعداد خطة التمويل اللازمة لمعالجة الإصلاح . وقد يحتاج كثير من البلدان أيضاً إلى إعادة تخصيص الأموال وتحريكها من المجالات ذات الأولوية المتأخرة إلى المجالات ذات الأولوية المقصدة ، وذلك محلاً بتحويل بعض التكاليف من البرامج العسكرية إلى برامج لبنية الأساسية والبرامج الاجتماعية . كما ينبغي الالتزام بالواقعية بشأن ما ينتظر أن يحته الإصلاح . ومن المفيد ألا تعد الحكومة بتحقيق أهداف كثيرة في وقت قصير . ولكن يجب أن يكون صوابها غالباً ووضعها بشأن أهمية الإصلاح . وأن تقرر بوضوح بين النتيجة التي سترتب على الإصلاح والنتيجة المباشرة التي كانت ستمتد في حالة عدم تطبيقه . فالمصنوعات الواقعية لتفاد التغيير وتكاليفه ، تزيد من لعمالة استمرار تنفيذ البرامج .

أفضل ولا تكل . عبرانك تستخلص الأولى من النجاح والثانية من الفشل . وتبين خصائص برامج الإصلاح في الأنظمة المختلفة ومرحل التنمية المختلفة لكن هناك سبع مخرات علمية ينبغي دمجها . لو إنا نظرننا لأكثر من الجانب الآخر ، سبعة دروس ينطبق بها جيد أخرى وتتأقح أفضل .

● الانتقال إلى الملكية بنصف البرنامج . إن البرنامج التي نثبت أساساً بسبب التمويل الخارجي لدعم لها ، لا بسبب الاقتناع بملكيتها ، غالباً ما ذهبت وانصمحت نتيجة لعدم التزام الحكومة بالاستمرار فيها . وحتى يتكرر إلى برنامج ما على أنه برنامج لابد ذاته يجب أن يشارك أبنائهم في تصميمه وتنفيذه . ومن المهم أن يوجد بشقه توافق عام في الرأي الداخلي .

● التدرج في الإصلاح يدفع للمصداقية . لكثير من أصعب المبررة في رسم السياسات . ولكن عندما تتلق السياسات رؤساً على عقب فيما للأجواء . مثلاً عندما يقب إصلاح للتربية المبركة بوقت قصير فرض رسوم إضافية على الراديات . فإن للقطاع الخاص يتخذ موقف الانتظار حتى تجلي الأمور . وبدلاً من استجابة القطاع الخاص بنشاط للإصلاح الجديد فإنه يتخذ تدابير مؤقتة ، هذا إن اتخذ أية تدابير على الإطلاق . وإذا كانت الضرورة أمهيتها ، فإن السلطات الجبرية التي تدير لا رحمة فيها من جانب الحكومة تزيد إلى بناء الثقة . وتضمن المعالجة إليها بسورة خاصة في البلدان التي عرفت الكثير من تقلب السياسات .

● لا يجوز التخلي عن المستحقات المؤسسية . تطورت منظمة التغيرات المتوقعة في كثير من البلدان بسبب افتراض البدء إلى الأفراد المدربين والمؤسسات المدنية . مثال وجود هيئة قضائية مستقلة ، وحق النقطة محددة بوضوح وإلزام على القور ، وبهذه مركزاً قوي . فالإصلاح صلبة مبركة تتكلم من أصناف مختلفة . ولذا فإنها حاجة إلى آليات التنسيق بين فرقارات من أجل العمل تلك الأعمال . وينبغي الاهتمام منذ البداية بتطوير الكتابة المؤسسية ، لأن بناء المؤسسات يحتاج إلى وقت ولا تظهر نتائجه على الفور . وفي الوقت ذاته يكون من المفيد أن تتخذ الإجراءات التي تحقق ورا في استخدام التكرار للشفعة . مثال تخفيف الضرائب من الأسواق المحلية ، وتحرير التسويق الزراعي ، وإلغاء القيود الكمية .

● الالتزام إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، أمر أساسي . إذ يمكن أن تعطل الإصلاحات نتيجة لاستمرار تقلب المالي . ولكن عدم الاستقرار المالي في الاقتصاد الكلي سبباً في فشل أكثر من برنامج لتحرير التجارة والقطاع المالي . وفي حالات التخصيص المحدود يكون العمل بحزم وفرة إلتفات قصير المدى له الأولوية الأولى . ويمكن أن تساعد

وأنتشأت مؤسسات جديدة لتدريب المعلمين . وميزيد عدد المدرسات ، وميزوا لفر جميع المدرسين قدر أكبر من الاستقلال . وينتقل هذه الخطوات مماندة خارجية كبيرة ، ولكنها مستطلب أيضاً مصروفات حكومية أكبر . ورغم أنه يتعين الالتزام بموارد كثيرة للإقامة والتعليم بسبب

للدروس في المدارس الابتدائية غير ربع الأطفال الذين يلتحقون بها في البدلية . وقد وضعت بنفلاش في الآونة الأخيرة برنامجاً شاملاً للإصلاح ، يشمل إنشاء فصول جديدة منخفضة التكلفة ، وإعداد مناهج دراسية مبتكرة للتلاميذ الذين لم يستكملوا دراستهم بعد المدرسة الابتدائية ،

الإعصار الأخير ، تظل الاستثمارات طويلة الأجل في التعليم الابتدائي حاسمة . وحتى الآن لا تتفق بنغلاديش غير ١,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي على التعليم (مقابل ٣ في المائة في الربع الأخير بين البلدان النامية كمجموعة) ، بالإضافة إلى أن التعليم الثانوي والمالي كان يحصل على حصة كبيرة من هذه الميزانية .

تخفيف عبء الفقر عن طريق العمل المحلي . أنشأت حكومة بوليفيا صندوقاً اجتماعياً للطوارئ لتمويل المشاريع الصغيرة المجمعة من الناحية التقنية التي تتولى إدارتها وتنفيذها مجموعات متنوعة من المنظمات العامة والخاصة والطوعية لحماية الفقراء أثناء فترة الانخفاض الاقتصادي في منتصف الثمانينات . وأنشئ صندوق جديد للاستثمار الاجتماعي بتشجيع أرباب الحرف اليدوية المحلية ، تشمل اهتماماته توفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات النظافة للمجتمعات الأشد فقراً في بوليفيا . ويمتدّد تفهم المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية بوضع وتنفيذ المشاريع على أساس العمالة للتناضبة . ويجري التخطيط الآن في مدينة لاباز مثلاً لإنشاء مراكز صحية ومراقبات لإمدادات الشرب والصرف الصحي في المجاورات السكنية التي تقطنها المهاجرون من الريف . وفي المناطق التي يسودها الفقر بدرجة عالية ولا تتوفر لها فرص للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ، يجري تشجيع المنظمات القائمة على توسيع نشاطها في المجتمعات المحلية التي تنقصها الخدمات الكافية . وتقليل التكاليف لأننى حد وضمان قدرة المشاريع على البقاء ، متطابق معايير متشددة في التنفيذ ، بما في ذلك التحليل الاقتصادي واسترداد تكاليف التنفيذ حيثما يكون ذلك ممكناً . ويمكن لمثل هذه البرامج المعتمدة على المجتمع المحلي أن توفر الاحتياجات الجارية للفقراء ، وأن تشجع على بناء المؤسسات التي تؤدي إلى الإقلال من الفقر بصورة مستدامة .

مكافحة الفقر عن طريق الميواسة السكانية . في منطقة النيل السوداني ، يلاحظ أن الموارد ضئيلة ومبعثرة في مساحات شاسعة . وحتى إذا توافرت المعونة بكميات كبيرة فإن يكون هناك ما يكفي لضمان مستوى مناسب من المعيشة ، ولا ما يكفي لتمويل الاستثمارات البشربية والمادية . ومع ذلك فإن معدلات الخصوبة هي من أعلى المعدلات في العالم ، والنمو السكاني يتسارع باستمرار (٢,٢ في المائة سنوياً في الستينات و ٢,٩ في المائة في ١٩٨٧) . ومع ذلك فإن الاستثمار في الموارد البشرية غير

كاث : فصل الالتحاق بالمدراس الابتدائية نصف مثيله في البلدان الأخرى منخفضة الدخل . وهناك حاجة لأن تعمل حكومات منطقة النيل بالتعاون مع الوكالات الإنمائية ، بشكل حازم لإنعاش النمو السكاني . وهناك مجال واسع لتحقيق تقدم : فتنمية النماء للواتي تستخدم وسائل منع الحمل منخفضة للغاية إذا قورنت ببلدان أفريقية أخرى مثل بنموا وزمبابوي . والمتوقع أن تتوافر المساعدة من الوكالات المانحة لبرامج الحد من الزيادة السكانية .

العمل على نجاح الأسواق

تتجهبا للكفاءة في الاقتصاد المحلي تحتاج الحكومات إلى تعزيز الاشارات السعريّة ، وتخفيف القيود المفروضة على الأسواق ، وتحسين نوعية الاستثمارات في البنية الأساسية والمؤسسات الرئيسية . وتتضمن الفرص المتاحة للتجّاح توفير البنية الأساسية في نيجيريا ، وتحسين الأسواق الصناعية في الهند ، وإحياء الأسواق المالية في غانا ، ووضع إطار قانوني جديد في هنغاريا .

توفير البنية الأساسية . صرّك ضعف تصميم وصيانة البنية الأساسية للنمو في نيجيريا . واضطرت المؤسسات إلى توفير احتياجاتها بنفسها ، وإلى إحلال بعض عوامل الإنتاج محل بعضها الآخر بصورة غير مفعرة ، مما أسفر عن نكس الناتج . وخدمات الاتصال سيئة إلى حد غير مقبول ، إذ لا تزيد عن خط تليفوني واحد لكل ٥٠٠ من السكان (٥٠٠ في المائة من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء) ، وتعتمد المؤسسات على الاتصال بالأجهزة اللاملكية الخاصة أو إرسال العمالة لإتمام اتصالاتها الضرورية . ويرجع جانب كبير من النقص في البنية الأساسية إلى الزيادة السريعة في السكان في المراكز الحضرية وإلى اتباع سياسات للتصغير غير مناسبة . ففي لاغوس التي زاد تعداد سكانها بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة خلال عقدين من الزمان ، كانت المياه توفر بالمجان ، ولكن عدم توافر التمويل الحكومي حال دون التوسع في هذه الخدمة . ومن المجالات التي تحظى بالأولوية على المستوى الوطني تحسين كل من البنية الأساسية المادية وبنية الاتصالات ، وكذلك تخطيط وإدارة الجوانب المالية لمشاريع البنية الأساسية . وقد شرعت نيجيريا في تنفيذ خطة طويلة الأجل لتحقيق لا مركزية خدمات البنية الأساسية وتعبئة إمكانات للتطاع الخاص . وتعمل الآن مصارف أعمال مختارة مع الدولة وأجهزة الحكم المحلي لإعادة تقييم البنية

الأساسية الحضورية والمشاركة في تمويلها والإشراف عليها . ويشمل ذلك إصلاح وصيانة الطرق وإمدادات مياه الشرب ، والتخلص من النفايات الصلبة ، والخدمات المتعلقة بالنظافة . ويجري تشغيل الشبكة الوطنية للمواصلات الملكية واللاملكية على أسس تجارية . ومتوجه الاستثمارات إلى تحسين استخدام المرافق وتوسيعها في المناطق التي يزيد فيها الطلب . وسوف تساعد هذه الإصلاحات على زيادة الناتج في كافة قطاعات الاقتصاد النيجيري .

تحسين الأسواق الصناعية . لم يتح للصناعة في الهند أن تصل أبداً إلى أقصى إمكاناتها . فالصناعة التحويلية لا تمثل في مجموع الناتج المحلي الإجمالي غير حصة أقل من حصتها في البلدان المماثلة . والمسؤول عن ذلك هو السياسات التجارية القائمة على الحماية المفرطة إلى جانب التنظيمات الزائدة عن الحد . ففي كثير من القطاعات الفرعية كان لابد من الحصول طوال النصف الثاني من الثمانينيات على ترخيص لإقامة منشأة جديدة أو للتوسع في الإنتاج بنسبة تجاوز 5 في المائة في السنة أو 20 في المائة في خمس سنوات ، أو لصنع منتج جديد ، أو لتغيير موقع الإنتاج . ومارالت الوحدات الإنتاجية أسفر من الحجم الاقتصادي ، ومجموعات المنتجات لا تتوافق مع الطلب ، والتحكم التقني بطيء ، والطاقة الإنتاجية ليست مستخدمة بالكامل . وكانت خبرة التحرير الجزئي في الآونة الأخيرة . بما في ذلك تخفيف القيود على دخول المجال أو للتوسع فيه ، وتنوع التكنولوجيا الأجنبية - خبرة إيجابية . ومع ذلك ما زالت القيود المفروضة زائدة عن الحد . وتتضمن حواجز تعرضد التصحيح أو الخروج من المجال ، وقواعد للتشغيل التي تحمي عدداً قليلاً من العمال أصحاب الامتيازات . ومن شأن تحرير التجارة أن يكمل عملية إزالة القيود ، ويقلص الهيكل التكني للتكاليف ، والحد من الأرباح الفاحشة في القطاعات الاحتكارية . وإن يكون من السهل تحقيق هذه الأهداف ، إذ سيكون على الحكومة أن تتغلب على معارضة المشروعات المحمية والبيروقراطية الحريصة على بقاء القيود التنظيمية . لكن النجاحات الماضية تبين أن الاستمرار في إزالة القيود يمكن أن يجتنب قدراً معقولاً من التأخير العام .

إحياء الأسواق المالية . تحتاج غانا إلى تنشيط قطاعها المالي . وقد أدى برنامجها المرموق للانحلال الاقتصادي في عام 1983 إلى استقرار اقتصادها وإزالة الكثير من

التشوهات الهيكلية . ولكن مازال الاستثمار الخاص لا يتجاوز 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وكان الانتماء قديماً كبيراً . فعلى عام 1989 كان النظام المصرفي الذي تشرف عليه الحكومة يعمل في ظل حدود صارمة للانتماء لأسباب تتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي . وتصل الترويض موقوفة الأيرود الموروثة من أزمة منتصف الثمانينيات إلى مئتين في المائة من أصول النظام ؛ وليس في الواسع تحويل هذا الانتماء إلى مشروعات مريحة . وقد جعل الأداء الضعيف ، رجال المصارف يغالون في تجنب المخاطرة ، وشجع على تحويل مبالغ كبيرة من المخزونات إلى خارج النظام المصرفي . ويمكن أن تقوم المؤسسات المالية والأسواق بعد إصلاحها بدور كبير في توفير رأس المال للاستثمار الخاص . ويمكن أن يتحقق بذلك بتحول الرقابة النقدية إلى الأساليب غير المباشرة وإجراء المقاصة بين ميزانيات البنوك . ومن شأن السماح بأنواع جديدة من البنوك والشركات الواسطة المالية أن يشجع على نمو أسواق مالية تنافسية ، ورفع المصرفيين والمتجدين إلى الاستفادة بحالة الانحلال الاقتصادي .

إقامة إطار قانوني جديد . في أوروبا الشرقية ، تعتبر هنغاريا هي البلاد الذي يتوافر لديه أكبر قدر من الخبرة بالأسواق والملكية الخاصة . ومع ذلك فإن نظامها القانوني به ثغرات عديدة . ومعظم القوانين الأساسية لم توضع إلا مؤخراً : قانون للشركات (1989) ينص على إنشاء المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ، وقانون للتحويل (عدل في 1990) بين الطريقة التي تتحول بها الشركات المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة ، وقانون الأوراق المالية (1990) يرسم قواعد إصدار الأوراق المالية . وليس لدى هنغاريا قانون يحدد الحقوق على العقارات ، وليس هناك حافز لشهر إفلاس الشركات بمقتضى القوانين الحالية . وأساليب المحاسبة تختلف عن الأساليب المستخدمة في الغرب (فصناعات البلاد ومخزنتها لا تقم على أساس المستويات السوقية ، مما يجعل من المستحيل تقريباً تقييم أصول المؤسسات) . وهناك قانون جديد يصدر في 1991 يشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية . ويجري الآن إنشاء بنك مركزي يتمتع بالاستقلال الذاتي . وتحتاج هنغاريا إلى الخبرة في هذه المؤسسات الجديدة . وعلى سبيل المثال ، اضطرت السلطات مؤخرًا إلى العنود عن إصدار عام هام لأنه لم تكن هناك أحكام واضحة بشأن توزيع الأسهم عندما تزيد قيمة المبالغ المكتسبة بها عن الأسهم المطروحة . ونوفيرا للثة تحتاج بورصة الأوراق المالية إلى إنشاء

مجلات متابعة للأسم والشركات ، ويحتاج النظام التقني إلى مجموعة من السوابق يسترشد بها . وكل ذلك يحتاج إلى وقت . ويتكون هنغاريا بحاجة إلى تدريب آلاف من المحاسبين وموظفي البنوك ورجال التنظيم والقانون ، والمصرفيين العنصرين في الاستثمار وغيرهم من أصحاب المهارات المتصلة بذلك .

الاتفاق على التجارة والتكنولوجيا

تبين التجربة أن السياسات الداعية للانفتاح حاسمة للنمو السريع . ومماثل ذلك أهمية ، بذل الجهود المحلية لتحسين لنتاجية صادرات الزراعة والصناعة والملاحة إلى استمرار القدرة على المنافسة بالنسبة للملح الأولية لا تقل أهمية عنها بالنسبة للملح المصنوعة . كما أن الإصلاحات المؤسسية تدعم الروابط بالاقتصاد العالمي . وتتضمن الفرص المتاحة في هذا الصدد ، تحرير التجارة في باكستان ، وبناء المؤسسات اللازمة للتطوير التكنولوجي في تايلند .

تحرير التجارة . يمكن أن يؤدي إصلاح التجارة في باكستان إلى تنشيط الصناعة وإزالة عائق كان يعرقل النمو منذ أمد طويل ، وهو نقص النقد الأجنبي نتيجة للتحيز المستمر المناهض للصادرات . وحتى وقت قريب كانت الواردات مقيدة بالحصص ، وكانت الصادرات مقيدة بالصدار تراخيص خاصة بكل منتج وكل مؤسسة على حدة . ولذا فإن صادرات باكستان ما زالت تتألف في المقام الأول من السلع الأولية (القطن والأرز) وهي ملغ تتميز أسعارها بالتقلب وعدم اليقين بشأن احتمالات النمو . وهناك حاجة ملحة إلى القيام بإصلاحات تجارية تجعل التصدير جذابا بالتقاس إلى إحلال الواردات . وقد بدلت باكستان مؤخرا هذه الإصلاحات . ويمتدح المرحلة الأولى من برنامجها بجرى الآن تحويل الحماية من العواجز غير الجمركية إلى التبريفات الجمركية . ولما كان الكثير من المعدلات الاسمية للحماية سيظل فوق ١٠٠ في المائة ، وسيبقى هيكل المعدلات مشتتا على نطاق واسع ، ستكون هناك حاجة إلى سلسلة من التخفيضات الجمركية لإنقاذ الحماية وجعل المستوى الإجمالي للحماية أقرب إلى الهادي . ولما كانت الرسوم على الواردات تمثل حصة كبيرة من إجمالي الإيرادات الضريبية ، ستكون هناك حاجة أيضا إلى إصلاح الضرائب المحلية . وهناك حاجة كذلك إلى سياسة واقعية لسعر الصرف ، تقترن بفرض انضباط مالي وتقدمي ، لاستكمال تحول باكستان إلى استراتيجية تنوجه نحو الخارج .

بناء المؤسسات اللازمة للتطوير التكنولوجي . بالنسبة لبداين مثل تايلند أتملت روابط مالية حول مجموعة واسعة من المنتجات المصنوعة ، تصبح المهمة التالية هي تعزيز الروابط للتكنولوجيا : تطوير المؤسسات التي تشجع على استعمال التكنولوجيا وتطويرها ونشرها . ويتم جانب كبير من تجارة التكنولوجيا في تايلند بواسطة فروع المؤسسات الأجنبية ، إذ أن قدرات البلد على استعمال التكنولوجيا وتوليدها لم تلحق بعد بقدرته على التنافس في مجال التجارة . ويمكن تعزيز تدفق التكنولوجيا إليه بإنقاص الرسوم على الملح الرأسمالية الممنوعة . ويمكن تشجيع نشر التكنولوجيا بإزالة التحيز المفروض في السياسة للضريبة على التعاقد من الباطن . كما أن النتائج الناجمة لاستعمال التكنولوجيا ونشرها ، ولا سيما في الزراعة ، تبرر الاستثمارات الحكومية في قدرات تايلند التكنولوجية . وينبغي تشجيع المؤسسات الحكومية والجهات الخاصة التي تقوم بالإرشاد الصناعي (في بحوث التكنولوجيا وتقييمها والتفاوض بشأنها ووضع تصميمها) ، كما ينبغي إعادة توجيه البحوث الحكومية (في الجامعات وغيرها من المعاهد) نحو الاحتياجات التجارية . وهناك أيضا حاجة إلى وضع أنظمة متماثلة ومفتحة للمعايير وإجراء الاختبارات ومنع الشبهات . وأخيرا فهناك أسباب قوية للاستثمار في رأس المال للبشرى ، ولا سيما في التدريب العلمي والتكنولوجي ، والتعليم الثانوي ، والمبادرات الدولية في مجال الهندسة والعلوم .

تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي

إن التضخم المنخفض والمستقر ، والذي لا يتحقق إلا بالانضباط المالي في القطاع العام ، هو أفضل أساس لنجاح الإصلاح الاقتصادي الكلي ، وهو يتيح الفرصة للأسعار لتؤدي دورها كإشارات يهتدى بها في تخصيص الموارد ويعزز الحافز للاختار والاستثمار . وتعد أنوميسيا والمكسيك مثالين على ذلك .

تحقيق استقرار الاقتصاد كمقدمة للنمو : أنوميسيا . في ١٩٦٧ ورثت حكومة سهرارنو اقتصادا غير مستقر ملته بالتأميمات لحد كبير وتحكمت فيه القواعد التنظيمية الحكومية . وشرعت الحكومة بالتدريج في ترشيده الإدارة الاقتصادية خلال السنوات الخمس عشرة التالية ، لكن النمو الاقتصادي القوي حدث في الأسس نتيجة لارتفاع إيرادات النفط . وبعد ١٩٨٣ كان انخفاض أسعار النفط حافزا

لأندونيسيا على تنفيذ تدابير طموحة للتصحيح الاقتصادي وإصلاح السياسات .

وانصبحت الإصلاحات الاقتصادية الكلية في ١٩٨٣ على خفض قيمة العملة ، وتضييق برنامج الاستثمارات الحكومية ، والإصلاح الضريبي وإزالة القيود عن أسعار النقدية . ثم أجرى تخفيض كبير ثان في قيمة العملة في ١٩٨٦ ، ووضع برنامج جديد من أجل إدارة سعر الصرف في ١٩٨٩ . وبدأت الإصلاحات الاقتصادية الجزئية بإزالة القيود عن المصارف وقدر من التحرير للاستثمارات الأجنبية . وابتداء من ١٩٨٦ بسطت السلطات عملية الموافقة على الاستثمارات ، واستعاضت بعد ذلك عن قلعة أولويات الاستثمار بقلعة مالية مختصرة . كما ساعد في هذا الصدد أنزلت الحكومة القيود التي كانت مفروضة على صناعات أساسية مثل منتجات البلاستيك والنقل البحري . كما كانت السياسات التجارية في حاجة للإصلاح . فقد فرض نظام ترخيص الاستيراد قيودا على أكثر من ١٥٠٠ طائفة من السلع . وفي ١٩٨٥ أبرمت عقدا مع شركة إشراف سيبرية لإدارة الجمارك ، وبدأت في إزالة القيود الكمية في ١٩٨٦ . وخلال عامين نصت حصص الواردات الخاضعة للقيود من ٤٣ إلى ٢١ في المائة .

وبدأت المراحل الأولى للتصحيح ، والتي ركزت على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى إضمار النشاط الاقتصادي ، ولكن النمو استرد عافيته بحلول عام ١٩٨٧ ، وبلغ النمو في أندونيسيا نحو ٧ في المائة في ١٩٨٩ ، ولتتمتع الاستثمار ، وبلغت الصادرات غير النفطية قيمة ٨٦ في المائة من الواردات بالمقارنة بنسبة ٢٩ في المائة في ١٩٨١-١٩٨٢ . وعزا أحد الوزراء السابقين الذي كان مشرفا على الإصلاح ذلك النجاح إلى طول الفترة التي ظلت أسعار النفط خلالها منخفضة ، مما دفع الحكومة إلى اتباع سياسة متسقة تقوت تأييدا شعبيا في نهاية المطاف .

تحقيق الاستقرار للاقتصاد مكتملة للنمو : للمكسيك .
في الستينات ، كان النمو في المكسيك سريعا في ظل المراحل الأولى لاستراتيجية الإصلاح محل الواردات . ولكنها بحلول عام ١٩٧٦ واجهت عجزا ماليا كبيرا ، وعجزا في ميزان المدفوعات أو نقاشا في التضخم . بيد أن هذه الصعوبات تراجعت مع الاكتشافات النفطية الكبيرة والاقتراض الخارجي للباطل إلا أن ديون المكسيك لم تثبت أن تضاعفت لأكثر من خمسة أمثال خلال سنوات معدودات ، مما مهد الطريق لتأهيل الائتمان والتراجع الاقتصادي الحاد في ١٩٨٢-١٩٨٣ .

وقد خرجت المكسيك بسلام من الأزمة الناتجة عن هذه الصعوبات . فبدأت الإصلاح الاقتصادي الكلي في ١٩٨٣ عندما أدى برنامج تحقيق الاستقرار الذي تلقى مساندة صندوق النقد الدولي إلى خفض العجز المالي إلى النصف . إلا أنه بحلول عام ١٩٨٧ كان التضخم قد عاد إلى الارتفاع مرة أخرى بسبب انخفاض أسعار النفط ، وارتفاع مدفوعات النقدية ، والتوسع السريع في العجز المالي . وكان رد الحكومة على ذلك هو التفويض لإبرام ميثاق التضخم ، مع أصحاب المصالح من العمال والمشتغلين بالزراعة ودوائر الأعمال من أجل احتواء الأسعار الأساسية والأجور وتطبيق إصلاحات قوية في مجال السياسة المالية وسعر الصرف ، فكان من نتيجتها أن انخفض العجز المالي بن ١٩٨٧ و ١٩٨٩ إلى ١٦ في ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفض المعدل السنوي للتضخم من ١٥٩ إلى ٢٠ في المائة .

وركزت الإصلاحات الاقتصادية الجزئية على انخفاض دور الحكومة في الاقتصاد ، فلخفض عدد المشرعات المملوكة للدولة من ١١٠٠ في ١٩٨٢ إلى ٣٥٠ في ١٩٩٠ عن طريق الدمج أو التصفية أو البيع . ومن المقرر أيضا بيع الاحتكاريين الحكوميين الكيبريين للتليفونات وأصبحت وقامت الحكومة مؤخرا برفع القيود عن صناعات ضخمة ونات حاسبية محاسبية مثل إنتاج كوك نديق الذرة (للترتية) ، والنقل بالشللونات . وحررت الأسعار الأساسية ، وبدأت في إعادة هيكل حقوق الملكية في الزراعة ، وتقل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص . وبدأت الإصلاحات الأساسية في القطاع الخارجي في عام ١٩٨٥ ، فانضمت للمكسيك إلى لغات ، وألغت أكثر من ثلاثة أرباع القيود المفروضة على ترخيص الاستيراد ، وخفضت التعريفية الجمركية إلى النصف في المتوسط ، وضعت قواعد موافقة لإجراءات التصدير ، وخفضت إلى حد كبير رسوم الصادرات والقيود على الطاقة والخضر . وبحلول عام ١٩٨٧ قلقت الصادرات من السلع المصنوعة ، للصادرات من النفط ، وفي ١٩٨٩ تحررت القواعد التنظيمية التي تحكم الاستثمار الأجنبي بدرجة كبيرة ، ومازال التفاوض جاريا بشأن إطلاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة .

وبدأت الإصلاحات تؤتي ثمارها . فقد تصاعد مدى نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤.٢ في المائة في ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، والمتوقع أن يرتفع إلى ٥ في المائة في ١٩٩١ ، وأصبح التضخم خاضعا للسيطرة ، وشرعت الأجور

التطبيق بتكلفة قليلة ، إذ تشير التقديرات إلى أن توفير مياه الشرب اللازمة لمدينة جاكارتا وحدها يحتاج إلى مليار دولار .

صيانة الموارد المشاع العالمية . تعتبر الغابات المطيرة في أكوادور والبرازيل وبيرو وكولومبيا من الموارد العالمية - ورمزاً للتحديات البيئية العالمية في التنمية . ويعيش في الغابات المطيرة ثلاثون ألف نوع من النباتات . ولكن المنطقة التي أخلت من الغابات في الأمازون زادت من ١ في المائة في ١٩٧٥ إلى ٨ في المائة في ١٩٩٠ . وقد أصبحت تلك المنطقة الآن أكبر من مساحة فرنسا ، وأصبح العالم كله مهدداً بفقد التنوع البيولوجي وزيادة الانبعاثات للكربونية . وقد لقيت إزالة الغابات في البرازيل تشجيعاً بسبب التوسع في إنشاء الطرق في الأمازون ووجود حوافز ضريبية ، وضغوط سكانية . ويطلب الأمر الآن تدابير جديدة لعدم التشجيع على تجريف الخصبات . فاستخراج الخصبات يتم مرة واحدة ويزيل الطبقة الخصبة في تربة الغابات . وتشجع الأنشطة القابلة للاستمرار والمعتمدة على الموارد المحلية . وينبغي تقييم الاحتياجات إلى إنشاء الطرق من حيث تكاليفها ومناقضاتها على المستويين العالمي والمحلي معاً . ويمكن تحديد مناطق زراعية أيكولوجية يتم بمقتضاها إنشاء محميات كبيرة وتحريم منح حقوق الملكية في الأراضي النائية التربة . وفي الوقت الحالي ، وقعت المبادرات المتعلقة بذلك الاتجاه في شرايط السياسات المحلية المعقدة . ويكون التعويض مطلوباً لإيجاد حوافز للعمل المحلي ، ولتخفيف العبء المالي عن كامل المزارعين الفقراء ، والتغلب على مقاومة أصحاب المصلحة في استخدام تلك المناطق في تربية الماشية وإنتاج الأخشاب . ولما كانت المنافع الناتجة عن ذلك منخفضة على نطاق العالم ، فإن التأييد الدولي سيكون ضرورياً ومناسباً على حد سواء .

نتائج السياسات المتبعة

لماذا يحدث لو أن المجتمع العالمي طبق سياسات على غرار السياسات المبينة أعلاه ؟ ليس في وسع أحد أن يجيب على وجه اليقين ، ولكن يمكن وضع تقديرات عامة استناداً إلى التقديرات المستقبلية التي أعدها البنك الدولي على نماذج لمختلف البلدان ، ولتي يتم بها تقدير النمو في الأجل الطويل في ظل افتراضات مختلفة عن السياسات المطبقة والأوضاع الدولية . ويمكن هذه النماذج مجموعة واسعة من البيانات

المعتقبة في النمو بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة أكبر من ٤٠ في المائة في الثمانينات . وقد تولى صياغة استراتيجيات الإصلاح في المكسيك نظامها القائم على الحزب الواحد ذي القاعدة للرخصة . وتنبع الحزب سياسات محافظة نسبياً ، ولكن عبء التصحيح وزع على قطاعات اقتصادية مختلفة . كما ساعد الارتباط الوثيق بين المكسيك والولايات المتحدة عن طريق زيادة العائد من التوجه الخارجي وتسهيل إعادة التفاوض بشأن مديونية المكسيك الثقيلة .

السياسات البيئية

تترتب على تلوث المياه ، وتدهور نوعية التربة آثار محلية خطيرة . وتمتد آثار إزالة الغابات وتلوث الهواء على نطاق عالمي بأسره . ولابد من التصدي لهذه المشكلات وغيرها عن طريق اتباع سياسات أكثر فاعلية . وتتضمن القضايا المثارة انقراض تلوث الماء في أندونيسيا ، والحفاظ على الغابات المطيرة في الأمازون .

انقراض تلوث المياه . في أندونيسيا ، حدث تلوث مزاريد في المياه نتيجة لإهمال البيئة أثناء النمو الاقتصادي . ولا يحصل غير ٤٠ في المائة من سكان جاوة على مياه الشرب النظيفة . والأنهار الكبرى الثمانية على الساحل الشمالي ملوثة بصورة خطيرة . وترتب على سحب المياه الجوفية دخول المياه المالحة إلى الطبقات الحاملة للماء التي توفر المياه للاستخدام المنزلي . وفي جاكارتا تصل التكاليف إلى ٣٠-٢٠ مليون دولار سنوياً لمجرد طي الماء من أجل الاستخدام في المنازل . وتصل التكاليف المرتبطة بالمرض وانخفاض قيمة الممتلكات إلى أرقام مرتفعة بغير شك ، وإن لم تحدد بصورة كمية . وإما كان من المنتظر أن تزيد الاستخدامات الحضرية والصناعية للمياه بمعدلات سريعة ، فمن المتوقع أن يحدث عجز شديد خلال عشر سنوات أو نحوها . ومن الحلول الممكنة في هذا السبيل الاهتمام المنهجي بالكفاءة (يضع ٤٠ في المائة من مياه البائيات) ، وفرض غرامات شديدة على المتسببين في التلوث ، وفرض رسوم مناسبة على لرى (يدفع المزارعون حالياً ما لا يتجاوز ١٣ في المائة من تكاليف الري) . وقد تباطلت أندونيسيا في التصدي لهذه المشاكل لأن آليات إدارة موارد المياه ما زالت في طور التكوين . وربما توفر سلطات مسئلة لأحواض الأنهار إطاراً أفضل للتخطيط والتنسيق والمتابعة . وإن تتوافر مياه الشرب

والافتراضات المتعلقة بكل بلد على حدة . وينبغي تفسير نتائج هذه التماذج بشيء من الحذر ، إلا أنها توفر مع ذلك صورة لحجم التغييرات الممكنة .

توضح النتائج أهمية كل من السياق العالمي والمحلي (الجدول ١.٨) ، إذ يمكن أن يكون للمناخ الاقتصادي العالمي أثره الملموس . والمقارنة بميناريو خط الأساس ، فإن الظروف الخارجية المواتية يمكن أن ترفع معدل النمو بنسبة ١.٠٠٥ نقطة مئوية سنوياً وهي نسبة ليست قليلة . بل أن الفوارق في معدلات النمو المنسوبة إلى إجراءات محلية مختلفة يمكن أن تكون أكبر حتى من ذلك . والواقع أنه إذا ظل الوضع العالمي ثابتاً فإن الفارق بين السياسات المحلية الجيدة والضعيفة يمكن أن يترتب عليه فارق بنسبة ٢.١٥ في المائة في معدل النمو سنوياً في المتوسط ، وهو ما يبلغ نحو مثلي للتصميم الناتج عن توافر ظروف خارجية أفضل . ونظراً لعدم اليقين بشأن نوعية الاقتصاد العالمي فإن البلدان القادرة على تطوير سياساتها المحلية بمرونة لمواكبة الظروف المتغيرة ستكون لديها ميزة كبرى . وحتى إذا كانت الظروف العالمية غير مواتية فإن العائد من السياسات المحلية السليمة يكون مرتفعاً للغاية .

ما هي النتائج طويلة الأجل لهذه التغييرات المستقبلية ؟

جدول ٨ - ١ التغييرات في معدلات نمو النتائج المحلي الإجمالي المتعلقة بالحالة الوسطى ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (النسبة المئوية للانحراف)

المناخ الاقتصادي العالمي			
السياسات المحلية	مخيف	جيد	جيد جداً
جيد جداً	١.١	١.٥	٢.١
جيد	١.١	حالة وسطى	٠.٥
مخيف	٣.٠	٢.١	١.٠

ملاحظة : التغييرات في معدل النمو الواردة في كل علة هي الفروقات غير مرجحة من الحالة الوسطى ، الأرقام موزنة . المصدر : مكتب البنك الدولي ، نشر الملائحة الفنية في نهاية القرن الرابسي .

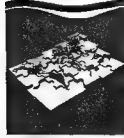
إذا بقي السياق للخارجي ثابتاً عند مساره في خط الأساس ، تقول التغييرات المستقبلية إن الفارق بين السياسات الضعيفة والسياسات الجيدة جداً يصل في المتوسط إلى ٣.٥ نقطة مئوية في النمو سنوياً . وإذا حسب ذلك بقاعدة الإضافات المركبة لمدة ١٠ سنوات ، فإن البلد الذي يتبع سياسات جيدة جداً سيكون أفضل بما يزيد على ٤٠ في المائة من بلد آخر بدأ معه بنفس الدخل ولكنه اتبع سياسات ضعيفة . وإذا استمر هذا الفارق في النمو فإن للدخل في البلد الأول يصل إلى ضعف الدخل في البلد للثاني بعد ٢٠ عاما . مما يخلق فارقاً هائلاً في مجال الاقلال من الفقر .

تحد عالمي

خلال الوقت الذي تستغرقه قراءة هذه الفقرة بولد ما يقرب من مائة طلق - ستة في البلدان الصناعية وأربعة وتسعون في البلدان النامية . وهذا هو التحدي العالمي . وأياً كانت التوقعات بالنسبة للاقتصادات الصناعية فإن رخاء العالم وأمنه في الأجل الطويل بحكم قوة الإعداد وحدها . يتوقف على التنمية .

وقد أصبحت التنمية الآن مفهومة خيراً مما كان عليه الحال من قبل . وقد ثبت أن مؤسسات اقتصادات السوق أكثر تعقيداً مما توحى به الكتب ، وخاصة إذا أخذت في الاعتبار التفاعلات بين العمليات السياسية والاجتماعية والبيئية . ومع ذلك فقد برزت مبادئ عامة سليمة يمكن الاهتداء بها في السياسات .

وعلى الرغم من التوقعات غير المؤكدة عن التصميئات فهناك ما يبرر قدرنا من التفاؤل الآن نظراً لأن المزيد من البلدان يأخذ بنهج الاعتماد على السوق . فإذا تحقق تعاون دولي قوي فإن الفرص المتاحة للتنمية ستكون مشرقة . وهناك الآن قدر من الاتفاق على ما ينبغي عمله وكيفية عمله يزيد عما كان عليه الحال في أي وقت سابق في التاريخ الحديث . ولم يبق إلا أن نوضح هذه الأفكار موضع التطبيق في كل مكان .



ملاحظة تقنية

الفصل الأول

البيانات والتعاريف: يستخدم القسم التاريخي من هذا الفصل بيانات خلسة بالنتائج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٨٨.١٧٠٠ (في الجدول ١.١ والشكلين ١.١ و ٣.١) تمتد إلى عينة من ٤١ اقتصاداً (كان مجموع سكانها في ١٩٨٨ يبلغ ٣.٩٩ بليون نسمة) إلى جانب أرقام إجمالية عن أوروبا الشرقية مأخوذة من ورقة معلومات أساسية لماديسون، (تغطي ٣١٠ ملايين نسمة). وهكذا، فإن العينة إلى جانب البيانات التي قدمها ماديسون عن أوروبا الشرقية تغطي نحو ٨٦ في المائة من سكان العالم. وتم تصنيف الاقتصادات كالاتي: اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واقتصادات أوروبا الشرقية، والاقتصادات النامية. وبعد ذلك تم تقسيم الاقتصادات النامية إلى مجموعات حسب المنطقة الجغرافية: أمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وشرق آسيا، وأفريقيا، وأوروبا والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا (من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن غير بلدان أوروبا الشرقية). والاقتصادات المدرجة في كل مجموعة كالاتي: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: استراليا، وإيطاليا، وألمانيا، ولبنان، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان. وأوروبا الشرقية (ماديسون): اقتصاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، وتشيكوسلوفاكيا، وهنغاريا، وأمريكا اللاتينية: الأرجنتين، البرازيل، بيرو، شيلي، كولومبيا، المكسيك. وجنوب آسيا:

باكستان، بنغلاديش، الهند. شرق آسيا: أندونيسيا، تايلند، تايوان الصينية، للصين، الفلبين، جمهورية كوريا. أفريقيا: أثيوبيا، أفريقيا الفرنسية (وتضم بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، السنغال، الغابون، للكاميرون، كوت ديفوار، الكنغو، مالي، مدغشقر، موريتانيا، النيجر) وتنزانيا، وكينيا، ونيجيريا. أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تركيا، الجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية مصر العربية، سوريا، المغرب، يوغوسلافيا. ويشير تعبير «اقتصادات شرق آسيا الأربعة حديثة التصنيع» إلى تايوان الصينية، وسنغافورة، وجمهورية كوريا، وهونغ كونغ.

المنهج الإحصائي. تستند البيانات إلى نقطة إسناد بدولارات ١٩٨٠ كما حددها مشروع المقارنة الدولي، إن كانت متوافرة أو إلى نقطة إسناد مبنية على تقديرات ماديسون بدولارات مشروع المقارنة الدولي في ١٩٨٠ بالنسبة للبلدان الأخرى. وبالنسبة للبلدان غير الواردة في عينة ماديسون (أثيوبيا، الجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، سوريا، المغرب، وبلدان أفريقية أخرى)، فإن التقديرات مستمدة من قاعدة بيانات الحاسب الآلي (حقوق التأليف في ١٩٨٧ و ١٩٨٨ لشركة بحوث التوقعات) التي وضعها روبرت سومرز وآلان هيستون. وتقديرات حجم الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٨٠.١٨٣٠ مأخوذة من ماديسون (١٩٨١، ١٩٨٩) وماديسون وشركاه (على وشك الصدور) وذلك بالنسبة للبلدان الداخلة في عينة ماديسون. وتم وصل سلسلة الحجم بسلسلة حجم الناتج المحلي الإجمالي لقاعدة بيانات البنك الدولي في ١٩٦٥. والأرقام القياسية لحجم الناتج المحلي

الإجمالي للفترة ١٩٦٥-١٩٥٠ مأخوذة من منظمة للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٦٨ للبلدان غير المدرجة في عينة مالديسون. كما تم وصل هذه الأرقام القياسية ببيانات البنك الدولي التي بدأت في ١٩٦٥ .

تنبؤات التقرير عن التنمية في العالم - يستخدم الإطار ٤.١ تقديرات مستقبلية عن متوسط النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي عبر عقد الثمانينات كما وردت في تقارير عن التنمية في العالم ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢ . وتستند التقديرات المستقبلية بالنسبة للمنطقة القارية على التصنيفات القطرية المستخدمة في تلك التقارير في وقت نشرها . ولما كانت التصنيفات القطرية الإقليمية للبنك الدولي قد تغيرت خلال السنوات العشر الماضية ، فقد بذلت محاولة لتحسين مواقع النتائج () الأداة القطلي في مجال النمو في الثمانينات () على أساس التصنيفات الأصلية . ومن ثم ، فإن متوسطات معدلات النمو ، كما حددت أمكنها في شكل الإطار ، قد تختلف عن المتوسطات الإقليمية المعروفة في أماكن أخرى من هذا التقرير . وتستند معدلات النمو المحددة أمكنها لكل من التقديرات المستقبلية والنتائج ، إلى النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وأسعار صرف الدولار المستخدمة في التقارير المذكورة عاليه . ونظرا لأن التصنيفات القطرية للبنك الدولي بالنسبة لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغيرت بصورة كبيرة ، فقد حلت محلها مجموعة تحليلية هي مجموعة « مصدرى النفط » .

الأشكال . يستند للشكل ١.١ إلى بيانات مأخوذة من العينة الموصوفة أعلاه ، باستثناء المملكة المتحدة . أما التقديرات الخاصة بالمملكة المتحدة للسنوات التي سبقت ١٨٣٠ فهي تقديرات استقرالية مستخلصة عن طريق الرجوع للماضي من بيانات العينة باستخدام معدلات للنمو مأخوذة من سجل كرائض المصادر في ١٩٨١ . ويتوكل تاريخ البدء بالنسبة للمملكة المتحدة مع تقديرات بداية الثورة الصناعية . ويعتبر بعض مؤرخي الاقتصاد أن الفترة المحيطة بعام ١٨٤٠ هي بداية فترة التبارح في نمو دخل الفرد في الولايات المتحدة . ويعتبر البعض أن انتهاء الفترة الاقتصادية في اليابان في ١٨٨٥-١٨٨٦ هو بداية للنمو الاقتصادي الحديث في ذلك البلد . وبالنسبة للبلدان الأخرى المبينة في الشكل ، استخدمت فترات النمو المستمر المستندة إلى المتوسطات المتحركة للمرحلة في المركز ، لتصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل خمس سنوات ، لتحديد أقصر الفترات

التي تضاعفت فيها المتوسطات مع استبعاد للتأثيرات الدورية في الاقتصاد الكلي .

ويستخدم الشكل ٢.١ تقديرات العمر المتوقع المأخوذة من العمل الذي قام به غراكن ١٩٧٨ ، وذلك بالنسبة للسنوات السابقة على عام ١٩٧٨ ومن مطبوعات منظمة الصحة العالمية عام ١٩٨٩ ، وذلك بالنسبة للأعوام من ١٩٧٨ فصاعدا . وقد حالت قلة البيانات دون تحديد عينة لها نفس تقديرات العمر المتوقع في بداية كل فترة من الفترات المحددة . وبدلا من ذلك ، تضمن الشكل نقاط بداية للأعمار المتوقعة وجرى عرض بلدان العينة بترتيب بداية العمر المتوقع وللترتيب الزمني (الذي يترافق معه) . وتم تحديد النقاط الفاصلة بين الفترات عن طريق توافر بيانات المسح عن سنة وسيطة . ويعرض الشكل ٣.١ بيانات الخط الزمني ، وهي عبارة عن متوسطات متحركة خمسية مرجحة في المركز لعينة تضم ٤١ بلدا . والبيانات مرجحة بالناتج المحلي الإجمالي . والمتوسطات الفاصلة بمجموعتي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان القارية مستخرجة بقسمة مجموع للنتائج المحلي الإجمالي للمجموعة (مجعلا بدولارات ١٩٨٠) على إجمالي سكان المجموعة . ويستخدم الشكل ٥.١ إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي تستند إلى عينة من ١٣٠ بلدا . ومتوسطات المجموعات مرجحة بالناتج المحلي الإجمالي .

الفصل الثاني

انتقاء للبيانات . يستخدم هذا الفصل بيانات مأخوذة من عينة من ٦٨ اقتصادا تقع في ٥ مناطق : ٢٧ في أفريقيا جنوب الصحراء ، و ١٠ في شرق آسيا ، و ١٥ في أمريكا اللاتينية ، و ١٢ في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (استبعدت منها باكستان) و ٤ في جنوب آسيا (أدخلت فيها باكستان) . وانتقاء هذه العينة ، حده توافر البيانات المطلوبة فحسب . ولم تَب البلدان القارية التالية التي كان عدد سكانها في ١٩٨٨ يزيد على ١٠ ملايين نسمة بمعايير البيانات : إكودور ، وإيران ، وجنوب أفريقيا ، والعراق ، وغينيا ، نام ، والمملكة العربية السعودية ، ومليانار ، ونيجال .

المفاتيح الإحصائية . معظم المتغيرات مستمد من قاعدة بيانات البنك الدولي وهي تضر نفسها بنفسها . غير أن سلاسل رأس المال المادي والبشري ليست موجودة بصورة مستقلة . وقد اقترح لاد ، وجيمسون ولوات ١٩٩١ منهاجا

جدول الملاحظة ٢. ١. اختلالات عوامل منتقاة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٧

المتغير	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
zr	٠,٢٨ (١٧,٧)	٠,٢٨ (١٧,٧)	٠,٢٨ (١٧,٧)	٠,٢٨ (١٧,٧)	٠,٢٨ (١٧,٧)
zl	٠,٤٤ (٣,٧)	٠,٤٦ (٣,٨)	٠,٤٦ (٣,٧)	٠,٤٥ (٣,٨)	٠,٤٥ (٣,٨)
zh	٠,٠٤ (١,٣)	٠,٠٤ (١,٤)	٠,٠٤ (١,٤)	٠,٠٤ (١,٤)	٠,٠٤ (١,٤)
deco	٠,٠٩ (٢,٦)	٠,٠٩ (٢,٦)	٠,٠٩ (٢,٦)	٠,٠٩ (٢,٦)	٠,٠٩ (٢,٦)
dezo	٠,٠٤ (١,٩)	٠,٠٤ (٢,٠)	٠,٠٤ (٢,٠)	٠,٠٤ (٢,٠)	٠,٠٤ (٢,٠)
eco	٠,١٣ (١,٩)	٠,١٦ (١,٨)	٠,١٦ (١,٨)	٠,١٧ (١,٩)	٠,١٧ (١,٩)
zpr1	٠,٠٤ (٢,٠)	٠,٠٤ (٢,٠)	٠,٠٤ (٢,٠)	٠,٠٤ (٢,٠)	٠,٠٤ (٢,٠)
zpr2	٠,٠٣ (١,٢)	٠,٠٤ (١,٢)	٠,٠٤ (١,٢)	٠,٠٤ (١,٢)	٠,٠٤ (١,٢)
zpr3	٠,٠١ (٠,٦)	٠,٠١ (٠,٦)	٠,٠١ (٠,٦)	٠,٠١ (٠,٦)	٠,٠١ (٠,٦)
zpr4	٠,٠١ (٠,٦)	٠,٠١ (٠,٦)	٠,٠١ (٠,٦)	٠,٠١ (٠,٦)	٠,٠١ (٠,٦)
mmp1	٠,٠٠٤ (١,٣)	٠,٠٠٤ (١,٣)	٠,٠٠٤ (١,٣)	٠,٠٠٤ (١,٣)	٠,٠٠٤ (١,٣)
R²	٠,٢٢٥٦ ١٨٦٦	٠,٢٢٥٦ ١٨٦٦	٠,٢٢٥٦ ١٨٦٦	٠,٢٢٥٦ ١٨٦٦	٠,٢٢٥٦ ١٨٦٦

ملحوظة : الأرقام الواردة بين قوسين هي إحصائيات زمنية.
جميع الاختلالات تتضمن نتائج سرورية للمنطق (إفريقيا، شرق آسيا، أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وجنوب آسيا) وقرائن (١٠ - ١٩٧٣ و ٧١ - ١٩٨٧). كل الاختلالات سرورية. كل الاختلالات هي فروق في السوريات اللغرافية لها عمدا مسطويات للقيم (فهي فروق في المسطويات).

للتغلب على هذه الصعوبة بحساب هذه الأرقام من الاستثمار الرأسمالي السنوي وبيانات الاتحاق بالمدراس . ويتوسع هذا النقص في منهجهم ويطبق على مجموعة أكبر من البلدان .

ويستخدم نهج معين لحساب الثمن ، تحدثت فيه المتغيرات كالتالي : المتغيرات المتعلقة بالمخرجات والمخلفات : التغير في الناتج المحلي الإجمالي بدورات ١٩٨٠ ، zr ، والتغير في رأس المال المستخدم (من خلال استخدام المتغيرات المناسبة) : zk ، والتغير في الأرض الزراعية ، zh ، والتغير في قوة العمل zl ، والمستوى المتوسط للتعليم (بمسوح الدراسة الابتدائية والثانوية) للمكان في سن ١٤-١٥ سنة في ١٩٦٠ ، eco ، والتغير في التعليم إذا كان مستوى التعليم يتراوح بين صفر إلى ٣ ، $deco$ ، والتغير في التعليم إذا كان مستوى التعليم يتراوح بين ٣ و ٩ ، $dego$. والمتغيرات الخاصة بالانفتاح : سعر السلع الداخلة في التجارة بالنسبة لمستوى الولايات المتحدة ، $zpr1$ ، والتغير في سعر السلع الداخلة في التجارة إذا كان مستوى السعر دون مستوى الولايات المتحدة ، $zpr2$ ، والتغير في سعر السلع الداخلة في التجارة إذا كان السعر أعلى من مستوى الولايات المتحدة . $zpr3$ ، والتغير في سعر السلع الداخلة في التجارة إذا كان السعر في مستوى السعر الإجمالي في الولايات المتحدة (في ظل الافتراض وجود رد فعل متساو ، أي $zpr1$ ناقصا $zpr2$) ، و $zpr3$ هو ناتج التغير في سعر السلع الداخلة في التجارة في اتجاه مستوى سعر الولايات المتحدة ومستوى التعليم (أي $zpr3$ مضروباً في e) ، $zpr4$ ومتغير صوري للبيانات الناقصة في $mmp1$ و zpr . وتم حساب نمو إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج (المكون zy الذي لا يفسره zk ، zl أو zh) باعتباره الفرق بين zy الفعلي و zy المتنبأ بها ، وذلك باستخدام معاملات مقدرة على zk ، zl و zh تم الحصول عليها عن طريق معامل الانحدار ١ في حاشية الجدول ١.٢ بالنسبة للمينة المؤلفه من ٦٨ بلدا .

وفي الجدول ٢.٢ ، يتيح استخدام علاوة للنقد الأجنبي كبديل يوضح تشوهات السياسة ، استخلاص أكبر عدد من الملاحظات . وقد حقق استخدام رقمين قياسيين لتحديد التجارة (بابا جورجيو ومايكل و تشومسكي ، ١٩٩٠ ، وتوماس وهاليفي وستانتون ، ورقة معلومات أساسية) والتغيرات السنوية في التعليم ، نتائج متسقة مع النتائج المبينة في الجدول ٢.٢ .

تأثيره الحرية وعلى انخفاض وفيات الأطفال . للإطلاع على معاملات الاتحاد بالنسبة إلى ٢٤٧ ملاحظة قطرية سنوية يتوافر عنها الرقم القياسي للحرية الذي وضعه غاسنل (الحريات السياسية والمدنية) ، وبيانات عن التعليم ، وبيانات يحول عليها عن وفيات الأطفال (١٩٨٤-١٩٧٣) ، أنظر حاشية الجدول ٢.٢ . ونظرا لأن الرقم القياسي لغاسنل يبدأ من ٢ (الأفضل) إلى ١٤ (الأسوأ) (أنضيف الرقمان القياسيان الخاصان به عن الحريات السياسية والمدنية ، وكل منهما يبدأ من ١ (الأفضل) إلى ٧ (الأسوأ) ، مما ، فإن للمعامل الإيجابي لهذا الرقم القياسي يعني أن الحريات السياسية والمدنية لها تأثير سلبي وكبير على وفيات الأطفال .

فروق الدخل . يستند التحليل الوارد في الخرائط والجزم من النص المتعلق بالفروق الإقليمية في الدخل داخل البلدان إلى التعريف الآتي للمنطق . البرازيل : تشمل المنطقة الجنوبية الشرقية ولايات ميناس جيريس ، واسبيريتوسانتو ، وريودي جانيرو ، وساوولواو ، وتشمل المنطقة الشمالية الشرقية ماراثاهو ، بيلوي ، ميارا ، ريوجراندي

الفصل الثالث

البيانات الخاصة بالتحليلين المقطعيين . يستند تحليل العيب الاقتصادي لمرض الكبار (للجدول ١.٣) وتدريب منظمي المشروعات (للشكل ٢.٣) إلى عدة دراسات استقصائية للأحيرة بما فيها مسوحات قياس مستويات المعيشة في ستة بلدان أجريت في أواخر الثمانينات ، ومسح حياة الأسر في ماليزيا في ١٩٧٥/١٩٧٦ ، والمسح متعدد الأغراض ، والذي أعده بيكول ١٩٧٨ (الفلبين) ، والمسح الاجتماعي الاقتصادي الأندونيسي في ١٩٧٨ . وهذه المسوحات تشكل عينات عشوائية ممثلة للمستوى القومي ، باستثناء مسحي بوليفيا والفلبين (الحضر فقط) . وللحصول على التفصيل ، أنظر الورقين الأساسيين لكنغ وروزنزويغ وولغ .

العيب الاقتصادي لمرض الكبار . بحث التحليل تواتر حدوث المرض بين الكبار بين سن ٧٠ و ٥٩ سنة (في الشهر السابق للمصح) ، ومدة المرض وغياب المرض عن العمل ، وربما يتأثر المرض المبلغ عنه ذاتيا بعدة عوامل غير الحالة الصحية ، منها الأجور ، وإمكان وضع ترتيبات للتشارك في العمل بين أعضاء الأسرة ، وتوافر الأجازات المرضية مدفوعة الأجر . ومع ذلك ، فإن تحليل الحساسية لا يبين وجود ارتباط كبير من الناحية الاحصائية بين المرض المبلغ عنه ذاتيا أو الغياب عن العمل وبين الكسب اليومي أو ما إذا كان العامل له الحق في أجازة مرضية مدفوعة الأجر أو تأمين اجتماعي أم لا . وبعد ذلك ، تم مقارنة عدد الأيام الضائعة بسبب المرض بالكسب اليومي للعامل . وتبين النتائج أن خسارة الدخل المحتملة يمكن أن تصل إلى نسبة عالية من الدخل المعتاد للعامل .

تدريب منظمي المشروعات . الشكل ٢.٣ تدعمه نتائج قوية من التلحية الاحصائية مستمدة من تحليلات متنوعة . وهناك تحليل أسامي يتضمن عمليات انحياز منطقية متعددة الحدود بشأن الخيار الوظيفي للكبار . ويتوصل إلى مدى اختياري المرء أن يكون منظميا لمشروع ، والاضطلاع بالتصحيحات الاحصائية العنابية لمراعاة التحيز المحتمل في انتقاء العينة ، وجد أن حجم المشروع يرتبط إيجابيا بتعليم المنظم . وتأخذ هذه النتائج في اعتبارها من منظمي المشروعات وجنسهم ومكان إقامتهم ، وبالتالي ماليزيا أخذت في الاعتبار أيضا الأصول الإثنية والذكورة الموروثة .

الإيز في البلدان النامية . يستند شكل الاطار ٥.٣ إلى

جدول للملاحظة ٧ - ٢ متغير تابع : التغير في وفورات الأطفال الرضع

المتغير المستقل	(١)	(٢)	(٣)
التمر في الدخل الخاص	٠,٠٢٤ (٢,٣)	٠,٠٢٤ (٢,٦)	٠,٠٣٢ (٢,٤)
التمر في الإنفاق على الصحة الحكومية العامة	٠,٠٠٢ (٠,١)	٠,٠٠٢ (٠,١)	٠,٠٠٤ (٠,٢)
الحكومة المركزية المرحدة	٠,٠٠١ (٠,١)	٠,٠٠١ (٠,١)	٠,٠٠١ (٠,١)
ميزانية الحكومة المركزية	٠,٠٠٣ (٠,٤)	٠,٠٠٢ (٠,٢)	٠,٠٠١ (٠,١)
الرقم القياسي لخدمات	٠,٠٠٢ (٠,٦)	٠,٠٠١ (٠,١)	٠,٠٠٤ (٢,٠)
تدبير الإنفاق	٠,٠٠٢ (٥,٧)	٠,٠٠١ (٤,٦)	٠,٠٠٤ (٥,٧)

ملاحظة : الإحصاءات لفرقة بين فرقة . الملاحق السورية لفترة متداخلة كل التغيرات في فرق أولى في التغيرات .

دو نورسي ، باريا ، بربا موكو ، الأغراض ، ميرجيني ، باهيا . الصين : تضم المنطقة الشرقية محافظات انهوي ، فوجيان ، جيانغسو ، جيانغسي ، شانغونغ ، شينغهاي ، زيانج ، والمنطقة الجنوبية الغربية هنا تضم هينان ، هوبي ، هونان ، غوانغدونغ ، غوانغشي ، سيتشوان ، غويزو ، يونان . الهند : تتكون المنطقة الشرقية من ولايات بهار ، أوريسا والبنغال الغربية ، وتضم المنطقة الغربية دمان ، ديو ، جوا ، غوجرات ، وماهاراشترا . نيجيريا : تشمل المنطقة الشرقية محافظات أنامبرا ، بنوي ، كروس ريفر ، ايمو ، ريفرز ، وتشمل المنطقة الشمالية باوتشي بورنو ، غونفولا ، كالونا ، كاتو ، بلاتو ، موكونو ، للتيجر . الولايات المتحدة : منطقة وسط الأطلسي وتضم ولايات نيو جيرسي ، نيويورك ، بنسلفانيا ، ومنطقة جنوب الأطلسي وتضم جورجيا ، نورث كارولينا ، ساوث كارولينا ، ميرجينا ، وست فيرجينيا .

وفي شكل الاطار ٥.٢ ، تم حساب سنوات التعليم للإناث بصورة منفصلة عنها للذكور وذلك من واقع القبول بالمدارس الابتدائية والثانوية . وسلاسل القبول بالمدارس متاحة بصفة عامة من ١٩٦٠ فصاعدا ، غير أنه يمكن أيضا في بعض البلدان العثور على بيانات من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ . وتم وضع تقديرات رجوعا للماضي من هذه السلاسل بغية الحصول على سلاسل من عام ١٩٠٢ فصاعدا . وأخيرا ، فإن العدد الإجمالي لسنوات الدراسة لكل فرد من السكان في سن العمل ، جرى حسابه بمنهج للجرد الدائم ، وتم الحصول على متوسطات سنوات الدراسة بصفة هذا العدد الإجمالي على حجم السكان في سن العمل بالبنية لكل فترة .

جدول الملاحظة ٣-١ تأثير الدخل والمصرفيات الاجتماعية على وفيات الأطفال الرضع ، نموذج لتأثير الثابت

المتغير المستقل	المتغير	الزمن
التأثير الثابت الإجمالي	٢٦٧-٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٩٤-٠٠٠٠٠٠٠
المتغير ١	١٦٦٥٥-٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠
المتغير ٢	٢٥٨٥٣-٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠
المتغير ٣	٧٥٦٨-٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠
المتغير ٤	٢٩٦٢٢-٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠
التفاعلات مع المتغير بالنسبة للاقتصادات القاسية		
التأثير على المتغير الإجمالي	١٨٨٣٢-٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠
المتغير ١	١٥٤٠٠-٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠
المتغير ٢	١٠٨٠٠-٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠
المتغير ٣	٩٨٣٠-٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠٠

ملاحظة : عدد الملاحظات = ٤٠٩٠ ، مجموعها = ٩٩٩٠ ، القيمة ١ والقيمة ٢ هما وفيات المصروفات في خدمات الحكومة المركزية المرححة ، والقيمة ٣ والقيمة ٤ مستخدمتان من خدمات وزارة الحكومة المركزية . وقد حلت محلها معادلاتها الخاصة بمجموع أكثر من التأخر . ومعدلات وفيات الأطفال الرضع تم تحويلها أولاً إلى فترات (معدل وفيات الرضيع) - معدل وفيات الرضيع () ، ومعدل حلت جميع المتغيرات بالمتغير الفرق من الفترات القاسية . معدل وفيات الأطفال () حلت الفترات المرححة والفترات المرححة القاسية من الفترات القاسية . ومعدلات الحكومة هي وفيات متغيري الفترات القاسية والفترات القاسية . ومعدلات الفترات القاسية مستخدمة من سوبر جينسون (١٩٨٨) ، تأثيرات الفترات القاسية القاسية القاسية القاسية ، ومعدلات وفيات الأطفال الرضيع من معادلات الفترات القاسية القاسية القاسية القاسية على سوبر جينسون . في أستراليا مثل عام ١٩٨٩ ، تأخر كينج وروزنبرغ ، ورقة ليلية .

جدول الملاحظة ٣-٢ تأثير الدخل والمصرفيات الاجتماعية على وفيات الأطفال الرضع ، نموذج لفرق الفرق

المتغير المستقل	المتغير	الزمن
الفرق المرحح	٢٤٧٩٧-٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٩٢-٠٠٠٠٠٠٠
المتغير القاسي	١٨٨٢٢-٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٤-٠٠٠٠٠٠٠
التأثير القاسي على القيمة	٢١٠٣٢-٠٠٠٠٠٠٠	١٠٢٣-٠٠٠٠٠٠٠
الحكومة القاسية	٢٥٥٧-٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٤٠-٠٠٠٠٠٠٠
المتغير المرحح	٤٢٢٢-٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٥٠-٠٠٠٠٠٠٠

ملاحظة : تم تحويل جميع المتغيرات بما في ذلك المرححة ومعدل وفيات الأطفال بالمتغير الفرق فراف فراف فراف بين زمن (١) - (٢) . معدل الفترات من فترات الفترات على الإجمالي ، نفسا إجماليا . الفرق القاسي .

دراسات عن عينات حضرية من ثلاثة بلدان . ففي رواندا ، كانت العينة مكونة من ١٢٥٥ من أهل الحضر للكبار مأخوذة من عينة قومية ، وفي زامبيا كانت مكونة من ١٠٧٨ من المرضى والمترجمين بالدم والعاملين في مستشفى حضري ، وفي زائير كانت مكونة من ٥٩٥١ مستخدماً في مصنع حضري للفزل والنسيج . وتم تعريف الحالة الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة والمتوسطة والعالية ، على التوالي كالآتي : بالنسبة لرواندا ، التعليم الابتدائي أو أقل ، أكثر من التعليم الابتدائي ، وبدون تحديد ، بالنسبة لزامبيا من لاشيء حتى ٤ سنوات تعليم ، ٩-٥ سنوات ، ١٠ سنوات أو أكثر ، والنسبة لزامبيا ، عمال ، مشرفون ، ومديرون .

الاتفاق العام والمؤشرات الاجتماعية . استند تحليل

التأثير التسمي لنمو الدخل والتغيرات في الاتفاق العام على القضايا الاجتماعية ، على التغيرات في معدلات وفيات الأطفال الرضع ومعدلات الالتحاق بالمدارس ، إلى دراستين مستخدماً نماذج مختلفة للقياس الاقتصادي ومقاييس الدخل : (أ) نموذج التأثير الثابت مع استخدام الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات صورية تمثل الوقت ، وقد تم تقديرها باستخدام بيانات المراحل الزمنية الخمسية بالنسبة إلى ١٢٤ بلداً (أنظر حاشية الجدول ٣-١) (كينج وروزنبرغ ، ورقة أساسية) ، (ب) نموذج الفرق الأول بالاستعانة بمتغير يمكن نمو الدخل الخاص (الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه إجمالي المصروفات الحكومية) مستخدماً بيانات المراحل الزمنية السنوية بالنسبة إلى ٦٨ اقتصاداً (أنظر حاشية الجدول ٣-٢) (بهالا وجبل ، ورقة معلومات أساسية) . ويستخدم النموذج أ ، فإن مرونة الإنفاق العام بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال هي -٠٠٨ ، ومرونة الدخل هي -٠١١ ، ويستخدم النموذج ب ، فإن مرونة الدخل الخاص بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال هي -٠٠٥ .

الفصل الرابع

البيانات والتعاريف . تحلل الأجزاء الأخيرة من الفصل إنتاجية المشروعات مستخدمة البيانات الخاصة بمعدل العائد الاقتصادي الذي أعيد تقييمه بالنسبة إلى ١٢٠٠ مشروع في القطاعين العام والخاص . ويستخدم التحليل إلى ورقة أساسية أعدتها كاولمان . وقد استمدت بيانات معدل العائد الاقتصادي من إدارة تقييم للمصالحات في البنك الدولي ووحدة تقييم العمليات في المؤسسة المالية الدولية . وتجرى عملية إعادة تقييم المشروع خلال عام من اكتماله ، وعندئذ يتم تقدير معدل العائد الاقتصادي وفق منهج سكوير - فلين ديرتاك المعيارى . ومعدل العائد الاقتصادي على استثمار ما ، هو مؤشر للإنتاجية شائعة الاستعمال بقياس الأسهم الاقتصادية للمشروع الاستثمارى في الاقتصاد الشامل . ويتم حسابه بقياس منافع المشروع وتكاليفه ، ويتم تصحيحه باستخدام أسعار الحدود وأسعار الظل بما يعكس تكاليف الفرصة البديلة . ومعدل العائد الاقتصادي هو معدل الخصم الذى تصل به القيمة الحالية الصافية لتدفق منافع وتكاليف المشروع إلى الصفر . فلذا كان معدل العائد الاقتصادي للمشروع يقل عن ١٠ في المائة يعنى ذلك أن كل دولار مستثمر فى المشروع والآلات يقل منافع اقتصادية سنوية تقل عن ١٠ سنت لكل دولار مستثمر - وهو عائد أقل من عائد فرص الاستثمار البديلة ولا يبدو موثياً بالمقارنة بالعائد

من الاستثمار في الصكوك المالية الأقل تعرضاً للمخاطر .
وعندما تكون المنافع الاقتصادية الصافية كبيرة ، فإن معدل
العائد الاقتصادي سيزيد على ١٥.١٠ في المائة .

ويبلغ متوسط العائد الاقتصادي على جميع المشروعات
التي تم تقييمها نحو ١٥ في المائة ، لكن التباين كان كبيراً ،
وتراوح بين قيم سلبية إلى معدل للعائد الاقتصادي يزيد على
٥٠ في المائة . وبالمثل ، تباين أداء السياسات بصورة هائلة
عبر البلدان وعلى مر الزمن . وتم جمع متغيرات في
السياسات تتعلق بأقطار بعينها وبمنوات بعينها وتقيس
تنبؤات السياسات ، بصورة منفصلة ، وأدرجت في التحليل
الاقتصادي لتحديد ما إذا كانت العوامل المرتبطة بالسياسات
تفسر الفروق في أداء المشروعات . وللتلخيص موجزة في
الجدول ٢.٤ .

لقد بدأت المشروعات التي تم استثمارها في فترة مبكرة
ترجع لمختص المينبات ، وجرى التقسيم فسي
١٩٧٣-١٩٨٩ . وقد خلغت هذه المشروعات في ٥٨ اقتصاداً
نامياً . وقد توافرت بالنسبة لهذه الاقتصادات ، معلومات
منمثلة على الأقل عن متغير مالي كلي واحد (سعر الفائدة
الحقيقي ، المعجز المالي) أو متغير يقاس قيود التجارة ،
وبالإضافة إلى ذلك ، تم جمع بيانات عن علاوات سعر
السرف الأجنبي بالنسبة لكل بلد ومنه . وهكذا ، تم ربط
معدل العائد الاقتصادي لكل مشروع ، برهين قياسي
للسياسات على الأقل .

ويعرض الجدول ٢.٤ متوسطات معدلات العائد
الاقتصادي بالنسبة لتقيم المختلفة للأرقام القياسية الأربعة
للسياسات : (أ) أسعار الفائدة الحقيقية ، من قاعدة بيانات
البنك الدولي ، (ب) بيانات صندوق النقد الدولي بشأن
أوجه المعجز المالي للحكومات المركزية ، (ج) الرقم
القياسي لهالفي-توماس عن تقييد / انتفاخ التجارة
(توماس) وهالفي وستنتون ورقة معلومات أساسية) ،
والذي يتراوح بين واحد (الأند تقييداً) وخمسة (الأند
انتفاخاً) ، بالنسبة إلى ٣٢ بلداً توافرت عنها معلومات
منشورة قابلة للمقارنة بشأن الحولجز الجمركية وغير
الجمركية ، وقد أخذت للمعلومات من وثائق البنك ،
(د) علاوات سعر الصرف في السوق للموازية (كانت
المصادر هي مؤسسة التحليل الدولي للتملة ، سنوات مختلفة
بالنسبة للسعر للموازي ، وبيانات صندوق النقد الدولي
بالنسبة لسعر الصرف للرسمي) . وبالإضافة لذلك ، تم
جمع أرقام قياسية أخرى تتعلق بالسياسات ، كمعاملات

أساسية ، وجرى ربطها بمعدلات العائد الاقتصادي ، بما في
ذلك مقياس التضخم في السعر النسبي للمنع الداخلة في
التجارة (من عمل الدولار ، على وشك الصدور) ورقم
قياسي ثانٍ للتحرر التجاري (من عمل لبايا جورجيو
ومايكل وتشوكسي ، ١٩٩٠) .

المنافع الإحصائية . بالنسبة للجنة بأكملها ، فإن الارتباط
البسيط بين كل رقم قياسي يتعلق بالسياسات ومعدلات العائد
الاقتصادي للمشروعات هو ارتباط إيجابي ومعنوي من
الناحية الإحصائية . وبالنسبة لمعظم التصنيفات القطاعية
وللتصنيفات الفرعية إلى قطاع علم وخاص ، ظلت
الارتباطات معنوية بين مختلف الأرقام القياسية المتعلقة
بالسياسات وبين معدلات العائد الاقتصادي القطاعية ، وإن
كانت الارتباطات البسيطة ليست معنوية من الناحية
الإحصائية بالنسبة لعينات فرعية منتقاة (مثل الارتباط بين
المعجز المالي ومعدل للعائد الاقتصادي للمنع غير الداخلة في
التجارة) .

ولاستقصاء علاقة السببية ، تم استخراج تشكيلة من
متغيرات المقارنة بالنسبة لمعظم البلدان ، الأمر الذي جعل
التحليل المقترح أمراً ممكناً . واستخدم إجراء تقديري قديم
(بدلاً من طريقة المربعات الصغرى المعتادة) لمعالجة
تأثير الرقابة على البيانات بمعدل للعائد الاقتصادي يبلغ ٥
في المائة . ومعدل العائد الاقتصادي لكل مشروع هو وحدة
الملاحظة المستخدمة لمعالجة كل متغير تابع في التحليل
المتنوع . وقد استخدمت المتغيرات في السياسات الخاصة
ببلدان وسنوات محددة والمتغيرات الهيكلية باعتبارها
متغيرات منفصلة . وبالإضافة إلى الأرقام القياسية
للسياسات ، تضمنت متغيرات المقارنة المستخدمة في
التحليل ، ضمن عناصر أخرى ، نمية رأس المال إلى العمل
على نطاق الاقتصاد كله ، سنوات التعليم ، درجة التعقيد
المؤسسي للمشروع ، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ،
والشروط الخارجية للتغيرات التجارية . كما قدرت أيضاً
مواصفات بديلة ، بما في ذلك متغيرات صورية لمقارنة
التأثيرات الخاصة ببلدان معينة وسنوات معينة .

التنائج . توضح التقديرات الخاصة بمواصفات مختلفة
وجود تأثير اقتصادي ومعنوي من الناحية الإحصائية تحته
الأرقام القياسية للسياسات على معدلات العائد الاقتصادي ،
مما يفيد في مقارنة العوامل الأخرى . ونظراً للمتغيرات
الخاصة بملاوة سعر الصرف في السوق للموازية وللتزعة
التقيدية في التجارة ، معنوية في كل المواصفات حتى عندما

بعد ذلك ، وتقود المعاملات كبيرة ومعنوية من الناحية الإحصائية .

الفصل الخامس

البيانات والتمارييف . يستند الشكل ٢.٥ إلى ورقة أساسية نهاريسون تعتمد على مجموعة سلاسل زمنية عبر البلدان ، جمعها فريق العمل الرئيسي لتقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ . وتم استخدام مبعة بدائل لمعاملات التجارة وسعر الصرف ، لإختبار العلاقة الإحصائية بين الانفتاح والنمو . يقىس الأول ، وهو الرقم القياسي لتحرير التجارة في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٤ درجة تحرير التجارة مستخدماً بيانات عن سعر الصرف والمعاملات التجارية (المصدر : بابا جورجيو وميكيلي وتشوكسى ١٩٩٠) . ورغم أن هذا المقياس غير قابل للمقارنة عبر البلدان ، فلن نماذج المحاكاة القطرية الصورية تكفل إذا ما أدرجت في حساب معدلات التراجع ، ضبط الفروق في القياس . ويقىس الثاني ، وهو الرقم القياسي لتحرير التجارة في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٨ النظم المحرز تجاه التحرير بالنسبة إلى ٣٠ بلدا في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٨ . وتم حساب الرقم القياسي باستخدام المصادر القطرية بشأن الحواجز الجمركية وغير الجمركية (المصدر : توماس وهالفى وستانتون ، ورقة معلومات أساسية) . ويقىس الثالث ، وهو عبارة الصرف الأجنبي ، انحراف سعر الصرف في السوق السوداء عن السعر الرسمي (المصدر : شركة تحليل العملات الدولية ، سنوات مختلفة) . ويقىس الرابع ، وهو للتغير في الحصص التجارية ، نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (المصدر : بيانات البنك الدولي) . واستند الخامس ، وهو التحرك نحو الأسعار الدولية ، من السعر النسبي لسلع البلاد للدخلة في للتجارة ، والتي حسبت باستخدام الأرقام القياسية القومية لأسعار الحسابات الجارية والثابتة . ويستند هذا المقياس إلى نقطة إسناد خاصة بالسعر النسبي لسلع الاستهلاكية في عام ١٩٨٠ مأخوذة من أعمال سمرز وهيمستون ، ١٩٨٨ ، وبعد ذلك تم تحويله ليقىس الحركة تجاه الوحدة . والسادس ، وهو الرقم القياسي لتسوية الأسعار ، هو صيغة معلة للرقم القياسي المستخدم في كتاب دولار (على وشك الصدور) . وتم « تطهير » السعر النسبي لسلع الاستهلاكية المأخوذة من سمرز وهيمستون ، من المكون غير الداخلى في التجارة وذلك بأخذ الباقي من معادلة الانحدار الخاصة بهذا الرقم القياسي فيما يخص التضخم والأرض والمكان . ويقىس السابع ، وهو التحيز ضد الزراعة ، للتغير غير المباشر ضد الزراعة والتلجم عن حماية القطاع الصناعي والمبالغة في تقويم سعر

يتم الجمع بينها داخل نفس الموصافة . ويلاحظ أن هجوم المعاملات كبيرة ، مما يشير إلى زيادة في معدلات العائد الاقتصادى بمقدار ١٠.٨ نقطة مئوية (أو أكثر) عندما يحدث تحسن كبير في علاوات سعر الصرف في السوق الموازية وفي النظام التجارى . وعلى التقيض من ذلك ، فإن المتغيرات المتعلقة بسعر الفائدة للحقيقة تفقد كل أهمية اقتصادية وإحصائية لها ، عندما تدرج في متغيرات العلالة المرازية والتزعة التقييدية للتجارة . والمعتبر الخاص بالمعز المالى معنوى في الموصافات الخاصة بمسألة منفردة وفى بعض موصافات المعاملات المجمعة . وبالإضافة لذلك ، فقد أجرى عدد من اختبارات المسألة الإضافية - بتقدم العينة حسب الفترات الزمنية وحجوم للبلدان ، ولم تتغير النتائج .

ولاختبار تأثير استثمارات القطاع العام على إنتاجية المشروعات في الزراعة والصناعة ، تم بحث الارتباط بين اثنين من المتغيرات وبين معدلات العائد الاقتصادى : الاستثمار العام كحصة من الناتج المحلى الاجمالى ، والاستثمار العام كحصة من اجمالى الاستثمار فى الاقتصاد (مستمد من قاعدة بيانات البنك الدولى) . وبين الشكل ٢.٤ المتوسطات البسيطة لمعدلات العائد الاقتصادى لكل حجم من الاستثمار العام على المتغير اجمالى للاستثمار ، بعد تقسيم العينة إلى علاوات موازية منخفضة ومرتفعة على التوالي . كما تم لقيام بالتحليل المتوحد للتقديى لمراقبة المتغيرات الأخرى ، الهيكلية والمتعلقة بالمعاملات . وتم تحديد متغيرات الاستثمار العام باعتبارها متغيرات عشوية خطية ، مما يوسع المجال لظهور نقطة الانفصال وخطوط الميل المنفصلة لكل من المدى الأدنى والأعلى للمتغير . وأتاح هذا فرصة لاختبار الفرض القائل بأن تأثير الاستثمارات العامة للتكميلية يختلف عندما تحدث زيادة عند مستويات منخفضة نسبياً من الاستثمارات العامة ، بدرجة أكبر مما يحدث عند المستويات المرتفعة .

وقد دعمت نتائج هذين النوعين من الموصافات (الاستثمار العام كحصة من الناتج المحلى الإجمالى ، والاستثمار العام كحصة من إجمالى الاستثمار) الفرض القائل بأن الزيادة في حصة الاستثمار العام الإجمالية تحسن معدل العائد الاقتصادى للمشروعات التى تدخل سلمها فى التجارة ، حتى نقطة محددة . وفيما يتعلق بموصافة حصة الاستثمار العام من الاستثمار الإجمالى يكون تأثير الزيادة فى الحصة إيجابياً حتى حصة تبلغ ٤٥.٤ فى المائة ، وسلبياً

الصرف . (المصدر : شيف وفالديز ، على وشك الصدور) .

المنافع الإحصائية . تم اختيار تأثير كل من هذه المتغيرات السبعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة منفصلة ، مع الاحتياط المؤثرات الأخرى مثل نمو المخلخلات (رأس المال ، والعمل ، والتعليم ، والأرض) والفرق القطرية . وكنت الملاحظات السنوية متوافقة عن فترات زمنية ترواجت من ١٩٨٧-١٩٦٠ بالنسبة لحصص التجارة ، إلى ١٩٧٨-١٩٨٨ . بالنسبة للرقم القياسي لتحديد التجارة الذي وضعه هالفي وتوماس (توماس وهالفي وستانتون ، ورقة معلومات أساسية) . ويبيان عدد البلدان المتاح بالنسبة لكل رقم قياسي ، بحيث يتراوح من ١٩ إلى ٦٠ (بالنسبة لحصص التجارة) .

الناتج . تبين حاشية الجدول ١.٥ الناتج بالنسبة للمؤسسات في فترات مختلفة . ورغم أن البيانات السنوية استُخدمت في التقديرات المعروضة في العمودين ١ و ٢ ، فإن التقديرات الدورية يمكن من الناحية النظرية أن تؤدي إلى ظهور ارتباطات كائنية بين متغيرات المياصات ونمو الناتج المحلي الإجمالي . ومن ثم ، استُخدمت أيضا متوسطات عن فترات طويلة مت أو سبع سنوات ، فصصبت المتوسطات عن التقديرات ١٩٦٠-١٩٦٦ ، ١٩٦٦-١٩٧٣ ، ١٩٧٤-١٩٨١ ، ١٩٨٢-١٩٨٨ . وهذه النتائج معروضة في العمودين ٣ و ٤ . وأخيرا تم احتساب متوسطات للفترة كلها ، وعرضت في العمودين ٥ و ٦ . وفيما عدا علاوة الصرف الأجنبي والتغيرات في حصص التجارة - والتي تبين أن انتفاها أكبر يؤثر على النمو بصورة إيجابية - فإن المتغيرات الأخرى لا تكون معنوية عندما تستخدم

المتوسطات عن فترات أطول أجلا . وقد تباينت المياصات التجارية في البلدان النامية تايانا شديدا خلال ١٩٦٠-١٩٨٧ مما جعل المتوسطات عن الفترات الطويلة غير ذات دلالة واضحة . وهذا التحليل معتمد من التباينات في السياسة التجارية عبر الزمن بالنسبة لنفس البلد بكثر مما هو معتمد من الفوارق بين البلدان .

وتوضح البيانات السنوية والمتوسطات عن فترات ست سنوات وجود علاقة قوية بين الانفتاح والنمو . وتبين جميع المتغيرات المعنوية إحصائيا وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو في المستويات أو الفروق ، سنويا ، أو على امتداد عدة سنوات .

وعلى الرغم من أن الارتباطات الجزئية المعروضة في الشكل ٢.٥ هي ارتباطات معنوية إحصائيا ، فإن مقدار التباين الذي يفسره متغير الانفتاح يختلف كثيرا . ذلك أن مربع معامل الارتباط على الارتباطات الجزئية ، يتراوح من ٠.٠٣ إلى ٠.٢ ، مما بين أنه على الرغم من أهمية السياسة التجارية ، فإن قبرا كبيرا من التباين في معدلات النمو لا يزال بلا تفسير ، حتى بعد إدخال للتعليم والعمل والأرض ورصيد رأس المال في الاعتبار .

الاستثمار الأجنبي المباشر . تمستخدم المناقشة الواردة في هذا الفصل للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية ، بيانات من فزويلا وكوت ديفوار والمغرب وذلك لمقارنة الأداء النسبي للمؤسسات المحلية والأجنبية في قطاع الصناعة التحويلية . وقد تمت مقارنة المستويات النسبية لإنتاجية العمل وكذلك الاتجاه للتصدير بالنسبة للمؤسسات

جدول للملاحظة ١.٥ آثار الانفتاح على النمو : تجميع النتائج

متغير الانفتاح	بيانات سنوية		متوسطات است سنوات		متوسطات لعدد بكتامها	
	متغيرات (١)	تغيرات (٢)	متغيرات (٣)	تغيرات (٤)	متغيرات (٥)	متوسطات (٦)
رقم القياسي لتحديد التجارة	< صفر *	< صفر *	< صفر **	< صفر *	< صفر *	< صفر *
١٩٨٤ - ٧٨	< صفر **	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *
علاوة سعر الصرف الأجنبي أ	< صفر **	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *
حصص التجارة	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *
مقاييس نفوذ أجنبي	< صفر **	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *
انحدار اتجاه الأسعار العالمية	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *
لتحيز ضد الزراعة أ	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *	< صفر *

* معنوية عند مستوى ٥ في المائة .

* معنوية عند مستوى ١٠ في المائة .

ملاحظة : كل الانحدارات إحصائيا متوسطات لعدد بكتامها ضمن نتائج سنوية قارية .

أ . لبروز المقارنة ، فإن قبرا ، < صفر : يشير إلى اتجاه أكبر (زيادة ، أقل) ، وأعلى ، أقل يفسره إلى علاوة سعر الصرف الأجنبي ، ومقاييس نفوذ الأسفر ، والقيم حذر الزراعة ، فإن اتجاههم ، < صفر : كلما زادت مستوى أعلى من النفوذ على قدر أكبر حاشيا .

والمصرفيات الأخرى مأخوذة أيضاً من قاعدة بيانات البنك الدولي . وقد أجرى العمل الإحصائي باستخدام كل من مستويات ونمو عدد المتعلمين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . وأدرجت مصرفيات قارية سورية .

واختبرت مجموعة من حسابات الإصدار الفرضي للتكاليف بأن تعادل المساواة في الدخل أمر هام بالنسبة لعمل النمو الذي يستطلع بد ما أن يحقّه . وفي حسابات الانحدار هذه يتضح أن زيادة اعتماد المساواة ترتبط بانخفاض النمو . غير أن النتائج لم تؤكد ذلك بالنسبة للتقديرات القارية السورية . واختبرت المجموعة للثانية من حسابات الإصدار الفرضي للتكاليف بأن مستوى اعتماد المساواة في الدخل يتأثر بالتعليم وينسب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي . ويرتبط مستوى كل من التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض المساواة في الدخل . وبدون وضع تقديرات قارية سورية ، يبدو نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتبطاً بانخفاض المساواة في الدخل . ولكن هذه النتيجة تختلف مع إدراج التقديرات القارية السورية . وإجمالاً ، فإن العلاقة بين النمو وتعادل المساواة في الدخل علاقة ضعيفة ، والاتجاه فيها غامض .

الفصل الثامن

تستند التقديرات الواردة في الجدول ١-٨ إلى نماذج محاكاة وضعها خبراء الاقتصادات القطرية في البنك الدولي لعينة من ٤٠ بلداً ، واضعين في اعتبارهم السياسات المحلية والأوضاع الاقتصادية الخارجية . وتستند التقديرات الواردة في الجدول إلى متوسطات غير مرجحة للانحرافات (نسبة مئوية لكل عام) في ظل السيناريو المحدد ، عن معدل النمو المقدر مستقبلياً في الحالة الوسطى ، وتستند الحالة الوسطى بالنسبة لكل بلد إلى سياسات محلية جيدة وأوضاع اقتصادية خارجية طيبة كما ورد في سيناريو خط الأساس الموصوف في الفصل الأول .

وينبغي النظر إلى النتائج باعتبارها تقديرات تقريبية للغاية ، وتفسيرها باعتبارها وسيلة للإيضاح فقط . ويختلف عدد البلدان التي تم بحثها لاحتمال المتوسطات من خانة إلى خانة لأن كافة توليفات المواقف السياسية المحلية والأوضاع الخارجية ، لم توضع في الاعتبار من قبل كافة أساليب الحساب الخاصة ببلدان محددة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الظروف الخارجية المفترضة في ظل سيناريو الحالة

المحلية والمشروعات المشتركة (ملكية الأجانب لنصيب الأقلية) والمؤسسات التي يملك الأجانب فيها الأغلبية . وجرى حساب المتوسطات ، مرجحة بنصيب كل مؤسسة في إجمالي الناتج القطاعي . ونظراً لأن إنتاجية العامل أو الاتجاه للتصدير قد يكون أعلى لمجرد كثافة رأس المال أو حجم المؤسسة ، فقد احتسبت أيضاً متوسطات للاحتياط لتأثير نسبة رأس المال للعمل وحجم المؤسسة ، لكن للنتائج بقيت بدون تغيير .

كذلك تم تحليل إمكانية استفادة المؤسسات المحلية من وجود أجنبي كبير ، بما يوحد ما يسمى التأثيرات التكنولوجية الإضافية . وتم اختبار الآثار الإضافية ، باستخراج دالة إنتاج بالنسبة للمؤسسات المحلية وقياس تأثير المؤسسات الأجنبية على نمو الإنتاجية في المؤسسات المحلية . وتم قياس المحصور الأجنبي بحصة الاستثمار الأجنبي في القطاع . وتقدير الدلائل إلى وجود عدد قليل من النتائج الإضافية .

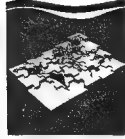
الفصل التاسع

أتمط الحكم . يستند الشكل ١-٧ على كتابات فنهان في ١٩٧٩ و ١٩٩٠ . وتتضمن قاعدة البيانات التي أنشئت من هذه المصادر ، سلاسل زمنية بالنسبة إلى ١٤٥ بلداً من ١٨٥٠ إلى ١٩٨٧ (على الرغم من أن بلداناً كثيرة في العينة لم تقم بها حكومات مستقلة إلا بعد الحرب العالمية الثانية) . ويختلف تصنيف دول الحزب الواحد عن تصنيف فانهان في أنه يتضمن بلداناً يحصل فيها حزب واحد على ما يزيد على ٩٥ في المائة من الأصوات ، وكذلك بلداناً يوجد بها حزب واحد بحكم القانون . ويرتبط هذا بصفة عامة ، بترتيب فانهان و للرقم القياسي للمقرطة (توليفة من الأصوات التي يحصل عليها أكبر حزب والنسبة المئوية من السكان الذين يشتركون في الانتخابات) باستخدام حد أدنى نسبته ١٠ في المائة في الرقم القياسي للمقرطة .

توزيع الدخل . البيانات الخاصة بتوزيع الدخل في الشكل ٢-٧ مستمدة من أعمال سلكسكي ١٩٨٩ ، مع إضافات من بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي . وعدم المساواة في الدخل محدد باعتباره نسبة حصة الدخل لأعلى وأدنى خمس من السكان . وإحصاءات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي بيانات للبنك الدولي حميت باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعادة للفترة ١٩٦٥-١٩٨٩ .

«الضعيفة» وسيناريو الحالة «الجيدة جدا» هي ظروف خاصة ببلدان محددة. وعلى سبيل المثال فإن ارتفاع أسعار النفط الدولية ربما يكون قد اعتبر جزءا من سيناريو الحالة «الجيدة جدا» بالنسبة لبلد مصدر للنفط وأن اعتبر كجزء من سيناريو الحالة «الضعيفة» في بلد مستورد للنفط. وبالعكس، فإن الافتراضات الأمامية لميناريو خط الأمان بالنسبة للأوضاع الاقتصادية الخارجية متجانسة عبر البلدان.

«الضعيفة» وسيناريو الحالة «الجيدة جدا» هي ظروف خاصة ببلدان محددة. وعلى سبيل المثال فإن ارتفاع أسعار النفط الدولية ربما يكون قد اعتبر جزءا من سيناريو الحالة «الجيدة جدا» بالنسبة لبلد مصدر للنفط وأن اعتبر كجزء من سيناريو الحالة «الضعيفة» في بلد مستورد للنفط. وبالعكس، فإن الافتراضات الأمامية لميناريو خط الأمان بالنسبة للأوضاع الاقتصادية الخارجية متجانسة عبر البلدان.



مذكرة بيبليوغرافية

للتقرير وعلى « النظرة العامة » . واستناد التقرير من المناقشات التي دارت على نطاق إقليمي ، وفي الإدارة على نطاق البنك كله ، ومن المحاضرين الزائرين ، ومن العروض التي قدمت خارج البنك ، ومن المناقشات التفصيلية مع نواب الرئيس لشؤون العمليات . كما تم تلقي مساهمات مفيدة من المديرين التقنيين ، وكذلك قدم رد للمساعدة ، جودي بيكر ، وجينيفر كيار ، وريبيكاسوغسي ، وفرانكس نخ .

الفصل الأول

استناد هذا الفصل من نصيحة خبراء كثيرين ، منهم إيرما ليلمان ، رامي تشاندر ، تشارلز كننلجر ، انغوس ماديسون ، دوغلاس لورث ، جيفري ويلامسون ، جون ولامسون ، وشهد يوسف . وقدم بول ارمنفوت ، نورمان ميكس ، روبرت ي . لوكس ، الابن ، ديموند مكراي ، فيكرام نهرو ، تشوكوما أوبيدو ، هانز سنفر ، ومارك سونديبرغ ، تعليقات مفيدة على الأوضاع الاقتصادية المحاصرة ، وقدم المامبون في شعبتي النظم والبيانات الاقتصادية الاجتماعية في إدارة الاقتصادات الدولية تعليقات على البيانات وعمليات الحساب . واحتض الإطار ٢ - ١ على مواد من كاتسنبليويغن ١٩٩٠ ، نوفي ١٩٨٩ ، وصندوق النقد الدولي وآخرين ١٩٩٠ . وساعد روبرت آين في التحليل الإحصائي الولد في الإطار ١ - ٦ . وسندحت البيانات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية المحاصرة في هذا الفصل من مختلف مصادر صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والبنك الدولي وكذلك من الإكونوميست ، والتبويرك تايمز ، والولانطن بوست . وقدم روبرت آين وجدد الإله اسلمبولي العون في العمل الخاص بالتقديرات المستقبلية والسيناريوهات .

الفصل الثاني

تم الرجوع إلى كثير من دراسات البنك الدولي والدراسات الأكاديمية . ومنهج تكوين رصد رأس المال المادي والبشري ، استخدمته في البدء لورانس لاز ، ودين جيمسون ، وفردريك لوات ١٩٩١ . ويستند الإطار ٩ - ١ إلى ورقة أسامة كلاص ويلبورغ .

اعتمد هذا التقرير على طائفة واسعة من مصادر البنك الدولي - منها الأعمال لتقريرية الاقتصادية والتجارية والخاصة بالمشروعات وأوراق البحوث - ومن المصادر الخارجية الجديدة . والمصادر الأساسية مبنية أثناءه ، وهي موضوعة أيضا في فقرة تتألف من مجموعتين : أوراق أساسية صدرت تكليف بإعدادها خصوصا لهذا التقرير ، وبيبلوغرافيا منتقاة . وبعض الأوراق الأساسية متكونة من خلال سلسلة أوراق العمل الخاصة بالسياسات والبحوث والتقارير الخارجية . وهذه الأوراق ، وكذلك الوثائق الواردة في البيبلوغرافيا المنتقاة والمصادرة أصلا عن إدارات البنك ، يمكن الحصول عليها من خلال المكتب المكلف بإعداد التقرير . والآراء التي تسرب عنها ليست بالضرورية في آراء البنك الدولي أو آراء واضعي هذا التقرير .

ونظرا لاتساع نطاق الموضوع الذي يتناوله التقرير ، فقد استشار الفريق الرئيسي لإعداده دائرة وأسمة على نحو غير مألوف من الانغماس في داخل البنك وخارجه . ولا شك في أن عدمهم لكثير من أن يستطاع تذكره هنا ، لكن للتريق بين لهم بالشرفان . وقد قدم تعليقات مكتوبة مسبهة على معظم الفصول ، جان بالث ، تشارلز بلنزر ، جلود بوركي ، بارثا داسغوبتا ، هيلث فيشلو ، مارك جوسوفاتز ، بول إسمان ، بيبز لنزل - ميلز ، انريك ليرنو ، بول ميو ، كوستاس ميغالو بولس ، جون ناش ، أرفيد بلأغاريا ، اندادروب راي ، جوان سالوب ، أبراهيم شحاته ، اندريه شلار ، ارست سقرن ، بول سكريلن ، واوكتاي بال . وقدم تعليقات مسبهة كثيرين من هيئة العاملين بصندوق النقد الدولي ، وفي إدارات الاقتصادات التطورية ، والوثون الخارجية ، والتخطيط والميزانية ، والسياسة والاستعراض ، وهيئة المورّد ، في البنك الدولي ، ومن هيئة العاملين في تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ وتقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ . ومنذ المراحل الأولى ، كان هناك تعاون وثيق بصفة خاصة مع فرانسكر اغريو - ساكسا ، شايذا بلاي ، ميندي كوكير ومونت ، ديني دي نراي ، بارغيز حسن ، جوهانس آين ، ستيفن أوريان ، روبرت بيتشوتو ، د . س . راو ، هروس روس لارسون ، ميوفيل شلومي ، آين سكوير ، اندروسنير ، وولفريد دالويز . وقدم كثيرين تعليقات قيمة على الخطوط العرضية

ويتمتع الإطّار ٢ - ٢ على فريدمان ١٩٨٨. والإطّار ٢ - ٣ ملخّوذ من ورقة أساسية لأنولده هاريجر. ويستند الإطّار ٢ - ٥ إلى ورقة لإيجاز ناهي. وتمّ الرجوع لأوراق أساسية مختلفة، مثل أوراق بيلين، كروبييه، وكينغ، على وشك الصدور، ولال ومينت، قيد الإعداد، وميليسون وشوكاه، على وشك الصدور. وتمّ تعليقات مفيدة، غاري بيكر، وأرميني شوكسي وخلم دى ميلر، وويليام إيهستراي وان. و. كيرجر، ولورنس لار، وروبرت ز. لورنس، ويول رومر، مارشالو ميلوفيسكي، وشيفار شاه، وجورج س. توالى.

الفصل الثالث

أعتمد هذا الفصل بصورة واسعة على وثائق البنك الدولى والمطبوعات الأكاديمية. كما استفاد من تعليقات موظفي البنك الدولى الذين يعملون فى القطاعات الاجتماعية، وتطبيقات خبراء من خارج البنك الدولى. لقد تعاون مارك روزنبرغ فى التحليل المتعلقة بالمرض، وتدريب منظّمى المشروعات، وتأثير المصروفات البلمة على المؤشرات الأساسية للرعاية الاجتماعية. واستخدم تحليل تأثير الإنفاق العام فى القطاعات الاجتماعية تغييرات النتائج الحقيقية القابلة للمقارنة دولياً والمُفوّدة من أعمال سمرز وهوسون ١٩٨٨، وتمت مراجعة معدلات وفيلت الأطفال فى ضوء مسح البيانات الذى أجراه هيل ويبيلى ١٩٨٩. ويستند الإطّار ٣ - ١ على أعمال فوجل ١٩٨٦، ١٩٩٠، وهوكين ١٩٧٦. ويستند الإطّار ٣ - ٢ إلى العمل الخاص بتعليم المرأة فى البلدان النامية كتبع وهيل، على وشك الصدور. ويستند الإطّار ٣ - ٣ على أعمال برونبرج ١٩٨٩، لوى ١٩٦٨، موريشيا ١٩٨٢. ويستند الإطّار ٤ - ٢ إلى أعمال كايبر وشرايبر ١٩٩١، والأمم المتحدة ١٩٩٠ ج. ووضع مسودة الإطّار ٣ - ٥ جوزيف كوتزن مع بيانات إضافية من جيل إرمسترانغ، وهو يعتمد على أعمال أوفر وكزن ١٩٩٠، ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩١. ويستند الإطّار ٣ - ٦ على بيانات من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩، ولوكهيد وفيرسبور، على وشك الصدور، وتقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩٠. وقدمت مجموعة للعمل المعنية بالسكران فى إدارة السكران والموارد البشرية فى البنك الدولى، بعض البيانات بشأن الصحة والسكران، وقدم جيري بهرمان، وفريد غولاداي، وراسي كاتوير، وبوغاش ٨. كيار، وكاي وولى، وويليام ماكغريفي، تعليقات مطولة.

الفصل الرابع

يتمتع هذا الفصل اعتماداً كبيراً على الكتابات الأكاديمية، وعلى تقارير البنك الدولى، وبيانات تقيم المشروعات فى إدارة تقيم المشروعات فى البنك الدولى ومن المؤسسة المالية الدولية، وعلى الوثائق الداخلية. وتكرّر فى الملاحظة التقنية، مصادر تحليل معدلات العائد الاقتصادى للمشروعات التى يمولها البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية. وتعمد المناقشة بشأن الزراعة على استعراض موسيع للكتابات، وخاصة كتابات شيف وشوكسي، على وشك الصدور، وينزل فاجر ١٩٩٠، فخر وجوست وزياهرمان ١٩٨٢، وهوف وستيفلتر ١٩٩٠، ورويان، ورقة معلومات

أساسية. ويتمتع القسم الخاص بالتنظييمات الصناعية والمالية جزئياً على إندلور ١٩٨٩ ورقة معلومات أساسية للوزير. وقصة القدرة على تنظيم المشروعات الخاصة بالميد تقدر فى جمهورية كوريا مستمدة من ماغاريتز ويتكنن ١٩٨٩، ولتخصص الأخرى من تقارير البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية، وجرى استكمالها بحثكات عن لقاءات أجراها موظفو البنك. والإطّار ٤ - ١ مقتطف بصريّ من مقالة بعنوان، المستقبل مكتوب فى حبة أرز، الإيكونوميست ٣١٨، ٧٦٩٧ (٩ - ١٥ آذار/ مارس، ١٩٩١) : ١٩٨٣ - ١٩٨٤. والإطّار ٤ - ٢ مأخوذ من مطبوعات البنك الدولى ١٩٩٠ أ. والإطّار ٣ - ٢ من كوليدس وآخرين ١٩٩١. والإطّار ٤ - ٤ من تقارير البنك عن الهند وأندونيسيا. والإطّار ٤ - ٥ مأخوذ من شيرسك ١٩٩١، وشيرازى وشاه، على وشك الصدور. واستنقلت مناقشة البنية الأساسية من مقالة لانا كاراستانلوغى، والبيانات بشأن الممارات فى السوق الموازية أضحها فينيشا يسارى، وقدم جوك اندرسون، بول بالارد، بيتر هازل، ديفيد تشارلز، غاي بخرمان، سارلت راجهافارانا وإريك رويدا ساهتر، تعليقات عديدة.

الفصل الخامس

يتمتع هذا الفصل بصورة كبيرة على وثائق البنك الدولى، وخبرة الصليات، والمصادر الأكاديمية. وبالإضافة إلى بيانات البنك الدولى والمصادر الخارجية الكثيرة، فإن المناقشة بشأن التكنولوجيا تتضمن أسئلة أُلحقت من فريشك وروزنبرغ ١٩٨٥، ولينسون ورايس ١٩٩٠. وتستند مناقشة حماية الملكية الفكرية فى المجال الأول على مانسفيلد ١٩٨٩، فريشك وحلي مابلز لوتشار ١٩٨٩، ونوجس ١٩٩٠. ويستند تحليل دور التدخل الحكومى على تشكيلة من المصادر، لكنه استناد كثيراً من مستقل ١٩٩٠. وغروسمان ١٩٨٩. والمناقشة الخاصة بالإصلاح التجارى مستمدة أساساً من عمل توماس نائس، على وشك الصدور، وباجا جورجير ومايكلى وتشوكسي ١٩٩٠. ويستند الإطّار ٥ - ١ على هويل وكول وأيرينبولتى ١٩٩٠، وعلى ملّة فدما ديفيد دولار. ويتمتع الجدول ٥ - ١ على ثلاث مجموعات بيانات التعداد تمّ تحليلها بمساعدة منى حداد ويريل ككن. والبيانات عن إجمالى التكتلات الرأسمالية المستثمجة فى الشكل ١ - ١ والجدول ٥ - ٢، جميعها لهذا الفصل ديفيد مكموراي. وشكلا الإطّار ٥ - ٥ أ و ٥ - ٥ ب مستندان إلى بيانات فدما رين كاتكن، كفى حلق ليخا على التكتلات. وقدمت ميشيل ديلنر ولشوكا مولى، ولانت برتنت تعليقات عديدة.

الفصل السادس

يتمتع هذا الفصل على طلاقة من مصادر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمصادر الأكاديمية. وللمادة الواردة فى القسم الخاص بالزواج والكماد تعتمد بصورة واسعة على دراسات فطرية خاصة بمشروع بحث البنك الدولى للمضى بميكلات الاقتصاد الكلى والأزمات والتمو فى الأجل الطويل، وعلى أعمال كورن ١٩٩١. ويستند الإطّار ٦ - ١ على غرانشين ومونتلى ١٩٨٦ والبنك الدولى، سرفات مختلفة. ويستند الإطّار ٦ - ٢ إلى أعمال روبريك

١٩٨٩، البنك الدولي ١٩٩٠ ج، ويب وشريف ١٩٩٠. ويستند الإطلار ٣ - ٦ على كاولسكي ١٩٩٠ وهويكا ١٩٩٠. ويستند الإطلار ٤ - ٦ على كينغتون ١٩٨٦، دولي ١٩٨٦، ولورنيز وتاباني ١٩٨٩. ويستند الإطلار ٦ - ٥ على أصل فان وينبرغن ١٩٩٠. وقد افغاردو بلانديران، ماكس كودن، وفيف جريس، ايجاز غالي، وكازي مافين، تعليقات متعددة.

الفصل السابع

يتم هذا الفصل على كتابات أكاديمية موسعة وعلى الخبرة العملية والوثائق للدخالية للبنك الدولي. ويستند القسم الخاص بالاقتصاد السياسي للتنمية على أعمال تالور وجوديس ١٩٨٣، ولوكارو وروسوفسكي ١٩٧٣، ليكاوس ١٩٨٦، فخر ١٩٩٠، روبيني وسلكس ١٩٨٩، أودونيل ١٩٨٨، بانس ١٩٨١، لوندغان ويول ١٩٨٩، هوف وستيفلز ١٩٩٠، وكرويجر، ولف ١٩٨٧. كما قدم لانت برتشت إسهاما قويا في هذا القسم. وكان عمل كلينفارد ١٩٨٨ هو المصدر الأساسي للقسم الخاص بالصاد. والقسم الخاص بالديمقراطيات مستمد من نبرغ ١٩٩٠، ويد ١٩٨٣، أليست وميونغ وتوريس ١٩٩١، وعزيب وتولوك ١٩٨٩، ويستند القسم المعنى بالمؤسسات، بين مواد أخرى، على هوكس ١٩٦٩، مالمويس ١٩٨٦، مئلس ١٩٨٩، نورث ١٩٩١، هاجن ١٩٦٧، بركلز ١٩٨٧، فلندر ١٩٩٠، لوكي ١٩٩٠، فريد مان ١٩٨٨، وسابل ١٩٦١. وتمت صياغة القسم المعنى بتحقيق تاحم الملتحم بالثمان مع هومي خاليس، الذي صاغ أيضا القسم الخاص بالميزيا في الإطلار ٧ - ٥. وقدم ديش جيلفان تعليقات قيمة بشأن القسم الخاص بسري لافا في ذلك الإطلار. ويستند هذا القسم أيضا على أعمال كامرون ١٩٨٤، أسبغ - أندرسن وكوري ١٩٨٤، هيرشمان ١٩٩٠، فيلنز ١٩٩١، سلس ١٩٨٥ و ١٩٨٩، بيرغ وسلفن ١٩٨٨، وجلكمان وييسلر وسافوري ١٩٩٠. والقسم الخاص بإصلاح القطاع الخاص يستند إلى كثير من الوثائق الدخالية للبنك الدولي وكذلك على أعمال لندلور وفلنتنيك ١٩٩٠. ويستند المناقشة بشأن المصروفات العسكرية إلى بيانات من وكالة لحد من الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة، وأعمال سبلارد ١٩٨٩، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٠. وقد صاغ روجر سوليفان القسم الخاص بمصروفات الأجور وإصلاح الخدمة المدنية واستمد معلومات من خبرة العمليات، وكثير من الوثائق الدخالية للبنك، وعمل مريدو، على وشك الصدور. ويستند القسم الخاص بالمشروعات المملوكة للدولة، ونقل الملكية لملمة للقطاع الخاص، والإصلاح، إلى خبرة العمليات، وكتابات متعددة، والوثائق المنشورة، خاصة أعمال كيمسروم ١٩٩١، موشلي ١٩٨٩، وصاغ هومي خاليس المناقشة الخاصة ببلدان أوروبا الشرقية. وكانت أعمال هاغارد وكارلمان ١٩٩٠ وريمر ١٩٨٦، هي المصادر الرئيسية للقسم الخاص بالاقتصاد السياسي للإصلاح. ويستند الإطلار ١ - ٧ إلى أعمال كلينفارد ١٩٨٨، ويستند الإطلار ٧ - ٢ إلى أعمال نورينوش ولورنيز ١٩٨٩، والإطلار ٧ - ٦ إلى عمل جاك مملتون، والإطلار ٧ - ٥ إلى أعمال فيشر وجيبل، على وشك الصدور، هندس ١٩٩٠، وكوناي ١٩٩٠. ويستند شكل

الإطلار ٧ - ٧ إلى عمل آلان جيبل وتشيريل غراي في وحدة الاقتصادات الاشتراكية في دائرة الاقتصادات التطورية للبنك الدولي. وتم تلقي تعليقات تفصيلية من روبرت بانس، وجيسكاب، لينهورن، وجيرالد بول، وجيوفري لامب، وماري شيرلي.

الفصل الثامن

تتضمن المصادر الخاصة بالقسم المعنى بألويات العمل الدولي، أعمال بهاغواني ١٩٨٩، وتشويمان ١٩٩١، والبنك الدولي ١٩٩٠ د، وتقريراً عن للتنمية في العالم ١٩٩٠، وورقة معلومات أساسية لبريس. ويستند القسم الخاص بالتدابير المحددة التي يمكن أن تلجج على للبنك الدولي ١٩٨٩ أ، برميل ودلمان ١٩٩٠، وكالروكور ١٩٩٠، والوثائق الدخالية للبنك الدولي. وتم تلقي تعليقات مفصلة من هارنرد كولي وكمال دوش، ورانيل مكلونتش، وجوان نيلسون، ودقي رودريك.

ورقة معلومات أساسية

- Adelman, Irma. "Long-Term Economic Development."
- Austin, Gareth. "Government Intervention, Political Systems, and Economic Performance in Sub-Saharan Africa: A Historical Perspective."
- Balassa, Bela. "Trends in Developing Country Exports, 1963-88."
- Bhalla, Surjit, and Indermit Gill. "Social Expenditure Policies and Welfare Achievement in Developing Countries."
- Bhalla, Surjit, and Lawrence J. Lau. "Openness, Technological Progress, and Economic Growth in Developing Countries."
- Chhibber, Ajay, and Mansoor Dailami. "Public Policy and Private Investment: Recent Evidence on Key Selected Issues."
- Coutinho, Rui, and Gianpiero Gallo. "Public and Private Investment in Developing Countries: Some Cross-Country Evidence."
- . "The Impact of Adjustment Programs: A Survey."
- Dasgupta, Partha. "The State and the Idea of Well-Being."
- Dollar, David. "Outward Orientation and Growth: An Empirical Study Using a Price-Based Measure of Openness."
- Easterly, William. "How Does Growth Begin? Models of Endogenous Development."
- Elias, Victor J. "The Role of Total Factor Productivity on Economic Growth."
- Fardoust, Shahrokh. "The World Economy in Transition: Recent History and Outlook for the World Economy."
- Fernandez-Arias, Eduardo. "External Finance and Economic Growth: Theory and Evidence."

Finger, J. Michael. "That Old GAIT Magic No More Cast Its Spell: How the Uruguay Round Failed."

Fischer, Stanley, and Vinod Thomas. "Policies for Economic Development."

Hamilton, J. M. "War and Development."

Harberger, Arnold C. "Reflections on the Growth Process."

Harrison, Ann E. "Openness and Growth: A Cross-Country, Time-Series Analysis for Developing Countries."

———. "Are There Technology Spillovers from Foreign Investment? Micro Evidence from Panel Data."

Hunter, Janet E. "The Japanese Experience of Economic Development."

Jen, Stephen Yung-li. "Outward Orientation and Economic Performance in Developing Countries: A Survey."

Kaufmann, Daniel. "Determinants of the Productivity of Projects in Developing Countries: Evidence from 1,200 Projects."

———. "The Forgotten Rationale for Policy Reform: The Productivity of Investment."

King, Elizabeth M., and Mark R. Rosenzweig. "Do Public Expenditures Promote Human Development? Results from a Fixed-Effect Model."

King, Elizabeth M., Mark R. Rosenzweig, and Yan Wang. "Assessing the Economic Burden of Illness: Evidence from Eight Countries."

———. "Human Capital and Entrepreneurship: Evidence from Five Countries."

Lall, Sanjaya. "Technological Development and Industrialization."

Leff, Nathaniel H. "Direct Foreign Investment, Multinational Corporations, and Developing Countries: Risk, Returns, and Growth."

López, Ramón. "On Microeconomic Distortions as Determinants of the Social Efficiency of Investment and Technological Change."

Maddison, Angus. "World Economic Growth: The Lessons of Long-Run Experience."

Meyers, Kenneth. "The Importance of Long Term Factors in Development."

Newport, Ian, and Zoe Kolovou. "Legal Systems."

North, Douglass C. "Institutions and Economic Development."

Pearce, David. "Environment and Development: An Overview."

Pillai, P. P. "The Kerala Model of Development."

Ruttan, Vernon W. "The Role of Governments in Promoting Technical Change in Agriculture in Developing Countries."

Shleifer, Andrei. "Externalities and Economic Growth: Lessons from Recent Work."

Singer, H. W. "Multilateralism and Nationalism in the Shadow of the Debt Crisis."

Srinivasan, T. N. "Development Thought, Strategy, and Policy: Then and Now."

Thirak, Wayne. "Tax Distortions and Tax Reform in Developing Countries."

Thomas, Vinod, Nadav Halevi, and Julie Stanton. "Does Policy Reform Improve Performance?"

Wihlborg, Clas. "The Scandinavian Models for Development and Welfare."

World Bank. "Bilateral Development Aid Strategies in the 1980s." Replenishment Operations Division, Resource Mobilization Department.

بيئو غرافيا منتقلة

Abbreviations used, in addition to those identified in the text: LSMS, Living Standards Measurement Study. MADIA, Managing Agricultural Development in Africa. NBER, National Bureau of Economic Research. PPR, Policy, Planning, and Research, World Bank. PRE, Policy, Research, and External Affairs, World Bank.

Ahmad, Ehtisham, and Yan Wang. 1991. "Inequality and Poverty in China: Institutional Change and Public Policy, 1978-1988." *World Bank Economic Review* 5, 2: 231-58.

Alesina, Alberto, and Lawrence H. Summers. 1990. "Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some Comparative Evidence." Discussion Paper 1496. Harvard University, Cambridge, Mass.

Aoki, Masahiko. 1990. "Toward an Economic Model of the Japanese Firm." *Journal of Economic Literature* 28, 1: 1-28.

Ayal, Eliezer B., and Luechai Chulassai. 1988. "Entrepreneurship in the Towns of Northern Thailand." *Journal of Development Planning* 18: 251-63.

Bacha, Edmar L. 1984. "Growth with Limited Supplies of Foreign Exchange: A Reappraisal of the Two-Gap Model." In Moshe Syrquin, L. Taylor, and Larry Westphal, eds., *Economic Structure and Performance*. New York: Academic Press.

Bairoch, Paul. 1976. *Commerce extérieur et développement économique de l'Europe au XIX^e siècle*. Paris: Mouton.

Bairoch, Paul, and Maurice Levy-Leboyer. 1981. *Disparities in Economic Development since the Industrial Revolution*. London: Macmillan.

Balassa, Bela. 1985. "Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973 Oil Shock." *Journal of Development Economics* 18: 23-35.

Balassa, Bela, and Associates. 1971. *The Structure of Protection in Developing Countries*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

- Baldwin, Richard E., and Harry Flam. 1989. "Strategic Trade Policies in the Market for 30-40 Seat Commuter Aircraft." Seminar Paper 431. Institute for International Economic Studies, University of Stockholm, Sweden.
- Baldwin, Richard E., and Paul Krugman. 1987. "Industrial Policy and International Competition in Wide-Bodied Aircraft." In Richard E. Baldwin, ed., *Trade Policy Issues and Empirical Analysis*. Chicago: University of Chicago Press.
- Bapna, S. L. 1980. *Aggregate Supply Response of Crops in a Developing Region*. New Delhi: Sultan Chand.
- Baran, Paul. 1957. *The Political Economy of Growth*. New York: Monthly Review Press.
- Barlow, Robin. 1967. "The Economic Effects of Malaria Eradication." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 57 (May): 130-48.
- Barrera, Albino. 1990. "The Role of Maternal Schooling and Its Interaction with Public Health Programs in Child Health Production." *Journal of Development Economics* 32: 69-91.
- Barro, Robert. Forthcoming. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *Quarterly Journal of Economics*.
- Bartel, Ann P., and Frank R. Lichtenberg. 1987. "The Comparative Advantage of Educated Workers in Implementing New Technology." *Review of Economics and Statistics* 54, 1: 1-11.
- Basu, Ellen. Forthcoming. *Blood, Sweat, and Mahjong: Family and Parish Enterprise in an Overseas Chinese Community*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
- Bates, Robert H. 1981. *Markets and States in Tropical Africa*. Berkeley: University of California Press.
- Bates, Robert, Philip Brock, and Jill Tiefenthaler. 1991. "Risk and Trade Regimes: Another Explanation." *International Organization* 45, 1: 1-18.
- Bauer, P. T. 1958. *Some Economic Aspects and Problems of Under-Developed Countries*. Bombay: Forum of Free Enterprise.
- Baumol, William J., Sue Anne Batey Blackman, and Edward N. Wolff. 1989. *Productivity and American Leadership*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Becker, Gary. 1964. *Human Capital*. New York: Columbia University Press.
- Behrman, Jere R., and David M. Blau. 1985. "Human Capital and Earnings Distributions in a Developing Country: The Case of Prerevolutionary Nicaragua." *Economic Development and Cultural Change* 34: 1-31.
- Behrman, Jere R., and Anil B. Deolalikar. 1988. "School Repetition Dropouts and the Returns to School: The Case of Indonesia." University of Pennsylvania, Philadelphia.
- Berg, Andrew, and Jeffrey Sachs. 1988. "The Debt Crisis: Structural Explanation of Country Performance." NBER Working Paper 2607. Cambridge, Mass.
- Bernstein, Jeffrey I., and M. Ishaq Nadiri. 1988. "Interindustry R&D Spillovers, Rates of Return, and Production in High-Technology Industries." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 78, 2: 429-34.
- Bevan, David, Paul Collier, and Jan Gunning. Forthcoming. *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Indonesia and Nigeria*. New York: Oxford University Press.
- Bhagwati, Jagdish. 1978. *Foreign Trade Regimes and Economic Development: Anatomy and Consequences of Exchange Control*. Cambridge, Mass.: Ballinger.
- . 1989. "Is Free Trade Passe after All?" *Weltwirtschaftliches Archiv* 125, 1: 17-44.
- Bhalla, Surjit. Forthcoming. "The Role of Welfare Policies and Income Growth in Improving Living Standards in India and Sri Lanka." PRE Working Paper. World Bank, Office of the Vice President, Development Economics, Washington, D.C.
- Binswanger, Hans. 1990. "The Policy Response of Agriculture." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics* 1989: 231-58.
- Birkhaeuser, Dean, Robert E. Evenson, and Gershon Feder. 1989. "The Economic Impact of Agricultural Extension: A Review." Yale University, Economic Growth Center Discussion Paper 567, New Haven, Conn.
- Biro Pusat Statistik. 1989. *National Income of Indonesia 1983-88*. Jakarta.
- Blejer, Mario, and Mohsin S. Khan. 1984. "Government Policy and Private Investment in Developing Countries." *IMF Staff Papers* 31, 2: 379-403.
- Blinder, Alan S. 1990. "Pay, Participation, and Productivity." *Brookings Review* 8, 1: 33-38.
- Boskin, Michael J., and Lawrence J. Lau. 1990. *Post-War Economic Growth in the Group-of-Five Countries: A New Analysis*. Center for Economic Policy Research Publication 217. Stanford, Calif.: Stanford University, Department of Economics.
- Brander, James A., and Barbara J. Spencer. 1985. "Export Subsidies and International Market Share Rivalry." *Journal of International Economics* 18, 2: 83-100.
- Brimble, Peter, and Carl J. Dahlman. 1990. "Thailand: Technology Strategy and Policy for Sustained Industrialization." World Bank, Industry and Energy Department, Industry Series Working Paper 24, Washington, D.C.
- Broadbridge, Seymour A., 1989. "Aspects of Economic and Social Policy in Japan, 1868-1945." In Peter Mathias and Sidney Pollard, eds., *The Cambridge Economic History of Europe*, vol. 8. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

- Bugingo, G., A. Ntilivamunda, D. Nzaramba, P. Van de Perre, A. Ndikuyezu, S. Munyantore, A. Mutwewingabo, and C. Bizimungu. 1987. "Étude sur la Séropositivité Liée à l'Infection au Virus de l'Immunodéficience Humaine au Rwanda." *Revue Médicale Rwandaise* 20: 37-42.
- Bourguignon, François, and Christian Morrison. 1989. *External Trade and Income Distribution*. Paris: Development Centre of OECD.
- Buiter, Willem H. 1988. "Some Thoughts on the Role of Fiscal Policy in Stabilization and Structural Adjustment in Developing Countries." Background paper for *World Development Report 1988*. World Bank, Office of the Vice President, Development Economics, Washington, D.C.
- Bulatao, Rodolfo A., Eduard Bos, Patience W. Stephens, and My T. Vu. 1990. *World Population Projections, 1989-90 Edition: Short- and Long-Term Estimates*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Caldwell, John. 1979. "Education as a Factor in Mortality Decline: An Examination of Nigerian Data." *Population Studies* 33, 3 (Nov.): 395-414.
- Calmfors, Lars, and Ragnar Nymoen. 1990. "Real Wage Adjustment and Employment Policies in the Nordic Countries." *Economic Policy* 11 (Oct.): 397-448.
- Cameron, David R. 1984. "Social Democracy, Corporatism, Labor Quiescence, and the Representation of Economic Interest in Advanced Capitalist Society." In John H. Goldthorpe, ed., *Order and Conflict in Contemporary Capitalism*. Oxford, U.K.: Clarendon Press.
- Cardoso, Eliana, and Albert Fishlow. "Latin American Economic Development: 1950-1980." NBER Working Paper 3161. Cambridge, Mass.
- Cassen, Robert, and Associates. 1987. *Does Aid Work?* New York: Oxford University Press.
- Cavallo, Domingo, and Yair Mundlak. 1982. "Agriculture and Economic Growth in an Open Economy: The Case of Argentina." International Food Policy Research Institute Report 36. Washington, D.C.
- Chenery, Hollis, and Michael Bruno. 1962. "Development Alternatives in an Open Economy: the Case of Israel." *Economic Journal* 72, 285: 79-103.
- Chenery, Hollis, Sherman Robinson, and Moshe Syrquin. 1986. *Industrialization and Growth: A Comparative Study*. New York: Oxford University Press.
- Chenery, Hollis, and T. N. Srinivasan. 1988. *The Handbook of Development Economics*. 2 vols. New York: North-Holland.
- Chhibber, Ajay, and Nemat Shafik. 1990. "Does Devaluation Hurt Private Investment? The Indonesian Case." PRE Working Paper 418. World Bank, Office of the Vice President for Development Economics, Washington, D.C.
- China, State Statistical Bureau. 1988. *Statistical Yearbook of China 1987*. Hong Kong: Longman.
- . 1989. *Statistical Yearbook of China 1989*. Beijing: China Statistical Press.
- Chipman, John. 1991. "Third World Politics and Security in the 1990s: The World Forgetting, By the World Forgotten?" *Washington Quarterly* 14, 1: 151-68.
- Cho, Yoon-Je Cho, and Deena Khathkate. 1989. *Lessons of Financial Liberalization in Asia: A Comparative Study*. World Bank Discussion Paper 50. Washington, D.C.
- Chudnovsky, Daniel. 1990. "North-South Technology Transfer Revisited: Research Issues for the 1990s." International Development Research Centre, Ottawa, Canada.
- Cipolla, Carlo. 1978. *The Economic History of World Population*. 7th ed. Harmondsworth, U.K.: Penguin.
- Cleaver, Kevin. 1985. *The Impact of Price and Exchange Rate Policies on Agriculture in Sub-Saharan Africa*. World Bank Staff Working Paper 728. Washington, D.C.
- Cleaver, Kevin, and Gotz Schreiber. 1991. "The Population, Environment, and Agriculture Nexus in Sub-Saharan Africa." World Bank, Western Africa Department, Washington, D.C.
- Collins, Susan M. 1990. "Lessons from Korean Economic Growth." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 80, 2: 104-07.
- Commission on Health Research for Development. 1990. *Health Research: Essential Link to Equity in Development*. New York: Oxford University Press.
- Corbo, Vittorio, and Patricio Rojas. 1991. "World Bank-Supported Adjustment Programs. Country Performance and Effectiveness." PRE Working Paper 623. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Corbo, Vittorio, and Klaus Schmidt-Hebbel. 1990. "Public Policies and Saving in Developing Countries." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Corden, W. Max. 1991. "Macroeconomic Policies and Growth: Some Lessons of Experience." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1990*: 59-84.
- Crafts, N. C. R. 1981. "The Eighteenth Century: A Survey." In Floud and McCloskey 1981.
- Cuddington, John T. 1987. "Economic Determinants of Capital Flight: An Econometric Investigation." In Donald R. Lessard and John Williamson, eds., *Capital Flight: The Problem and Policy Responses*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Culpeper, Roy, and Michel Hardy. 1990. "Private Foreign Investment and Development: A Partnership for the 1990s?" North-South Institute, Ottawa, Canada.

- Cumby, Robert, and R. Levich. 1987. "On the Definition and Magnitude of Recent Capital Flight." In Donald R. Lessard and John Williamson, eds., *Capital Flight: The Problem and Policy Responses*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.
- Cummings, Dianne, Dale Cummings, and Zvi Jorgenson. 1980. "Economic Growth, 1947-73: An International Comparison." In John Kendrick and Beatrice Vaccara, eds., *New Developments in Productivity Measurement*. Chicago: University of Chicago Press.
- Dahlman, Carl J., and Ousa Sananikone. 1990. "Technology Strategy in the Economy of Taiwan: Exploiting Foreign Linkages and Investing in Local Capability." World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.
- Dasgupta, Partha. 1990. "Well-Being and the Extent of Its Realization in Developing Countries." *Economic Journal* 100, 4: supplement.
- Deaton, Angus. 1989. "Saving and Liquidity Constraints." NBER Working Paper 3196. Cambridge, Mass.
- Dell, Sidney, and Roger Lawrence. 1980. *The Balance of Payments Adjustment Process in Developing Countries*. Elmsford, N.Y.: Pergamon.
- De Long, J. Bradford, and Lawrence H. Summers. Forthcoming. "Equipment Investment and Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics*.
- Denison, Edward F. 1962. *The Sources of Economic Growth in the United States and the Alternatives before Us*. New York: Committee for Economic Development.
- Dervis, Kemal, and Peter A. Petri. 1987. *The Macroeconomics of Successful Development: What Are the Lessons?* NBER Macroeconomics Annual. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Deolalikar, Anil B. 1988. "Nutrition and Labor Productivity in Agriculture: Estimates for Rural South India." *Review of Economics and Statistics* 70, 3 (August): 406-13.
- Dollar, David. Forthcoming. "Outward-Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1976-85." *Economic Development and Cultural Change*.
- Dooley, Michael P. 1986. "Country-Specific Risk Premiums, Capital Flight, and Net Investment Income Payments in Selected Developing Countries." International Monetary Fund, Washington, D.C.
- Dornbusch, Rudiger, and Sebastian Edwards. 1989. "The Macroeconomics of Populism in Latin America." PPR Working Paper 316. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Douglas, Roger. 1990. "The Politics of Successful Structural Reform." *Policy* 6, 1: 2-6.
- DRJ/McCraw-Hill. 1990. *World Markets: Executive Summary*. 4th quarter. Lexington, Mass.
- Easterlin, Richard. 1981. "Why Isn't the Whole World Developed?" *Journal of Economic History* 41, 1: 1-17.
- Eckaus, R. S. 1986. *Some Temporal Aspects of Development: A Survey*. World Bank Staff Working Paper 626. Washington, D.C.
- Edwards, Sebastian. 1989. "Real Exchange Rates in the Developing Countries: Concepts and Measurement." NBER Working Paper 2950. Cambridge, Mass.
- Edwards, Sebastian, and Guido Tabellini. 1990. "The Political Economy of Fiscal Policy and Inflation in Developing Countries: An Empirical Analysis." University of California, Los Angeles.
- Eichengreen, Barry, and Richard Portes. 1989. "Dealing with Debt: The 1930s and the 1980s." PPR Working Paper 259. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.
- Emi, Koichi. 1968. "Economic Development and Educational Investment in the Meiji Era." In Unesco, *Readings in the Economics of Education*. Paris.
- Ernst, Dieter, and David O'Connor. 1990. "Technological Capabilities, New Technologies, and Late-comer Industrialisation: An Agenda for the 1990s." Paris: Development Centre of OECD.
- Baman, Milton J., and Norman T. Uphoff. 1984. *Local Organizations: Intermediaries in Rural Development*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
- Espig-Andersen, Gosta, and Walter Korpi. 1984. *Social Policy as Class Politics in Post War Capitalism: Scandinavia, Austria, and Germany*. London: Oxford University Press.
- Evans, Peter B. 1989. "Predatory, Developmental, and Other Apparatuses: A Comparative Political Economy Perspective of the Third World State." *Sociological Forum* 4: 561-87.
- Evenson, Robert E., and Gustav Ranis, eds. 1990. *Science and Technology: Lessons for Development Policy*. Boulder, Colo.: Westview.
- Faini, Riccardo, and Jaime de Melo. 1990. "Adjustment, Investment, and the Real Exchange Rate in Developing Countries." PPR Working Paper 473. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Ferdoust, Shahrokh, and Ashok Dhareeshwar. 1990. *A Long-Term Outlook for the World Economy: Issues and Projections for the 1990s*. Policy and Research Series 12. Washington, D.C.: World Bank.
- Feder, Gershon, Richard Just, and David Zilberman. 1982. *Adoption of Agricultural Innovation in Developing Countries: A Survey*. World Bank Staff Working Paper 542. Washington, D.C.
- Felds, Gary S. 1991. "Growth and Income Distribution." In Psacharopoulos 1991.
- Findlay, Ronald. 1990. "The New Political Economy: Its Explanatory Power for LDCs." *Economics and Politics* 2, 2: 193-221.

- Finger, J. Michael. 1990. "The GATT as International Discipline over Trade Restrictions: A Public Choice Approach." PRE Working Paper 402. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Finger, J. Michael, and Patrick A. Messerlin. 1989. *The Effects of Industrial Countries' Policies on Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank.
- Fischer, Kurt, and Warren A. Van Wicklin III. 1989. "Beneficiary Participation in Development Projects: Empirical Tests of Popular Theories." *Economic Development and Cultural Change* 37, 3: 573-93.
- Fischer, Stanley. 1989. "Economic Development and the Debt Crisis." PFR Working Paper 17. World Bank, Office of the Vice President, Development Economics, Washington, D.C.
- Fischer, Stanley, and Alan Gelb. Forthcoming. "Issues in Socialist Economy Reform." *Journal of Economic Perspectives*.
- Floud, Roderick, and Donald McCloskey. 1981. *The Economic History of Britain since 1700*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
- Fogel, Robert W. 1986. "Nutrition and the Decline in Mortality since 1700: Some Additional Preliminary Findings." *Studies in Income and Wealth* 51: 439-555.
- . 1990. "Second Thoughts on the European Escape from Hunger: Famines, Chronic Malnutrition, and Mortality." University of Chicago, Chicago, Ill.
- Friedman, David. 1988. *The Misunderstood Miracle*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
- Frimpong-Ansah, J. H. 1989. "The Challenges to Private Entrepreneurship in Sub-Saharan Africa." *Tanzania Journal of Economics* 1, 1: 19-46.
- Frischtak, Claudio R., Bita Hadjimichael, and Ulrich Zachau. 1989. *Competition Policies for Industrializing Countries*. Policy and Research Series 7. Washington, D.C.: World Bank.
- Gastil, Raymond. 1989. *Freedom in the World*. New York: Freedom House.
- GATT (General Agreement on Tariffs and Trade). 1990. *International Trade 89-90*. Vol. 2. Geneva.
- Gelb, Alan H. 1989. "Financial Policies, Growth, and Efficiency." PFR Working Paper 202. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Gerschenkron, Alexander. 1968. *Continuity in History and Other Essays*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Glewwe, Paul. 1990. "Schooling, Skills, and the Returns to Education: An Econometric Exploration Using Data from Ghana." World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C. Processed.
- Goldstein, Morris, and Peter Montiel. 1986. "Evaluating Fund Stabilization Programs with Multi-country Data: Some Methodological Pitfalls." *IMF Staff Papers* 33, 2: 304-44.
- Greene, Joshua, and Delano Villanueva. 1990. "Private Investment in Developing Countries: An Empirical Analysis." IMF Working Paper 40. Washington, D.C.
- Grier, Kevin B., and Gordon Tullock. 1989. "An Empirical Analysis of Cross-National Economic Growth, 1951-80." *Journal of Monetary Economics* 24: 259-76.
- Griffin, Charles G. 1987. "Methods for Estimating the Value of Time with an Application to the Philippines." University of Oregon, Eugene.
- Grilli, Enzo R., and Maw Cheng Yang. 1988. "Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices, and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Run Shows." *World Bank Economic Review* 2, 1: 1-47.
- Groesman, Gene M. 1989. "Promoting New Industrial Activities: A Survey of Recent Arguments and Evidence." Princeton University, Princeton, N.J.
- Groesman, Gene M., and Elhanan Helpman. Forthcoming. *Innovation and Growth: Technological Competition in the Global Economy*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Gwatkin, Davidson R. 1978. "The End of An Era." Overseas Development Council, Washington, D.C.
- Haberler, Gottfried. 1959. *International Trade and Economic Development*. Cairo: National Bank of Egypt.
- Haddad, Lawrence, and Howarth E. Bouis. 1989. "The Impact of Nutritional Status on Agricultural Productivity: Wage Evidence from the Philippines." Development Economics Research Centre, University of Warwick, U.K.
- Hagen, Everett. 1962. *On the Theory of Social Change*. Homewood, Ill.: Dorsey.
- Haggard, Stephen, and Robert Kaufman. 1990. "The Political Economy of Inflation and Stabilization in Middle-Income Countries." PRE Working Paper 444. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Halstead, Scott B., Julia A. Walsh, and Kenneth S. Warren, eds. 1985. *Good Health at Low Cost*. New York: Rockefeller Foundation.
- Harberger, Arnold, ed. 1984. *World Economic Growth*. San Francisco, Calif.: ICS Press.
- Hazell, Peter, Carlos Pomareda, and Alberto Valdés. 1986. *Crop Insurance for Agricultural Development: Issues and Experience*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Heggie, Ian G. 1989. "Reforming Transport Policy." *Finance and Development* 2, 6: 42-44.
- Heitger, Bernhard. 1986. "Import Protection and Export Performance: Their Impact on Economic Growth." *Weltwirtschaftliches Archiv* 260 (July): 1-19.

- Heller, Peter, and Alan Tait. 1984. *Government Employment and Pay: Some International Comparisons*. IMF Occasional Paper 24. Washington, D.C.
- Helpman, Elhanan, and Paul R. Krugman. 1989. *Trade Policy and Market Structure*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Hernandez-Iglesias, Feliciano, and Michelle Riboud. 1985. "Trends in Labor Force Participation of Spanish Women: An Interpretive Essay." *Journal of Labor Economics* 3, 1, part 2 (January): S201-17.
- Hicks, John. 1969. *A Theory of Economic History*. New York: Oxford University Press.
- Hill, Kenneth, and Anne R. Pebley. 1989. "Child Mortality in the Developing World." *Population and Development Review* 15, 4: 657-87.
- Hinds, Manuel. 1990. "Issues in the Introduction of Market Forces in Eastern European Economies." World Bank, Europe, Middle East and North Africa Technical Department, Washington, D.C.
- Hirschman, A. O. 1958. *The Strategy of Economic Development*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- . 1990. "The Case Against 'One Thing at a Time'." *World Development* 18, 8: 1119-22.
- Hoff, Karla, and Joseph Stiglitz. 1990. "Introduction: Imperfect Information and Rural Credit Markets—Puzzles and Policy Perspectives." *World Bank Economic Review* 4, 3: 235-50.
- Horioka, Charles Yuji. 1990. "Why Is Japan's Household Saving Rate So High? A Literature Survey." *Journal of the Japanese and International Economies* 4: 49-92.
- Hsiao, M. W. 1987. "Tests of Causality and Exogeneity between Exports and Economic Growth: The Case of the Asian NICs." *Journal of Economic Development* 12, 2: 143-59.
- Hsu, Ti-hsia. 1982. *China's Search for Economic Growth: The Chinese Economy since 1949*. China Studies Series. Beijing: New World Press.
- Huntington, S. P. 1968. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- Hwa, Erh-Cheng. 1983. *The Contribution of Agriculture to Economic Growth: Some Empirical Evidence*. World Bank Staff Working Paper 619. Washington, D.C.
- IBGE (Brazilian Institute of Geography and Statistics). 1987. *Estatísticas Históricas do Brasil*. Vol. 3, *Séries Econômicas. Demográficas e Sociais de 1500 a 1985*. Séries Estatísticas Retrospectivas. Rio de Janeiro.
- Ibn Khaldun. 1981. *The Muqaddimah: An Introduction to History*. (Originally published in about the 14th century.) Edited and abridged by N. Dawood. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- ILO (International Labour Office). 1970. *Toward Full Employment: A Programme for Colombia*. Geneva.
- . 1971. *Matching Employment Opportunities and Expectations: A Programme of Action for Ceylon*. Geneva.
- IMF (International Monetary Fund). 1990. *World Economic Outlook*. Oct. Washington, D.C.
- . 1991. *World Economic Outlook*. April. Washington, D.C.
- IMF, World Bank, Organisation for Economic Co-operation and Development, and European Bank for Reconstruction and Development. 1990. *The Economy of the USSR: A Study Undertaken in Response to a Request by the Houston Summit: Summary and Recommendations*. Washington, D.C.: World Bank.
- India, Planning Commission. 1964. *Report of the Committee on Distribution of Income and Levels of Living*. Vol. 1. New Delhi.
- International Currency Analysis, Inc. Various years. *World Currency Yearbook*. New York.
- Jackman, Richard, Christopher Fissarides, and Savvas Savouri. 1990. "Labour Market Policies and Unemployment in the OECD." *Economic Policy* 11 (Oct.): 449-90.
- Jacoby, Hanan. 1989. "The Returns to Education in the Agriculture of the Peruvian Sierra." World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
- Jamison, Dean T., and Lawrence Lau. 1982. *Farmer Education and Farm Efficiency*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Jamison, Dean T., and W. Henry Mosley, eds. Forthcoming. *Disease Control Priorities in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Johnson, Dale, and Ronald Lee, eds. 1987. *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence*. Madison: University of Wisconsin Press.
- Jorgensen, Dale, and Zvi Griliches. 1967. "The Explanation of Productivity Change." *Review of Economic Studies* 34, 99: 249-83.
- Jung, W., and P. Marshall. 1985. "Exports, Growth, and Causality in Developing Countries." *Journal of Development Economics* 14, May-June: 241-50.
- Kalter, Elliot, and Hoe Ee Khor. 1990. "Mexico's Experience with Adjustment." *Finance and Development* 27: 22-25.
- Katsenelinboigen, Aron J. 1990. *The Soviet Union, Empire, Nation and System*. New Brunswick, N.J.: Transaction.
- Kawasaki, Kenichi. 1990. "The Saving Behavior of Japanese Households." OECD Working Paper 73. Paris, France.
- Kazushi, Ohkawa, and Henry Rosovsky. 1973. *Japanese Economic Growth*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.
- Keasing, Donald B., and Andrew Singer. 1990. "Development Assistance Gone Wrong: Why Support Services Have Failed to Expand Exports." PRE Working Paper 543. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

- Kelly, Margaret, Naheed Kirmani, Miranda Xafa, Clemens Boonekamp, and Peter Winglee. 1988. *Issues and Developments in International Trade Policy*. IMF Occasional Paper 63. Washington, D.C.
- Keynes, John Maynard. 1972. "The End of Laissez-Faire" (1926). In *The Collected Writings of John Maynard Keynes*. New York: St. Martin's Press.
- Khan, Mohsin S. 1990. "The Macroeconomic Effects of Fund-Supported Adjustment Programs." *IMF Staff Papers* 37, 2: 195-231.
- Killick, Anthony. 1989. *A Reaction Too Far*. London: Overseas Development Institute.
- Kim, Young-Ju. 1987. *Health Care Financing in Korea*. Seoul, Republic of Korea: Social Development Planning Division, Economic Planning Board.
- King, Elizabeth M. 1989. *Does Education Pay in the Labor Market? The Labor Force Participation, Occupation, and Earnings of Peruvian Women*. LSMS Working Paper 67. Washington, D.C.: World Bank.
- King, Elizabeth, and M. Anne Hill, eds. Forthcoming. *Women's Education in Developing Countries*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Kjellström, Sven. 1990. "Privatization in Turkey." World Bank, Europe, Middle East, and North Africa Country Department I, Washington, D.C.
- Klitgaard, Robert. 1988. *Controlling Corruption*. Berkeley: University of California Press.
- Knudsen, Odin, John Nash, James Bovard, Bruce L. Gardner, and Alan Winters. 1991. *Redefining the Role of Government in Agriculture in the 1990s*. World Bank Discussion Paper 105. Washington, D.C.
- Kornai, Janos. 1990. *The Road to a Free Economy: Shifting from a Socialist System: the Example of Hungary*. New York: Norton.
- Korten, Frances F., and Robert Y. Sly, Jr. 1988. *Transforming a Bureaucracy: The Experience of the Philippine National Irrigation Administration*. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.
- Krueger, Anne. 1978. *Liberalization Attempts and Consequences*. Cambridge, Mass.: Ballinger.
- . 1990. "Government Failures in Development." *Journal of Economic Perspectives* 4, 3: 9-23.
- Krueger, Anne O., Constantine Michalopoulos, and Vernon Ruttan. 1989. *Aid and Development*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Kuznets, Simon. 1971. *The Economic Growth of Nations*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Lächler, Ulrich. 1989. "Regional Integration and Economic Development." World Bank, Industry and Energy Department, Industry Series Working Paper 14. Washington, D.C.
- Laird, Samuel, and Alexander Yeats. 1987. "Empirical Evidence Concerning the Magnitude and Effects of Developing Country Tariff Escalation." *Developing Economies* 25, 2: 99-123.
- . 1990a. *Quantitative Methods for Trade-Barrier Analysis*. New York: Macmillan.
- . 1990b. "Trends in Nontariff Barriers [in German]." *Weltwirtschaftliches Archiv* 126, 2: 300-25.
- Lal, Deepak, and Hla Myint, eds. In preparation. *The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth*. New York: Oxford University Press.
- Lau, Lawrence, Dean T. Jamison, and Frederic F. Louat. 1991. "Education and Productivity in Developing Countries: An Aggregate Function Approach." PRE Working Paper 612. Background paper for World Development Report 1990. World Bank, Office of the Vice President, Development Economics, Washington, D.C.
- Lau, Lawrence, and Lawrence Klein. 1990. *Models of Development*. San Francisco: ICS Press.
- League of Nations. 1927. *Tariff Level Indices*. Geneva: International Economic Conference, Economic and Financial Section.
- Lee, Kye-Woo. 1981. "Equity and an Alternative Education Method: A Korean Case Study." *Comparative Education Review* 25, 1: 45-63.
- Lee, Kyu Sik, and Alex Anas. 1990. "The Costs of Infrastructural Deficiencies in Nigeria." World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.
- Lele, Uma, and Robert E. Christiansen. 1990. *Markets, Marketing Boards, and Cooperatives in Africa: Issues in Adjustment Policy*. MADIA Discussion Paper 11. Washington, D.C.: World Bank.
- Lele, Uma, and Hjaz Nabi. 1991. *Transitions in Development: The Role of Aid and Commercial Flows*. San Francisco, Calif.: ICS Press.
- Levin, Henry M., Ernesto Pollit, Ray Galloway, and Judith McGuire. Forthcoming. "Micronutrient Deficiency Disorders." In Jamison and Mosley, forthcoming.
- Levy, Brian. 1991. "Obstacles to Developing Small and Medium-Sized Enterprises." PRE Working Paper 588. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Lewis, W. Arthur. 1954. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labor." *Manchester School of Economic and Social Studies* 22, 2: 139-91.
- . 1955. *The Theory of Economic Growth*. Homewood, Ill.: Irwin.
- Lewis, John P., and contributors. 1986. *Development Strategies Reconsidered*. U.S.-Third World Policy Perspectives 5. Washington, D.C.: Overseas Development Council.
- Lewis, Stephen R., Jr. 1988. "Primary Exporting Countries." In Chenery and Srinivasan 1988.
- Lindauer, David L. 1989. "Labor Market Performance and Worker Welfare in Korea." Paper presented at the Conference on Economic and Social Change in the Republic of Korea, Newport, R.I.

- Lindauer, D. L., and A. D. Valenchuk. 1990. "The Growth of Government Spending in Developing Countries: A Review of Trends, Causes, and Consequences." Development Discussion Paper 353. Harvard University, Institute for International Development, Cambridge, Mass.
- Lipset, Seymour Martin, Kyoung-Ryung Seong, and John Charles Torres. 1991. "A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy." Hoover Institution, Stanford, Calif.
- Little, I. M. D. 1982. *Economic Development: Theory, Policy, and International Relations*. New York: Basic Books.
- Little, I. M. D., Tibor Scitovsky, and Maurice Scott. 1970. *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study*. London: Oxford University Press.
- Liu, Lili. 1990. "Entry/Exit, Learning, and Productivity Change: Evidence from Chile." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Lockheed, Marlaire, and Adriaan Verspoor. Forthcoming. *Improving Primary Education in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Londregan, John B., and Keith T. Poole. 1989. "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power." Working Paper 36-88-89. Carnegie Mellon University, Graduate School of Industrial Administration, Pittsburgh, Pa.
- Lopez, Alan D. Forthcoming. "Causes of Death in the Industrialized and the Developing Countries: Estimates for 1985." In Jamison and Mosley, forthcoming.
- López, Ramón, and Luis Riveros. 1989. "Macroeconomic Adjustment and the Labor Market in Four Latin American Countries." PPR Working Paper 335. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Lucas, Robert E. 1988. "On the Mechanics of Economic Development." *Journal of Monetary Economics* 22: 2-42.
- Maasland, Anne, and Jacques van der Gaag. 1990. "World Bank-Supported Adjustment Programs and Living Conditions." Paper prepared for the Conference on Adjustment Lending: Policies for the Recovery of Growth, World Bank, Washington, D.C., Sept. 13-14.
- McEvedy, Colin, and Richard Jones. 1978. *Atlas of World Population History*. New York: Facts on File.
- McKeown, Thomas. 1976. *The Modern Rise of Population*. New York: Academic Press.
- Maddison, Angus. 1981. *Les phases du développement capitaliste*. Paris: Economica.
- . 1989. *The World Economy in the 20th Century*. Paris: Development Centre of OECD.
- Maddison, Angus, and Associates. Forthcoming. *The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth: Brazil and Mexico*. New York: Oxford University Press.
- Magaziner, Ira C., and M. Patinkin. 1989. "Fast Heat: How Korea Won the Microwave War." *Harvard Business Review* 67 (Jan.-Feb.): 83-92.
- Mahar, Dennis J. 1989. *Government Policies and Deforestation in Brazil's Amazon Region*. Washington, D.C.: World Bank.
- Malaysia, Government of. 1973. *Mid-Term Review of Second Malaysia Plan 1971-1975*. Kuala Lumpur: Government Press.
- Mandelbaum, K. 1945. *The Industrialization of Underdeveloped Areas*. Oxford, U.K.: Blackwell.
- Mansfield, Edwin. 1989. "Protection of Intellectual Property Rights in Developing Countries." IFC, Economics Department, Washington, D.C.
- Marsden, Keith. 1990. *African Entrepreneurs—Pioneers in Development*. IFC Discussion Paper 9. Washington, D.C.
- Marshall, Alfred. 1930. *The Principles of Economics*. 8th ed. (orig. pub. 1890). London: Macmillan.
- Matthews, R. C. O. 1986. "The Economics of Institutions and the Sources of Growth." *Economic Journal* 96: 903-18.
- Meier, Gerald M., and Dudley Seers, eds. 1984. *Pioneers in Development*. New York: Oxford University Press.
- Melbye, Mads, E. K. Neelesani, and Anne Bayley. 1986. "Evidence for Heterosexual Transmission and Clinical Manifestations of Human Immunodeficiency Virus Infection and Related Conditions in Lusaka, Zambia." *Lancet* 2: 1113-15.
- Mérodé, Louis de. Forthcoming. "Civil Service Pay and Employment Reform in Africa: Selected Implementation Experiences." World Bank, Africa Technical Department, Washington, D.C.
- Michalet, Charles Albert. 1989. "Le Rééquilibrage entre le secteur public et le secteur privé: le cas du Mexique." OECD, Paris.
- Middleton, John, Adrian Ziderman, and Arvil Van Adams. 1990. "Vocational Education and Training in Developing Countries: Policies for Flexibility, Efficiency, and Quality." World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
- Mitchell, B. R. 1983. *International Historical Statistics: The Americas and Australasia*. Detroit, Mich.: Gale Research Co.
- Mitra, Pradeep, and Associates. 1991. "Adjustment in Oil Importing Developing Countries: 1973, 1979, 1990." World Bank, Asia Country Department 1, Washington, D.C.
- Mody, Ashoka. 1989. *New Environment for Intellectual Property*. World Bank, Industry and Energy Department, Industry Series Working Paper 10, Washington, D.C.

- Moock, Peter R., and Joanne Leslie. 1986. "Childhood Malnutrition and Schooling in the Terai Region of Nepal." *Journal of Development Economics* 20, 1: 33-52.
- Moock, Peter, Philip Musgrave, and Morton Stelcner. 1989. "Education and Earnings in Peru's Informal Nonfarm Family Enterprises." PPR Working Paper 236. World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
- Morawetz, David. 1977. *Twenty-five years of Economic Development*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Morishima, Michio. 1982. *Why Has Japan "Succeeded": Western Technology and the Japanese Ethos*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
- Mowery, David C., and Nathan Rosenberg. 1989. *Technology and the Pursuit of Economic Growth*. New York: Cambridge University Press.
- Myers, R. H. 1990. "The Economic Development of the Republic of China on Taiwan, 1965-81." In Lau and Klein 1990.
- Myrdal, Gunnar. 1956. *Development and Underdevelopment*. Cairo: National Bank of Egypt.
- Nafziger, E. Wayne. 1988. "Society and the Entrepreneur." *Journal of Development Planning* 18: 127-52.
- Nag, Moni. 1985. "The Impact of Social and Economic Development on Mortality: A Comparative Study of Kerala and West Bengal." In Halstead, Walsh, and Warren 1985.
- Nagle, William J., and Sanjoy Ghose. 1990. "Community Participation in World Bank Supported Projects." World Bank, Strategic Planning and Review Department, Washington, D.C.
- Nam, Sang-Woo. 1990. "A Sectoral Accounting Approach to National Savings Applied to Korea." *Journal of Development Economics* 33: 31-52.
- Ndifu, Mbandumba. 1988. "Medical, Social, and Economic Impact of HIV Infection in a Large African Factory." Abstract 9583 (poster), Fourth International Conference on AIDS, Stockholm, Sweden.
- Nehru, Jawaharlal. 1946. *The Discovery of India*. New York: John Day.
- Nellis, John. 1989. "Public Enterprise Reform in Adjustment Lending." PRE Working Paper 233. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Nelson, Joan M., ed. 1990. *Economic Crisis and Policy Choice: The Politics of Economic Adjustment in the Developing Countries*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Nelson, Joan M., and John Waterbury. 1989. *Fragile Coalitions: The Politics of Economic Adjustment*. U.S.-Third World Policy Perspectives 12. New Brunswick, N.J.: Transaction.
- Nishimizu, Mieko, and John M. Page, Jr. 1990. "Trade Policy, Market Orientation, and Productivity Change in Industry." In Jaime de Melo and André Sapir, eds., *Trade Theory and Economic Reform: North, South, and East*. Cambridge, Mass.: Blackwell.
- Nogués, Julio. 1990. "The Role of Trade Arrangements in the Formation of Developing Countries' Trade Policies." World Bank, Latin American and Caribbean Technical Department, Washington, D.C.
- North, Douglas. 1991. "Institutions." *Journal of Economic Perspectives* 5, 1: 97-112.
- Nove, Alec. 1989. *An Economic History of the U.S.S.R.* 2d ed. London: Penguin Books.
- Nunberg, Barbara. 1990. "Bolivia: A Review of Public Pay and Employment Issues." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Nurkse, Ragnar. 1952. "Some International Aspects of the Problem of Development." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 42, 2: 571-82.
- O'Donnell, Guillermo. 1988. "State and Alliances in Argentina, 1956-76." In Robert H. Bates, ed., *Toward a Political Economy of Development*. Berkeley: University of California Press.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 1968. *National Accounts of Less Developed Countries 1950/66*. Paris.
- . 1980 through 1989. *Development Co-operation* (title varies; annual report). Paris.
- Ohkawa, Kazushi, and Henry Rosovsky. 1973. *Japanese Economic Growth: Trend Acceleration in the Twentieth Century*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.
- Ohkawa, Kazushi, Miyohei Shinohara, and Mataji Umemura, eds. 1979. "Estimates of Long-Term Economic Statistics of Japan since 1868." In Ippai Yamazawa and Yuzo Yamamoto, eds., *Foreign Trade and Balance of Payments*. Vol. 14. Tokyo: Toyo Keizai Shinposha.
- Over, Mead, and Joseph Kutzin. 1990. "The Direct and Indirect Costs of HIV Infection: Two African Case Studies." *Postgraduate Doctor Middle East* 13, 11: 632-38.
- Pack, Howard, and L.-E. Westphal. 1986. "Industrial Strategy and Technological Change: Theory versus Reality." *Journal of Development Economics* 21: 87-128.
- Papageorgiou, Demetrios, Michael Michaelis, and Arneane M. Choksi. 1990. *Liberalizing Foreign Trade in Developing Countries: Lessons of Experience*. Washington, D.C.: World Bank.
- Park, Yung Chul. 1990. "Development Lessons from Asia: The Role of Government in South Korea and Taiwan." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 80, 2: 118-21.

- Perkins, Dwight. 1967. "Government as an Obstacle to Industrialization: The Case of Nineteenth Century China." *Journal of Economic History* 27: 478-92.
- Pfeffermann, Guy P., and Andrea Madarassy. 1989. *Trends in Private Investment in Thirty Developing Countries*. IFC Discussion Paper 6. Washington, D.C.
- Pindyck, Robert. "Irreversibility, Uncertainty, and Investment." PPR Working Paper 294. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Pinstrup-Andersen, Per, Maurice Jarmitto, and Frances Stewart. 1987. "The Impact on Government Expenditure." In Giovanni A. Cornia and Richard Jolly, eds., *Adjustment with a Human Face*. Oxford, U.K.: Clarendon Press for UNICEF.
- Polak, Jacques. 1989. *Financial Policies and Development*. Paris: Development Centre of OECD.
- Pollard, Sidney. 1990. *Wealth and Poverty: An Economic History of the Twentieth Century*. New York: Oxford University Press.
- Porter, Michael E. 1990. *The Competitive Advantage of Nations*. New York: Free Press.
- Pradhan, B. K., D. K. Rath, and Atul Sarma. 1990. "Complementarity between Public and Private Investment in India." *Journal of Development Economics* 33: 101-16.
- Prebisch, Raul. 1959. "Commercial Policy in Underdeveloped Countries." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 49, 2: 251-73.
- Preble, Elizabeth. 1990. "The Impact of HIV/AIDS on African Children." *Social Science and Medicine* 31, 6: 671-80.
- Project LINK. 1991. "World Outlook." March. Philadelphia: University of Pennsylvania.
- Psacharopoulos, George. 1991. *Essays on Poverty, Equity, and Growth*. Elmsford, N.Y.: Pergamon.
- Psacharopoulos, George, and Maureen Woodhall. 1985. *Education for Development: An Analysis of Investment Choices*. New York: Oxford University Press.
- Ranis, Gustav, and T. Paul Schultz. 1988. *The State of Development Economics*. New York: Blackwell.
- Rao, J. Mohan. 1989. "Agricultural Supply Response: A Survey." *Agricultural Economics* 3 (March): 1-22.
- Reisen, Helmut. 1989. *Public Debt, External Competitiveness, and Fiscal Discipline in Developing Countries*. Princeton Studies in International Finance 66. Princeton, N.J.: Princeton University, Department of Economics.
- Remmer, Karen L. 1986. "The Politics of Stabilization: IMF Stand-by Programs in Latin America, 1954-84." *Comparative Politics*, Oct.: 1-24.
- Rhee, Yung Whee, and Thérèse Bélot. 1989. "Export Catalysts in Low-Income Countries." World Bank, Industry and Energy Department, Industry Series Working Paper 5, Washington, D.C.
- Ribe, Helena, Soniya Carvalho, Roberto Liebenenthal, Peter Nicholas, and Elaine Zuckerman. 1990. *How Adjustment Programs Can Help the Poor: The World Bank's Experience*. World Bank Discussion Paper 71. Washington, D.C.
- Riboud, Michelle. 1985. "An Analysis of Women's Labor Force Participation in France: Cross-Section Estimates and Time-Series Evidence." *Journal of Labor Economics* 3, 1, part 2 (January): S177-200.
- Robinson, Austin. 1975. "A Personal View." In Milo Keynes, ed., *Essays on John Maynard Keynes*. New York: Cambridge University Press.
- Rodriguez, Carlos Alfredo. 1989. "Macroeconomic Policies for Structural Adjustment." PPR Working Paper 247. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Rodrik, Dani. 1989. "Credibility of Trade Reform: A Policy Maker's Guide." *World Economy* 12, 1: 1-16.
- Romer, Paul M. 1986. "Increasing Returns and Long-Run Growth." *Journal of Political Economy* 94: 1002-37.
- Rosenberg, Nathan, and Claudio Frischak, eds. 1985. *International Technology Transfer: Concepts, Measures, and Comparisons*. New York: Praeger.
- Rosenstein-Rodan, Paul N. 1943. "Problems of Industrialization in Eastern and South-Eastern Europe." *Economic Journal* 53: 202-11.
- Rosenzweig, Mark R. 1990. "Population Growth and Human Capital Investments: Theory and Evidence." *Journal of Political Economy* 98: 538-70.
- Rosero-Bixby, Luis. 1985. "Infant Mortality Decline in Costa Rica." In Halstead, Walsh, and Warren 1985.
- Rostow, W. W. 1960. *The Stages of Economic Growth*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
- Roubini, Nouriel, and Jeffrey Sachs. 1989. "Government Spending and Budget Deficits in the Industrial Economies." *Economic Policy* 8: 99-127.
- Sachs, Jeffrey D. 1985. *External Debt and Macroeconomic Performance in Latin America and East Asia*. Brookings Papers on Economic Activity 2. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- . 1989. *Social Conflict and Populist Policies in Latin America*. NBER Working Paper 2897. Cambridge, Mass.
- Schiff, Maurice, and Alberto Valdés. Forthcoming. *The Political Economy of Agricultural Pricing Policy*. Vol. 4. *A Synthesis of the Economics in Developing Countries*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Schultz, T. Paul. Forthcoming. "The Benefits of Educating Women." In King and Hill, forthcoming.
- Schultz, Theodore W. 1961. "Investment in Human Capital." *American Economic Review* 51, 1: 1-17.
- . 1964. *Transforming Traditional Agriculture*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- . 1978. *Distortions of Agricultural Incentives*. Bloomington: Indiana University Press.

- Schweitzer, Julian. 1990. "Transition in Eastern Europe: The Social Dimension." *Finance & Development* 27 (Dec.): 6-8.
- Scitovsky, Tibor. 1990. "Economic Development in Taiwan and South Korea, 1965-81." In Lau and Klein 1990.
- Scully, Gerald W. 1988. "The Institutional Framework and Economic Development." *Journal of Political Economy* 96, 3: 652-62.
- Sen, Amartya. 1983. "Development: Which Way Now?" *Economic Journal* 93 (Dec.): 745-62.
- Sen, Amartya Kumar, and Jean Drèze. 1990. *Hunger and Public Action*. New York: Oxford University Press.
- Serven, Luis, and Andrés Solimano. 1990. "Private Investment and Macroeconomic Adjustment. An Overview." PPR Working Paper 339. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Shafik, Nemat. 1990. "Modeling Investment Behavior in Developing Countries. An Application to Egypt." PPR Working Paper 452. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.
- Shihata, Ibrahim. Forthcoming. *The World Bank in a Changing World: Selected Essays*. London: Kluwer.
- Shirazi, Javad Khalilzadeh, and Anwar M. Shah, eds. Forthcoming. *Tax Policy in Developing Countries*. World Bank Symposium. Washington, D.C.
- Simon, Julian. 1982. *The Ultimate Resource*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Singer, Hans. 1949. "Economic Progress in Underdeveloped Countries." *Social Research* 16: 1-11.
- Singh, Inderjit. 1990. *The Great Ascent: The Rural Poor in South Asia*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Sivard, Ruth Leger. 1988. *World Military and Social Expenditures 1987-88*. 12th ed. Washington, D.C.: World Priorities.
- . 1989. *World Military and Social Expenditures 1989*. 13th ed. Washington, D.C.: World Priorities.
- Smith, James P. 1979. "The Distribution of Family Earnings." *Journal of Political Economy* 87, 5, part 2 (Oct.): S163-92.
- Sokoloff, Kenneth L. 1988. "Inventive Activity in Early Industrial America: Evidence from Patent Records, 1790-1846." *Journal of Economic History* 48, 4: 813-50.
- Solow, Robert M. 1957. "Technical Change and the Aggregate Production Function." *Review of Economics and Statistics* 39: 312-20.
- South Commission. 1990. *The Challenge to the South*. London: Oxford University Press.
- Srinivasan, T. N. 1990. "External Sector in Development: China and India, 1950-89." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 80, 2: 113-17.
- Stern, N. H. 1989. "The Economics of Development: A Survey." *Economic Journal* 99: 597-685.
- Strauss, John. 1986. "Does Better Nutrition Raise Farm Productivity?" *Journal of Political Economy* 94 (April): 297-320.
- Summers, Robert, and Alan Heston. 1984. "Improved International Comparisons of Real Product and Its Composition, 1950-1980." *Review of Income and Wealth* 30, 2: 207-62.
- . 1988. "A New Set of International Comparisons of Real Product and Rice Levels: Estimates for 130 Countries, 1950-1985." *Review of Income and Wealth*, March: 1-24.
- . 1991. "The Penn World Table (Mark V): An Expanded Set of International Comparisons, 1950-1988." *Quarterly Journal of Economics* 106, 2.
- Sundararajan V., and Subhash Thakur. 1980. "Public Investment, Crowding Out, and Growth: A Dynamic Model Applied to India and Korea." *IMF Staff Papers* 27: 814-55.
- Supple, Barry. 1971. "The State and the Industrial Revolution, 1700-1914." In Carlo M. Cipolla, ed., *The Fontana Economic History of Europe*. Vol. 3, *The Industrial Revolution*. Glasgow, U.K.: Collins.
- Syrquin, Moshe, and Hollis Chenery. 1989. "Three Decades of Industrialization." *World Bank Economic Review* 3, 2: 145-81.
- Tan, Jee-Peng, and Alain Mingat. 1991. "Educational Development in Asia: A Comparative Study Focusing on Cost and Financial Issues." World Bank, Asia Regional Office, Washington, D.C.
- Tanzi, Vito. 1990. "The IMF and Tax Reform." IMF Working Paper 90/39. Washington, D.C.
- Taylor, Charles, and David Jodice. 1983. *World Handbook of Political and Social Indicators*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
- Terrell, Katherine, and Jan Svejnar. 1990. "How Industry-Labor Relations and Government Policies Affect Senegal's Economic Performance." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Thirk, Wayne. 1991. "Lessons from Tax Reform: An Overview." PPR Working Paper 576. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Thomas, Vinod, and John Nash. Forthcoming. *Best Practices in Trade Policy Reform*. New York: Oxford University Press.
- Tybout, James. 1991. "Researching the Trade-Productivity Link: New Directions." PRE Discussion Paper. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Udry, Christopher. 1990. "Credit Markets in Northern Nigeria: Credit as Insurance in a Rural Economy." *World Bank Economic Review* 4, 3: 251-70.
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 1987. *Handbook of Trade Control Measures of Developing Countries*. Geneva.

- UNDP (United Nations Development Programme). 1990. *Human Development Report 1990*. New York: Oxford University Press.
- . 1991. *Human Development Report 1991*. New York: Oxford University Press.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 1991. *The State of the World's Children 1991*. Oxford, U.K.: Oxford University Press.
- United Nations. 1982a. "Demographic Indicators of Countries: Estimates and Projections as Assessed in 1980." *Population Study* 82.
- . 1982b. "Infant Mortality: World Estimates and Projections, 1950-2025." *Population Bulletin of the United Nations* 14: 31-53.
- . 1982c. "Levels and Trends in Mortality since 1950." *Population Study* 72.
- . 1984. *1982 Yearbook of International Trade Statistics*. Vol. 2, Trade by Commodity. New York.
- . 1989. *1987 Demographic Yearbook*. New York.
- . 1990a. *The Global State of Hunger and Malnutrition: 1990 Report*. New York.
- . 1990b. *National Accounts Statistics*. New York.
- . 1990c. *World Population Trends and Policies: 1989 Monitoring Report*. New York.
- . 1990d. *World Resources, 1990-91*. New York: Oxford University Press.
- . 1991. *World Population Trends and Policies: 1990 Monitoring Report*. New York.
- U.S. Arms Control and Disarmament Agency. 1986. *World Military Expenditures and Arms Transfers*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
- U.S. Congress, Office of Technology Assessment. 1990. *Worker Training: Competing in the New International Economy*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
- . 1991. *Energy in Developing Countries*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
- U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census. 1975. *Historical Statistics from Colonial Times to the Present*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
- . 1990. *Statistical Abstract of the United States*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.
- U.S. Department of Health and Human Services. 1989. *Vital and Health Statistics (Current Estimates from the National Health Interview Survey, 1988)*. Washington, D.C.: National Center for Health Statistics.
- van der Gaag, Jacques, and Wim Vijverberg. 1987. "Wage Determinants in Côte d'Ivoire: Experience, Credentials, and Human Capital." *Economic Development and Cultural Change* 37, 2 (January): 371-81.
- Vanhanen, Tatu. 1979. *Power and the Means of Power*. Ann Arbor, Mich.: University Microfilms International.
- . 1990. *The Process of Democratization*. New York: Taylor and Francis.
- van Wijnbergen, Sweder. 1990. "Mexico's External Debt Restructuring in 1989-90." FPR Working Paper 424. World Bank, Latin America and the Caribbean Country Department II. Washington, D.C.
- Villanueva, Delano, and Abbas Mirakhor. 1990. "Interest Rate Policies, Stabilization, and Bank Supervision in Developing Countries: Strategies for Financial Reforms." IMF Working Paper 90/8. Washington, D.C.
- Walter, Ingo. 1972. "Nontariff Protection among Industrial Countries: Some Preliminary Evidence." *Economia Internazionale* 25: 335-54.
- Webb, Steven B., and Karim Shariff. 1990. "Designing and Implementing Adjustment Programs." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Weede, Erich. 1983. "The Impact of Democracy on Economic Growth: Some Evidence from Cross-National Analysis." *Kyklos* 36, 1: 21-39.
- WEFA Group. 1991. *World Economic Outlook*. Vol. 1. Philadelphia, Pa.
- Westphal, Larry E. 1990. "Industrial Policy in an Export-Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience." *Journal of Economic Perspectives* 4, 3: 41-59.
- Wheeler, David. 1984. *Human Resource Policies, Economic Growth, and Demographic Change in Developing Countries*. Oxford, U.K.: Clarendon Press.
- Wheeler, David, William Cole, and Lisana Irianawati. 1990. "Made in Bali: A Tale of Indonesian Export Success." World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.
- WHO (World Health Organization). 1989. *1989 World Health Statistics*. Geneva.
- . 1991. "Current and Future Dimensions of the HIV/AIDS Pandemic: A Capsule Summary." GPA/SFI. Geneva.
- Winkler, Donald R. 1989. "Decentralization in Education: An Economic Perspective." PRE Working Paper 143. World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
- Wolf, Martin. 1987. "Differential and More Favorable Treatment of Developing Countries and the International Trading System." *World Bank Economic Review* 1, 4: 647-68.
- World Bank. 1987. "Tanzania: An Agenda for Industrial Recovery." Southern Africa Department, Washington, D.C.
- . 1988. *Adjustment Lending: An Evaluation of Ten Years of Experience*. Policy and Research Series 1. Washington, D.C.
- . 1989a. *India: An Industrializing Economy in Transition*. Country Study. Washington, D.C.

- . 1989b. *Project Performance Results for 1987. Operations Evaluation Study*. Washington, D.C.
- . 1989c. "Strengthening Trade Policy Reform." Country Economics Department, Washington, D.C.
- . 1989d. *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth*. Washington, D.C.
- . 1990b. *Agricultural Extension: The Next Step*. Agriculture and Rural Development Department, Policy and Research Series 13. Washington, D.C.
- . 1990a. *Adjustment Lending Policies for Sustainable Growth*. Policy and Research Series 14. Washington, D.C.
- . 1990c. *World Debt Tables, 1990-91 Edition: External Debt of Developing Countries*. Washington, D.C.
- . 1990d. *World Tables, 1989-90 Edition*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- . 1991a. *Global Economic Prospects and the Developing Countries*. 1991 edition. Washington, D.C.
- . 1991b. *Price Prospects for Major Primary Commodities*. Washington, D.C.
- . Various years. *World Development Report*. New York: Oxford University Press.
- World Institute for Development Economics Research. Various years. *Research for Action*. Helsinki.



تذييل احصائي

للقراء الرجوع إلى « التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات » لتفسير مجموعات البلدان وإلى الملاحظات التقنية لمؤشرات التنمية الدولية للاطلاع على التعاريف والمفاهيم المستخدمة .

تعرض الجداول الواردة في هذا التذييل الإحصائي ، بيانات موجزة عن السكان ، المصالحات القومية ، التجارة ، والدين الخارجي للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل ، والاقتصادات مرتفعة الدخل ، والعالم كمجموعة . وينفى

جدول ١٠ أ : السكان (منتصف العام) ومتوسط النمو السنوي

متوسط النمو السنوي (نسبة مئوية)					السكان (بالملايين)				مجموعة البلدان
١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	
١,٩	٢,١	٢,١	٢,٥	٤١٣٨	٣٣٧٠	٢٩١١	٢٣٩٤	١٧٤٣	الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل
١,٩	٢,١	٢,٥	٣,١٣	٢٤٥٦	١٧٢٩	١٢٩٩	١٧٤٣	١٧٤٣	الاقتصادات المنخفضة الدخل
١,٩	٢,١	٢,٣	٢,٣	١١٢٥	٩١٤	٧٨٢	٦٥٠	٦٥٠	الاقتصادات المتوسطة الدخل
١,٨	٢,١	٢,٣	٢,٤	٥٦٥	٤٥٩	٣٩٢	٣٣٣	٣٣٣	الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالدين
٢,٢	٢,٢	٢,٧	٢,٦	٤٩٦	٣٦٤	٣٠١	٢٤٤	٢٤٤	أفريقيا جنوب الصحراء
١,٤	١,٦	١,٧	٢,٦	١٥٨٠	١٣٤٦	١١٩٥	٩٧٢	٩٧٢	شرق آسيا
١,٩	٢,٣	٢,٤	٢,٤	١١٥٦	٩٧٢	٧٨١	٦٤٥	٦٤٥	جنوب آسيا
٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٨	٤٤٠	٣٦١	٣١٥	٢٧٣	٢٧٣	أوروبا ، الشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا
١,٨	٢,١	٢,٤	٢,٦	٤٣٠	٣٤٩	٢٩٥	٢٤٠	٢٤٠	أمريكا اللاتينية وكاريبي
٠,٦	٠,٧	٠,٨	١,٠	٨٣٥	٧٨٠	٧٣٦	٦٨٠	٦٨٠	الاقتصادات المرتفعة الدخل
٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٧٧٦	٧٣٣	٦٩٨	٦٤٩	٦٤٩	أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٠,٧	٠,٩	١,٠	١,١	٣٢٤	٢٩٦	٢٧٧	٢٥٤	٢٥٤	الاقتصادات الأخرى
١,٦	١,٨	٢,١	٢,٨	٥٢٩٨	٤٤٤٦	٣٩٢٤	٣٣٢٨	٣٣٢٨	العالم
٣,١	٣,٤	٣,١	٢,٨	٢٧٤	١٩٧	١٥٨	١٢٧	١٢٧	مصدرو النفط (إجماعا الاتحاد السوفياتي

(أ) تقديرات مخططة بالبنية للاقتصادات المستخدمة في التقديرات المخططة ، انظر الملاحظات التقنية للجدول ٢٦ في مؤشرات التنمية الدولية .

جدول أ - ٢ : الناتج القومي الإجمالي والسكان ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، ونمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

مجموعة بلدان	ناتج القري الإجمالي في ١٩٨١ (بلايين الدولارات)	السكان ١٩٨١ (بلايين)	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨١ (بالدولارات)	١٩٧٣ - ١٩٨٠	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٦٠ - ١٩٨٠	١٩٥٥ - ١٩٨٠	١٩٥٠ - ١٩٨٠	١٩٤٥ - ١٩٨٠	١٩٤٠ - ١٩٨٠
الاقتصادات المتنامية والمتوسطة الدخل	٣٧٢٢	٤.٠٥٣	٨٠٠	٤,٢	٢,٥	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
الاقتصادات المتقدمة الدخل	٤٨١	٢٩٤٨	٢٣٠	١,٤	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٢٢٥٣	١١.٠	٢٠٤	٥,٢	٣,٢	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
الاقتصادات متوسطة الدخل متلكة بالدين	٩٥٨	٥٥٤	١٧٢٠	٤,٨	٢,٩	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
أفريقيا جنوب الصحراء	١٦٢	٤٨٠	٢٤٠	١,٧	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١
شرق آسيا	٨٤١	١٥٥٢	٥٤٠	٥,٢	٤,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
جنوب آسيا	٦٣٧	١١٦٦	٢٢٠	١,٢	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١
أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال إفريقيا	٩٤٤	٤٣٣	٢١٨٠	٠٠	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٢٣	٤٦١	١٩٥٠	٤,٢	٢,٢	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥
الاقتصادات المتوسطة الدخل	١٥٢٢٠	٨٢١	١٨٢٢٠	٢,٧	٢,٢	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
اجزاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	١٤٧٤٨	٧٢٢	١٩.٩٠	٣,٨	٢,٢	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
الاقتصادات أخرى	٠٠	٢٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	٢٠.٧٢٦	٥٢.٠	٣٩٨٠	٢,٨	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
مصدر: فليط (أ) هنا حيا الاتحاد السوفياتي)	٤٧٨	٥٥٢	٠٠	٦,٠	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥	١,٥

(١) بيانات أولية .

جدول أ - ٣ : تركيب الناتج المحلي الإجمالي

(بلايين الدولارات)

مجموعة بلدان والمناطق	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	١٩٩٩
الاقتصادات المتنامية والمتوسطة الدخل	٢٨٩	٣٣٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠	٥٤٠	٥٨٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢٨٩	٣٣٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠	٥٤٠	٥٨٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	٨٠	٩٠	١٠٠	١١٠	١٢٠	١٣٠	١٤٠	١٥٠
مضاد التضخم	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
الناتج المحلي الإجمالي	١٩٩	٢٤٠	٢٨٠	٣٢٠	٣٦٠	٤٠٠	٤٤٠	٤٨٠
الناتج المحلي الإجمالي	١٩٩	٢٤٠	٢٨٠	٣٢٠	٣٦٠	٤٠٠	٤٤٠	٤٨٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
مضاد التضخم	١	١	١	١	١	١	١	١
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
مضاد التضخم	١	١	١	١	١	١	١	١
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
مضاد التضخم	١	١	١	١	١	١	١	١
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
مضاد التضخم	١	١	١	١	١	١	١	١
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
مضاد التضخم	١	١	١	١	١	١	١	١
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
مضاد التضخم	١	١	١	١	١	١	١	١
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
مضاد التضخم	١	١	١	١	١	١	١	١
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢١٥	٢٥٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٨٠	٤٢٠	٤٦٠	٥٠٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
مضاد التضخم	١	١	١	١	١	١	١	١

جدول ١ - ٣ (تابع)

١٩٦٥	١٩٦٣	١٩٦٠	١٩٥٧	١٩٥٤	١٩٥١	١٩٤٨	١٩٤٥	١٩٤٢	١٩٤٠	١٩٣٧	١٩٣٥	مجموعه بيانات والمؤشرات
..	٨٢٨	٨٠٨	٨١٠	٨٥٨	٧٢٩	٦٤٤	٦٤٤	٦٠٦	٦٠٦	٦٠٦	٦٠٦	أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا
..	٥٩٨	٥٩٠	٦١٤	٦٥٢	٥٩٦	٤٧٢	٤٧٢	٤٦٤	٤٦٤	٤٦٤	٤٦٤	الشرق الأوسط
..	٢٤٢	٢١٩	٢٠٦	٢٤٠	١٩١	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	لوميا
..	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	الإنتاج المحلي
..	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	صافي الصادرات
..	٩٦٤	٨٢٨	٧٢١	٦٤٩	٦٤٩	٧١٤	٦٥٤	٦٥٤	٦٥٤	٦٥٤	٦٥٤	أوروبا الغربية واليابان
..	٧١١	٦٤١	٥٦٢	٥٥١	٥٦٨	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	الشرق الأوسط
..	١٨٨	١٧٥	١٤٩	١٢٢	١٢١	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	١٧٢	لوميا
..	٢٠	٢٢	١٩	١٦	٢٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإنتاج المحلي
..	١٥٠٠	١٤٥٠	١٣٥٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	صافي الصادرات
..	١١٦٥٨	١١٢٠٢	١٠٧٢٤	٨٨٤٨	٧٢٦١	٦٢٥٦	٦٢٥٦	٦٢٥٦	٦٢٥٦	٦٢٥٦	٦٢٥٦	الإنتاج المحلي
..	٣٢٨٦	٣١٢٠	٢٦٤٠	٢٦١١	١٨٠٢	١٧٨٧	١٧٨٧	١٧٨٧	١٧٨٧	١٧٨٧	١٧٨٧	لوميا
..	٦٢	٦٧	٥١	٧١	٢٢	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	الإنتاج المحلي
..	١٤٥٣٧	١٤٠٧٣	١٣٥٤٤	١٠٨٠٤	٨٨٣٥	٧٧٧٥	٦٢٦٥	٦٢٦٥	٦٢٦٥	٦٢٦٥	٦٢٦٥	صافي الصادرات
..	١١٢٩٨	١٠٩٧٧	١٠٩٢٤	٨٥٩٢	٧٠٧١	٦٠٧٦	٦٠٧٦	٦٠٧٦	٦٠٧٦	٦٠٧٦	٦٠٧٦	أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
..	٣١٧٦	٣٠٦٤	٢٥٥٧	٢١٤١	١٧٢٢	١٧٠٧	١٧٠٧	١٧٠٧	١٧٠٧	١٧٠٧	١٧٠٧	الشرق الأوسط
..	٦٢	٦٧	٥١	٧١	٢٢	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	لوميا
..	الإنتاج المحلي
..	صافي الصادرات
..	لوميا
..	الإنتاج المحلي
..	صافي الصادرات
..	٢٠٤٤٣	١٥٥٧٠	١٧٥٢٢	١٥٤١١	١٣٠٦٧	١١٧٦٦	٩٧٩٠	٩٧٩٠	٩٧٩٠	٩٧٩٠	٩٧٩٠	لوميا
..	١٥٧٢٦	١٥٥٦٦	١٣٧٤٨	١٢١١٤	١٠٢٢٤	٩٠٨٧	٦٣٨٨	٦٣٨٨	٦٣٨٨	٦٣٨٨	٦٣٨٨	الإنتاج المحلي
..	٤٦٥٨	٤٢٥٥	٣٧٢٠	٣٦١٠	٢٦٦٦	٢٦٦٦	٢٦٦٦	٢٦٦٦	٢٦٦٦	٢٦٦٦	٢٦٦٦	صافي الصادرات
..	٤٩	٥٩	٥٥	٢٧	٢٧	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	لوميا
..	٤٦٥	٤٦٦	٤٦٠	٥٨٢	٦٠٩	٥٥٠	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	صافي الصادرات
..	٣٣٠	٣٥٢	٣٤٤	٤٦٩	٤٧٥	٣٢٠	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	لوميا
..	١١٢	١١٢	١٠٥	١٢٩	١٢٨	١٤٢	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	الإنتاج المحلي
..	٢٢	٢	١١	٢٦	٢٦	٨٧	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	صافي الصادرات

ملاحظة: ١- المؤشرات قد لا تغطي المجموع بسبب التفرقة. ٢- بعض مبالغ المبيعات والبيانات التي لا تشمل فيها جوائز الإنتاج. ٣- (أ) بيانات أولية.

جدول أ - ٤ : الاستهلاك والاستثمار والائتمان
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٣	١٩٦٥	مجموعة بلدان والمناطق
							الاقتصادات المتقدمة والمتوسطة الدخل
٧٤,٢	٧٢,٨	٧٤,٧	٧٦,٠	٧٤,٤	٧٦,١	٧٦,٥	إجمالي الائتمانات
٦٦,٠	٦٥,٨	٦٤,٧	٦٢,٧	٦٦,٠	٦٢,٢	٦٠,٥	الائتمانات المالية الأجنبية
٦٢,٦	٦٢,٥	٦٢,٦	٦١,١	٦٢,٦	٦١,٧	٦٨,٨	الائتمانات المالية الأجنبية
							الاقتصادات المتوسطة الدخل
٧٣,٤	٧٢,٤	٧٢,٧	٧٤,٤	٧٤,٤	٧٦,٧	٨١,٥	إجمالي الائتمانات
٦٨,٥	٦٦,٢	٦٨,٤	٦٦,٩	٦٥,٥	٦٢,٥	٦٩,٠	الائتمانات المالية الأجنبية
٦٤,٥	٦٨,١	٦٤,٩	٦٢,٤	٦٤,٦	٦١,٠	٦٨,١	الائتمانات المالية الأجنبية
							الاقتصادات المتوسطة الدخل
٧٤,٤	٧٤,١	٧٥,٢	٧٥,٨	٧٤,٣	٧٥,٦	٧٧,٧	إجمالي الائتمانات
٦٤,٩	٦١,٢	٦٣,١	٦٢,١	٦٣,٨	٦٣,٥	٦١,٥	الائتمانات المالية الأجنبية
..	٦٢,٧	٦٦,٥	٦٠,٥	٦٣,٦	٦٢,٢	٦٩,٥	الائتمانات المالية الأجنبية
							الاقتصادات المتوسطة الدخل
٧٧,٢	٧١,٧	٧٧,٢	٧٦,٩	٧٧,٠	٧٨,٨	٧٨,٢	إجمالي الائتمانات
٢٠,٧	٦١,٩	٢٠,٩	١٩,٢	٢٥,٣	٦١,١	٢٠,٨	الائتمانات المالية الأجنبية
١٧,٦	٦٩,٤	١٨,٢	١٧,٦	٢٠,٢	١٨,٦	١٨,٩	الائتمانات المالية الأجنبية
							أوروبا جنوب الصحراء
٨٥,٧	٨٧,٠	٨٥,٧	٨٧,٢	٧٨,٦	٨٠,١	٨٤,٨	إجمالي الائتمانات
١٥,٩	١٨,٧	١٥,٩	١٢,١	٢٠,٠	١٧,٨	١٣,٩	الائتمانات المالية الأجنبية
٨,٩	٧,٧	٩,٨	٩,٤	١٨,٠	١٦,١	١٣,٠	الائتمانات المالية الأجنبية
							شرق آسيا
٦٥,٦	٦٤,٥	٦٤,٦	٦٦,٠	٦٩,٤	٧١,٩	٧٧,٠	إجمالي الائتمانات
٣٤,٦	٣٣,٦	٣٣,٠	٣٢,٥	٣٠,٤	٢٧,٢	٢٦,٢	الائتمانات المالية الأجنبية
٣٣,١	٣٦,٠	٣٣,٧	٣٦,٢	٣٩,٤	٣٥,٥	٢٦,٨	الائتمانات المالية الأجنبية
							جنوب آسيا
٨٢,٢	٨١,٥	٨١,٩	٨١,٢	٨٢,٤	٨٣,٦	٨٦,٠	إجمالي الائتمانات
٦٦,٦	٦٢,٥	٦٦,٦	٦٣,٦	٦٢,٠	٦٧,٠	٦٦,٨	الائتمانات المالية الأجنبية
١٦,٥	١٩,٣	١٧,٦	١٧,٩	١٦,٧	١٦,٠	١٣,٥	الائتمانات المالية الأجنبية
							أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٧٢,٢	٧٢,٠	٧٥,٨	٧٥,٦	٧٦,٨	٧١,٩	٧٦,٣	إجمالي الائتمانات
٢٩,٢	٢٧,١	٢٥,٤	٢٥,٥	٢٦,٠	٢٥,٢	٢٦,٤	الائتمانات المالية الأجنبية
..	٢٥,٠	٢٦,٦	٢٦,٤	٢٦,٩	٢٥,٢	١٨,٩	الائتمانات المالية الأجنبية
							أمريكا اللاتينية والكاريبي
٧٧,٤	٧٦,٥	٧٦,٠	٧٧,٥	٧٧,٦	٧٨,٩	٧٨,٦	إجمالي الائتمانات
١٩,٥	٢٠,٩	٢٠,٤	١٧,٧	٢٤,٣	٢٦,٢	٢٠,٢	الائتمانات المالية الأجنبية
١٧,٢	١٨,٩	١٨,٤	١٧,٢	٢٠,٤	١٩,٠	١٩,٠	الائتمانات المالية الأجنبية
							الاقتصادات المتوسطة الدخل
٧٧,٩	٧٧,٦	٧٩,١	٨٠,٠	٧٧,٣	٧٦,٣	٨٢,٧	إجمالي الائتمانات
٢١,٩	٢١,٦	٢٠,٤	١٩,٧	٢١,١	٢٢,٧	١٦,٧	الائتمانات المالية الأجنبية
٢٢,٦	٢٢,٢	٢١,١	٢٠,٥	٢٢,٣	٢٤,١	١٧,٧	الائتمانات المالية الأجنبية
							أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٧٧,٧	٧٨,٠	٧٩,٢	٨٠,١	٧٨,٢	٧٦,٥	٨٢,٨	إجمالي الائتمانات
٢١,٨	٢١,٥	٢٠,٤	١٩,٦	٢٢,٠	٢٢,٧	١٦,٦	الائتمانات المالية الأجنبية
٢٢,٤	٢٢,١	٢٠,٩	٢٠,٢	٢٢,٤	٢٤,١	١٧,٧	الائتمانات المالية الأجنبية
							الاقتصادات المتوسطة الدخل
..	إجمالي الائتمانات
..	الائتمانات المالية الأجنبية
..	الائتمانات المالية الأجنبية
							المسلم
٧٧,١	٧٧,٣	٧٨,٥	٧٩,١	٧٦,٦	٧٦,٣	٨٢,٠	إجمالي الائتمانات
٢٢,٦	٢٢,٣	٢١,٢	٢٠,٦	٢٣,٢	٢٢,٩	١٧,٥	الائتمانات المالية الأجنبية
٢٢,٥	٢٢,٣	٢١,٣	٢٠,٦	٢٢,٤	٢٢,٧	١٧,٩	الائتمانات المالية الأجنبية
							مصدر قائل (لوائح الأمم المتحدة)
٧١,٠	٧٥,٥	٧٤,٨	٧٨,٠	٥٨,٢	٦١,١	٧٢,١	إجمالي الائتمانات
٢٤,١	٢٤,١	٢٢,٩	١٩,٤	٢٥,٩	٢٤,٢	٢٠,١	الائتمانات المالية الأجنبية
..	٢٤,٢	٢٦,٥	٢٢,٨	٤١,١	٢٢,٧	١٩,٩	الائتمانات المالية الأجنبية

(نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي)

ملاحظة : نشير لاجرم إلى الاختلافات المتوسطة المدخل المتكلمة والقانون ، والأرقام الواردة عن مخرجات غير تلك المسجلة . (أ) والبيانات التقريبية ٦٥ - ١٩٩٩ .

جدول أ - ٦. الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو القطاعات

مجموعة البلدان	الناتج القومي الإجمالي في ١٩٨١ (بلايين الدولارات)						متوسط كثر السنوي لناتج المحلي الإجمالي (نمية مئوية)					
	١٩٧٢ - ٨٠	١٩٧٣ - ٨٠	١٩٧٤ - ٨٠	١٩٧٥ - ٨٠	١٩٧٦ - ٨٠	١٩٧٧ - ٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الاقتصادات المتقدمة والمتوسطة الدخل	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
الاقتصادات المتقدمة الدخل	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
الاقتصادات المتوسطة الدخل والفقيرة	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
جنوب آسيا	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
أوروبا والشرق الأوسط، وإسكندرية	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
الاقتصادات الأخرى	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
المجموع	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢
مصدر: لقط (لها حد الامتداد الدولي)	٣٣.٢	٣٤.٧	٣٤.٨	٣٤.٧	٣٤.٧	٣٤.٧	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢

(١) بيانات أولية.

جدول أ - ٧. هيكل الإنتاج

(نمية مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

مجموعة البلدان	١٩٨٥						١٩٨٥						١٩٨٥						١٩٨٥					
	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥
الاقتصادات المتقدمة والمتوسطة الدخل	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
الاقتصادات المتقدمة الدخل	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
الاقتصادات المتوسطة الدخل والفقيرة	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
أفريقيا جنوب الصحراء	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
جنوب آسيا	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
أوروبا والشرق الأوسط وإسكندرية	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
أعضاء منظمة التعاون والتنمية	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
في الميدان الاقتصادي	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
الاقتصادات الأخرى	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
المجموع	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
مصدر: لقط (لها حد الامتداد الدولي)	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١

(١) بيانات أولية.

جدول أ - ٨ : الناتج المحلي الإجمالي حسب معدلات النمو القطاعي
(النسبة المئوية لمعدل المتوسط للتغير السنوي)

مجموعة البلدان	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	1973 - 76	1960 - 73	1961 - 60	1973 - 76	1960 - 73	1961 - 60	1973 - 76	1960 - 73	1961 - 60
الاصناف المتوسطة والمتوسطة الدخل	2,1	2,8	2,3	8,3	4,9	4,5	7,3	1,4	3,5
الاصناف المتوسطة الدخل	2,9	2,1	4,0	8,8	5,1	8,7	8,8	8,8	2,2
الاصناف المتوسطة الدخل	2,3	3,0	2,1	1,1	4,1	1,1	7,7	1,1	2,8
الاصناف المتوسطة الدخل بالدول	2,8	2,2	2,1	7,4	8,9	1,5	7,3	8,9	1,9
أوروبا جنوب الصحراء	2,4	1,1	2,0	1,0,4	4,7	1,0,7	3,4	4,2	2,3
شرق آسيا	2,2	2,5	8,2	12,4	5,4	1,0,4	1,8	7,7	7,7
جنوب آسيا	2,1	2,2	2,9	2,9	8,8	2,7	4,0	8,2	2,3
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2,9	3,1	2,7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,8	2,3	1,9	2,5	8,1	1,7	7,8	8,8	1,7
الاصناف المتوسطة الدخل	..	2,3	1,5	1,0,9	1,9	2,1	12,3	1,7	3,1
اصناف متوسطة الدخل والكاريبي	..	2,5	9,2	1,0,9	1,7	2,7	12,3	1,7	3,1
في البلدان المتوسطة الدخل
الاصناف الأخرى
المجموع	2,4	2,2	2,3	2,3	2,3	2,3	2,3	2,3	2,3
متوسط البلد (فيما عدا الاتحاد السوفياتي)	2,1	2,7	8,6	9,8	1,0,9	1,4	7,9	1,4	1,9

الجدول أ - ٩ : نمو حجم الصادرات
(النسبة المئوية لمعدل المتوسط للتغير السنوي)

مجموعة البلدان والنوع	1973 - 76	1960 - 73	1961 - 60	1967	1968	1969
الاصناف المتوسطة والمتوسطة الدخل	8,1	2,5	4,7	1,0,9	9,8	4,9
سلع الألياف	4,0	1,7	2,8	4,1	4,1	2,7
الأطعمة	2,8	4,9	2,4	11,1	11,1	..
الوقود	8,2	8,8	1,8	4,2	7,2	..
سلع الألياف غير المنكبة	2,4	2,1	0,3	3,1	8,1	..
المعادن والفلزات	8,4	7,3	1,3	8,7	1,8	..
السلع المستعمرة	1,0,9	12,0	7,0	2,0,4	14,7	2,4
الاصناف المتوسطة الدخل	1,0,4	2,5	4,2	7,7	9,1	2,0
سلع الألياف	12,7	1,4	0,8	2,2	1,1	8,1
الأطعمة	0,1	2,9	2,1	2,7	2,2	..
الوقود	22,1	1,3	0,0	7,3	1,3	..
سلع الألياف غير المنكبة	1,4	2,1	0,3	1,0,0	4,9	..
المعادن والفلزات	2,1	8,1	1,3	1,0,7	8,7	..
السلع المستعمرة	..	1,0,3	1,0,3	11,3	18,1	8,7
الاصناف المتوسطة الدخل	2,9	2,5	4,7	11,9	10,0	4,8
سلع الألياف	2,1	1,7	2,1	7,7	8,1	1,9
الأطعمة	3,0	8,2	2,3	12,1	7,0	..
الوقود	1,8	1,2	2,9	2,9	7,7	..
سلع الألياف غير المنكبة	1,2	2,2	0,3	13,7	13,7	..
المعادن والفلزات	8,0	8,1	2,2	8,1	1,1	..
السلع المستعمرة	14,7	12,1	2,0	13,2	13,2	..
الاصناف المتوسطة الدخل المتوسطة الدخل بالدول	0,6	2,8	2,3	8,2	12,1	1,0
سلع الألياف	1,0	9,1	2,5	4,1	..	1,0
السلع المستعمرة	18,7	1,0,9	2,4	2,0,7	22,9	1,0
أوروبا جنوب الصحراء	14,7	0,2	1,8	2,0	2,7	0,9
سلع الألياف	14,7	8,8	2,0	2,4	4,4	..
السلع المستعمرة	8,8	9,7	2,4	28,4	9,2	..
شرق آسيا	1,0,1	1,4	5,1	12,2	11,4	2,3
سلع الألياف	8,4	8,0	4,1	2,3	8,8	..
السلع المستعمرة	28,2	12,1	2,8	28,0	18,2	0,7

الجدول ٩ - أ (تابع)

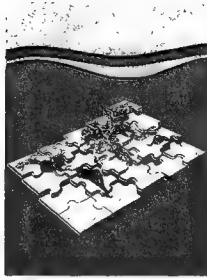
١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٣	١٩٧٣ - ٦٥	مجموعه البلدان والمناطق
١٠٠,٦	٦,٨	١٢,٠٠	٥,٤	٤,٥	٠,٧-	جنوب آسيا
٠٠	٢,٢-	٥,٢-	٣,٧	٢,١	١,٩-	البلد الأفريقية
٠٠	١١,١	١٢,٨	٦,٢	٦,٣-	١,١	البلد المصنوعة
٣,٠	١٠,٤	١١,٢	٤,٨	٠,٦-	٠٠	أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الغربية
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	البلد الأفريقية
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	البلد المصنوعة
٢,٠	١,٠٥	٩,٠	٣,٤	٢,٢	٠,٤-	أمريكا الشمالية والكاريبس
٤,٥	٤,٩	٥,٦	٢,٣	٠,٢	١,٩-	البلد الأفريقية
٤,٦-	٢,٥٠	١٧,١	١,١	٩,٥	١٦,٧	البلد المصنوعة
٣,٤	٥,٧	٥,٠	٣,٤	٥,٢	١٠,١	الاكتشافات المرموقة للنفط
٠,٤-	١,٣-	٤,٠	١,٤	٣,٨	٨,٨	البلد الأفريقية
٠٠	٢,٥-	١٧,٥	٤,٢	٨,٠	٦,٢	الأفريقية
٠٠	١,٠١	٩,٤-	٢,٧-	١,٠	١٣,٤	أفريقيا
٠٠	١١,٨-	٢,٩	٣,٣	٤,٧	٤,٢	البلد الأفريقية غير المتكافئة
٠٠	١٢,٩-	٢,٤-	١,٦	٩,٨	٨,٢	النفط والغازات
٣,٨	٧,٦	٥,٢	٤,٠	٥,٦	١٠,٧	البلد المصنوعة
٣,١	٥,٢	٥,٥	٣,٨	٥,٤	٩,٥	أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٠,٩-	٢,٠-	١٠,٥	٤,١	٦,٤	٥,٧	البلد الأفريقية
٠٠	٢,٥-	١٧,٨	٤,٢	٨,٠	٦,٢	الأفريقية
٠٠	٢,٧	٥,٥	٤,٥	٢,٧	٨,٤	أفريقيا
٠٠	١١,٦-	٤,٥	٣,٦	٦,٢	٢,٩	البلد الأفريقية غير المتكافئة
٠٠	١٣,٦-	٣,١-	١,٥	٩,٧	٨,٢	النفط والغازات
٣,٧	٧,٥	٤,٤	٣,٧	٥,٢	١٠,٦	البلد المصنوعة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الاكتشافات لأفريقيا
٣,٨	٦,٤	٦,٠	٣,٦	٤,٩	٩,٧	العالم
٥,٤	١,٤	٤,٠	١,٩	٦,٨	٦,٩	البلد الأفريقية
٠٠	٣,٦-	١٥,٨	٤,١	٧,٠	٤,٩	الأفريقية
٠٠	٩,١	٧,٦-	١,٢-	٠,٣	٩,٨	أفريقيا
٠٠	٩,٤-	١,٢	٢,٥	٤,١	٢,٧	البلد الأفريقية غير المتكافئة
٠٠	٩,٢-	٠,٦	١,٦	٩,١	٧,٢	النفط والغازات
٢,٧	٨,٢	٦,٧	٤,٢	٦,٢	١٠,٧	البلد المصنوعة
٢,٢	١٧,٢	٤,٦-	٦,٢-	١,٨-	٨,٢	مصدر النفط (لها حصة الامتلاك المرفوعة)
٠٠	١٧,٤	٩,٦-	٦,٨-	١,١-	٨,٢	البلد الأفريقية
٠٠	١٧,٧	٢٦,٣-	١,٧-	٥,٧-	٥,٦-	الأفريقية
٠٠	١٥,٥	١٧,٠-	٧,٥-	٨-	٨,٨	أفريقيا
٠٠	٤٢,٢	٣٢,٢	١٩,٨-	٢,٥-	٦,١	البلد الأفريقية غير المتكافئة
٠٠	١٠,٠-	٢٠,٦	١,٦	٨,٢	٠٠	النفط والغازات
٠٠	٣٢,٤	٣,٩-	٦,٥	١٥,٥	٠٠	البلد المصنوعة

الجدول ١٠ - أ. التغير في أسعار الصادرات ومعدلات التبادل التجاري
(كنسبة المئوية المتغيرة لمؤشر التغير السنوي)

سنة	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٧	١٩٧٧ - ٦٥
أسعار الصادرات						
الاقتصادات المتقدمة والمتوسطة الدخل	٢,٦	٢,٠	٨,٥	٤,٦-	١٤,٧	٦,٦
البلد الأفريقية	٩,٥	٦,٦-	١٨,٥	٥,٨
الأفريقية	..	١٥,٦	٧,٤-	٦,٧-	٨,٢	٥,٩
الشرق	..	١٤,٣-	٢٢,٤	١,٧-	٢٩,٨-	٦,٠
البلد الأفريقية غير المتكيفة	..	٢٠,٦	٢٢,٦	٢,٩-	٩,٨	٢,٦
البلدان والكلازات	..	٢٦,٦	١١,٧	٢,٢-	٤,٠	٢,٧
البلد المتوسطة	٥,٦	٦,٥	٦,٠	٠,٩-	٦,٨	٥,٨
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان						
الاقتصادات المتقدمة الدخل	٥,٢	٨,٤	١٦,٨	٠,٤	١٠,٢	٤,٨
البلد الأفريقية	٨,٢	١٦,٠	٢,٧	٤,٦-	٨,٦	٦,٦
الأفريقية	..	١٧,٠	١,٤-	٢,٥-	٥,٦	٦,٦
الشرق	..	١١,٦-	١,٨-	٦,٨-	١٩,٤	٦,٧
البلد الأفريقية غير المتكيفة	..	٢٦,٠	٩,٦	٢,١-	٦,٧	٤,٢
البلدان والكلازات	..	١٧,٥	١٩,٠	٢,٤-	٤,٦	٢,٢
البلد المتوسطة	٤,٧	٦,٥	١٢,٩	١,٨	١٠,٧	٤,٦
معدلات التبادل التجاري						
الاقتصادات المتقدمة والمتوسطة الدخل	٠,٩	٢,٠-	٠,٢	٢,٧-	٢,٦	٠,٦
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٠,٢	٢,٠-	٠,٢	٢,٨-	١,٩	١,٠
الاقتصادات المتوسطة الدخل المتكيفة والتعاون	٨,٠	١,٢-	٠,٥	٢,٨-	٠,٥	٢,٨
أفريقيا جنوب الصحراء	١,٢	٥,٤-	٠,٦	٥,٧-	٥,٤	٦,٧-
شرق آسيا	٢,٥	١,٢	٠,٥-	١,٣-	٠,٢	٢,٢
جنوب آسيا	١,٨-	١,٨	٠,٦	١,٢	٢,١-	٢,٢
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦,٠-	١,٧-	٢,٢	٤,٣-	٥,٢	..
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧,٢	٢,٢	٢,٩-	٢,٩-	١,٢	٢,٦
الاقتصادات المتقدمة الدخل	٠,٦-	صفر	٠,٦-	٠,٢	٢,٢-	١,٢-
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان						
الاقتصادات	٠,٤-	٠,٥	٠,٤-	١,٤	٢,٢-	١,٦-
الاقتصادات أخرى
البلد	٠,٦	٠,٤-	٠,٦	٠,٤-	١,٥-	٠,٩-
مصدر: مكتب (إحصاءات الأمم المتحدة)	٦,٦	٢٢,٥-	٢١,٦	٩,٠-	١٢,٥	..

الجدول أ - ١١ : نمو الدين طويل الأجل للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل
(النسبة المئوية المتوزعة لمعوسط التغير السنوي ، ليس)

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٧ - ٨٠	١٩٨٠ - ٩٧	١٩٧٣ - ٧٠	مجموعة البلدان
٠,٥	٠,١-	٢,١-	١٥,٠	٢٢,٦	١٧,٩	الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل
١٢,١	٤,٠	٠,٨	١٥,٥	٦٨,٠	١٥,٢	الدين العام والمصرف
١,٤-	٢,٥-	٤,٤-	١٦,٩	٦٦,١	٢٠,٧	الخصم
٨,٨	٥,٥	٥,٥	١٨,٣	١٦,٥	١٦,٧	الاقتصادات المنخفضة الدخل
١٢,٠	٦,٨	٤,٢	١٧,٥	١٤,١	١٤,٧	الدين العام والمصرف
٧,٥	٢,٢	٧,٧	٢٠,٠	٢٣,٨	١٦,٠	الخصم
٢,٥	٢,٢-	٤,٦-	١٤,٧	٢٤,٧	١٨,٤	الاقتصادات المتوسطة الدخل
١٢,٢	٢,٢	١,٦-	١٩,١	٦١,٢	١٥,٦	الدين العام والمصرف
٢,٤-	٥,١-	٦,٦-	١٦,٠	٦٦,٥	٢٠,٠	الخصم
٢,٥	٢,٤-	٤,٨-	١٦,٧	٢٥,٢	١٦,٨	الاقتصادات المتوسطة الدخل الثلاثة بالدولار
١٧,٩	٢,٥	٠,١	٢٥,٤	٢٢,٠	١٢,٦	الدين العام والمصرف
٦,٦-	٦,١-	٧,٦-	١٦,٩	٦٦,٥	١٨,٦	الخصم
١٠,٧	٤,٢	١,٧	١٨,١	٢٣,٩	٢٠,١	أفريقيا جنوب الصحراء
١٤,٢	٨,٧	٢,١	٢٢,٠	٢٢,٤	١٧,١	الدين العام والمصرف
٢,٤	٥,١-	٠,٩	١٦,٦	٦٦,٢	٢٥,٥	الخصم
٦,٧	- صفر	٠,٧-	١٧,٩	٢٢,٧	٢٣,٤	شرق آسيا
١٢,٤	١,٤	١,٧	٢٠,٣	١٧,٩	٢٦,٥	الدين العام والمصرف
١,٤	١,١-	٢,٥-	١٦,٥	٦٦,٦	٢٠,٧	الخصم
٨,٩	٧,٩	٥,٩	١٥,٥	١١,٢	١١,٦	جنوب آسيا
٨,٧	٦,٥	٤,١	١٦,١	١٠,٤	١٢,٢	الدين العام والمصرف
٩,٩	١١,٨	١١,٤	٢٣,٩	٢٤,٥	١,٥	الخصم
٨,٧	١,١	٢,٠-	١٢,٤	٢١,١	٢٢,٢	أوروبا والشرق الأوسط ، وإسكندرية
١١,٨	١,١	٢,٤-	١٧,٢	٢٦,٧	١٦,٢	الدين العام والمصرف
٥,١	٠,٨	١,٥-	٩,٧	٢٥,٨	٢٢,٢	الخصم
١,٣-	١,٢-	٥,٦-	١٤,٣	٢١,٦	١٦,٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٢,١	٢,٨	١,٦	٢١,٢	١٥,٢	١١,٦	الدين العام والمصرف
٧,٠-	٧,٦-	٧,٩-	١٢,٧	٢٣,٥	١٨,٩	الخصم



مؤشرات التنمية الدولية

المحتويات

٢٣٥	مفتاح الجدول
٢٣٨	المقدمة والخلاصة والرسوم البيانية
	الجدول
١	٢٤٤ مؤشرات أساسية
	الإنتاج
٢	٢٤٦ نمو الإنتاج
٣	٢٤٨ هيكل الإنتاج
٤	٢٥٠ الزراعة والأغذية
٥	٢٥٢ الطاقة التجارية
٦	٢٥٤ هيكل الصناعة للتحويلات
٧	٢٥٦ إيرادات الصناعة للتحويلات ومنتجاتها
	الاستيعاب المحلي
٨	٢٥٨ نمو الاستهلاك والاستثمار
٩	٢٦٠ هيكل الطلب
١٠	٢٦٢ هيكل الاستهلاك
	الصناعات المالية والتأمين
١١	٢٦٤ مصروفات الحكومة للمركزية
١٢	٢٦٦ الإيراد الجارى للحكومة المركزية
١٣	٢٦٨ للتقود وأسعار الفائدة
	معاملات دولية أساسية
١٤	٢٧٠ نمو تجارة السلع
١٥	٢٧٢ هيكل واردات السلع
١٦	٢٧٤ هيكل صادرات السلع
١٧	واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من السلع المصنوعة : الأصل والمكونات
١٨	٢٧٨ ميزان المدفوعات والاحتياطيات
	للتحويل الخارجي
١٩	٢٨٠ المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأربك
٢٠	٢٨٢ المساعدة الإنمائية الرسمية : المبالغ المستلمة
٢١	٢٨٤ إجمالي الدين الخارجي
٢٢	٢٨٦ تدفق رأس المال لخارجى العلم والخاص
٢٣	٢٨٨ إجمالي تدفقات الموارد المالية وصافي التحويلات
٢٤	٢٩٠ نسب الدين الخارجى الإجمالى
٢٥	٢٩٢ شروط الاقتراض العام والخارجى
	للموارد البشرية
٢٦	٢٩٤ نمو السكان وتقدراتهم المستقبلية
٢٧	٢٩٦ للتزايد السكى والمصنوعة
٢٨	٢٩٨ الصحة والتعليم
٢٩	٣٠٠ التعليم
٣٠	٣٠٢ توزيع الدخل وتقدرات برنلج المقارنة الدولية للناتج المحلى الإجمالى
٣١	٣٠٤ التضخم
٣٢	٣٠٦ المرأة في التنمية
٣٣	٣٠٨ لغابات ، والمناطق المحمية والمياه
	ملاحظات تقنية
٣١١	٣١٠ الإطار أ - ١ مؤشرات أساسية عن الاقتصادات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة
	الإطار أ - ٢ مؤشرات منتقاة عن اقتصادات ليست أعضاء ولا تقدم تقارير
	٣٣٥ مصادر البيانات

[illegible]



مقدمة

ورغم أنه قد بذل كل جهد ممكن لتوحيد البيانات ، فإنه لا يمكن تأمين القابلية للتكملة المقارنة ، وينبغي توخي الحذر في تفسير المؤشرات . والإحصاءات مستمدة من المصادر التي يعتقد أنها الأكثر جدارة بالثقة ، لكن البيانات عرضة لهامش خطأ كبير . كما أن الاختلاف في الأساليب الإحصائية القومية يقلل من قابلية البيانات للمقارنة ، ومن ثم ينبغي الاقتصار في تأويلها على اعتبارها كتجاهات أولية تصف الفروق الأساسية بين الاقتصادات ، وعدم اعتبارها مؤشرات كمية دقيقة لهذه الفروق .

والمؤشرات الواردة في الجدول 1 تقدم صورة موجزة لملاحق الاقتصادات ، أما البيانات الواردة في الجدول الأخرى فتقع ضمن المجالات الرئيسية التالية : الإنتاج ، والاستثمار المحلي ، والمعاملات المالية والنقدية ، والموارد البشرية والطبيعية .

وقد أضيف في هذا التقرير ، جدول جديد يتعلق بالبيئة ، وأدخلت تعديلات على جدول الدينون الخارجية والجدول الخاص بالتحضر . كما أُجريت مراجعات منهجية في البيانات الاقتصادية المتعلقة بالأسعار الثابتة للكلمة وراء الأرقام ، ويؤثر هذا على معدلات النمو المستمدة من بيانات الماحل لزمينة الأساسية . وهذه التعديلات موصوفة بإيجاز أثناء ، وبشكل أوفى في الملاحظات التفسيرية .

والجدول الجديد ، الجدول ٣٣ - الغابات ، والمناطق المحمية والمياه - يستند أساساً إلى بيانات من مجموع الموارد الدولية ١٩٩٠ - ١٩٩١ الذي نشره معهد الموارد الدولية . ويتضمن الجدول مؤشرات عن المعاملات المغطاة بالغابات ، وإزالة الغابات ، ومسلطت الأرض المصممة ، وإمدادات واستخدمات موارد المياه الداخلية للمستهلكة . وتواجه كل الاقتصادات تحدياً لخص باستخدام الموارد الطبيعية بطريقة توفر الاحتياجات الزراعية وتحافظ في الوقت نفسه على الموارد لضمان التنمية القادرة على الاستمرار . ومع ذلك ، فقد كان الاهتمام الذي تم

تقدم مؤشرات التنمية الدولية معلومات عن الجوانب الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومعظم البيانات التي يجمعها البنك الدولي ، هي بيانات عن الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل . ونظراً لأن البيانات القليلة للمقارنة عن الاقتصادات مرتفعة الدخل متوافرة بسهولة ، فقد أدرجت هنا بعضها . ويمكن الحصول على بيانات إضافية من مطبوعات البنك الدولي الأخرى ، خاصة أطلس البنك الدولي ، والجدول الدولي ، وجدول الدينون الدولية ، والمؤشرات الاجتماعية للتنمية . وهذه البيانات متاحة الآن أيضاً على أسطوانات صغيرة (ديسك) ، في نظام الاسترجاع المستخدم * ستارز .

وتصوير ، باد ، في هذه الملاحظات لا يعني الاستقلال لمبادئ بل قد يشير إلى أي إقليم تقدم السلطة المسؤولة عنه إحصاءات اجتماعية أو اقتصادية متصلة ، والموارد الرئيسية الذي يلتزم به البنك الدولي في التصنيف الذي يضعه من أجل أغراض عملية وتحليلية معينة ، هو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، والاقتصادات معروضة في هذه الجداول حسب الترتيب التصاعدي لنصيب الفرد . من الناتج القومي الإجمالي . كما استخدمت معايير تحليلية وجغرافية أخرى في التصنيف ، وفي هذا التقرير هناك تمييزان في مجموعات البلدان . فقد حل محل المجموعة السابقة للمساهمة إجمالية الاقتصادات التي تقدم تقارير ، تصنيف جديد يسمى : العالم ، وحلت محل المجموعة السابقة للمساهمة اقتصادات ليست أعضاء ولا تقدم تقارير ، مجموعة الاقتصادات الأخرى . وقد أصبح من الممكن إجراء هذين التمييزين بسبب زيادة توفر البيانات خلال العام السابق . ومثل كل مجموعات البلدان الأخرى في الجداول ، فإن الفئات تتضمن البلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة بالإضافة إلى ١٢٤ بلداً الواردة بها . وتوفر الملاحظات الخاصة بالتصاريح والبيانات الواردة في بداية التقرير الرئيسي وصفا مفصلاً لمجموعات البلدان .

إليازة المؤشرات المطلوبة لمراقبة وتقييم قضايا البيئة ، اعتمادا ضيقا على المستوى الدولي - والقرصى فى معظم الحالات . ولذلك ، فإن المؤشرات المتوافرة حاليا ، بما فى ذلك المؤشرات الواردة فى الجدول ٣٣ ، لم تعتبر وربما تكون أقل جدوة بالاقفة من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى الواردة فى هذا التقرير . ومع ذلك ، فلابد من بداية ، حتى لو كانت لمجرد إظهار الحاجة إلى إجراءات عالمية أفضل للارصد .

وقد أعيد ترتيب عدة جداول تتعلق بالديون الخارجية لتمكس المادة الجديدة الواردة فى مطبوع البنك الدولى ، *جداول الديون الدولية* . ويلى للجدول ٧٢ . إجمالى تدفقات الموارد الصافية والتحويلات للصافية - الضوة على أهمية المنع الرسمية وصافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى صافى تدفقات الموارد . ومن الإضافات الأخرى لجدول الديون الخارجية ، بعض النسب الإضافية لخدمة الدين .

وقد أضيفت إلى الجدول ٣١ - التخصر ، البيانات التى قدمها شعبة للسكان بالأهم للتمتد بشأن مكان عواصم للدول والتنمية الدولية للسكان الذين يفلتون مدنا يبلغ عدد سكانها مليون نسمة أو أكثر فى ١٩٩٠ . ولم يتم تحديث للسلاسل السابقة التى تغطى المدن الكبرى فى السنوات الأخيرة وتم إسقطها حاليا .

والبيانات الخاصة بالديون الخارجية هى بيانات جمعها البنك الدولى رأسا على أساس التقارير المقدمة من البلدان القائمة الأعضاء من خلال نظام الإيلاغ للبلدان المحلية وهناك بيانات أخرى مستمدة أساسا من الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة ، ومن صندوق النقد الدولى ، وللتقارير القطرية المقدمة للبنك الدولى . كما استخدمت للتقارير التى وضعها موظفو البنك لخصمى درجة استيفاء البيانات لأخر لحظة واتساقها . والنسبة لمعظم البلدان ، تم الحصول على تقديرات الحسابات القومية من الحكومات الأعضاء من خلال الميثاق الاقتصادية للبنك الدولى وفى بعض الحالات ، تم تعديل هذه التقديرات بواسطة موظفى البنك لتتفق مع التعريف والمفاهيم الدولية ، وذلك لتوفير تناسق أفضل وإدراج أحدث للتقديرات .

وتيسرا لمطابقة البيانات لم تدرج فى العادة غير نسب التمو ومعدلاته فحسب ، وبصفة عامة توافر القيم المطلقة فى مطبوعات البنك الدولى الأخرى ، خاصة طبعة ١٩٩١ من الجداول الدولية . وتم لخصمى معظم معدلات التمو بالنسبة إلى فترتين ، ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ، و ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى ، مالم ينس على خلاف ذلك . ونظرا لأن هذه الطريقة تأخذ فى اعتبارها كل المشاهدات فى فترة ما ، فإن معدلات التمو للنتيجة تترأى فيها الاتجاهات العامة التى لا تتكرر بالقيم الاستثنائية بغير مبرر ، خاصة فى نقاط النهاية . ولاستبعاد آثار التضخم ، قد استخدمت المؤشرات الاقتصادية للأسعار الثابتة فى حساب معدلات التمو . وترد تفصيل هذا المنهج فى بداية الملاحظات التقنية . وتتعلق البيانات المطلوبة

بأرقام موداه بسنوات أو فترات خلال المحددة - وذلك إلى عامين سابقين بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية وإلى ثلاث سنوات سابقة أو ثالثة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية ، نظرا لأن جمع هذه الأخيرة يتزعج إلى أن يكون أقل انتظاما كما أنها تتغير بصورة كبيرة جبر فترات الزمن القصيرة . وجميع الأرقام الواردة بالدولار يقصد بها دولارات الولايات المتحدة ، مالم ينس على غير ذلك . ونصف الملاحظات التقنية الأساليب المختلفة المستخدمة للتحويل من أرقام للمعالمات القومية .

ويرجع البنك بصورة مبصرة المناهج المستخدمة ، فى محاولة لخصمى التقابلية للمقارنة الدولية والمنوية التحليلية للمؤشرات . وللتروق فى البيانات بين تقرير هذا العلم وتقدير العلم المامسى ، أوست نتيجة لتحديث البيانات الخاصة بالبلدان فحسب ، بل تمكس أيضا صافيات التفتيح التى أدخلت على السلاسل التاريخية والتغييرات المنهجية . والتغيير المنهجي الأساسى فى هذا التقرير هو أن لاسمى ١٩٨٧ استخدمت فى المؤشرات الاقتصادية ، ومن ثم فإن الأرقام القياسية ومعدلات التمو التى خصمى من بيانات الأسعار الثابتة قد تختلف عن تلك الواردة فى الطبومات السابقة . ونصف الملاحظات التقنية هذه العملية بصورة لعل .

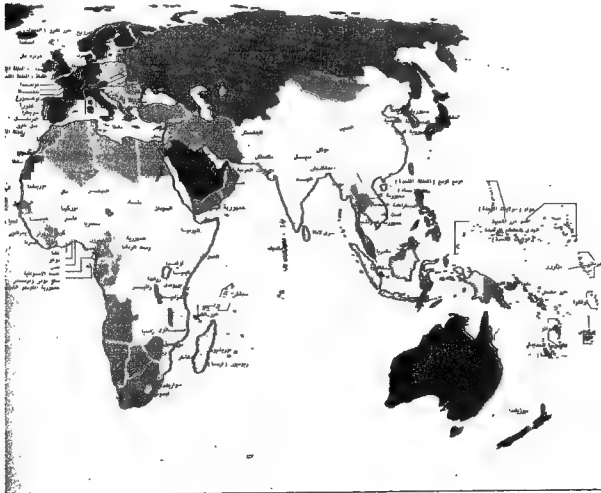
وكما هو الشأن فى التقرير نفسه ، فإن المعيار الزامى المستخدم فى تصنيف الاقتصادات الواردة فى مؤشرات التنمية الدولية ، هو تصنيف الفرد من الناتج القومى الإجمالى . وهذه المجموعات من الدخل تميز بصورة عريضة بين البلدان التى تمر بمرامل مختلفة من التنمية الاقتصادية . كما تم تصنيف اقتصادات كثيرة مرة أخرى حسب الموقع الجغرافى . وهناك تصنيفان آخران هما الاقتصادات متوسطة الدخل المعقدة بالديون ، وجميع البلدان المصدرة للنسب . وللإطلاع على قائمة البلدان التى تشملها كل مجموعة ، انظر الملاحظات الخاصة بالتماريك والبيانات . والتصنيفات الأساسية المستخدمة فى الجداول هذا العلم هى ٤١ اقتصادا منخفض الدخل يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل ٥٨٠ دولارا أو أقل فى ١٩٨٩ ، ٥٨٠ اقتصادا متوسط الدخل بنصيب لحدل الفرد يبلغ من ٥٨١ إلى ٥٩٩٩ دولارا ، و ٧٥ اقتصادا مرتفع الدخل . وتم إدراج أربعة أعضاء جدد فى البنك فى فئة الاقتصادات متوسطة الدخل : بلغريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ومنغوليا ، وناميبيا . وقد أدرجت البيانات الخاصة بالمجموعة المسماة : اقتصادات أخرى ، والتى تشمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألبانيا وجمهورية كوريا الشعبية وكوبا كإجماليات قط فى الجداول الأساسية بسبب ندرة البيانات ، ولإختلافات المناهج المتبعة فى حساب الدخل القومى ، وصعوبات التحويل . ومع ذلك ، فإن بعض المؤشرات المتأثرة بالنسبة لهذه الاقتصادات والجمهورية الماليا الديمقراطية السابقة ، مدرجة فى الإلتر أ - ٢ . فى الملاحظات التقنية .

كما لم تدرج الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن المليون نسمة بصورة منفصلة فى الجداول الأساسية ، وإن كانت

مقياس المجموعة غير متاح . والتزجيجات المستخدمة في حساب المقاييس الموجزة منكرة في كل ملاحظة تقنية .

ولم تمنح ألمانيا وجمهورية اليمن، اللتان روجتا مؤخرًا، التنظيم الإحصائي لكل منهما بصورة كاملة بعد. وفي جميع الأحوال، تشير كل البيانات الخاصة بألمانيا إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية الشاملة فقط. لكن البيانات الخاصة بجمهورية ألمانيا الشرقية وحدها عرضت إلى التباين كله. ومما كان الحال في التقارير المبكرة، فإن البيانات الخاصة بالسنتين لا تتضمن دالون الصينيه، كقوائم الجداول ١٥ و ١٦ و ١٨ توفر تقديرات عن الممتلكات الدولية لتجارتين الصينيه.

ويتم شكل الجداول المأخوذة به في هذا التقرير المستخدم في السنوات السابقة. في كل مجموعة، أدرجت الاقتصادات حسب الترتيب التصاعدي لتسبب الفرد من النتائج القومية الإجمالي، فيما عدا تلك التي تعذر حساب مثل هذا الرقم بالنسبة لها. وقد



المستخدمة في وضع الجداول . وهناك قائمة منفصلة في نهاية الملاحظات تعرض التفاصيل الجيولوجرافية لمصادر البيانات ، تتضمن تعريفاً وصفاً شامليين للمفاهيم المستخدمة . كذلك ينبغي مراعاة أن الملاحظات القطرية الخاصة بالجداول العالمية توفر شرحاً إضافياً للمصادر المستخدمة ، والنفقات الموجودة في اأ تقابلية للمقارنة ، وغير ذلك من الاستثناءات للخارجة عن الأعراف الإحصائية القومية التي حددها العاملون بالبنك في صدد الحسابات للقومية والمعاملات الدولية .

وللتعليقات والأسئلة المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية ترسل إلى :

Socio—Economic Data Division
International Economics Department
The World Bank
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433.

طلبت الأرقام الخاصة بهذه الاقتصادات بالبنط الأسود وترتيب هجائي في نهاية المجموعة التي رُئي أنها ملائمة لها . وهذا الترتيب مستخدم في كل الجدول ، عدا الجدول ١٩ الذي يغطي فقط بلدان الدخل المرتفع في منظمة الأوبك ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وتبين القائمة المرتبة هجائياً في مفتاح الجدول الرقم الإرشادي لكل اقتصاد ، وهذا أيضاً مستخدم البنط الأسود للإشارة إلى الاقتصادات التي لا تتوافر عنها تقديرات لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي . والاقتصادات الواقعة في مجموعة الدخل المرتفع المشار إليها بالرمز + هي تلك التي صنفتها الأمم المتحدة أو اعتبرتها مطلقتها لدخلة في هذا التصنيف اقتصادات نامية .

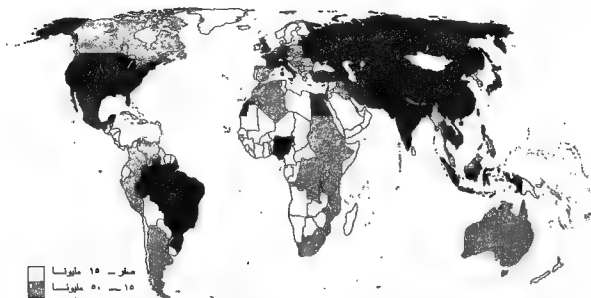
وينبغي الرجوع إلى الملاحظات التقنية والحوالي الخاصة بالجداول عند أي استخدام للبيانات . وهذه الملاحظات تصف الجدار ، المناهج والمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات

مجموعات الاقتصادات

تم تقسيم البلدان على نحو مبين مجموعة الدخل التي تنتمي إليها ١ ومن ذلك مثلا أن جميع الاقتصادات المنخفضة الدخل (أي التي يبلغ حيا نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٥٨٠ دولار أو أقل في ١٩٨٩) قد لوت بالرمز الأسفل . والمجموعات من نفسها التي استُخدمت في الجداول التالية .

- الاقتصادات منخفضة الدخل
- الاقتصادات متوسطة الدخل
- الاقتصادات مرتفعة الدخل
- البيانات غير متوفرة





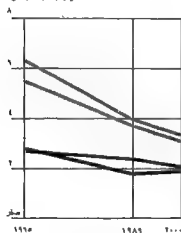
الرئيسية ٤ والملاحظة التقنية لهذا الجدول تتضمن بيانات من ٥٦ اقتصاداً آخر يقدم تقارير وريث في الإقليم أ- ١ و ٥ تقديرات أخرى في الأقاليم أ- ٢.

أقرن الخريطة تفل على الحجم العالم سكان بلد ما . مثال ذلك أن اليابان التي يقل عدد سكانها عن ١٥ مليون نسمة توفت بقرن الأصفر . لاحظ أن الجدول ١ يورد عدد السكان بالنسبة لكل من ١٢٤ ٨ بدأ في الجدول

الخصوبة والوفيات

جدة الخصوبة

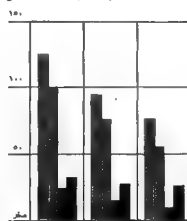
المرأة بالكسبة لكل امرأة



البيانات منقطة الدول
البيانات منقطة الدول
البيانات منقطة الدول

وفيات الأطفال

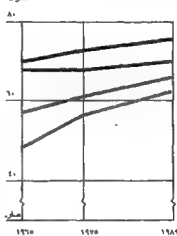
الوفيات بالنسبة لكل ١٠٠٠ مولود حي



البيانات منقطة الدول
البيانات منقطة الدول
البيانات منقطة الدول

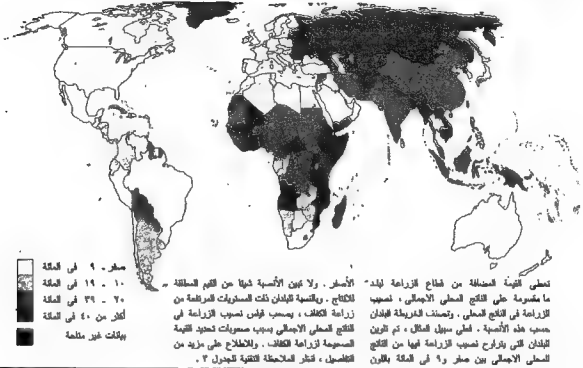
العمر المتوقع

سنوات

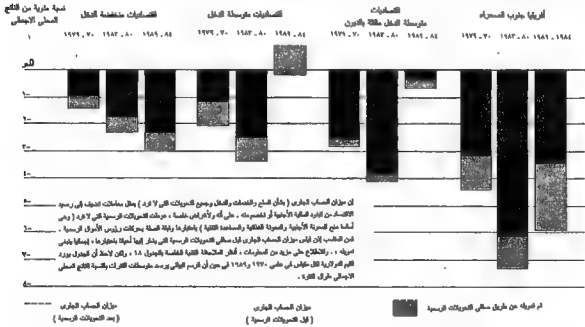


ملاحظة : الفرق على شروح المستطعات أو الأضلاع انظر الملاحظات تقنية الشقة بالجدول ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي



الموازن الخارجية للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل



ملاحظة : الفرق على خروج المستندات والأشغال أثناء الملاحظة الفترة الملاحظة بالجدول ١٨

جدول ١ : مؤشرات أساسية

[illegible][illegible]

جدول ٨ : نمو الإستهلاك والاستثمار

مجموع دول البحر المتوسط (تدبير مائوي)					
الاستثمار المادي الإجمالي		الاستهلاك الخاص - فرع		الاستهلاك الحكومي العام	
1967 - 68	1966 - 67	1967 - 68	1966 - 67	1967 - 68	1966 - 67
١ - دول مجلس	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣ - الجزائر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤ - تونس	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥ - المغرب	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦ - جمهورية الجزائر الديمقراطية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٧ - مصر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨ - سوريا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٩ - العراق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠ - سوريا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١١ - العراق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢ - الكويت	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٣ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٧ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢١ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٢ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٣ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٤ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٥ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٦ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٧ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٨ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٩ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٠ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣١ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٢ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٣ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٤ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٥ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٦ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٧ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٨ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٩ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٠ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤١ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٢ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٣ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٤ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٥ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٦ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٧ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٨ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٩ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٠ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥١ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٢ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٣ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٤ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٥ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٦ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٧ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٨ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٩ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦٠ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦١ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦٢ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦٣ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦٤ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦٥ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦٦ - ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: تدبير ليبيا استهلاكه الخاص وليس استهلاكه العام، لأن الاستثمارات العامة، لأن الاستثمارات العامة، لأن الاستثمارات العامة.

جدول ١٨ : ميزان المدفوعات والاحتياطيات

[illegible]

الاحتفاء بالخدمة القبلية الطاهرة ، مدى رخصها ، نظر العلاقات القبلية ، إلزام الرواد من سادات حوزة الله العظمى ،

[illegible]

[illegible]

مصارف ليبيا (ماسفا)
المصارف التجارية (الماسفا)
تضمن اثنين ومائات الف ليلة التمويل لليبيا .

[illegible]

جدول ٢٨ : الصحة والتقنية

[illegible]

ملحمة، باللغة الكلاسيكية العفراء، وهي للشيخ، أفقر الملحقات كلها، لأزهر السود، عن حركات غير ذلك الحد.

[illegible]

[illegible]



ملاحظات تقنية

وفي حالة بيانات المبيع والتعداد ، كان من الممكن استنتاج الأرقام الخاصة بمتنوعات وسيطة أو تقديرها ، وذلك من إحصاءات القاعدة المرجعية . وبالمثل ، فإنه نظرا لأنه لم يتم كل البيانات مستكملة لآخر لحظة ، فإن بعض الأرقام - خاصة تلك التي تتعلق بالفتريات الراهنة - قد يتم تقديرها استقرائيا . وكثير من التقديرات (على سبيل المثال ، العمر المتوقع) مستند من نماذج تستند إلى افتراضات عن السلوك والظروف السائدة . وقد تم استعراض القضايا المتعلقة بثبات المؤشرات الديمغرافية في مطبوع *الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية* ، ولأمم المتحدة . وننشد القراء أن يضعوا في اعتبارهم أوجه القصور هذه عند تفسير المؤشرات ، خاصة عند أجرائهم مقارنات بين الاقتصادات .

وقد تم إغفال تعديل منهجي أساسي في هذه الإصدارية وبالمثل في استخدام سلاسل الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧ في حساب معدلات النمو بدلا من سلاسل الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ التي كانت مستخدمة من قبل .

ورغبة في توفير تحليل للاتجاهات طويلة الأجل ، وتسهيل المقارنات الدولية ، وإدراج تأثير التغيرات في الأسعار النسبية فيما بين القطاعات ، أعيد استناد بيانات الأسعار الثابتة بالنسبة لمعظم الاقتصادات جزئيا إلى ثلاث سنوات الأساس وتم ربطها معا . ومنذ ١٩٧٠ هي سنة الأساس بالنسبة للبيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ ، ومنذ ١٩٨٠ بالنسبة للبيانات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ ، ومنذ ١٩٨٧ بالنسبة لسنة ١٩٨٣ وما بعدها . وقد ربطت هذه الفتريات الثلاث في سلسلة متصلة وللحصول على أسعار ١٩٨٧ عبر الفتريات الثلاث كلها .

وتم ربط السلسلة لكل من الفتريات الفرعية الثلاث عن طريق إعادة التقياس ، وبما يؤدي إلى تحريك السنة التي يكون فيها للسعر الجارى والقياس في نفس السلاسل الزمنية نفس القيمة ، دون تغيير اتجاه أى منها . وقد جرت إعادة قياس مكونات الناتج المحلي

تقدم هذه الطبعة الرابعة عشرة من مؤشرات التنمية الدولية ، مؤشرات اقتصادية واجتماعية ومؤشرات خاصة بالموارد الطبيعية ، للفترة أو سنوات متتالية عن ١٨٤ اقتصادا ومجموعات تحليلية وجغرافية مختلفة للاقتصادات .

والمعيار الأساسي لتصنيف البلدان هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . ومع اقتناء أربعة أعضاء جدد إلى البنك الدولى ، بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ومغوليا والنميبيا ، تضم الجداول الرئيسية حاليا بيانات قطرية عن ١٢٤ اقتصادا . ونظرا لأنه لا تتوفر غير بيانات متفرقة عن أربعة اقتصادات اضافية ، فإنها لم تدرج في الجداول الرئيسية إلا في شكل موجز تحت عنوان *الاقتصادات الأخرى* ، ، حيثما كان ذلك ممكنا ، وقد عرضت بيانات متفرقة عنها وعن جمهورية ألمانيا الديمقراطية للمباعدة في الاطراف ٢-أ . ويغطي الاطراف ١-أ ، الذى يبين المؤشرات الأساسية للاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن المليون نسمة ، ستة وخمسين اقتصادا آخر . كما عرضت تغييرات أخرى باليجاز في المقدمة .

وقد بذل مجهود كبير في سبيل توحيد البيانات ، ومع ذلك تختلف الأساليب الاحصائية والتنظيمية والممارسات والاعتراف اختلافا واسعا فيما بين البلدان . يضاف إلى ذلك أن التنظيم الاحصائية ملائمة ضمنية في كثير من الاقتصادات الوطنية ، مما يؤثر على مدى توافر البيانات وإمكان التحصيل عليها ، ناهيك عن أن المقارنة فيما بين البلدان ، وفيما بين الأزمنة تتطوى حلما على مشكلات تقنية معقدة لم يدرس عليها حلا جامعا مقبلا ليس . وقد استمدت البيانات من المصادر التى يعتقد أنها أكثر جدارة بالثقة ، لكن الكثير منها يخضع لهامش خطأ كبير .

ومعظم البيانات الاجتماعية والديمغرافية المأخوذة من مصادر قومية ، مستمدة من ملفات ادارية منظمة ، وإن كان لبعض منها قد جاء من مسوحات خاصة أو من استقصاءات دورية للتعداد .

والمقاييس الموجزة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية مرجحة بحدد السكان .

ومؤشرات التنمية الدولية ، على خلاف الجداول الدولية ، تتركز (عادة) بيانات عن تقديرات مرجحين ، وليس سلاسل زمنية . وبالنسبة للمقاييس الموجزة التي تغطي سنين كثيرة ، يستند الحساب على نفس التكوين القطري على مر الزمن وعبر الموضوعات . ولا تتوج مؤشرات التنمية الدولية تكوين مقاييس المجموعات إلا إذا كانت البيانات للتصورية متاحة عن حساب سنة معينة بالنسبة للثلاث المجموعات كاملة على الأقل ، كما حدثها مقاييس الإسناد لعام ١٩٨٧ . ولعلنا نرى القراء بهذا المعيار ، فله نفرض أن مقدمي التقديرات الذين لا يوردون آخر للتقديرات (ومن لا يقدمون تاريخا كاملا) ، يصب نفس البيانات على امتداد سنين طويلة ، يتصرفون مثل عينة المجموعة التي تقدم تقديرات ، وينبغي للقراء أن يضعوا في اعتبارهم أن الهدف هو الحفاظ على ارتباطات صحيح عبر الموضوعات ، وذلك على الرغم من حشد المشكلات المتعلقة بالبيانات القطرية ، وأنه لا يمكن استخلاص شيء ذي معنى عن السلوك على المستوى القطري بالاستنتاج من مؤشرات المجموعات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن عملية التجميع قد تؤدي إلى تفاوت بين حاصل جمع أرقام المجموعات الفرعية والجماليات الشاملة . وقد تم شرح هذا بصورة كمل في مقدمة الجداول الدولية .

وتم حساب جميع معدلات النمو للمدينة من سلاسل الأسعار الثابتة ، وجرى احتسابها باستخدام طريقة للمبيعات الصغرى ، مالم ينص على خلاف ذلك . ويقدّر معدل النمو بطريقة للمبيعات الصغرى ، بالتوفيق بين الخط الاتجاهي للاحتداد القطري للمبيعات الصغرى ، وبين التنبؤ اللوغاريتمية السنوية للمتغير في الفترة المعنية . وبصورة أكثر تحديدا ، فإن معادلة الاحتداد تأخذ الشكل التالي : $X_t = a + bt + ct^2$ ، حيث أنها تمثل التحويل اللوغاريتمية لمعادلة معدل النمو للمركب $X_t = X_0(1+r)^t$ ، وفي هاتين المعادلتين فإن X هي المتغير ، و t هي الزمن ، و $a = \log X_0$ ، و $b = \log (1+r)$ ، أما المعامل المطلوب تقديرهما ، و c هي حد الخطأ . وإذا كانت b^0 هي تقدير للمبيعات الصغرى لـ b ، فإن متوسط معدل النمو لسنوي t يتم الحصول عليه باعتباره [مقياس لوغاريتم (b^0)] - t مضروبا في ١٠٠ للتعبير عنه في صورة نسبة مئوية .

الجدول ١ - مؤشرات أساسية

بالنسبة للمؤشرات الأساسية للاقتصادات التي يقل عدد سكانها عن المليون نسمة ، أنظر الأطار ١ - أ ، وبالنسبة لمؤشرات منتقاة للاقتصادات الأخرى والجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة ، أنظر الأطار ٢ - أ .

وأعداد السكان في منتصف عام ١٩٨٩ ، هي تقديرات البنك الدولي ، وهي عادة تقديرات مستقلة تمتد إلى بيانات مأخوذة من أحدث تعداد أو مسح خالص بالسكان ، ومعظمها من التعدادات ، وبالنسبة لبعض البلدان فها من التعدادات أو المسوحات . ويلاحظ أن الثلاثين الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة في بلد الملبأ يعتبرون عادة جزءا من سكان بلدهم الأصلي .

والبيانات المتعلقة بالمساحة ، مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . والمساحة هي إجمالي المساحة المسطحة ، مقسمة بالكيلو مترات المربعة ، وتضمن مساحة الأراضي والمياه الداخلية .

وحسب الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة طبقا للمطلوب المتبع في كلس البنك الدولي ، الموصوف أدناه .

ونصيب للفرد من الناتج القومي الإجمالي في حد ذاته ، لا يشكل أو يقاس بالرفاهية الاجتماعية أو النجاح في التنمية ، ولا يميز بين الأهداف والاستخدامات النهائية لمنتج معين ، ولا يبين ما إذا كان يمرض فحسب بعض العقبات الطبيعية وغيرها ، أو يضر بالرفاهية الاجتماعية أو يسهل فيها . وعلى سبيل المثال ، فإن الناتج القومي الإجمالي أعلى في البلدان الأكثر برقا ، حيث تنقل الناس المال على التمدنين والمناطق المتخلفة ، بكثير ما يسعون في بلدان المناخ المعتدل ، حيث يرتاح الناس وهم يرتدون ملابس خفيفة في الهواء الطلق .

وصفة أهم ، فإن الناتج القومي الإجمالي يتجدر من قضايا لينة خاصة استخدام الموارد الطبيعية . وقد انضم البنك إلى آخرين في بحث كيف يمكن للحسابات القومية أن تغطي ضروا على هذه القضايا . ويتم النظر في إمكان استحداث حسابات ، خاصة ، ويمكن لمثل هذه الحسابات أن تنقب في الصعوبات العملية والمناهجية ، مثل تحديد قيمة اقتصادية ذات مغزى للموارد التي لا تعتبرها الأسواق حتى الآن موارد نادرة ، وتخصيص للتكاليف التي تتغير في الأساس تكاليف عالمية ضمن إطار قومي في جوهره .

ويقاس الناتج القومي الإجمالي القيمة المضافة المحلية والأجنبية المستحققة للمقيمين . وهو يتألف من الناتج المحلي الإجمالي (وتحريره وارد في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢) زائدا صفاتي دخل عناصر الإنتاج الواردة من الخارج ، وهو دخل المقيمين الذي يتقونه من الخارج عن خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) ناقصا المدفوعات الممثلة التي تؤدي لتغير المقيمين الذين أسهموا في الاقتصاد المحلي .

وفي تقديره لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، يعلم البنك بأنه لا يمكن تحقيق التقابلية لكاملة لمقارنة نصيب الفرد من

النتائج القرمى الاجمالى فيما بين البلدان . فالى جانب المشكلة التقليدية والى بصعب علاجها والخاصة بالأرقام القياسية ، هناك عقيان نعرضان طريق التقابلية لكافية المقارنة . تتعلق احدهما بتقديرات النتائج القرمى الاجمالى والمكان لثهما . فهناك فروق بين البلدان المختلفة فى نظم المحاسبة القرمية وتقديم التقارير الجغرافية وفى المعلومات الاحصائية للكنة ورامعا من حيث تنظيمها وبثاتها . أما لثقة الأخرى فتتعلق باستخدم أسمار الصرف الرسمية فى تحويل البيانات الخاصة بالنتائج القرمى الاجمالى مبرا عنها بالمعاملات القرمية المختلفة ، إلى صلة مشتركة . هى دولار الولايات المتحدة كما جرى العرف . للمقارنة بينها عبر البلدان .

وادركا من البنية اللولى كون أوجه للتصور هذه تؤثر فى قابلية تقديرات نصيب الفرد من فنتاج القرمى الاجمالى للمقارنة ، فقد أدخل عدة تصسيات فى لجراءات التقدير . فمن خلال مراجعته المنتظمة للجمابات القرمية للبلدان الأعضاء ، ينولى لئلك تقيم تقديرات الفنتاج القرمى الاجمالى بصورة منتظمة ، مركزا على التصطية وعلى المفاهيم المستخدمة ، مع لجراء التصحيحات ، عدد الاقتضاء ، التى من شأنها تحسين التقابلية للمقارنة . وكجزء من صلية المرحلة ، يمكن تطوير للتقديرات التى تجربها هيئة الماملين بالئلك الفنتاج القرمى الاجمالى (ولأحفا للسكان) لتتألر لأحد فترة .

كما يقم البئك بصورة منتظمة ، بتقويم مدى صلاحية أسمار الصرف الرسمية كمعاملات للتحويل . ويستخدم معامل تحويل (بدل) يرد فى الجاولر الدولية) متى رأى أن سعر الصرف الرسمى يحد عن السعر الذى يطبق فعلا على المعاملات الخارجية ، بهامش كبير على نحو استثنائى . ويصدق هذا على عدد قابل من البلدان فحصب . وبالنسبة لجمع البلدان الأخرى ، فحصب البئك نصيب للفرد من الفنتاج القرمى الاجمالى بالطريقة المستخدمة فى الأطلس .

ومعامل التحويل فى الأطلس بالنسبة لأى مئة هو متوسط سعر الصرف لئلك السنة وأسمار الصرف للسنتين السابقتين بعد تعديلها لمراعاة الفروق فى التضخم للنسبى بين لآباد والولايات المتحدة . ومن شأن متوسط السنوات الثلاث المتكور أن يلفظ من التقلبات فى الأسمار ، وفى أسمار الصرف بالنسبة لكل بلد . ويقسم الفنتاج القرمى الاجمالى للثنائى عن ذلك بالدولار الأمريكى على عدد السكان فى منتصف السنة ، ولئلك بالنسبة لآخر ثلاث سنوات ، لاستخراج نصيب للفرد من الفنتاج القرمى الاجمالى .

وقد على نحو متين من الاقتصادات منخفضة الدخل وموسطة الدخل ، من انخفاض نصيب الفرد من الفنتاج القرمى الاجمالى الحقيقى بالأسمار للثقة خلال الثمانينات . وبالإضافة إلى لئلك فإن التقلبات الكبيرة فى الصلية وفى معدلات التبادل

التجارى قد أثرت على مستويات الدخل التنبية . ولئذا السبب ، فإن مستويات ومراتب تقديرات نصيب للفرد من الفنتاج القرمى الاجمالى مصوية بطريقة الأطلس ، تغيرت أحيانا بطرق لا ترتبط بالضرورة بأداء النمو المحلى النسبى للاقتصادات موضع البحث .

وتصف للمعادلتان للتقائتان لجراءات حساب معامل التحويل السنة ٤ :

$$(e_{i-2}) = \frac{1}{3} [e_{i-2} \left(\frac{P_i}{P_{i-2}} \right) \left(\frac{P_f}{P_{f-2}} \right) + e_{i-1} \left(\frac{P_i}{P_{i-1}} \right) \left(\frac{P_f}{P_{f-1}} \right) + e_i]$$

ولحساب نصيب للفرد من الفنتاج القرمى الاجمالى السنة ٤ بدولارات الولايات المتحدة :

$$(Y_f) = (Y_i / N_i + e_{i-2})$$

حيث :

Y_i = الفنتاج القرمى الاجمالى الجارى (بالصلة المحلية) السنة ٤ .

P_i = مكش الفنتاج القرمى الاجمالى السنة ٤ .

e_i = مسر للصرف السنوى المتوسط (الصلية المحلية / دولار الولايات المتحدة) لسنة ٤ .

N_i = عدد السكان فى منتصف السنة بالنسبة السنة ٤ .

P_f = مكش الفنتاج القرمى الاجمالى للولايات المتحدة فى السنة ٤ .

ونظرا للمشكلات المتعلقة بتوافر البيانات القابلة للمقارنة وتحديد معاملات التحويل ، لم تدرج معلومات عن نصيب الفرد من الفنتاج القرمى الاجمالى بالنسبة لبعض الاقتصادات .

واستخدم أسمار الصرف الرسمية لتحويل لأرقام الصلية الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة ، لا يمكن للقوة الشرائية النسبية للصيلة فى الداخل . وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للمقارنات لدولية مقاييس للفنتاج المحلى الحقيقى ، على أساس جدول قابل للمقارنة الدولية ، ولئلك باستخدام معدل القوة الشرائية كمعامل تحويل بدلا من مسر الصرف . وبين الجدول ٣٠ أحدث تقديرات برنامج فى أربع دراسات وعدد من التقارير الأخرى . وأحد الدراسة هى المرحلة للكنة ، ونشرت لأجزاء منها بالفصل بواسطة الاتحادات الأوروبية - وتغلى أوروبا وأفريقيا - ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

وتعتبر أرقام المقارنات الدولية الواردة فى الجدول ٣٠ أرقاما أولية وقد تخضع للتنتيح . وتعمل الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الاقليمية ، وكذلك الوكالات الدولية الأخرى ، مثل الاتحادات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبئك الدولى ، على تحسين المنهجية ومد نطاق

مقارنات القوة الشرائية السنوية إلى جميع البلدان . على أن أسعار الصرف يمثل هي الوسيلة الوحيدة المتاحة بصورة عامة لتحويل النتائج القومية الاجمالي من العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة .

ويقال متروك للمحل المنوي للتضخم بمعدل نمو مكش النتائج المحلي الاجمالي الضمني لكل فترة من الفترات المعينة . ويتم حسب مكش النتائج المحلي الاجمالي أولا بقسمة قيمة النتائج المحلي الاجمالي بالقيم الجارية على قيمة النتائج المحلي الاجمالي بالقيم الثابتة ، وكلاهما بالعملة الوطنية وعن كل سنة من سنوات الفترة . ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لحساب معدل نمو مكش النتائج المحلي الاجمالي للفترة . ولتكميل التضخم هذا ، شلثة شأن أي مقياس آخر ، حدوده وقوده ، على أنه يستخدم في بعض الأغراض باعتباره مؤشرا للتضخم لأنه أوسع المقاييس قاعدة ، وهو يبين الحركات السنوية للأسعار بالنسبة لجميع السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما .

ويشير العمر المتوقع عند المولد إلى عدد السنوات التي سيعيشها طفل حديث الولادة إذا ما بقيت أنماط الوفيات السائدة في وقت مولده على ما هي عليه عبر حياته كلها . وقد استمدت البيانات من شعبة الأمم المتحدة للمكان واستعملت بتقديرات للبنك الدولي ، ولكنها لم تشمل بعد التأثير الكبير المحتمل لوباء فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) .

وأمية الكبار هنا محددة باعتبارها نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن الخامسة عشرة ولا يستطيعون أن يقرأوا ويكتبوا بهم ، جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية . وذلك واحد قط من ثلاثة تعريفات مقبولة على نطاق واسع ، ويخضع استخدامه لشرط في عدد من البلدان .

وقد رجحت المقاييس الموزعة لنصيب للفرد من النتائج القومية الاجمالي والعمر المتوقع وأمية الكبار الواردة في هذا الجدول ، بعدد السكان . ورجحت المقاييس الخاصة بالمعدلات السنوية المتوسطة للتضخم ، بنصيب الفرد من نتائج المحلي الاجمالي في ١٩٨٧ مقوما بالدولارات الجارية للولايات المتحدة .

الجدولان ٢ ، ٣ - للنمو وهيكل الانتاج

معظم التعاريف المستخدمة هي تعاريف نظام الأمم المتحدة للمحاصيل القومية ، المسلسلة (و) ، المحدث ٢ ، التتبع ٣ . واستمدت التقديرات من المصادر القومية ، وقد وصلت إلى البنك الدولي أحيانا من طريق وكالات دولية أخرى ، ولكنها جمعت في الغالب من قبل هيئة العاملين في البنك خلال الحظاظ .

وتراجع هيئة العاملين بالبنك نوعية بيانات للمحاصيل القومية ، وتساعد في بعض الحالات ، من خلال عمل الحظاظ أو

المساعدات التقنية ، في تصحيح السلاسل القومية . وبسبب التغيرات المحدودة أحيانا لمكتاتب الإحصاء والمشكلات المتعلقة بالبيانات الأساسية ، لا يمكن تحقيق قابلية للمقارنة الدولية على وجه الدقة ، خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يصعب قياسها مثل معاملات السوق الموازية ، أو القطاع غير الرسمي ، أو الزراعة المعيشية .

ويقوم لنتائج المحلي الاجمالي جملة النتائج من السلع والخدمات ، التي ينتجها للاستعمال النهائي مقيمون وغير مقيمون ، بغض النظر عن تخصيصها لمستحقين محليين أو أجانب ، وتصيب دون استقطاع خصومات لاهلاك الأصول للنتائج من صنع الامن ، أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها ، ولكن ذهب نظام الحسابات القومية إلى أن تقديرات الناتج المحلي الاجمالي حسب المنشأ الصناعي ، هي تقديرات بأسعار المنتج ، فإن بادئا كثيرة مازالت تقدم تقارير عن هذه التفصيل على أساس تكلفة عناصر الانتاج . وتتأثر قابلية التقديرات للمقارنة الدولية باستخدام ممارسات فطرية مختلفة في نظم التقييم من أجل الإبلاغ عن القيمة المضافة من قبل القطاعات لمنتجة . وكحل جزئي فقد ادرجت تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بقيم المشتري ، إذا ما استندت المكونات إلى هذا الأساس ، وهذه الحالات يشار إليها في الحاشية . ومع ذلك فإنه بالنسبة لضمة بلدان في الجدولين ٣ ، ٢ ، استبدل بالنتائج المحلي الاجمالي بقيم المشتري ، لنتائج المحلي الاجمالي بتكلفة عناصر الانتاج .

وأرقام النتائج المحلي الاجمالي في بقم دولارية محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة . وهناك بضمة بلدان لا يتراوى في سعرها الرسمي للصرف ، السع لتتصل الذي يدرى على المعاملات الفعلية للتد الأجنبي ، فاستخدم في حالتها عامل تحويل بدلي (وري في الجداول للنوعية) . ويلاحظ أن هذا الجدول لا يستخدم تقنية حساب المتوسط في ثلاث سنين التي استخدمت في حساب نصيب الفرد من النتائج القومية الاجمالي في الجدول ١ .

وتشمل الزراعة : الحراة وللتقص وصيد السمك ، وكذلك الزراعة . وفي البلدان النامية ذلت المستويات المرتفعة من لارزاعة المعيشية ، للاحظ أن كثيرا من الانتاج الزراعي إما أنه لا يتم تبادله ، أو لا يتم تبادله مقابل نقد . ومن شأن هذا أن يزيد من صعوبة قياس مساهمة الزراعة في النتائج المحلي الاجمالي ، كما يقلل من ثبات هذه الأرقام وقابليتها للمقارنة . وتشمل الصناعة القيمة المضافة في التعدين ، والصناعة التحويلية (وقد وردت في التقرير أيضا باعتبارها مجموعة فرعية منفصلة) وللتقيد ، والكهرباء والمياه والغاز . أما القيمة المضافة في جميع فروع النشاط الاقتصادي الأخرى بما في ذلك التكاليف المحسوبة لأجاء خدمات البنوك ورسوم الاستيراد وأي فروق إحصائية لاحظها جامعاو البيانات الوطنيين ، فقد صنفنا باعتبارها خدمات .. الخ .

وقد استخدمت التلالمل لثني أعدد حساب أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالمعاملات المحلية - حسبما ورد شرحه في بداية الملاحظات التقنية ، في حساب معدلات النمو في جدول ٢ . أما الحصص القطاعية من الانتاج المحلي الاجمالي الواردة في جدول ٣ فقد استندت إلى سلاسل الأسعار الجارية .

وعند حساب للمقاييس الموجزة بالنسبة لكل مؤشر وإرد في جدول ٢ ، حسبت القيم الثابتة بدولارات للولايات المتحدة لثني أعدد قياسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل اقتصاد ، وذلك لكل سنة من سنوات الفترة المشمولة ، وتم تجميع القيم بالنسبة لجميع البلدان في كل سنة ، واستخدمت طريقة المبيعات الصغرى لحساب معدلات النمو . أما متوسط الحصص المئوية للقطاعية في جدول ٢ فقد حسبت من المجموع الكلية للانتاج المحلي الاجمالي للقطاعي بالدولارات الأمريكية الجارية .

الجدول ٤ : الزراعة والأغذية

البيانات الأساسية عن القيمة المضافة في الزراعة مستمدة من سلاسل الحسابات القومية لثنيك الدولي بالأسعار الجارية بالمعاملات القومية . ويتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالمعاملات القومية إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة التحويل عن سنة واحدة . كما تم وصفه في الملاحظة التقنية المتعلقة بالحدودين ٣ ، ٢ .

والأرقام الواردة في باقي هذا الجدول مستمدة من منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) . وقد قيمت الإيرادات من الغلال بمكافآت الحبوب ، وحرقت بأنها تشمل جميع الحبوب بمقتضى التصنيف الموحد في التجارة الدولية ، للتقريب الثاني ، المجموعات ٤١ - ، ٤٦ . أما المعونة الغذائية من غلال فتشمل القمح والدقيق والبرغل والأرز والحبوب الفسنة وحضر الغلال في الأغذية المخولة . والأرقام لا تشمل المقارنة المباشرة بسبب فروق نظم الإبلاغ والمواعيد . وتستند وأردت الغلال إلى بيانات السنة الميلادية حسب التبليغ من البلد المتلقي ، وتستند المعونة الغذائية من الغلال إلى البيانات المتعلقة بالسنوات المحصورة حسب تقرير البلدان المانحة والمنظمات الدولية بما في ذلك مجلس القمح العالمي وبرنامج الأغذية العالمي . يضاف إلى هذا أن المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية الواردة من المانحين قد لا تتفق مع ما يتقاه فلا المستفيدين في فترة معينة بسبب التأخير في النقل والتسويق أو لأنها في بعض الأحيان لا تبلغ إلى الفئو أو إلى المنظمة الدولية الأخرى المعنية . وقد لا تظهر وأردت المعونة الغذائية أيضا في مجلات الجمارك . ولأن البيانات المنفردة عن المعونة الغذائية يدرج إلى عام ١٩٧٤ ، والمرجع الزمني لمعونة الأغذية هو السنة للمحصولية ، من يويليه إلى يويليه .

ويقيس استهلاك الأسمدة مغذيات للنبات المستخدمة في الأراضي الزراعية . وتشمل منتجات الأسمدة ، الأسمدة الأرتوية و البوتاسية والفوسفاتية (والتي تشمل الفوسفات الصخري المطحون) . وتعرف الأرض الزراعية بأنها الأرض المزروعة بمحاصيل مؤقتة (والسبلات التي تزرع بمحصولين تحسب مرة واحدة) والمروج المؤقتة لحصد العشب أو الرعي ، والأراضي التي تزرع لتغذية السوق أو حدائق زراعة الخضار ، والأراضي للمراعي أو للمعلطة مؤقتا ، وكذلك الأراضي ذات المحاصيل الدائمة . والمرجع الزمني لاستهلاك الأسمدة هو السنة المحصولية ، من يويليه إلى يويليه .

ويوضح الرقم القياسي المتوسط لنصيب الفرد من الانتاج للفكاسي متوسط نصيب الفرد من الكمية السنوية للمواد الغذائية المنتجة في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ بالنسبة للكمية المنتجة في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ . وقد استخرجت التغيرات بقسمة كمية المواد الغذائية للنتيجة على جملة عدد السكان . ولأغراض هذا الرقم القياسي ، عرفت الأغذية بأنها تتألف من المكسرات والبقول والفلككة والحبوب والخضار وقصب السكر وجذر السكر والجنور والتشوية وزيتوت الطعام والمعلبية ومثلجاتها . وتقاس كميات انتاج الأغذية غلاسة من الحلف الحيواني والبذور المستخدمة في الزراعة والأغذية التي تفقد أثناء عمليات التجهيز والتوزيع .

والمقاييس الموجزة المتعلقة باستخدام الأسمدة تم ترجمتها بجملة مساحة الأراضي الزراعية ؛ أما المقاييس الموجزة للانتاج الأغذية فقد رجعت بحدد السكان .

الجدول ٥ : الطاقة التجارية

استمدت البيانات المتعلقة بالطاقة أساسا من مصادر الأمم المتحدة . وهي تشير إلى الأشكال التجارية للطاقة الأولية . البترول وسوائل الغاز الطبيعي ، والغاز الطبيعي والفورد الصلب (كاللحم واللبجنيت وما لهما) والكهرباء الأولية (الطاقة النووية ، والحرارية الأرضية ، والكهرو مائية) . وكلها محولة إلى مكافئات للنفط . والأرقام المتعلقة باستهلاك الفورد السائل تتضمن مشقات البترول التي استولكت في استخدامات لا تتعلق بالطاقة . وتحويل الكهرباء الأولية إلى مكافئات للنفط ، افترضت كفاءة حرارية نظرية قدرها ٣٤ في المائة . ولأن كان استخدام حطب الفورد والفضلات الحيوانية المصفية وغير ذلك من أنواع الفورد التقليدية أمرا جوهريا في بعض البلدان النامية ، فهو لم يؤخذ ضمن الاعتبار لحجم توافر البيانات التي يعول عليها والتي تتصف بالشمول .

وتشير وأردت الطاقة إلى القيمة الدولارية للطاقة المستوردة . لتقسم ١ من التصنيف الموحد في التجارة الدولية ، للتقريب ١ . ويعبر عنها باعتبارها نسبة مئوية من محصوله الصادرات المحلية .

والمقاييس الموجزة الواردة بالنسبة للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية ، هي اجماليات حسب أسلوب لتجميع المشار اليه في بداية الملاحظات التقنية .

الجدول ٧ - الإيرادات من الصناعة التحويلية ونتائجها

تظهر في هذا الجدول أربعة مؤشرات - مؤشرات يعكسها بالاياردات الحقيقية لكل عامل ، ومؤشر خاص بنصيب العمل من جملة القيمة المضافة المولدة ، ومؤشر يتعلق بالنتيجة للعمل في قطاع الصناعة التحويلية . وتستند المؤشرات إلى البيانات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وإن كانت الكميات مستمدة من مصادر أخرى حسبما يرد بهله فيما يلي .

الإيرادات بالنسبة لكل عامل هي بالأسعار الثابتة وقد استخرجت بتكميل الإيرادات الاسمية بالنسبة لكل عامل ، بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلد . والرقم القياسي لأسعار المستهلك مستمد من الاحصاءات المالية الدولية التي يصددها صندوق النقد الدولي . أما جملة الإيرادات باعتبارها نسبة مئوية من للقيمة المضافة فقد استخرجت بقسمة جملة إيرادات العاملين على القيمة المضافة بالأسعار الجارية ، لاظهار نصيب العمل في الدخل المواد في قطاع الصناعة التحويلية . ولما نصيب العامل من الناتج الاجمالي فهو بالأسعار الثابتة ويعروض باعتباره ، ربما قياسا لانتاجية العمل الشاملة في الصناعة التحويلية باستخدام ١٩٨٠ كسنة أساس . ولتقوّلص إلى هذا المؤشر تم تعديل بيانات اليونيدو للمتعلقة بنصيب العامل من الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية وذلك باستخدام المكشآت الضمنية للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية أو في الصناعة ، مأخوذة من ملفات بيانات الحسابات القومية في البنك الدولي .

ولتحسين التقابلية المقارنة فيما بين البلدان قامت اليونيدو ، حيثما كان ذلك ممكنا ، بتجريد التغطية بحيث تشمل المؤسسات التي تستخدم خمسة عمل أو أكثر .

وتتفق المفاهيم والتعاريف مع التوصيات الدولية المتعلقة بالاحصاءات الصناعية التي تشرها الأمم المتحدة . والإيرادات (من أجور ومزروعات) تغطي كل ما يدفعه صاحب العمل من مكافآت إلى المستخدمين خلال السنة . وتشمل المدفوعات (أ) جميع المدفوعات التقديرية المنتظمة ومقابل العمل الإضافي والمكافآت وحلاوات غلاء المعيشة ؛ (ب) الأجور والمزروعات المدفوعة في السجلات والأجالات المرضية ؛ (ج) الضرائب واشتركتات التأمين الاجتماعي وما إلى ذلك مما يستحق دفعه من جانب المستخدمين ويقوم صاحب العمل بدفعه ؛ (د) المدفوعات العينية .

وتقدر قيمة الناتج الاجمالي إما على أساس الانتاج أو

ونظرا لأن البيانات المتعلقة بواردات الطاقة لاتسمح بالترقية بين واردات البترول لأغراض الترقيد ولأغراض استخدامها في صناعة البتروكيماويات ، فرما تبين هذه التسب المئوية مدى الاعتماد على الطاقة المستوردة بكثير من قيمته .

وقد حسبت المقاييس الموجزة لانتاج الطاقة واستهلاكها بجمع الأحمال التي تتعلق بكل سنة من السنوات التي تغطيها الفترة ، وبعد ذلك طبقت طريقة المربعات الصغرى لاستخراج معدل النمو وفيما يتعلق بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة ، استخدمت أوزان السكان لحساب المقاييس الموجزة للموازن المحددة .

وحسبت المقاييس الموجزة لواردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية من المجموع لكافة المجموعة المتعلقة بواردات الطاقة والصادرات السلعية بالدولارات الجارية .

الجدول ٦ - هيكل الصناعة التحويلية

استخدمت البيانات الأساسية للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية من سلاسل البنك الدولي للحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالعملة الوطنية . وتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملة الوطنية إلى دولارات أمريكية بتطبيق طريقة التحويل لسنة واحدة ، كما جرى وصفها في الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ ، ٣ .

أما البيانات المتعلقة بتوزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيما بين الصناعات فقد قسمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، ولجريت حسابات للتوزيع من الصناعات الوطنية بالأسعار الجارية .

وتصنيف الصناعات التحويلية يتفق مع التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الذي وضعته الأمم المتحدة ، التفتيح ٢ . فالأغذية والمشروبات والتبغ تشمل الفرع ٣١ من التصنيف الدولي ؛ والمنسوجات والملابس تشمل الفرع ٣٢ ، والآلات ومعدات النقل تشمل المجموعات الكبرى ٣٨٢ - ٣٨٤ والكيميائيات تشمل المجموعات الكبرى ٢٥١ و ٣٥٢ ، والمواد الأخرى تضم الخشب والمنتجات المتعلقة به ، (الفرع ٣٣) ، والورق ومنتجاته (الفرع ٣٤) ، والبترول والمواد المتعلقة به (المجموعات الكبرى ٣٥٣ - ٣٥٦) ، والنفط الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية (الفرع ٣٦ و ٣٧) ، والمنتجات المعدنية المصنوعة والسلع المهنية (المجموعات الكبرى ٣٨١ و ٣٨٥) وغير ذلك من الصناعات (المجموعة الكبرى ٣٩٠) . وعندما يشار إلى أن البيانات المتعلقة بالمنسوجات أو الآلات أو المواد الكيميائية غير متوافرة ، يجري إدراجها ضمن المواد الأخرى .

للاضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد ، زلندا للتغيرات الصافية في مستوى المخزون .

وتصحب للمخرجات المحلية الاجمالية بطرح جملة الاستهلاك من الناتج المحلي الاجمالي . وتمثل الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج ، قيمة جميع السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج التي تورد إلى بقية العالم ، وهي تشمل البضاعة والتوليد والتأمين والسفر وما إلى ذلك من الخدمات من غير عناصر الانتاج ، وتستبعد من ذلك قيمة الخدمات من عناصر الانتاج مثل الدخل من الاستثمار والفائدة ودخل العملة .

ويمثل ميزان الموارد الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج والواردات من السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج .

وقد استخدمت السلاسل التي أعيد تحديد أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بوحدة العملات المحلية لثابتة لاحتساب المؤشرات في الجدول ٨ ، أما الجدول ٩ فيستخدم سلاسل الحسابات القومية بوحدة العملات المحلية الجارية .

وقد اُحصيت المقاييس الموجزة بالطريقة التي ورد شرحها في الملاحظة المنقطة بالجدولين ٢ و ٣ .

الجدول ١٠ - هيكل الاستهلاك

اُحصيت المحصن المئوية لينود منتقاة من جملة مصروفات الاستهلاك المالي من واقع تفاصيل الناتج المحلي الاجمالي (المصروفات بأسعار السوق الوطنية) التي عرفها نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة وفقا لما تم جمعه للمرحلتين الرابعة (١٩٨٠) ، والخامسة (١٩٨٥) من برنامج المقترنات الدوائية . أما البلدان غير المشمولة بالبرنامج الدولي ، فقد أُدرجت تقديرات حساباتها القومية بقدر أقل من التفصيل ، كلما توافرت هذه التقديرات ، ويقصد تقديم فكرة عامة عن الهيكل للمريض للاستهلاك . وتغطي تبيّلت أربعة وثلاثين بلدا (بما في ذلك تقديرات موظفي البنك من الصين) ، وهي تشير إلى أحدث التقديرات ، وتتولى عموما تقديرات خلسة بعام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وعندما تشير إلى سنوات أخرى ، تجمع الأرقام بالبنط الأسود . والاستهلاك هنا يشير إلى الاستهلاك الخاص (غير الحكومي) كما ورد تعريفه في نظام الحسابات القومية وفي الملاحظات الخاصة بالجدولين ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٩ باستثناء أن التحميم والرفعية الطبية يشتملان على مخصصات حكومية وخاصة أيضا . ويترادى في هذا المفهوم ، والاستهلاك المعزز ، الوارد في البرنامج الدولي للجهة التي تستخدم السلع الاستهلاكية وليس من يدفع مقابلها ، وهو يحسن التغطية للمقارنة الدولية ، وينظر إلى كونه أقل حساسية تجاه لاختلاف المعاملات القومية في شأن تمويل للخدمات السمية والتعليمية .

للمنتجات ، فإن كانت على أساس الانتاج شملت (أ) قيمة جميع منتجات المؤسسة ، (ب) قيمة الخدمات الصناعية التي أُتيحت إلى الغير ، (ج) قيمة المبلغ المشحونة بنفس حالتها عند تسلمها ، (د) قيمة للكهرباء للمباعدة ، (هـ) صافي للتغير في قيمة العمل الجاري بين بداية فترة الاستناد ونهايتها . وفي حالة للتغيرات التي توضع على أساس الشحنت ، يدرج أيضا صافي التغير الذي طرأ على قيمة رصيد المبلغ التامة الصنع بين بداية فترة الاستناد ونهايتها وتعرف ، القيمة المضافة ، بأنها القيمة الجارية للناتج الاجمالي ناقصا التكلفة الجارية (أ) للمواد والفرقود وغير ذلك من الامدادات المستهلكة ، (ب) للعمل المتعاقد عليه والصادر به تكليف والذي يقوم به آخرون ، (ج) لعمليات الإصلاح والصيانة من جانب الغير ، (د) للسلع التي شحنت بنفس حالتها عند تسلمها .

أما تعبيره للمال ، والوارد في هذا الجدول ، فيقسم لثنتين ظلت الأمم المتحدة بتعريفها ، ألا وهما : المستخدمون المنتظمون والأشخاص المتعاقبون . وهاتين لثنتين مجتمعين تشملان المستخدمين المنتظمين والملاك المالكين ، والشركاء العاملين في أنشطة الأعمال ، وعمال الأسرة الذين لا يقضون أجرا ، ويستبعد منهم عمال المنازل . وتقدير البيانات إلى متوسط عدد المالكين خلال السنة .

الجدولان ٨ و ٩ - نمو الاستهلاك والاستثمار ، وهيكل الطلب

عرف الناتج المحلي الاجمالي في الملاحظة الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ ، ولكن تعريفه في هذين الجدولين ورد بنهم المشترى .

ويشمل الاستهلاك الحكومي العام جميع المصروفات الجارية المتعلقة بالمشترى من السلع والخدمات من جانب جميع مستويات الحكومة . وتعتبر المصروفات للرسمية ، على النطاق والأمن القومي ، مصروفات استهلاكية .

والاستهلاك الخاص ، إلخ ، هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات بما في ذلك المنتجات المصممة (مثل السيارات والساعات والكومبيوتر المنزلي) ، المشتراة ، أو التي تحصل عليها العائلات والمؤسسات التي لا تستهدف لبيع باعتبارها دخلا عينيا . وتستبعد منه مشتريات المسكن ، وإن كان يشمل الإيجار المخصص للمسكن التي يشغلها أسماؤها (انظر الملاحظة الخاصة بالجدول ١٠ لاختلاص على التفصيل) . وهو يشمل من الناحية العملية أي فروق لحسابية في استخدام المولد . وهذا يعني بالأسعار الثابتة ، أنه يشمل كذلك لعمليات إعادة التوليد من اعادة تصديق الأساس جزئيا ، وهو ما تم شرحه في بداية للملاحظات انتقبة .

ويتكون الاستثمار المحلي الاجمالي من الاتفاق المكرس

من ملفات البيانات لدى صندوق النقد الدولي . ويتم الاضطرار عن حسابات كل بلد باستنداعاً لنظام التعاريف والتصنيفات المشتركة الواردة في دليل الإحصاءات المالية الحكومية (١٩٨٦) الذي أصدره صندوق النقد الدولي .

والاطلاع على تقرير كامل وموثوق به للمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات ، أنظر مصادر صندوق النقد الدولي هذه . ويقصد بالتطبيق للتألي أسسها ، وضع هذه البيانات في سياق المدى الواسع من المؤشرات الواردة في هذه الطبعة .

وقد لخصت أنصبة كل فئة من جملة المصروفات والإيرادات الجارية من واقع السجلات بالعملة الوطنية . وبسبب ما في البيانات المتاحة من فروع في التنفعية ، فإن المكونات التفرعية لمصروفات الحكومة المركزية وإيراداتها التجارية الموضحة في هذه الجدول قد لا تعكس المقارنة بصورة دقيقة عبر الاقتصادات جميعاً .

يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية للتنفعية الإحصائية لحكومات الولاية والاقليم والمحليات ، يفرض استخدام البيانات الخاصة بالحكومة المركزية ، وربما ينتقص هذا انقصاص خطيراً من الصورة الإحصائية لتخصيص الموارد للأغراض المختلفة أو بشوفا ، ولا سيما في البلدان التي تتمتع فيها للمصروفات الأدنى من الحكومات بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ، وتحمل المسؤولية عن كثرة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن مفهوم « الحكومة المركزية » قد يعني واحداً من مفهومين محاسبيين : المحاسبة الموحدة أو محاسبة الموازنة . فالممنوع بالنسبة لمعظم البلدان أن يتم توحيد البيانات المالية للحكومة المركزية في حساب واحد شامل ، وإن كان المنافع في بلدان أخرى أن يقتصر الأمر على توفير حسابات موازنة الحكومة المركزية . ولينظر إلى أن وحدت الحكومة المركزية ليست كلها متدرجة دفعا في حسابات الموازنة فإن الصورة الشاملة لأنشطة الحكومة المركزية تظهر عادة إلى الكمال . وقد أشير في المراسل إلى البلدان التي أظهرت عن بيانات موازنتها .

ولابد من التأكيد على أن البيانات المقدمة ولا سيما ما تعلق منها بالتعليم والصحة ، لا تعكس المقارنة عبر البلدان لهذه الأسباب ولأسباب أخرى . وفي كثير من الاقتصادات تستأثر الخدمات الصحية والتعليمية التي يوفرها القطاع الخاص بمنزلة جوهريه ، وفي بلدان أخرى تمثل الخدمات العامة المكون الرئيسي في جملة المصروفات ، وإن كان من المحتمل تمويلها من جانب المصروفات لتدنيا من الحكومات . ومن هنا يمتنع التنزع بالحدود عند استخدام البيانات في مقارنة عبر البلدان . وتتألف مصروفات الحكومات المركزية من المصروفات التي تقوم بها جميع المكاتب والمصالح والمؤسسات الحكومية وسواها من الهيئات التي تد تد وكالات أو أجهزة للسلطة المركزية بإيد ما . وتشمل كلا من المصروفات الجارية والرأسمالية (الإنمائية) .

ويشمل بند فرعي رئيسي من بنود الأغذية ألا وهو الفللال والدرنيات ، المنتجات الغذائية الرئيسية : الأرز والذيق والفيزر وجميع أنواع الفللال الأخرى ومنتجات الفللال واللبطلس والقيام وما إلى ذلك من الدرنات . ولا يتضمن هذا البند الفرعي للدرنات وكذلك ما يتعلق بالمصاحبات الدخل المرتفع أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . أما المجموع الكلي للإيجارات والبرود والكهرباء وقولمه الإيجارات السكنية والمحتضنة وتكاليف الإصلاح والصيانة ، وكذلك البند الفرعي للبرود والكهرباء (للتنفلة والأضامه والطبخ وتكييف الهواء .. الخ) . ويلاحظ أن هذا البند يستعمل الطاقة المستخدمة في أغراض النقل (نادراً ما تزيد على ١ في المائة من الجملة في الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل) . وكما سلف بانه ، فإن الرعاية الطبية والتعليم يشملان مصروفات استهلاكية حكومية وكذلك خلصة . كما أن النقل والمواصلات يشملان شراء السيارات التي أوردت كبنود فرعية . أما الاستهلاكات الأخرى ، وهي المجموعة المتبقية ، فتشمل المشروبات والتبغ ، والسلع المنزلية غير المعمرة ، والخدمات المنزلية والخدمات الترفيهية والخدمات التي تقدمها الفنادق والمطاعم (بما في ذلك الوجبات) وأدرجت هنا أيضاً الأغذية التي تؤخذ المنزل أو مقر العمل . كما تشمل بنوداً فرعياً ذكر على حدة ، وهو السلع الاستهلاكية المعمرة الأخرى ، وقولمه الأجهزة المنزلية والأثاث وأغطية الأرضيات ومعدات الترفيه والساعات والمجوهرات .

إن تقدير هيكل الاستهلاك هو جانب من أضعف جوانب المحاسبة القومية في الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل . ويتم تقدير الهيكل من خلال استقصاء المصروفات المالية ، وتقنيات الاستقصاء المشابهة . ومن ثم يشارك هذا التقدير في أي تحيز ينجم به لطاير المينة . ونظراً لأن المصروفات ، من الناحية المفاهيمية ، لا تتطابق مع الاستهلاك ، فتحدث فروق ظاهرة أخرى ، ولذا ينبغي توخي الحذر في معالجة بيانات بعض البلدان . ومن ذلك مثلاً أن بعض البلدان يقصر الاستقصاء على البطائق الرئيسية ، أو حتى يزيد من تضيق ميدانه فيقصده على المدن الرئيسية . ومن شأن هذا أن يفسر من أنصبة أدنى من المتوسط للأغذية ، وأنصبة مرتفعة للنقل والمواصلات والمجموع الكلي للإيجارات والبرود والطاقة وغير ذلك من الاستهلاك . كما أن تحديد أسعار الأغذية ، والمحاسبة القومية غير الكاملة بالنسبة لأنشطة إنتاج لوازم المعيشة وإسكان بدورها في انخفاض أنصبة الأغذية .

الجدول ١١ - مصروفات الحكومة المركزية

البيانات المتعلقة بمالية الحكومة المركزية الواردة في الجداول ١١ ، ١٢ مستمدة من الكتاب السنوي للإحصاءات المالية الحكومية (١٩٩٠) الذي يصدره صندوق النقد الدولي ، وكذلك

ويشمل الدفاع جميع المصروفات سواء أجرتها وزارة الدفاع أو مواردها ، للاتفاق على الحفاظ على القوات المسلحة ، بما في ذلك شراء الامدادات والمعدات العسكرية والتدريب والتجهيز والتدريب . وتندرج تحت هذه الفئة أيضا بنود ترتبط بها بصورة وثيقة مثل برنامج المعونة العسكرية . ولا يتضمن الدفاع المصروفات على النظام العلم والأمن ، التي تصنف بصورة منفصلة .

ويشمل التعليم المصروفات على توفير مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية والثتوية والجامعات والكليات ومؤسسات التدريب المهني والتقني وغيرها ، وانفاقها والتفتيش عليها وتميزها . ويشمل ذلك أيضا المصروفات على تنظيم وإدارة نظم التعليم ، وعلى البحوث التي تجري بشأن أهدافه وتنظيمه وإدارته وأسالته ، وعلى الخدمات الإضافية مثل النقل والوجبات المدرسية والخدمات الطبية وخدمات علاج الأسنان في المدارس . لاحظ أن في الجدول ١٠ مقايما بديلا لمصروفات للتعليم ما كان منه خاصا أو عاما ، وذلك مما يتصل بالاستهلاك المعلن .

أما الصحة فتغطي المصروفات العامة على المستشفيات ومراكز الأمومة ومراكز طب الأسنان والمستوصفات ذات المكون الطبي الكبير ، وعلى برامج الصحة الوقومية والتأمين الطبي ، وعلى تنظيم الأندية والصحة الوقائية . لاحظ أن في الجدول ١٠ مقايما أكثر شمولاً للمصروفات على الرعاية الطبية ، ما كان منها عاما أو خاصا ، مما يتصل بالاستهلاك المعلن .

ويغطي الإسكان والمرافق العامة والضمان الاجتماعي والرفاهية المصروفات العامة على الإسكان (باستبعاد دعم اللقطة الذي يصنف عادة باعتباره مصروفات « أخرى ») مثل المصروفات المرتبطة بالدخل ، وعلى توفير الإسكان ودعمه ، وأنشطة تطوير الأحياء الفقيرة ، وعلى تنمية المجتمع وخدمات النظافة للصحية . كما تشمل هذه البنود ما يقدم من تموينيات إلى المرضى والمعالجين عن العمل بصورة مؤقتة بسبب فقدان الدخل ، وعلى ما يدفع إلى المسنين والمعالجين عن العمل بصورة دائمة والمعالجين عن العمل ، وعلى الاغاثات التي تدفع للممتلكات والأموال والأطفال . وهي تشمل أيضا تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية لكافة المسنين والمعالجين عن العمل والأطفال . وكثير من المصروفات المتعلقة بالدفاع عن البيئة مثل مقاومة التلوث ، وإمدادات المياه ، وشؤون النظافة الصحية وجمع النفايات ، تدرج في هذه الفئة دون تمييز .

وتألف الخدمات الاقتصادية من المصروفات العامة المرتبطة بتنظيم عمليات توزيع وتوزيعها وتوزيعها على نحو أدعى إلى الكفاءة ، والتنمية الاقتصادية ، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الاقتصادية وتوفير فرص العمل . ومما يدخل في الأنشطة المشمولة اجراء البحوث ، والتفويض بالتجارة ، وإجراء مسح جيولوجية والتفتيش على فئات صناعية معينة وتنظيم أعمالها .

وتغطي المصروفات الأخرى مدفوعات اللقطة والبنود غير المدرجة في مكان آخر ، وهي تشمل بالنسبة لمدد قليل من الاقتصادات ، المبالغ التي لم يمكن تخصيصها لمكونات أخرى (أو نفقات تلتحق من المستندات للمصالحات النقدية) .

وإجمالي المصروفات محدد بصورة أدق من مقاييس الاستهلاك الحكومي المعلن الواردة في الجدول ٩ ، لأنه يستبعد المصروفات الاستهلاكية للدولة وللحكم المحلي . وفي الوقت نفسه ، فإن مصروفات الحكومة المركزية تم تعريفها بصورة أوسع لأنها تتضمن إجمالي الاستثمار المحلي للحكومة ، ومدفوعات التحويل .

ويعرف الفائض/العجز لشمال بأنه الإيراد الجاري للرأسمالي والمنح الرسمية المتلقاة ناقصا جملة المصروفات والاقتراض بعد استئزال ما مدد منه .

الجدول ٩٢ - الإيراد الجاري للحكومة المركزية

أدرجت في الملاحظة المتعلقة بالجدول ١١ المعلومات الخاصة بمصادر البيانات وقابليتها للمقارنة . والإيراد الجاري من حيث المصدر غير عنه باعتباره نسبة مئوية من جملة الإيراد الجاري ، وهو مجموع إيرادات الضرائب والإيراد من غير الضرائب ويتم حسابه من وفق العملات الوطنية .

ويعرف إيرادات الضرائب ، بأنه المصالحات الإلزامية غير المتبدلة وغير القابلة للاسترداد لاستخدامها في الأغراض العامة ، وتشمل التكاليف المحصلة على متأخرات الضرائب والغرامات التي يتم تحصيلها بسبب عدم أداء الضرائب أو التأخر في تسديدها . وهي موضحة خلاصة من المبالغ التي ردت أو غير ذلك من المعاملات التصحيحية . والضرائب على الدخل والأرباح والأرباح للرأسمالية ، هي ضرائب تفرض على الدخل الصافي القطني أو المقدّر جزائيا للأفراد وأرباح المصروفات والأرباح الرأسمالية سواء تحققت من مبيعات الأراضي ، أو الأوراق المالية ، أو غير ذلك من الأصول . أما المدفوعات فيما بين الإدارات الحكومية فيتم التفرع في عملية التجميع . وتشمل اشتراكات الضمان الاجتماعي الاشتراكات التي ينسبها أصحاب العمل والمصارف لضممان الاجتماعي ، وكذلك اشتراكات الذين يعملون لحساب أنفسهم والمعالجين عن العمل . وتشمل للضرائب المحلية على السلع والخدمات ، الضرائب المفروضة على المبيعات العامة أو حجم الأعمال أو القيمة المضافة ، ورسوم الإنتاج الانتقالية المفروضة على السلع ، والضرائب الانتقالية المفروضة على الخدمات والضرائب على استغلال السلع أو الممتلكات وأرباح الاحتكارات المالية . وتشمل الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية ، الرسوم المفروضة على الواردات وعلى الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد ،

ويلاحظ على أن أسعار الفائدة (ومعدلات نمو الحيازات النقدية) يتم التعبير عنها بالقيم الاسمية، فإن قدراً كبيراً من التباين بين البلدان ينشأ من الفروق في التضخم. ولسهولة الترجمة فإن مؤشر أحدث بيانات التضخم الوارد في الجدول ١ قد أعيد إدراجه في هذا الجدول.

الجدول ١٤ - نمو تجارة السلع

مصدر البيانات الأساسي للقيم التجارية الجارية هو ملف بيانات التجارة السلعية للكونغريد الذي أعده الأمم المتحدة، وتم استكماله ببيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الائتلاف) وتقديرات البنك الدولي. وتستند الإحصاءات الخاصة بالتجارة السلعية إلى إيرادات الجمارك للتجارة.

وتغطي صادرات السلع ووارداتها، مع بعض الاستثناءات، تحركات التجارة الدولية للسلع عبر جمارك الحدود؛ والتجارة في الخدمات ليست متضمنة في هذا. وتقدر قيمة الصادرات على أساس فرب (التسليم على ظهر المركب) والواردات على أساس سيف (الثقلية والتأمين والتأمين) ما لم ينص على خلاف ذلك في المصادر المتضمنة. وهذه القيم هي بالدولارات الجارية.

وتستند معدلات نمو صادرات السلع ووارداتها إلى بيانات الأسعار الثابتة التي استخدمت في بيانات قيم الصادرات والواردات بعد تكميلها بالرقم القياسي للسعر المتناظر. ويستخدم البنك الدولي الأرقام القياسية للأسعار الخاصة به التي تستند إلى الأسعار الدولية للسلع الأولية، والأرقام القياسية لقيمة الوحدة بالنسبة للسلع المصنوعة. وهذه الأرقام القياسية للأسعار تتعلق بكل بلد على حدة. كما أنها تفصيل تفصيلاً حريصاً حسب المجموعات السلعية. وذلك لكثافة للتجانس بين البيانات الخاصة بمجموعة من البلدان والبيانات المتعلقة بالبلدان فرادى. ومن شأن هذا الانسجام في البيانات أن يزيد كماً ولصلاً البنك الدولي تصنيف أرقامه القياسية للأسعار التجارية بالنسبة لأحد متزايد من البلدان. وقد تختلف معدلات النمو هذه عن الأرقام المصنوعة من الممارسات الوطنية لأن الأرقام القياسية القومية للأسعار قد تستخدم سنوات أساس مختلفة وإجراءات للترجيح مختلفة عما يستخدمه البنك الدولي.

أما معدلات التبادل التجاري أو صافي معدلات المقايضة التجارية، فهي تقيس الحركة النسبية لأسعار الصادرات بالمقارنة بحركة أسعار الواردات. وإذا حسب المؤشر باعتباره النسبة بين الرقم القياسي لمعدل أسعار الصادرات في بلد ما والرقم القياسي لمعدل أسعار وارداته، فإنه يبين التغيرات التي حدثت في مستوى أسعار الصادرات باعتبارها نسبة مئوية من أسعار الواردات، وذلك بالاحالة إلى سنة الأساس. والأرقام القياسية لمعدلات التبادل التجاري موضحة بالتسليم لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩

وأرباح التبادل والضرائب على التبادل. وتتمثل الضرائب الأخرى للضرائب المفروضة على قوائم المعزومات للخاصة بصاحب العمل أو الضرائب على الأعمال وضرائب الممتلكات والضرائب غير القابلة للتخصيص لفئات أخرى. وهي تشمل فيما سلبية عن عمليات تصحيح مثل الضرائب التي تحصل باسم حكومات الولايات أو الحكومات المحلية والتي لا تقبل للتخصيص لفئات ضريبة فردية.

ويؤلف الإيراد من غير الضرائب من المتحصلات التي ليست لها صفة الالتزام أو عدم الاسترداد والتي تدفع لأغراض عامة، مثل الغرامات والرسوم الانبارية أو دخل منظم المشروعات للتأجيم عن ملكية الحكومة. ولا تدرج فيها حصيلة المنح والقرض، والمبالغ الفائضة عن تمديد قروض سابقة ضمنها الحكومة، أو تحمل استحقاقات أو حصيلة بيع الأصول الرسمية.

الجدول ١٣ - النقود وأسعار الفائدة

تستند البيانات المتعلقة بالحيازات النقدية إلى الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي. والمعنى الواسع للحيازات النقدية هو أنها تمثل الفصول النقدية وشبه النقدية المستقاة على المؤسسات المالية لبلد ما لصالح معينين خلاف الحكومة المركزية. وبالنسبة لمعظم البلدان، فإن الحيازات النقدية تمثل إجمالي النقود (الإحصاءات المالية الدولية، السطر ٣٤)، وأنباء النقود (الإحصاءات المالية الدولية، السطر ٣٥). وتشمل النقود وسائل الدفع التي يستخدمها الاقتصاد؛ العملة المتداولة خارج البنوك والدفع تحت الطلب. أما أنباء النقود فتشمل الدائع لأجل ودائع المخزونات، وما يماثل ذلك من حسابات مصرفية يقوم مصدرها بمبادلتها بالنقود على الفور. ومتى كانت المؤسسات المالية غير النقدية مصدرها لها للخصوم شبه النقدية، فإنها تدرج أيضاً في قبيل الحيازات النقدية.

وتعصب معدلات النمو بالنسبة للحيازات النقدية من واقع الأرقام في نهاية السنة، في حين يستخدم متوسط أرقام نهاية السنة عن السنة المعينة والسنة السابقة عليها، لقياس النسيب بين الحيازات النقدية والتلجج للعملي الإجمالي.

وتمثل أسعار الفائدة الاسمية للمصرف، المستمدة بدورها من الإحصاءات المالية الدولية، الأسعار التي تنقصها المصارف التجارية أو المشابهة إلى حائزي خصومها شبه النقدية (أسعار الودائع) والتي تحملها المصارف على القروض المقدمة للملاءم الرئيسيين (سعر الاقراض). على أن قابلية البيانات المقارنة الدولية محدودة، وهذا راجع في جزء منه إلى اختلاف التنظيمات والتماريف، وفي جزء آخر إلى أن البلدان تتفاوت من حيث مدى ما يباح للبنوك من مجال لتحديد أسعار الفائدة بحيث تتراعى فيها ظروف السوق.

على لبس أن سنة ١٩٨٧ - ١٠٠٠ . وقد استمدت الأرقام للتقاسيم للأسماع من المصادر التي سبق إيرادها بشأن معدلات نمو الصادرات والواردات .

وتعصب المقاييس الموجزة لمعدلات النمو بجميع مراحل للسعر الدولارى الثلاثى لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل سنة ، ثم تطبيق طريقة للمرجعات الصغرى لتحديد معدل النمو فى الفترات الموضحة .

الجدولان ١٥ و ١٦ - هيكل الواردات والصادرات المصنعية

استمدت الحصص الواردة فى هذين الجدولين من قيم التجارة بالدولارات الجارية كما وردت فى نظام الأمم المتحدة للبيانات التجارية . وفى التكتيب السنوى للأمم المتحدة لإحصاءات التجارة الدولية ، وأضيفت إليهما مصادر ثانوية أخرى وتقريرات للبنك الدولى حسب الشرح الموضح فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٤ .

وقد ورد تعريف صادرات السلع وواردتها فى تلك الملاحظة .

وجرى تصنيف الصادرات والواردات على نمق لتصنيف المودع فى لتجارة الدولية ، السلسلة م ، رقم ٣٤ ، التتبع ١ . والتقريرات المضمنة من المصادر للتأويل يرسى عليها هذا التصنيف عادة ، ولإيضاح غير متخلط بالنسبة لأنواع معينة من السلع ، فيما يتعلق ببعض البلدان ، ولا يمكن عرض التفسير الكامل لها .

والسلع الغذائية الواردة فى الجدول ١٥ هى الواردة فى التصنيف المودع فى لتجارة الدولية الأقسام صفر ١ و ٤ الفرع ٢٢ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والزيوت والشحوم والحبوب الزيتية وأنواع البنق) . وعلى خلاف صنوف السابقة ، فإن الفرع ١٢ ، كتيلج ، أجمع فى الأغذية ، وأيس فى السلع الأولية الأخرى ، وهكذا فإن البيانات لا تقبل المقارنة الدقيقة مع تلك الخاصة بالصنوف السابقة ، خاصة إذا كان كتيلج يندأ هلمأ فى الاستيراد . ومواد القوقد هى السلع الواردة فى التصنيف المودع فى لتجارة الدولية ، القسم ٣ (القوقد المعجنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) . والسلع الأولية الأخرى هى واردة فى التصنيف المودع فى لتجارة الدولية فى القسم ٢ (المواد الخام باستثناء مواد القوقد) ما عدا الفرع ٢٢ (البذور الزيتية والبنق) زلأنا الفرع ٦٨ (السماد غير الحيدوية) . وآلات ومعدات التلق هى السلع الواردة فى التصنيف المودع فى لتجارة الدولية ، القسم ٧ . والسلع المصنوعة الأخرى التى تصعب باعتبارها البائى من جملة قيمة الواردات من السلع المصنوعة ، تمثل الأقسام ٥ ٥ إلى ٩ ما عدا القسم ٧ الفرع ٦٨ .

والقوقد والمعادن والكتافات الواردة فى الجدول ١٦ هى السلع الواردة فى التصنيف المودع فى لتجارة الدولية ، القسم ٣ (القوقد المعجنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) وفى الفرعين ٢٧ و ٢٨ (السماد والأسمدة الخام وخامات المعادن الحيدوية) وفى الفرع ٦٨ (السماد غير الحيدوية) ، والسلع الأولية الأخرى هى الواردة فى التصنيف المودع فى لتجارة الدولية ، الأقسام صفر ١ ، ٢ ، ٤ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتيلج والمواد الخام غير الغذائية والزيوت والشحوم والتشع) ما عدا الفرعين ٢٧ و ٢٨ . وآلات ومعدات النقل هى السلع الواردة فى التصنيف المودع فى لتجارة الدولية ، القسم ٧ . والسلع المصنوعة الأخرى تمثل الأقسام ٥ ٥ إلى ٩ ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ . وأدرجت المنسوجات والملابس الواردة فى الفرعين ٦٥ و ٨٤ من التصنيف المودع فى لتجارة الدولية (المنسوجات والفزل والأقمشة والملابس) باعتبارها مجموعة فرعية للسلع المصنوعة الأخرى .

وقد تم ترجيح المقاييس الموجزة فى الجدول ١٥ بجملة واردة السلع من البلدان فرادى بالدولارات الجارية ، ورجعت للمقاييس الواردة فى الجدول ١٦ بجملة صادرات السلع للبلدان فرادى بالدولارات الجارية (أنظر الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدول ١٤) .

الجدول ١٧ - واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة : المنشأ والتكريب النوعى

البيانات مسندة من الأمم المتحدة ، كما أبلغت عنها الاقتصادات مرتفعة الدخل ، الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، فيما عدا البرتغال وتركيا واليونان .

ويورد الجدول قيمة الواردات من السلع المصنوعة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتقمة الدخل حسب القصد المنشأ والتكريب النوعى لهذه الواردات حسب المجموعات لكبرى للمنتجات المصنوعة .

ويحل هذا الجدول محل جدول كان يرد فى الطبقات السابقة يتناول منشأ صادرات السلع المصنوعة وجهة وصولها ، كان يستند إلى الصادرات المبلغ عنها من قبل الاقتصادات فرادى . وحيث أنه كان هناك تأخير لمدة سنوات فى الإبلاغ من قبل كثير من الاقتصادات التنموية ، كانت تستعمل التقديرات المستندة إلى مصادر مختلفة لمد التخرات . وإلى حين تحسين هذه التقديرات فإن الجدول الحالي المستند إلى بيانات حديثة ومتسقة ، وإن كانت أقل شمولاً ، أدرج بدلاً منه . فالواردات من السلع المصنوعة إلى الأسواق الأساسية من اقتصادات فرادى ، هى أفضل بدل متاح لبلن حجم وتكوين صادرات هذه الاقتصادات من السلع المصنوعة لجميع وجهات الوصول ملحوظة مما .

باعتبارها تحويلات خاصة بدون مقابل وتدرج في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، في حين أن التحويلات المُستمدّة من مدد اقلية أصغر تدرج ضمن الخدمات باعتبارها دخل عمل . وهذه التفرقة تتفق مع الخطوط الإرشادية المقررة دولياً ، ولكن كثيراً من البلدان النامية يصنف تحويلات العمال باعتبارها حصة دخل عنصر من عناصر الإنتاج (ويلاحظ أن مكرراً من مكررات الناتج القومي الإجمالي) . والبنك الدولي يلتزم بالخطوط الإرشادية الدولية في تعريف الناتج القومي الإجمالي ، ولذا قد يختلف عن الممارسات القومية .

وتتألف الاحتياطيات الدولية الإجمالية من حيازات من المستوكات الذهبية وحقوق المسحب الخاصة ومركز الاحتياطي لأعضاء صندوق النقد الدولي في الصندوق وحيازات النقد الأجنبي الخاضعة لاشتراط السلطات النقدية . وقد استمدت البيانات المتعلقة بالاحتياطيات الدولية من ملفات بيانات صندوق النقد الدولي . ويتم تقييم المكون الذهبي لهذه الاحتياطيات بأسعار لندن في نهاية السنة (٣١ كانون الأول / ديسمبر) أي على أساس ٣٧,٣٧ دولار للأونصة في ١٩٧٠ وعلى أساس ٤٠١ دولار للأونصة في ١٩٨٩ . وتشير مستويات الاحتياطي عن عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٩ إلى نهاية السنة المالية ، وهي بالدولارات التجارية بأسعار الصرف السائدة. وبسبب وجود فروق في تعريف الاحتياطيات الدولية وفي تقييم الذهب وفي ممارسات إدارة الاحتياطي فإن مستويات حيازة الاحتياطي المنشورة في المصادر الوطنية ليس لها دلالة دقيقة في المقارنة . وفي نهاية عام ١٩٨٩ ، عجز عن حيازات الاحتياطي أيضاً ، بحسب الأشهر الواردة من السلع والخدمات ، التي يمكن لهذه الحيازات شراؤها .

وتحسب التفاضيل الموجزة من إجماليات المجموعات للاحتياطيات الدولية الإجمالية وجملة واردات السلع والخدمات بالدولارات الجارية .

الجدول ١٩ - المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للبترول

تتألف المساعدة الإنمائية الرسمية من صفات المدفوعات المصدرة من قروض ومنح قدمت بشروط مالية ميسرة من الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (الأوبك) للتهوؤ بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . ولقد قصد بهذا التعريف استبعاد للمساعدة العسكرية البحتة ، فإن الحظ الفاصل يكون مطبوعاً أمولاً ، والعبارة عادة بالتحريف الذي يستخدمه باد المنشأ . كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشمل قيمة التعاون والمساعدة في الميدان التقني ، وجميع

والسلع المصنوعة هي السلع الواردة في التصنيف الموحد في التجارة الدولية ، التفتيح ١ ، الأصناف من ٥ إلى ٩ (الكيماويات والمنسوجات المتصلة بها ، والسلع المصنوعة الأساسية ، والأصناف المصنوعة ، وآلات ومعدات للثق ، والأصناف والسلع المصنوعة الأخرى التي لم تصنف في مكان آخر) مع استبعاد الفتح ١٨ (الممان غير المحددة) . وهذا التعريف أوسع نوعاً ما من ذلك المستخدم لتحديد مصدرى السلع المصنوعة .

والمجموعات الأساسية للمنتجات المصنوعة الواردة في التقرير تم تعريفها كالتالي : المنسوجات والملابس (للتصنيف الموحد في التجارة الدولية ، القسم ٦٥ و ٨٤) ، الكيماويات (التصنيف الموحد ، القسم ٥) الآلات الكهربائية والالكترونيات (التصنيف الموحد ، القسم ٧٢) ومعدات النقل (للتصنيف الموحد ، القسم ٧٣) وسلع أخرى معرفة باعتبارها الباقى . وقد استخدمت بيانات التفتيح ١ من التصنيف الموحد بالنسبة لعام ١٩٦٩ ، في حين استخدمت لبيانات المكافئة في التفتيح ٢ بالنسبة لعام ١٩٨٩ .

الجدول ١٨ - ميزان المدفوعات والاحتياطيات

الأحصاءات الواردة في هذا الجدول هي في مستطها كما وردت في تقرير صندوق النقد الدولي ، ولكنها تشمل أحدث التقديرات التي أعدها العاملون في البنك الدولي ، وفي حالات نادرة تشمل ما قام به البنك نفسه من تصحيح في التغطية أو في التصنيف لتعزير التقابلية للمقارنة الدولية . ولقيم الواردة في هذا الجدول هي بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

وميزان الحساب الجاري بعد للتحويلات الرسمية ، هو لفرق بين (أ) صادرات السلع والخدمات (من عناصر الإنتاج أو من غير عناصر الإنتاج) وكذلك التفتحات إلى الدخل من التحويلات بدون مقابل (الخاصة بالرسمية) (ب) واردات من السلع والخدمات ، وكذلك التحويلات بدون مقابل إلى بقية أنحاء العالم .

وميزان الحساب الجاري (قبل التحويلات الرسمية) ، هو ميزان الحساب الجاري الذي يبالغ صفات التحويلات الرسمية بدون مقابل باعتبارها معاملة لحركات رؤوس الأموال الرسمية . والفرق بين قياسى ميزان المدفوعات هو في الأساس معونة أجنبية على هيئة منح ومساعدة تقنية ومعونة غذائية وهي تميل في حالة معظم البلدان النامية إلى جعل أوجه عجز الحساب الجارى أصغر من احتياجات التمويل .

ويطلى صفات تحويلات العاملين بالخارج المدفوعات والمشتقات التي يحولها المهاجرون من دخلهم ، سواء كانوا مستخدمين أو ينتظر استخدامهم لأكثر من سنة في اقتصادهم الجديد الذي يعتبرون مقيمين فيه . وتصنف هذه للتحويلات

البيانات للمعرضة مقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجميع القيم بدولارات الولايات المتحدة تم تحويلها بأسعار الصرف الرسمية .

وصافي إجمالي التدفقات هو صافي المدفوعات المنصرفة إلى البلدان القائمة والمؤسسات متعددة الأطراف . والمدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف يتم الآن الاضطرار عنها بالتنمية لجميع أعضاء لجنة المساعدة الاقتصادية على أساس تاريخ إصدار أئحة الصرف ، ومن قبل كان بعض أعضاء اللجنة يقومون بالاضطرار على أساس تاريخ الصرف الفعلي ، أما إجمالي التدفقات الثنائية إلى الاقتصادات منخفضة الدخل ، فتستبعد منه التدفقات الثنائية غير المخصصة ، وكذلك جميع المدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف .

وتم تحويل القيم الاسمية الواردة في موجز المساعدة الاقتصادية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل ، على أساس الأسعار في عام ١٩٨٧ باستخدام مكش النتائج للمحلي الإجمالي بالدولارات . ويستند هذا المكش إلى الزيادات السريعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باستثناء البرتغال وتركيا واليونان) مقسمة بالدولارات . ويخجل في اعتباره التغيرات الطارئة في أسعار التكافؤ بين الدولار والعملة الوطنية ، فإذا انخفضت قيمة الدولار مثلا وجب تعديل التغيرات السريعة المقسمة بالعملة الوطنية في الاتجاه العكسي بمقدار الانخفاض في الدولار ، وذلك لتعويض إلى التغيرات السريعة بالدولار .

وعلاوة على أن الجدول يوضح الأرقام الإجمالية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) فهو يوضح الأرقام الإجمالية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوبك) . والأعضاء المانعون في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوبك) هم : الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وقطر وكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية . والبيانات الخاصة بالمساعدة الاقتصادية الرسمية والمنطقية بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوبك) استقوت بدورها من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

الجدول ٢٠ - المساعدة الاقتصادية الرسمية : المتحصلات

يتكون صافي المدفوعات المنصرفة من المساعدة الاقتصادية الرسمية من جميع المصادر ، من قروض ومنح مقدمة بشروط مالية ميسرة من جانب جميع الوكالات الرسمية الثنائية والمصادر متعددة الأطراف للتمويل للتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . وهو يشمل قيمة القروض والمساعدة في الميدان التقني . والمدفوعات المنصرفة المبينة في هذا الجدول لا تتفق بدقة مع

ما ورد في الجدول ١٩ ، لأن المتحصلات هي من جميع المصادر ، والمدفوعات المنصرفة في الجدول ١٩ تشير إلى ما قدمه أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحدهم . وصافي المدفوعات المنصرفة يماثل إجمالي المدفوعات المنصرفة ناقصا المدفوعات إلى مخصصي المونة لاستهلاك متحصلات المونة السابقة . ويوضح الجدول صافي المدفوعات المنصرفة من المساعدة الاقتصادية الرسمية بالتنسب لنصيب الفرد وابعادها نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي .

وجرى احتساب المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من المساعدة الاقتصادية الرسمية من واقع إجماليات المجموعات للسكان وللمساعدة الاقتصادية الرسمية . وتم احتساب المقاييس الموجزة للمساعدة الاقتصادية الرسمية باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، من واقع إجماليات المجموعات للمساعدة الاقتصادية الرسمية والناتج القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

الجدول ٢١ - إجمالي الديون الخارجية

البيانات المتعلقة بالديون في هذا الجدول والجدول التالية ، مستمدة من تظلم البنك الدولي للإبلاغ من قبل المدينين تكملةا بتقديرات البنك الدولي . ويقتصر هذا النظام على الاهتمام بالاقتضالات القائمة ، ولا يجمع بيانات عن الديون الخارجية لمجموعات أخرى من المقرضين ولا عن الاقتضالات التي لمبت أعضاء في البنك الدولي . والأرقام الدورية المتعلقة بالديون والواردة في الجدول من ٢١ إلى ٢٥ ، هي بدولارات الولايات المتحدة ومحولة بأسعار الصرف الرسمية .

والبيانات الخاصة بالديون تشمل للديون الخاصة غير المضمونة التي يبلغ عنها سبعة وحشرون بلدا ناميا ، وللتقديرات لتكملة أو الجزئية الخاصة بشحرون بلدا انمافيا لم تبلغ ، ولكن من المعروف أن هذا النوع من لديون كبير بالتنسبة لها .

والقروض العامة هي التزامات خارجية على المدينين الماعين ، بما في ذلك الحكومات الوطنية وأجهزتها ، وهيئاتها العامة ذات الاستقلال الذاتي ، والقروض المضمونة من قبل سلطة عامة هي التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص تضمنت منطقة عامة تصديدها . وهذان النوعان جرى جمعهما في الجدول ، والقروض الخاصة غير المضمونة ، هي التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص لا تضمن منطقة عامة تصديدها .

ويشير لتستخدم كتمان صندوق النقد الدولي إلى التزامات إعادة الشراء تجاه صندوق النقد الدولي لجميع استخدامات موارد الصندوق ، باستثناء ما كان ناشئا عن مسوحات في شريحة

المستثمر (يحدد حسب المقر) ، وهدف المستثمر منه هو أن يكون له صوت في إدارة المشروع . ولجمالية تدفقات الموارد الصافية ، هو مجموع التدفقات الصافية من التدوين طويلة الأجل (باستبعاد ديون صندوق النقد الدولي) ، زائدًا المنح الرسمية (باستبعاد المساعدة التقنية) ، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر . وجمالية التدفقات الصافية يساوي جمالية التدفقات الصافية من الموارد ناقصًا مدفوعات الفائدة على القروض طويلة الأجل وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر .

الجدول ٢٤ - للنسب الإجمالية للتدوين الخارجية

يمثل لجمالية التدوين الخارجية كتسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات ، للتدوين طويل الأجل للعام وللمضمون من سلطة عامة والخاص غير المضمون ، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي ، والتدوين قصير الأجل المصنوع في نهاية العام ، مضمومًا منه سند الأصل وما تم شطبه ، وجبر هذا الجدول ، تتضمن السلع والخدمات تحويلات العاملين . ولتقدير لجمالية التدوين الخارجية كتسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، يتم تحويل أرقام الدين إلى دولارات أمريكية من صلات السداد بأسعار الصرف في نهاية العام . ويتم تحويل الناتج الإجمالي من العملات القومية إلى دولارات أمريكية بفتح إجراءات التحويل الموصوفة في الملاحظة التقنية الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ .

ولجمالية خدمة الدين كتسبة مئوية من السلع والخدمات هو مجموع سداد الأصل ومدفوعات الفائدة على لجمالية الدين للخارجي (كما هو معرف في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢١) . وهو واحد من مقاييس كثيرة متعارف عليها تستخدم لتقييم قدرة البلد على خدمة الدين .

ومدفوعات الفائدة كتسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات هي المدفوعات الفعلية التي تم إجراؤها بسبب لجمالية الدين الخارجي .

والمقاييس الموجزة مرجحة للصادرات من السلع والخدمات بالدولارات الجارية ، بالناتج القومي الإجمالي بالدولارات الجارية ، على التوالي .

الجدول ٢٥ - شروط الاقتراض العام الخارجي

تشير الارتباطات إلى القروض الملمة والقروض المضمونة من سلطة عامة والتي تم توقيع صفود بشأنها في السنة المعنية . ويتم الإبلاغ عنها بعملة السداد وتحوّل إلى دولارات الولايات المتحدة بمتوسط أسعار الصرف الرسمية السنوية .

وأرقام أسعار الفائدة ، ومواعيد الاستحقاق ، وفترات السداد ، هي متوسطات تم ترجيحها بمقادير القروض . والفائدة هي

الاحتياطي . وهو مبين بالنسبة لنهاية السنة المعنية ، ويشمل مشتريات قلعة بمقتضى شرائح الائتمان ، بما في ذلك موارد الاتحاد المومعة ، وجميع التسهيلات الخاصة (الرصيد الاحتياطي والتمويل التعويضي والصندوق الموسع وتسهيلات النفط) ، وقروض الصندوق الاستئماني ، والعمليات التي تتم بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلي المعزّز . تم تحويل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي للتأم في نهاية السنة (الرصيد) إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر صرف الدولار بحقوق السحب الخاصة الساري في نهاية السنة .

للدوين الخارجية قصيرة الأجل هي ديون استحقاقها الأصلي سنة أو أقل . ولا تسمح البيانات المتاحة بأى تفرقة بين التدوين قصيرة الأجل العامة والخاصة غير المضمونة .

ويرصف لجمالية التدوين الخارجية لأغراض هذا التقرير بأنه اجمالي مبلغ التدوين العامة طويلة الأجل ، والتدوين المضمونة من سلطة عامة ، والتدوين الخاصة طويلة الأجل غير المضمونة ، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي والتدوين قصيرة الأجل .

الجدول ٢٦ - تدفق رأس المال الخارجي للعام والخاص

تنصب البيانات المتعلقة بالمدفوعات المنصرفة وسداد أصل الدين (استهلاك) ومدفوعات الفائدة على القروض الملمة ، والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة طويلة الأجل .

والمدفوعات المنصرفة هي مسجولة من التزامات بقروض طويلة الأجل خلال السنة المحددة .

وسداد الأصل هو المبلغ الفعلي من الأصل (الاستهلاك) المنفوع بعملة أجنبية أو سلع أو خدمات في سنة محددة .

ومدفوعات الفائدة هي المبالغ الفعلية من الفائدة المدفوعة بالتدوين الأجنبي والسلع والخدمات في السنة المحددة .

الجدول ٢٧ - اجمالي تدفقات الموارد الصافية وصافي التحويلات

صافي التدفقات من التدوين طويلة الأجل هو المدفوعات المنصرفة ناقصًا ما سدد من أصل الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة والخاص غير المضمون . وللمنح الرسمية هي تحويلات أجرتها وكالات رسمية نقدًا أو عينا ولا يشمل المقتضى بشأنها أي دين قانوني . ولا تشمل بيلت المنح الرسمية ، منح المساعدة التقنية .

ويرصف صافي الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره الاستثمار الذي يتم للحصول على فائدة دائمة (عادة ١٠ في المائة من مجموع الأصول) في مشروع يصل في بادئ الأمر غير باد

الرسوم الأساسية التي تُحمل على قرض ما ويتم احتسابها عادة على أساس مبلغ أصل الدين المسموح والتكتم . ومعد استحقاق القرض ، هو الفترة بين تاريخ الاتفاقية عند التوقيع على اتفاقية القرض ، أو تاريخ إصدار المذكرة ، وتاريخ تمديد أصل الدين نهائيا . وفترة السماح هي الفترة بين تاريخ الاتفاقية ، وتاريخ تمديد الفسخ الأولى من أصل الدين .

وتشير الدين العملة التي لها أسعار فائدة متغيرة ، كضريبة مئوية من الدين العام ، إلى أسعار الفائدة التي تنمو مع التغيرات في سعر سوق رئيسية ، مثل سعر الفائدة للسائد بين المصارف في لندن (ليور) أو سعر الفائدة للمميز في الولايات المتحدة . ويبين هذا المصداق ما يتعرض له المقرض من تغييرات في أسعار الفائدة الدولية .

وقد رجحت المفاهيم الموجزة في هذا الجدول بمقايير القروض .

الجدول ٢٦ - نمو السكان وتغييراتهم المستقبلية

معدلات نمو السكان في مؤشرات خاصة بفترات وتحسب من واقع عدد السكان في منتصف السنة .

وتغييرات السكان في منتصف عام ١٩٨٩ وتغييرات الخصوبة والوفيات وضخها البنك الدولي من بيانات قدمها شعبة السكان في الأمم المتحدة ، والمكتب الإحصائي للأمم المتحدة ، والمكتب الإحصائي القطري . وتُخذ البيانات بمن الاعتبار التناقص التي أسفر عنها آخر تحديثات للسكان ، والتي لا تكون في بعض الحالات ، لا حديثة ولا دقيقة . لاحظ أن اللاجئين الذين لا يستطيعون بلد المأوى بصورة دائمة يعتبرون بصورة عامة جزءا من سكان بلدهم الأصلي .

وتغييرات السكان المستقبلية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ والسنة التي يصبح فيها عدد السكان ثلثا في خمسة المطاف (أُنظر التعريف الوارد أدناه) هي تغييرات تتم لكل اقتصاد على حدة . والمعلومات المتعلقة بمجملة عدد السكان من حيث السن والجنس ومعدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة الدولية ، قُدرت مستقبليا بناء على افتراضات معقدة حتى الوقت الذي يصبح فيه عدد السكان ثلثا .

وثبات عدد السكان هو وضع لا يطرأ فيه تغيير على معدلات الوفيات بالنسبة لكل عمر وجنس على مدى فترة طويلة من الزمن ، في حين تبقى معدلات الخصوبة عند مستوى الأحكام أي عندما يصبح معدل التكاثر الصافي (الوارد تعريفه في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٧) مساويا للولادة الصحيح والنسبة لسكان هذا شأنهم ، فإن معدل المواليد يكون ثابتا ومساويا لمعدل الوفيات كما يكون هيكل الأعمار ثلثا ومعدل النمو صفرا .

ويتم وضع التغييرات المستقبلية للسكان حسب المجموعات العمرية ، ويجري وضع تقدير مستقبلي لكل من الوفيات والخصوبة والهجرة بصورة منفصلة ، وتطبق النتائج على نمو متكرر على الهيكل العمري لسنة الأساس ١٩٨٥ . والنسبة لفترة التغيير المستقبلي من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥ ، فإن التغييرات في الوفيات مبنية تبعا لكل بلد على حدة أو حسب الزيادة في العمر المتوقع والنقص في وفيات الأطفال على أساس الاتجاهات السابقة في كل بلد . وعندما يكون التحاق الأثاث بالمدارس الثانوية عاليا ، يفترض أن تنخفض الوفيات بمعدل أسرع . ويتم تقدير وفيات الأطفال مستقبليا بصورة منفصلة عن وفيات الكبار . ويلاحظ أن البيانات لا تعكس بعد التأثير الكبير المحتمل لوباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) .

وتستند معدلات الخصوبة المقررة مستقبليا أيضا إلى الاتجاهات السابقة . والنسبة للبلدان التي بدلت فيها الخصوبة في الانخفاض (سميت مرحلة انتقال الخصوبة) ، يفترض أن هذا الاتجاه مستمر . وقد لوحظ أنه ليس هناك بلد يقل فيه العمر المتوقع عن ٥٠ عاما شهد انخفاضا في الخصوبة ، والنسبة لهذه البلاد تتأخر مرحلة انتقال الخصوبة ، ثم يطبق عليها متوسط الانخفاض بالنسبة لمجموعة البلدان في فترة انتقال الخصوبة . ويفترض أن البلدان التي تقل الخصوبة فيها عن مستوى الأحكام مستمر في معدلات خصوبة لجمالية ثابتة حتى ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، ثم تستعيد مستوى الأحكام بحلول ٢٠٣٠ .

وتستند معدلات الهجرة الدولية إلى الاتجاهات الماضية والحالية في تدفق الهجرة وسياسات الهجرة . ومن بين المصادر التي تم الرجوع إليها ، تغييرات حالية وتغييرات مستقبلية أجرتها مكتب إحصائي قومية ، ووكالات دولية ومؤسسات بحث . ونظرا لعدم التأكيد من اتجاهات الهجرة مستقبلا ، افترض في التغييرات المستقبلية ، أن تصل معدلات الهجرة الصافية إلى الصفر في عام ٢٠٢٥ .

وللتغييرات المتعلقة بالحجم الإجمالي للسكان اللاتين ، هي تغييرات من قبل التكوين ، ولا ينبغي اعتبارها تنبؤات . وقد تم إدراجها في الجدول لتوضيح أثر الاتجاهات الحديثة للخصوبة والوفيات بناء على الافتراضات صيغت صياغة عامة . ويمكن الرجوع إلى إصدارات ١٩٨٩ - ١٩٩٠ من التغييرات المستقبلية لسكان العالم الصادرة عن البنك الدولي للتعرف على بيان أرفى عن الأساليب والافتراضات التي استخدمت في حساب التغييرات .

الجدول ٢٧ - الزيادة السكانية والخصوبة

بدل المعدل الأولي للمواليد والمعدل الأولي للوفيات على عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات على التوالي مما يقع لكل ألف نسمة من السكان في السنة ، وقد استمدت من المصادر المذكورة في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٦ .

الجدول ٢٨ - الصحة والتغذية

إن التقديرات الخاصة بعدد السكان بالنسبة لكل طبيب وكل مشغل بالتمريض هي تقديرات مستمدة من بيانات منظمة الصحة العالمية، وتم استكمالها ببيانات حصل عليها البنك الدولي من مصادر قومية بصورة مباشرة، وتقدير البيانات إلى تشكيلة من السنوات، لاسيما السنة المحددة بصفة عامة بأكثر من عامين، ويتضمن الرقم الخالص بالأطباء، بالإضافة إلى العدد الإجمالي للممارسين الممجدين في البلاد، المساعدين الطبيين الذين يتلقون تدريبهم الطبي عن تدريب الأطباء المؤهلين، ولكنهم يتقدمون رغم ذلك خدمات طبية مماثلة، بما في ذلك إجراء العمليات البسيطة. ويتضمن المملوون بالتمريض الممرضات والممرضين المتخرجين، والممرضات والممرضات، وكذلك العاملين الصحيين شبه المهنيين وأخصائيي الاسعافات الأولية، والقبائل التقليدية، الخ. ويرفر ادراج العاملين شبه المهنيين والمعاونين تقديرات أكثر دقة عن رعاية التمريض المتاحة، ولما كان تعريف الأطباء والمشتغلين بالتمريض يتباين، ولما كانت البيانات المعروضة هي بيانات تتعلق بطلاقة من المدين - فإن البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان.

وتبين البيانات الخاصة بعدد حالات الولادة التي قدم فيها عاملون بالشؤون الصحية رعاية صحية النسبة المئوية للمواليد المسجلين الذين خدمت لهم عند مولدهم رعاية من قبل عامل بالخدمة الصحية محترف به. والبيانات مأخوذة من منظمة الصحة العالمية، وجرى استكمالها ببيانات اليونيسيف. وهي تستند إلى مصادر قومية، مستمدة في معظمها من تقارير مجتمعية رسمية ومن سجلات المستشفيات ويمكن بعضها فقط حالات الولادة في المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى. وفي بعض الأحيان يتم استخدام المستشفيات الخاصة والرعاية الأصغر، وفي بعض الأحيان يتم ادراج حتى المرافق الصحية للبلدية نمدا. ومن ثم فللتغطية ليست شاملة على الدوام، ويبنى معالجة الأرقام بحرص شديد.

والأطفال ناقصو الوزن عند المولد، هم الأطفال الذين يزنون أقل من ٢٥٠٠ غرام عند مولدهم. وكثيرا ما يكثر نقص الوزن عند المولد بسوء تغذية الأم، وينتزع إلى زيادة خطر وفيات الأطفال، ويؤدي إلى ضعف النمو في مرحلة الرضاعة والطفولة، مما يزيد من حالات التأخر في النمو بأكثرها الأخرى. وقد استندت الأرقام من مصادر منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وهي تستند إلى بيانات قومية. والبيانات لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان، نظرا لأنها جمعت من توافقة من المسموح والسجلات الانبارية التي قد تكون تغطيتها غير مثالية للواقع على المستوى الوطني.

والنساء في سن الحمل، هن النساء بين عمر ١٥ و ٤٩ سنة.

ويمثل معدل الخصوبة للكلية عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة واحدة إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات حملها وأن تحمل في كل عمر وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد. والمعدلات المبينة مستمدة من المصادر المذكورة في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٦.

ومعدل التكاثر الصافي الذي يقيس عدد البنات الذي ينتظر أن تلده طفلة مولودة حديثا خلال فترة حياتها، بافتراض معدلات خصوبة ثابتة محددة من حيث السن ومعدلات ثابتة للوفيات، هو انعكاس لمدى قدرة مجموعة من الفتيات المولودات حديثا على التكاثر بحددهن. ويصل معدل التكاثر الصافي الذي يبلغ الواحد الصحيح على أن الخصوبة في مستوى الأحلال: فالنساء القليلات للحمل - في المتوسط - لايحملن عند هذا المعدل إلا عددا كافيا من البنات للتحول محلوين في السكان. وفيما يتعلق بحجم السكان الثابتين، فإن السنة المفترضة بلوغ خصوبة مستوى الأحلال هي من قبيل التكهين ويبنى ألا ينظر إليها باعتبارها تنبؤا.

والنساء المنزولات اللائي في سن الحمل واللائي يستخدمن وسائل منع الحمل هن النساء اللائي يمارسن هن أو أزواجهن أي ضروب من ضروب منع الحمل. ويقاس استخدام منع الحمل بصفة عامة بالنسبة للنساء في سن ١٥ - ٤٩ سنة. وتستخدم بضعة بلدان مقاييس تتعلق بمجموعات عمرية أخرى، خاصة للمجموعة ١٥ إلى ٤٤ سنة.

وقد استندت البيانات أساسا من المسموح الديمغرافية والصحية، ومسموح مدى انتشار وسائل منع الحمل، ومن البيانات النظرية لدى البنك الدولي، ومقال مولدين وميجال: مدى انتشار استخدام وسائل منع الحمل: اتجاهات وإضافا، في المجلد ١٩ من دراسات في تنظيم الأسرة (١٩٨٨). وبالنسبة لقلّة من البلدان التي لا تتوافر عنها أي بيانات استقصائية، وبالنسبة لعدة بلدان أفريقية، استخدمت إحصاءات التراجع. وربما تبين إحصاءات التراجع مدى انتشار مواقع للحمل بأقل من حقيقة، لأنها لا تقيس الأساليب المتبعة مثل الانتقاع في أيام معينة خلال الدورة الشهرية، أو التمزق، أو الانتقاع عن الاتصال الجنسي، أو استخدام وسائل لمنع الحمل لا يتم الحصول عليها عن طريق البرنامج الرسمي لتنظيم الأسرة. وتقدير البيانات إلى المعدلات السائدة في مجموعة من السنوات لا يحدد عموما عن سنتين قبل السنة المحددة في الجدول.

وجميع التقاليد الموجزة هي بيانات تتعلق بكل بلد، وقد رجحت بحصة كل بلد في المجموع الكلي لعدد السكان.

المهنية ، ودراسج تعليم الكبار ، والمعاهد المحلية التي مدتها سنتان ، ومراكز التعليم عن بعد (أساسا للدراسة بالمراسلة) .
ويتبين توزيع التلاميذ على هذه الأنواع المختلفة من المعاهد ، بين البلدان . ويستخدم مجموع الشباب ، أي بين سن ٢٠ و ٢٤ سنة ، وهو النقيض الذي أعدته اليونيسكو باعتبارهم القسم المشترك (المقام) ، لأنهم يمثلون مجموعة المستوى الثالث المتوسطة رغم أن شبها أكبر أو أصغر من هذه المجموعة العمرية قد يتم تسجيلهم بمؤسسات المستوى الثالث من التعليم .

وصافي للقبول بالابتدائي هو النسبة المئوية للأطفال في سن المدرسة المقبولين بالمدراس وعلى خلاف القبول الإجمالي ، فإن النسب الصافية تتفق مع المجموعة العمرية للتلاميذ المدارس الابتدائية للبلاد . ويعطي هذا المؤشر فكرة أوضح كثيرا عن عدد الأطفال في المجموعة العمرية المقبولين بالمدراس فعلا دون أن يتضمن الحد بمن يزيد منهم (أو يقل) عن سن الدراسة .

ونسبة للتلاميذ إلى المدرسين هي عدد التلاميذ المقبولين في المدارس في بلد ما ، مقسوما على عدد المدرسين في النظام التعليمي .

وللمقاييس الموجزة الواردة في هذا الجدول ، هي معدلات القبول بالمدراس بالنسبة للبلد ، وقد تم ترجيحها بنصيب كل بلد من المجموع لتكفي للسكان .

الجدول ٣٠ - توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنات الدولية للنتائج المحلي الإجمالي

تشير بيانات هذا الجدول إلى تقديرات برنامج المقارنات الدولية للنتائج المحلي الإجمالي وتوزيع الدخل والمصروفات الذي تحقته مجموعات المنينات الأمرية ، مرتبة حسب جملة دخل الأسرة ، أو دخل الفرد ، أو مصروفاتها .

ويمثل العمود الأول النتائج الأولية لبرنامج المقارنات الدولية ، المرحلة الخامسة ، لعام ١٩٨٥ . ويعد البرنامج الدولي صياغة الحسابات القومية التقديرية من خلال مجموعات سريعة خسة ، ويعد تفصيل مفردات النتائج المحلي الإجمالي حسب مكونات المصروفات . ومن المتوقع أن تصبح نتائج البرنامج الأكثر شمولا متاحة بحلول نهاية عام ١٩٩١ . والأرقام الواردة هنا عرضة للتغيير ويُنصح اعتبارها إرشادية فحسب . ويتم اعداد تفصيل المرحلة الخامسة من البرنامج الدولي من قبل المكاتب الإحصائية القومية ، ويتم تنسيق النتائج بواسطة المكتب الإحصائي للأمم المتحدة بدعم من الوكالات الدولية الأخرى ، خلاصة المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ويسمى البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في هذا العمل .

ومعدل وقيل الأطفال للرضع هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام من العمر لكل ألف من المواليد أحياء في سنة معينة . والبيانات مستمدة من مطبوع الأمم المتحدة بعنوان : **وقيات الأطفال دون الخامسة : تقديرات مستقبليّة ، ١٩٥٠ - ٢٠٢٥** . وكذلك من البنك الدولي .

وبحسب نصيب الفرد من امداخلات السعرات الحرارية اليومية ، بقسمة مكافئ السعرات الحرارية للاحتياجات الغذائية في اقتصاد ما على عدد السكان . وتختلف الامداخلات الغذائية من الانتاج المحلي ، والواردات ناقصا الصادرات ، والتغيرات التي تطرأ على المخزون المحلي ، ويستمد منها علف الماشية ، والبذور المستخدمة في الزراعة ، والمواد الغذائية التي تنفق في عمليات التجهيز والتوزيع . وهذه التقديرات مستمدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

والمقاييس الموجزة في هذا الجدول ، هي أرقام نظرية مرجحة بحصة كل بلد من المجموع لتكفي لعدد السكان .

الجدول ٢٩ - التعليم

تشير بيانات هذا الجدول إلى ملكية من السفين ، لابتعد بصفة عامة بأكثر من صلمين عن السنوات المحددة ، غير أن الأرقام بالنسبة للثلاث تشير أحيانا إلى سنة سابقة عن المجموع لتكفي . والبيانات مستمدة في معظمها من اليونيسكو .

والبيانات المتعلقة بالقبول بالمدراس الابتدائية هي تقديرات للأطفال من جميع الأعمار المقبولين بالمدراس الابتدائية . وقد عبر عن الأرقام باعتبارها نسبة عدد التلاميذ إلى عدد الأطفال من السكان في السن المدرسية ، وفي حين أن بلدانا كثيرة ترى أن سن المدرسة الابتدائية هو من ٦ إلى ١١ سنة ، فإن بلدانا أخرى لا ترى ذلك . ونسبة الالتحاق الاجمالية بالمدراس في بعض البلدان التي لديها تعليم ابتدائي شامل قد تتجاوز ١٠٠ في المائة لأن بعض التلاميذ يكونون أصغر أو أكبر من السن القياسية للمدرسة الابتدائية في البلد .

وجرى احتساب البيانات الخاصة بالقبول بالمدراس الثانوية بنفس الطريقة ، ولكن هذا أيضا يختلف تعريف من المدرسة الثانوية فيما بين البلدان . والشافع هو اعتبار أن هذه السن تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة . ومن شأن الالتحاق المتأخر للطلاب الأكثر نمضا ، وكذلك الاحادة ، وظاهرة ، والتكريم ، في للفصول النهائية ، أن تؤثر في النسب .

وجرى لحساب نسبة القبول بالمستوى التعليمي الثالث ، بقسمة عدد جميع للتلاميذ المقبولين بجميع المدارس التالية للمدراس الثانوية والجامعات على عدد السكان ، في المجموعة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة . وقد أدرج ضمنهم للتلاميذ المتحقرون بالمدراس

في المقارنة الدولية ، للمصنوعات النسبية في النتائج المحلي
الاجمالي الملحوظة في مقارنة المجموعات :

وقد تم تبني عملية التحويلات ، لأن المصنوعات النسبية للنتائج
المحلي الاجمالي لبلدين وترتيبهما ، قد تتغير إذا ما أخرج في
المقارنة عدد كبير من البلدان . وقد رأى أنه لا يجوز السماح
بحدوث هذا داخل المنطقة الجغرافية الواحدة ، أي أنه يجب ألا
تتكرر العلاقة بين غانا والسنغال مثلا ، بالأسعار المبادلة في
الولايات المتحدة . وهكذا يتم احتساب إجمالي مصنوعات نصيب
الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار ، الإقليمية ، ثم تربط
معا . ويتم الربط ، بإعادة تقدير التوازنات المحلية الاجمالية لجميع
البلدان بمتوسط الأسعار العالمية ، وإعادة تحديد أماكن
الاجماليات الإقليمية الجديدة على أساس نصيب كل بلد في المقارنة
الأصلية .

ولا يسمح هذا المنهج بمقارنة كميات أكثر تفصيلا (استهلاك
الأغذية مثلا) . ولكنه يتم احتساب هذه الاجماليات الفرعية
ولفئات الأكثر تفصيلا بالمصروفات بالأسعار العالمية . ومن ثم
تصبح هذه الكميات قليلة حقا للمقارنة دوليا ، لكن مجموعها
لا يساوي التوازنات المحلية الاجمالية المبنية ، لأنها احتسبت
بمجموعة أخرى من الأسعار .

وبعض البلدان ينتمي إلى مجموعات إقليمية عديدة . وبعض
هذه المجموعات لها أولوية ؛ في حين أن الأخرى متساوية . من
ذلك مثلا أنه يتم الحفاظ دوما على التلات بين أعضاء الاتحادات
الأوروبية ، حتى عند المقارنة داخل منظمة التعاون والتنمية في
الميدان الاقتصادي أو عند المقارنة العالمية . ومع ذلك ، فإن نسبة
لفنلندا والنمسا ، فإن العلاقة الثنائية التي تسود داخل مقارنته منظمة
التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، هي نفسها المستخدمة
في المقارنة العالمية . غير أن ثمة علاقة مختلفة بصورة كبيرة
(استنادا للأسعار في وسط أوروبا) تسود في المقارنة داخل هذه
المجموعة ، وهي العلاقة المرونة في مطبوع منفصل عن
المقارنة الأوروبية .

وتم احتساب التقديرات الواردة في العمود الثاني من النتائج
التفصيلية لبرنامج المقارنات الدولية الواردة في العمود الأول ،
باستخدام معدلات النمو السنوي المتوسطة للنتائج القومية الاجمالي
محسوبة من ملفات البنك الدولي . والأحد لا تمكن التغيير في
معدلات التبادل التجاري . والتقديرات الواردة في العمود الثالث
محسوبة من تلك الواردة في العمود الثاني محبرا عنها
بالدولارات الدولية لعام ١٩٨٥ وضربها في معدل التضخم في
الولايات المتحدة مقبولا بالكمش الضمني للنتائج القومية
الاجمالي . وتقديرات برنامج المقارنات الدولية محبرا عنها
بالدولارات الدولية ، التي لها نفس القوة الشرائية بالنسبة للنتائج
المحلي الاجمالي للولايات المتحدة للتي الدولار الأمريكي في سنة

وقد اشترك أربعة وستون بلدا في المرحلة الخامسة من برنامج
المقارنات الدولية ، والنتائج الأولية متاحة الآن بالنسبة إلى سبعة
وخمسين بلدا . ولم تكن البيانات الخاصة بمجموع نتائج المحلي
الاجمالي متاحة بالنسبة لبلد واحد (نيبال) ، وأجريت المقارنات
بالنسبة للاستهلاك فقط . وقد حذف من الجدول بلدان يقل عدد
سكانها عن المليون نسمة . لوكسمبورغ التي بلغ فيها الرقم
التقاسي المقدّر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٨١,٣ ،
وموزيلند وبلغ فيها الرقم التقاسي ١٣,٦ . ومن المتوقع للحصول
قريبا على البيانات الخاصة بالبلدان المسجلة للبابية ، وكلها من دول
الكاريب .

ورغم أن الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي
الاجمالي معروضة باعتبارها أرقاما قياسية بالنسبة للتقنية في
الولايات المتحدة ، فإن البيانات الكاملة ورامعا محبر عنها
بدولارات الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإن هذه التقيم للدولارية ،
المختلفة عن تلك الواردة في الجدولين ١ و ٢ (أنظر الملاحظتين
للتقنيتين المتعلقين بهذين الجدولين) يتم الحصول عليها بمعاملات
تحويل خاصة تهدف إلى مساواة القوة الشرائية للمعاملات في بلدان
كل منها . ويهدف معامل التحويل هذا ، للمعروف على نحو شائع
بتكافؤ القوة الشرائية ، بأنه عدد الوحدات من عملة بلد ما المطلوبة
لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات في السوق المحلية للتي
يشترها دولار واحد في الولايات المتحدة . ويضمن احتساب
تكافؤ القوة الشرائية للحصول على كميات ضمنية من بيانات
مصروفات المصاحبات القومية وصفة خاصة ببيانات الأسعار التي
تجمعها خصيصا ، وإعادة تقييم الكميات الضمنية في كل بلد
بمجموعة واحدة من الأسعار المتوسطة . وهكذا فإن معدل تكافؤ
القوة الشرائية يساوي بين الأسعار للدولارية في كل بلد ، وتمكن
مقارنته النتائج المحلي الاجمالي فيما بين البلدان المستندة إليها ،
الفرق في كميات السلع والخدمات خالية من أي تفاوتات في
مستوى المعيشة . ويهدف هذا الاجراء إلى جعل المقارنات فيما بين
البلدان متماثلة مع مقارنات القيمة الحقيقية فيما بين الأزمان للتي
تستند إلى سلاسل الأسعار الثابتة .

والأرقام المعروضة هنا هي نتائج أقرضا أسلوب مكون من
خطوتين . فبالبلدان الواقعة في منطقة ما أو مجموعة ما ، مثل
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، تتم مقارنتها أولا
باستخدام الأسعار المتوسطة لمجموعتها نفسها . وبعد ذلك ، فله
نظرا لأن الأسعار المتوسطة للمجموعة قد تختلف عن
المجموعات الأخرى ، مما يجعل البلدان التي تنتمي لمجموعات
مختلفة غير قابلة للمقارنة ، فله يتم تعديل أسعار المجموعات
لجعلها قابلة للمقارنة على المستوى العالمي . وتستند التعديلات
التي يجريها المكتب الاحصائي للأمم المتحدة ، على الفروق
المعبرة الملحوظة في شبكة بلدان ، حقيقة الاتصال ، التي تمثل
واحدة منها كل مجموعة . ومع ذلك ، فإن الربط يتم بطريقة تبني

معية ، وإن كانت قوتها الشرائية على الإجماليات الفرعية تحددنا
الأسعار الدولية المتوسطة وليس الأسعار النسبية للولايات
المتحدة .

والإخلال على مزيد من التفصيل عن إجراءات برنامج
المقارنات الدولية ، يمكن للقارئ الرجوع إلى المرحلة الرابعة
منه بعنوان المقارنات العالمية لتقوة الشرائية والإنتاج الحقيقي في
١٩٨٠ (نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦) .

وتغطي بيانات توزيع الدخل المناطق الريفية والحضرية
بالنسبة لكل البلدان . وتشير لمنوعات مختلفة بين عامي ١٩٧٩ و
١٩٨٩ ، وهي مستمدة من طائفة متنوعة من المصادر ، منها
اللجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية والكاريبي ، ودراسة
لوكسمبورغ للدخل ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي ، ولحصاءات الأمم المتحدة للسلالات القومية :
للخلاصة الزمنية لإحصاءات توزيع الدخل ، ١٩٨٥ ، والبنك
الدولي ، والمصادر القومية . وقد تم تحديث البيانات بالنسبة لبلدان
كثيرة ، وتم حذف بعض بيانات توزيع الدخل التي نشرت من قبل
لأنها تشير لسنوات مضت منذ وقت طويل .

وعمليات جمع بيانات توزيع الدخل ليست منظمة بصورة
منهجية و ليست متكاملة مع النظم الإحصائي الرسمي في كثير من
البلدان . ويسقط البيانات من مسح يراد بها أغراض أخرى ،
وهي في الأغلب مسح تتعلق بالمصرفيات الاستهلاكية ، تجمع
فيها أيضا المعلومات عن الدخل . وتستخدم هذه المسوح طائفة
عريضة من مفاهيم الدخل وتصميمات العينة ، وتغطيها الجغرافية
في أحوال كثيرة أصغر من أن توفر تقديرات ثابتة للتوزيع للدخل
على نطاق الأمة . ورغم أن التقديرات المبنية هنا هي أفضل
المتاح ، فلها لا تتفادى جميع هذه المشكلات ، ويتعين تفسيرها
بحذر .

كما أن نطاق المؤشر محدود بالنسبة لبلدان معينة ، وبيانات
البلدان الأخرى ليست ثابتة للمقارنة بصورة كاملة . ونظرا لأن
الأسر تختلف في حجمها ، فإن للتوزيع الذي ترتب فيه الأسر
حسب نصيب الفرد من دخل الأسرة بدلا من جملة دخل الأسرة ،
هو توزيع أفضل بكثير من الأغراض . وهذه للتفرقة هامة لأن
الأسر التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل كثيرا ما تكون
أسرا كبيرة ، قد يكون دخلها الإجمالي مرتفعا ، في حين أنه قد
تكون أسر كثيرة دخلها الأسري منخفض ، ولكنها أسر صغيرة
الحجم ومن ثم يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل . وتتوافر
المعلومات المتعلقة بتوزيع نصيب الفرد من دخل الأسرة لقلّة من
البلدان لا غير ، ولما تكون متوفرة لأخر لحظة ، وحولها
لمكن ، تم تركيب للتوزيعات حسب نصيب الفرد من الدخل ، ولكن
ترتيبها كان في الأغلب حسب دخل الأسرة ، وفي حالات أخرى
حسب نصيب الفرد من المصروفات أو حسب مصروفات

الأسرة . وحيث أنه من المحتمل أن يكون حجم الأسرة صغيرا
بالنسبة للأسر منخفضة الدخل (مثلا الأسر المكونة من شخص
واحد أو من زوجين بلا أولاد) ، فإن توزيع دخل الأسرة قد يظهر
التفاوت في الدخل بكثير من حقيقته . كذلك ، فله نظرا لأن
مخبرات الأسر تدل إلى الزيادة بصورة أسرع عندما ترتفع
مستويات الدخل ، فإن توزيع المصروفات ينزح إلى أظهار
التفاوت في الدخل بأقل من حقيقته . والدراسة التي اضطلع بها
البنك الدولي لقياس مستويات المعيشة ومشروع تصحيح الأبعاد
الاجتماعية (وقد شمل الأخير بلدان أفريقيا جنوب الصحراء) ،
تستعين بهما بعض البلدان لكي تضمن البيانات التي تجمعها وتحللها
عن توزيع الدخل .

الجدول ٣١. التحضر

استمدت بيانات سكان الحضر وتجمعهم في المدن الكبيرة من
مطوع الأمم المتحدة توكلت للتحضر العالمي ، واستكمل
بيانات من البنك الدولي . وجرى احتساب معدلات نمو سكان
الحضر من واقع تقديرات البنك الدولي للسكان ، واحتسبت
تقديرات حصص سكان الحضر من واقع المصدرين التاليين
التكر .

ونظرا لأن التقديرات الواردة في هذا الجدول تستند إلى
التصاريح القومية المختلفة حول مائة الحضر ، فلابد من توخي
الحذر في تفسير المقارنات عبر البلدان .

ولم لاحتساب للمقاييس الموجزة لسكان الحضر باعتبارهم نسبة
ملوية من جملة السكان ، من واقع التنبؤ الملوية لكل بلد بعد
ترجيحها بحصة كل بلد من المجموع الكلي للسكان ، أما المقاييس
الموجزة الأخرى الواردة في هذا الجدول ، فقد رجعت بنسب
الطريقة ، باستخدام سكان الحضر .

الجدول ٣٢. المرأة في التنمية

يعرض هذا الجدول بعض المؤشرات الأساسية مجزأة
للمنصرها وتلك لبيان التفرق بين الجنسين لتصوير وضع المرأة
في المجتمع . ويتراعى في المقاييس ، وضع المرأة الديمغرافي
وغيرهما في الحصول على الخدمات الصحية والتنمية . وتوضع
حالات للتشوش الإحصائي بصورة تكبر عند تحليل المؤشرات
الاجتماعية حسب الجنس ، وذلك لأن نظم الإبلاغ ضعيفة في
مجالات لها أهمية خاصة بالنسبة للمرأة . وتشمل المؤشرات
المستمدة من التعدادات والمسوح ، كذلك الخاصة بالسكان ، إلى
أن تكون درجة ثباتها متساوية تقريبا بالنسبة للنساء والرجال ؛ لكن
المؤشرات التي تستند اعتمادا كبيرا للسلالات الإدارية ، مثل
مجلات وفيات الأمهات والأطفال ، أقل ثباتا . وفي الوقت
لزاما ، يكرس قدر أكبر من الموارد لتطوير معلومات أفضل

حول هذه الموضوعات ، لكن ثبات البيانات ، حتى في السلاسل المعروضة ، لا يزال متقارباً تقارباً كبيراً .

وبين معدل الوفاة دون الخامسة مدى احتمال أن يموت طفل مولود حديثاً قبل أن يصل إلى الخامسة . والمعدلات مستمدة من جداول الحياة المستندة للتقدير الحالي للممر المتوقع عند المولد والمعدلات وفيات الرضع . وصيغة عامة يولد في جميع أنحاء العالم عدد من الذكور يفوق عدد الإناث . وفي ظل الظروف الطبية من حيث التغذية والصحة في أوائل السلم ، تكون نسبة الوفيات بين الأطفال الذكور دون الخامسة أعلى منها لدى الإناث . وبين هذان المودان أن الفرق بين الإناث والذكور في التمرض لخطر الموت حتى الخامسة تتباين بصورة كبيرة . وفي اقتصادات السوق الصناعية ، فإن الأطفال الرضع من الإناث يقل تعرضهم لخطر الموت حتى الخامسة بنسبة ٢٢ في المائة عن الذكور ، على حين أن خطر الموت حتى الخامسة أعلى بالنسبة للإناث عنه بالنسبة للذكور في بعض البلدان الأدنى خلا ، مما يوحي بوجود تمييز في المعاملة بين الذكور والإناث بالنسبة للغذاء والرعاية الطبية .

وتؤثر هذه التفرقة بصورة خاصة على الفتيات الصغيرات جدا ، اللاتي قد يحصلن على حصة أصغر من الأغذية النادرة أو يتلقين قسراً أقل من العناية الطبية المعالجة المكثفة . ولا يرتبط نمط التفرقة هذا بالنسبة بصورة متجانسة . فهناك بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل (ومناطق داخل البلدان) يقترب فيها الخطر النسبي للموت حتى الخامسة للإناث بالنسبة للذكور من النمط الموجود في البلدان الصناعية . ومع ذلك ، ففي كثير من البلدان الأخرى تبيّن الأعداد بصورة صارخة العجلة إلى ربط المرأة بالنسبة بصورة لائق ، ومؤشرات الصحة والرعاية في كل من الجدول ٢٨ وفي عمود وفيات الأمهات في هذا الجدول تلتفت الانتباه بصفة خاصة إلى الظروف المرتبطة بالعمل . فهذا النشاط لا يزال يتضمن أكبر خطر للموت بالنسبة للمرأة في سن الإنجاب في البلدان للتنمية . والمؤشرات تعكس ، لكنها لا تعكس ، كلاً من توافر الخدمات الصحية للمرأة والزراعية العامة والوضع التغذوي للأم .

وقد ورد تعريف للممر المتوقع عند المولد في الملاحظة المتعلقة بالجدول ١ .

وتشير وفيات الأمهات إلى عدد وفيات الإناث التي تحدث أثناء الوضع بالنسبة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي . ونظراً لأن بعض البلدان يعرف «الوفاة خلال الوضع» تحريفاً أوسع ليشمل مضاعفات العمل أو التنفس ، أو الأجهض ، ونظراً لأن كثيراً من النساء العوامل يقضين نحبهن بسبب نقص الرعاية الصحية المناسبة ، قلنا من الصعب قياس وفيات الأمهات بصورة متجانسة وثابتة عبر البلدان . وقد استمدت البيانات الواردة في هاتين

السلسلتين من مصادر وطيدة متباينة ، جمعتها منظمة الصحة العالمية ، وإن كان كثير من النظم الانلارية الوطنية ضعيفاً ولا يسجل الأحداث الحيوية بصورة نظامية ، والبيانات مستمدة في معظمها من التقارير الرسمية للمجتمعات المحلية ومن سجلات المستشفيات ، ويترأى في البعض منها الوفيات في المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى فحسب . وفي بعض الأحيان ، تستبعد المستشفيات الخاصة والريغية الأصغر ، وفي بعض الأحيان يتم إدراج حتى المرافق المحلية البدائية نسبياً . ومن ثم ، فإن هذه التقديرات ليست شاملة توما ، وينبغي تناول الأرقام بأقصى درجة من الحذر .

ومن الواضح ، أن الكثير من وفيات الأمهات يمر دون تسجيل ، وبصفة خاصة في البلدان التي يعيش فيها سكان الريف في مناطق نائية ، ويقصر هذا بعض الأعداد شديدة الانخفاض المبينة في الجدول خاصة بالنسبة لبلدان أفريقية كثيرة . وبالإضافة إلى هذا ، ليس من الواضح ، ما إذا كانت زيادة عدد الأمهات في المستشفيات تعكس وجود رعاية طبية للنساء أوسع نطاقاً أو تعكس مزيداً من المضاعفات في الحمل والولادة بسبب قلة التغذية مثلاً (يحدو الجدول ٢٨ بيانات عن وزن الأطفال المنخفض عند المولد) .

وتحاول هذه السلاسل الزمنية أن تجمع مما المعلومات المتاحة بسهولة والتي لا ترد دائماً في المطبوعات الدولية . وتنبه منظمة الصحة العالمية إلى أنه توجد بغير شك ثغرات في البيانات ، ودعت البلدان إلى تقديم أرقام أكثر شمولاً . وهي مستنسة هذا من مطبوع منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٨٦ بعنوان معدلات وفيات الأمهات ، واستكملت من مطبوع اليونيسيف بعنوان حالة أطفال العالم ١٩٨٩ ، وذلك كجزء من الجهد الدولي لاكتفاء الضوء على البيانات في هذا المجال . وتشير البيانات إلى أي عام من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٤ .

وتبين مؤشرات التعليم المستندة إلى مصادر اليونسكو مدى توافر فرص متكافئة للتثاقف بالمدارس .

والنسبة المئوية للمجموعة التي تستمر حتى الصف الرابع هي للنسبة المئوية من الأطفال الذين بدأوا الدراسة الابتدائية في ١٩٧٠ و ١٩٨٤ على التوالي ، واستمروا حتى الصف الرابع بحلول عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٧ ، والأرقام المطبوعة بالبين الأسود تمثل مجموعتين سابقة أو لاحقة . وتستند البيانات إلى سجلات التتبع . ومعدلات الاستمرار الأعلى بصورة طفيفة للتثاقف في بعض البلدان الأفريقية قد تشير إلى مشاركة الذكور في أنشطة مثل رعي المواشي .

ولو تساءلنا الأمور ، وكلفت الفرص متشابهة ، وجب أن تكون نسبة الإناث لكل ١٠٠ من الذكور قريبة من ١٠٠ . غير أن عدم المساواة قد دفع النسب في اتجاهات مختلفة . فمثل سبيل المثال

مترتفع عدد التالثل لكل ١٠٠ من الذكور فى مستوى المدرسة الثانوية إذا ما خفضل انلتظام الذكور بصورة أسرع فى الصفوف الثانوية، بسبب فرص العمل الأوسع للمتاحة لهم ، أو تجنيدهم فى الجيش ، أو هجرتهم بحثا عن عمل . وبالإضافة إلى ذلك ، فقله نظرا لأن الأعداء فى هذه الأصعدة تتبر أساسا للتعليم الثانوى العام ، فالحا لاتصم التقيدى فى المدارس التقنية والمهنية أو فى التلذذة الصناعية (ومستطهم من الذكور) كما هو الحال فى أوروبا الشرقية .

وكل للمائيلس الموجزة فى بيانات نظرية مرجحة بنصيب كل بلد من اجمالى السكان .

الجدول ٣٣ - الغابات والمناطق المحمية والمياه

هذا الجدول الجديد لخاص بالموارد الطبيعية هو خطوة أولى نحو ادراج البيانات المتعلقة بالنبيلة فى تقييم التنمية وفى تخطيط الاستراتيجيات الاقتصادية . وهو يقدم صورة جزئية عن حالة الغابات ، ونطاق للمناطق المحمية لصون الطبيعة والأغراض الأخرى المتعلقة بالنبيلة ، وتوافر المياه العذبة واستخدمها . والبيانات المقدمة هنا مستمدة من أكثر المصادر المتوافرة جذرة بالقله ، المتكورة فى مطبوع معهد الموارد العالمية المكون موارء العالم ٩٠ - ١٩٩١ . ومع ذلك ، ظن هذه البيانات ينهى استخدمها بحذر ، ربما أكثر من أى بيانات أخرى فى هذا التقرير . وفى حين أنها تصور بدقة الفروق الأساسية فى الموارد والاستخدامات بين البلدان ، ظن قابليتها للمقارنة التحقيقية محدودة بسبب التباين فى جمع البيانات والنماذج الإحصائية والتعاريف والموارد الحكومية .

والم يتم بكم الاتفاق على إطار مفاهيمى يحقق التكميل بين الموارد الطبيعية والبيانات الاقتصادية التقنية . كما أن القصد من المقاييس المبينة فى هذا الجدول لا يمثى فى جعلها مؤشرات نهائية عن الثروة من الموارد الطبيعية ، أو الصعقة البيئية ، أو نصوب الموارد . لقد اخبرت لأنها متوافرة بالنسبة لمعظم البلدان ، ولأنها قابلة للاختيار ، وتعكس بعض الظروف العامة للنبيلة .

ويشير اجمالى سلحة الغابات إلى اجمالى معاملات الأشجار والنباتات الطبيعية المبينة بالحاجة للنباتية للنبيلة التى تسودها الأشجار . وهذه التقديرات مستمدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فى ١٩٨٠ . ويستند لبعض منها إلى عمليات جرد أحدث أو عمليات تقييم تقوم على استخدام للتوايع الاصطناعية أجريت خلال الثمانينات . واستكمل الفاو فى ١٩٩٢ وتقدر تقييما عن نطاق الغابات العالمية وسلطانها ميوؤدى إلى تعديل بعض هذه التقديرات بصورة كبيرة . ويشير اجمالى مسلحة الغابات المفلقة إلى تلك الغابات التى تغطى فيها

الأشجار نسبة كبيرة من الأرض والتى لا يوجد فيها أى غطاء أرضى مصل . ومع ذلك ظن الغابات المفلقة بالنسبة لأعضاء للجنة الاقتصادية لأوروبا ، معرفة باعتبارها مناطق الغابات التى تتوج فيها الأشجار ما يزيد على ٢٠ فى المائة من المساحة . ولا تتضمن مناطق الأشجار الطبيعية هذه مزارع الأشجار .

ويشير اجمالى عملية إزالة الأشجار سنويا إلى الغابات المفلقة والمفتوحة على حد سواء . (تعرف الغابات المفتوحة باعتبارها غابات تتضمن غطاء شجريا لا يقل عن ١٠ فى المائة مع وجود غطاء أرضى مصل) . وفى بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، تتوج للغابات المفتوحة غطاء يشمل ٥ - ٢٠ فى المائة أو خليطا من الشجيرات والأشجار القزمة . وتعرف إزالة الغابات باعتبارها الصلية المستمرة لتحويل أراضي الغابات إلى استخدامات أخرى ، بما فى ذلك المراعى ، والزراعة المتنقلة ، والزراعة الممكنة ، أو استحداث البنية الأساسية . ومن الصعب تقييم حجم إزالة الغابات سنويا ، فى الغابات المفتوحة والمفلقة على حد سواء ، وغالبا ما يتم الاضطلاع به باعتباره دراسات خاصة . وقد حسبت التقديرات المبينة هنا عن الفترة ٨١ - ١٩٨٥ فى عام ١٩٨٠ ، وكانت قد وضعت تقديرا مستقبليا لمعدل إزالة الغابات خلال السنوات الخمس الأولى من العقد . والأرقام المطبوعة بالنيط الأسود هى تقديرات من فترات أخرى وتستند إلى تقييما أحدث أو أفضل من تلك التى استخدمت فى التقديرات المستقبلية لعام ١٩٨٠ .

وينبى ايراد ملاحظة خاصة عن البرازيل - البلد الذى يضم أكبر غابات مطرية مفلقة فى العالم - والذى يضطلع حاليا بعمليات تقييم سنوية لإزالة الأشجار . ولا تتضمن المناطق التى تزال منها الغابات التى تقطع منها الأشجار ولكن يقصد تركها لتتم من جديد ، أو التى تدهورت بسبب جمع حطب الوقود ، أو تسيطر الأحماض ، أو حرائق للغابات . وفى البلدان الصناعية المعتلة المناخ ، يعد تحويل الغابات الباقية إلى استخدامات أخرى بشكل نكلم ، أمرا نادرا نسبيا . والبرازيل فريدة فى أنها أجرت تقييمات كثيرة لنطاق الغابات وعمليات إزالة الغابات باستخدام منهجية مشتركة تقوم على صور مفلورة من توايع لامتدادات الاصطناعية . ويقرر أن عملية إزالة الغابات فى منطقة الغابات المفلقة فى منطقة الأمازون التقنية فى البرازيل خلال ١٩٩٠ شملت ١٣٨٠٠ كيلو متر مربع ، بعد أن كانت تقدر بـ ١٧٩٠٠ كيلو متر مربع فى ١٩٨٩ . وفيما بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٨ ، بلغ متوسط إزالة الغابات فى هذه المنطقة نحو ٢١٠٠٠ كيلو متر مربع ، وبلغت نزونها فى ١٩٨٧ وانخفضت بصورة كبيرة بعد ذلك . وبحلول عام ١٩٩٠ ، بلغ اجمالى مجمع إزالة الغابات (الحديث والتاريخى على حد سواء) لدخل منطقة الأمازون التقنية ٤١٥٠٠٠ كيلو متر مربع . كما تتم إزالة الغابات خارج منطقة الأمازون التقنية ، لكن المعلومات المتوافرة عن مداها

أقل كثيرا . وهناك تقدير تم وضعه في ١٩٨٠ ، بأن إجمالي لزالة الغابات في الغابات المفتوحة في البرازيل بلغ نحو ١,٠٥ مليون هكتار وهو أحدث تقدير متوافر .

ومساحات الأرض المحمية هي المساحات المحمية على النطاق القومى والتي لا تقل عن ١٠٠٠ هكتار وتقع ضمن فئة من فئات الإدارة الخمسة : الأرض المفردة للأغراض العلمية فقط ، والأرض المفردة لحماية الطبيعة بصورة حازمة ، والحدائق القومية ذات الأهمية القومية أو الدوائية (والتي لا يؤثر عليها النشاط الانمائي من الناحية المادية) ، والآثار الطبيعية ، ومنطقة المناظر الطبيعية التي لها جوانب فريدة ، والأراضي المفردة لأغراض تتعلق بالطبيعة والخاصة لإدارة خاصة وملأ الحياة البرية ، ومنطقة المناظر الطبيعية المحمية والمناطق الخاصة بالمناظر البحرية المحمية (والتي قد تتضمن مناظر طبيعية ثقافية) . ولا يتضمن الجدول مناطق محمية بحكم القانون المحلى أو الاقليمى وحده أو المناطق التي يسمح فيها بالاستخدامات الاستهلاكية للحياة البرية . وهذه البيانات عرضة للتباين في التعاريف وفي نظام الإبلاغ إلى المنظمات ، مثل مركز رصد حماية البيئة العالمى ، الذى يجمع هذه البيانات ويشرها .

وبهذه البيانات موارد المياه المتجددة الداخلية عرضة للتباين في أساليب جمع البيانات والتقدير لكنها تبين بدقة حجم استخدام المياه من للزراوية الاجمالية ومن حيث نصيب للفرد على حد سواء . ومع ذلك ، فإن هذه البيانات تخفى ما يمكن أن يشكل تباينا كبيرا في اجمالي موارد المياه المتجددة من سنة لأخرى . كما أنها لا توضح التباين في توافر المياه داخل بلد ما ، مواسمها وجغرافيا على حد سواء . ونظرا لأن موارد المياه العذبة تعتمد إلى متوسطات طويلة

الأجل ، فإن تقديرها يستبعد صراحة دورات الجفاف والأمطار التي تستمر عتدا أو لمدا . وقد تم جمع هذه البيانات من مطلوبات قومية ودوائية ومهنية من مجموعة متنوعة من السنوات . ونظرا لعدم وجود مقاييس أخرى ، فإن التقديرات عمليات المسح القطاعى يتم وضع نماذج لها عند الاقتضاء (استنادا إلى المعلومات بشأن الصناعة وأساليب الري ، وعدد الماشية ، وخطوط المحاصيل ، ومعدل سقوط الأمطار) . ويتأكد أن البيانات المستمدة من البلدان الصغيرة والمناطق للتحلة أقل مصداقية من تلك المستمدة من البلدان الكبيرة ومن المناطق الأكثر رطوبة . ولا تتضمن هذه البيانات المياه العذبة الناتجة في محطات التحلية .

ويشير المسحب للمعوى إلى متوسط للتقديرات السنوية للأشهر والمياه الجوفية المستمدة من تصافط الأمطار داخل البلد . ويرد في هذا الجدول الاجمالي للمسحب والنسبة المئوية المنحوبة من الموارد المتجددة الاجمالية . وقد يزيد اجمالي المياه المنحوبة من أجل الاستخدام عن اجمالي المورد المتجدد في بلد ما لسببين . فقد يتم سحب المياه من بحيرة أو نهر يشترك فيها بلد آخر ، أو قد يتم سحبها من مستودع مالى أرضى لا يشكل جزءا من الدورة المتجددة . ويتضمن الاستخدام المحلى مياه الشرب ، واستخدامات أو امدادات البلديات ، والاستخدامات من أجل الخدمات العامة ، والمؤسسات التجارية ، والهيوت . ويمنح المسحب المباشر من أجل الاستخدام الصناعى ، بما في ذلك المسحب من أجل تبريد محطات الكهرباء الحرارية ، في العمود الأخير من هذا الجدول ، مع المسحب من أجل الزراعة (الري وتربية الماشية) . ونستند للتقديرات الموضوعة عن نصيب الفرد من الاستخدام إلى تقديرات السكان في ١٩٨٧ ، وهي سنة الأساس لمعظم تقديرات الموارد والمسحب .

مصادر البيانات

-
- الاتصاف والاستيعاب المحلى** UN Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Statistical Yearbook*. New York.
 ———. Various years. *Energy Statistics Yearbook*. Statistical Papers, series J. New York.
 UN International Comparison Program Phases IV (1980) and V (1985) reports, and data from ECE, ESCAP, Eurostat, OECD, and UN.
 FAO, IMF, UNIDO, and World Bank data; national sources.
-
- الحسابات المالية والنقدية** International Monetary Fund. *Government Finance Statistics Yearbook*: Vol. 11. Washington, D.C.
 ———. Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.
 UN Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *World Energy Supplies*. Statistical Papers, series J. New York.
 IMF data.
-
- المعاملات التجارية الدولية الأساسية** International Monetary Fund. Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.
 UN Conference on Trade and Development. Various years. *Handbook of International Trade and Development Statistics*. Geneva.
 UN Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Monthly Bulletin of Statistics*. New York.
 ———. Various years. *Yearbook of International Trade Statistics*. New York.
 FAO, IMF, UN, and World Bank data.
-
- التمويل الخارجى** Organisation for Economic Co-operation and Development. Various years. *Development Co-operation*. Paris.
 ———. 1988. *Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries*. Paris.
 IMF, OECD, and World Bank data; World Bank Debtor Reporting System.
-
- الموارد البشرية والطبية** Bulatao, Rodolfo A., Eduard Bos, Patience W. Stephens, and My T. Vu. 1990. *World Population Projections, 1989-90 Edition*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
 Institute for Resource Development/Westinghouse. 1987. *Child Survival: Risks and the Road to Health*. Columbia, Md.
 Mauldin, W. Parker, and Holden J. Segal. 1988. "Prevalence of Contraceptive Use: Trends and Issues." *Studies in Family Planning* 19, 6: 335-53.
 Sivard, Ruth. 1985. *Women—A World Survey*. Washington, D.C.: World Priorities.
 UN Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Demographic Yearbook*. New York.
 ———. Various years. *Population and Vital Statistics Report*. New York.
 ———. Various years. *Statistical Yearbook*. New York.
 ———. 1989. *Levels and Trends of Contraceptive Use as Assessed in 1988*. New York.
 ———. 1988. *Mortality of Children under Age 5: Projections 1950-2025*. New York.
 ———. 1989. *Prospects of World Urbanization*. New York.
 ———. 1989. *World Population Prospects: 1988*. New York.
 UN Educational Scientific and Cultural Organization. Various years. *Statistical Yearbook*. Paris.
 ———. 1988. *Compendium of Statistics on Illiteracy*. Paris.
 UNICEF. 1989. *The State of the World's Children 1989*. Oxford: Oxford University Press.
 World Health Organization. Various years. *World Health Statistics Annual*. Geneva.
 ———. 1986. *Maternal Mortality Rates: A Tabulation of Available Information*, 2nd edition. Geneva.
 ———. Various years. *World Health Statistics Report*. Geneva.
 World Resources Institute. 1990. *World Resources 1990-91*. New York.
 FAO and World Bank data.
-

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩١ / ٥٤٢٤

طبع في دار الكتب
بمصر



خلال الوقت الذي تستغرقه قراءة هذه الفقرة ، سيولد نحو مائة طفل - ستة منهم في البلدان الصناعية وأربعة وتسعون في البلدان النامية . وقد زاد بعض البلدان في العالم النامي مستوى معيشته بأكثر من خمسة أضعاف في الأربعين سنة الماضية ، لكن بلدانا أخرى كثيرة لم تحقق سوى تقدم ضئيل . و اليوم ، يعيش أكثر من بليون نسمة ، أو ربع سكان العالم النامي ، في فقر مدقع على ما يقل عن دولار يوميا . ومهما كانت التوقعات مشرقة في الاقتصادات الصناعية ، فإن يتوصل العالم إلى الازدهار والأمن الدائم إلا إذا تمكنت البلدان النامية من رفع مستوى المعيشة بها . ذلك هو تحدي التنمية ، وهو موضوع العدد السنوي الرابع عشر من تقرير عن التنمية في العالم .

إن مهمة التنمية هي مهمة مروعة . ومع ذلك فإن التاريخ يبين أن تحقيق التقدم السريع والمستمر أمر ممكن . حتى في البلدان التي لم نحاسبها الطبيعة بالكثير فيما عدا الموارد البشرية . وقد كان هناك تباين كبير في أداء البلدان النامية ، وليس هناك صيغة وحيدة للتنمية . ومع ذلك ، فإن التقرير يوضح أن السياسات المتبعة على عدة جبهات - لدعم الاستثمار في البشر ، ووجود منظمي مشروعات ناجحين ، والانفتاح الأكبر للتجارة والتكامل الاقتصادي العالمي ، وتوافر أسس اقتصادي كلي مستقر - قد أثبتت فاعليتها في البلدان التي تواجه ظروفًا مختلفة .

وتشكل هذه السياسات أساسا لتوافق في الرأي أخذ في البروز بحيد الأخذ باستراتيجية للتنمية المشجعة للمدوى . ويصف التقرير هذه الاستراتيجية ، وما الذي تستطيع أن تفعله البلدان النامية والصناعية على حد سواء ، وكذلك وكالات المعونة والتمويل متعددة الأطراف ، لضمان نجاحها . ويضمن لمدى أبعد : فيوضح الطرق المتكاملة التي تستطيع بها الأسواق والحكومات أن تتعاون معا .

وهناك موضوع رئيسي في التقرير هو كيف تتفاعل الجوانب المختلفة للتنمية المشجعة للمدوى . إن الاستثمار في البشر يستلزم نتائج إنتاجية منظمي المشروعات بأقوى صورة في الاقتصاد الذي تكون أسواقه المحلية غير مشوهة نسبيا - ذلك أن الأسواق المحلية الكفوءة تزيد عائد الاستثمار في البشر . وقام اقتصاد كلي أكثر استقرارا يجعل من الأيسر تحمل الصدمات الخارجية التي قد يتسبب فيها تكامل أكبر مع الاقتصاد العالمي - والروابط العالمية توفر فرصا للحصول على رأس المال ، مما يجعل من الأيسر الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي عندما تلجأ به الصدمات الداخلية .

ويحتوي هذا التقرير ، مثل طلباته السابقة ، على مؤشرات التنمية العالمية التي توفر بيانات حالية شاملة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يزيد على 180 بلدا وإقليما . وهذه البيانات متاحة أيضا على أسطوانات صغيرة لاستخدامها في الكمبيوتر الشخصي .